

ابن رُشد
تلخیص منطق ارسطو

المجلد الاول

مكتشورات الجامعة اللبنانية
قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية

١٢

ابن رشد تلخيص منطق أرسطو

المجلد الأول

الجزء الأول : مقدمة تحليلية
الجزء الثاني : تصدير عام حول تحقيق المخطوطات
الجزء الثالث : نص تلخيص
كتاب المقولات - كتاب العبارة - كتاب القياس

تحقيق جيار جهامي



بيروت ١٩٨٢

التوزيع : المكتبة الشرقية ، ص ١٩٨٦ ، بيروت - لبنان

الاهداء

الى من ارشدني على خطى الفكر العربي وتعاليمه
الى من وضعني على صراط منهجية البحث الفلسفي
الى من شملني بعاطفة ابوية خالصة في انجائي
الى الالب الدكتور فريد جبر
اهدي نتاج عملي هذا عربون شكر ووفاء واختلاص
علني اعبر عن عرفاني بالتقدير ومعروفي بالجميل.

تقديم

لقد تحققت الآن إحدى رغبات الباحثين في نقل الاورغانون اي « كتاب الآلة » لارسطو الى اللغة العربية في اوائل القرون الوسطى . على ان كتاب الآلة هذا يعني بالذات مجموعة كتب ارسطو في المنطق ، ومن ثم عنوان الكتاب الذي هو اليوم بين يدينا « تلخيص منطق ارسطو لابن رشد » .

قلت ان إحدى رغباتنا تحققت بظهور هذا الكتاب . ذلك بأن المنطق أصبح اليوم من اعظم ما يحتاج اليه من المواد المألوفة في حقل العلوم الانسانية بل والعلوم الدقيقة . فأخذ الاختصاصيون يحولون فيه ويكتشفون الجديد منه ويضعون فيه المقالات الطويلة والكتب الضخمة . بل وان فئة من الباحثين ذهبت الى التأريخ لهذا المنطق الذي ولو كان له عند غير ارسطو محاولات بدائية ، انما انطلق واخذ مع هذا الرجل يستوي وكأنه علم مستقل . وقد ظل هذا المنطق الارسطي ثيقاً والتي سنة وكأنه الصيغة الكاملة المنطقية ، لا يسع الانسان ان يستغني عن اتقانها واستخدامها اذا حاول البحث الجدي في علم ما ايّ كان . ثم جازت اعادة النظر في هذه الصيغة المنطقية بنوع خاص ، وفي المنطق كلاً واجزائاً ، في اوائل القرن العشرين ، فكان ما كان من الانقلاب التام في تصورهما . فأستجدت المواد في هذا الحقل ، واتسعت آفاقه ، وترامت من كل صوب وجانب . ومن ثم ما أصبح عليه اليوم « المناطقة » حيرى في اقبالهم على مادة اختصاصهم ليعتدوا فيها . ولا سيما عندما يحاولون ان يؤرخوا لها . وما اكثرت الابحاث الموضوعية في تاريخ المنطق اليوم !

وانما تعود هذه الكثرة الى رغبة القراء في الاطلاع على تطورات المنطق من ناحية ، مما يدفع الى التأليف في هذا المجال . لكن المؤرخ المنطقي لا يلبث ان ينشر كتابه حتى يتبين غيره ان ثمة نصوصاً ومستترات في العلم ذاته من شأنها ان تجدد النظرة الى ما سبق

اليه وكتب. ومن ثم أهمية نشر النصوص المنطقية ولا سيما القديمة منها. على ان بين هذه النصوص المنطقية الأجدر بالنشر من غيرها انما تحل العربية منها محل الصدارة من حيث الاهمية والحاجة. ذلك بأن النصوص الغربية كاد نشرها يتم ويرتب، في حين انما ما نزال في اول السير في ما يتعلق بالنصوص العربية.

ولذلك اردد ما جاء في مستهل هذه المقدمة ان احدى رغباتنا الفكرية والعلمية قد تحققت بظهور كتاب الدكتور جبرار جهامي في « تلخيص منطق ارسطو لابن رشد ». واني اذ اهنئه على هذه الخطوة اتمنى له ولغيره من الباحثين ايضاً ان يخطوا قدماً في هذا المجال وينشروا لنا ما خلف مناطق العرب من نصوص ومستندات في حقل المنهجية والمنطقيات.

هذا وان القارئ لن يلبث ان يعلم ان الكتاب الذي بين ايدينا اليوم انما يستند نصه الى مخطوطات ثلاثة ذكرها المؤلف كلاً بالمكان الذي اخذ منه، ووضعها وشرح ما جاءت عليه من مميزات. ولربما ذهب بعضهم الى ان هذا العدد لا يكتفي لوضع نص علمي يدعي ناشره الثبوت والتحقق. لكن العلم في المنطق مثله في سائر المجالات: لا يدعي صاحبه الاكتمال من كل وجه، بل وامعان النظر ودقة البحث وصدق الاجتهاد في العمل الذي انصرف اليه. وهذه امور لا يستطيع ان ينال فيها من الدكتور جهامي. انه يصرح بأن محاولاته في البحث عن المخطوطات لم تهده الى اكثر من تلك الثلاثة التي يذكرها: والحق يُقال انه قد حاول عن جد وصدق واجتهاد.

اما ان حولنا النظر من عدد المخطوطات الى استغلالها لثبوت النص وتحليله فحدث عن الأمر هنا ولا حرج. وهذا ما يهمننا فوق كل شيء. ذلك بأن الدكتور جهامي انما ينشر هذا الكتاب لافادة القارئ العربي اولاً. صحيح انه يعرف ان المستشرقين في الغرب سيسارعون الى اقتناء كتابه، وانه، بذلك، سوف يتعرض الى نقدهم لكل سقطة من سقطاته فيما يتعلق بتحقيق النص وتثبيته. لكنه يريد، قبل كل شيء، ان يقدم للجامعيين العرب نصاً جديداً في المنطق يستطيعون ان يستندوا اليه وهم مطمئنون الى سلامته من الناحية العلمية. وناهيك بعد ذلك بالتحليلات التي خاض فيها المؤلف والتي من شأنها ان تطلع القارئ على المصطلحات العربية الصحيحة التي شد ما تصلح صيغاً عربية خالصة للبنى والحقائق المنطقية التي تضطر اليوم الى معالجتها.

ولو لم يكن الدكتور جهامي الا ان يتحفنا بهذه الخدمة الجليلة، فإنه ظهر بذلك اجدر الناس بالشكر والثناء على ما قام به من عمل. ولله وحده الكمال ومنه التوفيق وعليه الاتكال واليه المصير.

بيروت في ٢٧/٤/١٩٨٢

الاب فريد جبر

استاذ الفكر العربي

في كلية الآداب والعلوم الانسانية

الجامعة اللبنانية

تلخيص منطق ارسطو لابن رشد

تصميم عام

المجلد الأول

الصفحة

القسم الأول : مقدمة تحليلية عامة	١٧
تمهيد	١٧
الفصل الاول : ابن رشد ، حياته ، سيرته ومؤلفاته	١٩
الفصل الثاني : منهجية ابن رشد في تلخيص المنطق الارسطي	٢٧
الفصل الثالث : ابن رشد وشرّاح ارسطو	٦٥
الفصل الرابع : ابن رشد ومنطق ارسطو	٨٥
الخاتمة	١١٩
القسم الثاني : تصدير عام حول تحقيق المخطوطات	١٢٩
القسم الثالث : نص تلخيص منطق ارسطو لابن رشد	
كتاب المقولات	١ - ٦٢
كتاب العبارة	٦٣ - ١٣٤
كتاب القياس	١٣٥ - ٣٦٦

المجلد الثاني

كتاب البرهان	٣٦٧ - ٤٩٥

كتاب الجدل	٤٩٧ - ٦٦٦
كتاب المغالطة	٦٦٧ - ٧٣٢

المجلد الثالث

لوازم وفهارس	
القسم الأول : لازمة الفروقات بين المخطوطات	٧٣٤
القسم الثاني : فهارس الاسماء والمصطلحات	
١. فهرس الاسماء	٨٤٣
٢. فهرس المصطلحات المنطقية	٨٥٤
٣. فهرس المصطلحات المنطقية العربية - الفرنسية - اللاتينية	١٠٠٣
القسم الثالث : المصادر والمراجع	١٠١٥

المجلد الأول

القسم الأول :	مقدمة تحليلية عامة
القسم الثاني :	تصدير عام حول تحقيق المخطوطات
القسم الثالث :	نص تلخيص منطق ارسطو لابن رشد
	كتاب المقولات - كتاب العبارة - كتاب القياس

القسم الأول مقدمة تحليلية عامة

تمهيد

هذه المقدمة هي عبارة عن دراسة تحليلية قننا بها لتساعد القارئ على تكوين فكرة شاملة عن شرح منطق ارسطو لابن رشد. فبعد مطالعتنا الطويلة للنص ، وجدنا انه متشابهك الألفاظ ، عويص المعاني ، متفرع المسائل ، وذو ابعاد واسعة. لذا فقد ارتأينا وضع دليل عساه يمهّد لقراءة النص بعد التعرف على صاحبه وتثبيت معانيه المنطقية في اطرها العامة. وهذه الأطر تتضمن :

١. نبذة عن ابن رشد نفسه : حياته ، سيرته ومؤلفاته.
٢. منهجيته المميزة في معالجة المنطق الارسطي شكلاً ومضموناً.
٣. لمحة عن شراح ارسطو الذين استعان بهم لوضع تلخيصه في المنطق.
٤. مفهومه الخاص لهذا المنطق ، وما استعمله في سبيل شرحه وتطويره من مبادئ وأسس ونظريات .

لكن هذه المقدمة تبقى ذات وجهين : انها تُقرأ مسبقاً ، وقبل الاطلاع على النص ، لتلّقي بعض الضوء على جوانب رئيسة من المنطق الارسطي لدى ابن رشد الشارح ؛ لكنها تُقرأ ايضاً بعد مطالعة النص الوافية لانها جاءت عندنا اصلاً وليدة تحليل شامل لنص التلخيص ، وهذا من المسلمات. جاءت نتيجة طبيعية لتحليل وتمحيص وتدقيق مجمل نصوص منطق ارسطو ، والشروحات التي اضافها ابن رشد عليها .

لذا فقد بدأنا عملنا اولاً بتحقيق النص المخطوط بعدما قرأناه وقابلنا بين المخطوطات لتثبيته ، وبعدمنا قارنا مع ترجمات نص ارسطو لاجلاء معانيه^١ . وانتقلنا من ثم الى

١. راجع في ذلك تصديرتنا العام حول تحقيق المخطوط ، القسم الثاني من هذا المجلد . ص ١٤٠ - ١٤١ .

وضع فهرس المصطلحات المنطقية لتسهيل علينا مهمة التحليل والتقييم^٢. ثم اخذنا نخلل النص، فتناولناه فصلاً فصلاً وفكرةً فكرةً للوقوف على دقائقه كافة، ولا يراى نظرة ابن رشد المتطورة الى المنطق الصوري عامة والى المنطق الارسطي بخاصة. وانتينا بعدما قطعنا هذه المراحل الى وضع هذه المقدمة التحليلية تنويجاً لدراستنا الطويلة. عملنا اذن يقع في اجزاء واقسام وفصول، لكنه يبقى وحدة لا تتجزأ. وذلك ان تحقيق النص وفهمه وفهرست مصطلحاته وتحليل معانيه، امور متعددة درست في آن معاً ثم رتبنا اجزاء واقساماً وفقاً لعرض منطقي.

الفصل الأول

ابن رشد : حياته ، سيرته ومؤلفاته^١

اولاً : حياته (٥٢٠ هـ ، ١١٢٦ م - ٥٩٥ هـ ، ١١٩٨ م)

وُلد ابن رشد في قرطبة عام ١١٢٦ م ، وكان ينتمي الى اسرة عريقة بعيدة الشهرة ، شائعة الصيت في علوم الفقه والكلام . اشتهر جده ابو الوليد لتبويه مركز قاضي قرطبة ، ولكونه من كبار الفقهاء المالكيين . وكان ابوه ايضاً قاضياً ، فنشأ ابن رشد بقرطبة دارساً الفقه على المذهب المالكي ، والكلام على المدرسة الاشعرية ، وألف فيها تصانيف عدة . اما الطب فقد اخذه عن ابي جعفر هارون ، وألف فيه بعد ان توطدت صداقته مع ابي مروان بن زهر كبير اطباء ذلك العصر .

ونعلم انه في السابعة والعشرين من عمره (١١٥٣ م) كان بمراكش يقوم بمهمة ذات طابع ثقافي لدى السلطان عبد المأمون الحاكم الأول لدولة الموحدين ، الذي كان يؤسس المعاهد يومذاك . اما الفترة الواقعة بين عامي ١١٥٣ و ١١٦٨ فانها تبقى شبه مجهولة لقلة المعلومات الواردة اليها حول حياة ابن رشد الخاصة والعامة . اما الحدث الدامغ بعدها فكان يوم قدّم ابن طفيل فيلسوفنا الى الخليفة ابي يعقوب يوسف في بلاطه في مراكش . فقد تم لقاء بين الخليفة وابن رشد الذي نال اعجاب امير المؤمنين بعد ان ابدى رأيه في حضرته وعند الحاحه حول قضية السماء : قدمها وحدوثها . وقد ذكرت الروايات بعدها (١١٦٩ م) ، وعلى لسان ابن رشد نفسه ، ما مفاده ان ابن طفيل

١ . ابتغيّا من خلال هذه الدراسة التمهيدية وضع نص تلخيص المنطق في اطاره الشامل :

- اطار حياة ابن رشد وتطوراتها والدوافع التي مهدت لبروز ابن رشد الشارح ،
- واطار شخصيته الثقافية المتميزة بنظرته الخاصة الى ارسطو ؛
- واطار مؤلفاته ونصيب الشروحات منها ومكانة المنطق فيها .

٢ . راجع في ذلك المجلد الثالث الذي خصصناه للفهارس .

استدعاه يوماً قائلاً له ان امير المؤمنين يشكو من غموض معاني الفلسفة الارسطية ، وصعوبة فهم الترجمات والشروحات التي قامت حولها ، متمنياً عليه ان يجد احداً يقوم بتفسيرها بوضوح وباجلاء غوامضها . وقد رغب ابن طفيل اليه في التجرد لتلخيص كتب ارسطو كي تصبح سهلة القراءة فتقرب اغراضها من جميع الدارسين ، مرتئياً ان يقوم ابن رشد بهذه المهمة لسعة اطلاعه ، ولصفاء قريحته ، وجودة عبارته . وكان ابن طفيل يومذاك لا يستطيع التفرغ لهذه الامور ، ذاكراً ان اعماله اصبحت كثيرة في البلاط وانه اصبح متقدماً في السن .

ومها يكن من شأن صحة هذه الروايات^٢ ، فالمعلوم ان نجم ابن رشد بدأ يسطع يومذاك ، وان شروحاته على كتب ارسطو تواردت منذ تلك الفترة ، بما فيها نص تلخيص المنطق الارسطي الذي بين ايدينا . وقد عُنِ على اثر ذلك قاضياً في اشبيلية عام ١١٦٩ ، حيث لم تطل اقامته الا سنتين ، اذ تولى عام ١١٧١ منصب قاضي القضاة في قرطبة .

وبين عامي ١١٧١ و ١١٨١ كثرت تأليفه الفلسفية والفقهية ، وشروحاته على كتب ارسطو ، فأكبَّ على المطالعة والنهل من امهات المصادر والنقول لتسهيل عليه المهمة . والحق في عام ١١٨٢ بالبلط المراكشي ليحل مكان ابن طفيل ، طبيباً خاصاً للخليفة . وفي عام ١١٨٤ ، وبعد موت ابي يعقوب يوسف ، تولى ابنه ابو يوسف يعقوب منصب الخلافة ، فلقي ابن رشد على يديه ما كان قد لقيه ايام والده من حظوة واجلال . لكن هذه المكانة الرفيعة التي كان يتبوؤها ما لبثت ان هوت ، فخبا نجم فيلسوفنا على اثر النكبة التي اصابته حوالى عام ١١٩٤ - ١١٩٥ . فأحرقت كتبه ، وامره الخليفة بالاقامة في مدينة اليسانة على مقربة من قرطبة ، وذنبه في ذلك انه كان يقوم بدراسات فلسفية لا ترتاح اليها العامة وتحظرها خاصة الفقهاء ورجال الدين . فتخلى عنه اصدقاؤه في تلك الفترة . وأعرض عنه تلامذته . وهذه الظاهرة - النكبة لم تكن فريدة في تلك الأزمنة ، ولم تصب ابن رشد نتيجة وشاية او اثارة حفيظة لدى الخليفة ، كما ذكرت كتب

^٢ راجعها في كتاب ابن ابي اسعوية : طبقات الاطباء . مصر ، ١٨٨٢ . الجزء الثاني ، وفي كتابي :
E. RENAN, *Averroès et l'Averroïsme*, Lévy éditeur, 7^e édition, Paris, 1922.
GAUTHIER, *Ibn Rochd (Averroès)*, P.U.F., 1948
وفي مقال ماجد فخري عن ابن رشد في دائرة المعارف للبستاني . المجلد الثالث ، ص ٩٣

التاريخ^٣ . ففي عصره نكب الفلاسفة الاندلسيون ، فسجن ابن باجه (توفي عام ١١٣٨ م) للتكفير عن الحادة ، واضطر معه معاصره الفيلسوف عبد الملك بن وهيب ان يوقف تعاليمه عند بديهيات الأمور والأوليات العقلية ، وان يخصص بجائه في الفقه ، والأ يتعاطى المواضيع الفلسفية . ويبدو ان هذه الحملة اشتدت حين طلب الخليفة ابن زهر الاندلسي التفتيش عن كتب الفلاسفة في المكتبات العامة والخاصة واحراقها لازالة آثارها^٤ . فهذا النوع من الملاحقات كان يلاقي ارتياحاً لدى العامة الذين اتهموا بالزندقة كل من عمل بالفلسفة او بالعلوم الفلكية^٥ . ولقد كان التحمل باسم الدين سلاحاً لدى الخليفة ليكتسب بواسطته شعبية ولينال تأييد الفقهاء والمتدينين ، تغطية لامور سياسية وعسكرية كان يقوم بها آنذاك . ونذكر هنا ان دولة الموحدين نشأت اصلاً على الخشونة والتشلف الديني لتثبت ولايتها . لذلك فان أمثال هذه النكبات التي كان يمني بها المفكرون لم تكن سوى عواصف آتية ما تكاد تحصل حتى تعود قتيلاً . وهكذا كانت الحال مع ابن رشد ، اذ عاد الخليفة المنصور ورضي عنه بعد ان كان ابوه هو السبب في نكبته ، وهو الذي كان قد اغراه يوماً بالنظر في كتب القدماء من الفلاسفة .

عاد ابن رشد بعد ذلك الى مراكش ، وعاش منزوياً الى ان وافته المنية عام ١١٩٨ وهو شيخ يتجاوز الثانية والسبعين من العمر .

ثانياً : سيرته

ليس لدينا العديد من المراجع التي ترسم لنا ملامح شخصية ابن رشد^٦ ، اللهم الا تلك التي تراءت لنا اثر الاطلاع على المهات التي اوكلت اليه ، والتي استلناها من آثاره العامة . وهذه الآثار ان دلت على شيء فعلى طول اناة صاحبها وعلى صبره على الشدائد . لقد كان يتحمل في سبيل العلم القسط الكبير من الغناء والسهر ، فيعمل دون هوادة ولا

^٣ بروي المؤرخ عبد الوحيد المراكشي ان بعض مناوئي ابن رشد وحساداه اوقعوا به حين استوقفوا الخليفة عند احدى كتابته التي يقول فيها ان الزهرة (آفة الحب عند اليونان) هي احدى الآفة . راجع في ذلك مقال ماجد فخري عن ابن رشد . دائرة المعارف للبستاني . المجلد الثالث ، ص ٩٤ . العمود الاول .
^٤ راجع : E. RENAN, *Averroès et l'Averroïsme*, p. 32, 33
^٥ المرجع نفسه ، ص ٣٥
^٦ يرى رينان ان سيرته تعود بغالبيتها الى الاسطورة والرواية لا الى الواقع . المرجع السابق ، ص ٤٦

عند معظم فلاسفة تلك العصور وعلمائها ، أمثال الفارابي ، وابن سينا ، والغزالي ، وابن باجه ، وابن طفيل ، وابن تيمية . فقد شاعت يومذاك المعارف ، وهيات البيئة الاجواء للنهل من امهات الثقافات عبر النقول والترجمات ، تحت تأثير عوامل حضارية وثقافية واجتماعية لا مجال للتوسع فيها هنا ، رغم الاضطهادات والنكبات التي توالى بين الحين والحين على رجال الفكر والعلم يومذاك . لذلك سنحاول ان نجتمع هذه المؤلفات عليها تلقي ضوءاً على دور المنطق واهميته بين آثار ابن رشد . وستصفها حسب مواضيعها وتواريخها كما توفرت لنا .

يرى بويج ان الغرب تعرّف على ابن رشد من خلال الترجمات اللاتينية والعبرية يوم كانت النصوص العربية الاصلية تعتبر شبه مفقودة وغير متوفرة للباحثين . فرينان (Renan) لم يستعمل نصّاً عربياً قط يوم وضع اطروحته عن ابن رشد والرشدية عام ١٨٥٢ ، ومونك (Munk) درسه في العبرية واللاتينية ، الى جانب اطلاعه على المخطوطات العربية المحفوظة في باريس ، حتى ان المؤلفين الشرقيين درسوه بالعودة الى مؤلفات وشروحات المستشرقين حوله^{١١} . ويورد بويج (Bouyges) لائحة جامعة لهذه المؤلفات نعرضها هنا مضيفين عليها في وجه التخصيص ما استخرجناه من تواريخ تضع شروحاته على المنطق في اطرها الزمنية^{١٢} .

أ) في المنطق

شروحات وتفسيرات كتب ارسطو	التواريخ
تلخيص كتاب المقولات	قبل عام ١١٦٨ ^{١٣}
تلخيص كتاب العبارة	قبل عام ١١٦٨
تلخيص كتاب اناالوطيق الاول (كتاب القياس)	عام ١١٦٨
تلخيص كتاب اناالوطيق الثاني (كتاب البرهان)	عام ١١٧٠

١١ . راجع بويج ، في مجموعة جامعة القديس يوسف ، الجزء الثامن ، الكتاب الاول ، ص ٣

M. BOUYGES, *Mélanges de l'Université Saint-Joseph*, tome VIII, fasc. I, n° 56, p. 3.

١٢ . راجع التصدير العام الذي وضعناه حول تحقيق المخطوط ، ص ١٣٦

١٣ . نشره الاب بويج في بيروت سنة ١٩٣٢ . (منشورات المطبعة الكاثوليكية).

ملل . كان صاحب شخصية جمعت ثقافة واسعة وعلومًا بارزة ، فعرفناه شارحاً للقديماء ، مؤلفاً في الفلسفة والكلام ، فقيهاً مدرّكاً لأموال التشريع ، قاضياً وطبيباً وعالمياً^{١٤} . لكنه « كان رجلاً يحسن المساجلة ولا يحسن المناذمة ، كما يقول العقاد ، ولا يبالي تزييف لغة البلاط في سبيل تحقيق لغة العلم ورفع الكلفة من مجالس الباحثين فيه ، ولو كانوا من الملوك والامراء . وما يصح أن يشار اليه من لواحق هذا انه غفل عن مكانة الغزالي عند ملوك الموحدين ، وهو استاذ استاذهم الأكبر ، فردّ عليه دفاعاً عن الفلاسفة ولم يبال في هذا الدفاع ان ينسب اليه المغالطة^{١٥} » .

ومن الطبيعي ان يؤخذ ابن رشد بشخصية ارسطو وبفلسفته^{١٦} ، هو الذي واكب شرح معظم مؤلفاته منذ ان عهدت اليه هذه المهمة . وقد وقعنا في النص الذي حققناه على دليل يبرز مقدار اعجابه بارسطو حين يقول : « ما اعجب شأن هذا الرجل وما اشد مباينة فطرته للفطر الانسانية ، حتى كأنه الذي ابرزته العناية الالهية لتوقفنا معشر الناس على وجود الكمال الاقصى في النوع الانساني محسوساً ومشاراً اليه بما هو انسان ، ولذلك كان القديماء يسمونه الاله^{١٧} » . لكن هذا الاعجاب لم يذهب به الى حدّ الوقوع في الانحراف الاعمى والتحيّز المتصلب ، بل بقي موضوعي النزعة ، متجرد المرامي فيما لخص وشرح من مؤلفات ارسطو . كان يدافع عنه امام نقاده وشرّاحه ، لكن دفاعه هذا كان يجيء مقروناً ببراهين دامغة وتحليل عميق يبرز فيه الحق من الباطل . ولا نعجب من هذه الموضوعية وهذا التجرد عنده حين ندرك انه كان قاضياً ورجل فقه يحكم بين الناس بالعدل والمساواة ، مترفعاً عن الذات وعن شهواتها .

ثالثاً : مؤلفاته

تقع مؤلفات ابن رشد في مجموعة تصانيف احتوت على موضوعات شتى ، وتراوح بين شروحات على كتب ارسطو ، ومؤلفات وضعها في الفلسفة والفقه والكلام ، وفي العلوم الطبيعية والرياضية ، وفي الطب . وهذه الشمولية في التأليف نجدها

١٤ . راجع موسوعة مؤلفاته في الصفحات التالية من بحثنا هذا

١٥ . عباس محمود العقاد . ابن رشد . نواحي الفكر العربي . دار المعارف . ١٩٥٣ . ص ٢٦

١٦ . راجع : E. RENAN, *Averroès et l'Averroïsme*, p. 54

١٧ . راجع نص التلخيص . القسم الثالث من هذا المجلد . كتاب القياس . ص ٢١٣ . سطر ٢٣

تلخيص كتاب الجدل	بعد عام ١١٦٨
تلخيص كتاب الخطابة	عام ١١٧٤ ^{١٤}
تلخيص كتاب الشعر	بين عامي ١١٧٤ و ١١٧٥ ^{١٥}

ويذكر رينان هنا مجموعة من المقالات والشروحات التي اعقبت كتابة المنطق او واكبته ، وهي تدور حول عرض او شرح لمسائل جزئية مسئلة من المنطق الأرسطي الصوري^{١٦} . ومن اهمها نذكر مسائل :

١. في مختلف اجزاء الاورغانون .
٢. في القياس الشرطي .
٣. في بعض المقولات .
٤. في ما هو ضروري في المنطق ، وفي المدخل الى عام المنطق .
٥. مجموعة مقالات تمهيدية لدراسة الفلسفة^{١٧} :

- في الموضوع والمحمول
- في الحدود
- في انالوطيق الاولى والثانية
- في القضايا
- في القضية الصادقة او الكاذبة
- في القضية الممكنة او الضرورية
- في الجدل البرهاني
- في النتيجة بالطبع
- في رأي الفارابي المتعلق بالقياس
- في ملكات النفس

١٤. نشره عبد الرحمن بدوي في مصر سنة ١٩٦٠ ، (منشورات مكتبة النهضة المصرية) .
 ١٥. يورد بويج في مجموعة جامعة القديس يوسف ، الجزء الثامن ، الكتاب الاول ، في ص ٦٠ ، ان لابن رشد مختصراً لكتاب ايساغوجي لا تلخيصاً ، لكننا لم نستطع الحصول على تاريخ وضع هذا المختصر ولم نورد هنا لانه لا يعد من كتب ارسطو في المنطق .
 ١٦. راجع كتاب رينان عن ابن رشد ، ص ٦٨
 ١٧. يذكر رينان ان هذه المجموعة من المقالات وردت في مخطوط في الاسكوريال تحت رقم ٦٢٩

- في الحس والسمع
- في الكيفيات الاربع (وهذه المقالات الثلاث الاخيرة تتعلق اكثر بعلم النفس وبنظرية المعرفة منها بالمنطق) .
- ٦. مقالة في التعريف بجهة نظر ابي نصر في كتبه الموضوعية في صناعة المنطق التي بأيدي الناس وبجهة نظر ارسطوطاليس فيها .
- ٧. شروحات وتفسيرات حول عرض الفارابي لكتاب الاورغانون .
- ٨. كتاب في ما خالف ابو نصر لارسطوطاليس في كتاب البرهان من ترتيبه ، وقوانين البراهين والحدود^{١٨} .

ب) في الطبيعيات

- جوامع الحس والمحسوس ، الذكر والتذكر ، النوم واليقظة ، تعبير الرؤيا (parva naturalia) .
- شرح السماع الطبيعي
- تلخيص كتاب السماء والعالم
- تلخيص كتاب الكون والفساد
- مقالة في حركة الافلاك

ج) في الفلسفة والفقه والكالام

- تفسير ما بعد الطبيعة^{١٩} .
- كتاب تهافت التهافت^{٢٠} .
- الكشف عن مناهج الأدلة^{٢١} .

١٨. هذه الدراسات والمقالات وردت في المراجع دون تأريخ يحدد زمن وضعها . والأرجح ان تكون وضعت ايام كثرت شروحات ابن رشد حول كتب ارسطو . ولا سبيل للثبوت من ذلك الا بالعودة الى المخطوطات حيث دأب ابن رشد على ذكر تأريخ الانتهاء من التأليف ، وذلك على عادته في سائر شروحاته .
 ١٩. جورج قنواني . مؤلفات ابن رشد ، مهرجان ابن رشد ، الجزائر ١٩٧٨ ، ص ١٨٦
 ٢٠. المرجع نفسه ص ٩٣
 ٢١. المرجع نفسه ص ٢١٧

- كتاب فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال^{٢٢}.
- كتاب بداية المجتهد ونهاية المقتصد^{٢٣}.

(د) في الطب

له تلخيصات لمعظم كتب جالينوس الطبيب ، ومقالات في المزاج وحميات العفن ، وفي نوائب الحمى والترىاق .

بعد هذا العرض لسيرة ابن رشد ولأهم آثاره ، نستطيع الآن وضع النص الذي بين أيدينا في أطره الصحيحة . فابن رشد الشارح الذي عرفناه مفتوناً بأرسطو ، تعرّفنا عليه أيضاً قاضياً وعالمًا وطبيباً ، واطلعنا على حياته وتقلباتها يوم سطع نجمه ويوم خبا ، يوم شجعه على شرح تصانيف أرسطو ويوم نكب من أجلها . وفي ضوء هذه المعطيات التي تفسّر لنا مدى اهتمام ابن رشد بمؤلفات أرسطو سوف ندرس محلّلين :

١. كيف لخّص ابن رشد منطق أرسطو ، والمنهجية التي اتبعها في مهمته الشاقة هذه .
 ٢. على من عوّل من الشراح للوقوف على معاني المنطق .
 ٣. كيف ذهب في تأويل هذا المنطق ، وهل بقي ضمن حدود معطياته ، أم أنه فتح لنا آفاقاً جديدة لم نعهدها عند المعلم الأول .
 ٤. طبيعة المنطق بعده في الشرق والغرب .
- هذه المسائل مجتمعة سوف نثيرها مفصّلة في فصول لاحقة ، معتمدين نص تلخيص المنطق مرجعاً رئيساً .

الفصل الثاني

منهجية ابن رشد في تلخيص المنطق الارسطي

نجد ابن رشد الشارح صاحب منهجية مميّزة في مجمل تفسيراته وتلخيصاته لكتب أرسطو . ولقد تفاوتت هذه الشروحات وطالت وقصرت لأسباب عدة :

- السبب الاول : تبعاً لأهمية المواضيع التي كان أرسطو نفسه قد طرحها كموضوع الماورائيات ، وموضوع المنطق ، وموضوع الطبيعيات .
- السبب الثاني : نظرة ابن رشد الى هذه المواضيع وتقديره الخاص لأهميتها ، أو للصفة التي اكتسبتها عبر تاريخ الفكر .
- السبب الثالث : تعدد الترجّحات والشروحات التي اضيفت على نصوص أرسطو ومصنفاته عبر الزمن .

فاذا كنا نعدّ شرحه مثلاً للماورائيات شرحاً اكبر وتفسيراً شاملاً ، فذلك يعود للأهمية التي اكتسبها الموضوع ذاته عند أرسطو وتالياً عند ابن رشد . تأتي أهميته عند أرسطو حين اعتبر موضوع الفلسفة الاولى يكن في البحث عن الوجود فرداً ومطلقاً ، ولذا اضحت الماورائيات منطقاً وتوتيجاً في آنٍ معاً للطبيعيات والمنطقيات . فهذه العلوم تستمد مواضيعها وقضاياها ومبادئها من مادة الماورائيات التي توفر أسس المواضيع والمفاهيم والمبادئ والعلل والغايات : انها الاساس ، وسائر العلوم تنفرع عنها . اما عند ابن رشد فللماورائيات مكانة مميّزة أيضاً ، وذلك :

١. نظراً الى أهمية الموضوع بالنسبة للدين الاسلامي ، والى كثرة المسائل المشتركة المطروحة بين الفلسفة والشريعة ، كمسألة المحرك الاول ، ومسألة قدم العالم وحدوثه ، ومسألة

٢٢. جورج قنولي . مؤلفات ابن رشد ، ص ٢٠٥
 ٢٣. المرجع نفسه . ص ٢٢٣
 ٢٤. المرجع نفسه . ص ٢٣١

تتجلى في تفسيراته لكتب ارسطو المتأرجحة بين شرح طويل وتفسير وسط واختصار اصغر. ولن نتوقف هنا عند هذا القدر لكنني به في شرح منهجيته، كما فعلنا في تصديرينا لتحقيق المخطوط^٢ حيث اقتصرنا غايته على عرض اسلوبه العام في شرح منطق ارسطو. اننا في هذه المقدمة نفرد لمنهجيته فصلاً كاملاً نظراً للاهمية التي تكنسها هذه المنهجية في القاء الضوء على نظرة ابن رشد الى المنطق الارسطي، وعلى كيفية معالجته له شكلاً ومضموناً؛ هذه المنهجية التي تعادل بالنسبة اليها ما اتى به من شروحات اضافية مستجدة على منطق ارسطو. أوليس المنطق ذاته منهج بحث يتصدر العلوم كافة ويتصل بها، كي تختلط طرقه بانحائها وتشابك معطياته بمعانيها؟ أوليس المنهجية بحد ذاتها وسيلة للتعبير عن الرؤى الذاتية للقضايا الفلسفية؟ أوليس منهجية بحث المنطق اهم من مضمونه حين نجد اليوم مثلاً ان علومنا الرياضية تجاوزت المنطق الصوري، بينما ابقّت على قوانينه ومناهج بحثه لسائر القضايا والعلوم؟

من هنا نطلق اذن في دراستنا هذه لتتابع اسلوب ابن رشد في عرض منطق ارسطو، مفضلين بحثنا الى قسمين تابعين من شكل النص ومضمونه. اي اننا سنحلل:

أولاً: اسلوبه في تفسير المنطق الارسطي شكلاً.

وثانياً: منهجيته في بحث معاني هذا المنطق وقضاياها المختلفة مضموناً.

لكننا نوضح قبل الولوج في هذا البحث ان ابن رشد يتبع غالباً نص ارسطو في فهمه للمنطق، حيث يبقى في منهجيته هذه شارحاً لمعاني هذا المنطق.

أولاً: اسلوبه في تفسير المنطق الارسطي شكلاً

١. اسلوبه في تقسيم الكتب وتبويبها

لابن رشد طريقة خاصة في طرحه المواضيع المنطقية المختلفة التي ترد في كل مصنف. فالمعلوم ان ارسطو ترك نصوصه دون تقسيمات عامة او تبويات خاصة، فقام الشراح من

العقول والافلاك، ومسألة العدم والوجود والامكان^١.
٢. نظراً الى اختلاف شراح ارسطو اليونان والعرب حول هذه المسائل، والتباين الحاصل من جراء ذلك بين مواقفهم منها.
٣. نظراً الى كثرة المشاحنات الكلامية التي قامت بين الفرق الاسلامية من جهة، والفلاسفة العرب من جهة ثانية، واختلافهم الحاد حول هذه المواضيع^٢.
اما المنطق فهو موضوع مهم عالجته مفكرو العرب منذ ان وصل اليهم عبر الترجمات. وعندما تناوله ابن رشد كان لا بد له من ان يتم به للدور الذي كان المنطق يمثل يومذاك في الكلام والجدل وفي الدفاع عن الدين. أولم يعد المنطق أولاً وآخرآ آلة تستعمل للتمييز بين الحكم الصادق والحكم الكاذب؟ أولم يعتمد عليه مفكرو الاسلام طريقة لتجزئة وتبويب القضايا ومعالجتها؟ أولم يتخذها الفقهاء وعلماء الكلام مصدراً للتأويل ولاستخراج المجهول من المعلوم^٣؟ حتى ان الغزالي نفسه حين حارب الفلاسفة استعمل لغايته هذه سلاح المنطق، واضعاً اياه خارج نطاق البحث والقد شكلاً^٤.

فكيف عالج ابن رشد موضوع المنطق هذا؟ وما الطريقة التي اتبعها في شرح الفاظه ومعانيه؟ يذكر ابن رشد في مطلع كتاب المقولات ما مفاده ان الغرض من شرحه منطق ارسطو هو «تلخيص المعاني التي تضمنتها كتبه في صناعة المنطق»، ثم يردف قائلاً: «وذلك على عادتنا في سائر كتبه»^٥. وهذه العادة التي درج عليها عامة وتوه اليها هنا

١. راجع في ذلك كتاب «تفسير ما بعد الطبيعة» لابن رشد، تحقيق بويج، حيث يذكر هذه المسائل في فهرست المصطلحات:

Averroës: *Tafsir ma ba'd at-tabi'at*, établi par M. BOUYGES, Beyrouth, Imprimerie Catholique, MCMXXXVIII, Index p. 36, principaux sujets traités.

٢. ألم يضع ابن رشد كتابه «تهافت التهافت»، ردّاً على الغزالي. الذي كان بدوره قد تناول بالتجريح آراء الفارابي وابن سينا في الآليات في كتابه «تهافت الفلاسفة»؟

٣. يقول ابراهيم مذكور في معرض بحثه لانتقال اورغانون ارسطو الى العالم العربي:

«Pour les philosophes arabes, la logique est un instrument commun à toutes les sciences et une méthode sûre pour découvrir l'inconnu à partir du connu». Ibrahim MADKOUR, *L'Organon d'Aristote dans le monde arabe*, 2^e édition, Vrin, p. 3, Paris, 1969.

٤. الغزالي. «تهافت الفلاسفة». تحقيق سليمان دنيا، الطبعة الرابعة، دار المعارف بمصر، سنة ١٩٦٦، المقدمة الرابعة. ص ٨٥

٥. راجع نص كتاب المقولات، ص ٣

٦. راجع التصدير العام حول تحقيق المخطوطات، ص ١٣٧

بعده يقسم كل منهم هذه النصوص حسب ما يراه ملائماً لفكر ارسطو والمذهب هو في تفسير منطق المعلم الاول. ولقد ذهب بعض المفسرين في ذلك الى حد دمج «كتاب الایساغوجي» لفرغوريوس مع كتب الاورغانون، فعُدّه مدخلاً الى علم المنطق^٩. اما ابن رشد فقد اقتصر في تلخيصه على تقسيم الاورغانون الى اجزائه الاصلية بادئاً بكتاب المقولات.

أ) نراه يقسم «كتاب المقولات» الى ثلاثة اجزاء عامة، ويضمن كل جزء اقساماً وفصولاً مختلفة^٨. انه يعرض في الجزء الاول «احوال ما للموجودات من جهة دلالات الالفاظ عليها»^٩، ويتناول في الجزء الثاني المقولات العشر نفسها فيعرض لخصائصها الذاتية ويقسمها الى انواعها المشهورة^{١٠}، ويبحث في الجزء الثالث لواحق المقولات العامة واعراضها المشتركة^{١١}. واذا تناولنا هذا التقسيم في اجزائه الرئيسة الثلاث، لاحظنا ان ابن رشد اتبع فيه التسلسل المنطقي والتدرج في البحث حين قسم الموضوع الواحد وهو المقولات الى :

١. تمهيد يشرح فيه ماهية المقولات وكَم عددها.
٢. عرض للمقولات بذواتها وبخصائصها.
٣. ما هو مرتبط بالمقولات ويعدّ من لوحقها (post prédicaments) ، هذه اللواحق التي عدّها بعضهم مسائل اضيفت في ما بعد الى مقولات ارسطو وهي ليست بالاصل من وضعه^{١٢}.

ب) اما «كتاب العبارة» فهو يقسمه الى خمسة فصول^{١٣} :

- فصل اول يعرف فيه جزئيات القضايا من اسم وكلمة وقول وروابط ، ويعرض

- لانواع القضايا البسيطة والمركبة ، وما يلحقها من ايجاب وسلب في الاحكام.
- وفصل ثان يحدد فيه الكلي والجزئي والمتقابلات ، ووحدة القضايا وتعددتها ، وتقابل القضايا المستقبلية الحدوث.
- وفصل ثالث يعرض لتكوين القضايا فيقسمها الى ثنائية وثلاثية.
- وفصلان رابع وخامس يتناول فيها تقابل القضايا وتلازمها.

وهذا التقسيم ايضاً ذو نزعة منطقية تدرج فيها القضايا : فن بحث تمهيدي لاصولها والجزئيات التي تكوّن منها ، الى بحث في انواعها ووحدها وتعددتها ، الى بحث في تركيبها ، الى بحث اخير في علاقة بعضها ببعض ، قبل الانتقال الى القياس الجامع لقضايا عدة في شكل مقدمات ونتائج.

ج) ويقسم «كتاب القياس» الى مقالتين^{١٤}.

- المقالة الاولى : تتناول اولاً الشيء الذي عنه الفحص في كتاب القياس والمنفعة الحاصلة عن ذلك ، ثم اصول القياس ومبادئه^{١٥} ، الى الكلام عن جميع المقاييس الحتمية : اشكالياً وضروباً وقياسات مطلقة وذوات جهة. وعندما ينتهي من الكلام عنها^{١٦} يقسم بقية المقالة الى ثلاثة فصول.

اولها^{١٧} يبحث فيه كيف ترتب الحدود في المقاييس ، وما هو عدد حدودها ومقدماتها ، وما هي نسبة بعض هذه المقدمات الى بعضها الآخر ، وكيف تتبين المطالب في هذه الاشكال^{١٨}. لكنه بعد ان ينهي الفصل يقول : «وهنا انقضى الفصل الاول من هذه المقالة»^{١٩} وكأننا به يحمل بمعاني هذا الفصل ما تناوله منذ بداية المقالة من مواضيع.

وثانيها^{٢٠} يتناول فيه الطريقة التي يستنبط بها القياس ، و «على كم من مطلوب

٩. I. MADKOUR, *L'Organon d'Aristote dans le monde arabe*, p. 12 : راجع

٨. فهرس كتاب المقولات.

٩. كتاب المقولات. ص ٥. سطر ٤

١٠. المرجع نفسه. ص ٣. سطر ١١

١١. المرجع نفسه. ص ٣. سطر ١٣

١٢. راجع تريكو في تحقيقه لكتاب المقولات لارسطو :

Aristote: *Organon*, I. Catégories, trad. nouvelle et notes par J. TRICOT, nouvelle édition, Lib. Vrin, Introduction, p. viii.

١٣. فهرس كتاب العبارة.

تقصد معرفته ، وبأي سبيل نأخذ مقدمات كل قياس^{٢١} ، أي انه يتناول القواعد التي يستنبط بها القياس ومقدماته .

وثالثها^{٢٢} يمتد حتى آخر المقالة الاولى ، ويذكر فيه « كيف تكون لنا قدرة على رد المقاييس المستعملة في الكتب والمحاطبات » الى الاشكال الثلاثة^{٢٣} ، لأن من كانت له القدرة على عمل المقاييس استطاع ان يرّد ما يقع منها في الكلام والمحاطبة الى هذه الاشكال^{٢٤} . وهو يمهّد بعد الانتهاء من هذا الغرض الاخير من المقالة الاولى الى الحديث عن المقالة الثانية بقوله : « وهنا انقضت المعاني التي تضمنتها هذه المقالة الاولى . يتلوه المقالة الثانية من انالوطيقا الاول وهو كتاب القياس »^{٢٥} .

اما المقالة الثانية فهو يعرض في مطلعها ، كما فعل ارسطو^{٢٦} ، ما سوف تتناوله من مسائل ، ومن اهمها : كيف ان المقاييس الكلية كافة وبعض المقاييس الجزئية يلحقها ويعرض لها ان تنتج سوى النتيجة نتائج كثيرة^{٢٧} ، وذلك بعد ان يلخص في اسطر ما جاء من مواضع واغراض في المقالة الاولى^{٢٨} . وهو يقسم بعد ذلك هذه المقالة الثانية الى فصول غير مرتبة ولا مبوبة ، وكأنها فترعات تفصل الموضوع الرئيس الذي عرضه في المطلع^{٢٩} .

د) ونجد ايضاً « كتاب البرهان » يقسم الى مقالتين^{٣٠} ، لكن ابن رشد يكتفي بعرض مضمونها دون اي ترتيب جديد او تبويب للفصول التي يتناولها الكتاب .

هـ) لكنه في « كتاب الجدل » يوزّع المقالات الثمانية وفقاً لترتيب خاص^{٣١} . انه

٢١. كتاب القياس . ص ٢٥٩ . سطر ١

٢٢. المرجع نفسه . ص ٢٤٧ . سطر ٤ - ٨

٢٣. المرجع نفسه . ص ٢٥٩ . سطر ٤

٢٤. المرجع نفسه . ص ٢٥٩ . سطر ٧ - ٩

٢٥. المرجع نفسه . ص ٢٧٥ . سطر ٥

٢٦. راجع تريكو في تحقيقه لكتاب القياس لارسطو : ARISTOTE, Organon, III: Les premiers analytiques, p. 205

٢٧. كتاب القياس . ص ٢٧٩ . سطر ١٥ - ١٨

٢٨. المرجع نفسه . ص ٢٧٩ . سطر ٦ - ١٤

٢٩. يكتفي في ذلك بذكر كلمة « فصل » عنواناً . راجع مثلاً ص ٣٣٧ . ٣٤١ . ٣٥١

٣٠. فهرس كتاب البرهان .

٣١. فهرس كتاب الجدل .

يورد هذه المقالات كما جاءت عند ارسطو ، لكنه بعد عرضه غرض الكتاب^{٣٢} ، يقسم هذه الصناعة كما يسمّيها الى ثلاثة اجزاء :

- فالجزء الاول يحتوي المقالة الاولى حيث يتم تعريف الاقاول التي تلتم المحاطبة الجدلية باجزائها .

- والجزء الثاني يحتوي المقالات الست اللاحقة حيث تعرّف المواضع التي منها تستنبط المقاييس في اثبات الشيء وابطاله .

- واما الجزء الثالث فهو يتناول المقالة الثامنة حيث يعرف فيها كيف ينبغي ان يسأل السائل وان يجيب المجيب^{٣٣} . وهو لا ينبغي هنا ان هذا الترتيب منه حين يقول في مطلع الجزء الثالث ، « القول في الجزء الثالث بحسب ترتيبنا »^{٣٤} .

ويضع ابن رشد في مطلع كل مقالة عنوانها الرئيس الذي سوف تدور حوله : فالمقالة الثانية مثلاً « في الاعراض » ، والثالثة « في مطلب المقاييس » ، والرابعة « في الجنس » ،

والخامسة « في الخاصة » ، والسادسة « في الحدود » ، والسابعة « في الهو هو والغير » . لكنه يجمع المواضع احياناً بالشكل الذي جمعت به عند شرح ارسطو القدماء ، كالتي من الجنس والفصول والمضاف والكيفية والاعدام والمركبات . يقول في هذا الصدد :

« ونحن فسنعده هذه المواضع على هذا الترتيب وبهذه القسمة فأنا ذلك ما فعله ثامسطيوس وقبله ثاوفرسطس ، وان كان في ذلك مخالفة لتعليم ارسطو في ترتيبه فأنا هذا يشبه ان يكون أكثر صناعياً واعون على الحفظ والتحصيل »^{٣٥} .

و) وهو اخيراً في « كتاب المغالطة » يكتفي بإيراد مرامي الكتاب بأنتقاله من غرض الى آخر^{٣٦} . انه :

- بعد ان يعرض أولاً الغرض من الكتاب « وهو القول في التبيكات السوفسطائية التي يظن بها انها تبيكات حقيقية وانما هي مضللات »^{٣٧} ،

٣٢. كتاب الجدل . ص ٤٩٩

٣٣. المرجع نفسه . ص ٥٠٠

٣٤. المرجع نفسه . ص ٦٢٥ . سطر ١

٣٥. المرجع نفسه . ص ٦٠٢ . سطر ٤ - ٦

٣٦. فهرس كتاب المغالطة .

٣٧. كتاب المغالطة . ص ٦٦٩ . سطر ٥

- ينتقل الى اغراض هذه المخاطبة^{٣٨}.
- ثم الى الاغراض التي يؤمها السوفسطائيون^{٣٩}.
- وهنا يعرض للغرض الثاني: «من كم وجه وموضع تكون المباحثات السوفسطائية»^{٤٠}.
- ويفصل فيه القول في اغراض اخرى^{٤١}.
- ثم يعرض لحلول التبيكات الناشئة من اغراض واسباب مختلفة^{٤٢}.
- ما نلاحظه اذن من خلال هذه التقسيمات لكتب ارسطو في الاورغانون، ان ابن رشد اتبع فيها التقسيم المنطقي للمواضيع. فهو يطرح التمهيدات والاوليات على حدة، كما فعل في المقولات والعبارة والجدل، ثم ينتقل الى جوهر الموضوع فيعرضه بخصائصه ودقائقه. وبعد ذلك يتناول متفرعاته ولواحقه. انه يجزئ الموضوع الواحد الى اقسامه الرئيسة والثانوية على سبيل المناطقة، فينتقل من الكلّي الى الجزئي، ومن العام الى الخاص، ومن النظريات الى العمليات حين يرى ان غاية الكتاب تدعو الى ذلك (كما فعل في الجدل).
- لكن تقسيم كتب ارسطو هذا لا يعني ان ابن رشد فقه مواضيع المنطق مجتزأة، لا روابط بين اقسامها، ولا علاقة تربط بين مجمل معانيها. فاذا نحن القينا نظرة على فهرس اسماء المصنفات^{٤٣} لاحظنا ان ابن رشد يستعين بمعاني كتب ارسطو لشرح اللواحق بالسوابق، والسوابق باللواحق عنها. انها طريقة «التثليل» التي تقضي بنقل الحكم من جزئي الى آخر يشابهه وذلك بالتثليل بما سبق.

- حين يعرض في «كتاب الجدل» مثلاً لمسائل تتعلق بالمقولات العشر. نراه يحيلنا على «كتاب المقولات» نفسه. يقول في مقولة الجوهر: «وقد يظن انه قد تكون مقايسة في الجوهر، مثل ما فحص ارسطو في «كتاب المقولات»: هل اشخاص الجوهر

٣٨. كتاب المغالطة. ص ٦٧١

٣٩. المرجع نفسه. ص ٦٧٢

٤٠. المرجع نفسه. ص ٦٩٦. سطر ١٢

٤١. المرجع نفسه. ص ٦٩٩. ٧٠٠

٤٢. المرجع نفسه. ص ٧٠٤. وما بعد.

٤٣. فهرس الاسماء والمصطلحات. الجلد الثالث. القسم الثاني. فهرس اسماء المصنفات

- اكثر في انها جواهر او انواعها؟»^{٤٤}. اما العرض فيرى ان المفسرين ادوا معناه في «كتاب الجدل» حسباً «حد في اول كتاب المقولات»^{٤٥}. وحين يتطرق الى الشكوك التي تلحق مقولة المضاف يرى انه «قد تقصي فيها الكلام في كتاب المقولات» سابقاً^{٤٦}.
- ويستعين ايضاً في «كتاب القياس» بكتاب العبارة» عندما يأتي على ذكر مسائل تناولها هذا الكتاب اصلاً. فيقول مثلاً عن الجهة الضرورية والممكنة انها عرفت في الكتاب المتقدم^{٤٧}. وان السور يجب ان يقرن بموضوع المقدمة لا بمحمولها كما جاء ذلك في كتاب العبارة^{٤٨}.
- وفي «كتاب المغالطة» يستعين بكتاب البرهان» عندما يذكر موضوع «المخاطبة البرهانية»^{٤٩}. ويذكر بكتاب الجدل» عندما يتكلم عن «الصناعة الجدلية»^{٥٠}. وهو لا يكتفي بهذا القدر من الاسناد كما ذكرنا، بل يقوم بالاسناد العكسي اذ يمهّد للاحق بذكره في السابق.
- انه يذكر مثلاً في «كتاب العبارة» ان قضية الحروف مشروحة عند ارسطو في «كتاب الشعر»^{٥١}. وان الاقاويل التامة مذكورة في كتابي الخطابة والشعر، وغير التامة مثل الحدود والرسوم في «كتاب البرهان»^{٥٢}.
- وعندما يعرض لموضوع القضية الثنائية والثلاثية نراه يذكر بأن «كتاب القياس» يتابع بعد «العبارة» بحث مسألة المتناقضات والشخصيات والمتضادة وما تحت المتضادة^{٥٣}.

٤٤. كتاب الجدل. ص ٥٠٥. سطر ٢٠

٤٥. المرجع نفسه. ص ٥٤٦. سطر ١٧

٤٦. المرجع نفسه. ص ٥٦١. سطر ٥-٦

٤٧. كتاب القياس. ص ١٤٣. سطر ٩

٤٨. المرجع نفسه. ص ٢٤٩. سطر ٩-١٠

٤٩. كتاب المغالطة. ص ٦٧١. سطر ١٨

٥٠. المرجع نفسه. ص ٦٧١. سطر ١٩

٥١. كتاب العبارة. ص ٦٨. سطر ٧

٥٢. المرجع نفسه. ص ٨٧. سطر ٨-٩

٥٣. المرجع نفسه. ص ١٠٥. سطر ٢

- ويقول عن المقدمة الصغرى انها متى كانت سالبة في الشكل الاول كانت غير نافعة في الانتاج «على ما سيبين في كتاب القياس»^{٥٤}.
- وهو يردنا في «كتاب القياس» الى «كتاب البرهان» عندما يتكلم عن المقدمة البرهانية، والى «كتاب الجدل» عند كلامه عن المقدمة الجدلية^{٥٥}.
- وعندما يعرض لمسألة اكتساب المقاييس يحيلنا بالطبع الى «المواضع» منابع تكوين المقاييس في «كتاب الجدل»^{٥٦}، اذ «لا بد في استنباط الحدود من العودة الى المواضع المذكورة في كتاب طويقي»^{٥٧}.

ان يحمل هذه الامثلة نقودنا الى القول ان ابن رشد كان قد اختط لنفسه تصميمًا قبل الغوص في عرض منطق ارسطو وتلخيصه، اي انه كَوّن فكرة مسبقة وشاملة عن معاني كتب الاورغانون ومحتوياتها كافة وافرغها في قالب مئاسك الاطراف: هيأ قائمة الحضور حيث مثلت امامه جميع المعاني وانتهى الى رصفها فأتبع السابق باللاحق واللاحق بالسابق كما اوردنا. وهذه الميزة اضفت على شروحاته صفات الشمولية في تماسك المواضيع، والترقي والتصاعد في التعليل والتفصيل، والالام بالموضوع الواحد وعرضه من جميع جوانبه وابعاده المنطقية.

اما كيف عرض لمعاني هذه الكتب، وكيف صَنّف قضاياها، فذاك مما سنفصله في القسم الثاني من دراستنا هذه لمنهجته.

واذا كان هذا اسلوب ابن رشد في تقسيم الكتب وتبويبها، فاي اسلوب استعمل عند وضعه التصميم العام للمصنفات في تحليل الفصول والمعاني؟ اي ما الطريقة التي اتبعها في تقسيم الافكار ومعالجتها؟

٢. اسلوبه في تقسيم الفصول والنصوص

ان اسلوب ابن رشد في تقسيم الفصول وشرح نصوص المنطق يختلف عن اسلوبه المتبع في «تفسير ما بعد الطبيعة». فبينما هو يتبع حرفية النص الارسطي في التفسير

- ٥٤. كتاب العبارة. ص ١٠٧. سطر ٢٥
- ٥٥. كتاب القياس. ص ١٣٩. سطر ٢
- ٥٦. المرجع نفسه. ص ٢٥٦. سطر ٦
- ٥٧. كتاب البرهان. ص ٤٧٩. سطر ٢

الاكبر، ويتناول كل فقرة فيعلق عليها معللاً ومستطرذا^{٥٨}، نراه هنا يختط لنفسه اسلوبًا مختلفًا، فيه من الاستيعاب والترتيب والمزج القدر الاوفى.

يكفي ابن رشد احيانًا بايراد كلمة «قال» او «قال ارسطو» في مطلع النص^{٥٩}، ثم يقرن تفسيره فلا تعود تميز بين كلام ارسطو وشرح ابن رشد الا اذا كنت على بيّنة اصلاً من النص الارسطي^{٦٠}. وهذا ما دفعنا الى وضع ترقيم خاص للفقرات المقابلة عند نص ارسطو عند تريكو^{٦١} ليسهل على القارئ المقابلة بين النصين، وليقف على ما اخفاه ابن رشد من توضيح وشرح على المنطق الارسطي. لكن الشرح عندما يطول، نرى ابن رشد يعيد الى كل اعتباره حين نجده يحدد رأيه بكلمة «قلت»^{٦٢}، او «ما قصدنا ببيان»^{٦٣}، او «الذي بقي ان ننظر فيه»^{٦٤}، او «واما نحن فنقول»^{٦٥} الخ... اما عندما يتطرق الى الشروحات التي اضيفت عبر التاريخ على نص ارسطو في المنطق، فانه يعرض لها موضوعيًا وبكل تجرّد فيخصّص كلاً باسمه. يذكر مثلاً، آراء «المتكلمين» او «المفسرين» او «قدماء المفسرين»، ويعرض لها بألقاب اعطيت لهم اصلاً، مثل «المشاؤون» و «قدماء المشائين ومتأخروهم»، او هو اخيراً يعرض الاسماء مباشرة «كالاسكندر» و «ثاوفرسطس» و «ثامسطيوس» و «ابو نصر»^{٦٦}.

واما المسائل التي عاجلها وتطلبت منه طرح اللغة وعلاقتها بمعاني المنطق والفاظها، فهو يتبع فيها اسلوب الذكر على جهة اللسان مميّزًا بين «اللسان العربي» و «اللسان

٥٨. راجع كتاب «تفسير ما وراء الطبيعة» لابن رشد، تحقيق بويج، حيث يقول في الجزء الاول منه: «D'une façon générale, il suit pas à pas son maître, et s'applique à éclaircir le sens des phrases qu'il a sous les yeux. Averroës: Tafsir ma ba'd at-tabi'at, établi par M. BOUYGES, vol. I, Notice, p. xvii.

٥٩. عد مثلاً الى الصفحات التالية ٧، ٩، ٣٦٩، ٥٦٧، ٦٦١، حيث ابرزنا قول ارسطو.

٦٠. راجع تلخيص كتاب المقولات لابن رشد، تحقيق بويج، حيث يقول في المقدمة:

«L'auteur aborde... son texte. Il ne le reproduit point séparément mais il l'expose d'une façon continue». Averroës: Talkhic Kitab al-maqulat, établi par M. BOUYGES. Intr., p. xi.

٦١. راجع تصديرنا العام لتحقيق نص التلخيص. ص ١٤٥، والواقع ان تريكو نفسه اخذ هذا الترقيم عن بكر (Becker)

٦٢. كتاب الجدل، ص ٥٤٣. سطر ٢١

٦٣. كتاب القياس، ص ١٤٥. سطر ١٠؛ ص ١٦٢. سطر ٢

٦٤. المرجع نفسه، ص ١٧٧. سطر ٩

٦٥. كتاب البرهان. ص ٣٧٧. سطر ١٧

٦٦. راجع في فهرس الاسماء. المجلد الثالث. القسم الثاني. اسماء العَلَم

اليوناني «و «سائر اللسنة» او «اللسنة المتعارفة»^{٦٧}. نجد هذا مثلاً عندما يطرح مسألة الرباط بين الموضوع والمحمول يذكر انه ليس في لسان العرب لفظ على هذا النحو بل يستبدل بلفظ «هو»، كما فعل ذلك قبله الفارابي في كتابي العبارة والحروف.

من يطلع اذن على نص ارسطو، ثم يحلل نص التلخيص عند ابن رشد، يقف على منحنى الشارح واتجاهه في تفسير المنطق الارسطي. فابن رشد الذي اتبع المنهج التحليلي في شروحاته، استطاع ان يميز ما لارسطو من معاني وما لشارحه من تفسيرات؛ وابن رشد الذي خلاص بالمنهج التألفي الى الخروج بالقواعد والقوانين المنطقية استطاع ان يبرز لنا معالم المنطق الصوري وخفائيه. وهذه المنهجية تسهل لنا دون شك الوقوف على اتجاهه الفكري في المنطق. لكن هذا الاسلوب، وان جاء على شيء من التعقيد، فانه يبقى كما سنرى اسلوب الشارح الذي تشبع من آراء المعلم الاول وعرف كيف يشيعها ويعرضها لنا. وغرضنا هنا هو التعرف على منهجيته هذه في الشروحات التفصيلية.

٣. المنهج التحليلي في الشرح التفصيلي

استعمل ابن رشد في تفصيله للمعاني وشرحه لالفاظ المنطق المنهج التحليلي الذي يركز على ما سماه المناطقه المسلمين «مباحث الاستدلال»^{٦٨}، وهي تقوم على اساس تحليلية طبقها ابن رشد لتقصي معالم المنطق الارسطي وابعاده. ولقد درج شارح ارسطو على هذا المنهج، وبخاصة المشاؤون في الاسلام امثال الفارابي وابن سينا، عندما تناولوا المنطق الصوري وفسروه. وها نحن نذكرها هنا لنبين كيف تناول ابن رشد الشارح افكار المعلم بالتفصيل.

أ) السر والتقسيم

اتبع مفكرو العرب وفقهاؤهم هذا المسلك في عرضهم وشرحهم لمختلف قضايا الفلسفة والكلام والشرع. استعمله الغزالي مثلاً وتكلم عنه في كتاب «معيان العلم»^{٦٩}،

ثم في كتاب «الاقتصاد في الاعتقاد» عندما عرض لمناهج الادلة بقوله معرّفًا هذا المسلك: «هو ان نحصر الامر في قسمين ثم يبطل احدهما فيلزم منه ثبوت الثاني»^{٧٠}. ويذكر هنا الدكتور النشار ان «هذا المسلك عند صاحب البرهان هو ان يبحث الناظر عن معاني مجتمعة في الاصل ويتبناها واحداً واحداً ويبين خروج آحادها عن صلاح التعليل به الا واحداً يراه ويرضاه»^{٧١}. وهذا ما فعله ابن رشد كلما كانت تطرح امامه مشكلة فيحلها من جميع جوانبها، متبعاً دقائق معانيها، الى ان يخرج بحل واحد يتقيه افضل برهان يفند رأي ارسطو او يثبتها؛ ثم يصل في النهاية الى الاستنتاج: «وبهذا تنحل الحيرة» فيكون قد طرح الحل النهائي بعد سبر جميع الحلول وتقسيمها^{٧٢}.

ب) المقابلة والحذف

ويستعمل ابن رشد لغرضه هذا طريقة «المقابلة والحذف» حيث نراه يقابل بين رأي ارسطو وآراء شارحه، فيحذف منها البرهان الاضعف ليحتفظ بالاجدر والافضل. فهو عندما يعرض مثلاً لمسألة وجوب كون المقدمات الكلية مأخوذة صادقة على الازمنة الثلاثة. يعرض رأي الفارابي فيها، ثم رأي ثامسطيوس، يحللها ويقابل بينها وبين رأي ارسطو، ويتبنى اخيراً موقف ارسطو وما اوصى به بعد حذف رأي الشارحين^{٧٣}.

ج) المحاوراة والجدل

ويكسب ابن رشد المقابلة بين الآراء، والنقاش الذي جرى حول مسائل المنطق الارسطي بين الشارح، حياة وقوة. ويعطيهما زخماً جديداً. فيقيم حواراً غير مباشر يمر عبره بين ارسطو وشارحه. او بينه وبين هؤلاء الشراح، او بين الشراح انفسهم، مستنداً على ما كتبه حول منطق ارسطو. وهذه الطريقة تذكرنا بتلك التي اتبعها في «تهافت التهافت» حيث اقام الحوار بينه وبين الغزالي، او بينه وبين الفارابي وابن سينا. واغراضه من هذا الجدل تظهر انه كان يتبعي:

٧٠. الغزالي. كتاب الاقتصاد في الاعتقاد. مكتبة الحسين التجارية. مطبعة حجازي. التمهيد الرابع، ص ٩.
٧١. علي سامي النشار. مناهج البحث عند مفكري الاسلام. ص ١١٤.
٧٢. راجع كتاب القياس من تحقيقنا. من ص ١٧٩ الى ص ١٨٢. حيث يتبع ابن رشد هذه الطريقة في حل مسألة جهة النتيجة في القاليس المختلفة من الضرورية والوجودية.
٧٣. كتاب القياس. ص ٢٠٠. سطر ٣. وما يليها.

٦٧. راجع في فهرس الاسماء. المجلد الثالث. القسم الثاني. اساء الفرق والشعوب.

٦٨. علي سامي النشار. كتاب مناهج البحث عند مفكري الاسلام. دار المعارف بمصر. ١٩٦٥. ص ١٠٣.

٦٩. حيث يعرض المؤلف لطبيعة هذا المنهج.

٦٩. الغزالي. كتاب تهافت الفلاسفة المسمى «معيان العلم». تحقيق سليمان دنيا. دار المعارف بمصر.

تفسيراً. وهذا ما فعله حين اراد ان يحدد ماهية النتيجة في المقاييس المختلطة من التي كبرها مطلقاً وصغرها ممكنة. وقد استعمل هذه الغاية دلائل ومعاني جديدة مثل «الانطواء» و «الاتصال»^{٨٠}.

وكان لا بد لابن رشد بعد تفصيله للمعاني والالفاظ المنطقية، وشرحه لابعادها عبر تاريخ الفكر، ان يعود ويجمع شتات شروحاته وآرائه وتعليقاته، وذلك لاستخلاص النتائج واستخراج القواعد والقوانين. وهذا ما فعله كلما كان ينتهي من تحليل جزئيات المسائل، متبعاً بعد التحليل منهج التأليف او التركيب.

٤. المنهج التأليفي في النتائج والقوانين

بعد ان توصل ابن رشد الى تجاوب المعاني والى تفاصيلها ودقائقها، وبعد ان جزأ الافكار وعلق عليها واحدة واحدة، مضيفاً الشروحات، معللاً بالبراهين، متوقفاً عند الالفاظ للاستدلال على جواهرها، عاد وجمع هذه الشروحات ليضع النص بأكمله في قالب جديد يخرج من دوامة الآراء المتناقضة. وهكذا نراه يجمع في نهاية كل فصل ما قد تبين لديه من براهين وانباتات، ويمهد بواسطتها الى طرح مواضيع لاحقة. وقد عبر عن هذا التهيد بقوله حياً: «فهذه هي الاشياء التي يجب ان تتقدم معرفتها»^{٨١}، وقوله حياً آخر في غرض ثان: «فقد تبين من هذا القول...»^{٨٢}، او بقوله في غرض ثالث: «على ما سببني بعد»^{٨٣}. وبهذا الاسلوب توصل ابن رشد الى جعل المواضيع متماصة والمعاني متساعدة متوالدة، بعد ان جمع بين جزئياتها في سياق متتابع الخلقات. وكان من جهة ثانية يلخص آراء ارسطو عندما يراها في التحليل والتقسيم ان استمر تفصيلات غير ضرورية لايضاح المعنى، فيستل لهذا الغرض من جزئيات المسألة قانوناً، وكأنه يقول ان هذا القانون ينطبق على كل مسألة مماثلة. انه يضع مثلاً قانوناً في ردّ الاقيسة وانعكاسها من شكل الى آخر، ويحمل فيه انواع الردّ كافة في بعض الاشكال الى بعضها الآخر^{٨٤}. ويطبق في مسألة اخرى حول المقاييس المختلطة من الضرورية

١. انهاء الاشكالات القائمة حول مختلف مسائل المنطق. يقول مثلاً في كتاب القياس: «وبهذا تنحل الحيرة التي عرضت للناس في مذهب ارسطو في اختلاط الممكن مع الوجودي والضروري»^{٧٤}.

٢. اثاره بعض المسائل التي بقيت حتى ايامه غامضة فلم يشبعها الشراح درساً وافياً، أو هي بقيت في الاصل ملتبسة النتيجة عند ارسطو. ويستعمل فيها هنا الطريقة الاستفهامية في البدء مثل: «وقد يسأل سائل فيقول: كيف قال ارسطو...»^{٧٥}. ثم يحيل الجدل بين ارسطو وشراحه فيعرض لآرائهم ويفندّها او يثبتها، ويحلّ الاشكال اخيراً بقوله: «فنقول نحن الآن...»^{٧٦}. ويستنتج: «فهكذا ينبغي ان يفهم الامر عن ارسطو»^{٧٧}.

٣. عرض مختلف الآراء حول مسألة معينة لاشباعها درساً، كما فعل في تحديده معنى القول (Discours). فبعد ان يعرض هذا التحديد بأنه «يدل على طريق التواطؤ لا بالطبع...» يقول: «فان قوماً يرون ان الالفاظ هكذا دلالتها... وقوم آخر يرون ان الالفاظ تدل بالطبع...» ثم يعود لينهي الجدل القائم بقوله: «وقد يمكن ان يقال انما قال ارسطو...»^{٧٨}.

٤. الفصل بين رأي ارسطو وآراء شراحه، وبين رأي ارسطو ورأيه هو شارحاً، وبين الرأي الأرجح والافور برهاناً والرأي القليل الرجحان والاقول دلالة. لذا يكثر عنده ذكر الاقوال على السنة اصحابها^{٧٩}.

د) الوقوف على البواني

لم يكتف ابن رشد باظهار رأي ارسطو وآراء شراحه في مسائل المنطق، بل هو عثر على ظواهر جديدة، ووقف على مسائل كانت شبه مجهولة وهي في الاصل تتطلب

٧٤. كتاب القياس. ص ١٨٢. سطر ٢١

٧٥. المرجع نفسه. ص ٢٠٩. سطر ٦

٧٦. المرجع نفسه. ص ٢٠٩. سطر ٢٥

٧٧. المرجع نفسه. ص ٢١٣. سطر ١٦

٧٨. كتاب العبارة. ص ٨٧

٧٩. هذا الفصل بين الآراء والبراهين هو الذي اوحى بنا افراد فصل خاص في هذه المقدمة نعالج فيه آراء شراح ارسطو في المنطق من خلال ابن رشد. ص ٦٥ وما يليها.

٨٠. كتاب القياس ص ٢٠٩. سطر ٢٥

٨١. المرجع نفسه. ص ١٤١. سطر ٧

٨٢. المرجع نفسه. ص ١٦٤. سطر ١٨

٨٣. المرجع نفسه. ص ١٧٦. سطر ١٣

٨٤. المرجع نفسه. ص ٢٧٠

والوجودية قاعدة تظهر ان جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة الكبرى في الشكل الاول^{٨٥}. وهو يجمع في مكان آخر الامثلة في الاشكال الثلاثة حول اختلاط الوجودي والاضطراري في قانون يثبت ان جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة الكبرى في الشكل الاول. ولجهة المقدمة الصغرى في الثاني والثالث وهي المقدمة المنعكسة^{٨٦}.

وبهذه الطريقة توصل ابن رشد الى مرامييه شارحاً ومعللاً ومثبتاً او مبرراً آراء ارسطو. ومن خلال هذه الرؤى الواسعة فتح للدارس آفاقاً واسعة وجديدة. فهو وان انتجى جانب ارسطو. فقد اضيف على معاني المنطق عنده ابعاداً وتصورات جديدة افردنا لدراستها باباً خاصاً لنبرز اتجاه ابن رشد في المنطق الصوري^{٨٧}.

وجاء القول ان اسلوب ابن رشد هذا، المتعدد الجوانب، المختلف الناحي والطرق. من تحليل وسبر وتقسيم ومقابلة وحذف، الى تركيب واستنتاجات وجمع قوانين، الزمه من ناحية المضمون طرح مسائل مستجدة على المنطق الارسطي الى جانب مسائلها الرئيسية. فهو وان ترك هذا المضمون كما ورد عند ارسطو اصلاً، فقد استعان بمعان ومفاهيم وقضايا جديدة لشرح المعاني وايضاها. فنحن بعدما عرضنا لمنهجيته واسلوبه في تفسير المنطق الارسطي شكلاً، سنتناول هنا منهجيته في بحث المنطق وقضاياها لنبين: كيف صنف اغراض هذا المنطق، وما هي المباحث التي تناولها لمعالجة قضاياها. وما القوانين والبراهين التي عوّل عليها في ذلك.

ثانياً: منهجيته في بحث المنطق الارسطي وقضاياها مضموناً

من المسلّم به اليوم القول ان كل ما كتب حول منطق ارسطو، وكل ما اضيف عليه من تحليل وتعليل، بقي يدور في فلك فيلسوف اسطاجيرا الفكري. واذا كنا هنا بصدد

تحليل منهجية ابن رشد في بحثه مضمون المنطق الارسطي وقضاياها، فاننا لن ندعي الخروج على هذا التقليد. لكنه من غير المسلّم به الاعتراف بأن ابن رشد هذا لم يتطرق الى تفسير المنطق الارسطي بمنهجية تميّزه احياناً عن فكر معلمه. ازاء هذه المعطيات رأينا انه من غير الممكن معالجة هذه المنهجية بمنأى عن المذهب الارسطي قوانيناً ومباحث؛ لكننا اشرنا في المقابل الى ميزات تفرّد بها ابن رشد الشارح حين ورودها، تاركين المجال فيها بعد لمعالجة المسائل المنطقية الصرفة^{٨٨}.

١. تصنيف كتب الاورغانون

لم يخرج ابن رشد على التقليد المتوارث عن الاقدمين في تصنيف كتب اورغانون ارسطو. فقد درج الباحثون قديماً على عادة تصنيفها وفقاً لمنهج خاص وتسلسل منطقي اتبعوه اصلاً في فهم هذا المنطق. ودرج المنطقة العرب على اعتبار كتاب الايساغوجي لفرغوريوس حتى مدخلًا الى علم المنطق اجمالاً، او مدخلًا الى المقولات على الأخص^{٨٩}. وهكذا صنفت كتب المنطق الصوري عندهم بعد المدخل:

- انطلاقاً من المقولات التي تبحث في مختلف انواع العلاقة بين المحمول والموضوع.
- ومروراً بالعبارة التي تعالج الاحكام والقضايا على انواعها في تلازمها وتضادها وتعاكسها،
- ثم عبوراً الى نظرية القياس صورةً وشكلاً في كتاب القياس، ومبدأً للبرهان وللعلم في كتاب البرهان،
- وانتهاءً بالجدل المرتكز على المواضع منابع المقاييس،
- والمغالطات التي تتوج الجدل. والاورغانون عامة يضم علاوة على ذلك كتابي الخطابة والشعر حسب مناطقتهم.

لكن ابن رشد لم يبدأ نص تلخيص المنطق بالايساغوجي كما فعل ابن سينا في كتاب الشفاء مثلاً، بل عرض مباشرة للمقولات حيث يقول في مطلع النص: «ولنبداً بأول

^{٨٨}. راجع الفصل الرابع من مقدمتنا هذه

^{٨٩}. راجع: 13، p. 13. I. MADKOUR, *L'Organon d'Aristote dans le monde arabe*.
وراجع للعرض نفسه. فريد جبر. مقال ارسطو والارسطية عند العرب. ممثل من الجزء التاسع من دائرة المعارف للبيستاني. ص ٤٨٨

^{٨٥}. كتاب القياس. ص ١٧٩. سطر ٦

^{٨٦}. المرجع نفسه. ص ١٨٥

^{٨٧}. راجع في هذا الصدد. الفصل الرابع من هذه المقدمة التحليلية.

كتاب من كتبه في هذه الصناعة وهو كتاب المقولات^{٩٠}. ثم أتبع التصنيف التقليدي المذكور آنفاً، ولنا على ذلك شواهد:

١. بدأ بكتاب المقولات كما تبين.
٢. بعد الانتهاء من تلخيص المقولات مهّد للعبارة بقوله: «انقضى تلخيص كتاب المقولات بحمد الله. يتلوه كتاب باري ارميناس اي العبارة»^{٩١}.
٣. وبعد ان تلا العبارة كتاب القياس مهّد في نهايته للبرهان قائلاً: «وهنا انقضى تلخيص المعاني التي تضمنها هذا الكتاب وهو كتاب القياس بحمد الله. يتلوه تلخيص كتاب اناطوطيقي الثانية وهو كتاب البرهان ان شاء الله عز وجل»^{٩٢}.
٤. كان يشير لدراسة مسألة او التوسع فيها الى الكتب اللاحقة، فيمهّد مثلاً في كتاب العبارة لكتاب القياس: «وارجاً الامر... الى كتاب القياس»^{٩٣}، او، «على ما سيبين في كتاب القياس»^{٩٤}.

هذا يعني ان ابن رشد نظر الى منطق ارسطو وعالج مسائله وفقاً لمنهجية تقتضي على من اراد دراسة القياس بأنواعه وبشقيه الصوري والمادي، ان ينطلق من المقولة اساساً للقضية. وبعد بحث القضية ينتقل الى القياس الجامع لثلاث قضايا، ثم يدرس القياس شكلاً ويبحث بعد ذلك تدريجاً في انواعه: فالقياس الحملي هو موضوع كتاب القياس، والقياس البرهاني موضوع كتاب البرهان، والقياس الجدلي موضوع كتاب الجدل، والقياس المغالطي او الشبهي، كما يسميه، موضوع كتاب المغالطة. لكن ابن رشد لا يذكر لنا الاسباب التي دفعته الى هذا التصنيف، خلافاً لما عودنا الفارابي وابن سينا في كتبها عن المنطق الارسطي.

ولا بد لنا هنا من الاشارة الى ان هذا السياق التقليدي في تصنيف كتب الاورغانون قد تجاوزته اجاث المناطقه المحدثين. فهؤلاء بعدما شكوا بهذا التصنيف، قاموا بأبحاث

نورد نتائجها هنا على سبيل المثال لا الحصر^{٩٥}، وكلها تُجمع على اعتبار التصنيف التقليدي زائفاً. منها ان كتاب الجدل يأتي مباشرة بعد المقولات، اذ لا ذكر في كتاب الجدل لنظرية القياس او البرهان الا ما ورد في المقالة الاولى منه، ويرجح ان يكون ارسطو قد ادخل هذا المفهوم وازاحه على الجدل بعد وضعه القياس وتنقيحه كتاب الجدل^{٩٦}. اما كتاب العبارة فيأتي بعد هذين الكتابين تمهيداً لنظرية القياس، لانه يعالج فيه موضوع القضايا على الصعيد المنطقي الصرف. وهو في ذلك يميز بين انواع القضايا الثنائية والثلاثية، والبسيطة منها والمركبة، وي طرح فيها بعد للمتلازمات والمتضادات والمتناقضات، ممهّداً لنظرية القياس التي تقوم على المقدمة التي تجمع بين الموضوع والمحمول والرابط بينها، اي بين اجزاء القضية الواحدة. وبالتالي يكون ارسطو قد اكتشف القياس متأخراً. لذا فهو وان ذكره في بعض مؤلفاته فهذا لا يكفي للدلالة على انه وضعه ثم كتب هذه المؤلفات. ان مجمل مصنفات ارسطو هذه لم تأت ذات مستوى واحد في البحث: فبينما نجد المقولات والمواضع الجدلية أقرب الى فلسفة افلاطون منها الى فلسفة ارسطو ومنطقه، نجد نظريتي القياس والبرهان قد طبعتا بالمنطق الارسطي الصوري البحث.

ومهما يكن من شأن هذه الابحاث ونتائجها، فاننا نرى فيها وجهة نظر منطقية في تصنيف كتب الاورغانون لما يبررها، كما كان للاقدمين نظرتهم التقليدية التي دافعوا عنها وبرروها، تلك النظرة التي اوحث لابن رشد بتصنيفه هذا لكتب المنطق الارسطي. ولا يسعنا هنا الا ان نتبع هذا التصنيف للمضي في بحثنا عن منهجية ابن رشد التي استعملها في شرح معاني المنطق وفهم قضاياها، وثبتت قوانينه بعد تحليلها، والا افقدنا شروحات ابن رشد اصلها.

٩٥. استلنا هذه النتائج من مصدرين: كتاب بلانشه، في تاريخ المنطق.

R. BLANCHÉ, *La logique et son histoire, d'Aristote à Russell*.

وكتاب بوشنسكي، في المنطق الصوري القديم.

BOCHENSKI, *Ancient formal logic*.

٩٦. يرى تريكو ان مقالات الجدل من الثانية الى السابعة وضعت مباشرة بعد المقولات. اما المقالة الاولى والثامنة فهي نفحت ووضعت بعد اناطوطيقي الاولى والثانية.

Aristote: *Organon*, t. V: Les Topiques, Introduction, p. vii et viii.

٩٠. كتاب المقولات. ص ٣. سطر ٥-٦.

٩١. المرجع نفسه. ص ٧٥. سطر ١٨-١٩.

٩٢. كتاب القياس، ص ٣٦١. سطر ١٠.

٩٣. كتاب العبارة، ص ١٠٥. سطر ٢.

٩٤. المرجع نفسه. ص ١٠٨. سطر ١. وص ١٢٤. سطر ٢٣.

٢. مباحث المنطق الصوري

قلنا اذن ان ابن رشد في محاولته لفهم منطق ارسطو وشرح قضاياها ، استعان بمنهجية ارسطو نفسها . لكنه رغم ذلك اتبع مسلکاً مميزاً احياناً يعكس لنا فيه عبقريته ونظريته الى مسائل هذا المنطق وابعاده بلغته العربية . وسنعرض هنا لهذا المسلك علّه يمهّد لبحثنا اللاحق في اتجاه ابن رشد ومناحيه في المنطق .

أ) مبحث الالفاظ والمقولات والمعاني

رأى ابن رشد مثل ارسطو ان هنالك علاقة وثيقة بين الالفاظ والمعاني . وهذا ما دفعه في ما بعد الى التمييز بين معطيات «اللسان العربي» وخصائص «اللسان اليوناني» ، وذلك لما لاحظته من وجود علاقة تربط الفاظ كل لغة بمعانيها ، ومن اختلاف في تركيب الجملة في كل من اللغتين^{٩٧} . فالالفاظ تنقسم من حيث نسبتها الى المعاني ، الى «مشتركة» و «متواطئة» و «مشتقة» . وهي على نوعين : مفردة ومركبة . والمفردة تنقسم بدورها الى مقولات عشر^{٩٨} . وبعد ان عددها^{٩٩} . تطرق في الجزء الثاني من كتاب المقولات ، حسب ترتيبه . الى دراسة تفصيلية لهذه المقولات . فعرضها واحدة واحدة ، وعالجها مثل ارسطو مواضيع ما وراثية ذات علاقة بالجنس والنوع ، لا مفاهيم منطقية ذات علاقة بالقياس واشكاله وقوانينه . انه طرح العلاقة بين الموضوع والمحمول هنا كما هي حال العلاقة بين الجوهر والعرض ، لا بل حدّد المحمولات بأنها الجواهر العامة واشخاص العرض المشار اليها^{١٠٠} . مع اشارته الى الفوارق بين ما هو «موجود في» «être dans» وما هو «محمول على» «attribué» ؛ فأوضحت بذلك هذه العلاقة علاقة مطابقة لا علاقة تضمن . اي مطابقة النوع لجنسه او مطابقة الفرع لاصله . لذلك ايضاً مال ابن رشد الى اعتاد مبدأ الاستغراق الكيفي (La compréhension) علاقة بين المحمول والموضوع تماماً كما فعل ارسطو^{١٠١} . ولقد عرض بعدها . في الجزء الثالث للكتاب . للواحق

٩٧. افودنا دراسة هذا المنحى اللغوي في الفصل الرابع تحت عنوان : منطق ارسطو واللسان العربي . ص ٨٦

٩٨. كتاب المقولات . ص ٧-٨

٩٩. المرجع نفسه . ص ١٠

١٠٠. المرجع نفسه . ص ٥

١٠١. افودنا هذا المنحى الماورائي عند ابن رشد دراسة خاصة ضمن الفصل الرابع . ص ١٠٩

المقولات ولاعراضها ك«المتقابلات» و «المتضادات» و «المتقدم والمتأخر» و «معاً» و «الحركة» و «له» . وشرحها على غرار ما فعل في شرح المقولات^{١٠٢} .

فالمسلک الذي اتبعه ابن رشد في معالجة موضوع المقولات ، والمفاهيم التي استعملها لغرضه هذا ، لم تكتسب عنده ابعاداً منطقية جديدة مع انه كان باستطاعته التنويه الى اليونان الظاهر بين مفهوم ارسطو للموضوع والمحمول ولعلاقتها في كتاب المقولات وبين مفهومه لهذه المواضيع نفسها في كتابي العبارة والقياس في ما بعد . عدا عن انه كان يجب ان يشير الى هذه الفوارق وصعوبة التعبير عنها في اللسان العربي ، كما فعل شراح ارسطو العرب قبله .

ب) مبحث القضايا

يتناول فيه ابن رشد البحث عن جزئيات القضية أولاً . فيحدد «الاسم» ، ويقسمه الى محصل وغير محصل ، والى مصروف وغير مصروف^{١٠٣} . و «الكلمة» (اي الفعل) تنقسم بدورها الى مصروفة وغير مصروفة^{١٠٤} . اما القول (le discours) فاقسامه عديدة : من تام وغير تام ، الى بسيط ومركب ، الى جازم وغير جازم . ثم ينتقل الى القضية نفسها فيرى انها تتألف من موضوع ومحمول و «لا بد... من كلمة ، اعني فعلاً ، او ما يقوم مقام الكلمة ، في رباط المحمول بالموضوع» . وهذه الكلمة يسميها «الرابط»^{١٠٥} ، لكنه يعترف بأنه «ليس في لسان العرب لفظ على هذا النحو من الرباط»^{١٠٦} . وبالرغم من هذا الاعتراف نراه يميّز في ما بعد بين «القضية الثنائية» و «القضية الثلاثية» دون الاشارة الى صعوبة التمييز بينهما في اللسان العربي . وكأنه يتعمى عما كان تبّه اليه^{١٠٧} . ولذا فهو يميّز ايضاً بين حرف السلب وحرف العدل^{١٠٨} .

١٠٢. كتاب المقولات ، ص ٥٧ وما يليها .

١٠٣. كتاب العبارة ، ص ٨٢ . اما عن التعابير والمصطلحات المنطقية الواردة في البحث هنا فهي مجموعة في فهراس المجلد الثالث .

١٠٤. المرجع نفسه . ص ٨٤

١٠٥. المرجع نفسه . ص ٨٨ . سطر ١٢

١٠٦. المرجع نفسه . ص ٨٨ . سطر ٢١

١٠٧. المرجع نفسه . ص ١٠١

١٠٨. المرجع نفسه . ص ١٠٥

والقضايا من حيث نوعيتها منها البسيطة ومنها المركبة^{١٠٩}، ومنها الموجبة ومنها السالبة^{١١٠}، اما من حيث كميتها فهي: «اما كلية، واما جزئية اي شخصية»^{١١١} واما مهمة. والقضايا هذه متقابلة. وهو يعرض لتقابلها مستعملاً الجداول مثلما فعل ارسطو: تقابلها قضايا مطلقة^{١١٢}، وتقابلها قضايا ذوات جهة^{١١٣}.

اما ما يتعلق بهذه القضايا من مسائل متفرعة فقد ارجأ امر بحثها الى كتاب القياس حيث عرض للتلازم والتقابل بشكل اوسع.

ج) مبحث القياس

وهو الجزء الجوهري من منطق ارسطو الذي حظي بشرح مستفيض عند ابن رشد، لكثرة مسائله ولتشعبها وتشابكها، وللخلافات الزمنية التي قامت حول حلولها ونتائجها. فالقياس الذي هو «قول اذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد، لزم من الاضطرار عن تلك الاشياء الموضوعة بذاتها لا بالعرض شيء ما آخر غيرها»^{١١٤}، يكون على نوعين: منه كامل ومنه غير كامل^{١١٥}. وهو يقسم الى اشكال تختلف باختلاف وضع الحد المشترك او الحد الاوسط فيها^{١١٦}. والاشكال تنقسم بدورها الى ضروب ذات اقترانات عدة^{١١٧}. ويتبين له بالتالي ان الاشكال الحتمية ثلاثة^{١١٨}، وان الشكل الرابع الذي يضعه جالينوس ليس بشكل طبيعي... لأنه ليس تعمله الفكرة بالطبع» كما يقول^{١١٩}.

١٠٩. كتاب العبارة، ص ٨٧

١١٠. المرجع نفسه، ص ٨٩

١١١. المرجع نفسه، ص ٩١، سطر ٤

١١٢. المرجع نفسه، ص ١٠٣

١١٣. المرجع نفسه، ص ١٢٠

١١٤. كتاب القياس، ص ١٣٩، سطر ١٦

١١٥. المرجع نفسه، ص ١٤٠، سطر ١٣

١١٦. المرجع نفسه، ص ١٥٢، سطر ٢. لكن ابن رشد يتبع في وضع المقدمات في القياس التقليد الذي سار عليه مفكرو العرب. فالصغرى تأتي أولاً، ثم تليها الكبرى. وبعدها النتيجة. راجع في هذا الشأن مثلاً، ص ١٥٣، سطر ٢

١١٧. المرجع نفسه، ص ١٥٢، سطر ٢٤، حيث تجمع ابن رشد اقترانات الضروب بأنواعها فيجد انها تأتي على ستة وثلاثين اقتراناً.

١١٨. ان الاشكال الحتمية هي الاشكال الثلاثة الاولى حيث يحمل المحمول على الموضوع دون جهة تميز المقدمات أو النتائج. بل يكون الحمل باطلاق (assertorique, de messe)

١١٩. المرجع نفسه، ص ١٥٢، سطر ٨. وص ١٧١، سطر ١٢ وما يليه.

وينطلق ابن رشد، بعد تحديد الاصول والمبادئ التي يقوم عليها القياس، الى تفصيل الاشكال بضروبها، بادئاً بالمقاييس الحتمية منها، ومنتهياً بالقياسات ذوات الجهة. اما القوانين التي استعملها لاثبات صحة هذه القياسات المنتجة، وتثبيت كذب القياسات غير المنتجة، فسنعرضها هنا للدلالة على نهجه شارحاً مباحث القياس الارسطية، مرفقة بالمفاهيم التي استخدمها لهذا الغرض.

المقول على الكل والمقول ولا على واحد (dictum de omni et nullo).

استعمل ابن رشد هذا المفهوم الارسطي قاعدة للتمييز بين الانتاج وعدمه في القياس^{١٢٠}. وهو يعني بالمقول على الكل: «اذا لم يوجد شيء في كل الموضوع الا ويحمل عليه المحمول، وذلك بأن يكون المحمول موجوداً لكل الموضوع ولكل ما يتصف بالموضوع ويوجد فيه». اما المقول ولا على واحد فيعني به: «اذا لم يوجد شيء في كل الموضوع الا ويسلب عنه المحمول حتى يكون المحمول مسلوباً عن كل الموضوع وعن جميع الاشياء الموجود فيها الموضوع»^{١٢١}. فتراه يثبت مثلاً صحة الانتاج في الضروب الاربعة من الشكل الاول: فاللزوم ظاهر من معنى المقول على الكل في الضرب الاول من هذا الشكل^{١٢٢}. و «ظاهر أيضاً من معنى المقول ولا على واحد» في الضرب الثاني^{١٢٣}. «وبين من معنى المقول على الكل» في الضرب الثالث^{١٢٤}، وهكذا في الضرب الرابع من هذا الشكل^{١٢٥}. فاذا كان هنالك من فارق بين الانتاج اللازم والانتاج الذي لا ضرورة فيه، فذلك يعود الى كون المقول على الكل ينطبق على الانتاج الاول ولا ينطبق على الانتاج الثاني. وهو يستعمل أيضاً مفهوم المقول هذا في بيان انتاج المقاييس الضرورية. اذ لا يميز بين معناه في المادة المطلقة والمادة الضرورية^{١٢٦}. يقول في ذلك:

١٢٠. كتاب القياس، ص ١٩٥، سطر ٤؛ وص ٢٣٨، سطر ٢٠

١٢١. المرجع نفسه، ص ١٤٠، ١٤١

١٢٢. المرجع نفسه، ص ١٥٣، سطر ٦

١٢٣. المرجع نفسه، ص ١٥٣، سطر ١٥

١٢٤. المرجع نفسه، ص ١٥٥، سطر ٨

١٢٥. المرجع نفسه، ص ١٥٥، سطر ٨

١٢٦. يعرف ابن رشد المطلقة بقوله: «ان ههنا اشياء كثيرة موجودة بالفعل من غير ان يكون وجودها باضطرار. وهذه المطلقة». اما الضرورية فيقول انها فيها «اشياء هي موجودة دائماً». المرجع نفسه، ص ١٧٥.

« لا فرق بين المقول على الكل او المقول ولا على شيء . وهو الشرط الذي به يكون القياس في الشكل الاول منتجاً . في المادة المطلقة او الضرورية^{١٢٧} . لكن شرط المقول على الكل لا يبقى واحداً في جميع المقدمات الثلاث « اعني المطلقة والضرورية والممكنة » لأنه مختلف في المادة الممكنة^{١٢٨} عنه في الضرورية المطلقة^{١٢٩} . وهذا التفاوت في استعمال معنى المقول لم نعهده عند ارسطو اصلاً .

الانعكاس (la conversion)

استعمله ابن رشد مثل ارسطو برهاناً لتحويل المقاييس غير التامة الى التامة منها . يقول في تعريفه : « واعني بالانعكاس ان يتبدل ترتيب اجزاء » القضية فيصير مجموعها موضوعاً وموضوعها محمولاً ، ويبقى صدقها وكيفيةها من الايجاب والسلب محفوظاً^{١٣١} . اما « قلب القضية » (everso enunciationis) فيكون حيث يتبدل ترتيب اجزاء القضية ولا يبقى الصدق محفوظاً^{١٣٢} . وعندما كان الانعكاس من مبادئ علم القياس ، استل ابن رشد بحثه في القياس ، مثلاً فعل ارسطو قبله ، بتفصيل انعكاس المقدمات المطلقة^{١٣٣} ، ثم عكس القضايا ذوات الجهة^{١٣٤} ، وطبق بعدها هذا المبدأ على المقاييس المطلقة وعلى المقاييس ذوات الجهة (syllogismes modaux).

— طبقه للثبوت من صحة انتاج المقاييس في الشكلين الثاني والثالث ، وذلك بعكس ضروب شكلها الى ضروب الشكل الاول . فان هذين الشكلين ، كما يقول ارسطو ، قياسان غير تامين وان انتجا^{١٣٥} .

— وطبقه كذلك على المقاييس المختلطة من الضرورية والوجودية ، اذ يصح فيها الانعكاس في الشكلين الثاني والثالث ايضاً شرط ان تراعى جهة المقدمات^{١٣٦} . وهو كذلك يصح في المقاييس التي تأتلف من المقدمات الممكنة في الشكلين الثاني والثالث . لكن ابن رشد يقحم هنا مفهوم الانعكاس غير المحفوظ الكمية والكيفية (اي قلب القضية كما أسماه) ، وهذه هي حال انعكاس السالبة الكلية في الضرب الاول من الشكل الثاني^{١٣٧} .

— ويظل الانعكاس هكذا صالحاً لثبوت النتائج في المقاييس التي تأتلف من الممكن والوجودي في الشكلين الثاني والثالث^{١٣٨} ، او من الممكن والاضطراري^{١٣٩} .

اما ما لا يتبين بالانعكاس ، فيستعمل ابن رشد البيان بالافتراض (l'ecthèse)

لا يعرف ابن رشد هذا النوع من البيان مباشرةً ، لكنه يستعمله كأرسطو عندما يرى ان البيان بالانعكاس غير كاف^{١٤٠} . وكان اول ما استعمله في بيان صحة الكلية السالبة^{١٤١} . وقد بين بواسطته ايضاً صحة القياس المطلق المنتج في الضرب الاول^{١٤٢} والضرب الخامس^{١٤٣} من الشكل الثالث . وهكذا فعل في الضرب السادس من الشكل الثالث . في المقاييس المختلطة من الوجودية والممكنة ، فتي كانت الكبرى الجزئية هي الوجودية . والصغرى هي الممكنة ، يكون قياس يبين بالافتراض^{١٤٤} .

= وفي الشكل الثالث من : Darapti → Darii: Felapton → Ferio, etc...

١٣٦ . راجع في كتاب القياس . الفصلين ١٠ و ١١ . ص ١٨٣ و ١٨٥

١٣٧ . المرجع نفسه . الفصلان ١٦ و ١٩ . ص ٢١٥ و ٢٢٥

١٣٨ . المرجع نفسه . الفصلان ١٧ و ٢٠ . ص ٢١٩ و ٢٢٧

١٣٩ . المرجع نفسه . الفصلان ١٨ و ٢١ . ص ٢٢١ و ٢٢٩

١٤٠ . يقول تريكو في تعريفه الافتراض :

L'ecthèse «consiste à mettre en lumière à l'aide d'un nom spécial... une partie d'une notion dont une autre notion est affirmée ou niée». TRICOT, *Aristote, premiers analytiques*, p. 8, note 1.

١٤١ . كتاب القياس . ص ١٤٥ . سطر ٦

١٤٢ . المرجع نفسه . ص ١٦٥ و ١٦٧

١٤٣ . المرجع نفسه . ص ١٦٨

١٤٤ . المرجع نفسه . ص ٢٢٨

١٢٧ . كتاب القياس . ص ١٧٦ . سطر ٧

١٢٨ . يعرف ابن رشد الممكنة بقوله انها : اشياء ليست مضطورة ان تكون ولا هي موجودة بالفعل بل هي ممكنة ان توجد في المستقبل والا توجد . المرجع نفسه . ص ١٧٥ . سطر ٥

١٢٩ . المرجع نفسه . ص ١٧٦ . سطر ١١

١٣٠ . كتاب البرهان . ص ٣٨٠ . سطر ١٩

١٣١ . كتاب القياس . ص ١٤٤ . سطر ٦

١٣٢ . المرجع نفسه . ص ١٤٤ . سطر ٨

١٣٣ . المرجع نفسه . ص ١٤٤ . سطر ١٠

١٣٤ . المرجع نفسه . ص ١٤٧

١٣٥ . استعمل شرح ارسطو في القرون الوسطى مجموعة قواعد تسهل العكس بالرموز . وقد جمعها تريكو في كتابه عن المنطق الصوري . ص ٢١٦ . J. TRICOT, *Traité de logique formelle* .

وهكذا يصبح الانعكاس في الشكل الثاني Camestres → Celarent; Festino → Ferio

البيان بالخلف او سياق الكلام الى المحال (demonstratio per absurdum)

وهذا البيان يأتي أيضاً ليتسم ما عجز عنه العكس والبيان بالافتراض . فالخلف يكون عندما « نأخذ نقيض النتيجة ونضيف اليها احدى المقدمتين ، فيلزم عنها نقيض المقدمة الثانية ، وما لزم عنه الكذب فهو كذب »^{١٤٥} . وقد استعمله ابن رشد مثل ارسطو في بيان صحة الضرب الرابع من الشكل الثاني^{١٤٦} . وفي بيان الضربين الاول^{١٤٧} والخامس^{١٤٨} من الشكل الثالث كما ذكرنا آنفاً . اما في المقاييس ذوات الجهة :

- ففي المقاييس المختلطة من الضرورية والوجودية نراه يثبت صحة نتائج الضرب الاول من الشكل الاول ، الذي كبراه مطلقة وصغراه ضرورية^{١٤٩} ، وكذلك في الضربين الثالث والرابع . وهو يستعمله ايضاً في الضروب الثاني والثالث والرابع من الشكل الثاني^{١٥٠} .

- وفي المقاييس المؤتلفة من الممكنة والوجودية ، نراه يطبق البيان بالخلف في الشكل الاول وفي الضروب كافة^{١٥١} .

- وهو يستعمل البيان الخلف ايضاً في القياسات المختلطة من الضروري والممكن في الشكل الاول : في الضرب الاول حيث الكبرى ضرورية والصغرى ممكنة^{١٥٢} وفي الضرب الرابع منه^{١٥٣} .

لكن ابن رشد ، وان استعمل هذا النوع من البرهان في اثبات بعض مطالب المقاييس الحملية^{١٥٤} ، فانه فضل عليه البرهان المستقيم (la démonstration directe)

١٤٥ . كتاب القياس . ص ١٦٥ . سطر ١٨

١٤٦ . المرجع نفسه . ص ١٦١ . سطر ٢١

١٤٧ . المرجع نفسه . ص ١٦٥

١٤٨ . المرجع نفسه . ص ١٦٨

١٤٩ . المرجع نفسه . ص ١٧٧ و ١٧٨

١٥٠ . المرجع نفسه . في الضرب الثاني ص ١٨٣ ، وفي الضربين الثالث والرابع . ص ١٨٤

١٥١ . المرجع نفسه . الفصل ١٤ ص ١٩٥ وما يليها .

١٥٢ . المرجع نفسه . ص ٢٠٥ . سطر ١٩

١٥٣ . المرجع نفسه . ص ٢٠٧ . سطر ١٧

١٥٤ . يقول ابن رشد فيه . ان « جميع المطالب الاربعة يتبين بالخلف في كل الاشكال . ما خلا الموجبة الكلية فانها لا يتبين بالشكل الاول . ويتبين بالتالي والثالث » . كتاب القياس . ص ٣١٢ . سطر ١٩

يقول في كتاب البرهان « انه يتبين ان البرهان المستقيم افضل بالحملة من السائق الى الخلف »^{١٥٥} .

البرهان بالمواد او بالحدود (termes d'attribution)

ولا يكتفي ابن رشد بأثبات صحة المقاييس بالبراهين الصورية او بالحروف ، بل هو يدعمها بأمثلة مأخوذة من المواد او من الحدود التي تقابل كل حرف ، كما فعل ارسطو . فيدل ١ مثلاً حيوان ، وبدل ب حساس ، وبدل ب انسان الخ...^{١٥٦} . وهذه المواد تستعمل للدلالة على الضروب المنتجة وغير المنتجة في الاشكال ، وبخاصة غير المنتجة منها . مثلاً « اذا كانت المقدمة الكلية هي الصغرى ... ، وكانت المقدمة الكبرى غير كلية ، فانه لا يكون عن ذلك قياس وذلك ظاهر... من المواد »^{١٥٧} . ولقد استعملها ايضاً في المقاييس ذوات الجهة : في اختلاط الضرورية والوجودية في الضرب الاول والثاني من الشكل الاول مثلاً^{١٥٨} .

هذه مجمل البراهين والقواعد التي استعان بها ابن رشد في مبحث القياس ، وذلك لتثبيت صحة المقاييس او صحة نتائجها ، ولتمييز بين المنتج منها وغير المنتج ، او بين المنتج التام في الاشكال والمنتج غير التام . لكنه استعمل ، كما ذكرنا آنفاً ، الى جانب هذه البراهين ، مفاهيم ثانوية لم ترد عند ارسطو للاغراض ذاتها . ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

- تمييزه بين القياس الطبيعي والقياس الصناعي . فالقياس الطبيعي « هو الذي تأتي به الفكرة من غير روية »^{١٥٩} وهو القياس الذي « تقع عليه الفكرة بالطبع »^{١٦٠} . لكن القياس الصناعي هو الذي « ليس تعتمده القوة الفكرية بالطبع ولا يؤلفه اصلاً »^{١٦١} كالشكل الرابع عند جالينوس^{١٦٢} .

١٥٥ . كتاب البرهان ، ص ٤٣٩ . سطر ٤

١٥٦ . كتاب القياس ، ص ١٥٣ . سطر ٤

١٥٧ . المرجع نفسه . ص ١٥٥ . سطر ١٣

١٥٨ . المرجع نفسه . ص ١٧٩ . سطر ١

١٥٩ . المرجع نفسه . ص ١٥٤ . سطر ١٨

١٦٠ . المرجع نفسه . ص ١٥٤ . سطر ٢٠

١٦١ . المرجع نفسه . ص ١٧١ . سطر ١٥

١٦٢ . المرجع نفسه . ص ١٧١

تميزه بين الجزئية بالطبع والجزئية بالوضع. فعندما تكون المقدمة الجزئية السالبة صادقة مع الموجبة الجزئية «تسمى جزئية بالطبع»^{١٦٣}. اما عندما تصدق السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية «تسمى جزئية بالوضع»^{١٦٤}.

تميزه بين صورة المقدمة ومادتها. وصورة القياس ومادته، والبرهان بالذات والبرهان بالعرض، وهذه امور منفصلها في ما بعد في منحاها الماورائي في شرح المنطق^{١٦٥}، تفصيله الممكن على انواع: كالممكن على الإكثّر، والممكن على التساوي، والممكن على الأقل^{١٦٦}، وهو مفهوم استعمله أيضاً في «تهافت التهافت»^{١٦٧}.

والى جانب هذه المفاهيم وتلك البراهين، يضيف ابن رشد في مبحثه عن القياس، القياس الشرطي (le syllogisme hypothétique) الى القياس الحملي. ان قياس الخلف مثلاً يحتاج الى القياس الشرطي^{١٦٨}، والقياس الشرطي لا يستغني عن القياس الحملي^{١٦٩}. وهكذا يصبح القياس الشرطي وسيلة تضاف الى وسائل اخرى ذكرناها لارساء قواعد علم القياس. فاذا كان لا يمكن ان يكون عن مقدمات صادقة مثلاً نتيجة كاذبة فذلك يبين بواسطة القياس الشرطي المتصل^{١٧٠}، وبالتالي يجب ان تميز بين نوعي القياس: المنفصل منه والمتصل^{١٧١}.

وهذه البراهين التي استعملها ابن رشد اجمالاً في المقالة الاولى من كتاب القياس، عاد واستعملها بشكل مقاييس في المقالة الثانية من الكتاب نفسه. فاذا كان هنالك انعكاس بين القضايا والمقدمات، فهناك أيضاً القياس المنعكس، والمراد به «ان تبطل بمقابل النتيجة واحدى المقدمتين المقدمة الاخرى من القياس»^{١٧٢}؛ واذا تكلمنا عن

١٦٣. كتاب القياس. ص ١٥٧. سطر ٦

١٦٤. المرجع نفسه. ص ١٥٧. سطر ١٧

١٦٥. راجع الفصل الرابع من هذه المقدمة. المحي الماورائي. ص ١١٢

١٦٦. كتاب القياس. الفصل الثاني عشر. ص ١٨٧

١٦٧. ابن رشد. كتاب «تهافت التهافت». تحقيق سليمان دنيا. الطبعة الاولى. دار المعارف بمصر. ١٩٦٤. ص ١٠

١٦٨. كتاب القياس. ص ٢٤٣

١٦٩. المرجع نفسه. ص ٢٤٣. سطر ٢٤

١٧٠. المرجع نفسه. ص ٢٨٢

١٧١. المرجع نفسه. ص ٢٣٤ و ٢٣٥

١٧٢. المرجع نفسه. ص ٣٠٥. سطر ٧

الخلف برهاناً، فهناك قياس الخلف وهو يكون» اذا وضعنا النتيجة المقصود بيانها، واضفنا الى ذلك مقدمة اخرى معترف بها فأننتج لنا امراً مستحيلاً»^{١٧٣}.

وهكذا يتفرع البحث في القياس، اذ ليس هو سوى صورة تختلف باختلاف مادتها. فهناك القياس البرهاني في مبحث البرهان، والقياس الجدلي في مبحث الجدل، والقياس المغالطي او المرائي (le syllogisme éristique) في مبحث المغالطة. وهذه المقاييس أيضاً انواع واجزاء اذ يطول البحث حول القياس المستقيم، والقياس المبكت. وقياس الفراسة، وقياس العلامة والضمير، في سائر شروحات المنطق.

(د) مبحث البرهان

انتقل ابن رشد بعد مبحث القياس الى مبحث البرهان. فاذا كان القياس صورة المنطق فالبرهان مادته. وغرض البرهان تثبيت المعرفة العلمية. وكي نصل الى هذه المعرفة الثابتة علينا ان نطلق من مقدمات ضرورية اي ذاتية^{١٧٤}، ومن مبادئ خاصة واولى^{١٧٥}. فشرط العلم الحقيقي هي العلم بالعلة الموجبة للوجود، والتأكيد انها علة، وان العلة هي اصل النتيجة^{١٧٦}.

ومبحث البرهان هذا تطلب من ابن رشد ان يقوم في منهجيته وشروحاته على مبادئ عامة واساسية للوقوف على صحة البرهان مبدأ للمعرفة العلمية والكلية معاً. وهذه المبادئ هي بمثابة اساس اعتمدها ارسطو اصلاً لتثبيت صحة البرهان: مقدمات ونتائج، عللاً ومعلولات. لذا فان ابن رشد بقي في البرهان يتبع النص الارسطي فقرة فقرة شارحاً. فلم يأت بجديد يذكر، على عكس ما فعل احياناً في شرحه نص القياس كما رأينا^{١٧٧}. واهم هذه المبادئ الارسطية كما وردت بالعربية عنده هي:

١٧٣. كتاب القياس. ص ٣١١. سطر ١٧

١٧٤. كتاب البرهان. ص ٣٨٨

١٧٥. المرجع نفسه. ص ٣٩٦

١٧٦. المرجع نفسه. ص ٣٧٣

١٧٧. وقعنا في اللاتينية. عند وضعنا فهرس المصطلحات. على تفسير كبير للبرهان. مما يدل على ان نص البرهان الذي بين ايدينا تفسير اوسط. وان لابن رشد أكثر من تفسير في اغراض المنطق المختلفة.

مبدأ الحمل على جميع الشيء (affirmer de la totalité du sujet) ^{١٧٨}.

وهذا المبدأ يبعد كل خطر محقق بالبرهان ، لانه يتجاوز كل حمل يمكن ان يكون بالعرض ، او يكون جزئياً. فالحمل في البرهان يكون على كل الموضوع ، وبالذات واولاً ، وفي جميع الزمان. ولذا فإن ابن رشد يقرنه بمفهوميْن : مفهوم الحمل بالذات « حيث تلازم المعلومات دائماً عللها الفاعلة لها » ^{١٧٩} ، ومفهوم « الحمل على الكل » الذي يقال على جميع الموضوع ، وعلى الموضوع بالذات ، ويكون محمولاً على الموضوع حملاً واولاً ^{١٨٠}.

مبدأ المقدمات

والمقدمات هي التي يقوم بها البرهان وتثبت نتائجه. ولهذا اخذ ابن رشد يعددها ويعرفها اسماً للعلم ومقومات للنتائج الضرورية ، كما هي الحال اليوم في علم الحساب الذي يعول اصلاً على مبادئ اساسية في التحليل والتكريب وفي البرهان. وهذه المقدمات على انواع :

- مقدمات معروفة بالطبع (axiomes) اي ليس يمكن احد ان يتصور فيها انها على غير ما هي عليه ^{١٨١}.
 - مصادرات (postulats) و « هي التي يتسلمها المتعلم من المعلم لكن عنده علم بخلافها » ^{١٨٢}.
 - حدود (définitions) وهي التي « ليس فيها حكم بأن شيئاً موجود او غير موجود ، وانما ... تفهم ذات الشيء ومعناه » ^{١٨٣}.
 - أصول موضوعية (hypotheses) و « هي التي اذا تسلّمت تبعها وجود النتيجة » ^{١٨٤}.
- واذا كانت هذه المقدمات والمبادئ اسماً للبرهان العلمي الثابت والصادق والمنتج

١٧٨. راجع ما ذكرناه آنفاً عن علاقة الحمل على جميع الشيء بالقول على الكل ، ص ٤٩ من هذه المقدمة

١٧٩. كتاب البرهان ، ص ٣٨٢

١٨٠. المرجع نفسه ، ص ٣٨٣

١٨١. المرجع نفسه ، ص ٣٩٩ ، سطر ٢٢

١٨٢. المرجع نفسه ، ص ٣٩٩ ، سطر ٢٦

١٨٣. المرجع نفسه ، ص ٤٠٠ ، سطر ٢

١٨٤. المرجع نفسه ، ص ٤٠٠ ، سطر ٤

ضرورة ، فبديهية ان تكون الماهية ايضاً واحدة ولا برهان عليها ^{١٨٥} : لا بالقسمة ^{١٨٦} ، ولا بالقياس الشرطي ^{١٨٧} ، ولا بالحدّ نفسه ^{١٨٨}.

مبدأ العلة

وهذا المبدأ ، وان عاجله ابن رشد في نهاية المقالة الثانية ، كما فعل ارسطو ، فهو الاصل ، لأن العلم بوجود الشيء والعلم بماهيته هو العلم بالعلة او بالسبب. وذلك يكون :

- اما بأخذ السبب على طريق الصورة حدّاً اوسط ،
 - واما بأخذ السبب على طريق اخذ الهويل حدّاً اوسط ،
 - واما بأخذ السبب على طريق اخذ المحرك حدّاً اوسط ،
 - واما بأخذ السبب على طريق اخذ الغاية حدّاً اوسط ^{١٨٩}.
- وهكذا تصبح الحاجة ماسة للأخذ بالحدّ الاوسط مبدأ وعلة.

مبدأ الحدّ الاوسط

كل طلب اذن يدور حول الحدّ الاوسط. فاذا اردنا ان نعرف : هل هذا الشيء موجود لهذا ، ام نعرف : لم كان هذا الشيء موجوداً لهذا ^{١٩٠} الخ ... كان علينا ان نجد الحدّ الاوسط. فالحدّ الاوسط هنا هو مبدأ وعلة في كون هذا المحمول موجوداً لهذا الموضوع او غير موجود ^{١٩١}. فن وقف على وجود الشيء ^{١٩٢} وقف على ان له سبباً ووقف على ماهيته ^{١٩٣}. وبالتالي يسمي البرهان الكلّي افضل من البرهان الجزئي اذ ان « الكلّي احق

١٨٥. كتاب البرهان ، ص ٤٦٠

١٨٦. المرجع نفسه ، ص ٤٦١

١٨٧. المرجع نفسه ، ص ٤٦٣

١٨٨. المرجع نفسه ، ص ٤٦٧

١٨٩. المرجع نفسه ، ص ٤٧١

١٩٠. يميّز ابن رشد بين مطلب « هل المركب » (quod sit) ومطلب لم (cur sit) الاول يبحث عن مطلب هل هذا موجود لهذا ؟ والثاني يطلب في الموضوع سبب وجوده للمحمول ، المرجع نفسه ص ٤٥٥.

١٩١. كتاب البرهان ، ص ٤٠١ ، سطر ٦

١٩٢. هناك مطلب الشيء على الاطلاق ، ووجوده المطلوب المقدر (an sit) . المرجع نفسه ص ٤٥٥ ، سطر ١٥.

وقد لخص تريكو هذه المطالب في تحقيقه كتاب البرهان لارسطو راجعها في : Aristotle.

Les seconds analytiques, p. 16, note 3.

١٩٣. كتاب البرهان ، ص ٤٥٦ ، سطر ١٣

بالسببية إذ كان هو الذي يحمل عليه الشيء بذاته^{١٩٤}؛ ويصبح العلم الفاضل هو «العلم الذي يبين وجود الشيء بعلمته» وهو «أوثق من العلم الذي يبين وجود الشيء بأمر متأخر عنه»^{١٩٥}. وهنا لا بد من التذكير بأن الشكل الأول يستحيل أولى الاشكال واحتملها بأن يكون شكل البرهان لأن «جميع العلوم التي تعطي سبب الشيء تأتلف براهينها في هذا الشكل»^{١٩٦}. ولقد مر معنا سابقاً في كتاب القياس أن هذا الشكل هو غير محتاج إلى الشكلين الثاني والثالث في أن تثبت براهينه.

وهكذا تفضي هذه المبادئ التي استعملها ابن رشد، على غرار ما فعل أرسطو، إلى استنتاج الأمور التالية:

١. لا يمكن أن يحصل العلم بالبرهان إلا بأن تعلم مبادئه^{١٩٧}.
٢. من حصل له العلم بالبرهان حصل له العلم بالقياس والعكس صحيح^{١٩٨}.
٣. أن المبادئ تعلم بالعقل لا بالبرهان إذ «ليس يحق بالصدق من العلم إلا العلم الحاصل عن المقدمات الحاصلة عن العقل»^{١٩٩}.

هـ) مبحث الجدل

وإذا كان القياس ينطلق من مبدأ التسليم بالمقدمات تلقائياً لتكوين الاشكال والضروب القياسية، وكان البرهان لا يبحث إلا في مبادئ المقدمات وعللها ولا يهدف إلا العلم الصادق، فإنه لولا صناعة الجدل لغرق هذان المبحثان في خضم المقدمات المتضاربة التي ترد عليهما من كل حذب وصوب. ولهذا السبب حظي مبحث الجدل باهتمام ابن رشد إذ أنه لا يقل أهمية عن موضوعي القياس والبرهان. ولذا رأيت أن أتوسع في عرضه لمواضيع الجدل، مستعيناً بما هنالك من توضيحات وتفسيرات اضافها شراح أرسطو على بحث المعلم الأول في هذا الموضوع.

وصناعة الجدل هذه تنطلق في دراستها من منابع سماها أرسطو «مواضع». ولقد

١٩٤. كتاب البرهان. ص ٤٣٥. سطر ١٨
 ١٩٥. المرجع نفسه. ص ٤٤١. سطر ٤
 ١٩٦. المرجع نفسه. ص ٤١٠. سطر ٣
 ١٩٧. المرجع نفسه. ص ٤٨٩. سطر ٦
 ١٩٨. المرجع نفسه. ص ٤٨٩. سطر ٣
 ١٩٩. المرجع نفسه. ص ٤٩٠. سطر ٢٣

حدّ الاسكندر وثاوفرسطس الموضوع «بأنه مبدأ وأنه أصل منه تؤخذ المقدمات في قياس قياس من المقاييس التي تعمل على مطالب جزئية في صناعة صناعة»^{٢٠٠}. وهذه المواضع حسب الاسكندر «أنما تعطي بنحوها القوة على عمل المقاييس»، بينما «المقدمات الجزئية الكبرى في قياس قياس ليس من طبيعتها هذا الفعل»^{٢٠١}. واحتياج القياس في تثبيت مقدماته وتناهيها إلى الموضوع، هو الذي دفع الدارسين إلى وضع هذا الكتاب بعد كتاب المقولات، أي أن أرسطو كتبه ثم انتقل إلى القضية والقياس، فدون جدل لا تتوصل إلى تركيز مادة القياس الأولى وهي المقدمات.

ومبحث الجدل هذا اقتضى من ابن رشد اتباع منهجية خاصة، وهي منهجية الجدل نفسه القائم على الحوار بين سائل ومجيب. فبعد أن حدد ابن رشد غرض الجدل ومنافعه^{٢٠٢}، وحدد عناصر الاقاول الجدلية^{٢٠٣}، وبين كيف أن صناعة الجدل تقوم على القياس الجدلي وهو «القياس الذي يؤلف من مقدمات ذاتية»^{٢٠٤}، ارتكز على مبادئ ارسطية رئيسة لتثبيت المواضع كي تكون منابع ثابتة ينهل منها القياس مقدماته.

مبدأ المواضع وتواردها (les lieux)

أن المواضع أصول منها تؤخذ مقدمات المقاييس كما ذكرنا. وهدف هذه المواضع هو إبطال المقدمات غير النافعة من جهة، ثم إثبات المقدمات النافعة للاستعمال في القياس من جهة ثانية. وبعد أن بين أنها متناهية بتناهي مصادرها التي هي المقولات، انتقل ابن رشد إلى معالجة المواضع بذاتها مقسماً إياها كما يلي:

- مواضع الاعراض وهو موضوع المقالة الثانية.
- مواضع مطلب المقاييسات وهو موضوع المقالة الثالثة.
- مواضع الجنس وهو موضوع المقالة الرابعة.
- مواضع الخاصة وهو موضوع المقالة الخامسة.
- مواضع الجوهر وهو موضوع المقالة السادسة.

٢٠٠. كتاب الجدل. ص ٥٢٥. سطر ٥
 ٢٠١. المرجع نفسه. ص ٥٢٦. سطر ١٤
 ٢٠٢. المرجع نفسه. ص ٤٩٩-٥٠٢
 ٢٠٣. المرجع نفسه. ص ٥٠٤
 ٢٠٤. المرجع نفسه. ص ٥١٣. سطر ٧

انه انطلق من مقدمات مشهورة ومعترف بها ليقع خصمه بها ويلزمه شئ. وعلى المحاور ان يتنبه ليدافع عن نفسه. انها المخاطبة المشاغبية «التي توهم انها مخاطبة جدلية من مقدمات محمودة من غير ان تكون كذلك في الحقيقة»^{٢١٢}.

وهذه الانواع من المخاطبة والجدل تقوم على مبادئ تمهّد للممارسة صناعة الجدل ، اي لترتيب السؤال والجواب. وهذه المبادئ تكون عند ابن رشد غرض المقالة الثامنة ، كما هي الحال عند ارسطو. فهناك اذن قواعد للسؤال واخرى للجواب. اما قواعد السؤال فانها تقتضي ان يلتبس السائل الموضوع الجدلي الذي منه يستنبط القياس^{٢١٣}. وان يستعين في سؤاله مع المهرة بأفضل الوسائل البرهانية^{٢١٤}. وينبغي ان يعلم السائل انه ليس كل سؤال مقدمة جدلية^{٢١٥} ، وانه يجب عدم اطالة السؤال لانه فعل رديء في السؤال نفسه. اما الجواب فيكون وفقاً لشهرة الوضع^{٢١٦} ، ودور المجيب يتوقف بالتالي على طبيعة السؤال^{٢١٧}.

مبدأ المغالطة

ويرشد ابن رشد لهذا المبدأ مبحثاً خاصاً في «كتاب المغالطة» الذي عدّه الباحثون جزءاً مكملًا لكتاب الجدل واعتبروه مقالة تاسعة من مقالات الجدل^{٢١٨} ، وذلك ان هدف الجدل ليس فقط التقرس في هذه الصناعة ، بل الوقوف اولاً واخيراً على اخطاء اولئك المشاغبيين (من هنا تسمية هذا النوع من الجدل بالمخاطبة المشاغبية) ومحاولة تحديد مواطن المغالطة عندهم. انها طريقة الاتقاء من الاوهام والشبهة الذي يحاول السوفسطائي ان يوقع محاوره فيها. فالغرض من المغالطة «هو القول في التبكيئات السوفسطائية التي

- مواضع الهوهو والغبر وهو موضوع المقالة السابعة^{٢١٩}.

وهذه المواضع نراها تتوارد بشكل متّرد في المقالات المخصصة لاغراضها. فمواضع الاعراض الثانية والعشرون مثلاً تنداعي ، حتى يقع الموضوع الواحد منها احياناً على وجهين. وهذا التوارد والتداعي ليس سوى استفاد واستيعاب لسائر الجزئيات المتفرقة من المقولة الام او من الطلب الاول. فعند البحث مثلاً في الحد يبحث في اجزائه^{٢٢٠} ، وفي اضداده^{٢٢١} وفي الزيادة في الحد^{٢٢٢} ؛ ثم في المواضع المأخوذة من ان الحد ليس بحد ، اي المواضع المأخوذة من الجنس والفصل ، ثم المأخوذة من الحدود بأسرها الخ...

مبدأ المخاطبة بين السائل والمجيب.

١. ان الجدل يقوم اصلاً بين سائل ومجيب. والحوار بينها على انواع :
يحل المعلم مكان السائل ، والتلميذ مكان المجيب. ودور المعلم هو ان يعرض الحقيقة ، وعلى التلميذ ان يتقبل فقط ما يسمعه من المعلم. انها المخاطبة البرهانية «التي تكون من المبادئ الاولى الخاصة بكل تعلم ، وهي التي تكون بين عالم ومتعلم شأنه ان يقبل ما يليق اليه المعلم لا ان يفكر فيما يبطل به قول المعلم»^{٢٢٣}.
٢. يعرض السائل والمجيب للآراء الشائعة ، ويحاولان اكتشاف التناقضات فيها سعياً لحلّها معاً. انها المخاطبة الجدلية «التي تأتلف من المقدمات المشهورة المحمودة عند الجميع او الاكثر»^{٢٢٤}.
٣. يقوم الجدل بين من يدافع عن رأيه مستنداً على علم يشته ، ومن يجادله ويناهضه ، انها المخاطبة الخطبية «التي تكون من المقدمات المظنونة التي في بادئ الرأي»^{٢٢٥}.
٤. يقع الجدل بين السوفسطائي ومحاوره ، حيث ترى السوفسطائي يستنتج موهماً الخصم

٢١٢. كتاب المغالطة. ص ٦٧١. سطر ١٦

٢١٣. كتاب الجدل. ص ٦٢٥. سطر ٧

٢١٤. يستعين مثلاً بالقياس المستقيم لانه افضل من قياس الخلف. المرجع نفسه. ص ٦٣٧. سطر ١٨

٢١٥. المرجع نفسه. ص ٦٣٨. سطر ١٧

٢١٦. المرجع نفسه. ص ٦٤٤

٢١٧. المرجع نفسه. ص ٦٤٤

٢١٨. راجع تريكو في مقدمته لتحقيق كتاب المغالطة لارسطو حيث يقول :

«Les réfutations sophistiques sont une sorte d'appendice aux topiques dont on admet généralement... qu'elles forment le neuvième et le dernier livre». ARISTOTE. *Les réfutations sophistiques*; TRICOT, Introduction, p. VII.

٢١٩. فهرس كتاب الجدل

٢٢٠. كتاب الجدل. ص ٥٩٧. سطر ٢

٢٢١. المرجع نفسه. ص ٥٩٨. سطر ١٩

٢٢٢. المرجع نفسه. ص ٥٩٨. سطر ١٩

٢٢٣. كتاب المغالطة. ص ٦٧١. سطر ١٣

٢٢٤. المرجع نفسه. ص ٦٧١. سطر ١٤

٢٢٥. المرجع نفسه. ص ٦٧١. سطر ١٥

يظن بها انها تبكيئات حقيقية وانما هي مضللات^{٢١٩}. وعلى صناعة الجدل « ان تعرف اصناف المباحثات المغلطة العامة لينحفظ منها »^{٢٢٠}.

ولهذه التبيكيئات اجناس ومقاصد يعرضها ابن رشد مفصلاً اسبابها حسبما جاءت عند ارسطو ، تاركاً انواع التبيكيئات السوفسطائية تتوارد وتتداعى كما فعل في مواضع الجدل . وقد حدد مواطن المغالطات حين عرّف القياس المشاغي (syllogisme éristique) بأنه « الذي يوهم انه قياس جدلي من غير ان يكون كذلك بالحقيقة »^{٢٢١}. والقياس السوفسطائي اجالاً « هو الذي يشبه صاحبه بالمبرهن فيوهم انه حكيم من غير ان يكون كذلك »^{٢٢٢}. ويعرض ابن رشد في فصول الكتاب الاخيرة حل هذه التبيكيئات الناشئة : اما عن الاقيسة^{٢٢٣} ، واما عن شكل القول^{٢٢٤} ، او عن استعمال الالفاظ^{٢٢٥} ، واما عن تجاهل المطلوب^{٢٢٦}.

هذه هي المنهجية التي اتبعها ابن رشد في تلخيصه لمعاني منطق ارسطو ، وفي شرحه للنص شكلاً ومضموناً . واذا كنا قد افردنا لها فصلاً في مقدمتنا التحليلية هذه ، فذلك لأن غرضنا يكن في اظهار طريقة فيلسوف المغرب في فهم منطق فيلسوف اليونان ، وفي ايضاح معانيه وابرار خصائصه ، والاسلوب الذي اتبعه لعرض مشاكل المنطق الصوري جملة . واذا كان ابن رشد قد نهل في بحثه هذا من منهجية ارسطو ذاتها في بحث المنطق ، فذلك لا يعني انه نقلها نقلاً اعمى دون التوقف عند صعوباتها ودون تبيان مواطن غوامضها لاجلائها . واذا كان قد بقي مخلصاً لمبادئ المنطق الارسطي ، فانه اتبع مع ذلك منهجاً انتقائياً (éclectique) غلب على شروحاته لابرار معالم هذا المنطق وابعاده^{٢٢٧}.

٢١٩. كتاب المغالطة ، ص ٦٦٩ ، سطر ٥

٢٢٠. المرجع نفسه . ص ٦٩٦ . سطر ٦

٢٢١. المرجع نفسه . ص ٦٩٤ ، سطر ٣

٢٢٢. المرجع نفسه . ص ٦٩٤ ، سطر ٤

٢٢٣. المرجع نفسه . ص ٧١٠

٢٢٤. المرجع نفسه . ص ٧١٥

٢٢٥. المرجع نفسه . ص ٧٢١

٢٢٦. المرجع نفسه . ص ٧٢٢

٢٢٧. سنعود الى تفصيل الانتقائية عند ابن رشد في بحثنا عن اتجاهه الرئيس في شرح منطق ارسطو. راجع الفصل الرابع من هذه المقدمة ، ص ١١٦

وهذه الانتقائية عنده شملت شراح ارسطو منذ القدم ، عدا عن النقول والترجمات التي تأثر بها . لذا رأينا لزماً علينا ان نتوقف عند هذه النقطة بالذات ، اي عند شراح ارسطو من خلال نص ابن رشد ، لعرض اهم ما اضافوه على منطق المعلم الاول ، او على الاقل ما شرحوه منه او انتقدوه فيه . فاذا نحن كوناً فكرة عن هذه الشروحات استطعنا ان نحدد الاطر الفكرية التي ساعدت ابن رشد على شرح المنطق الارسطي ، والتي خلقت له مناخ كتابة هذا النص الذي نحن بصدد دراسته . حتى اذا بان مفهوم ابن رشد واتجاهه الفكري في شرح المنطق الصوري ، ظهر امامنا جلياً منحاه الخاص فيه .

من اجل هذه الاسباب قسمنا الفصل التالي الى قسمين :

- قسم تتناول فيه شراح ارسطو عامة ومن خلال ابن رشد بخاصة ،
- وقسم نعالج فيه المناحي التي اتخذها ابن رشد في بحثه المنطق الصوري .

الفصل الثالث ابن رشد وشرح ارسطو

بين ما كتب ارسطو في الاورغانون وعرض من نظريات في المنطق الصوري ، وما وصل الى ابن رشد من مؤلفات ارسطو في المنطق ، بون شاسع لكثرة الشروحات والتعليقات التي اضيفت عبر تاريخ الفكر على المنطق الارسطي . وهكذا قل في سائر مؤلفات المعلم الاول المنقولة^١ . وبمعنى آخر يجب علينا اليوم التمييز بين ما كتب ارسطو والارسطية بعده ، عند اليونان وعند العرب . وفي هذا الاتجاه يقول الاب الدكتور فريد جبر : « الواقع ان محاولة التوفيق بين ارسطو وما كان غريباً عنه من آراء ، بل من مؤلفات بكاملها ، قد ظهرت بوادرها مع تلاميذه الاول^٢ » .

واذا شئنا ان نتتبع مراحل تطور الارسطية وجدنا انها تقسم عند اليونان الى فترات ومراحل : منها ما جاء من شروحات وتعليقات على يد تلامذة ارسطو امثال ثاوفرسطس واوديموس ، ومنها ما اضيف على المنطق الارسطي على يد جالينوس صاحب الشكل الرابع . وفرفوريوس صاحب كتاب « الايساغوجي » او « المدخل الى المقولات » ، ومنها ما وضع من شروحات مع الاسكندر الافروديسي وثامسطيوس ، وذلك قبل انتقال التراث اليوناني الى العرب عبر الترجمات . اما الارسطية عند العرب فانها تبدأ مع هذه الترجمات : من مدرسة الاسكندرية الى انطاكية (+ ٧١٨) ، ومن انطاكية الى حرّان (+ ٨٤٧) ، واخيراً الى مدرسة بغداد (+ ٨٩٢) ؛ وتنتهي مع فلاسفة درسوا مؤلفات

١. يقول بيترز في كتابه عن ارسطو والعرب :

«The Arabs discovered not only Aristotle but a whole series of commentators as well»... F.E. PETERS, *Aristotle and the Arabs*, New York, New York Univ. Press; London, London Univ. Press, 1968, p. 7.

٢. فريد جبر . مقال ارسطو والارسطية عند العرب ، دائرة المعارف للبيساني . الجزء التاسع ، ص ٣٢٤ . عمود ١

ارسطو في ضوء معطيات حضارتهم ولسانهم العربي، ونذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: أبو نصر الفارابي، وابو علي بن سينا.

ولكن كيف وصلت هذه المؤلفات المترجمة الى العرب؟ لا شك ان مذهب ارسطو في الماورائيات والمنطقيات وصل اليهم ممزوجاً بعناصر مختلفة غربية. وقد اعترفوا بذلك حتى قال يحيى بن عدي في مطلع تفسير كتاب الجدل: «اني لم اجد لهذا الكتاب تفسيراً الا تفسير الاسكندر لبعض المقالة الاولى وللمقالة الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة. وتفسير امونيوس للمقالة الاولى والثانية والثالثة والرابعة. فعولت على ما قصدت في تفسيري هذا على ما فهمته من تفسير الاسكندر وامونيوس، واصلحت عبارات النقلة لهذين التفسيرين»^٣. ويذكر الفارابي في شرح كتاب العبارة، وفي معرض حديثه عن القول الجازم ان منه حملي ومنه شرطي: «فهو (اي ارسطو) ليس ينظر في تأليف الشرطي في هذا الكتاب اصلاً، وينظر فيه في كتاب القياس نظراً يسيراً. وقد نظر فيه اصحاب الرواق واخروسييس وغيره من الرواقين نظراً مستقصي وافراطا فيه واستقصوا امر القياسات الشرطية وكذلك ثاوفرسطس واوديموس بعد ارسطوطاليس»^٤.

ولهذه الاسباب كان على من يريد ان يخرج بحثاً صحيحاً في منطق ارسطو عند ابن رشد، ان يتناول بالتحليل كل هذه الشروحات والتعليقات من منابعها الرئيسة وعلى لسان اصحابها، ليقف بالتالي على اتجاه ابن رشد ذاته في فهم المنطق الارسطي. وتطبق طريقة البحث هذه عبر الشرح على كل من اراد فهم آراء واتجاهات فيلسوف عربي تناول الفكر الارسطي من قريب او بعيد، اذ لو عرف فلاسفة العرب ارسطو من خلال كتبه مباشرة لكانوا بدون ريب قد كونوا مذهباً غير المذهب الذي تركوه لنا^٥. لذا فاننا نراهم يعرفون فرفوريوس وثامسطيوس والاسكندر اكثر مما يعرفون تلامذة ارسطو المقربين

٣. فريد جبر، مقال ارسطو والارسطية عند العرب، ص ٤٥٣. عمود ٢

٤. راجع شرح الفارابي لكتاب ارسطوطاليس في العبارة. نشره وفلم كوتش اليسوعي وستاني مارو اليسوعي، طبعة ثانية، دار المشرق، ١٩٧١، ص ٥٣

٥. يقول ابراهيم مذكور في هذا الصدد:

«Pour bien comprendre Aristote, il fallait l'étudier à la lumière de ses commentateurs et l'expliquer par ses sources primitives. Ainsi on s'est adressé à ses disciples immédiats et aux grands fondateurs de l'école péripatéticienne... Si les philosophes musulmans avaient connu Aristote uniquement par ses écrits et par ceux des péripatéticiens, ils auraient sûrement formé une doctrine différente de celle qu'ils nous ont laissée». Ibrahim MADKOUR, L'Organon d'Aristote dans le monde arabe, p. 37-38.

اليه، ويرون في الشروحات الاسكندرانية اجزاء متممة للمذهب الارسطي. فكيف بهذا الفكر يصل الى ابن رشد بعدما شرح مرات واضيفت عليه التعليقات المختلفة الكثيرة؟

وستتوقف في بحثنا هذا عند شرح ارسطو في المنطق ولكن من خلال ابن رشد. فاننا سنلمح في البدء لمذاهبهم عامة للتعريف بهم، ثم ندرسها بخاصة نظريات ومساائل حسب ما وردت في نص تلخيص المنطق الذي بين ايدينا، لان غايتنا لا تكمن في تحليل نظرياتهم ومذاهبهم كاملة بقدر ما هي في عرض نظرة ابن رشد اليها وكيف نقل لنا جوانب منها.

ويقسم بحثنا هذا الى مرحلتين:

- مرحلة اولى تتناول فيها شرح ارسطو اليونان من قدماء المشائين ومتأخريهم، مركزين فيها على ثاوفرسطس واوديموس وجالينوس والاسكندر الافروديسي وثامسطيوس.
- ومرحلة ثانية تتناول فيها شرح ارسطو العرب مركزين على ابرز المشائين في الاسلام وهما: الفارابي وابن سينا.

اولاً: الشرح اليونان

١. ثاوفرسطس (٣٧٢ - ٢٨٨ او ٢٨٧ ق.م) Théophraste

كان احد تلامذة ارسطو الذين عايشوه مدة طويلة. تسلم ادارة «اللوقيون» مدة خمسة وثلاثين عاماً، اي منذ عام ٣٢٢ حتى وفاته. كانت غايته تكن في نشر تعاليم ارسطو حتى مزجت آراؤه بآراء معلمه وبات من الصعب احياناً الفصل بينهما. له مؤلفات واسعة تشمل مختلف المواضيع، وله في المنطق كتابان: اولهما في التحليلات وهو يتضمن عشر مقالات، وثانيهما في الجدليات وهو من مقالاتين. لكن روح المنطق عنده

٦. لقد واجهنا صعوبات جمة للحصول على مراجع في صدد شرح ارسطو القدامى. وذلك يعود لقلتها. لذا فقد عولنا على نص ابن رشد مرجعاً رئيساً. وعلى بعض المؤلفات في تاريخ الفكر والمنطق. وبعض المقالات المنشورة للشرح. مراجع ثانوية.

تختلف عن روح المنطق الارسطي ، فالقياس هو وسيلة للاستدلال ولا علاقة له بالمبادئ الماورائية .

ادخل ثاوفرسطس صيغة الشرطية في طرحه للمقدمات ، ودرس القضايا والمقاييس الشرطية الى جانب القضايا والمقاييس الحملية ، فهياً بذلك للرواقين امكانية تطوير المقاييس الشرطية وما تقتضيه من اصول منطقية صورية . وقد طوّر ما عُرف عند ارسطو بالضروب غير المباشرة بادخالها ضروباً جديدة على الشكل الاول ، هذه الضروب التي جمعها جالينوس في ما بعد وألف منها شكلاً رابعاً^٧.

اما ابن رشد فانه يورد من نظريات ثاوفرسطس ثلاثة يذكرها في كتابي القياس والجدل . واولى هذه القضايا ما يتعلق بالمقدمات وطبيعتها . فالمقدمات الوجودية ليست هي شيئاً « شمل الضروري والممكن على ما يذهب اليه ثاوفرسطس وغيره »^٨ . فالوجودية هي التي ليست بضرورية « اعني التي يوجد المحمول فيها لكل اشخاص الموضوع وذلك في اكثر الزمان »^٩ . « والمقدمة المطلقة » هي التي توجد ان يوجد المحمول فيها في كل الموضوع موضوعاً موصوفاً بصفة من الصفات التي يمكن ان تفارقه^{١٠} ، « وليست المطلقة ... ما حكى عن ثاوفرسطس »^{١١}.

اما القضية الثانية فهي تتعلق بجهة النتيجة في المقاييس ذوات الجهة . فلطالما تساءل شراح ارسطو وتناقشوا حول جهة النتيجة : اي المقدمتين تتبع . ويعرض ابن رشد لرأي المشائين اليونان في هذه المسألة قائلاً : « وثاوفرسطس واوديموس من قدماء المشائين ، وثامسطيوس من متأخريهم ومن تبعهم ، يرون ان جهة النتيجة تابعة لآخر

٧. يذكر بلانشه ان هذه الضروب نقلت اليها غير الاسكندر هكذا :

1. Si A appartient à tout B et B à tout C, alors C appartient à tout A.
2. Si A appartient à nul B mais B à tout C, alors C n'appartient à aucun A.
3. Si A appartient à tout B et B à quelque C, alors C appartient à quelque A.
4. Si A appartient à tout B mais B à nul C, alors C n'appartient pas à quelque A.
5. Si A appartient à quelque B mais B à nul C, alors C n'appartient pas à quelque A.

Robert BLANCHÉ, *La logique et son histoire*, collection U.A.C., 1970, p. 86.

٨. كتاب القياس - ص ١٤٣ . سطر ١٨

٩. المرجع نفسه . ص ١٤٣ . سطر ١٠

١٠. المرجع نفسه . ص ١٧٥ . سطر ١٨

١١. المرجع نفسه . ص ١٧٦ . سطر ١

المقدمتين»^{١٢} . وبالتالي اذا كان القياس مؤلفاً من مقدمة كبرى مطلقة وصغرى ضرورية ، او من مقدمة كبرى ضرورية وصغرى مطلقة فالنتيجة « توجد ابداً في مثال هذا التأليف تابعة للمقدمة المطلقة ، فأن الوجود المطلق اخس من الوجود الضروري »^{١٣} . ويبرر هؤلاء نظريتهم هذه بواسطة مفهوم الكل والجزء :

- فتى كانت الضرورية هي الصغرى فالذي يجري مجرى الكل هو الحد الاوسط ، والذي يجري مجرى الجزء هو الطرف الاصغر . فيجب متى حمل شيء بجهة ما على الكل (وهذه الجهة هي المطلقة) ان تكون تلك الجهة بعينها تحمل على الجزء ، فتكون جهة النتيجة مطلقة .

- ومتى كانت الضرورية هي الكبرى ، كان الكل والجزء فيها . فالذي يجري مجرى الكل هو الطرف الاكبر ، والذي يجري مجرى الجزء هو الحد الاوسط ، فاذا حمل الجزء على الطرف الاصغر بجهة ما (وهذه الجهة هي مطلقة) فيجب ان تكون تلك الجهة بعينها هي جهة حمل الكل ، اي حمل الاكبر ، على الاصغر . وهكذا تبقى جهة النتيجة في هذه الحالة مطلقة ايضاً^{١٤}.

في كلتا الحالتين « تكون جهة الحمل في النتيجة تابعة لجهة المقدمة المطلقة »^{١٥} . بينما كان ارسطو يرى في هذا الصنف من الاختلاط ان جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة الكبرى « ان كانت المقدمة الكبرى مطلقة فالنتيجة مطلقة ، وان كانت ضرورية فالنتيجة ضرورية »^{١٦}.

والقضية الثالثة تكن في ما جاء في حدّ الموضوع ، حيث يذكر ابن رشد في الجزء الثاني من تلخيصه لكتاب الجدل « ان المقاييس التي تعمل على المطالب الجزئية في صناعة صناعة ، ويعنون بذلك انها احوال وصفات عامة وقوانين يصار منها الى استنباط

١٢. كتاب القياس . ص ١٧٩ . سطر ٨

١٣. المرجع نفسه . ص ١٧٩ . سطر ١٠

١٤. المرجع نفسه . ص ١٧٩ . سطر ١٩ وما يليه

١٥. المرجع نفسه . ص ١٨٠ . سطر ٣

١٦. المرجع نفسه . ص ١٧٩ . سطر ٦

المقدمات الجزئية في قياس قياس^{١٧}. ونحن نعلم ان ارسطو لم يحدد ماهية الموضوع في كتاب الجدل بل فعل ذلك في كتاب الخطابة^{١٨}.

٢. اوديموس Eudème

لا نعرف الشيء الكثير عن اوديموس الذي خلف ثاوفرسطس في رئاسة اللوقيون. وكثيراً ما نجد الاسمين يقرنان ببعضهما في الاشارة مثلاً الى الضروب الخمسة التي اضيفت في ما بعد الى الشكل الاول^{١٩}، والى القضايا والمقاييس الشرطية التي اضيفت الى القضايا والمقاييس الحملية. وها هو اسمه مقرون باسم ثاوفرسطس في نص ابن رشد ايضاً، وبخاصة في قضية ان جهة النتيجة تابعة لآخس الجهتين. يقول ابن رشد في تلخيص كتاب القياس: «ثاوفرسطس واوديموس من قدماء المشائين... يرون ان جهة النتيجة تابعة لآخس الجهتين»^{٢٠}. ويعاود القول في المسألة ذاتها: «وهذا هو الذي ظهر لاوديموس وثاوفرسطس من قدماء المشائين من ان النتيجة تكون ابداً في المختلطة جهتها تابعة لآخس جهتي المقدمتين»^{٢١}.

وينتقل ابن رشد مع ذكر قدماء المشائين الى ذكر متأخريهم بالاضافة الى شرح ارسطو الآخر امثال جالينوس والاسكندر الافروديسي وثامسطيوس.

٣. جالينوس Galien (١٢٩ - ١٩٩ م)

كان طبيباً وفيلسوفاً معاً، وله مؤلفات تشمل المواضيع العلمية والفلسفية كافة. وكان

١٧. كتاب الجدل. ص ٥٢٥. سطر ٦.

١٨. يقول تريكو في هذا الصدد:

«Aristote a défini le lieu... non pas dans les Topiques, mais Rhét. II, 26, 1403a 18: c'est ce en quoi se rencontrent un grand nombre de raisonnements oratoires portant sur différents sujets. Cf. aussi la définition de Théophraste... Aristote, *Organon*, v. les Topiques, traduction et notes par Tricot, p. 51, note 1.

١٩. يقول نقولا ريشير. في معرض تحليله هذه الضروب:

«Aristotle's pupils Theophrastes... and Eudemus... gathered up the five non-standard syllogisms of the first figure... and grouped them together, according to them and explicit, systematic recognition as the fifth to ninth modes of first figure syllogisms (in the order that was to become canonical: 5. Bramatip; 6. Calèmes; 7. Dimatis; 8. Fesapo; 9. Fresison). N. RISCHER, *Galen and the syllogism*, Univ. of Pittsburg Press, 1966, p. 29-30.

٢٠. كتاب القياس. ص ١٧٩. سطر ٨.

٢١. المرجع نفسه. ص ٢١١. سطر ٢١.

صاحب منهجية علمية تفضل المنطق على البحث في الماورائيات، و «الترعة الوضعية لشرحات ارسطو وجدت صياغتها في مؤلفات جالينوس اللادري المشهور الذي نقل العرب عنه شروحات لمنطقيات ارسطو كلها ولبعض طبيعياته وماورائياته»^{٢٢}. و لجالينوس مؤلفات تشمل مختلف المواضيع: اما في المنطق فله كتاب من ثلاثة عشر مقالة في البرهان يعرض فيه نظرياته كافة في المنطق الصوري. هذا واننا بواسطته نتعرف الى العديد من آراء الرواقين في المنطق والفلسفة^{٢٣}.

ومن اهم نظريات جالينوس المعهودة ما سمي بالشكل الرابع. وهو مكوّن عنده من الضروب الخمسة التي اضافها ثاوفرسطس واوديموس على الشكل الاول عند ارسطو، الذي كان قد اشار اليها في الضروب غير المباشرة. ولقد اجمع الباحثون على ان ابن رشد هو الذي رسّخ هذا الاعتبار في تاريخ المنطق، بأن جالينوس هو صاحب الشكل الرابع الذي عدّه مختلفاً عن الاشكال الثلاثة الاولى^{٢٤}.

وهاك ما يذكره ابن رشد عن هذه القضية. يقول ان «الشكل الرابع الذي يضعه جالينوس ليس بشكل طبيعي، وهو ان يكون الحد الاوسط محمولاً على الطرف الاعظم وموضوعاً للاصغر، لانه ليس لعمله فكرة بالطبع»^{٢٥}. وذلك ان القياس الحمل ينعصر

٢٢. فريد جير. مقال «ارسطو والارسطية عند العرب»، دائرة المعارف، الجزء الرابع، ص ٤٢٥، عمود ٢.

٢٣. ان الرواقية هي تيار فكري شرقي الترعة، ومن ابرز مؤسسيه خريسيوس وزينون. اما اهم نظرياتهم في المنطق فهي تلخص بما يلي:

- رفضهم المفاهيم الكلية وعدم قبولهم الا بالتصورات الفردية التي تحلقها الاحاسيس في النفس.
- رفضهم فكرة الجوهر والجنس والنوع، فما يميّز الشخص ليس مدى مشاركته جوهرًا او جنسًا اعلى، بل ما يوصف به من كيفيات وعوارض حسية.
- ان القضية عندهم لا تعتبر عن علاقة بين مفهومين باطلاق كعلاقة المائت بالانسان، بل تعتبر عن علاقة افعال او حوادث تجري في الزمن مثل ان هذا الانسان ماش.
- اما انواع القضية فهي تقسم الى بسيطة مثل الوقت ليل، ومركبة وهي الشرطية المتصلة والمنفصلة. وسنعود الى تفصيل القياس الشرطي عندهم عندما نعرض هذه الفكرة عند ابن رشد في الفصل الرابع.

٢٤. يقول تريكو في هذا الصدد: «Les modes indirects... ont donné plus tard naissance à la quatrième figure, dite figure galénique (du nom de Galien qui l'aurait le premier, suivant Averroès, considérée comme une figure distincte). ARISTOTE, *Premiers analytiques*, p. 38, note 1. ويرى ن. ريشير ان:

«Several passages in Averroes' middle commentary on prior analytics credit Galen with introducing a fourth figure». Nicholas RESCHER, *Galen and the syllogism*, p. 2.

٢٥. كتاب القياس، ص ١٥٢. سطر ٨. وص ١٧١ - ١٧٢.

في اشكال ثلاثة حيث يكون الحدّ الاوسط : اما موضوعاً للطرف الاكبر محمولاً على الاصغر (وهذا هو الشكل الاول) ، واما محمولاً عليها (وهذا هو الشكل الثاني) ، او يكون موضوعاً لها (وهذا هو الشكل الثالث) . اما ان يؤخذ الحدّ الاوسط محمولاً على الاكبر وموضوعاً للاصغر فذلك امر مستهجن ، « لأن المحمول على الاكبر محمول على الاصغر ، اذا كان الاكبر محمولاً في الطلب بالطبع على الاصغر ، فيكون الشيء بعينه محمولاً على نفسه وذلك مستحيل »^{٢٦} . لذلك فإن ابن رشد يقرّ أنه « ان عدّ هذا التأليف شكلاً رابعاً ، كما يصفه جالينوس ، فانما يكون صنفاً من اصناف الشكل الاول على مطلوب غير مفروض لا شكلاً رابعاً »^{٢٧} . وبالتالي فهو يحزم على ان هذا الشكل « لا يوجد في كلام قياسي ولا برهاني ولا ظني »^{٢٨} .

ويكتفي ابن رشد بهذا القدر من مفهوم جالينوس للاشكال ، ثم يذكره بشكل عابر في كتاب الجدل طبيياً^{٢٩} .

٤. الاسكندر الافروديسي (١٦٠ - ٢٢٠ م) Alexandre d'Aphrodise

هو من كبار شراح ارسطو الذين أثروا على مجرى تاريخ الفكر العربي . « كان الرجل من آخر عظماء المشائين ، بعد نقولا الدمشقي ، ولكن اصلاته الارسطية لم تمنعه من ان يلتبس عليه المذهب الارسطي الصحيح ، فغيّر الكثير في ما خلفه امامه من تراث فكري . وهو الذي شق الطريق بنوع خاص الى ما ذهب اليه العرب في ايامهم ، من تمييز بين العقل المنفصل الثابت في النفس والعقل الفعّال المنفصل عنها ، والذي يعكس فيها العلوم والنظريات من الخارج »^{٣٠} . وقد تسلّم الاسكندر ادارة مدرسة ائينة من عام ١٩٨ الى ٢١١ م ، حيث راح ينشر تعاليم ارسطو مشفوعة بشروحاته وتعليقاته .

جمع الباحثون في مقالات وعناوين ما وصلهم من اهم مؤلفاته اليونانية ومقالاته المترجمة ، فذكر بدوي ان من اهم شروحاته في المنطق :

٢٦. كتاب القياس . ص ٢٣٣ . سطر ١٨

٢٧. المرجع نفسه . ص ٢٣٣ . سطر ٢٢

٢٨. المرجع نفسه . ص ٢٣٣ . سطر ٢٤

٢٩. كتاب الجدل . ص ٦١٠ . سطر ١٦ و ص ٦١٨ . سطر ١٩

٣٠. فريد جبر . ارسطو والارسطية عند العرب . ص ٤٣٥ . عمود ٢

- شرح على كتاب المقولات من ٣٠٠ صفحة .
- وشرح على كتاب العبارة في اليونانية ، وهو غير مترجم الى العربية .
- وشرح على التحليلات الاولى .
- وشرح على التحليلات الثانية لا يوجد في العربية .
- وشرح على المقالات الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة من كتاب الجدل ، بالاضافة الى شرح جزئي على المقالة الاولى من الكتاب نفسه^{٣١} .
- واورد من اهم رسائله المترجمة :
- رسالة في تثبيت العلة الاولى .
- مقالة في العقل على رأي ارسطوطاليس .
- مقالة في الهوى وانها معقولة .
- مقالة في المادة والعدم والكون .
- مقالة في الاضداد وانها اوائل الاشياء على رأي ارسطو .
- مقالة في انعكاس المقدمات^{٣٢} .

ويعرض الاسكندر في مقالاته الاخيرة هذه مضمون كتاب انالوطيق الاول ، ثم يركّز على انعكاس المقدمات . انه يقول ان الفيلسوف مضطر الى علم القياسات ، لان القياس يشتمل على البرهان الذي يستعمله بمنزلة القانون والميزان . والقياس هذا مركّب من شكل ومادة . فالشكل هو تركيب ما للمقدمات التي منها يكون القياس ، والمادة هي المقدمات انفسها ، والاشياء التي يستدل عليها منها^{٣٣} . اما ضروب هذه الاقيسة واشكالها فهي تتبدل حسب ورود مكان الحدّ الاوسط فيها . ومن ناحية المادة يكون القياس على اربعة انحاء : قياس برهاني ، وقياس جدلي ، وقياس ممتحن ، وقياس سوفسطائي .

اما انعكاس المقدمات فله شروط : انه يحدث بالتناقض ، ويصدق في المقدمة الحتمية بابدال موضع الموضوع والمحمول ، وفي المقدمات الوضعية (الشرطية المتصلة)

٣١. راجع كتاب : Abdurrahman BADAWI, La transmission de la philosophie grecque dans le monde arabe. Librairie Vrin. 1968. p 98.

٣٢. عبد الرحمن بدوي . « شروح على ارسطو مفقودة في اليونانية ورسائل اخرى » ، دار المشرق بيروت ، لبنان . ١٩٧١ . ص من ١٩ الى ص ٨٠

٣٣. راجع كتاب القياس . ص ١٣٨ . حيث نرى ابن رشد يتبع التقسيم ذاته للقياس

بإبدال موضع المقدم والتالي. ويتم الانعكاس أيضاً متى حفظت المقدمة كيفيتها. لذا فانه ليس جميع المقدمات تنعكس، من قبل انه ليس جميعها تصدق بعضها مع بعض عند انقلاب حدودها. وبالتالي فن المقدمات الحتمية ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس. والمقدمات الحتمية التي تنعكس: منها ما تنعكس على نفسها حيث تبقى فيها الكمية والكيفية على وضعها وتصدق معاً، ومنها ما ينعكس بعضها على بعض حيث تتغير الحدود والكمية وتبقى الكيفية على حالها ويصدق بعضها مع بعض. ومن المقدمات التي تنعكس على انفسها المقدمة الكلية السالبة والجزئية الموجبة. وقد يمكن ان يبين انعكاس السالبة بالصرف الى الامتناع^{٣٤}. والمقدمات التي يقصد عكسها ان كانت صادقة فانما تنعكس على التي تأليفها طبيعي؛ اما المقدمات التي تصدق لان تأليفها خارج عن المجرى الطبيعي فليس ينبغي ان يحكم على انعكاسها.

وينتقل الاسكندر الى انعكاس القضايا ذوات الجهة قائلاً ان ارسطوطاليس رأى ان الضرورية من المقدمات قد تنعكس على مثل ما تنعكس الموجبة، فالمقدمة السالبة الكلية الضرورية تنعكس على نفسها؛ اما المقدمات الكلية فانها تنعكس على الموجبة الجزئية والضرورية. والموجبات الكلية الممكنة والسوالب الكلية قد يمكن ان ينعكس بعضها على بعض ان اخذ الممكن فيها على هذه الجهة^{٣٥}.

اما ابن رشد فانه يعرض لآراء الاسكندر في مسائل تتعلق بمبحث القياس والمواضع، ولا ينبغي اعجابه به حيث يقول عنه: «والرجل عظيم القدر جداً»^{٣٦}.

ففي الفرق بين المقدمة الضرورية والمقدمة الموجودة بالفعل (او المطلقة)، يقول ابن رشد: «فالضرورية يوجد المحمول فيها لكل اشخاص الموضوع في كل الزمان، واما تلك في اكثر الزمان. ويشبه ان يدخل في هذا الصنف من المقدمات التي يحفل من امرها انها ضرورية او غير ضرورية... وهو الذي يذهب اليه الاسكندر»^{٣٧}. اما في تحديد معنى المطلقة فيرى ابن رشد «ان المطلقة هي التي توجب ان يوجد المحمول فيها في كل الموضوع

٣٤. يرى تريبكو ان برهان الاسكندر على انعكاس السالبة الكلية افضل من برهان ارسطو. راجع:

Tricot, *Traité de logique formelle*, p. 174.

٣٥. عبد الرحمن بدوي. «شروح على ارسطو مفقودة في اليونانية». ص ٥٥ الى ص ٨٠.

٣٦. كتاب القياس. ص ٢١٣. سطر ٨.

٣٧. المرجع نفسه. ص ١٤٣. سطر ١٢.

موضوعاً موصوفاً بصفة من الصفات التي يمكن ان تفارقه... وليست المطلقة ما يحكى عن الاسكندر»^{٣٨}. ونحن نجعل هنا رأي الاسكندر هذا لان ابن رشد يحيلنا الى مقالة مجهولة افردها هو لهذا الغرض^{٣٩}. لكنه يعود ليوضح بعض الشيء نظرة الاسكندر الى المطلقة قائلاً: «ويشبه ان يكون (ارسطو) قصد بالمطلقة... المطلقة بحسب المعرفة والمطلقة بحسب الوجود والمعرفة، وهي التي حددنا لا التي يذكرها الاسكندر، فان تلك لا تأتلف منها قياس الا بالعرض اي في وقت ما مخصوص، واذا خلطت مع الممكن فليس تأتلف منها قياس اصلاً، اعني ان تكون الصغرى ممكنة»^{٤٠}. وكأن الاسكندر يأخذ المطلقة بمعنى تلك التي توجد في الاقل من الزمان مثل ان كل متحرك انسان، وهو «يُنَّ انه لا يعمل منها قياس، وبخاصة مع الممكنة، كما لا يعمل في الممكنة الاقلية قياس»^{٤١}. وقد ميز ابن رشد بالتالي بين المطلقة الحقيقية التي منها تعمل اكثر المقاييس، والمطلقة الاقلية التي لا تأتلف منها قياس^{٤٢}.

اما «المقول على الكل فانه متى لم يكن شرطه في المقدمات الثلاث، اي في المطلقة والضرورية والممكنة، واحداً، فان ما يقوله الاسكندر من ان شرط المقول على الكل... هو ان تكون آ محمولة باضطرار او بامكان او بالفعل على كل ما هو بالفعل ب فقط»^{٤٣}، ليس صادقا.

وفي تحديد القياس يقول الاسكندر على غرار ثاوفرسطس «بأنه مبدأ، وانه اصل منه تؤخذ المقدمات في قياس من المقاييس التي تعمل على المطالب الجزئية في صناعة صناعة»^{٤٤}. وحيثه في ذلك «ان المقدمات التي تؤخذ في المقاييس انفسها غير متناهية ولا منحصرة، وما هو غير متناه ولا منحصر فليس يحصل لنا من معرفة اشخاص منها متناهية امر كلي نصير منه الى امور جزئية غير متناهية على ما شأنه ان يكون الامر في القوانين المعطاة في هذه الصناعة»^{٤٥}.

٣٨. كتاب القياس. ص ١٧٥. سطر ١٨.

٣٩. المرجع نفسه. ص ١٧٦. سطر ٣.

٤٠. المرجع نفسه. ص ٢٠٠. سطر ٢٢.

٤١. المرجع نفسه. ص ١٩٩. سطر ٢٢.

٤٢. المرجع نفسه. ص ١٩٩.

٤٣. المرجع نفسه. ص ١٨٢. سطر ١٤.

٤٤. كتاب الجدل. ص ٥٢٥. سطر ٥.

٤٥. المرجع نفسه. ص ٥٢٦. سطر ٨.

٥. ثامسطيوس (٣٢٠ - ٣٩٥ م) Themistius

كان من اساتذة الفلسفة في القسطنطينية، ومن الذين اسهموا في احياء نشاط مدرسة اثينة لروح من الزمن. اما شروحاته على مؤلفات ارسطو فتكاد تكون اقرب الى الجوامع منها الى التفسير. ونحن لا نجد فيها الشيء الجديد لأن ثامسطيوس عوّل فيها على شروحات اندرونيقوس الاروادي، والاسكندر الافروديسي، وفرفوريوس. لكن الباحثين يذكرون انها كانت واضحة وسهلة الاستيعاب^{٤٦}.

ولثامسطيوس شروحات على كتابي القياس والبرهان في مقالاتها، وعلى الجدل. وقد نشر بدوي مقالة له يرد فيها على مقسيموس (٩) في مسألة تحليل الشكل الثاني والثالث الى الاول. وما نستشفه من هذه المقالة ان ثامسطيوس بقي ارسطي الزعة تقليدي المنحى في تفسيره للمنطق الصوري. وهالك ما يقوله شاهداً على ذلك: «ما حضرنى الشك فيه من كتاب مقسيموس العجيب الذي القس فيه ان القياسات الحملية التي في الشكل الثاني والثالث كاملة بذاتها لا تحتاج الى برهان ولا الى تحلل الى الشكل الاول». ثم يردف قائلاً: «فحن مثبتون أولاً ان الشكلين الثاني والثالث من الاول... اما أولاً فلأن الاتم مولد للناقص، ليس الناقص للتام... وان الشكل الاول اول بالطبع لأن وضع الاوسط انما هو في هذا الشكل فقط بالطبع»^{٤٧}.

اما ابن رشد فانه يعرض لبعض نظريات ثامسطيوس في القياس والجدل. ومن اهمها رأيه ان جهة النتيجة تابعة لاختس المقدمتين، على غرار ما ذكره ثاوفرسطس واوديموس^{٤٨}، وقد عرضنا هذه النقطة عند تحليلنا آراء هذين الشارحين آنفاً^{٤٩}. ويتعرض ابن رشد لمفهوه للمقدمة الوجودية، فبينما يرى ثامسطيوس ان هذه المقدمة تشمل عند ارسطو الضروري والممكن، يرى ابن رشد «ان هذه المقدمة، اعني المطلقة، ليس لها وجود خارج الذهن»^{٥٠}. واذا كانت المقاييس المنتجة في الشكل الاول من

الممكنة ثمانية اصناف، اربعة تامة واربعة غير تامة، فما يقوله ثامسطيوس، حسب ابن رشد، «في ان هذه الاربعة الغير التامة لا غناء لها اصلاً... هو قول باطل» لانه قد تبين الوجه الذي به تستعمل ويتنفع بها في صناعة الجدل^{٥١}.

اما في تحديد الموضوع في الجدل فيقول ثامسطيوس بأنه «المقدمة الكلية التي هي احق المقدمات بالقياس، ويقول ان المقدمة التي بهذه الصفة ربما استعملت بعينها في القياس، وربما استعمل معناها وقوتها»^{٥٢}. وله ايضاً آراء مختلفة في بعض المواضع يعرضها ابن رشد. مثل ما يذكره في موضع من مواضع الاعراض المأخوذ من الكون والفساد^{٥٣}. وان اسطقسات مواضع الجنس اربعة^{٥٤}؛ بالاضافة الى ما له من تقسيم جديد يتبعه ابن رشد في المواضع المأخوذة من ان الحد ليس بحد، حيث يأتي تعريف الحد ناقصاً: اما لعدم ذكر الجنس فيه مثلاً، واما لأخذ الجنس على انه فصل^{٥٥}.

وهكذا بعد ان احيا المشاؤون اليونان، المتقدمون منهم والمتأخرون، تراث ارسطو، ونشروا تعاليمهم ومهروها بثقافتهم، بدأ نجم مدرسة اثينة نجو لسطع نجم مدرسة الاسكندرية ويجذب نحوها اطراف العلم واصحاب التعلم. ولا جرم ان هؤلاء الشراح كانوا اقل قدرة وانتاجاً من قدرة وانتاج جهابذة الفكر اليوناني الاول، لكنهم بقوا في الواقع الصلة الوحيدة الذين اخذ العرب من خلال مؤلفاتهم «الفكر الهلنستي بوجه عام، والارسطية بوجه خاص»^{٥٦}.

ومن مدرسة الاسكندرية سارت النقول والترجمات عبر العواصم الاسلامية، الى ان استقرت في مدرسة بغداد. حيث انتقل مركز التعليم نهائياً الى عاصمة العباسيين^{٥٧}. هذه

٥١. كتاب القياس. ص ١٩٤. سطر ٣

٥٢. كتاب الجدل. ص ٥٢٦. سطر ١

٥٣. المرجع نفسه. ص ٥٤١. سطر ١٦

٥٤. المرجع نفسه. ص ٥٥٩. سطر ١٠

٥٥. المرجع نفسه. ص ٦٠٢ وما يليها.

٥٦. نستدل من تمييز ابن سينا بين منطق المشركين ومنطق الغربيين انه ربما كان لكتب ارسطو نقل آخر في بلاد

فارس غير بغداد.

٤٦. راجع: BADAWI, La transmission de la pensée grecque dans le monde arabe, p. 101

٤٧. عبد الرحمن بدوي. ارسطو عند العرب. مكتبة النهضة المصرية. ١٩٤٧، الجزء الاول، ص ٣٠٩

٤٨. كتاب القياس. ص ١٧٩

٤٩. راجع ما ذكرناه آنفاً ص ٦٧ من هذه المقدمة

٥٠. كتاب القياس. ص ٢٠٠، سطر ١٧

المدرسة التي ستؤد لنا فلاسفة امثال الفارابي ، والتي بقيت فيما بعد منهلاً للفكر العربي في القرون الوسطى .

ثانياً : الشّراح العرب

١. ابو نصر الفارابي (٨٧٠ - ٩٥٠ م)

كان من اقطاب الفلسفة الاول الذين تخرجوا من مدرسة بغداد ، وهو غني عن التعريف لكثرة ما اشتهر لدى الفلاسفة العرب والباحثين المعاصرين . وما يهنا هنا هو التعرف على مؤلفاته في المنطق التي بقيت مهمة . وهذه المؤلفات عنده على نوعين : النوع الاول : شروحات على اورغانون ارسطو بقي معظمها مخطوطاً . ويرى الاب جبر ان « آثار الفارابي في المنطق... تشكل ما يمكن ان يوصف بالمركب الداخلي . فلقد وضع الرجل اكثر من شرح لكتب الاورغانون وذلك بالعناوين المألوفة التي ربما اخذها العرب عن الهلنستيين انفسهم ، كأن نجد للرجل ، ان رجعنا الى المصادر ، في شتى الكتب المنطقية ، شرحاً صغيراً ، وشرحاً اوسط ، وشرحاً كبيراً ، او تعليقات »^{٥٨} . واهم هذه الكتب :

- شرح كتاب الاسباجوجي لفرفوريوس (الذي عدّه العرب مدخلاً الى كتاب المقولات لارسطو)
- شرح كتاب المقولات (ما زال مخطوطاً)
- شرح كتاب العبارة (حققه وهلم كوتش اليسوعي وستاني مارو اليسوعي)
- شرح كتاب القياس (حققه نقولا ريشير بالانكليزية)
- شرح كتاب البرهان (وله الى جانبه كتاب شرائط البرهان لتحقيق مباحث تركر ، وكتاب في البرهان)
- شرح كتاب الجدل
- شرح كتاب المغالطة (يذكر ابن رشد ان للفارابي شرحاً للكتاب)

٥٨. فريد جبر . مقال ارسطو والارسطية عند العرب . ص ٤٤٨ . عمود ٢

- النوع الثاني : شروحات في المنطق : موضوعه ، اغراضه ، قوانينه ، علاقته بمواضيع فلسفية اخرى الخ...
- ومنها :
- مقالة في ما يحتاج اليه في صناعة المنطق .
- كتاب الالفاظ المستعملة في المنطق .
- الفصول الخمسة في المنطق .
- كتاب الحروف^{٥٩} .

هل كان الفارابي ارسطي النزعة في تفسيره المنطق الصوري من خلال هذه المؤلفات ؟ لا شك انه نهل من الاورغانون وتأثر بمعانيه ، لكنه بالرغم من اعلان ارسطيته نراه يخرج على منطق المعلم ليتطرق الى ابحاث لا تمت اليه بصلة ، او ليعرض لمسائل منطقية ويفسرها على طريقته . فالالفاظ المستعملة في المنطق العربي تختلف معانيها عن تلك المستعملة في المنطق اليوناني ، مثل لفظة « الالف واللام » ولفظة « كل » ولفظة « كلمة » او « الرابطة » الخ... والقضية ليست فقط حملية بل هي ايضاً شرطية كما جاء عند ثاوفرسطس والرواقيين ، وهكذا القياس فانه يكون حملياً وشرطياً ، والقياس الشرطي متصل ومنفصل^{٦٠} .

والدلائل على خروج الفارابي على منطق ارسطو وافرة في نص ابن رشد ، اذ لا نطالع فقرة له عن الفارابي الا ونراه منتقداً اياه قائلاً ما مفاده انه ليس هكذا يجب ان يفهم رأي ارسطو^{٦١} . واذا تناولنا مضمون شرحه لكتاب التحليلات الاولى من جهة ثانية ، رأيناه يعالج مسائل اهتمت عند ارسطو اصلاً مثل مسألة القياس الشرطي بنوعيه . ماذا يظهر من آراء الفارابي في بعض مسائل المنطق من خلال نص ابن رشد ؟ هنالك عرض مسهب لآرائه في قضية « القول على الكل » . يرى ابن رشد ان شرط

٥٩. للحصول على المزيد من المعلومات حول مؤلفات الفارابي في المنطق ، راجع المقال السابق نفسه ، وراجع ايضاً كتابي :

Al Farabi's short commentary on Aristotle's prior analytics. Translated by

Nicholas RESCHER, Univ. of Pittsburg Press, p. 13-17.

ومؤلفات الفارابي لعل حسن محفوظ ، وزارة الاعلام ، العراق ، ١٩٧٥ .

٦٠. سنعود الى تفصيل هذه المسائل عند الفارابي كما عند ابن رشد في الفصل الرابع من مقدمتنا هذه .

٦١. كتاب القياس . ص ١٨ . سطر ٢ . حيث يقول ابن رشد : « فأمل هذا فان ابا نصر قد وهم على ارسطو فيه »

المقول على الكل في المقدمات الثلاث ، اي المطلقة والضرورية والممكنة ، ليس واحداً كما يظن الفارابي^{٦٢} . ولذلك يسمي قول ابي نصر ، انه لا يوجد في القياس المؤلف من الممكن والوجودي مقول على الكل ، « لا معنى له »^{٦٣} ، بينا المقدمة الممكنة الكبرى فإنه يوجد فيها في جميع المواد الشرط الذي ظن به ابو نصر انه شرط ارسطو في المقول على الكل في جميع اصناف المقدمات^{٦٤} . اما عن قضية لزوم في القياس الشرطي فيرى ابن رشد ان الفارابي قد اعتقد خطأ ان اللزوم (اي لزوم النتيجة عن مقدمتين) يدخل تحت حد القياس بينا هو في الواقع لا يشكل جزءاً من القياس بل هو فعل القياس اصلاً . فالمقدمتان في القياس الشرطي « ليست محتاجة الى التأليف في لزوم ما يلزم عنها لأن اللزوم هو احد المقدمات ، ولذلك لا يدخل تحت حد القياس كما ظن ابو نصر اذ اللزوم في القياس الحلمي يتولد عن المقدمتين وهو في القياس الشرطي احد ما يوضع »^{٦٥} .

اما في مسألة الاستقراء فيمزج الفارابي بين الاستقراء المستعمل في القياس والبرهان والجدل ، لذلك يحاول ابن رشد ان يحدد له معنى الاستقراء في كل من هذه المواد ليجلي الشكوك التي اثارها الفارابي حول مفهوم ارسطو للاستقراء . ويذكر هنا ان « الاستقراء المستعمل في البرهان التصديق به انما يكون من خارج وبحصول شيء لنا لا يفيد الاستقراء بالذات ، وان استوفيت فيه جميع الجزئيات »^{٦٦} . بينا الاستقراء المستعمل في القياس اذا لم تستوف فيه جميع الجزئيات لا يلزم عنه شيء بالضرورة . اما الاستقراء المستعمل في الجدل فالجزئيات التي تستوفي فيه هي من المشهورة لا من الحقيقية^{٦٧} .

ويعرض ابن رشد في ما بعد لبعض آراء الفارابي في المواضيع الجدلية والمغالطة ، حيث يرى الفارابي مثلاً ان تعريف المواضيع حسب ما جاء على لسان الاسكندر هو تعريف لارسطو اصلاً^{٦٨} ؛ ويرى ان مطالب المقايسة قد تكون في مقولة الجوهر استناداً لما

جاء من شرح لماهية هذه المقولة في كتاب المقولات لارسطو^{٦٩} ؛ ويرى أيضاً ان النظر مثلاً في كيفية الجواب ونقض مواضع الزام الخصم الشنعة هو من عمل صناعة متوسطة بين الجدلية والسوفسطائية^{٧٠} .

وقد اورد ابن رشد ذكر الفارابي عرضاً في كتاب المقولات ، حول مسألة المحمولات التي تقال في موضوع وتلك التي تقال على موضوع ، ولكن دون تحديد رأيه^{٧١} .

٢. ابو علي بن سينا (٩٨٠ - ١٠٣٧ م)

وهو صاحب كتاب الشفاء الشهير . قام فيه بشرح الاورغانون مصنفاً مصنفاً كما فعل ابن رشد بعده . لكنه وان عوّل على ما كتب ارسطو اصلاً ، فانه اضاف مادة اغزر وتفاصيل اعم واشمل تأثر فيها بما انتهى اليه من دراسات الشراح السابقين من يونانيين واسلاميين . يرى بدوي مثلاً ان كتاب البرهان السيني لا يعدّ تفسيراً ولا تلخيصاً فحسب ، بل ان ابن سينا اضاف في عرضه لاغراض البرهان ومسائله اشياء كثيرة من تفكيره واطلاعه الخاص^{٧٢} .

من هنا رأى الباحثون امثال مذكور ، ان ابن سينا قد خرج على بعض رؤى ارسطو في المنطق الصوري ، وتعرض لمسائل مستجدة عليه كعلاقة المنطق اليوناني باللغة العربية ، والتمييز بين القياس الحلمي والقياس الشرطي بفرعيه^{٧٣} . وهذه مسائل سنعود الى تفصيلها عند ابن رشد في الفصل التالي . من هنا وجب الانطلاق لدراسة كتاب الاشارات والتنبيهات ، حيث يحلل ابن سينا بمنهجية تأليفية امثال هذه المسائل مزوجة بالمنطق الارسطي . عرض مثلاً لمضمون الايساغوجي في النهج الثاني ، ولتركيب الخبري في النهج الثالث ، وللقياسات الشرطية في النهج الثامن^{٧٤} .

٦٩. كتاب الجدل . ص ٥٤٧ . سطر ٤

٧٠. كتاب المغالطة . ص ٧٠٤ . سطر ١٥

٧١. كتاب المقولات . ص ١٨ . سطر ١٤

٧٢. ابن سينا . كتاب الشفاء - كتاب البرهان . تحقيق عبد الرحمن بدوي . بمناسبة الذكرى الالفية للشيخ الرئيس . ١٩٦٥ . ص ٣٦ - ٣٧

٧٣. راجع كتاب : I. MADKOUR, *L'Organon d'Aristote dans le monde arabe* حيث يخصص المؤلف معظم فصول الكتاب لدراسة المنطق عند ابن سينا من خلال كتاب الاشارات والتنبيهات .

٧٤. ابن سينا ، كتاب الاشارات والتنبيهات ، تحقيق سليمان دنيا ، دار المعارف بمصر ، القسم الاول .

٦٢. كتاب القياس ، ص ١٨٢ . سطر ١٠

٦٣. المرجع نفسه . ص ١٩٦ . سطر ١٢

٦٤. المرجع نفسه . ص ١٨٢ . سطر ٦

٦٥. المرجع نفسه . ص ٢٣٦ . سطر ١٦

٦٦. المرجع نفسه . ص ٣٥٢ . سطر ١٥

٦٧. المرجع نفسه . ص ٣٥٢ . سطر ٢٣

٦٨. كتاب الجدل . ص ٥٢٦ . سطر ١٦

اما ابن رشد فانا لا نجد لديه الكثير مما يقوله عن ابن سينا في المنطق ، بل هو يعرض شذراً من آرائه . ونذكر منها ما جاء عن قضية اللزوم في القياس الشرطي عند الفارابي ، والفارق بينه وبين اللزوم في القياس الحتمي . يعرض ابن رشد لصحة رأي ارسطو في هذه المسألة ، ويخطئ فيها الفارابي وابن سينا^{٧٥} . اما في المغالطة فيعترف ابن رشد انه عوّل في تفسيره الكتاب على ما جاء في الشفاء لابن سينا لقلة المصادر التي وصلته عن الموضوع^{٧٦} .

هؤلاء هم اذن شراح ارسطو اليونان والعرب الذين ورد ذكرهم في نص تلخيص ابن رشد للمنطق الارسطي^{٧٧} . ومجموع ما نستشفه من هذه الدراسة ان ابن رشد كان على بينة من مجمل نظريات الشراح تقريباً قبل الولوج في شرح منطق ارسطو . فهو ان اخذ ببعضها ، ورفض منتقداً بعضها الآخر ، استعملها لابرار وايضاح آراء ارسطو ، ولبلورة بعض غوامضها . لكنه من الملاحظ ان اكثر ما يورد ابن رشد من اسماء هؤلاء ومن نظرياتهم ، اتى في كتابي القياس والجدل . وربما عاد ذلك الى اسباب عديدة ، ابرزها انه :

١. لم تصله نصوص الشراح كافة ، او ان هذه النصوص كانت مفقودة اصلاً .
٢. لم يترك هؤلاء ربما الشيء الكثير او الجديد في سائر كتب المنطق .
٣. لم يُقحم ابن رشد نفسه في تفصيل معاني المقولات والعبارة والبرهان في التلخيص ، بل اكتفى بأيراد نص ارسطو وحده وشرحه .

وهكذا قدم ابن رشد عبر شروحاته صورة شاملة عن المنطق الارسطي من ارسطو الى عصره ، مروراً بتلاميذه الاول وانتهاً باتباعه المتأخرين من شراح يونان وعرب . ولولا هذه الشروحات ، التي اطلع عليها ابن رشد قبل تلخيص منطق ارسطو ، لكان ربما بذلك كثيراً من مفهومه وتعليقاته على المنطق الصوري . لذلك فانا الآن ، وفي ضوء ما درسناه

= الفهرس . ص ٥٥٩ وما يليها ؛ وتوضيحاً لخصائص المنطق عند ابن سينا . راجع أيضاً غواشون في مقدمة كتابها : A. M. GOCHON, *Ibn Sina: Livre des directives et remarques*, collection d'œuvres arabes de l'Unesco, 1951, p. 1-74.

٧٥. كتاب القياس . ص ٢٣٦

٧٦. كتاب المغالطة . ص ٧٢٩ . سطر ١٢ .

٧٧. لن ننسى هنا . الى جانب هؤلاء الشراح . ذكر دور النقلة الذين ترجموا منطق ارسطو وشرحوه وقدموه الى فلاسفة الغرب معرباً . واشهرهم اسحق بن حنين . ويحيى بن عدي . وابو بشر متى بن يونس وغيرهم ...

في منهجيته ، وما استلته من شراح ارسطو ، سنقوم بتحليل اتجاهه في فهم هذا المنطق ، والمناحي التي صار اليها في تفسيره :

- كيف اهتم بقضية اللغة في دراسة المنطق ، وفهم منطق ارسطو اليوناني بلسانه العربي ، ونحو ايةبحاث جرّته هذه القضية ؛
- وكيف انه اتجه نحو الماصدق في شرح المنطق بحكم لغته العربية ، ومع ذلك بقي يتناول موضوع المقولات والقضايا بمفهوم الاستغراق الكيفي .
- وكيف انه عرض جامعاً للنظريات كافة في فهم المنطق الارسطي ، واضحى بالتالي صاحب اتجاه انتقائي لا واضح مذهب جديد في هذا المنطق .

الفصل الرابع

ابن رشد ومنطق ارسطو

من المسلّم به القول ان ابن رشد لم يتناول المنطق الارسطي خالصًا كسائر فلاسفة العرب . وقد تبيّننا هذا الامر من خلال عرضنا لتطور المنطق في الفترة الواقعة بين عصر ارسطو وعصر ابن رشد : كيف انتقل الى العرب عبر المشائين والشراح اليونان ، ثم كيف تداوله فلاسفة العرب مترجمًا ومحرّفًا بلسانهم العربي . لذا قلنا ان ابن رشد كان ليعطينا غير هذا التلخيص لو لم تتوفر لديه تفسيرات الشارحين وتعليقاتهم^١ .

انا والحال هذه نتساءل : ترى ما المناحي التي ذهب اليها ابن رشد في تفسيره المنطق الصوري ؟ ومن الطبيعي ان نحدد هذه المناحي : أولاً في اطار العلاقة القائمة بين المنطق واللغة ؛ ثم نحللها ضمن معطيات المنطق الارسطي نفسه صوريًا وماورائيًا ، ومن خلال ما اضافاه الشراح على الاصول المنطقية الارسطية كل حسب مذهبه ومفهومه لها . فاذا نحن قمنا بتحديد هذه المناحي توصلنا الى تثبيت هوية المنطق عند ابن رشد . لكنه لن يغيب عن بالنا ، قبل الولوج في التحليل ، بعض الامور التي اصبحت اليوم بديهية لدى دارس المنطق عند العرب . منها ان ابن رشد قد تناول في تلخيصه منطق ارسطو شارحًا وناقّدًا احيانًا لا عارضًا لنظرية خاصة او للمذهب حديث . انه لم يحاول قط ان يطيح بمبادئ المنطق الارسطي كما فعل بعض الفقهاء في الاسلام امثال ابن تيمية . وهو يذكر بتواضع المعهود وموضوعيته العلمية في خاتمة كتاب المغالطة اعتراف ابن سينا انه اليوم وبعد آلاف السنين لم نجد احداً زاد على ارسطو في صناعة المنطق ، ثم يردف قائلاً بأسمه : « ونحن ايضاً فقد اجهدنا انفسنا في ذلك زمان انكبابنا على هذه الاشياء ، واستقرينا جميع

١ . راجع ما ذكرناه عن هذا الموضوع في مطلع الفصل السابق .

الاقاويل . فلم نلف شيئاً يخرج عنها ولا يشد الا ما يتنزل منزلة اللاحق او منزلة البسيط لجمل او كيف قال^٢.

لذا فاننا انطلاقاً من هذه المبادئ ، سوف نقوم بتحليل اتجاه ابن رشد في شرح المنطق الارسطي ، متناولين المناحي الاساسية التي انتهجها ، من المنحى اللغوي ، الى المنحى الصوري والماورائي ، الى المنحى الوضعي ، الى المنحى الانتقائي .

اولاً : المنحى اللغوي : المنطق الارسطي واللسان العربي

يتطرق ابن رشد بصورة مستمرة وفي اكثر من نص الى المسائل التي تولدت من جراء دراسة المنطق الارسطي اليوناني باللغة العربية . وفي الواقع ان هذه المشكلة تنصدر اليوم صفحات الابحاث التي تعالج شؤون اللغة وبنيتها . فلغة علاقة مباشرة بالفكر والتراث وبالتالي بالمنطق والادب ، اذ نحن نسمي مثلاً جزءاً من علم النحو التحليل المنطقي (analyse logique) ولا نفهم جزئيات الجملة ومفرداتها الا في ضوء تركيبها المنطقي . ولذا فلا غنى في المنطق عن دراسة معاني الالفاظ المستعملة فيه^٣ ، حتى ان ارسطو ذاته كرس « كتاب العبارة » لهذا الغرض ، دارساً الاسماء مفردة ومركبة^٤ ، والقول (le discours)^٥ ، والكلمة (le verbe)^٦ ، والقضية (la proposition)^٧ . و قد ذهبت الابحاث الى حد ان بعض الفلاسفة خصص مصنفات وفصولاً لدراسة المسائل

٢. كتاب المغالطة . ص ٧٢٩ . سطر ٢٦

٣. يرى مارتيتيه ان مجرد تحليل مفهوم الكل والبعض مثلاً بعيداً عن المنطق مبنو ناقص . وفي هذا يقول : «Une description des adjectifs français tout et quelque serait incomplète si on ne mentionnait pas que quelque x sont y n'entraîne pas tous les y sont x. La valeur linguistique de ces mots aurait donc pour partie intégrante les transformations logiques qu'ils autorisent». André MARTINET, *La linguistique, guide alphabétique*, Éditions de Noël, 1969, p. 234.

٤. راجع كتاب العبارة لارسطو تحقيق تريبكو Aristote: de l'interprétation, p. 79, noms simples et noms composés.

٥. المرجع نفسه 81, le verbe

٦. المرجع نفسه 83, le discours

٧. المرجع نفسه 84, propositions simples et propositions composées.

اللغوية الصرف وتحليل علاقتها بمعاني المنطق^٨ ، كما هي الحال مثلاً مع الفعل - الرابطة (la copule) او فعل الوجود (le verbe être) ، وسنعود لاحقاً الى تحليل هذه المسألة بالذات وتبيين اهميتها لدى شراح ارسطو العرب .

وهكذا نجد انفسنا مضطرين الى التسليم بأهمية النحو في المنطق ، وبعلاقة هاتين الصناعتين الوثيقة . او لم يضع المنطقة المحدثون رموزاً جديدة في المنطق للابتعاد عن مناهات اللغة ؟ او لم يفرغوا هذه الرموز من محتواها الفلسفي لعدم الوقوع في الالتباس الحاصل بين معاني المنطق الرياضية وابعادها الماورائية ؟ حتى انهم استقوا مبادئ هذا المنطق الجديد من منابع الرياضيات والعلوم العددية البحتة^٩ . ولذلك نرانا اليوم امام منطق صوري يستعمل الرمز منهجاً كي يصبح كالرياضيات ، ويعبر عن مجموعة ثوابت (constantes) ومتغيرات (variables) هي في اصل تركيب القضايا . فاذا كانت هنالك لغة تتناول العبارات وتدل على الأشياء ، فهنا لغة تتكلم عما وراء هذه الاخيرة (métalangue) ، وهي ترمز الى الاسوار وعلاقات التلازم والوصل والفصل . وهذا الذي اوحى بازدواجية التسميات للتمييز بين المنطق الصوري والصورية اليوم ، فاضحت هنالك علوم خاصة تهم بالمذاهب الصورية بحد ذاتها^{١٠} ، هذه المذاهب التي تنطلق من مسلمات واصول تساعد على بناء جداول الصدق (tableaux de vérité)

وقد لاحت بوادر هذه المشكلة اللغوية مع المترجمين والنقلة الذين عاشوا صعوبات جمّة اعترضت سبيلهم حين ارادوا نقل الفكر اليوناني الى العربية . ومن ابرز هذه الصعوبات : الفوارق بين تركيب الجملة في اللغتين ، وعدم إيجاد الالفاظ والتعابير الفلسفية المناسبة في العربية لافتقار اللغة احياناً اليها . وهذا ما ادّى الى عدم التوصل الى

٨. راجع في هذا الصدد مثلاً كتاب الحروف أو كتاب الالفاظ المستعملة في المنطق للفارابي .

٩. تقول ماري لويز رور في هذا الصدد : «La conception nouvelle qui a prévalu peu à peu en logique se veut à la fois adéquatement positive et rigoureusement scientifique, et indépendante de la philosophie». Marie-Louise ROURE, *Logique et métalogue*, éditeur E. Vitte, 1957, p. 87.

١٠. تقول م. ل. رور في هذا الصدد :

«La métalogue prend pour objet d'étude les systèmes formels qui constituent la logique proprement dite, pour en déterminer les propriétés.»

المرجع نفسه . ص ٨

ضبط ابعاد المسائل بكلمات مقابلة ، فلجأوا الى طريقة شرح المعاني عوضاً عن ترجمتها أحياناً^{١١}. وفي هذا المنحى خص جورج مونا (G. Mounin) مصنفًا للبحث في المشاكل النظرية التي تعترض الترجمة والمترجمين ، ورأى ان هنالك عقبات لغوية تمنع الاداء الوفي للنص المترجم ، ذلك ان لكل لغة طريقة خاصة في عرض معالم الكون وتفسيرها^{١٢}.

تنبه فلاسفة العرب الى هذه المشكلة منذ القدم فعالجوها بتبصر وحسن دراية ، حتى ان الفارابي نفسه افرد لها إيجاً خاصة كما ذكرنا آنفاً تتناول الالفاظ والتعابير المنطقية والماورائية ، عدا عما يذكره عن بعض مسائل اللغة في سائر شروحاته لاوردغانون ارسطو. فالمنطق الارسطي مبني على اللغة اليونانية وقواعدها ، ومنبثق عن عقلية اغريقية تحليلية تؤمن بقدرة العقل على استخراج الكليات واستعمالها اسساً في العلم والبرهان. فلا بد للمنطق والحال هذه ان ينتقل الى العرب متأثراً بعوامل بيئية جديدة وعقلية عربية مبنية على لغة الضاد.

وقد ذكر الفارابي في كتابه احصاء العلوم ما للمنطق من علاقة بالنحو قائلاً : « وهو (اي المنطق) يشارك النحو بعض المشاركة بما يعطي من قوانين والفاظ وبفارقته في ان علم النحو انما يعطي قوانين تخص امة ما ، وعلم المنطق انما يعطي قوانين مشتركة تعم الالفاظ كلها^{١٣} ». حتى انه اضطر الى استعمال الفاظ جديدة للدلالة على بعض المصطلحات ، ولذا ميّز بين المعاني التي يستعملها الجمهور والمعاني التي يستعملها اصحاب العلوم للالفاظ ذاتها . فالخولاف عنده مثلاً هي « كل حرف معجم او كل لفظ

١١. راجع في ذلك نص ترجمات اسحق بن حنين ويحيى بن عدي لمنطق ارسطو الذي عدنا اليه للتمييز بين عبارته وعبارة ابن رشد ، كتاب منطق ارسطو ، تحقيق بدوي ، دراسات اسلامية ، مطبعة الكتب المصرية ، ١٩٤٨ .

١٢. راجع كتابه :
G. MOUNIN, Les problèmes théoriques de la traduction, éditions Gallimard, 1863, p. 58-59.

حيث يقول :
« A chaque langue correspond une organisation particulière des données de l'expérience... C'est notre langue qui organise notre vision de l'univers. »

١٣. الفارابي ، كتاب احصاء العلوم . تحقيق الدكتور عثمان امين . دار الفكر العربي . الطبعة الثانية . ١٩٤٩ . ص ٦٠ ، ٦١ ، وقد الملح ابو حيان التوحيدي ايضاً الى ما بين المنطق والنحو من المناسبة في كتاب المقاييسات ،

معللاً علاقة التشابه والتفاوت بينهما . ابو حيان التوحيدي . المقاييسات . تحقيق حسن السندوني . المطبعة الرحمانية بمصر . الطبعة الاولى . ١٩٢٩ . ص ١٦٩ - ١٧٢

قام مقام الاسم متى لم يصّر بالاسم ، اي هي ضائرها مثل حرف الهاء في ضربه والياء في قولنا ثوبي^{١٤} . والواصلات هي « الحروف التي نستعملها للتعريف ، مثل الف ولام التعريف »^{١٥} ... وسنعود الى تفصيل تعريفات الفارابي هذه في سياق بحثنا . وهكذا نجد انفسنا امام مسائل نحوية جديدة لم يعدها رجال النحو ، او انهم لم يتوصلوا الى الوقوف على الابعاد التي اعطاها اياها الفلاسفة .

لا بد اذن لمن يتبني تثبيت معالم المنطق الصوري وابعاده عند الشراح العرب من مقابله باللسان العربي ، والا جاء البحث سطحياً والنتائج مبتورة . فلكم اهمل المستشرقون هذه الناحية اللغوية ، فجهلوا اسباب فشل فلاسفة العرب في بلورة الفكر اليوناني بدقائقه وشموليته أحياناً ، وهذا ما حدانا الى ان نعالج في البدء علاقة المنطق الارسطي باللسان العربي عند ابن رشد^{١٦} لتبين ابعاد المنطق الصوري وقضاياها عنده . فاذا كان ارسطو قد خصّ كتاب العبارة لتحليل الاسماء والاقوال والقضايا كما ذكرنا ، فان ابن رشد قد اغتم هذه السانحة ليطالعنا بالفروقات بين تركيب بنية اللغتين ، مركزاً على تفرّد اللغة العربية ببعض الجوانب النحوية التي لم تعرض اصلاً في اللسان اليوناني ، ومشيراً الى هذه الفروقات كلما عرضت له مشكلة من هذا النوع . واهم المسائل النحوية التي اثارها هي :

١. مسألة الكلمة الوجودية والرابطة (la Copule) ^{١٧} .

من المعلوم ان الفعل هو اساس وضرة في كل جملة وقول ، فدونه لا مجال للكلام عن اللغة اذ انه هو الذي يث الحياة في الجملة^{١٨} . انه على حد قول سيبويه « امثلة اخذت من لفظ احداث الاسماء وبنيت لما مضى ، وما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم

١٤. الفارابي ، كتاب الالفاظ المستعملة في المنطق ، تحقيق محسن مهدي ، دار المشرق . بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٤٤

١٥. المرجع نفسه ، ص ٤٥

١٦. يستعمل ابن رشد هذا التعبير فيميز بين اللسان العربي واللسان اليوناني . راجع في ذلك فهرس الاسماء ، القسم الاول من المجلد الثالث .

١٧. يقول ابن رشد في كتاب العبارة : « والكلمة ... تسمى عند نحويي العرب الفعل » ، ص ٨٤ ، سطر ٣

١٨. ابن فارس ، كتاب الصحاحي في فقه اللغة ، تحقيق مصطفى الشواي ، نشر باشراف رجيس بلاشير وجور عبد النور ، المكتبة اللغوية العربية ، مؤسسة بدران ، ١٩٦٤ ، ص ٨٥

وموضوع - نوع فاكستبت صفة ماورائية، واكتفت احياناً بوصل المحمول بالموضوع وصل الفرد بصفه، فاكستبت صفة منطقية بحتة^{٢٢}.

وقد تنبه الفارابي الى هذه المسألة بالذات فأفرد لها فصلاً خاصاً في كتاب الحروف مشيراً الى المشكلة، والى ما يعترض اللغة العربية من مصاعب في تفسير منطق ارسطو. يقول: «وليس في العربية منذ اول وضعها لفظة تقوم مقام «هست» في الفارسية ولا مقام «استين» في اليونانية... وهذه اللفظة يحتاج اليها ضرورة في العلوم النظرية وفي صناعة المنطق»^{٢٣}. ويؤيده ابن سينا بقوله في الاشارات والتنبيهات: «ويجب ان يعلم ان حق كل قضية حملية، ان يكون لها مع معنى المحمول والموضوع، معنى الاجتماع بينها... وقد يحذف ذلك في لغات، كما يحذف تارة في لغة العرب اصلاً كقولنا زيد كاتب، وحقه ان يقال: زيد هو كاتب»^{٢٤}. حتى ان ابن رشد يرى بعدها نفسه الرأي بقوله انه «ليس في لسان العرب لفظ على هذا النحو من الرباط وهو موجود في سائر اللسان»^{٢٥}.

ولكن هل بقي العرب دون ايجاد مقابل لهذه اللفظة مع غنى لغتهم؟ في الواقع ان هذه اللفظة لما تحتوي عليه من غنى معنوي لم تستبدل بكلمة واحدة بل بطائفة من الالفاظ. فهي استبدلت تارةً بلفظة «هو» ومنها الهوية، وطوراً بلفظة «الموجود»، وحياناً بلفظة «كان»^{٢٦}. يقول الفارابي في هذا المعنى: «فلما انتقلت الفلسفة الى العرب واحتاجت الفلاسفة الذين يتكلمون العربية ويعجلون عبارتهم عن المعاني التي في الفلسفة

ينقطع»^{٢٧}. لكن الجملة كما نعلم تقسم الى قسمين، فتكون اما اسمية واما فعلية. ومن خصائص الجملة الاسمية انها لا تستطيع ان تضع القول في الزمن الذي يحصل فيه، فلا تربط الحدث مع زمن وقوعه؛ فجملة «الانسان فان» تحفظ المعنى في المطلق لا في زمن معين. بينما نرى الجملة الفعلية تحدد زمن وقوع الحدث كما ذكرنا^{٢٨}. ترى بم تميزت الجملة في اللغة العربية؟

ان الجملة في العربية تتألف من مبتدأ وخبر اي من مسند ومسند اليه في كلتا الحالتين، ويغلب عليها طابع الخبر فتسمى خبرية، وهي تتصف بإمكان صدقها وكذبها تبعاً لصيغة العبارة. اما ان الجملة تتألف من موضوع ومحمول وفعل يربط بينهما كما هي الحال عند المناطقة، فهذا شيء مستهجن ربما عند النحوي. فاننا لا نقع في اللغة العربية على ما اسماه فلاسفة العرب «الرابطه الكلامية» (Copule). بينما هو امر بديهي في اليونانية واللاتينية وسائر اللغات الاجنبية غير السامية. فيعبر عنها في الاولى بلفظة «*est*» وفي الثانية بلفظة «*est*». من هنا الصعوبة التي تجلت عند العرب في تفسير منطق ارسطو القائم على ابعاد هذه الرابطة وانواعها. فالمعلوم ان القضية في المنطق هي في اغليبيتها ثلاثية، فكيف بلسان عربي يعبر عنها وهو يفتقر الى وجودها؟ وكيف به يجمع معاني هذه الرابطة التي تدل:

- حيناً على حلول محمول في موضوع (inhérence d'un attribut à un sujet)
- وحيناً على نسبة فرد الى فئة (appartenance d'un individu à une classe)
- وحيناً على تلازم محمول بمحمول آخر (implication d'un attribut par un autre attribut)

ولن ننسى هنا ان هذه الرابطة جمعت عند ارسطو احياناً بين محمول - جنس

١٩. يقول فوكو في حديثه عن دور الفعل:

«Le verbe est la condition indispensable à tout discours; et là où il n'existe pas au moins d'une façon virtuelle, il n'est pas possible de dire qu'il y a du langage.» M. FOUCAULT, *Les mots et les choses*, éditions Gallimard, 1966, p. 108.

٢٠. يقول ابن رشد معرّفاً للكلمة او الفعل انها: «لفظ دال على معنى وعلى زمان ذلك المعنى المحصل بأحد الازمان الثلاثة التي هي الماضي والحاضر والمستقبل». كتاب العبارة، ص ٨٤، سطر ٣

٢١. راجع في هذا الصدد كتاب:

R. BLANCHÉ, *Introduction à la logique contemporaine*, collection A.C., 1957, p. 17.

٢٢. حلل الباحثون وظائف «الرابطه» وطبيعتها، راجعها في كتاب:

J. TRICOT, *Traité de logique formelle*, p. 108.

وكتاب: M.-L. ROURE, *Logique et métalogue*, p. 196-197.

ومقال الاب جبر في *Studia Islamica*, fasc. 32, p. 170.

٢٣. الفارابي «كتاب الحروف»، تحقيق محسن مهدي، ص ١٠٠.

٢٤. ابن سينا، كتاب الاشارات والتنبيهات، تحقيق سليمان دنيا، ص ٢٨٥.

٢٥. ابن رشد، كتاب العبارة، ص ٨٨، سطر ٢١.

٢٦. يرى فضلو شحاده ان لفظة «كان» افضل ترجمة لفعل الوجود. يقول:

«In the Arabic vocabulary there is the verb *kāna*, which may correctly be translated as "to be".»

راجع تحليله للموضوع في مقال: *Arabic and "to be"* في كتاب:

«The verb "to be" and its synonym», edited by John W.H.

VERHAAR, V. 9. D. Reidel Publishing Company, Dordrecht, Holland, p. 112.

وفي المنطق بلسان العرب، ولم يجدوا في لغة العرب لفظة... تقوم مقام (الرابطة)... فيعصم رأي ان يستعمل لفظة «هو» مكان «هست» بالفارسية و «استين» باليونانية. فإن هذه اللفظة قد تستعمل كناية في مثل قولهم «هو يفعل» و «هو فعل». وجعلوا المصدر منه الهوية^{٢٧}... ثم يردف قائلاً: «ورأى آخرون ان يستعملوا مكان تلك اللفظة بدل «هو» لفظة «الوجود»^{٢٨}. ويوافق ابن رشد قوله هذا حين يرى كذلك ان «أقرب الالفاظ شبهاً بها في لسان العرب هو ما يدل عليه لفظ «هو» في مثل قولنا: زيد هو حيوان أو «موجود» في مثل قولنا: زيد موجود حيواناً»^{٢٩}. ولكن هل تعبر امثال هذه الالفاظ عن غنى مضمون الكلمة الرابطة كما جاء عند اليونان؟ ولماذا ذهب ابن رشد الى حد الاستغناء عنها في قوله: «قد تكون المقدمة مقدمة بالفعل وان كانت الكلم الوجودية موجودة فيها بالقوة وفي الضمير، على ما جرت عليه العادة عند العرب في الثلاثية، وعلى ما عليه الامر في الثلاثية، اعني انه ليست حاجة الى الكلم الوجودية، وسواء في هذا المعنى المقدمات الموجبة والسالبة»^{٣٠}؟

ان لفظ «هو» مثلاً معدود من الخوالب عند الفارابي، والخوالب عنده كما يعرفها في «كتاب الالفاظ المستعملة في المنطق» هي الضمائر كما ذكرنا سالفاً، وبالتالي فانها لا تدل على الوجود وبخاصة اذا استعملت كناية. اما لفظة الموجود فانها مشتقة من الوجد والوجدان^{٣١}. وهو المعنى الذي استعمله الكندي في كتابه عن الفلسفة الاولى^{٣٢}، ثم استعمله الغزالي في كتاب «احياء علوم الدين»^{٣٣}: فالوجدان يستعمل بمعنى العرفان (intuition)^{٣٤}. وقد احصى الفارابي معاني لفظ «الموجود» عندما يستعمل في

٢٧. الفارابي. كتاب الحروف، ص ١٠٠

٢٨. المرجع نفسه، ص ١١٢

٢٩. ابن رشد، كتاب العبارة، ص ٨٨، سطر ٢٢

٣٠. كتاب القياس، ص ١٣٩، سطر ١٣

٣١. الفارابي، كتاب الحروف، ص ١١٠

٣٢. راجع مقال الاب جبر في *Studia Islamica*, p. 171 حيث يقول:

«Dans la deuxième partie de son traité sur la philosophie première, (Kindi) définit le savoir en général, qu'il divise alors en deux catégories: sensible, et dans le second cas, il emploie le terme arabe *wujūd* et non *'ilm* ou *ma'rifa*. D'autre part il définit le savoir en général (*'ilm*) comme étant le fait de trouver (c.-à-d. de connaître - *wijdān*)».

٣٣. «الوجد عبارة عما يوجد في السماع... يثمر السماع حالة في القلب تسمى الوجد». فريد جبر، معجم الغزالي، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٠، ص ٢٧١، رقم ١ و ٢ في الحاشية

٣٤. راجع مقال جبر في *Studia Islamica*, p. 171

العلوم النظرية ورأى ان الصادق والموجود مترادفان، لذلك فالموجود يقال على كل ما يقال عليه الصادق. والصادق «هو ان يكون المتصور هو بعينه خارج النفس كما تصور»^{٣٥}، او كما يقول ابن رشد في التهافت: «والصادق ليس سوى المعنى الذي يوجد في النفس على ما هو عليه خارج النفس»^{٣٦}. فأين نحن من «الاستين» اليونانية كما يسميها الفارابي، ومن معانيها الماورائية وابعادها المنطقية؟ كنا نبث عن طبيعة الرابطة التي تحدد نسبة العلاقة بين الموضوع والمحمول وعن وجودها، فاذا بنا ننفذ الى مسألة العلاقة في الاحكام بين العقل والواقع الانبي، حتى اننا لم نعد ندري عن اي موجود نتكلم: عن الهوية ام عن الماهية؟ وهذه ايضا مشتقات نابعة من جوامد، وهذا غريب على جوهر لغة الضاد. فكيف يميز ابن رشد مع سائر الشارحين بين القضية الثنائية والقضية الثلاثية مع اعترافه بأن المقدمة «ليست بها حاجة الى الكلم الوجودية؟ في حال تعذر إيجاد الرابطة لغوياً تسمى القضايا كافة ثنائية لأن طابع الجملة العربية كما ذكرنا اسمي»^{٣٧}. وهذا دليل على ان ابن رشد كسائر مفكري العرب قد تنبه الى المشكلة دون محاولة الاستفادة من واقع لغته وعبقريتها، وبالتالي تحويل المنطق الارسطي عن خطه بفتح آفاق جديدة لربما كانت ادت الى فصل المنطق عن جذوره الماورائية. فإن فعل الوجود هذا، او الموجود المطلق، قد ادّى بالفكر الارسطي الى عدم تحرره من روايب الماورائيات في العديد من نظرياته: اكان ذلك في المقولات والقضية، ام في القياس احياناً. وهذا التكلف واصطناع المفردات والالفاظ في المنطق هو الذي نفر عدداً من الفقهاء امثال ابن تيمية من المنطق والعاملين فيه، فأوجدوا منطقاً مشتقاً من منابع التراث والدين، بعد ان هدموا المنطق الارسطي^{٣٨}.

وهكذا عندما وجد ابن رشد مع الفارابي ان الرابطة الكلامية او «الكلمة الوجودية» غير واردة في اللسان العربي، اضطر الى اقحام بعض المفاهيم الجديدة لسدّ النقص الذي خلّفه غياب الرابطة عن القضية، وبالتالي الى تثبيت معانيها.

٣٥. الفارابي. كتاب الحروف، ص ٩١

٣٦. ابن رشد. كتاب تهافت التهافت، تحقيق سلمان دنيا، دار المعارف بمصر، ١٩٦٤، ص ١٨٨

٣٧. يقول فضلو شجاده في مقاله عن العربية وفعل الوجود: «In Arabic the nominal sentence can be formed without such a connective»

٣٨. راجع كتاب: *The verb to be and its synonyms*, p. 113

٣٨. سوف نعود الى تحليل وجهة نظر الفقهاء بالنسبة الى المنطق في خاتمة البحث.

٢. حرف السلب وحرف العدل (dictio negativa et dictio infinita)

إذا كان ابن رشد قد أبدل الرابطة بفعل الوجود أو بحرف «هو» ليبيح محل مكانها، فإنه تعرض للمشكلة من جديد حين أراد أن يشرح القضية ذات المعنى الالساب. فإذا نحن قلنا: «الإنسان يوجد عادلاً» فهذه قضية مفهوماً منطقي موجبة، لكننا إذا أردنا الكلام عن القضية السالبة «الإنسان ليس يوجد عادلاً»، لزمنا أن نحدد معننى حرف السلب ونميزه عن حرف العدل، وبخاصة أن حرف السلب يرافق الرابطة الوجودية. وبالتالي وجب أيضاً التمييز بين القضية السالبة والقضية المعدولة. والواقع أن أرسطو نفسه عانى من المشكلة حين رأى أن لا شيء يحل مكان الاسم غير المحصل، كما يسميه ابن رشد^{٣٩}.

لكن الفارابي عندما أدرك مشكلة غياب الرابطة، ظهر له أنه لا يمكن الحال هذه التمييز بين العدول والسلب. اذ كيف يمكننا أن نميز بين «الإنسان لا عاد» قضية سلبية بسيطة، وبين «الإنسان لا عادل» قضية إيجابية معدولة؟ فلا مجال للتمييز بينها إلا في حال وقوع الرابطة الوجودية لأن السلب والعدل يتميزان وفقاً لمحل لحرف السلب في القضية. فأن كان هذا الحرف قبل الرابطة الوجودية كانت القضية سلبية كقولنا: «الإنسان ليس يوجد عادلاً»؛ أما إذا رافق حرف السلب المحمول سميت القضية معدولة مثل قولنا: «الإنسان يوجد لا عادلاً»، وهذا اللفظ «لا عادل» غريب عن أصالة اللغة العربية. ولذا قال الفارابي في شرحه كتاب العبارة لأرسطو: «وإما في ه (القضايا) التي فيها معنى الوجود بالقوة فلا يثبت في المعدول من المسلوب»^{٤٠}.

وبينما بقي الفارابي غير مميّز للسلب والعدل في حال غياب الرابطة، نرى ابن رشد مضطراً إلى التمييز بينهما ليباري نص أرسطو. قال: «أن حرف السلب ليس يقوم مقام حرف العدل ولا حرف العدل يقوم مقامه، اذ كل واحد منهما يرفع عن القضية شيئاً غير الذي يرفعه الآخر»^{٤١}. لكن هذا التعريف لا ينطبق عنده على القضايا التثنائية، وذلك

أنه ليس يتميز فيها موضع حرف السلب من موضع حرف العدل، اذ كان موضع حرف السلب فيها هو بعينه موضع حرف العدل»^{٤٢}.

وقد ربط ابن رشد طبيعة حرف السلب وحرف العدل بمشكلة السور الكلي والجزئي، عندما ميز بين مقياس حرف السلب وحرف العدل ومواقع استعمالها في القضايا الثلاثية. فحرف السلب يرتب في القضية الثلاثية مع السور الكلي والجزئي، وفي المهملات والشخصية مع الكلمة الوجودية؛ أما حرف العدل فيرتب ابداً مع الموضوع^{٤٣}. وهكذا لا يستطيع أي الحرفين الحلول مكان الآخر كما ذكرنا، «ذلك أن حرف السلب في ذوات الاسوار إنما يرفع الحكم الكلي الذي تضمنه السور الكلي والحكم الذي تضمنه السور الجزئي»^{٤٤}؛ وأما حرف العدل «فإنما يرفع الموضوع الكلي أو المحمول الكلي لا الحكم الكلي»^{٤٥}.

وهكذا اضطرب ابن رشد مجدداً إلى أن يعرض لمفهوم منطقي جديد على اللغة من حيث إبعاده المنطقية وهو «الكل»، وتمييزه عن الجزء أو البعض. وهو ما يسمى بالسور (quantificateur).

٣. مفهوم الكلي والجزئي

أن تعريف معنى الكلي والجزئي ليس جديداً في المنطق عند العرب. فاللفظان هما اللتان تحددان نوعية القضية، وبالتالي كميتها. ولذا فهي مرتبطتان بمعنى السور الذي هو «لفظ كل وبعض»^{٤٦}. والسور يقرن بموضوع القضية لا بمحمولها عندهم^{٤٧}. والذي حث مناهضة العرب على الاهتمام بأمثال هذه الالفاظ هو تحديد ابعاد المفاهيم المستعملة في المنطق، اكان ذلك من حيث الاستغراق او من حيث الشمول. فهل لفظة الانسان

٤٢. الفارابي. شرح كتاب العبارة، ص ١٠١. سطر ١٥

٤٣. المرجع نفسه، ص ١٠٥ - ١٠٦

٤٤. المرجع نفسه، ص ١٠٦. سطر ٢٢

٤٥. المرجع نفسه، ص ١٠٦. سطر ٢٦

٤٦. المرجع نفسه، ص ٩١. سطر ١١، كذلك تعريف ابن سينا في الاشارات والتنبيهات، ص ٢٧٧

٤٧. توسع هاميلتون في قضية السور فأصبح عنده مقترناً بالموضوع والمحمول. راجع نظريته في كتاب:

TRICOT, *Traité de logique formelle*, chap. VI, Théorie de la quantification du prédicat, p. 125 et suiv.

٣٩. يقول أرسطو في العبارة:

«Non homme n'est pas un nom. Il n'existe, en effet, aucun terme pour désigner une telle expression, car ce n'est ni un discours, ni une négation».

راجع كتاب: Aristote: *De l'interprétation*, trad. J. TRICOT, p. 80, 160-30

٤٠. الفارابي. شرح كتاب العبارة. تحقيق ولهم كوتش السوسي وستاني مارو اليسوعي - ص ١٠٢

٤١. كتاب العبارة - ص ١٠٦. سطر ٢١

٢. حرف السلب وحرف العدل (dictio negativo et dictio infinita)

إذا كان ابن رشد قد أبدل الرابطة بفعل الوجود أو بحرف «هو» ليحل مكانها، فإنه تعرض للمشكلة من جديد حين أراد أن يشرح القضية ذات المعنى السالب. فإذا نحن قلنا: «الإنسان يوجد عادلاً» فهذه قضية بمفهومها المنطقي موجبة، لكننا إذا أردنا الكلام عن القضية السالبة «الإنسان ليس يوجد عادلاً»، لزمنا أن نحدد معنى حرف السلب ونميزه عن حرف العدل، وبخاصة أن حرف السلب يرافق الرابطة الوجودية. وبالتالي وجب أيضاً التمييز بين القضية السالبة والقضية المعدولة. والواقع أن ارسطو نفسه عانى من المشكلة حين رأى أن لا شيء يحل مكان الاسم غير المحصل، كما يسميه ابن رشد^{٣٩}.

لكن الفارابي عندما أدرك مشكلة غياب الرابطة، ظهر له أنه لا يمكن والحال هذه التمييز بين العدول والسلب. إذ كيف يمكننا أن نميز بين «الإنسان لا عادل» قضية سلبية بسيطة، وبين «الإنسان لا عادل» قضية إيجابية معدولة؟ فلا مجال للتمييز بينهما إلا في حال وقوع الرابطة الوجودية لأن السلب والعدل يتميزان وفقاً لحل حرف السلب في القضية. فأن كان هذا الحرف قبل الرابطة الوجودية كانت القضية سلبية كقولنا: «الإنسان ليس يوجد عادلاً»؛ أما إذا رافق حرف السلب المحمول سميت القضية معدولة مثل قولنا: «الإنسان يوجد لا عادلاً»، وهذا اللفظ «لا عادل» غريب عن أصالة اللغة العربية. ولذا قال الفارابي في شرحه كتاب العبارة لارسطو: «وأما في (القضايا) التي فيها معنى الوجود بالقوة فلا يتبين فيه المعدول من المسلوب»^{٤٠}.

وبينما بقي الفارابي غير مميّز للسلب والعدل في حال غياب الرابطة، نرى ابن رشد مضطراً إلى التمييز بينهما ليجاري نص ارسطو. قال: «أن حرف السلب ليس يقوم مقام حرف العدل ولا حرف العدل يقوم مقامه، إذ كل واحد منها يرفع عن القضية شيئاً غير الذي يرفعه الآخر»^{٤١}. لكن هذا التعريف لا ينطبق عنده على القضايا الثنائية، وذلك

أنه ليس يتميز فيها موضع حرف السلب من موضع حرف العدل، إذ كان موضع حرف السلب فيها هو بعينه موضع حرف العدل»^{٤٢}.

وقد ربط ابن رشد طبيعة حرف السلب وحرف العدل بمشكلة السور الكلي والجزئي، عندما ميّز بين مقياس حرف السلب وحرف العدل ومواقع استعمالها في القضايا الثلاثية. فحرف السلب يرتب في القضية الثلاثية مع السور الكلي والجزئي، وفي المهملات والشخصية مع الكلمة الوجودية؛ أما حرف العدل فيرتب ابتداءً مع الموضوع^{٤٣}. وهكذا لا يستطيع أي الحرفين الحلول مكان الآخر كما ذكرنا، «ذلك أن حرف السلب في ذوات الاسوار إنما يرفع الحكم الكلي الذي تضمنه السور الكلي والحكم الذي تضمنه السور الجزئي»^{٤٤}؛ وأما حرف العدل «فإنما يرفع الموضوع الكلي أو المحمول الكلي لا الحكم الكلي»^{٤٥}.

وهكذا اضطرب ابن رشد مجدداً إلى أن يعرض لمفهوم منطقي جديد على اللغة من حيث إبعاده المنطقية وهو «الكُل»، وتمييزه عن الجزء أو البعض. وهو ما يسمى بالسور (quantificateur).

٣. مفهوم الكلي والجزئي

أن تعريف معنى الكلي والجزئي ليس جديداً في المنطق عند العرب. فاللفظان هما اللتان تحدّدان نوعية القضية، وبالتالي كميتها. ولذا فهي مرتبطتان بمعنى السور الذي هو «لفظ كل وبعض»^{٤٦}. والسور يقرن بموضوع القضية لا بمحمولها عندهم^{٤٧}. والذي حثّ مناطق العرب على الاهتمام بأمثال هذه الالفاظ هو تحديد أبعاد المفاهيم المستعملة في المنطق، أكان ذلك من حيث الاستغراق أو من حيث الشمول. فهل لفظة الإنسان

٤٢. الفارابي. شرح كتاب العبارة. ص ١٠١. سطر ١٥

٤٣. المرجع نفسه. ص ١٠٥ - ١٠٦

٤٤. المرجع نفسه. ص ١٠٦. سطر ٢٢

٤٥. المرجع نفسه. ص ١٠٦. سطر ٢٦

٤٦. المرجع نفسه. ص ٩١. سطر ١١، كذلك تعريف ابن سينا في الاشارات والتنبيهات، ص ٢٧٧

٤٧. توسع هامبلتون في قضية السور فأصبح عنده مقترناً بالموضوع والمحمول. راجع نظريته في كتاب:

TRICOT, *Traité de logique formelle*, chap. VI, Théorie de la quantification du prédicat, p. 125 et suiv.

٣٩. يقول ارسطو في العبارة:

«Non homme n'est pas un nom. Il n'existe, en effet, aucun terme pour désigner une telle expression, car ce n'est ni un discours, ni une négation»

راجع كتاب: Aristote: *De l'interprétation*, trad. J. TRICOT, p. 80, 160-30

٤٠. الفارابي. شرح كتاب العبارة. تحقيق وفلم كوتش اليسوعي وستاني مارو اليسوعي، ص ١٠٢

٤١. كتاب العبارة. ص ١٠٦. سطر ٢١

مثلاً تدل على المعنى المطلق؟ او هل يحتاج هذا المعنى الى دخول مفهوم الكل عليه ليعني الاطلاق؟ ام للالف واللام دور في تحديد نوعية المفهوم ام كميته؟

يقول الفارابي في كتاب الالفاظ ان لفظة «كل» تدل على «ان الحكم الواقع على المسمى هو حكم واقع على جميع اجزاء المسمى»^{٤٨}، وبالتالي انه يأخذها بمعناها الكمي الماصدي. وهكذا يرى ابن سينا ان الكلي هو «الذي نفس تصور معناه لا يمنع وقوع الشك فيه»^{٤٩}. اما ابن رشد فيرى مثل الفارابي ان الكلي هو «الذي شأنه ان يحمل على أكثر من واحد، مثل حمل الحيوان على الانسان والفرس وسائر انواع الحيوان»^{٥٠}. والظاهر من تعريفه هذا انه بفعل لغته لا يفكر بالكلي الا من خلال مجموعة جزئيات مرصوفة، لا بمعنى الاطلاق الذي قد يوحي به لفظ الالف واللام. «فالكلي انما يدركه العقل من قبل تكرار الشخص على الحس دفعات كثيرة حتى يجتمع من ذلك التكرار في النفس الامر الكلي»^{٥١}. أوليست هذه قاعدة ينطق منها العلم التجريبي في سته القوانين؟ أولم يدفع هذا المفهوم ابن سينا الى مراعاته في الحمل والاتصال والانفصال ما اسماه «حال الاضافة»؟ وهو مراعاة الوقت والمكان والشرط في القضية الكلية؟ «مثل انه اذا قيل كل متحرك متغير، فليراع مادام متحركاً، وكذلك ليراع حال الجزء والكل، وحال القوة والفعل»^{٥٢}.

لفظة «كل» اذن بعيدة كل البعد في اللغة العربية عن معنى الاطلاق الذي اراده ارسطو احياناً او معنى الاستغراق الكيفي. انها لا تعني حسب ما جاء معنا من تعاريف الا المعنى الشمولي الماصدي. وقد عرفت في معاجم اللغة، سيما معجم اقرب الموارد، على انها «اسم موضوع لاستغراق افراد المنكر». من هنا نفهم تعريف ابن رشد المقول على الكل «الذي يكون فيه المحمول موجوداً لكل الموضوع ولكل ما يتصف بالموضوع ويوجد فيه»^{٥٣}. فلماذا لم يستغل هذا المنحى اللغوي في توجيه المنطق نحو العلوم العددية او

التجريبية؟ اكان ذلك لحاجة عند فلاسفة العرب في البقاء اوفياء لمنطق المعلم الذي اتخذه مثلاً أعلى؟ لم لعدم نضج فكري؟ نحن لا نقول ان المسألة كانت تتطلب مناخاً فكرياً ام ثورة على القديم، بل نرى انه كان يكني العرب الانطلاق من عبقرية لغتهم لوضع اسس منطق يتمشى مع قواعد هذه اللغة ومدلولات الفاظها.

واذا كان «الكل» جامعاً للأفراد والجزئيات، فالجزء هو منطوق وداخل تحته. واذا كان الكلي يحمل على أكثر من واحد، فالجزئي «ما ليس ذلك من شأنه، اعني ان يحمل على أكثر من واحد»^{٥٤}، وهو بالتالي يدعي «بالشخصي». اما البعض فهو بين الكل والجزء، اذ يجمع بعض الجزئيات من الكل، ولذا فهو يعدّ سوراً مثل الكل.

لكنه اذا كانت هنالك قضايا كلية واخرى جزئية، يدلّ فيها لفظ «الكل» و «البعض» على المعنى الشمولي لا على المعنى المطلق، فهل لفظة «الالف واللام» اذا ادخلت على المفهوم او موضوع القضية تؤدي معنى الاطلاق؟ ام انها تبي على المعنى الكلي فقط كما ورد شرحه؟

٤. اداة التعريف: الالف واللام

وتسمى في العربية «ال التعريف»، ومعناها حسب ما ورد في معجم اقرب الموارد «ان الف ولام التعريف الجنسية انما هي استغرافية، وهي ما تخلفها كل حقيقة او مجازاً، نحو خلق الانسان ضعيفاً، اي كل انسان». وظاهر من هذا التعريف انه يبي على المعنى الكلي للفظ «الانسان» لا على معناه طبعية مجردة.

وقفت مناطق العرب من هذه اللفظة مواقف متباينة جارت المعنى اللغوي احياناً والمعنى الارسطي احياناً اخرى. وقد شاء الفارابي ان يجمع بين المعنيين بتعريفه اياها كما يلي: «والف ولام التعريف وما قام مقامه في الالسنة يستعمل في... امكنة، احدها اذا ارادوا ان يدلّوا بها على المعنى الكلي الذي اطلق بلا شريطة. والثاني نعني به احياناً ما نعني بقولنا كل... فلا فرق بين ان نقول ان الخير هو خير وبين ان نقول كل خير فهو خير»^{٥٥}؛ بينما نرى ابن سينا وابن رشد يتوقفان فقط عند معناها الكلي او العام او الجزئي

٤٨. الفارابي، كتاب الالفاظ المستعملة في المنطق، ص ٤٤

٤٩. ابن سينا، كتاب الاشارات والتنبيهات، ص ١٩٧

٥٠. ابن رشد، كتاب العبارة، ص ٩١. سطر ٥

٥١. ابن رشد، كتاب البرهان، ص ٤٤٥. سطر ١٢

٥٢. ابن سينا، الاشارات والتنبيهات، ص ٣٠٣

٥٣. ابن رشد، كتاب القياس، ص ١٤٠. سطر ٢٣

٥٤. ابن رشد، كتاب العبارة، ص ٩١. سطر ٦

٥٥. الفارابي، كتاب العبارة، ص ٦٩

ثانيًا: المنحى الصوري: ابن رشد والشمولية

أشارت كل الخصائص اللغوية والالفاظ التي استعملها ابن رشد في تفسير المنطق الارسطي انه كان يتجه بواقع لغته نحو الصورية والشمولية. لكننا نؤكد ما سبق وذكرناه، وقيل للولج في البحث، ان محاولات ابن رشد وشروحاته بلسانه العربي لم تتجاوز مضامين معطيات المنطق الارسطي بمجمله. لذلك فاننا سنكتفي بعرض بؤادر الاتجاه الصوري عنده، دون الادعاء انه خرج على اسس المنطق الصوري الارسطي عامة. وذلك يعود بنظرنا للأسباب التالية:

اولها: ان ابن رشد ابقى على شروحاته مشتتة دون جمعها في نظرية خاصة يعرضها او يحدد لنا من خلالها موقفه من قضية الاستغراق وصورية المنطق.

وثانيًا: انه لم يفرغ مركبات القضايا والمعادلات القياسية من رواسبها الماورائية، فانه وان استعمل الرموز والمتغيرات (variables) فقد بقي يعبر عنها بلغته بما تشمله هذه اللغة في مختلف الصيغ التعبيرية على معان جديدة^{٥٦}.

وثالثًا: انه لم يضيف ابعادًا جديدة على نظرية القياس وقوانينه سوى انه وضع الى جانب القياس الحلي القياس الشرطي (le syllogisme hypothétique) وهذا ايضا ليس يحدد على تاريخ المنطق بل هو روائي النزعة.

ورابعها: انه لم يتجاوز المنطق الثنائي القيم (logique bivalente) اذ ابقى على الصدق والكذب وسائل وحيدة لتقييم نتائج الاحكام وقوتها، ولو انه استعمل الممكن والضروري والمطلق في القضايا والمقاييس ذوات الجهة.

وخامسها: انه لم يبدل من طبيعة الاسوار بل تركها كلية او جزئية، فلم يهتم بالمحملات، ولا هو اهتم باستعمال سائر الروابط ومنها الاحادية (opérateur singulaire)، والثنائية (opérateur binaire)، وروابط النسبة (opérateur relationnel).

وانطلاقًا من هذه المعطيات سوف نحلل المنحى الصوري عنده من خلال جزئيات المسائل ومختلف الشروحات علنا نستشف منها بعض البؤادر الجديدة في تفسير المنطق

٥٦. هذا العامل دفعنا الى التعقيب على هذه الدراسة بتحليل بيّن فيه المنحى الماورائي عند ابن رشد.

لا المطلق. يقول ابن سينا: «واعلم انه وان كان في لغة العرب قد يدل بالالف واللام على العموم، فانه قد يدل به على تعيين الطبيعة، فهناك لا يكون موقع الالف واللام هو موقع الكل... وقد يدل به على جزئي جرى ذكره، او عرف حاله^{٥٧}. اما ابن رشد فيحصر معناها بالكلي والجزئي ذاكرا ان «الف واللام وما قام مقامهما في سائر اللسان مرة تدل على ما تدل عليه الاسوار الكلية، ومرة تدل على ما تدل عليه الاسوار الجزئية^{٥٨}. لذلك يرى انها في معناها الكلي لها قوة المتضادة، وفي معناها الجزئي لها قوة ما تحت المتضادة^{٥٩}. وفي هذا التعريف دليل آخر على بعد اللغة العربية عن المعنى المطلق المجرد عن الجزئيات.

هذه نماذج عن بعض الالفاظ التي تعرّض اليها ابن رشد للنفاذ الى جوهر المعاني المنطقية اليونانية وللإلمام بابعادها. وقد عرض لها سائر منطقة العرب دون الاستفادة من واقع لغتهم كما بيّنّا احيانا. وهذا الاهتمام البالغ بالعلاقة بين اللغة العربية والمنطق اليوناني يدلنا على اهمية لغة التعبير في المنطق والفلسفة عامة. فالمشاكل التي اعترضت سبيل شراح ارسطو العرب لم ترد في بال المعلم اصلاً وان كان قد توقف عند معاني الفاظه وعبارته. من هنا نشأت حالة الاضطراب اللغوي التي عاناها هؤلاء في تثبيت معاني الالفاظ هذه، وبخاصة حين ارادوا ان يوفقوا بين تعريف لغتهم لها ومعانيها عنده. فلا وجود في العربية للفظ الموجود... والموجود ل... او الحمل على... من هنا ادرك شارحو ارسطو العرب الصعوبة في تكييف الفاظ لغة الضاد مع الفاظ المنطق اليوناني، فميزوا بالتالي بين اللسان العربي واللسان اليوناني.

فهل استطاع ابن رشد ان يستفيد حقاً من هذه المعاني ليثبت المنحى الصوري للمنطق الارسطي؟ ام انه ادركه ولم يركزه؟ المشكلة تبقى في كونه شارحاً وبالتالي غير متجه نحو وضع مذهب جديد في المنطق. فكل ما لدينا من مؤلفاته في هذا الميدان لا يتجاوز مقالات كتبت الى جانب هذا النص، وهي تبحث في جزئيات المسائل المنطقية مكتملة ما اهمل او ما ضاق شرحه في نص التلخيص^{٥٩}. مع ذلك فهناك اشارات واضحة عنده تدل على بذور اتجاه في هذا المنحى وان لم تشكل مذهباً قائماً بذاته.

٥٦. ابن سينا، كتاب الاشارات والتشبيهات. ص ٢٧٦

٥٧. ابن رشد، كتاب العبارة. ص ٩٢. سطر ٢٦

٥٨. المرجع نفسه، ص ٩٣. سطر ٢٣

٥٩. راجع ما ذكرناه عن مؤلفاته في الفصل الاول من هذا البحث.

الصوري ، والتي توجي بأن ابن رشد ركز بعض اهتمامه على الناحية الصورية من المنطق أكثر من تركيزه على الناحية المفهومية (comprehensive) . لكنه لن يغيب عن بالنا ان ارسطو نفسه اهتم بالناحيين معاً ، حتى ان المؤرخين لمذهبه امثال هاملان (Hamelin) اعترفوا بأن المنطق الارسطي بقي ما ورأى النزعة في المقولات والعبارة ، وصوري النزعة في القياس .

يقسم ابن رشد دراسة المقدمة الى جهتين : جهة الكمية ، وجهة الكيفية . اما من جهة الكمية فقد رأى ان منها كلية ، ومنها جزئية ، ومنها مهملية ، ومن جهة الكيفية فيها موجبة ومنها سالبة^{٦١} . وهكذا يكون قد وضع الاطر العامة لانواع المقدمات شكلاً ومضموناً قبل الولوج في بحث القياس وكأنه يضع الاصول والقوانين لكل مقدمة وقياس ، مثل ما درج عليه اليوم علماء الرياضيات بوضعهم الحدود المتعارفة والمسلمات قبل النظر في جزئيات المسائل . وبعد ان حدد معالم القياس وطبيعته ، لجأ الى تعريف «المقول على الكل» و «المقول ولا على واحد» اساساً للنتاج . ومع ظهور ميله نحو الشمولية والصورية .

يقول معرّفًا «المقول على الكل» : «انه اذا لم يوجد شيء في كل الموضوع الا ويحمل عليه المحمول ، وذلك بأن يكون المحمول موجوداً لكل الموضوع ، ولكل ما يتصف بالموضوع ويوجد فيه حتى يكون قولنا : كل ما هو حيوان فهو جسم» ، ويردف قائلاً : «اذا اردنا به معنى المقول على الكل ليس معناه كل واحد من الحيوانات فهو جسم ، بل كل واحد من الحيوانات وكل ما يتصف بكل واحد منها فهو جسم»^{٦٢} . وهذه هي الشمولية بعينها التي تذكرنا بتعريف «الكل» الآنف الذكر . فالمنطق الرياضي اليوم ينطلق من هذا المبدأ بالذات حيث الصنف (classe) يتضمن العناصر كافة (éléments) التي هي من طبيعته ، ويحمل العناصر تنضوي تحت صنف معين ، وهذا هو معنى التضمن (inclusion) . ولهذا فأن ابن رشد يميّز بين المقول على الكل والمقدمة الكلية التي تكون ذات سوركلي دونما الحفاظ على شمولية المقول . يقول في هذا المعنى : «وهذا الفرق بين المقول على الكل المستعمل مبدأ في هذا الكتاب وبين المقدمة

الكلية»^{٦٣} . وقد اتجه مناطق القرون الوسطى بعد ارسطو ، حسب تريكو ، الاتجاه نفسه في تعريفهم الشمولي للمقول^{٦٤} . وهذا التعريف دفع ابن رشد الى الاخذ به برهاناً استعمله مراراً للدلالة على صحة الانتاج ، اكان ذلك في المقياس المطلقة ام في المقياس ذوات الجهة ، وبخاصة الشكل الاول الذي هو اتم الاشكال . وكذلك القول عن مفهوم «المقول ولا على واحد» .

ولابن رشد محاولة اخرى للخروج من دوامة الالتباس بين اللفظ ومدلوله اللغوي . انه يرى ان الافضل هو اخذ الرموز بدل المواد او الحدود (termes d'attribution) في المقياس . يقول : «ان التمثيل بالحروف هو اخرى لثلاث يظن بما يبين من ذلك انه انما لزم من قبل المادة ، اعني من قبل مادة المثال الموضوع فيه لا من قبل الامر في نفسه ، مثل ان نضع بدل ا حيواناً وبدل ب حجراً»^{٦٥} . وكأننا بأبن رشد يهتد هنا لألية المنطق وذلك توجيهاً للسهولة في التعبير وتوضيحاً لكل التباس لغوي معنوي ، حتى انه ارتأى الاخذ بالحروف بدل الامثلة «لأنه اسهل في التعليم»^{٦٦} . وهذه المحاولة لو ادرك ابن رشد معانيها وتوقف عند ابعادها ، لبذل مجرى المنطق الارسطي ومفهومه الى نوع من العلوم الرياضية التي تعمل وفقاً لرموز كالمنطق الرياضي . فالمنطق الارسطي ذاته اصبح في القرون الوسطى المتأخرة عملية آلية لجأ اليها المناطق بطرق اختزالية ورموز تساعد الذاكرة على حفظها (termes mnémotechniques) فاستحالت الاشكال وضروبها الى مذاهب رمزية خالصة ، والانعكاس كذلك^{٦٧} . اما المنطق المعاصر فإنه لم يتطور الا من خلال هذه البادرة ، حين جردت الالفاظ من مفهومها ولم تعد صالحة الا كمية ، فأضحت العلاقة بين الكميات تصب في قوانين وقوالب رياضية اساسها ثوابت ومتغيرات وروابط واسوار متنوعة . وهكذا زالت اليوم الالتباسات اللغوية التي يتكلم عنها

^{٦٣} كتاب القياس . ص ١١٨ ، سطر ٢١

^{٦٤} راجع كتاب : J. TRICOT, *Traité de logique formelle*, p. 153 . حيث يقول :

«A la suite d'Aristote, les scolastiques ont envisagé le dictum en extension et ils l'ont formulé ainsi: quid quid universaliter dicitur de aliquo subjecto, dicitur de omni quod sub tali subjecto continetur».

^{٦٥} كتاب القياس . ص ١٤٥ ، سطر ٢

^{٦٦} كتاب القياس . ص ٢٦٩ ، سطر ٢

^{٦٧} سوف نتطرق الى طبيعة المنطق الصوري بعد ابن رشد في خاتمة بحثنا .

^{٦١} كتاب القياس . ص ١٣٧

^{٦٢} المرجع نفسه . ص ١٤٠ . سطر ٢٢

ابن رشد بين مدلول الامثلة الكيفي ومعناها الكمي^{٦٨}. وفي هذا المعنى اضحى للمنطق لغة جديدة وقاموساً خاصاً، لكن طبيعة هذه اللغة رياضية لا علاقة لها بلغتنا العادية. ومع كل هذه الاعتبارات والاشارات الواضحة، ما يتعمّن ابن رشد ان يعود في بيان صحة الضروب او عدم اتناجيتها الى الأخذ بمادة المثال الموضوع في الحرف الى جانب الحروف ذاتها. شارحاً منطق المعلم. وليس علينا هنا الا ان نستعرض الاشكال وضروبها كافة للاطلاع على انواع مواد الامثلة التي استعملها^{٦٩}.

وهكذا عاد الاضطراب اللغوي يكتنف طبيعة العلاقة بين جزئيات القضية الواحدة او بين نسبة المحمول الى الموضوع في المقدمة الواحدة. فاذا ما جمعنا هذه الصيغ المختلفة، نرى ان ابن رشد لم يميّز فيها الانادراً بين «الحمل على الموضوع» (affirmer de) و«المحمول الذي يُقال في موضوع» (être dans) و«المحمول الموجود للموضوع» (appartenir à)، وكلها كما ذكرنا الفاظ غريبة على جوهر اللغة العربية حيث الجملة مكونة من مبتدأ وخبر هما مسند ومُسند اليه. فاللغة العربية التي لم تعرف الرابط الوجودي بين المحمول والموضوع كانت محوّلة ان تتجاوز الاشكالات القائمة حول دلالة هذا الرابط، الذي عنوا به حيناً وجوداً مطلقاً وفرداً، وحياناً رابطاً صورياً يؤمن علاقة التضمن والنسبة^{٧٠}. وكما انتفى ابن رشد الاحرف للدلالة على المادة المستعملة في المقاييس، نراه يترك مكان الرابطة في المقدمة فارغاً او يستبدله بكلمة «هو»، مثل قوله: كل ج هو ب (tout c est B)، هذه اللغة المضطربة أدت عنده الى عدم توحيد الصيغ الصورية المختلفة، فبقبت علاقة المحمول بالموضوع متأرجحة بين حكم النسبة وحكم التضمن. لكن من الواضح ان غياب الرابطة جعله يكثر من استعمال كلمات بديلة او يترك المكان فارغاً كما ذكرنا. ولو استمر على هذه الصيغة الاخيرة لاتجه نحو المنحى الصوري حيث لا نجد في المنطق اليوم مكاناً للرابطة الا بشكل رمز احياناً.

ومما يقرب شرح ابن رشد ايضاً من المنحى الصوري طريقته في طرح جملة مسائل في صورة قواعد، تأتي في مطلع النص بشكل مبادئ، او ترد في نهاية الفصل بشكل

٦٨. لقد نبّه ابن سينا الى هذا الالتباس في الاشارات والتنبيهات حيث قال: «يلزم المنطقي ان يراعي جانب اللفظ المطلق من حيث غير مفيد بلغة قوم دون قوم الا فيما يقل». ص ١٨١

٦٩. راجع الامثلة في كتاب القياس: فصل ٤. ص ١٥١ في ضروب الشكل الاول.

٧٠. ان ابن رشد نفسه لم يميّز بين المطلقة والوجودية. فاستعمل اللفظين معاً في المعنى عينه.

استنتاجات لها فاعلية القوانين^{٧١}. انه ادرك ان المنطق الارسطي، المنفرد الاصول، الشعب المناحي والاتجاهات، بعدما كثرت التعليقات والشروحات عليه، امسى بحاجة الى من يجمع مبادئه ويوحّد نتائجه. فهو عندما كان ينتهي من تفصيل اشكال القياس وضروبها مثلاً، كان يعطينا في نهاية بحثه الشروط الضرورية للتمييز بين الضروب الصالحة وتلك غير المنتجة. يقول في خاتمة البحث في الشكل الاول: «فقد تبين المنتج في هذا الشكل من غير المنتج، وان المنتج منها اربعة فقط وهو الذي يكون من موجبتين كليتيتين، ومن موجبة كلية كبرى وموجبة جزئية صغرى، ومن كلية سالبة كبرى وجزئية موجبة صغرى، ومن كلية سالبة كبرى وكلية موجبة صغرى»^{٧٢}. وقد رأى بلانشه (Blanché) ان الاسكوليين اخذوا هذه الطريقة عن ابن رشد لتثبيت المنتجة وتمييزها عن غير المنتجة^{٧٣}. وهكذا فعل ابن رشد في تحديده الانتاج في المقاييس ذوات الجهة. فالمقاييس المختلطة من الضرورية والوجودية تكون «ضعف المنتجة في كل شكل من الضرورية، والشيء الذي به يتبين المنتج من غير المنتج هنالك هو الذي يتبين هاهنا، اعني في المختلطة»^{٧٤}.

اما بالنسبة الى جهة النتيجة فهناك اكثر من قاعدة ومبدأ يتوصل اليه ابن رشد نظراً لتنوع الاختلاط:

- في المقاييس المؤتلفة من الضرورية والوجودية في الشكل الاول يرى ابن رشد ان ظاهر كلام ارسطو يشير الى ان جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة الكبرى. فأن كانت المقدمة الكبرى مطلقة فالنتيجة مطلقة، وان كانت ضرورية فالنتيجة ضرورية. وعندما كان شراح ارسطو امثال ثاوفرسطس واوديموس وثامسطينوس يرون ان جهة النتيجة تابعة لآخر المقدمتين، اضطرب ابن رشد الى دحض آرائهم بفهم الكل والجزء نفسه الذي اساؤوا استعماله حين اعتبروه في المقدمة الكبرى^{٧٥}.

٧١. لقد تعرضنا الى هذه الناحية في منهجية ابن رشد بما اسمياه «المنهج التألي». راجع ص ٤١ من هذه المقدمة

٧٢. كتاب القياس، ص ١٥٨، سطر ١٦ وما يليه

٧٣. راجع كتاب: BLANCHÉ, La logique et son histoire, p. 151

حيث يقول بلانشه عن هذه الطريقة: «Les scolastiques l'ont emprunté à Averroès»

٧٤. كتاب القياس، ص ١٧٧، سطر ٥

٧٥. راجع تحليل هذه المسألة بين ابن رشد وشراح ارسطو في كتاب القياس، ص ١٧٩ الى ص ١٨٢. راجع ايضاً شرحنا للمسألة في الفصل السابق من هذه المقدمة.

- وفي القياس المؤتلف في الوجودي والاضطراري في الشكل الثالث ، تكون جهة النتيجة «ابداً» تابعة لجهة المقدمة التي لا تنعكس ، لان تلك المقدمة هي بالقوة المقدمة الكبرى في الشكل الاول وقد تبين ان جهة النتيجة في الشكل الاول تابعة للمقدمة الكبرى بخلاف ما عليه الامر في الشكل الثاني»^{٧٦}.

وقد جمل ابن رشد الاجتهادات كافة بالنسبة الى جهة النتيجة ببرهان له صيغة القاعدة وذات صيغة صورية تذكرنا بمفهوم التضمن في المنطق الرياضي. انه يرى ان الانتاج بالجملة لا يخلو ان يوجد فيه : اما معنى الانطواء ، واما معنى الاتصال . والانطواء هو تضمن المقول على الكل جهة المقدمة الصغرى وانطواؤها تحت حمل الحد الاكبر على الاصغر ؛ اما الاتصال فهو «تضمن المقول على الكل كون الحد الاوسط محمولاً بإيجاب على الاصغر فقط ، من غير ان يتضمن الجهة ، اعني جهة المقدمة الصغرى ، وانما يتضمن جنسها وهو الايجاب فقط»^{٧٧}. فاذا طبقنا هذه القاعدة ظهر ان جهة النتيجة تابعة دائماً لجهة المقدمة الكبرى في حال وجود معنى الانطواء في القياس ؛ اما اذا «لم يوجد فيه معنى الانطواء دائماً... فجهة النتيجة تابعة... لحكم الاتصال»^{٧٨}. والاتصال هذا عنده على نوعين. منه تام ، وهو ان تكون كلتا المقدمتين موجبتين ، ومنه غير تام ، وهو ان تكون الكبرى كلية سالبة والصغرى موجبة فقط»^{٧٩}. فاذا كان الاتصال تاماً اوضحت جهة النتيجة تابعة لآخرس مقدمتي القياس ، واذا كان غير تام تسمي موافقة مرة احس جهتي المقدمتين ، ومرة غير موافقة بجهتها لاحدى جهتي مقدمتي القياس^{٨٠}.

ان ابن رشد وان لم يبرز هذه القواعد بشكل معادلات ، او يعبر عنها بواسطة الاحرف والرموز ، فإنه بقي صوري المنحى في اتجاهه الفكري وشرحه المنطق . بمعنى آخر انه استبدل طريقة المعادلات الرياضية بطرحه المبادئ الكلية ، واستعاض عن الرموز بالمفاهيم الكلية . ولا يغيب عن بالنا هنا ان العلوم العددية في زمنه قلما تمتلئ برموز ،

٧٦. كتاب القياس ، ص ١٨٥ ، سطر ٥

٧٧. المرجع نفسه ، ص ٢٠٩ - ٢١٠

٧٨. المرجع نفسه ، ص ٢١٣ ، سطر ٨ - ١٢

٧٩. المرجع نفسه ، ص ٢١٠ ، سطر ٤

٨٠. المرجع نفسه ، ص ٢١٣ ، سطر ١٢

حتى ان الخوارزمي نفسه استعمل اللغة العادية في صياغة المسائل الجبرية وطرق حلها . وفي هذا الاطار بالذات استعان ابن رشد بالقياس الشرطي ، مع انه لم يشر الى قوانينه بمعادلات او رموز كما هي الحال اليوم^{٨١}.

ولعل ابن رشد ، كسائر فلاسفة العرب ، استعمل القياس الشرطي الى جانب القياس الحلمي لان الاستدلال فيه لا يقوم على انواع واجناس ، وانما بواسطة الافراد . وعندما كانت الرابطة غائبة او ضمنية في القضية والمقدمة ، ومعنى الكل يظل مرتبطاً بالجزء لا بالاطلاق ، لاقت صيغة الشرطية عند العرب رواجاً انسجاماً مع لغتهم وعقليتهم المنطلقة من الواقع والفرد لفهم المطلق والكل. وقد ذكرنا آنفاً ان القضية الشرطية والقياس الشرطي صيغتان ارسيت قواعدهما للمرة الاولى مع تلامذة ارسطو امثال ثاوفرسطس واوديموس ، ثم تطورت نظرية مع الرواقين . فارسطو الذي اشار اليها تلميحات^{٨٢} لم يفصلها بل ربما اهلها لعلاقتها البارزة بالظواهر الزمنية والعلائق الفردية ، حين كان قياسه الحلمي يعبر عن علائق عامة ومطلقة. وقد ذكر الفارابي في شرحه لكتاب العبارة ان ارسطو «ليس ينظر في تأليف الشرطي في هذا الكتاب (العبارة) اصلاً وينظر فيه في كتاب القياس يسيراً. وقد نظر فيه اصحاب الرواق واخروسيوس وغيره من الرواقين نظراً مستقصي... وكذلك ثاوفرسطس واوديموس بعد ارسطوطاليس»^{٨٣}. وهذا يشير ، حسب فهمي جدعان ، الى ان العرب نهلوا من منابع الرواقين في تفصيلهم للقضية والقياس الشرطيين^{٨٤}.

٨١. يورد بلانشه اشكال القياس الشرطي الخمسة وهي على الوجه التالي :

1. Si le premier le second, or le premier, donc le second.
2. Si le premier le second, or pas le second, donc pas le premier.
3. Pas à la fois le premier et le second, or le premier, donc pas le second.
4. Ou le premier ou le second, or le premier, donc pas le second.
5. Ou le premier ou le second, or pas le second, donc le premier.

ويبرع عنها بلغة رمزية وفقاً لما يترجمها المنطق الرياضي اليوم. راجع في ذلك كتابه :

R. BLANCHÉ, *La logique et son histoire*, p. 116.

٨٢. راجع كتاب *Aristote: Analytiques*, 1^{ère} ed., p. 122, 41a, 39; p. 154, 45b-15.

حيث يتكلم عن القياس الشرطي ويقابله بقياس الخلف. لكن تريبكو يصر على ان ارسطو اغفل القياس الشرطي ، فهو وان استعمله عنى به قياساً يرتكز على بعض المسلمات غير المبرهن عليها . وهذا اجدر ان يسمى

القياس الحاصل عن افتراض 227-228. *Tricot. Traité de logique formelle*.

٨٣. الفارابي ، شرح كتاب العبارة . ص ٥٣

٨٤. يقول فهمي جدعان بعد تحليل قام به حول هذه المسألة :

في القياس الشرطي نستبدل اذن علاقة التضمن او الرفع بعلاقة التلازم. ولهذا استعمل الروافقون روابط اللزوم والاتصال (la conjunction) والانفصال او الاستثناء (la disjonction) للتعبير عن العلاقة بين ما اسمه المقدم (l'antécédent) والتالي (le conséquent) ^{٨٤}.

وقد عرض ابن رشد للقياس الشرطي اول مرة في بيانه اجزاء قياس الخلف الذي يحتاج بنظره الى القياس الشرطي والقياس الحملي اضطراراً : « فالحال ... يبين بقياس حملي ، والمطلوب يبين بقياس شرطي » ^{٨٥}. والقياس الشرطي بدوره لا غنى له عن القياس ، وذلك ان « المستثنى ... يحتاج الى ان يبين بقياس حملي » في كلتا الحالتين ، في الانفصال والاتصال ^{٨٦}. ويستعمل ابن رشد في تحليل مقومات هذا القياس مفهوم « المتلازمات » و « حروف الشرط » و « المتعاندات ». ففي حال القياس المتصل يرى انه يتركب من متلازمات اذ ان « الشيء الذي يلزم عنه الشيء يسمى المقدم ، واللازم التالي » ^{٨٧}. اما المتعاندات (alternatives) فهي تدل على الاستثناء والفصل. اما حروف الشرط فهي في المتصل « ان ... ف... » ، وفي المفصل « اما » ^{٨٨}.

وهذا جدول يبين لنا طبيعة القياس الشرطي واصنافه واقسامه حسب ما اورده ابن رشد. فالقياس الشرطي صنفان :

١. القياس المتصل وهو على نوعين :

احدهما يستثنى فيه المقدم بعينه فينتج التالي بعينه ،
مثل قولنا : ان كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود

« Il semble que l'étude des propositions et des syllogismes conditionnels chez les logiciens musulmans soit due principalement aux stoïciens ».

راجع كتاب : Fehmi JADAANE, *L'influence du stoïcisme sur la pensée musulmane*, collection « Recherches » (41), Imprimerie Catholique, Beyrouth, 1968, p. 118.

^{٨٥} هذه الروابط اوضحت اليوم اسس جداول الصدق (Tableaux de vérité) ، راجع في ذلك قواعد التشاير في كتاب : Joseph DOPP, *Notions de logique formelle*, Publication Université de Louvain, 1967, p. 34-38.

^{٨٦} كتاب القياس . ص ٢٣٤ . سطر ٢١

^{٨٧} المرجع نفسه . ص ٢٣٥ . سطر ٣

^{٨٨} المرجع نفسه . ص ٢٣٥ . سطر ١٦

^{٨٩} المرجع نفسه . ص ٢٣٥

لكن الشمس طالعة

فالنهار موجود

والثاني يستثنى فيه مقابل التالي فينتج مقابل المقدم ،
مثل قولنا : ان كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود

لكن النهار غير موجود

فالشمس ليست بطالعة .

٢. القياس المنفصل وهو على اربعة انواع :

اولها يستثنى فيه المقدم بعينه فينتج مقابل التالي ،
مثل قولنا : هذا الوقت اما ليل واما نهار
لكنه ليل
فليس نهاراً .

وثانيها يستثنى فيه التالي بعينه فينتج مقابل المقدم ،
مثل قولنا : هذا الوقت اما ليل واما نهار
لكنه نهار
فليس ليل .

وثالثها يستثنى فيه مقابل المقدم فينتج التالي ،
مثال قولنا : هذا الوقت اما ليل واما نهار
لكنه ليس بليل
فهو نهار .

ورابعها يستثنى فيه مقابل التالي فينتج المقدم ،
مثل قولنا : هذا الوقت اما ليل واما نهار
لكنه ليس بنهار
فهو ليل ^{٩٠}.

وهكذا فالمطلوب في امثال هذه الالقيسة يبين بجهة الشرط ^{٩١} ، اما المقدمات فيها

^{٩٠} كتاب القياس . ص ٢٣٥

^{٩١} المرجع نفسه . ص ٢٣٥ . سطر ١٥

«فإنها ليست محتاجة الى التأليف في لزوم ما يلزم عنها لان اللزوم هو احد المقدمات»^{٩٢}. فاللزوم في القياس الشرطي هو احد ما يوضع^{٩٣}.

هذه النماذج مجمعة مضافة الى ما أخذ عن ارسطو من براهين وادلة وصيغ ، تثبت لنا ان ابن رشد سار في اتجاه المنحى الصوري. لكن بذور هذا الاتجاه لم تعط ثمارها المرجوة فبقيت محاولات مشتتة ، تضاف الى البحوث من سبقه من منطقة العرب امثال الفارابي وابن سينا. فبالرغم من ان اللغة العربية وطرق تحليل المنطق الارسطي تحول ابن رشد التحول نهائياً في طريق الاتجاه الصوري او التجريبي ، رأينا مثل سائر مشائي العرب يبقى مخلصاً لتعاليم ارسطو ، يورد افكاره بدقة فيشرحها وينظمها بقولاب جديدة. استعمل تركيب الجملة العربية للتعبير عن القضية ، واذ به يميز من جديد بين الثلاثية والثنائية لأن ارسطو فعل ذلك. والحال ان الجملة العربية تفتقر كما ذكرنا الى صيغة الرابطة ، حتى يلتبس عليك الامر في ايجاد صيغة الاسناد ؛ هذا الالتباس الذي دفع بالفارابي وابن سينا وابن رشد الى التفتيش عن مرادفات لغوية ، فاستعاض عن فعل الوجود بلفظة «هو» او «كان» او «يوجد» . ولو ان ابن رشد بقي يستنير بلغته لما وقع في اشكالات لغوية حين رجع يفتش عن صيغ مختلفة تربط المحمول بالموضوع دون التمييز بينها.

وحال ابن رشد هذه هي حال الفلسفة العربية منذ ولادتها ، يوم راح الكندي يفتش عن الفاظ تسد عجز اللغة في التعبير عن مصطلحات الفلسفة اليونانية ، فاشتق الهوية من «هو» والهامة من «ما هو» ، «واستعمل الاليس» «والليس» للدلالة على لفظي «الوجود» و «العدم» ، وهذه امور غريبة عن لغة الضاد التي تمتع الاشتقاق عن الجوامد. واضطر الفارابي الى ان يضع قاموساً خاصاً في الفاظ المنطق لتثبيت معانيه وتسهيل استعمالها في التفسير والنقل ، وذلك للتقرب من معاني الفلسفة الارسطية. ولم تكن حال مصطلحات الماورائيات افضل.

ومحمل القول ان ابن رشد الشارح لم يتجرأ على تجاوز معطيات منطق المعلم الاول ، بل اكتفى بالتفسير والمقابلة بين الآراء والمذاهب ، وذلك عبر صيغ تقليدية وخاصة

٩٢. كتاب القياس. ص ٢٣٦. سطر ١٦

٩٣. المرجع نفسه. ص ٢٣٦. سطر ١٨

أحياناً. وهنا تكمن الصعوبة في تحديد منحى خاصاً عنده. ولهذا نضطر الى تحليل المنحى الماورائي في تفسيره للمنطق الارسطي ، كما اضطر دارسو المنطق سابقاً الى بحث هذا الاتجاه عند ارسطو نفسه ، الى جانب الاتجاه الصوري.

ثالثاً: المنحى الماورائي : ابن رشد والاستغراق الكيفي

ان موضوع المنطق الصوري ليس صورياً خالصاً بكل ما للكلمة من معنى . فهناك صلة وثيقة قائمة بين المنطق والفلسفة ، اذ ان العلم الحقيقي هو اصلاً العلم الكلي والعلم بالماهية . فنحن عندما نتحدث في المنطق عن اختيار مسلمات معينة كأصول الموضوعات و «المصادرات» ، نعبر عن موقف ماورائي ننطلق منه لتثبيت البرهان وحتى العلوم^{٩٤}. واذا بحثنا في القوانين التي انتجت انواع المقاييس ، والادلة التي ادت الى اثبات صحتها ، وجدنا انها هي نفسها التي استعملت في الماورائيات امثال قانون الذاتية (principe d'identité) ، وقانون عدم التناقض (principe de non contradiction) وقانون الثالث المرفوع (principe du tiers-exclu) ، وقانون السببية (principe de causalité). فنطلق ارسطو الذي يعكس عبر المقولات والعبارة ترتيب الكائنات وقسمتها الى اجناس وانواع وجواهر واعراض . ليس سوى عالم الماورائيات حيث تتسلسل الموجودات من الاخص الى الاشراف ، ومن الكثرة الى الوحدة.

من هذا المنطلق رأينا خلفاء ارسطو وشرّاحه ينقسمون حول نزعتي المفهومية الشمولية عنده ، حتى قال عنه هاملان (Hamelin) موقفاً انه استغراقي الاتجاه في القضية ،

٩٤. يرى ثابت فندي في بحثه عن «اصول المنطق الرياضي» ان مجرد الحديث عن اختيار مسلمات معينة لتأسيس نظرية منطقية دون مسلمات اخرى ، هو تعبير عن موقف ميتافيزيقي نبدأ منه . فانه لا يمكننا اقامة منطق صوري ، حتى في شكله الرياضي ، الا على اساس من النظريات الميتافيزيقية. راجع ثابت فندي ، اصول المنطق الرياضي. الطبعة الاولى. ١٩٧٢ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ص ٦٤ - ٦٥ ، بينما ترى ماري لويز دور ما مفاده انه بينما كانت المبادئ الاولى عند ارسطو وفي المنطق التقليدي تعبر أولاً عن ضرورة اتولوجية . وهي تبرر ضرورتها بذلك . لم تحافظ هذه المبادئ الا على ضرورتها الشرطية في المنطق المعاصر.

شمولي في القياس^{٩٥}. وقد دامت هذه الانقسامات طوال القرون الوسطى، حتى استقر المنطق الصوري على صورته في النهاية، الى ان حلَّ المنطق التجريبي مكانه.

وكان لا بد لابن رشد من ان يتأثر بهذه الانقسامات حتى نراه يحسدها بعدم تركيزه على هذه النزعة او تلك بشكل نهائي وقاطع، بل هو يحمل النزعتين معاً في شروحاته. وهذا ما يجدونا ان ان نتوقف عند بعض نصوصه لننتبين منحاه الماورائي بوضوح. وانما نعني بالمنحى الماورائي عنده ليس مزجه بين الاستغراق الكيفي والشمولية فحسب، انما استعماله لمبادئ ومقولات هي في الاصل ماورائية وليست منطقية.

ان ابن رشد الذي بقي مخلصاً لتعاليم ارسطو يطالعنا في كتاب المقولات بطائفة من المعاني والتعابير التي ما عثم يستعملها في سائر اجائحه الفلسفية والالهية. ومن هذه نقع على مفهوم الجوهر وما يتفرع عنه من جواهر اول وثوان، والجوهر العام، والعرض، والجنس والنوع، وهي اصلاً مفاهيم استعملها شارحاً نص ماوراء الطبيعة لارسطو. وهو في ذلك يتبع حرفية نص ارسطو، غير انه حتى الى كون لغته غريبة عن كل هذه الالفاظ، كالتمييز بين «القول على موضوع» و «القول في موضوع» للمفارقة بين معنى العرض والجوهر. فالجملة العربية الخبرية لا تعرف هذه التعقيدات، وان عرفتها فانها لا تعطىها جميع ابعادها الماورائية، كما هي الحال في فلسفة ارسطو ومنطقه.

لذا فان ابن رشد استعان بمقولات ماوراء الطبيعة محدداً الموضوع بالجوهر الحاصل للاعراض (substrat)، والحمول بأنه شخص العرض المشار اليه الذي يُقال على موضوع كالسواد والبياض، والعرض العام بالذي يحمل على موضوع وهو في موضوع مثل حمل العلم على النفس، وهو بالتالي جزء جوهر^{٩٦}. وبعد هذه التعريفات يستمر ابن رشد باستعمال هذه المقولات والالفاظ في شروحاته كافة، حتى في القياس والبرهان. وكأننا به قد عوّل على نصوص الترجمة في تفسيره منطق ارسطو، دون التوقف عند ميّزات الالفاظ وابعادها، محاولاً فقط ايجاد تعابير استعملها السلف لتكون متناسقة

٩٥. يعقد تركبوا فضلاً خاصاً هذا الموضوع. حيث يلخص فيه مفهوم الاستغراق والمصادق وموقف الباحثين منه.

ويتيم هاملان (Hamelin) وغوبلو (Goblot)

راجع كتاب: TRICOT, *Traité de logique formelle*, p. 79-87.

٩٦. راجع كتاب المقولات لابن رشد. ص ٨، وراجع ما يقابل هذه التعريفات عند ارسطو في كتابه المقولات

Ar. *Catégories*, p. 3, 20...; p. 7, 15a...

مع تعابير ارسطو. كان تقليدياً لا مبدعاً، فلم يحاول ابعاد المنطق عن مبادئه الماورائية المطلقة.

فالعلاقة التي ارادها مثل ارسطو، في كتاب القياس، صورية منطقية، تعبر عن النسبة والتضمن بين المحمول والموضوع، اخذها في القضية بجذافيرها عن ارسطو مكسباً ايها صفاتها الماورائية. فالموضوع في القضية هو النوع والحمول هو الجنس، والتعريف يجمع بين جنس ونوع وفصل^{٩٧}. والغاية من التعريف اصلاً هو التوصل الى الماهية، والبرهان يقوم اساساً عليها. من هنا، وانطلاقاً من هذه المقولات، يسمي الربط بين كتابي المقولات والجدل في الفاظها صادقا عند ابن رشد ايضاً، اذ انه يستعمل الالفاظ نفسها في الجدل، بايعادها الماورائية لا بمعانيها المنطقية. فالمطلوبات الجدلية اربعة اصناف كما فهمها ارسطو، حدود، وخواص، واجناس، واعراض^{٩٨}. فاذا كانت مقولات ارسطو نابعة من مفاهيم ماورائية فذلك يصدق على مقولات ابن رشد. واذا صدق الحكم في كون ارسطو استغراقياً في مبحثه للقضية ولعلاقة الموضوع بالحمول فيها، كان ذلك صادقا على مفهوم ابن رشد للقضية. واذا كان صحيحاً ان ارسطو عوّل على مبادئ ماورائية ومسلمات اولية في تركيزه البرهان والعلم البرهاني، فان ابن رشد لم يغير في ذلك شيئاً او يبدّل، هم في ذلك همّ الشارح الوفي للنص الذي يفسره.

فان كان ابن رشد قد تناول علاقة موضوع القضية بمحمولها، فانه لم يتناولها علاقة الصنف بفتته، بل علاقة النوع بجنسه. واذا كان قد قبل بمبدأ الانعكاس في القضايا والمقدمات، فلأن الانعكاس يحافظ على الكيفية وعلى الصدق، والا لاستحال الانعكاس قلباً للقضية، وهذا ما اهمله ابن رشد بعد تعريفه اياه^{٩٩}. وهو، وان اشار الى ان التمثيل بالحروف افضل من استعمال مادة القياس كما ذكرنا، فهو قد عاد الى استعمال الخلود المنتجة وغير المنتجة في المواد. وابن رشد يقرّ مع ارسطو في البرهان من ناحية ثانية، اننا لا نستطيع ان نقدم البراهين العقلية على صحة المبادئ الاولى والمقدمات، كالاصول الموضوعية والمقدمات المعروفة بالطبع، والمصادرات. «المبادئ الخاصة ليس

٩٧. يقول بلاشه في عرضه لصيغة العلاقة بين الموضوع والحصول في القضية: «La réduction de toute proposition à la forme attributive s'accorde à une philosophie de la substance».

راجع كتابه: BLANCHÉ, *La logique et son histoire*, p. 63.

٩٨. كتاب القياس. ص ١٤٤. سطر ٨

لها مبادئ خاصة بل ان كانت فعامّة. ولذلك ما وجب ان يكون برهان جميع المبادئ لصناعة الحكمة العامة، اعني الفلسفة الاولى التي موضوعها الموجود بما هو موجود^{٩٩}. ولا يكتفي ابن رشد بهذا القدر من التبعية في منحاه الماورائي، بل هو يعيد الى اذهاننا تلك المصطلحات الماورائية التي استعملها في تهافت التهافت بعدما استنفد ابعادها في تفسيره ما وراء الطبيعة. ولنا على ذلك امثلة نسوقها، وكلها تظهر ان ابن رشد استعان في شرح المنطق الصوري نفسه بمقولات لا تمت اليه بصلة، وكأننا به يضع المنطق في اطر فلسفية عامة، او يكسبه شمولية تذهب الى ابعاد من حدود معانيه الصورية.

انه يستعمل مفاهيم امثال: القوة والفعل، والمادة والصورة، والذات والعرض، وكلها تذكرنا بعالم الالهيّات بابعاده الماورائية. وهو يذهب الى حدّ استعمال التعريفات نفسها في شرحها. فالموجود قسبان: اما بالقوة واما بالفعل. والضروري يقال على ما بالفعل، والممكن على ما بالقوة^{١٠٠}. وهذه المطابقة بين ما هو ضروري وممكن من جهة، والموجود من جهة ثانية، هو موضوع ماورائي وان عولج في جهات القضايا عند ارسطو بالذات. واذا اخذنا هذه الموجودات على الجملة وجدنا منها ما يوجد بالفعل دون القوة، وبعضها بالفعل تارة وبالقوة طوراً، اما بعضها فبالقوة فقط^{١٠١}. لكن الموجودات التي هي بالفعل اقدم من تلك التي هي بالفعل تارة وبالقوة تارة^{١٠٢}. اما المقدمة فهي تنقسم من جهة الصورة الى الاسقام النافعة في معرفة القياس باطلاق، ومن جهة المادة الى برهانية وجدلية^{١٠٣}. وهذه المقدمة تكون بالفعل وان كانت الكلمة الوجودية، او الرابطة، موجودة فيها بالقوة^{١٠٤}. والكلمة الوجودية بدورها هي في نسبتها الى المحمول تذكرنا بنسبة الصورة الى المادة^{١٠٥}. وللقياس ايضاً نصيب من هذه المفاهيم، اذ ان لزوم النتيجة عن المقدمات هو لزوم بالذات لا بالعرض^{١٠٦}.

٩٩. كتاب البرهان، ص ٢٩٧، سطر ١٣

١٠٠. كتاب العبارة، ص ١١٧، سطر ١٤

١٠١. المرجع نفسه، ص ١٢٤، سطر ٨ - ١٠

١٠٢. المرجع نفسه، ص ١٢٤، سطر ٢٥

١٠٣. المرجع نفسه، ص ١٣٨، سطر ١٢ - ١٣

١٠٤. المرجع نفسه، ص ١٣٩، سطر ١١

١٠٥. كتاب العبارة، ص ١١٩، سطر ٧

١٠٦. كتاب القياس، ص ١٣٩، سطر ١٦. واذا ما قارنا تعريف القياس هذا مع تعريف ارسطو له. لم ننع عند

لابن رشد اذن منحى ماورائي في فهم المنطق الارسطي لا جدل فيه، اكان ذلك في شرح المعاني ام في انتقاء الالفاظ. لكنه في كلتا الحالتين: اكان صوري الاتجاه ام ماورائي المنحى، نراه يستعمل الفاظاً منطقية قريبة من المفاهيم العملية والوضعية. وهذه الالفاظ توحى بأنه لم يفهم المنطق فقط علماً مجرداً او نظرياً محضاً، ولا علماً يحمل معطيات العقل مع معطيات الواقع فقط، بل علماً عملياً له من ناحيته التطبيقية النصيب الاوفر. ومعنى آخر تتساءل: هل يعتبر ابن رشد المنطق الارسطي اداة عملية تطبيقية، بعد ان كان اداة تعبير عن مقولات الفكر وقوانينه؟ من هنا ننطلق لتوضيح هذه النقطة بالذات، رغبة في التوصل الى معرفة ماهية هذا المنطق في اغراضه العملية.

رابعاً: المنحى العملي والوضعي

من ابرز المسائل التي اثيرت حول ماهية المنطق عامة هي مسألة طبيعته: هل هو يقتصر على كونه آلة تساعد الفكر على التمييز بين الخطأ والصواب في الاحكام؟ ام ان له اغراضاً عملية مادية مثل سائر العلوم الوضعية؟ ام انه يستطيع الجمع بين الغرضين معاً؟ في الواقع لم يكن المنطق الارسطي سوى آلة (organon, outil) تعصم الفكر عن الزلل وتساعد على التحصيل في العلوم كافة مدخلاً اليها. ولذا فإن ارسطو لم يعدّه حتى بين العلوم النظرية كالحساب والفيزياء^{١٠٧}. بينما نرى الفارابي يعتبر المنطق بين سائر العلوم: آلة وعلماً قائماً بذاته^{١٠٨}. وبوافق ابن سينا الفارابي فيرى ان المنطق آلة قانونية تعصم الانسان عن الضلال في التفكير^{١٠٩}، وهو «علم يتعلم فيه ضروب الانتقالات من

= ارسطو على مفهوم الذات او العرض في التعريف اذ يقول:

«J'appelle syllogisme parfait celui qui n'a besoin de rien autre chose que ce qui est posé dans les prémisses, pour que la nécessité de la conclusion soit évidente».

ARISTOTE, *Premiers analytiques*, p. 5, 24b-23.

١٠٧. راجع كتاب: Aristote: *La métaphysique*, trad. J. TRICOT, livre E, p. 325, 1025b

١٠٨. راجع تعريفه للمنطق ولطبيعته في كتابي احصاء العلوم، ص ١١. والالفاظ المستعملة في المنطق، ص

١٠٧ - ١٠٨

١٠٩. ابن سينا، كتاب الاشارات والتهنئات، ص ١٦٧

امور حاصلة في ذهن الانسان الى امور مستحصلة^{١١٠}. وغايته عملية ايضاً اذ انه يبحث في البرهان والجدل والخطابة والشعر. اما الغزالي فقد عدّه ميزاناً ومعيّاراً للعلوم^{١١١} وقد جمع الباحثون اليوم اغراض المنطق بما يلي:

- انه آلة او صناعة، اي انه لا يقصد لذاته وانما يمكن ان نستفيد منه عملياً (pragmatique).
- انه علم نظري ذو قواعد واصول فكرية.
- انه فن للفهم والافهام ذو منحنى تعليمي^{١١٢}.

اين تقع نظرة ابن رشد الى المنطق من هذه الرؤى؟ اننا لا نقع عند ابن رشد على نص صريح يثبت لنا نظرتة الى طبيعة المنطق اجمالاً. لكننا نستشف ذلك من خلال التعابير التي استعملها للدلالة على فوائد المنطق وعلى مختلف تطبيقاته العملية. فالمنطق بالنسبة اليه، كما بالنسبة الى مناطق العرب، هو صناعة^{١١٣}، كما ان الجدل صناعة «ليس تقصد تبين شيء مخصوص بعينه ولا لها موضوع». فابن رشد لم يتناول قط المنطق واقسامه ومواضيعه وقوانين وبراهين فكرية فحسب، بل تداول اغراضه عارضاً لمنافعها في العمليات ايضاً.

انه يقرن الفحص عن موضوع القياس بالمنفعة الحاصلة عنه. فاذا كان الفحص عن القياس من اجل الفحص عن البرهان، «فالمنفعة الحاصلة منه هو حصول العلم البرهاني في جميع الموجودات على اتم ما في طابعها ان يحصل للانسان»^{١١٤}. وهذا ما يدفعه فيما بعد للتمييز بين صورة المقدمة ومادتها. فهي تقسم من حيث صورتها على جهة الكيفية والكمية، اما من حيث مادتها فبها برهانية ومنها جدلية، «الى غير ذلك من الاقسام التي

يلحقها من جهة المواد المستعملة في الصنائع المنطقية»^{١١٥}. ولذا فانه يجدد ان الغلط يعرض ايضاً في الصنائع من قبل صورة القياس ومن قبل مادته^{١١٦}. وهو اذا اتبع مثلاً تقسيم ثاوفرسطس وثامسطيوس في المواضع المأخوذة عن الحد، وترك جانباً تقسيم ارسطو، فذلك لان «هذا يشبه ان يكون اكثر صناعياً واعون على الحفظ والتحصيل»^{١١٧}.

وفي هذا الاتجاه بالذات كان ابن رشد ينظر الى مسائل المنطق الصوري نظرة عملية حسية قريبة من الواقع. وهذا ما كان يحوله ايضاً بفعل لغته وتعاييره المستعملة، الاتجاه بالمنطق الارسطي نحو الوضعيات او نحو الحسيات المقرونة بالنتائج الملموسة. فهو عندما فحص غرض كتاب القياس قال انه ينبغي الابتداء بعرض الشيء الذي عنه الفحص في القياس ثم الانتهاء «بالمنفعة الحاصلة» عنه^{١١٨}. وهو عندما يبحث عن طبيعة الرابطة بين المحمول والموضوع في القضية، يسميها «الكلمة الوجودية» وكأنه لم يفقه من طبيعتها سوى معناها الوجودي الواقع تحت الحواس نابذاً بذلك المعنى الماورائي المشير الى الكائن المطلق. وهذا ما سبق ونبهنا اليه من انه كان يستطيع بواسطة امثال هذه المعاني والالفاظ ان يشذب المنطق من خلفياته الماورائية. اما المقدمة المطلقة فهي ايضاً الموجودة بالفعل او الوجودية^{١١٩}، وبالتالي يسمي المطلق عنده ايضاً من طبيعة الممكن^{١٢٠}. والممكن اصلاً يظل مرتبطاً بالواقع، فهو أقلي واكثر وعلى التساوي^{١٢١}. ولذا فهو يرى انه يجب ان يبقى تأليف القياس مطابقاً للموجود، «اعني ان تكون فيه المحمولات في الذهن على ما هي عليه بالطبع خارج الذهن، وهو الذي يعرف بالحمل على المجزى الطبيعي»^{١٢٢}.

١١٥. كتاب القياس، ص ١٣٨. سطر ١٣

١١٦. كتاب البرهان. ص ٤٠٤. سطر ١٣

١١٧. كتاب الجدل. ص ٦٠٣. سطر ٥

١١٨. يترجم تريبوك فقرة هذا النص عند ارسطو بما يلي: «Il faut d'abord établir quel est le sujet de notre enquête et de quelle discipline elle relève».

ويعلق قائلاً: «La logique d'Aristote apparait donc comme une méthodologie, une: propédeutique à la science de la nature».

راجع في هذا الشأن كتاب 1, note 1, ARISTOTE, Premiers analytiques, p. 1.

١١٩. كتاب القياس. ص ١٧٥. سطر ١٦

١٢٠. المرجع نفسه. ص ١٤٧. سطر ٩

١٢١. المرجع نفسه. ص ١٨٨ - ١٨٩

١٢٢. المرجع نفسه. ص ٣٥٧. سطر ١٨

١١٠. ابن سينا، الاشارات والتبتيات، ص ١٧٧

١١١. الغزالي، كتاب مقاصد الفلاسفة، تحقيق سليمان دنيا، ص ٣٦

١١٢. راجع مجموعة هذه التعريفات في المصنفات التالية:

(أ) ثابت فندي، اصول المنطق الرياضي، ص ٣٧

(ب) علي سامي النشار، المنطق الصوري، ص ١٥ - ٢٢

(ج) TRICOT, Traité de logique formelle, p. 15-16-9.

١١٣. كتاب المقولات، ص ٣. سطر ٤، ص ٥. سطر ٥

١١٤. كتاب القياس، ص ١٣٧. سطر ١٢ - ١٤

يلحقها من جهة المواد المستعملة في الصنائع المنطقية»^{١١٥}. ولذا فانه يحدد ان الغلط يعرض ايضا في الصنائع من قبل صورة القياس ومن قبل مادته^{١١٦}. وهو اذا اتبع مثلاً تقسيم ثاوفرسطس وثامسطيوس في المواضع المأخوذة عن الحد، وترك جانباً تقسيم ارسطو، فذلك لان «هذا يشبه ان يكون اكثر صناعياً واعون على الحفظ والتحصيل»^{١١٧}.

وفي هذا الاتجاه بالذات كان ابن رشد ينظر الى مسائل المنطق الصوري نظرة عملية حسية قريبة من الواقع. وهذا ما كان يحوله أيضاً بفعل لغته وتعاييره المستعملة، الاتجاه بالمنطق الارسطي نحو الوضعيات او نحو الحسيات المقرونة بالنتائج الملموسة. فهو عندما فحص غرض كتاب القياس قال انه ينبغي الابتداء بعرض الشيء الذي عنه الفحص في القياس ثم الانتهاء «بالمنفعة الحاصلة» عنه^{١١٨}. وهو عندما يبحث عن طبيعة الرابطة بين المحمول والموضوع في القضية، يسميها «الكلمة الوجودية» وكأنه لم يفقه من طبيعتها سوى معناها الوجودي الواقع تحت الحواس نابذاً بذلك المعنى الماورائي المشير الى الكائن المطلق. وهذا ما سبق ونبهنا اليه من انه كان يستطيع بواسطة امثال هذه المعاني والالفاظ ان يشذب المنطق من خلفياته الماورائية. اما المقدمة المطلقة فهي أيضاً الموجودة بالفعل او الوجودية^{١١٩}، وبالتالي يسمي المطلق عنده أيضاً من طبيعة الممكن^{١٢٠}. والممكن اصلاً يظل مرتبطاً بالواقع، فهو أقلي واكثرى وعلى التساوي^{١٢١}. ولذا فهو يرى انه يجب ان يبقى تأليف القياس مطابقاً للموجود، «اعني ان تكون فيه المحمولات في الذهن على ما هي عليه بالطبع خارج الذهن، وهو الذي يعرف بالحمل على المجرى الطبيعي»^{١٢٢}.

١١٥. كتاب القياس، ص ١٣٨. سطر ١٣

١١٦. كتاب البرهان، ص ٤٠٤. سطر ١٣

١١٧. كتاب الجدل، ص ٦٠٣، سطر ٥

١١٨. يترجم تركب فقرة هذا النص عند ارسطو بما يلي: «Il faut d'abord établir quel est le sujet de notre enquête et de quelle discipline elle relève».

ويعلق قائلاً: une méthodologie, une propédeutique à la science de la nature».

راجع في هذا الشأن كتاب 1, note 1, ARISTOTE, Premiers analytiques, p. 1.

١١٩. كتاب القياس، ص ١٧٥. سطر ١٦

١٢٠. المرجع نفسه، ص ١٤٧. سطر ٩

١٢١. المرجع نفسه، ص ١٨٨ - ١٨٩

١٢٢. المرجع نفسه، ص ٣٥٧. سطر ١٨

امور حاصلة في ذهن الانسان الى امور مستحصلة»^{١١٠}. وغايته عملية ايضاً اذ انه يبحث في البرهان والجدل والخطابة والشعر. اما الغزالي فقد عدّه ميزاناً ومعياراً للعلوم^{١١١}.

وقد جمع الباحثون اليوم اغراض المنطق بما يلي:

- انه آلة او صناعة، اي انه لا يقصد لذاته وانما يمكن ان نستفيد منه عملياً (pragmatique).

- انه علم نظري ذو قواعد واصول فكرية.

- انه فن للفهم والافهام ذو منحنى تعليمي^{١١٢}.

اين تقع نظرة ابن رشد الى المنطق من هذه الرؤى؟ اننا لا نفع عند ابن رشد على نص صريح يثبت لنا نظرتة الى طبيعة المنطق اجمالاً. لكننا نستشف ذلك من خلال التعابير التي استعملها للدلالة على فوائد المنطق وعلى مختلف تطبيقاته العملية. فالمنطق بالنسبة اليه، كما بالنسبة الى مناطق العرب، هو صناعة^{١١٣}، كما ان الجدل صناعة «ليس تقصد تبين شيء مخصوص بعينه ولا لها موضوع». فابن رشد لم يتناول قط المنطق واقسامه ومواضيعه وقوانين وبراهين فكرية فحسب، بل تداول اغراضه عارضاً لمنافعها في العمليات ايضاً.

انه يقرن الفحص عن موضوع القياس بالمنفعة الحاصلة عنه. فاذا كان الفحص عن القياس من اجل الفحص عن البرهان، «فالمنفعة الحاصلة منه هو حصول العلم البرهاني في جميع الموجودات على اتم ما في طباعها ان يحصل للانسان»^{١١٤}. وهذا ما يدفعه فيما بعد للتمييز بين صورة المقدمة ومادتها. فهي تقسم من حيث صورتها على جهة الكيفية والكمية، اما من حيث مادتها فنما برهانية ومنها جدلية، «الى غير ذلك من الاقسام التي

١١٠. ابن سينا، الاشارات والتنبيهات، ص ١٧٧

١١١. الغزالي، كتاب مقاصد الفلاسفة، تحقيق سليمان دنيا، ص ٣٦

١١٢. راجع مجموعة هذه التعريفات في المصنفات التالية:

(أ) ثابت فندي، اصول المنطق الرياضي، ص ٣٧

(ب) علي سامي النشار، المنطق الصوري، ص ١٥ - ٢٢

(ج) TRICOT, Traité de logique formelle, p. 15-16-9.

١١٣. كتاب المقولات، ص ٣. سطر ٤، ص ٥. سطر ٥

١١٤. كتاب القياس، ص ١٣٧. سطر ١٢ - ١٤

هذا ويميّز ابن رشد بين القياس الطبيعي والقياس الصناعي ، وهو تمييز غريب عن فكر المعلم الاول . فالقياس الطبيعي (sylogismus naturalis) « هو الذي تأتي به الفكرة من غير رؤية^{١٢٣} ، بينما يكون القياس صناعياً (sylogismus secundum intentionem secundam) متى لم تقع عليه الفكرة بالطبع ، ويعني به هنا الشكل الرابع ، او شكل جالينوس^{١٢٤} .

هذه الامثلة التي سقناها ليست وحدها التي تشير الى ان ابن رشد فهم المنطق الارسطي في ضوء الواقع الآتي . فاستعماله القياس الشرطي في فهم القياس الحملي دليل سبق وسبقناه للدلالة على ان ابن رشد كان بعيداً عن المطلق ومعانيه . فالقياس الشرطي الذي ينبع من الجمع بين مقدم وتالي فردين ، اراده الرواقيون اصلاً صورة حية عن الواقع كما يتمثل للعقل ، لا عن الواقع كما يبينه العقل . اصف الى ذلك الفاظه اللغوية التي تثبت منحاه الوضعي والعلمي في فهم المنطق الارسطي كما جاء معنا .

ازاء هذا التعشب في المناحي التي ذهب اليها ابن رشد في تفسيره منطق ارسطو نتساءل : ترى اين تصب هذه المناحي كافة ؟ ونقف حائر في امام الجواب وكأننا نسأل انفسنا : اين هو مذهب ابن رشد في المنطق ؟ في الواقع ليس ابن رشد الشارح في النص الذي بين ايدينا صاحب مذهب في المنطق ، ومن المستبعد ان يكون صاحب اتجاه واحد في شروحاته ، والا لانعكست وحدانية منحاه واتجاهه الفكري مذهباً ولو بصورة غير مباشرة . لذا فاننا سنكتفي بجمع شتى مناحيه في المنطق بما نسميه : المنحى الانتقائي ، شأنه في ذلك شأن شراح ارسطو المتأخرين .

خامساً : المنحى الانتقائي : ابن رشد والانتقائية (L'éclectisme)

كان للغة العربية اهميتها القصوى في توجيه شروحات ابن رشد ، مع كونه لم يستعملها في عملية التفسير لطرح رؤى جديدة في المنطق كما جاء في مجمل بحثنا . ولذا فقد اكتسبت الناحية اللغوية اهمية فريدة في تحليلنا شرح ابن رشد لمنطق ارسطو ، هذه اللغة

١٢٣ . كتاب القياس . ص ١٥٤ . سطر ١٨

١٢٤ . المرجع نفسه . ص ١٥٢ و ص ١٧١

التي استحالت مضطربة عنده كتعدد مناحيه . ولذا نتساءل : كيف استطاع ابن رشد ان يوفق بين لغته واتجاهاته الفكرية المتعددة المصادر ، المتنوعة المذاهب والحضارات ؟ وكيف وفق بين المنطق الصوري وابعاد معانيه الماورائية ؟ وكيف اضحى المنطق عنده نظري المعالم ، عملي المرامي ؟ وكل من هذه الرؤى مذهب واتجاه قائم بذاته ؟

ان الجواب يحمل في طياته نظرة ابن رشد الى المنطق ومنحاه الانتقائي . فاذا نحن وجدنا عنده ميلاً الى اعتبار اللغة من اسس فهم المنطق وتثبيت قضاياها الاساسية ، وجدنا عنده ميلاً آخر نحو الصورية ، وثالثاً نحو غرس المنطق في جذوره الماورائية . فتنتجى بالتالي في شروحاته التزعات : نزعة المفهومية ونزعة الماصدية ، والنزعة النظرية والعملية معاً . وهذه هي الانتقائية التي نعنيها^{١٢٥} ، والتي عاها النشار حين قال ان المنهج التوفيق « كان ميزة الاسلاميين في بحثهم لشتى نواحي المعرفة الانسانية فجاء مزاجاً غريباً من عناصر شتى »^{١٢٦} .

لذا فحين نقول ان ابن رشد لم يفلح في نصه هذا بتوجيه المنطق الارسطي نحو احد هذه المناحي او تركيزه باتجاه واحد ، بل هو قد عكس لنا مختلف التيارات الارسطية والارسطية فيه . وادلتنا على ذلك كثرة . منها انه تناول منطق ارسطو بواقعه والم بأبعاده كافة ، غير مركز على واحد منها ، بل آخذاً بجميع نواحيها : النظرية والعملية ، الماورائية والصورية ، اللغوية والجدلية ... ثم انه اخذ بأراء معظم شراح ارسطو من ثاوفرسطس الى ثامسطيوس عند اليونان ، ومن الفارابي الى ابن سينا عند العرب ، فهو مع انتقاده شروحات معظمهم وتعليقاتهم على اختلافها ، تأثر بطرق اجابهم وتعابيرهم ونظرياتهم . ولم يكتف ابن رشد بهذا القدر من المزج ، بل انه ادخل احياناً مبادئ واصولاً غريبة على آراء المعلم الاول .

١٢٥ . يحدد لاند الانتقائية (éclectisme) بما يلي :

«Ce terme désigne soit une méthode, soit une école. En tant que méthode (elle est):

A. Réunion de thèses conciliables empruntées à différents systèmes de philosophie...

B. Conciliation, par la découverte d'un point de vue supérieur, de thèses philosophiques présentées d'abord comme opposées par les auteurs qui les soutenaient...

L'éclectisme créateur des hommes de génie, des Platon, des Aristote, des Leibniz...

consiste à recueillir toutes les grandes idées suscitées par le progrès des âges, et à les fondre pour les unir, au creuset d'une idée nouvelle».

راجع التعريف في : LALANDE, *Vocabulaire de la philosophie*. P.U.F., 2^e édition, 1976, p. 258.

١٢٦ . علي سامي النشار . مناهج البحث عند مفكري الاسلام . ص ١٧

هذا الانعكاس لمجمل هذه المفاهيم والنظريات والمناحي ، وهذا الاخذ الانتقائي بمعظم المنهجيات ، وعدم التوقف عند الواحد منها لجعله اساساً في فهم المنطق ، يدفعنا الى القول بأن ابن رشد كان انتقائي المنحى ، صاحب بوادر واتجاهات مختلفة في المنطق لا صاحب مذهب او صاحب اتجاه معين وثابت . وغرضه في ذلك واضح : البقاء بوفاء الى جانب افكار المعلم ، حتى استحال اسمه مقروناً في الغرب باسم ارسطو حيث قرأ النصان جنباً الى جنب للفهم والشرح . كان ابن رشد يرى من الواجب عليه ان يشرح الاورغانون كما شرح غيره من كتب المعلم « المدرسية » .

الخاتمة

هذه هي قصة فيلسوف قرطبة الشارح مع المنطق الارسطي من خلال نص تلخيص المنطق الذي بين ايدينا . حللنا منهجية بحثه وكيفية طرحه قضايا المنطق الصوري ومسائله الشائكة ، لنحيط بالمناحي التي ذهب اليها في رسم ابعاده . وتقتضينا امانة البحث وموضوعية الاستنتاج ان نتوقف في خاتمة مقدمتنا التحليلية هذه عند بعض المبادئ الاساسية التي تواجه دارس تاريخ المنطق عند العرب .

انه مهما قيل ويقال عن المنطق الارسطي لدى فلاسفة العرب ومفكرهم وحتى متكلميهم ، فن الواضح ان العرب لم يكونوا فيه اصحاب مذهب كما هي حال ارسطو في منطقهم . كانوا انتقائيين ، برزت عندهم بذور اتجاهات صورية وتجريبية ، ولكنها لم تجمع في قوالب واتجاهات كما ورد معنا في تحليل المنطق الارسطي لدى ابن رشد الشارح . وهذا ما نستشفه من اقوالهم الصريحة حين اجمعوا على ان احداً لم يستطع ولن يستطيع تجاوز تعاليم ارسطو ، او بناء مذهب على انقاض مدرسته الفلسفية . فالرجل حي في ضائرتهم ، واعجابهم به لا يفوقه اعجاب . ولن ننسى هنا ان هؤلاء الفلاسفة كانوا يعيشون فترة قلق فكري لقوة تداخل التيارات الفلسفية في تياراتهم الفقهية والكلامية ، عدا عن كونهم قد ضلوا السبيل مراراً في التمييز بين ارسطو والارسطية عند اليونان . واذا ما القينا نظرة على آثارهم نجد انهم لم يكونوا قد وضعوا نصب اعينهم يوماً هدف الابداع قدر ما ابتغوا كثرة الانتاج ، من شرح وتأليف مصنفات الى جانب الشروحات ، تكون بمثابة المكمل لها او المتوج لمناحيها . وربما يعود ذلك ايضاً لوفرة النصوص الفلسفية القديمة التي اضحت بمتناول ايديهم بين يوم وآخر . كانوا يودون الفهم والشرح والتلخيص فينتهي العمر قبل الانتقال الى التحصيل والابتكار . لم نسمع ابن رشد يردد مراراً انه سوف يتطرق لمسألة معينة او يتوسع فيها « اذا فسح الله في العمر واطاله » .

العلوم محدودة الافق والمجالات التطبيقية، بل نقول انه انطلاقاً من لغتهم التي كانت تفرض عليهم واقعاً فكرياً معيناً، بعيداً كل البعد عن مقولات الفكر اليونان، كانوا محتولين اعطاء المنطق زخماً جديداً يلائم معطيات هذه اللغة، وتركيزه بالتالي على اساس جديدة^١.

مهما يكن من شأن تصوراتنا هذه، فهناك حقائق لا نستطيع التغاضي عنها. لا ريب ان ابن رشد الشارح، مثل سائر مفكري الاسلام، فهم ارسطو فهمها دقيقاً وشرحه بوضوح. وبالتالي نقله الى الغرب مبسّطاً فسهّل قراءة نصوصه، حتى بات بعض دراسي المنطق يقرأون نص التلخيص دون الرجوع الى ارسطو ذاته.

ومن ناحية ثانية كانت عنده قدرة جدلية في الدفاع عن آراء المعلم من خلال قبوله او رده على نظريات شرّاحه كافة. فهو عدا عن تمييزه بين ما لارسطو وما ليس هو له، كان يملك بناية تاريخ المنطق من ارسطو الى عصره، حتى امسى نص التلخيص هذا، كما ذكرنا في الفصل الثاني من هذه المقدمة، مرآة حية تعكس لنا صورة المنطق الارسطي من القرن الثالث قبل الميلاد الى القرن الثاني عشر بعد الميلاد.

وهكذا حفظ ابن رشد وامثاله من الشّراح اورغانون ارسطو من الضياع، لا بل نقّحوه احياناً من الشوائب، وسدوا نقائصه، واجلوا غوامضه، ثم نقلوه الى الخلف. ولكن ترى هل استطاع ابن رشد وامثاله ان يؤثروا على مسيرة المنطق الارسطي كما فعلوا في الماورائيات؟ ام ان المنطق اختلط لنفسه سبلاً حديثة بعد ابن رشد؟ أو كان ذلك في الشرق العربي ام في الغرب اللاتيني؟

اولاً: في الشرق العربي

ذكرنا آنفاً ان تأثر الفقهاء والمتكلمين بمنطق ارسطو ومنهجيته وقوانينه، لم يقل شيئاً عن تأثر الفلاسفة والمناطق العرب به^٢. حتى ان ابن تيمية يذكر ان اول من خلط منطق ارسطو باصول المسلمين الشرعية والفكرية كان الغزالي. والمعروف ان الغزالي قد اعترف

نحن هنا اذن امام شراح لا امام اصحاب مذاهب، امام فلاسفة خنق التراث القديم ملكتهم في الابداع، وكبّلت الشريعة السننهم في الافصاح عن الخواطر والآراء الصريحة. فكيف الخروج اذن من المأزق؟ او نلقي بكل كتاباتهم جانباً كما فعل بعض مفكري الغرب، ونكتفي بالقول بأن فلاسفة العرب ما فتؤا يرددون اقوال معلمهم اليونان؟ ام نبحث عن بواكير عبقرية ما برحت تظهر في ذلك النص او ذاك المؤلف؟ في الواقع نحن نفضل اليوم دراسة الفكر العربي وفقاً لأصول جديدة. لا جرم ان الانطلاقة يجب ان تبقى مسئلة المصدر الام في حضارة اليونان وفكرهم. وفي تراث الاقدمين ورؤاهم، وهذه حقيقة كل حضارة تنمو تحت ظل حضارة سبقتها. فلا الحضارة اللاتينية الغربية ابتكرت فلسفة ومنطقاً من عدم كما سيجيء معنا، ولا النهضة في اوربا نبئت دون جذور. لكننا نستطيع طرح المسألة من زاوية اخرى، الا وهي: كيف توصل العرب الى تفسير الفكر اليوناني وثمرات المنطق بلسانهم العربي وعبقرية تراثهم الفكري؟ وهل توصلوا بالفعل الى تحقيق هذا الغرض؟ ان لا، فما الاسباب التي حالت دون بلوغهم تجاوب الفكر اليوناني احياناً؟ هل هذا عن عجز في اللغة العربية؟ ام هي محاولة منهم في تكييف لغتهم للتقرب من ابعاد الفلسفة اليونانية؟ وهل كانوا في ذلك مقلدين ام مبتكرين؟ بمعنى آخر: هل كانت لغتهم وعقليتهم تحوّلهم تتجاوز المذاهب اليونانية ام لا؟

لقد وردت معنا عند ابن رشد وغيره من شّراح ارسطو العرب محاولات للتفّلت من اطر المنطق الارسطي ومعطياته، واذا بنا نفاجأ حين نراه يعود بعد ذلك الى نقل النص وشرحه بحرفيته، والتعليق عليه بعلاتة. وكأننا به يتناسى ما قد نبّه اليه. وهذا الواقع، وهذا التردد، يؤدي بنا الى القول ان فلاسفة العرب كَبّفوا لغتهم وعقليتهم قدر المستطاع لشرح افكار ارسطو بوفاء واخلاص. كان باستطاعتهم تجاوز معطيات منطق ارسطو بعد شرحه، لوضع اساس منطق صوري خالص. فتوافقهم كان اكثر واعمق مع مذاهب الرواقين: من غياب الرابطة في لغتهم في القضية، الى تعلق مفرداتهم بالواقع من ناحية وبالجزئيات من ناحية ثانية، الى استعمالهم صيغة الشرطية في طرح المقدمات، الى ابرازهم القياس الشرطي الى جانب القياس الحتمي. فلم لم يفعلوا ذلك؟

نحن لا ندعي انه كان لزاماً عليهم ان يضعوا مذاهب جديدة في المنطق يوم كانت

١. هذا ما فعله الفقهاء امثال ابن تيمية والسبوي.

٢. راجع مطلع الفصل الثاني من هذه المقدمة.

بتفوق ارسطو هذا على ادلة الفقهاء الذين ناهضوا المنطق وعابوا فساد^٣. وهو يُفرد له مصنفات عدة، مثل كتاب معيار العلم، والقسطاس المستقيم، ومحك النظر في المنطق، عدا بحثه مواضيع المنطق وطبيعته في المقالة الاولى من مقاصد الفلاسفة. نراه في معيار العلم مثلاً يوضح ان الباعث على تحريره الكتاب هو «تفهيم طرق الفكر والنظر»^٤. وامكان تفهيم كتاب تهافت الفلاسفة^٥. ولذا فهو يوضح فيه مضمون علم المنطق، ويبيّن ان النظر في الفقهاء لا يختلف كثيراً عن النظر في العقليات من حيث الصورة، بل ان كان خلاف فهو يقع من حيث المادة فقط. وهكذا تصبح قوانين المنطق موازين وصوراً للمعارف الدينية. فالكليات الضرورية والمقدمات اليقينية لا تستلّ من الواقع او من العقل، بل نجدها في التعليم الديني كما هو في القرآن وفي عقيدة اهل السنّة. والامر واضح في كتاب القسطاس المستقيم حيث تستحيل قوانين الاقيسة نماذج عن البرهان الصحيح، لان مادته تؤخذ من القرآن لا من الاستقراء^٦.

وهكذا يكون الغزالي قد احتفظ بالمنطق الصوري دون المنطق المادي، فالاهليات تحل مكان الكليات والمقدمات الضرورية، كالحدود والاصول الموضوعية والمصادرات. وبالتالي يكون الغزالي قد انكر ان يكون المنطق سبيل الوصول الى المعرفة اليقينية. ما الذي حصل بعد الغزالي؟ من الطبيعي ان كثيراً من الفقهاء راحوا يدخلون المنطق الارسطي في صميم المسائل الكلامية والاصولية، فبدا ذلك جلباً من خلال مناقشاتهم وكتاباتهم. لكن هذا المزج بين العلوم الشرعية والفقهية والمنطق الارسطي لم يرق لبعض اهل العقيدة والسنّة، حتى عبّر عن ذلك ابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨ هـ) بقوله ان العقلاء والفضلاء من المسلمين وغيرهم يعيرون ذلك ويطعنون فيه^٧. فالضربة القاضية التي قوضت معالم المنطق الارسطي في الاسلام اتت على يد ابن تيمية هذا الذي لطالما انتقد الغزالي وعاب عليه دمج العلوم الدينية بقواعد المنطق اليوناني.

فبعد ان كان ابن رشد قد ردّ الى منطق ارسطو الاعتبار والثقة، مقتفياً بذلك آثار الفارابي وابن سينا، راح ابن تيمية ينتقد المنطق وبخاصة في كتابه «نقض المنطق» و «الرد على المنطقيين». وهو يبيّن في هذين المصنفين سبب فشل من عمل بالمنطق، وضرر المنطق الارسطي على العموم، وفساد القياس والحد. فالمنطق هو الذي ادخل الخلاف اصلاً بين اهل الكلام والفقه. ومع ذلك فقد فشل المشاؤون في الاسلام انفسهم عندما قبلوا الفلسفة اليونانية واقتبسوها بحرفيتها ثم حاولوا مزجها بفكر المسلمين. واسباب هذا الفشل عديدة، تعود الى الفارق بين الحضارة والتراث وعقلية اليونانيين وما يقابلها عند العرب؛ ثم الفارق بين اللغتين «مثل تسميتهن للفعل بالكلمة». وقد جاء معنا فعل التشاك هذا في اللغة، وكما اشتق الفلاسفة واستخدموا من مصطلحات غريبة اصلاً على لغة الضاد. فأهم ما يميز اللغة العربية، حسب ابن تيمية، انها لغة فطرية لا تحتاج الى اصطلاحات جديدة. لذلك رأينا المنطق الارسطي يجعل الفيلسوف محبوس اللسان، ضعيف العبارة والتصورات^٨، وبالتالي لا حاجة للعقلاء الى هذا المنطق لان طلب العلم ليس موقوفاً عليه.

من هذا المنطلق رأى الباحثون في فلسفة ابن تيمية جانباً هدمياً وجانباً انشائياً. فالجانب الهدمي تناول فيه نقد مباحث المنطق الارسطي: نقد الحد والقضايا والاستدلالات (القياس)، وبالمقابل جانب انشائي لهذه المباحث على اساس جديدة نابعة من معطيات السنّة والشريعة والكلام. وبعدها اختط ابن تيمية لنفسه طريق الرواقيين للتوصل الى المعرفة، اذ يقول ان وجود النفس العالمة المدركة للاشياء المحسوسة هو السبيل الوحيد لتحصيل المعرفة. وهو على سنّة التجريبيين، يعتمد منهجهم القائم على التجربة الحسية والبرهان لدعم المعرفة وتركيزها.

وقد سار الفقهاء بعد ابن تيمية في اتجاهه النقدي للمنطق، امثال ابن القيم الجوزية والسيوطي. وان اختلفت احكام هؤلاء وانتقاداتهم، فانه من الواضح ان ابن رشد كان ربما من اواخر الذين حافظوا بقوة وثبات على تراث ارسطو، فاوصلوه الى الغرب بزخمه الفكري وغناه الفلسفي.

٨. ابن تيمية، كتاب الرد على المنطقيين، نشره عبد الصمد شريف الدين الكني، المطبعة القيمة، ١٩٤٩. ص ٢٨

٣. علي سامي النشار. كتاب مناهج البحث عند مفكري الاسلام، ص ٨٠ وما يليها.

٤. الغزالي. كتاب معيار العلم. تحقيق سليمان دنيا. دار المعارف بمصر. ١٩٦١. ص ٥٩

٥. المرجع نفسه. ص ٦٠

٦. فريد جبر. مقال «مشكلة المعرفة بين ارسطو والغزالي». مجلة المشرق. عدد كانون الثاني - شباط سنة ١٩٦٠. ص ٩٠

٧. علي سامي النشار. مناهج البحث عند مفكري الاسلام. ص ١٨٠

ثانياً: في الغرب اللاتيني

كما ان بوادر نقد المنطق الارسطي ظهرت قبل ابن رشد في المشرق العربي ، هكذا فانها لاحت في الغرب على ايدي الرواقين الذين لم يؤمنوا بفكرة الكلي بل احتكوا الى الجزئيات والمحسوسات سبيلاً للمعرفة . انهم رفضوا ما بني عليه المنطق الارسطي من قواعد ومقدمات كلية ومسلمات في البرهان ، وحاولوا تأليف منهج استقرائي . من هنا كان اهتمامهم بالقياس الشرطي ، ونبذهم القياس الحملي او المطلق . وهم بذلك قد مهدوا الى جعل المنطق رمزي المنحى ، والفصل بينه وبين البعد الماورائي^٩ . وان منطقة الغرب ومتكلميهم الذين تأثروا بالمدرسة الرواقية ، كانوا لا بدّ يميلون نحو معطياتهم الفكرية بفعل لغتهم وبواقع عقليتهم وتراثهم الفكري .

والسؤال الذي طرحناه هو انه هل كان لابن رشد ، كما للرواقين ، اثر على مسيرة المنطق الارسطي في الغرب ؟ ام ان مؤلفاته بقيت غريبة على مفكري القرون الوسطى ؟ يرى رينان انه بينما كانت معظم آثار ابن رشد قد دخلت الغرب اللاتيني باكراً عبر الترجمات ، فان شروحاته على الاورغانون وتلخيصاته بقيت مع كتاب تهافت التهافت مجهولة لدى الفلاسفة المسيحيين الوسيطيين^{١٠} . ولذا نرى رينان يعقد فصلاً طويلاً من كتابه عن ابن رشد للدلالة على اثر فيلسوف قرطبة على الغربيين في الالهيات والماورائيات ، بينما هو لا يتطرق الى ناحية المنطق بتاتاً . وهذا ما يبرر عدم وقوعنا على اشارات تبرز ان منطقة الغرب اللاتيني تناولوا منطق ارسطو عبر شارحه الاكبر في وقت مبكر . وقد اشار بلانشه الى ان اشهر المخطوطات لم تطبع وتنتشر محققة الا في اواخر القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر في باريس واكسفورد وبولونيا والبندقية^{١١} . ومع ذلك فاننا ما زلنا نعتقد ان الاطر التي عمل من خلالها منطقة الغرب اللاتيني ،

والتعابير والصيغ التي استعملوها لفهم وشرح المنطق الصوري ، ما فتئت متأثرة بابن رشد الشارح^{١٢} .

وقد قسم بوشنسكي هذه الحقبة ، في مجال عرضه لتاريخ المنطق الصوري ، الى ثلاثة مراحل :

- مرحلة انتقالية في القرن الثاني عشر، تجلّى فيها منطق بيير ابيلاز (١٠٧٩ - ١١٤٢ م) (Pierre Abélard) ، وسميت بـ الفن القديم «ars vetus» .
- مرحلة التجديد في القرن الثالث عشر برز فيها البرت الاكبر (١١٩٣ - ١٢٨٠ م) (Albert le Grand) ، وسميت بـ الفن الجديد «ars nova» .
- مرحلة النضج في القرنين الرابع عشر والخامس عشر حيث نوقشت المسائل المنطقية القديمة في ضوء معطيات جديدة ومثمرة ، على يد اوكام (+ ١٣٤٩ او ١٣٥٠ م) (Occam) والبرت السكسوني (١٣١٦ - ١٣٩٠ م) (Albert de Saxe) وبول البندقي (+ ١٤٢٩) (Paul de Venise) . وسميت بـ منطق المحدثين «logica modernorum»^{١٣} .

واذا جملنا معطيات المراحل الثلاث كافة ، نجد انها طبعت بالخصائص المنطقية التالية :

١. تنوعت مرامي المنطق الصوري ولكنها صيّت جميعاً في خط واحد وهو فصله عن كل ما لا يمتّ الى غرضه الرياضي بصلّة .
٢. تحوّلت قوانين المقاييس وقواعده الى رموز يستدلّ منها على الاسوار ، وعلى الضروب في الاشكال^{١٤} . وهذه الدساتير الصورية كان هدفها تحويل المنطق الى تعليم آلي ، وافرغه من محتواه اللغوي او الماورائي ، مساعدة على الحفظ والتطبيق .

١٢. يستدرك بلانشه هنا قائلاً : «L'influence arabe sur les scolastiques occidentaux est surtout celle d'Averroès, dont les commentaires sur l'œuvre d'Aristote sont, peu de temps après sa mort en Espagne en 1198, introduite à Paris et à Oxford.» , p. 114.

١٣. راجع كتاب BOCHENSKI, A history of formal logic, translated by Ivo THOMAS, 1970, p. 149.

١٤. يضرب بلانشه امثلة على هذه الرموز : Assertit A - Negat E. verum generaliter ambo : Assertit I - Negat O. sed particulariter ambo.

اما الاشكال والضروب فهي تمثل ايضاً برموز : (1^{re} figure) Barbara - celarent - d'Arti ferio... (1^{re} figure) راجع كتابه : BLANCHÉ, La logique et son histoire, p. 148.

٩. يقول لوكاز يفيتش مقابلاً بين منطق ارسطو ومنطق الرواقين :

«Aristotelian logic is formal without being formalistic, whereas the logic of the stoics is both formal and formalistic».

راجع كتاب : J. LUKASIEWICZ, Aristotle's syllogistic, 2nd edition, 1957, p. 215-216.

١٠. راجع : RENAN, Averroès et l'Averroïsme, p. 215-216.

١١. راجع : BLANCHÉ, La logique et son histoire, p. 131.

٣. جمعت مجمل البراهين بقواعد ، كمثال التمييز بين الضروب المنتجة وغير المنتجة في الاشكال . وهذا يذكرنا بمنهجية ابن رشد التأليفية عندما كان في مطلع كل فصل او في نهايته يطرح قاعدة يعرف من خلالها اصول التمييز في الاشكال^{١٥}.
٤. زادت اعداد الضروب ، وادخل الشكل الرابع احياناً (شكل جالينوس) على الاشكال الثلاثة ليتممها.
٥. تفرعت ضروب المقاييس ذوات الجهة بحمل السلب او الايجاب اما على الجهة ، واما على السور ، واما على الاثنين معاً^{١٦}.
٦. ادخلت صيغة التشارط في الاقيسة ، وبخاصة بين المقدم والتالي (اذا ... ف....).
٧. اعيد اعتبار الحدود الفردية (termes singuliers) في المقاييس ، فلم يعد القياس يدور حول مقدمات كلية فقط ، بل حول مقدمات فردية ، مثل : سقراط ابيض ، سقراط انسان ، اذن الانسان ابيض.
- وهكذا قلب المنطق الصوري بانتقاله من ارسطو الى شراحه اليونان ، ومن ثم الى شراحه العرب واللاتينيين ، بين مناح مختلفة ، حتى انتهى نفوذه بمجيء المنطق التجريبي في القرن السادس عشر والسابع عشر . وعندما تطورت العلوم العديدة من جديد اطل علينا المنطق الرياضي اليوم منطق الكم والنسبة والتضمن لا منطق الكيف والمسلمات الماورائية.
- نصل الى خاتمة مقدمتنا ، راجع ان نكون قد مهدنا للمطالع قراءة نص تلخيص ابن رشد لمنطق ارسطو ، واعطيناه فكرة عن طبيعة هذا المنطق لدى شارح يتكلم لغة الضاد . ونحن لم نشأ بذلك ان نحمل النص اكثر من معانيه ، ولم نرم تداول فكرة لم ترد اصلاً في عقل صاحبها . دعتنا امانة البحث ودقة التحليل الى اظهار مقولات ابن رشد الفكرية ومناحيه في تفسير المنطق الصوري ليس الا . لقد ابتغي منذ خط السطر الاول من هذه المقدمة تمهيداً يساعد على الاحاطة بالجو الفكري والمنهجية والاتجاهات التي اخذ بها فيلسوف قرطبة لتفسير منطق المعلم الاول ، فعماسنا نكون قد حققنا الهدف.

١٥. يرى بلاتنه ان الاسكوليين اخذوا هذه الطريقة عن ابن رشد . راجع :

BLANCHÉ, *La logique et son histoire*, p. 151

١٦. راجع : TRICOT, *Traité de logique formelle*, p. 139-140

تصميم المقدمة التحليلية

الصفحة

- تمهيد ١٧
- الفصل الأول : ابن رشد : حياته سيرته ومؤلفاته ١٩
- اولاً : حياته ١٩
- ثانياً : سيرته ٢١
- ثالثاً : مؤلفاته ٢٢
- الفصل الثاني : منهجية ابن رشد في تلخيص المنطق الارسطي ٢٧
- اولاً : اسلوبه في تفسير المنطق الارسطي شكلاً ٢٩
١. اسلوبه في تقسيم الكتب وتبويبها ٢٩
٢. اسلوبه في تقسيم الفصول والنصوص ٣٦
٣. المنهج التحليلي في الشرح التفصيلي ٣٨
٤. المنهج التأليفي في النتائج والقوانين ٤١
- ثانياً : منهجيته في بحث المنطق الارسطي وقضاياها مضموناً ٤٢
١. تصنيف كتب الاورغانون ٤٣
٢. مباحث المنطق الصوري ٤٦
- الفصل الثالث : ابن رشد وشارح ارسطو ٦٥
- اولاً : الشراح اليونان ٦٧
١. ثاوفرسطس ٦٧

٧٠	٢. اوديموس
٧٠	٣. جالينوس
٧٢	٤. الاسكندر الافروديسي
٧٦	٥. ثامسطينوس
٧٨	ثانياً : الشراح العرب
١	١. ابو نصر الفارابي
٨١	٢. ابو علي بن سينا
٨٥	الفصل الرابع : ابن رشد ومنطق ارسطو
٨٦	اولاً : المنحى اللغوي : المنطق الارسطي واللسان العربي
٩٩	ثانياً : المنحى الصوري : ابن رشد والشمولية
١٠٩	ثالثاً : المنحى الماوراني : ابن رشد والاستغراق الكيفي
١١٣	رابعاً : المنحى العملي والوضعي
١١٦	خامساً : المنحى الانتقائي : ابن رشد والانتقائية
١١٩	الخاتمة

المخطوطات

القسم الثاني تصدير عام حول تحقيق المخطوطات

توطئة

ان الصعوبات التي تواجه الباحث في تاريخ المنطق وتطوره ، وانتقاله من بلاد اليونان الى الشرق العربي ثم الى الغرب اللاتيني ، تعود بخاصة الى كون منابع هذه الدراسات ما برحت حتى اليوم مهملة ومنسية او محققة جزئيا . والواقع ان مرحلة طويلة من تاريخ الفكر ، وهي الفكر الوسيطى ، بقيت مطوية حتى كادت ان تتجاوزها مصنفات تاريخ الفكر والمنطق لصعوبة الاطلاع عليها نصوصا محققة^١ . لذا لم يصلنا من منطق ارسطو عند العرب الا اليسير اليسير ، وما زال السواد الأعظم من مؤلفات المنطق عند العرب مخطوطا .

من هذا المنطلق يأتي تحقيقنا لنص تلخيص منطق ارسطو لابن رشد . انه يأتي ضمن سلسلة اعمال نادرة وجيلية قام بها بعض المستشرقين الباحثين لاهياء هذا التراث الدفين ، - امثال « م . بويج » الذي حقق الكتاب الاول من الاورغانون وهو « كتاب المقولات » تفسير ابن رشد^٢ ، وحقق « تفسير ما وراء الطبيعة » لشارح ارسطو الاندلسي^٣ . ولعلنا

١. يقول بلانشه في كتابه عن المنطق وتاريخه من ارسطو الى راسل : « La logique médiévale nous est encore mal connue... D'abord pour une raison tout extérieure et en quelque sorte matérialiste: la difficulté d'accéder à la connaissance des textes. Antérieurs à l'imprimerie, les traités médiévaux n'existaient que sous la forme de manuscrits ».

BLANCHÉ, *La logique et son histoire d'Aristote jusqu'à Russel*, coll. U.A.C., 1970, p. 131.

٢. Averroës: *Talkhic Kitab al-maqoulat (paraphrase du livre des catégories)*, Imprimerie Catholique, MCMXXXII.

٣. تفسير ما بعد الطبيعة لابن رشد : MCMXXXVIII *Tafsir ma ba'd at-tabi'at*, ibid., تحقيق بويج

القسم الثاني تصدير عام حول تحقيق المخطوطات

توطئة

ان الصعوبات التي تواجه الباحث في تاريخ المنطق وتطوره ، وانتقاله من بلاد اليونان الى الشرق العربي ثم الى الغرب اللاتيني ، تعود بخاصة الى كون منابع هذه الدراسات ما برحت حتى اليوم مهملة ومنسية او محققة جزئياً . والواقع ان مرحلة طويلة من تاريخ الفكر ، وهي الفكر الوسيطى ، بقيت مطوية حتى كادت ان تتجاوزها مصنفات تاريخ الفكر والمنطق لصعوبة الاطلاع عليها نصوباً محققة^١ . لذا لم يصلنا من منطق ارسطو عند العرب الا اليسير اليسير ، وما زال السواد الأعظم من مؤلفات المنطق عند العرب مخطوطاً .

من هذا المنطلق يأتي تحقيقنا لنص تلخيص منطق ارسطو لابن رشد . انه يأتي ضمن سلسلة اعمال نادرة وجيلية قام بها بعض المستشرقين الباحثين لاهياء هذا التراث الدفين ، - امثال « م . بويج » الذي حقق الكتاب الاول من الاورغانون وهو « كتاب المقولات » تفسير ابن رشد^٢ ، وحقق « تفسير ما وراء الطبيعة » لشارح ارسطو الاندلسي^٣ . ولعلنا

١ . يقول بلانشه في كتابه عن المنطق وتاريخه من ارسطو الى راسل : « La logique médiévale nous est encore mal connue... D'abord pour une raison tout extérieure et en quelque sorte matérialiste: la difficulté d'accéder à la connaissance des textes. Antérieurs à l'imprimerie, les traités médiévaux n'existaient que sous la forme de manuscrits ».

BLANCHÉ, *La logique et son histoire d'Aristote jusqu'à Russel*, coll. U.A.C., 1970, p. 131.

٢ . Averroës: *Talkhic Kitab al-maqoulat (paraphrase du livre des catégories)*, Imprimerie Catholique, MCMXXXII.

٣ . تفسير ما بعد الطبيعة لابن رشد : MCMXXXVIII *Tafsir ma ba'd at-tabi'at*, ibid., تحقيق بويج

نكمل اليوم هذه الخطوة في تحقيقنا لمجل نص التلخيص^٤ متوخين توفير مادة غزيرة لمؤرخي المنطق ودارسيه.

هذا النص الذي نضعه بين أيدي القراء ظل حتى الامس القريب مجهولاً محتوياً وافكاراً، فلم يذكره الباحثون وجامعو مراجع المخطوطات سوى تحت باب النصوص والمخطوطات غير المحققة^٥. ولكم كان المستشرقون يتمنون الحصول عليه بنسخته العربية الاصلية لدراسته^٦، حتى ان «رينان» دارس ابن رشد يذكر ان نصوص فيلسوف الاندلس بقيت لدى الباحثين مجهولة بالعربية ولم تصل الى الغرب الا من خلال الترجمات العربية واللاتينية الغامضة.

١. وصف عام للمخطوطات

ما وجدناه في جوامع مراجع المخطوطات عن نص التلخيص غير كافٍ وموفٍ غرض هذا الوصف للمخطوطات في كل دقائقها. لذا فقد اعتمدنا هذه الجوامع مصادر رئيسة، واضفنا الى عرضها اوصافاً لمسناها عن قرب من خلال مطالعتنا ودراستنا التفصيلية لهذه المخطوطات. وهذا القول ان طبقناه على مخطوطي فلورنسا وليد فانه لا ينطبق على مخطوط مشهد. ومرّد ذلك الى أنّا، بعد مراجعتنا الجوامع المختصة بمخطوطات مشهد من مكتبة رضوى كافة^٧ وبالمخطوطات عامة^٨، لم نجد فقرة واحدة تشير اليه من قريب او بعيد. وهذا النقص كان حافزاً لنا بأن نقوم بدراسة ذاتية ووصف وافٍ لهذا المخطوط.

٤. توّقنا في تحقيقنا للنص عند «كتاب السفسطة» واهلنا كتابي الخطابة والشعر محددين موضوع دراستنا المنطق بمحدّداته، مع الإشارة هنا ان بدوي حقق تلخيص الخطابة لابن رشد، ومحمود قاسم حقق كتاب الشعر.
٥. راجع مقال الاب فريد جير: «ارسطو والارسطية عند العرب»، دائرة المعارف، الجزء التاسع، ص ٤٤٧ الى ٤٥٧ حيث يذكر اسماء مخطوطات تفسير المنطق الارسطي لابن رشد غير المحققة.
٦. يقول رينان عن هذا المخطوط النادر: «Qu'il serait désirable d'en avoir une copie intégrale.» Archives des missions scientifiques et littéraires, édition 1850, p. 388.
٧. فهرست كخانة استانه قدس، رضوى من اعمال اكاتني، اجزاء من ١ الى ٣، مشهد ١٣٥٤ هـ. الرابع ١٣٥٥ - ١٣٦٦ هـ. الخامس ١٣٢٩ - ١٣٧٠ هـ.
٨. امثال جوامع بروكلمن وسزكن

وقبل ان نتطرق الى هذا الوصف نتقدم بكلمة شكر وعرفان الى الاب الدكتور فريد جير الذي خصّنا بعاطفة سامية يوم وقّر لنا هذه المخطوطات عام ١٩٧١ بعد جولة قام بها في بلاد فارس واهدانا اياها مصوّرة، فكان له الفضل الاكبر في توجيه دراستنا هذه. واننا من ناحيتنا لم نوفّق الى الحصول على اكثر منها.

أ) مخطوط فلورنسا (= ف)

عدد ورقاته ٢٠٨. يبدأ النص في الصفحة الثانية (ب) اذ ان الصفحة الاولى تحمل اسم مكتبة فلورنسا^٩، والصفحة الثانية (أ) تحمل عبارات ورد فيها اسم الناسخ على الارجح ومحتويات المخطوط بأحرف غير واضحة المعالم^{١٠}. وفي اوسط هذه الصفحة يظهر طابع اشرف توسكانا^{١١} الذي لم نجد فيه تأريخاً يعود الى زمن نسخه.

اما عن القياسات فنجد ان قياس الصفحة المزدوجة: ١٩,٧ سم طول × ٢٨,٦ سم عرض، وقياس الصفحة المفردة المكتوب عليها: ١٦,٧ سم طول × ١١,٢ سم عرض. هذه القياسات تنطبق عندنا على الصفحات المصوّرة كما وصلتنا. وعدد الاسطر في الصفحة الواحدة الفرد هو ٣٥ سطراً اجلاً.

كتب المخطوط بخط مغربي، لكن النقاط فيه غير واضحة اذ اننا قلّم وجدناها في امكانها بين الحروف او عليها وبخاصة في الباء والتاء والشين. هذا ولم نجد للهمزة اثرًا الا ما وضع منها عرضاً.

اما اسماء الكتب وعناوين الفصول العامة فقد جاءت بخط عريض واضح. وهنالك

٩. وصفه بويج في تلخيص كتاب المقولات لابن رشد تحت عنوان: *Le codice orientale, Laurenziana*. CLXXX de la Bibliothèque Mediceo, Laurentienne de Florence.
١٠. *Biblioteca Medicea Laurenziana, Orient* 54.
١١. قرأنا منها ما يلي من التخليك: «صار ملك لابي الحسن ابو علي الحجاج يوسف ابا محمد عبد الله المرحوم ابي الحجاج يوسف ابو العباس احمد ابو يحيى (٢) الراجين لرحمة الله تعلى ورطوانه عفا الله عنهم وعن جميع الناس الطالبيين لمرضات الله». ثم وجدنا مقطعاً آخر تحته مباشرة اقل وضوحاً جاء فيه عن محتويات المخطوط ما يلي: «فيه من الكتب كتاب المقولات ثم كتاب باري ارميناس ثم كتاب القياس ثم كتاب البرهان ثم كتاب الجدل ثم كتاب السفسطة ثم كتاب الشعر (٢) لارسطو طاليس تلخيص الفقيه الافضل (٢) ابو الوليد حفظه الله عنده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلّم»
١٢. يصف بويج هذا الطابع في كتابه تلخيص المقولات لابن رشد في ص ١٥ من المقدمة. ونجد الطابع نفسه في آخر صفحة من المخطوط

في بعض الصفحات وعلى هامشها كلمات وعبارات انت مرادفة او مصححة لما جاء في عرض الصفحة ، نذكر منها على سبيل المثال : ص ٧ (أ) و (ب) ، ص ٨ (ب) ، ص ١١ (أ) ، ص ١٣ (أ) ، ص ١٤ (أ) ، ص ١٨ (أ) ، ص ٢٣ (أ) ، ص ٢٤ (أ) ، ص ٣١ (أ) ، ص ٤٠ (ب) ، ص ١١٥ (أ) ، ص ١٣١ (أ) ، ص ١٣٥ (أ) .

اما عن محتوياته فنجد انه يتضمن كتب ارسطو الملخصة في المنطق كافة^{١٣} مرقمة حسب المخطوط على الوجه التالي :

- كتاب المقولات : ص ٢ (وهي اصلاً ص ١ - أ)
- كتاب باري ارميناس اي العبارة : ص ١٢ (أ)
- كتاب اناالوطيقي وهو كتاب القياس : ص ٢٢ (أ)
- [كتاب] البرهان : ص ٦٥ (أ)
- [كتاب] الجدول : ص ٨٨ (أ)
- كتاب السفسةطة : ص ١٢٥ (أ)
- [كتاب] الخطابة : ص ١٤٠ (أ)
- كتاب الشعر : ص ١٩٩ (ب)

ينتهي المخطوط هنا بطابع اشراق توسكانا وامضاء عريض للناسخ مع ابيات شعر غير واضحة .

ب) مخطوط جامعة ليد (= ل) ١٤

يقع في ٢٢٨ ورقة . يبدأ النص في الصفحة الاولى (ب) ، اذ ان الصفحة الاولى (أ) تحمل كتابة باليونانية يتخللها اسم ابن رشد وعلى هامشها عبارة : تلخيص المنطق ،

١٣. وجدنا وصفاً مختصراً للمخطوط في : M BOUYGES, *Mélanges de l'Université Saint-Joseph*, t. VIII, fasc. I, n° 56, p. 10-11,5

١٤. في المجموعة السابقة نفسها. ص ١١ ، ٦ يذكر بويج مرجعاً آخر وصف مخطوط ليد وقد عدنا اليه هو : P. DE JONG et M. J. DE GOEJE, *Catalogus codicum orientalium Bibliothecae Academiae Lugduno-Batavae, Auctoribus, Volumen quartum MDCCCLXVI*

ووجدنا ان المخطوط اتى تحت رقم : (2073 olim 1691 Code

في الفصل الجامع لـ : Codices nuper acquisiti, p. 323

١٥. كُتبت عليه هذه الرموز : Acad. Lugd. Bat. Bibl.

وهي تحمل خاتم المكتبة^{١٥} . وقد وردت قبلها صفحة غير مرقمة تحمل كتابة بالعبرية ومنها هذه الاسماء العبرية : قلوبيموس... يهوذا... نتان ، وتحمل هي الاخرى خاتم مكتبة ليد .

اما عن القياسات فنجد ان قياس الصفحة المزدوجة : ١٩,٦ سم طول × ٢٨,٥ سم عرض وقياس الصفحة المفردة المكتوب عليها : ١٧,٥ سم طول × ١١ سم عرض . هذه القياسات تنطبق عندنا على الصفحات المصورة كما وردتنا . وعدد الاسطر في الصفحة الواحدة الفرد هو ٣١ سطراً اجمالاً . في هذا المخطوط ايضاً لم نجد تأريخاً يدلنا على زمن نسخ المخطوط .

كتب المخطوط بخط مغربي ، لكن النقاط غير مثبتة على الحروف ، وهكذا الهزمة التي قلماً وردت ، كما في المخطوط (ف) .

اما اسماء الكتب والمقاطع العامة ، وعناوين الفصول ، فانها انت بخط عريض واضح . وهناك كما في المخطوط (ف) بعض الكلمات المصححة او المرادفة ، وبعض الاضافات باليونانية وردت على الهوامش . وما يلفت النظر منها الصفحات الاولى : ص ١ (ب) ، ص ٢ (أ) حيث نجد شروحات طويلة بالعربية على كل جوانب الصفحة ، وبعض الكلمات باليونانية ؛ اما في باقي الصفحات فقد جاء على الهوامش بعض الشروحات او المفردات والعبارات التوضيحية ، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : ص ١٥ (أ) ، ص ٦ (ب) ، ص ١٩ (أ) ، ص ٢٥ (أ) ، ص ٢٦ (ب) ، ص ٣١ (أ) ، ص ٤٠ (أ) ، ص ٥٥ (أ) ، ص ٦٦ (ب) ، ص ٨٥ (أ) ، ص ٩٣ (ب) ، ص ١٠١ (أ) ، ص ١٠٢ (أ) ، ص ١٠٧ (أ) ، ص ١٣٠ (أ) ، ص ١٧٣ (أ) وهي شبيهة بالصفحة الاولى .

يشتمل هذا المخطوط على كتب ارسطو الملخصة في المنطق كافة ، وهي مرقمة حسب صفحات المخطوط على الوجه التالي :

- كتاب المقولات : ص ١ (ب)
- كتاب العبارة : ص ١٢ (أ)
- [كتاب القياس] : ص ٢٣ (أ)

مثل : الحيوة = الحياة ، مع بعض الكلمات الموجزة مثل : يخلو = يخلو ، هف = هذا خلف .

اما اسماء الكتب وعناوين الفصول العامة فقد وردت واضحة بخط عريض . وما يتميز به هذا المخطوط :

- (١) ليس هنالك ترقيماً للصفحات كما في المخطوطين (ف) و (ل)
- (٢) كثرة الشروحات والاضافات والتصحيحات والاشكال الهندسية التي وردت احياناً على هوامش الصفحات او فوق الاسطر .
- (٣) كثرة العناوين الثانوية التي اتت على الهوامش لتدل على مقاطع واقسام الفصول . ونورد هنا مراجع بعض منها : ص ٢ (ب) ، ص ٤ (أ) ، ص ١٥ (أ) ، ص ١٩ (أ) ، ص ٢٠ (أ) و (ب) ، ص ٢٣ (أ) ، ص ٢٦ (ب) ، ص ٢٧ (ب) ، ص ٣٢ (أ) ، ص ٣٣ (أ) ، ص ٥١ (ب) مع خاتم المكتبة ، ص ٦٤ (أ) ، ص ٦٥ (أ) ، ص ٧٥ (أ) ، ص ٩٦ (ب) ، ص ١٠١ (ب) حيث يظهر خاتم المكتبة في آخر الصفحة ، وكذلك في ص ١٠٢ (ب) . وتقل هذه الاضافات في الصفحات الاخيرة اجمالاً .

يشتمل هذا المخطوط على اربع من كتب تلخيص ارسطو وهي : كتاب المقولات ، كتاب العبارة ، كتاب القياس ، كتاب البرهان . وقد اتت حسب ترقيمتنا في الصفحات التالية :

- كتاب قاطيغورياس : ص ١ (ب)
 - [كتاب العبارة] : ص ١٨ (ب)
 - كتاب اناطوطيقي الاولى وهو كتاب القياس : ص ٣٦ (أ)
 - [كتاب البرهان] : ص ١١٠ (ب)
- ينتهي المخطوط كما ذكرنا بتاريخ يوضح زمن الانتهاء من نسخ المخطوط في العام الف واثنين وتسعين هـ .

- كتاب البرهان : ص ٧٦ (أ)

- [كتاب الجدل] : ص ١٠٢ (ب) ١٦

- كتاب السفسطة : ص ١٤٢ (ب)

- كتاب الخطابة : ص ١٥٨ (أ) ١٧

- كتاب الشعر : ص ٢١٠ (أ)

ينتهي المخطوط بكلمة : عدد اوراقه ر ل ؟

ج) مخطوط مشهود (= م) ١٨

عدد ورقياته ١٤٧ . نجد عدة كتابات على الصفحة الاولى (أ) . ورد في مطلع الصفحة عبارة : تلخيص كتاب قاطيغورياس ارسطاطاليس . ثم خاتم مكتبة رضوى نقش عليها هذه الكلمات :

استاني قدس رضوي - كتابخانه على ملكه - شماه ٣٩٨٠ - تاريخ ٢٧ فروز دنياه / ١٣٣١ . ثم نجد في اسفل الصفحة كلاماً فارسياً منقطعاً .

اما عن قياسات الصفحات فقد اتى قياس الصفحة المزدوجة : ١٩,٥ سم طول $\times$ ٢٥ سم عرض وقياس الصفحة المفردة المكتوب عليها : ١٨,٥ سم طول $\times$ ٧,٥ سم عرض . هذه القياسات اخذناها عن الصفحات المصورة كما وردتنا . وعدد الاسطر في الصفحة الواحدة الفرد هو ٢٣ اجمالاً .

كتب المخطوط بخط فارسي كثير الغموض احياناً اذ انه يخلو اجمالاً من النقاط والهمزات والضوابط . ورد فيه الكثير من الكلمات التي كانت تستعمل في الكتابة قديماً

١٦. هذه الصفحة من المخطوط لم تتوفر لنا لاسباب مجهولة . وقد ذكرنا الصفحات الناقصة في باب « الفروقات بين المخطوطات » ، واذا استطلعنا هنا ترقيمها ذلك انها تأتي مباشرة بعد ص ١٠٢ (أ) حيث ينتهي كتاب البرهان .
١٧. تحمل هذه الصفحة رقم ١٦٨ وهو لا يتناسب مع رقم الصفحة السابقة وهو ١٥٧ . لذا رأينا من الاصح وضع الرقم ١٥٨

١٨. عدنا الى مرجع مشهود : المكتبة الرضوية ، وتصفحنا اجزائه كافة كما ذكرنا ص (٧) ولم نجد اية اشارة عن هذا المخطوط . كذلك عدنا الى جوامع بروكلمن وسركن ولم نوفق ايضاً . والارجح ان هذا المخطوط هو حديث ولم يدرج بعد في سلم المخطوطات ، ودليلنا الوحيد على هذا التاريخ الذي وضعه ناسخه في نهايته بعد ذكر اسمه : « في يوم السبت الخامس عشر من شهر ربيع الاول من شهور سنة اثني وتسعين والف » . لذا تقدمنا هنا بوصف ذاتي للمخطوط .

٢. تاريخ تأليف التلخيص

ليس هنالك من دراسات شافية وضعت لتحديد لنا تاريخ كتابة تلخيص اورغانون ارسطو لابن رشد. لكننا نقع في المخطوط على تواريخ مختلفة تساعدنا على رسم الاطر الزمنية العامة للتلخيص.

أ) وجدنا في المخطوط (ف) تاريخين في موضعين مختلفين. يقع الاول منها في نهاية المقالة السابعة من «كتاب الجدل» حيث اورد ابن رشد هذا التاريخ: «وهنا انقضى القول في الجزء الثاني من هذا الكتاب في التاسع عشر من رجب الفرد من سنة ثلاث وستين وخمس مائة والحمد لله على ذلك كثيراً»^{١٩}. ويقع الثاني في نهاية المقالة الثالثة من «كتاب الخطابة» حيث يقول: «وكان للفراغ من تلخيص بقية هذه المقالة يوم الجمعة من الخامس من المحرم عام واحد وسبعين وخمس مائة»^{٢٠}.

ب) اما في مخطوط (ل) فقد ورد تاريخ واحد في نهاية المقالة الثالثة من «كتاب الخطابة» حيث جاء: «وكان الفراغ من تلخيص هذه المقالة يوم الجمعة الثالث من شعبان من عام سبعين وخمس مائة»^{٢١}.

ج) لم نقع في المخطوط (م) على اي تاريخ سوى الذي ذكرناه عن تاريخ نسخ المخطوط في الصفحة السابقة.

ماذا نستخلص من هذه الاشارات التاريخية؟ وما علاقتها بأطر حياته العامة العائدة الى هذه الفترات؟

١) انتهى ابن رشد من تلخيص كتابي المقولات والعبارة قبل عام ٥٦٣ هـ / ١١٦٨ م وهو في الثالثة والاربعين^{٢٢}.

٢) انتهى من وضع تلخيص كتاب الجدل بعيد عام ٥٦٣ هـ / ١١٦٨ م بعد ان نال

اعجاب الخليفة ابي يعقوب يوسف في اشبيلية وقبل ان يعين قاضياً^{٢٤}.

٣) انتهى من وضع تلخيص كتاب الخطابة حوالي نهاية عام ٥٧٠ هـ / ١١٧٤ م، مطمع عام ٥٧١ هـ / ١١٧٥ م^{٢٥} حين كثرت اسفاره وتنقلاته بين الاندلس والمغرب ومراكش.

٤) انتهى من كتابة مجمل التلخيص بعيد عام ٥٧١ هـ / ١١٧٥ م، تلك الفترة التي كثرت فيها تأليفه وشروحاته على كتب ارسطو.

٣. طريقة ابن رشد الشارح لمنطق ارسطو

نحن اذن امام ابن رشد الشارح في هذه المخطوطات. وقد تفاوتت شروحات فيلسوف المغرب تعليلاً وتفسيراً وانتقاداً حسب اهمية المواضيع التي كان يعالجها، وحسب الدراسات والابحاث التي كانت يمتناولها تعالج المواضيع نفسها. لذا قسم دارسو ابن رشد هذه الشروحات الى ثلاثة انواع^{٢٦}:

١) التفسير والشرح الكبير حيث كان يتناول النص فقرة فقرة عبارة عبارة ويعلق عليها مبدئياً رأيه ومستطرداً احياناً، عارضاً آراء من سبقوه من الشراح اليونان القدماء والعرب المحدثين، مثبِتاً اكثر الاحيان رأيه المعلم الاول. ونجد هذا النوع من التفسير في كتاب «تفسير ما وراء الطبيعة» وفي كتاب «شرح السماء والعالم».

٢) شرح متوسط او تلخيص (compendium ou paraphrase) حيث يتناول اهم الافكار ويشرحها مستفيضاً بعض الاحيان كما في التفسير او مكتفياً بعرض

٢٤. راجع حياة ابن رشد في مقدمتنا التحليلية، ص ١٩ - ٢٠.

٢٥. ان التناقض بين تاريخ المخطوطين (ف) و (ل) جعلنا نتأرجح في تثبيت هذا التاريخ.

٢٦. رينان: RENAN, *Averroès et l'Averroïsme*, p. 59-60.

وغوثيه: Léon GAUTHIER, *Ibn Rochd, Averroès*, P.U.F., 1948, p. 16.

ويترز

F.E. PETERS, *Aristotle and the Arabs*, New York, New York Univ. Press; London, Univ. of London Press, L.T.D., 1968, p. 92-93.

١٩. راجع المخطوط (ف) ص ١١٦ (أ)، يقابلها ص ٥٧٧ من تحقيقنا للنص.

٢٠. راجع المخطوط (ف) ص ١٩٩ (ب).

٢١. راجع المخطوط (ل) ص ٢١٠ (أ).

٢٢. راجع بويج: *Averroès: Talkhîc Kitâb al-maqûlât*, p. xiii.

٢٣. يورد رينان في كتابه: 61: 1922, p. 61 *Averroès et l'Averroïsme*, 7^e édition. وفي معرض تاريخه لمؤلفات ابن رشد، ان انتهى من تلخيص البرهان عام ١١٧٠ م

مسهب كما فعل في تلخيص السماع الطبيعي او في تلخيص كتاب النفس . وهو يبدأ الكلام في هذا النوع من الشرح ، وفي كل فقرة ، بعرض الفكرة الرئيسة وبكلمة : « قال ... » ، « dicit... » ، ثم يأخذ بالشرح والتعليق فيختلط النصان ولا تعود تدرك ما لارسطو مما لابن رشد . وهو يضيف بعض الشروحات القديمة على النص معلقاً عليها أحياناً .

(٣) شرح صغير (summa, építome) حيث يكتفي بعرض موجز لمضمون كتاب ارسطو موضوعاً بعض الجوانب لا معلقاً ولا مفسراً . وقد اتبع هذه الطريقة في عرضه لبعض المواضيع الثانوية او الجزئية التي يسميها « مقالات »^{٢٧} .

فالى اي نوع من التفسير ترى نردّ نص التلخيص هذا ، وتحت اي شرح نرتبه ؟ انه من العسير بشيء ان نحمل نصوص شروحات المنطق هذه ونقول انها تنتمي الى هذا النوع او ذلك من الشرح . فبينما نجد ابن رشد مستفيضاً في شرحه أحياناً كما فعل في « كتاب القياس » اجمالاً وفي بعض فصول « كتاب الجدل » ، نجده موضوعاً آراء ارسطو في « كتاب العبارة » وفي « كتاب البرهان » ، ومضيفاً بعض التفسيرات والايضاحات الجديدة في « كتاب المقولات » . لكن هذه الشروحات المختلفة ، وان لم تأت بحجم تلك التي نجدها في « تفسير ما وراء الطبيعة » ، فان ابن رشد عرف كيف يتحرر فيها من نص ارسطو ويحلي غوامضه في ضوء عقبرته وتراثه الفكري ، وهو في كل ذلك يدرس المنطق الارسطي بلسانه العربي^{٢٨} . هذا التباين اذن في الشروحات يدفعنا الى ان نعدّ شرحه لمنطق ارسطو في هذا المخطوط متوسطاً (paraphrase)^{٢٩} وادلتنا على ذلك مستمدة من مصدرين :

(١) ما يقوله هو نفسه في مطلع المخطوط : « الغرض في هذا القول تلخيص المعاني التي تضمنتها كتب ارسطو في صناعة المنطق وتحصيلها بحسب طاقتنا وذلك على عادتنا في

٢٧. هذه المقالات يسميها ريتان : *Dissertation* . وقد وجدنا ابن رشد ايضاً يستعمل هذه الكلمة ، راجع ص ١٧٦ ، سطر ٣ من النص الحق : « ... مقالة افودناها لذلك » .

٢٨. راجع « المقدمة التحليلية » (الفصل الرابع - ص ٨٦) حيث ركزنا على هذه الظاهرة الفريدة عند العرب في دراستنا المنطق الارسطي وعلاقته باللسان العربي .

٢٩. افودنا لاسلوبه في الشرح ولنهجته في بحث المنطق الارسطي باباً خاصاً في « المقدمة التحليلية » (الفصل الثاني) .

سائر كتبه »^{٣٠} ، وعند الانتهاء من كل كتاب^{٣١} .

(٢) اذا جمعنا الاوصاف التي اعطاها الباحثون والمستشرقون وجامعو المخطوطات لهذا النص وجدنا انها تتفق في غالبيتها على تصنيفه بين التلخيصات وما سميته بالشروحات الوسطى^{٣٢} .

٤. ابن رشد ونقول ارسطو الى العربية

هل عرف ابن رشد اورغانون ارسطو باليونانية فدرسه بلغته الاصلية ؟ او تعرّف عليه من خلال ترجماته العربية ؟ بعد مطالعنا نص التلخيص وقفنا على فقرات تشير بوضوح الى ان ابن رشد قرأ نص ارسطو مترجماً . ونستلّ هنا من هذه الفقرات نص شهادته حيث يعرض الصعوبات التي واجهها في الفحص عن اقاويل ارسطو في المنطق :

(١) يقول في آخر كتاب السفسطة : « فان هذا الكتاب معنّاص جداً اما من قبل الترجمة واما من قبل ان ارسطو قصد ذلك فيه ولم نجد لاحد من المفسرين شرحاً لا على اللفظ ولا على المعنى الا ما في كتاب الشفاء لابي علي بن سينا شيئاً من ذلك »^{٣٣} .

(٢) ويقول في نهاية تلخيص كتاب الخطابة : « وعسى الله ان يمن بالتفرغ التام للفحص عن نص اقاويله في هذه الاشياء وبخاصة فيما لم يصل اليها من شرح لمن يرتضى من المفسرين »^{٣٤} .

(٣) ويذكر في آخر كتاب الشعر « ان هذا الكتاب لم يترجم على التمام »^{٣٥} .

٣٠. النص الحق ، ص ٣ ، سطر ٤

٣١. النص الحق ، ص ٧٥ ، سطر ١٨ - ١٩ ، ص ١٣٢ ، سطر ٤ ، ص ٣٦١ ، سطر ١٠ ، ص ٤٩١ ، سطر ٤

٣٢. ص ٧٣٠ ، سطر ١٧

٣٣. راجع بويج في مجموعة جامعة القديس يوسف ، الجزء الثامن ، الكتاب الاول ، ص ٦ ، ثم ص ١٠ - ١١ وبويج في تلخيص كتاب المقولات لابن رشد ص ١٢ من المقدمة .

٣٤. ومقال الاب فريد جبر « ارسطو والارسطية عند العرب » دائرة المعارف ، الجزء التاسع ، ص ٤٤٧ - ٤٥٧

٣٥. راجع المخطوط (ف) ص ١٣٩ (ب) ، والمخطوط (ل) ص ١٥٧ (ب) ، تقابلها ص ٧٢٩ من تحقيقنا للنص .

٣٤. راجع المخطوط (ف) ص ١٩٩ (ب) ، والمخطوط (ل) ص ٢١٠ (أ) ، تقابلها ص ٣٣٢ من تحقيق بدوي لنص الخطابة .

٣٥. راجع المخطوط (ف) ص ٢٠٨ (ب) ، والمخطوط (ل) ص ٢٢٨ (أ) .

وهذه الاشارات الواضحة تفيد ان ابن رشد قد عَوَّل على الترجمات والتفسيرات لتلخيص منطق ارسطو العويص الفهم، اذ كان على ما يبدو جلياً انه جاهل اللغة اليونانية^{٣٦}. لكن السؤال الذي يتبادر الى الذهن هنا هو التالي: ما هي الترجمات التي عَوَّل عليها في تلخيص منطق ارسطو؟ والى اي منها يشير في هذه النصوص؟

من المسلّم به ان النقول والترجمات التي تكاثرت ايام العباسيين اعطتنا العديد من ترجمات كتب ارسطو في الطبيعيات والالهيات والمنطقيات والاخلاقيات والسياسيات. واذا شئنا اليوم احصاء هذه النقول وتصنيفها حسب مترجميها فما علينا سوى الرجوع الى مصنفات امثال «الفهرست» لابن النديم و«تاريخ الحكماء» للقفطي لنقف على اسماء اولئك الذين اهتموا بمؤلفات ارسطو ونقلوها الى العربية^{٣٧}. والواقع اننا لم نقم ببحث خاص في هذا المضمار لمعرفة اي من النقول وقف عليها ابن رشد وعَوَّل في التلخيص، فالمهمة عسيرة وطويلة وهي تقع خارج نطاق عملنا وبحثنا هنا^{٣٨}. ثم ان ابن رشد ذاته لم يشر الى هذا الامر في نصّه كما عرضنا. وفي اعتقادنا ان عدم الاشارة هذا لم يقع سهواً عنده حين يعرف انه كان لا يعتمد نصّاً واحداً لقراءة كتب ارسطو وتفسيرها، بل كان يطّلع قبيل شرحه وتلخيصه على العديد من التعليقات والتفسيرات المسندة ابتداءً من

٣٦. يرى مونك ان ابن رشد لم يكن على نيّة من اليونانية ولا من السريانية لذا فانه لم يقم بترجمة جديدة قبل التفسير، ولا هو صحيح الاعطاء التي واجهها في شروحاته والتي عدّها من الغوامض. راجع:

431, p. 1955, Vrin, Paris, Librairie Vrin, 1955. S. MUNK, *Mélanges de philosophie juive et arabe*,

ويذكر رينان ان احداً من العلماء المسلمين وبخاصة عرب اسبانية لم يكن يعلم اليونانية.

راجع: 49, p. RENAN, *Averroès et l'Averroïsme*,

٣٧. يذكر الاب الدكتور فريد جبر هذه المراجع كافة في دراسته لحركة النقل الارسطي في مقاله عن ارسطو والارسطية عند العرب، ص ٤٤٠ - ٤٤٦. ويعترف كذلك بصعوبة ومشقة الغوص في امثال هذه الابحاث التي ما زالت في طور الاستكشاف.

٣٨. هنالك مراجع عديدة بحثت في هذا الامر ومن اهمها اطلعنا على مقدمة كتاب الدكتور خليل الجبر «في ترجمة مقولات ارسطو الى السريانية والعربية» حيث يشير الى هذا الامر:

K. GEORR, *Les Catégories d'Aristote dans leurs versions syro-arabes*, Beyrouth, 1948,

p. 5-32

ووقفنا على مؤلفات ارسطو المترجمة في المنطق كافة لبديوي في كتابه حول انتقال الفلسفة اليونانية الى العالم

العربي. 1968, p. 75-78. A. BADAOU, *La transmission de la philos. grecque au monde arabe*, Vrin,

وكذلك لفالتزر في كتابه اليونانية في العربية

R. WALZER, *Greek into Arabic*, Oriental Studies, Oxford, 1963, p. 60-113

ثاوفرستوس وانتهاءً بابن سينا. لكننا مع ذلك نوضح اننا اثناء قراءتنا نص ابن رشد قمنا بمقابلة مع ترجمة منطق ارسطو من تحقيق بدوي^{٣٩} وقارنا بين النصين عن قرب، فخرجننا بالاستنتاجات التالية:

(١) هنالك بون شاسع بين النصين من حيث التراكيب والتعابير والمفردات المستعملة. فجمّل اسحق بن حنين ويحيى بن عدي والبي بشر متى بن يونس الغير الثابتة والغير المركزة الالفاظ تقابلها جملة متينة السبك وذات معان اوضح عند ابن رشد. وليس هذا بمستعجّل حين نعلم ان هؤلاء الترجمة لاقوا صعوبات عدة أقلها عدم اتقانهم او قلة المامهم باللغة المترجم منها، او اعتادهم على نصوص منقولة من اليونانية الى السريانية لنقلها من جديد الى العربية؛ بينما اطلع ابن رشد على هذه الترجمات أولاً وفهمها في ضوء شروحات عدة اضيفت على النصوص الاصلية وتركت له حرية المقابلة والتصرف في آي معاً.

(٢) هنالك تطور في الالفاظ المستعملة. فبينما نجد المترجمين يستعملون بعض الكلمات المعربة طبقاً الى لفظها في اليونانية^{٤٠}، نجد ابن رشد يبتعد عن هذه الطريقة مفضلاً التعبير عن المنطق الارسطي بلسانه العربي الصرف.

(٣) لكن ما يلتفت النظر ايضاً هو الشبه بين بعض فقرات نص التلخيص والفاظه وبين بعض مقاطع نص ارسطو المترجم والفاظه. وهذا ما حدانا الى القيام بجمع هذه الفقرات والعبارات والالفاظ لنثبت ان ابن رشد وان لم يعتمد هذا النص المترجم اساساً وحيداً فقد اعتمده بين مجمل مراجعه ومنايع دراسته. ونعاود القول هنا انه من العسير على الباحث التثبت من هذه القضايا التي تتصل بتاريخ انتقال المذاهب عبر النقول اكثر من اتصالها بالفكر مباشرة.

انّا نجد في كتاب المقولات مثلاً تشابهاً بين ترجمة اسحق بن حنين ونص ابن رشد الذي يستعمل عبارات والفاظاً مماثلة لتلك التي جاءت في النص المترجم. يستعمل مثلاً

٣٩. منطق ارسطو، تحقيق عبد الرحمن بدوي، الجزء الاول والثاني والثالث، دراسات اسلامية، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٨.

٤٠. نذكر على سبيل المثال: السلوجسموس ص ١٠٤؛ المقدمة الافودقراطية ص ١٠٥؛ الاياغوجي ص ٢٩٧؛ الانسطاسيس ص ٢٩٩؛ اسفس ص ٩٩٤؛ قليون ص ٩٩٤. المرجع السابق.

لفظة «الاسماء المتفقة والمتوائمة والمشتقة»^١، ولفظة «معاً»^٢، ولفظة «له»^٣. وهناك تشابه في بعض الشروحات والعبارات التي اتت مماثلة لتلك المترجمة^٤. وإذا اخذنا كتاب العبارة وجدنا ابن رشد يستعمل لفظة «الاسم» و «الكلمة» و «القول» و «الرباط» بالمعاني نفسها التي استعملها فيها اسحق^٥. وإذا بحثنا في كتاب القياس وجدنا أيضاً ان ابن رشد يستعمل الفاظ تذارى «كالمحمول على كل شيء» او «ليس بمحمول على شيء منه»^٦، «والبيان بالدور»^٧، وانعكاس القياس^٨ والقياس بالخلف^٩، و «وضع المطلوب الاول»^{١٠} الخ... وهذه الالفاظ التي اكتسبت صفات جديدة وتطورت مع المفسرين عاد ابن رشد واستعملها مع تطويرها والاستفاضة بشرحها.

٥. مراجعنا الاساسية في تحقيق النص

أ) المخطوط الرئيس الذي اعتمدنا :

- لقد اعتمدنا المخطوط (ف) مرجعاً رئيساً لتحقيق النص وذلك لاسباب عدة :
(١) وصلنا كاملاً اذ توفرت لدينا صفحاته المصورة كافة.
(٢) هو من المخطوطات الاساسية التي اكتسبت اهمية قصوى عند الباحثين ومحققين

٤١. راجع نص بدوي، ص ٣، سطر ٣، ٨، ١٢ ونصنا الحقن ص ٧، سطر ٤، ١١، ١٦.
٤٢. راجع بدوي، ص ٥، سطر ٧ ونصنا الحقن ص ٧١، سطر ٣.
٤٣. راجع بدوي، ص ٥٣، سطر ١٤ ونصنا الحقن ص ٧٥، سطر ٣. لقد قام بويج في مقدمة تلخيص كتاب المقولات لابن رشد بدراسة هذه اللفظة للغرض نفسه فوجد انها استعملت قبل القرن التاسع الميلادي، اذ انها استبدلت فيما بعد بلفظة «جدة». وهكذا استنتج انه من الأرجح ان يكون ابن رشد قد عوّل على نقل اسحق بن حنين (راجع مقدمة الكتاب، ص ٢٨).
٤٤. راجع نص بدوي، ص ٥، سطر ٩، ونصنا الحقن ص ٩، سطر ١٩. وهكذا في ص ٧، سطر ٢-٤، تقابلها ص ٢٩ سطر ٣-٧.
٤٥. راجع نص بدوي، ص ٥٩، سطر ٢. ونصنا الحقن ص ٨٢، سطر ٥. وهكذا في ص ٦٣، سطر ٢، تقابلها ص ٧٦، سطر ٩، وص ٦٤، سطر ٣، تقابلها ص ٨٧، سطر ٢٠.
٤٦. راجع نص بدوي، ص ١٠٤، سطر ٣، تقابلها في نصنا ص ١٣٧، سطر ١٠.
٤٧. راجع نص بدوي، ص ٢٤٨، سطر ٢، تقابلها في نصنا ص ٢٩٧، سطر ٣.
٤٨. راجع نص بدوي، ص ٢٥٤، سطر ١٥، تقابلها في نصنا ص ٣٠٥، سطر ٦.
٤٩. راجع نص بدوي، ص ٢٦٢، سطر ١١، تقابلها في نصنا ص ٣١١، سطر ١٧.
٥٠. راجع نص بدوي، ص ٢٧٧، سطر ١١، تقابلها في نصنا ٣٢٨، سطر ٣.

- المخطوطات امثال بويج^١ وبدوي^٢ اللذان انتقياه من المخطوطات الرئيسية.
(٣) تقسيماته واضحة وان عسرت قراءته احياناً.
(٤) قلماً عرضت فيه اخطاء نحوية او معنوية تتناول جوهر الفكرة.
(٥) كتابته حديثة واقرب الينا اليوم.

لكن هذا لا يعني ان مخطوط ليد يقل اهمية عنه. فقد اعتمدنا مخطوط ليد عندما قابلنا بين الاثنين ووجدنا الاصح فيه فأثرناه^٣، وبخاصة حين توافرت معانيه ومفرداته واكسبت النص وضوحاً. ولم يكن بوسعنا اعتماد المخطوط (م) اساساً لانه لا يحتوي على كتب ارسطو الملخصة كافة، وهو عسير القراءة اجمالاً للاسباب التي ذكرنا في وصفنا اياه. ومع ذلك فقد اخذنا بما جاء فيه احياناً ونخص بالذكر عناوين الفصول الجزئية والفريدة، والملاحظات والايضاحات الهامشية التي جاءت لتجلي المعنى وتشرح بعض المفردات.

ب) المراجع الاخرى :

الى جانب المخطوطات، وعند تحقيق النص، عدنا الى مرجعين اساسيين وهما :
ترجمة ارسطو الى العربية، تحقيق بدوي^٤، ونص ارسطو بالفرنسية تحقيق تريكو^٥
وذلك تحقيقاً للاهداف التالية :

- (١) تثبيت النص في معانيه وانتقاء النص الافضل من المخطوطات. وعندما كانت معاني المنطق عويصة، رأينا لزماً علينا قبل تثبيت النص نهائياً توضيح فكرة ارسطو في اذهاننا من خلال نصه المترجم.
(٢) التثبت مما هو لارسطو ومما ليس ملكاً له، لاننا قمنا بدراسة دارت حول تطور فكر

٥١. ابن رشد، كتاب الخطابة، تحقيق بدوي (المقدمة ص ١٤)، دراسات اسلامية، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٠.
٥٢. ابن رشد، كتاب المقولات، تحقيق بويج، (المقدمة ص ١٤-١٦) ومجموعة القديس يوسف، الجزء الثامن، الكتاب الاول، ص ١٠-١١.
٥٣. لازمة الفروقات بين المخطوطات، المجلد الثالث، القسم الاول.
٥٤. منطق ارسطو، تحقيق عبد الرحمن بدوي، مرجع سابق.
٥٥. اورغانون ارسطو تحقيق ج. تريكو L'Organon d'Aristote, J. TRICOT, Vrin, 1966

ارسطو عند شراحه اليونان ومن ثم عند شراحه العرب ، اي التفصيل بين ارسطو والارسطية عند العرب ، والتركيز اخيراً على ابن رشد وموقفه من منطق ارسطو^{٥٦}.
(٣) المقابلة بين ترجمة ارسطو الى العربية وموقف ابن رشد من منطق ارسطو المترجم ، لاننا كما ذكرنا في الفقرة السابقة ان هنالك تطوراً فكرياً ولفظياً بين نص ارسطو المترجم وتلخيص ابن رشد لهذا النص.

(٤) تسهلاً لقراءة النصين بشكل متواز والمقابلة بينهما ، وضعنا على هامش نصنا المحقق ترقيماً لل فقرات المتقابلة بين نصي ارسطو وابن رشد حسب ما جاء في نسخة تريكو عند تحقيقه لنص ارسطو. وهذا الترقيم ان لم يأت دقيقاً احياناً ، الا انه يدلنا بلا شك على مدى تقرب ابن رشد من نص ارسطو او الابتعاد عنه تلخيصاً وتعليقاً.
وقد القينا فيما بعد نظرة سريعة على ترجمة تلخيص ابن رشد لمنطق ارسطو في اللاتينية^{٥٧} للتحقق من بعض العبارات والمفردات وبخاصة لوضع فهرست الاصطلاحات المنطقية العربية - الفرنسية - اللاتينية^{٥٨}.

٦. طريقتنا في تحقيق النص

أ) ترتيبه ونقله

رأينا لزماً علينا ان نرتب النص قبل نقله ، اي ان نقدم النص معتمدين تبويباً علمياً ، مقسمين الفصل الى فقرات ، والفقرة الى جمل ، ليظهر النص للعيان واضح العالم ويسهل النظر في معانيه لكثرة الابعاد المنطقية التي جاءت فيه . فلو كنا تركنا النص على شكله الاول لعسر على الدارس الاحاطة بمعانيه كافة ، ولاضطر الى التوقف مراراً للفصل بين هذه الفكرة وتلك ، ولاصابه الفور مثلما اصابنا اول الامر.

ب) ضبط النص

وردت نصوص المخطوطات الثلاث ، كما ذكرنا آنفاً ، وهي مليئة بفضوى التنقيط

٥٦. هذه القضايا عالجانها في مقدمتنا التحليلية .

٥٧. راجع مجموعة كتب ارسطو مع تعليقات ابن رشد ، *Aristotelis opera cum Averrois commentariis* , verritis apud, Junctas, 1562-1574, Frankfurt am main, 1962.

٥٨. راجع المجلد الثالث ، فهرست الاسماء والمصطلحات في جزئه الأخير .

وغياب الضوابط . فكلم عانيتنا من كتابة الهمة ومن ضبط النقاط على الحروف متوقفين حائرين ، معبدن قراءة النص مرات للتثبت من المعنى قبل تثبيت اللفظ^{٥٩} . والله يعلم ان وقتنا اخيراً في انتقاء ما ارتأيناه الافضل ، معولين في حكمنا على مراجع اللغة والنحو . ولهذا الاسباب لم نتوقف توقفاً اعمى امام نص مخطوط معين لنسخه دون ايثار آخر عليه . لذلك سيجد القارئ في لازمة الفروقات بين المخطوطات كيف فضلنا احياناً المخطوط (ل) على (ف) و (م) ، او المخطوط (م) على (ف) و (ل) ، لكننا لم نقم باضافة اي تصويب من جهتنا بل آثرنا ترك المخطوطات على اصالتها منعاً للالتباس.

ج) تقسيم الفصول وترقيمتها

بعد عملية الترتيب والضبط هذه رقمنا الفصول متبعين في هذا الترقيم التبويب المعنوي قبل اي شيء آخر . وغابتنا في ذلك تجنب الابهام الذي ربما وقع فيه القارئ لكثرة ما جاء في النص من مواضيع متسلسلة ومتشابهة .

ثم رقمنا الاسطر في كل صفحة تسهلاً للبحث ولوضع الفهارس وللتثبت من الفروقات . لكننا لم نعد رقم الفصل سطرًا لعدم ورود اي معنى او لفظة فيه .

د) عناوين الفصول

اما العناوين فقد اتت وفقاً لنماذج ثلاث :

(١) عنوان لا اشارة تميزه وخاصته انه ورد في المخطوطات الثلاث .

(٢) عنوان وضعناه بالخط العريض ونعني به انه استل من المخطوط (م) الذي امتاز كما ذكرنا بكثرة العناوين التي وردت على الهامش والتي تتناول جزئيات المسائل الطويلة .

(٣) عنوان ربطناه بالرمز التالي [....] وهو من وضعنا وزيادة من عندنا . وهذا العنوان مستل من صلب النص ، الغاية من اضافته التمهيد لوضع فهراس الكتب ، بعد القطع بين الفصول .

هـ) الفروقات بين المخطوطات

لقد افردنا لهذه الفروقات باباً خاصاً ليضعها القارئ نصب عينيه ويقابل اذا ما شاء

٥٩. نذكر هنا على سبيل المثال لفظ : يبين وبين وبين وبين ؛ ولفظ : ينبغي وينبغي ؛ ولفظ : غنا وغناء .

بينها ، ولتبيّن خصائص كل مخطوط لفظاً ومعنى وتركيباً . ولهذا السبب أيضاً لم نشأ إضافة اي تصويب كما ذكرنا لما قد ورد من اخطاء في المخطوطات ، وبخاصة عندما التقت جميعها عندها .

(و) مقابلة نص ابن رشد مع نص ارسطو

تطلبت المقابلة بين نصي ابن رشد وارسطو مشقةً وسعيًا طويلاً لصعوبة المقارنة احياناً . فقد جاء في تصنيفنا لهذا النوع من الشرح انه من الاوسط او ما سمي بالتلخيص . وبخاصة ان ابن رشد بعد ان يذكر مطلع قول ارسطو يمزج بين فكرة ارسطو وفكرته او بين رأي الشراح ورأي ارسطو ، حتى يختلط الامر على الباحث ولا يعود يميّز بين الاصل والفرع . لذا فقد وضعنا على الهامش رقماً يقابل ترقيم نص ارسطو الاصيل ، وذلك تسهلاً للباحث وبخاصة للمستشرق الذي دأب على هذه الطريقة في قراءة الشروحات العربية على النصوص اليونانية . في كل صفحة اذن نجد ترقيماً عاماً بالاجنبية للفصل جعلناه بين خطين - ... - ، وترقيماً خاصاً بكل مقطع حسب ما جاء في نص تريكو . واذا وقعت بعض الفروقات بين النصين فذلك يعود للأسباب التالية :

- ١) شروحات ابن رشد تطول احياناً او تقصر فلا نجد مقابلاً لها في فصل ارسطو^{٦٠}
- ٢) تقسيمات النص عند ابن رشد تختلف مراراً عن تقسيمات تريكو لنص ارسطو^{٦١}
- ٣) اعتماد ابن رشد احياناً تقسيمات خاصة^{٦٢} او تقسيمات شراح ارسطو^{٦٣} .

٧. الفهارس

كان لا بد بعد تحقيق النص من وضع فهارس للمصطلحات المنطقية . وذلك يعود :

٦٠. راجع مثلاً ص ١٣٩ - ١٤٠ من النص ، أو ص ١٥٢ ، والفصل ٤٢ من كتاب القياس الذي يقابله الفصل ٤٥ في كتاب تريكو .
٦١. راجع تقسيمات معاني المقولات وخصائصها مثلاً ، في كتاب المقولات ، كيف يخرّجها ابن رشد مقولة مقولة .
٦٢. راجع تقسيم ابن رشد لكثاني المقولات والعبارة . وراجع فهرس هذين الكتابين ، فوجد انك امام تقسيم جديد اذ انه ليس في نص ارسطو تقسيمات اصلاً ولا عناوين . وقد افردنا لقضية تقسيم مصنفات ارسطو لابن رشد باباً خاصاً في المقدمة التحليلية - الفصل الثاني - في دراسة منهجية .
٦٣. راجع مثلاً تقسيم الفصول الاخيرة من المقالة السادسة من كتاب الجدل حيث يتبع ابن رشد تقسيم المواضيع حسب ما ورد عند ثامسپيوس وثاوفرسطس ، تلخيص كتاب الجدل . ص ٦٠٣

(١) لاهميتها عند دراسي المنطق .

(٢) للبحث في كيفية تطور المنطق ومفرداته من اليونان الى العرب .

(٣) للمقابلة بين هذه المصطلحات وتلك التي استعملت عند المترجمين الاول وعند مفكري العرب فيما بعد .

(٤) للنظر في تطور هذه المصطلحات من خلال النص الواحد وتردادها بميَّزات ومعان متجددة .

(٥) للمساعدة على توفير الالفاظ المنطقية لقراء المنطق ودارسيه في اللسان العربي .

وقد اجتزأنا هذه الفهارس اقساماً :

(أ) فهرس الاسماء :

(١) اسماء الله ؛ (٢) اسماء العلم ؛ (٣) اسماء الشعوب والفرق ؛ (٤) اسماء المصنفات .

(ب) فهرس المصطلحات المنطقية العربية .

(ج) فهرس لابرز المصطلحات المنطقية العربية - الفرنسية - اللاتينية . واهمية هذا الفهرس تعود الى كون هذا التلخيص قد وصل الغرب في اللغة اللاتينية قبل ان يعرف بلغته العربية الاصيلة مخطوطاً .

خاتمة

هذا ما حاولناه جاهدين في تحقيقنا نص التلخيص هذا . وغابتنا من التحقيق جلية وهي تقريب هذا النص من متناول رواد الفكر الفلسفي الذين عسر عليهم حتى اليوم الاطلاع عليه والتعرف على ابن رشد الشارح لمنطق ارسطو . فقد تداولت الكتب والابحاث في تاريخ الفكر وانتقاله من ارسطو الى العرب مؤلفات ابن رشد الشارح في الطبيعيات والالهيات ، ولكن احداً منها لم يشر الى قراءته تلخيص المنطق وتفسيره لابن رشد وبخاصة في لغته الاصيلة .

حسبنا ان نكون قد ادينا هذه الرسالة وقتنا بهذه المهمة .

تصميم التصدير العام حول تحقيق المخطوطات

صفحة

- توطئة..... ١٢٩
١. وصف عام للمخطوطات : ١٣٠
- أ (مخطوط فلورنسا (= ف)) ١٣١
- ب (مخطوط جامعة ليد (= ل)) ١٣٢
- ج (مخطوط مشهد (= م)) ١٣٤
٢. تاريخ تأليف التلخيص..... ١٣٦
٣. طريقة ابن رشد الشارح لمنطق ارسطو..... ١٣٧
٤. ابن رشد ونقول الاورغانون الى العربية..... ١٣٩
٥. مراجعنا الأساسية في تحقيق النص : ١٤٢
- أ (المخطوط الرئيس الذي اعتمدناه..... ١٤٢
- ب (المراجع الأخرى..... ١٤٣
٦. طريقتنا في تحقيق النص :
- أ (ترتيبه ونقله..... ١٤٤
- ب (ضبط النص..... ١٤٥
- ج (تقسيم الفصول وترقيمها..... ١٤٥
- د (عناوين الفصول..... ١٤٥
- هـ (الفروقات بين المخطوطات..... ١٤٥

- و (مقابلة نص ابن رشد مع نص ارسطو..... ١٤٦
٧. الفهارس :
- أ (فهرس الاسماء..... ١٤٧
- ب) فهرس المصطلحات المنطقية العربية..... ١٤٧
- ج) فهرس المصطلحات المنطقية العربية - الفرنسية - اللاتينية..... ١٤٧
- خاتمة..... ١٤٧

القسم الثالث

نص تلخيص منطق ارسطو لابن رشد

تَلْخِصُ كِتَابُ قَاطِيفُورِيَّاسَ
أَوْ

كِتَابُ الْمُقُولَاتِ

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلّم تسليمًا^١

قال الفقيه الاجلّ العالم المحصل ابو الوليد بن رشد رضي الله عنه^٢ : الغرض في هذا القول تلخيص المعاني التي تضمنتها كتب ارسطو في صناعة المنطق وتحصيلها
 ٥ بحسب طاقتنا وذلك على عادتنا في سائر كتبه . ولنبدأ^٣ بأول كتاب من كتبه في هذه الصناعة وهو «كتاب المقولات» .

فنقول : ان هذا الكتاب بالجملة ينقسم الى ثلاثة^٤ اجزاء :
 الجزء الأول : بمنزلة الصدر لما يريد ان يقوله في هذا الكتاب وذلك انه يشتمل على
 الأمور التي تجري مما يريد ان يقوله في هذا الكتاب مجرى^٥ الاصول الموضوعه
 والحدود .

١٠

والجزء الثاني : يذكر فيه المقولات العشر^٦ مقولة^٧ ويرسم كل واحدة^٨ منها
 برسمها الخاص بها ويقسمها الى أنواعها المشهورة . ويعطي خواصها المشهورة .
 والجزء الثالث : يعرف فيه الواحق العامة والأعراض المشتركة التي تلحق جميع
 المقولات وأكثرها بما هي مقولات .

—

الجزء الأول

هذا الجزء فيه فصول خمسة^١

الأول : يخبر فيه بأحوال ما للموجودات من جهة دلالات الألفاظ عليها .

٥ الثاني : يخبر فيه ما هو الجوهر^٢ والعرض بحسب نظر هذه الصناعة فيه اعني كلي الجوهر وشخصه وكلي العرض وشخصه .

الثالث : يعرف فيه ان المحمول متى حمل على الموضوع حملاً يعرف جوهره وحمل على ذلك المحمول محمول آخر يعرف جوهره فان ذلك المحمول الآخر يعرف أيضاً جوهر ذلك^٣ الموضوع الأول .

١٠ الرابع : يخبر فيه أي الأجناس يمكن ان تشترك في الفصول القاسمة وأنها لا يمكن ذلك فيها .

الخامس : يأتي فيه بقسمة الموجودات المفردة الى المقولات العشر على جهة المقال ويعرف فيه ان الايجاب والسلب ليس يلحق الموجودات المفردة التي يدل عليها بالفاظ مفردة وانما يلحق المركبة من جهة ما يدل عليها بالفاظ مركبة .

- ١ -

[القول في الأشياء التي اسمائها مشتركة ومتواطئة ومشتقة]

الفصل الأول^١

القول في اسماء المشتركة

قال: ان الأشياء التي اسمائها^٢ متفقة أي مشتركة هي الأشياء التي ليس يوجد لها شيء واحد عام ومشارك الا الاسم فقط. فأما حد كل واحد منها المفهوم جوهره بحسب ما يدل عليه ذلك الاسم المشترك فخالف لحد الآخر^٣ خاص بمحدوده. و^٤ مثال ذلك اسم الحيوان المقول على الانسان المصور و^٥ الانسان الناطق، فان حديهما مختلفان، وليس يلقي^٦ لهما شيء عام ومشارك الا الاسم فقط وهو قولنا 5 فيهما جميعاً حيوان.

القول في اسماء المتواطئة

وأما الأشياء التي اسمائها متواطئة فهي التي الاسم لها أيضاً واحد بعينه ومشارك. والحد المعطى جوهرها بحسب دلالة الاسم واحد ايضاً بعينه. و^٧ مثال ذلك اسم الحيوان المقول على الانسان وعلى الفرس، فان اسم الحيوان عام لهما ويدل منها على جوهر واحد وهو قولنا: جسم متغذ حساس الذي هو حد الحيوان. 10

[القول في اسماء المشتقة]

وأما المشتقة اسمائها^٨ فهي التي سميت بأسم معنى موجود فيها^٩، غير ان اسماءها مخالفة لاسم المعنى في التصريف لتضمنها لموضوع^{١٠} ذلك المعنى مع المعنى^{١١}، مثل تسمية الشجاع من اسم الشجاعة، والفصيح من اسم الفصاحة. 15

[الالفاظ المفردة والألفاظ المركبة]

والمعاني المدلول عليها بالألفاظ : منها مفردة يدلّ عليها بالفاظ مفردة مثل انسان وفرس، ومنها مركبة يدلّ عليها بالفاظ مركبة مثل قولنا: الانسان حيوان والفرس يجري.

- ٢ -

الثاني

القول في تقسيم المحمولات

قال : والموجودات منها ما يحمل على موضوع وليست في موضوع، أي منها ما يعرف من جميع ما يحمل عليه جوهره وماهيته^٢، ولا يعرف من موضوع اصلاً شيئاً خارجاً عن جوهره، وهذا هو الجوهر العام، مثل الحيوان والانسان فانهما اذا حملا على شيء عرفاً منه جوهره وذاته لا شيئاً خارجاً عن ذاته.

ومنها ما هو موضوع، اي ليس جزءاً^٣ ولا يمكن ان يكون قوامه من غير الموضوع، وليس يحمل على موضوع البتة، اي من طريق ما هو، وهذا هو شخص العرض المشار اليه، مثل هذا السواد المشار اليه، وهذا البياض المشار اليه الموجود في الجسم المشار اليه، اذ كل لون في جسم.

ومنها ما يحمل على موضوع وهو أيضاً في موضوع، أي يحمل على شيئين يعرف من احدهما ماهيته ولا يعرف من الآخر ماهيته^٤، من جهة انه جزء جوهر من الذي يعرف ماهيته وليس يجزء جوهر من الذي لا يعرف ماهيته، بل قوامه بالموضوع.

وهذا هو العرض العام، مثل حملنا العلم على النفس وعلى الكتابة^٥، فأننا نقول ان الكتابة علم والعلم في النفس، فاذا حملناه على الكتابة عرف جوهرها اذ كان جنساً لها يليق ان يعطى في جواب ما هي الكتابة، واذا حمل على النفس فقيل: في النفس علم عرف^٦ شيئاً خارجاً عن ذاتها.

ومنها ما ليس يحمل على موضوع اصلاً، اي حملاً يعرف جوهره، ولا هو في موضوع، أي ليس^٧ يحمل على موضوع يعرف منه شيئاً خارجاً عن جوهره. وهذا

هو شخص الجوهر المشار اليه، مثل زيد وعمرو، فانه ليس يحمل على شيء على المجري الطبيعي لا حملاً معرفاً جوهر الموضوع، ولا حملاً غير معرف له.

فالجوهر بالجملة سواء^٨ كان عاماً أو شخصاً هو الذي ليس في موضوع اصلاً. والعرض بالجملة سواء كان عاماً أو شخصاً هو الذي يقال في موضوع. والعام بالجملة سواء كان جوهرًا أو عرضاً هو الذي يقال على موضوع^٩. والشخص بالجملة سواء كان عرضاً أو جوهرًا هو الذي لا^{١٠} يقال على موضوع، ثم ينفصل كلي الجوهر من شخصه بأن كليه^{١١} يقال على موضوع وشخصه لا يقال على موضوع، وينفصل شخص العرض من كليه بأن الكلي يقال على موضوع والشخص لا يقال على موضوع.

- ٣ -

[في محمول المحمول - في الاجناس والأنواع]

الثالث

قال : ومتى حمل شيء على موضوع حملاً يعرف جوهره، وحمل^٢ على ذلك المحمول محمول آخر يعرف أيضاً جوهره، فانه أيضاً يعرف^٣ جوهر ذلك الموضوع الذي عرفه المحمول الأول. مثال ذلك ان الانسان اذا حمل على زيد أو عمرو وعرف جوهرهما، واذا حمل على الانسان محمول ثان يعرف جوهره^٤ مثل الحيوان، لزم ضرورة ان يعرف هو جوهر زيد وعمرو الذي يعرفها الانسان.

الرابع

القول في ان اجناس المختلفة فصولها مختلفة والاجناس المتفقة فصولها متفقة

قال : والاجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتباً تحت بعض، اي ليس بعضها داخلًا تحت بعض، فان فصولها مختلفة في النوع. مثال ذلك ان الفصول التي بها ينقسم الحيوان، مثل المشاء والطائر والسباح، غير الفصول التي ينقسم بها العلم، اذ

كان الحيوان داخلياً تحت جنس الجوهر، والعلم داخلياً تحت جنس الكيفية، والكيفية والجوهر جنسان عاليان ليس بعضهما^٦ داخلياً تحت بعض.
 20 وأما الأجناس التي^٧ بعضها داخلياً^٨ تحت بعض فليس يمتنع ان يظن انه قد تكون فصولها من نوع واحد. مثال ذلك ان الحيوان قد ينقسم بالمائي^٩ والبري، وينقسم بهما المتغذى، والحيوان مرتب تحت المتغذى، والسبب في ذلك ان الفصول التي ينقسم بها الجنس الأعلى هي محمولة ولا بد على الأجناس التي تحت الجنس الأعلى، لأنه يحمل على كل واحد من تلك الأجناس التي تحته. فاذا كانت تلك الفصول التي انقسم بها الجنس الأعلى غير مقومة للأجناس التي تحته، انقسمت بها تلك الأجناس كما ينقسم الجنس الأعلى، لأنها اذا حملت ولم تكن مقومة كانت مقسمة^{١١}.

وله مثل قولك : متعل^{١٠} ومتسلح.
 ويفعل كقولك : يحرق ويقطع.
 وينفعل كقولك : ينحرق وينقطع.

٥ وكل واحدة من هذه العشرة اذا أخذت مفردة لم يدل عليها باليجاب ولا سلب^{١٢}، فاذا ركبت بعضها الى بعض حينئذ تحدث الموجبة والسالبة، كقولنا: هذا كم، هذا ليس بكم^{١٣}. واذا حدثت الموجبة والسالبة دخلها الصدق والكذب، فان المعاني المفردة ليس يدخلها الصدق والكذب، مثل قولنا^{١٤}: انسان على حدة، وأبيض على حدة، الا اذا ركبت فقول: انسان ابيض، فانه قد يمكن ان يكون هذا القول صادقاً وقد يمكن ان يكون كاذباً، فعند التركيب يحدث الأمران جميعاً، اعني الإيجاب والسلب والصدق والكذب.
 ١٠

- 4 -

- ٤ -

[القول في المقولات العشرة]

الخامس^١

٢٥ قال : والألفاظ المفردة التي تدل على معاني مفردة^٢ هي ضرورة دالة على واحد من عشرة اشياء : اما على جوهر، وأما على كم، وأما على كيف، وأما على اضافة، وأما على اين، وأما على متى، وأما على وضع، وأما على له، وأما على يفعل، وأما على ينفعل.

فالجوهر على طريق المثال هو مثل انسان وفرس.

والكم مثل قولك : ذراعان^٣ وثلاثة اذرع.

والكيف مثل قولك : ابيض وكاتب.

والاضافة مثل الضعف والضعف.

واين مثل قولك : زيد في البيت.

ومتى مثل قولك : عام اول وأمس.

والوضع مثل متكى وجالس.

2a

الجزء الثاني

ابتداء القول في مقولات العشرة

وهذا الجزء^١ ينقسم الى ستة أقسام: القسم^٢

- الأول : يذكر فيه مقولة الجوهر.
- ٥ الثاني : مقولة الكم.
- الثالث : مقولة المضاف.
- الرابع : مقولة الكيف.
- الخامس : مقولة ان يفعل وان يفعل.
- السادس : مقولة الوضع ومتى واين وله.

القسم الأول^١

[في الجوهر]

وهذا القسم فيه اربعة عشر فصلاً:

الأول: يعرف فيه ان الجواهر^٢ صنفان أول وثوان ويخبر عن كل واحد منهما.

٥

الثاني: يعرف فيه^٣ ما هي الجواهر الثواني.

الثالث: يعرف فيه ان الجواهر الثواني وهي التي تقال على موضوع بخص انه يحمل اسمها وحدها على موضوعها وانه ليس يوجد ذلك التي تقال في موضوع وهي الاعراض.

الرابع: يعرف فيه ان كل ما سوى الجواهر الأول فانه مضطر وجوده الى الجواهر الأول.

١٠

الخامس: يعرف فيه ان النوع من الجواهر الثواني اولى بأن يكون جوهرًا. الجنس والجواهر الأول وهي اشخاص الجواهر اولى بذلك. النوع وان العلة في ذلك متشابهة اعني في ان كان الشخص احده باسم الجوهر من النوع والنوع من الجنس.

١٥

السادس: يعرف فيه ان الجواهر الثواني التي في مرتبة واحدة ليس بعضها اولى بأن يكون جوهرًا من بعض وكذلك الأول.

السابع: يعرف فيه بالجهة^٤ التي بها استحققت الأنواع الموجودة في هذه المقولة دون المحمولة في موضوع وهي الاعراض والجهة التي بها استحققت الاشخاص ان تسمى جواهر اول.

٢٠

الثامن: يرسم فيه الجوهر على الاطلاق سواء كان شخصًا أو كليًا ويأتي فيه بالخواص المفرقة بين الجواهر الثواني وبين العرض باطلاق^٥

القسم الأول^١

[في الجوهر]

- وهذا القسم فيه أربعة عشر فصلاً:
- الأول: يعرف فيه ان الجواهر^٢ صنفان أول وثوان ويخبر عن كل واحد منها.
- الثاني: يعرف فيه^٣ ما هي الجواهر الثواني.
- الثالث: يعرف فيه ان الجواهر الثواني وهي التي تقال على موضوع يخصها انه يحمل اسمها وحدها على موضوعها وانه ليس يوجد ذلك في التي تقال في موضوع وهي الاعراض.
- الرابع: يعرف فيه ان كل ما سوى الجواهر الأول فانه مضطر في وجوده الى الجواهر الأول.
- الخامس: يعرف فيه ان النوع من الجواهر الثواني اولى بأن يكون جوهرًا من الجنس والجواهر الأول وهي^٥ اشخاص الجواهر^٦ اولى بذلك من النوع وان العلة في ذلك متشابهة اعني في ان كان الشخص احق باسم الجوهر من النوع والنوع من الجنس.
- السادس: يعرف فيه ان الجواهر الثواني التي في مرتبة واحدة ليس بعضها اولى بأن يكون جوهرًا من بعض وكذلك الأول.
- السابع: يعرف فيه بالجهة^٧ التي بها استحققت الأنواع الموجودة في هذه المقولة دون المحمولة في موضوع وهي الاعراض والجهة التي بها استحققت الاشخاص ان تسمى جواهر اول.
- الثامن: يرسم فيه الجوهر على الاطلاق سواء كان شخصًا أو كليًا ويأتي فيه بالخواص المفرقة بين الجواهر الثواني وبين العرض باطلاق^٩.

٥

١٠

١٥

٢٠

التاسع : يعرف فيه ان هذه الخواص التي تفارق بها الجواهر الثواني الاعراض تشاركها فيها الفصول.

العاشر : يعرف فيه ان جميع الجواهر الثواني والفصول هي من المتواطئة اسمائها^{١١}.

الحادي عشر : يزيل فيه الشبهة التي توهم التباس الجواهر الثواني بالأول وانها من نوع واحد.

الثاني عشر : يعرف فيه ان من خواص هذه المقولة انه لا مضاد لها وانها خاصة قد^{١٢} يشاركها فيها غيرها من المقولات.

الثالث عشر : يعرف فيه ان من خواص هذه المقولة انها لا تقبل الأقل والأكثر وان سائر المقولات تقبلها^{١٣}.

الرابع عشر : يعرف فيه ان اولى^{١٤} الخواص بمقولة الجوهر انها القابلة للمتضادات ويحتاج لذلك ويحل شبهة تعرض في ذلك.

- ٥ -

الفصل الأول^١

القول في الجوهر^٢

القول في الجواهر وقسمتها الى الأول والثواني

قال : والجواهر^٣ صنفان : اول وثوان.

٥ فأما الجوهر الموصوف بأنه اول وهو المقول جوهرًا بالتحقيق والتقديم شخص الجوهر الذي تقدم رسمه، اعني الذي لا يقال على موضوع ولا هو موضوع، مثل هذا الانسان المشار اليه والفرس المشار اليه.

الثاني^٥

١٠ وأما التي يقال فيها انها جواهر ثوان فهي الأنواع التي توجد فيها الأشخاص جهة شبيهة بوجود الجزء في الكل، وأجناس هذه الأنواع أيضًا. مثال ذلك زيدًا المشار اليه هو في نوعه، أي في الانسان، والانسان في جنسه الذي الحيوان، فزيد المشار اليه هو الجوهر الأول، والانسان المحمول عليه والحيوان الجواهر الثواني.

الثالث^٦

القول في الفرق بين المحمولات التي تحمل لموضوعاتها باسمها وحدّها
وما لا تحمل اصلاً يعني تحمل على ما تحمل باسمها
ولا تحمل بحدّها وتحمل منها اقسام ثلاثة .

على الجواهر الأول أو فيها . وإذا كان ذلك كذلك فلو لم توجد الجواهر الا
يكن سبيل الى وجود شيء من الجواهر الثواني ولا من الاعراض .

الخامس^{١٦}

[الأنواع احق باسم الجواهر من الأجناس]

والأنواع من الجواهر الثواني اولى بأن تسمى جوهرًا من الأجناس لأنها اقرب
الجواهر الأول من الاجناس، وذلك انه متى أجيب بكل واحد منها في جواب
هو^{١٧} الشخص الذي هو الجواهر الأول كان جوابًا ملائمًا من جهة السؤال
الا ان الجواب بالنوع عند السؤال بما هو اكمل تعريفًا للشخص المشار اليه
ملائمة له من الجواب بنجسه . مثال ذلك انه ان اجاب بجيب عند السؤال^{١٨}
سقراط بانه انسان، كان اكمل تعريفًا لسقراط من ان يجيب فيه بانه حيوان
الانسانية لسقراط اخص من الحيوانية . وكذلك حال الاخص مع الاخص . فهو
ما يظهر فيه ان النوع^{١٩} احق باسم الجوهرية من الأجناس .

ودليل آخر أيضًا، وذلك انه لما كانت الجواهر الأول انما صارت
الجواهر^{٢٠} وباسم الموجود احق من الجواهر الثواني والاعراض لكون سائر الا
محمولة عليها أو فيها، وكانت حال الاجناس عند الأنواع هي حال جميع
عند الجواهر الأول، اعني ان الجواهر الأول موضوعة لسائر الأمور كما^{٢١}
موضوعة للاجناس، فان الأجناس تحمل على الأنواع كما تحمل سائر الأنواع
الجواهر^{٢٢} وليس ينعكس الأمر فتحمل الأنواع على الأجناس؛ كما ليس
الأمر في سائر الأشياء في الحمل مع الجواهر الأول، اعني انه لا يحمل
٢٠ عليها؛ فلما كان الأمر كذلك^{٢٣} وجب ضرورة ان تكون الأنواع احق باسم
من الأجناس .

٥ وبيّن مما قيل في صدر هذا الكتاب ان التي تقال على موضوع وهي الجواهر الثواني
فقد يجب ضرورة ان يحمل اسمها وحدّها على ذلك الموضوع . مثال ذلك ان اسم الانسان
يصدق على زيد المشار اليه وكذلك حدّه، فأنّا نقول في زيد انه انسان، ونقول فيه انه
حيوان ناطق الذي هو حدّ الانسان . فاما التي تقال في موضوع، وهي الأعراض ففي
الأكثر لا تعطى الموضوع لا اسمه ولا حدّه . مثل قولنا زيد ابيض، اذا دللنا بقولنا
١٠ ابيض على الكيفية التي في زيد، وهي الدلالة الغالبة، فان الأبيض ليس باسم زيد ولا
حدّ له . فاما اذا دللنا بالاسم المشتق على موضوع الكيفية على جهة التعريف له فانه قد
٣٠ يكون اسمًا له، وحينئذ نقول ان المحمول يعطي اسم الموضوع . فأنّا الحدّ فلا يمكن في
حال من الأحوال، فانه لا يمكن ان يكون حدّ البياض حدّ زيد .
هذا هو حقيقة تفسير هذا الفصل، وليس كما ظن ابو نصر مما اظنه حكاه عن
١٥ المفسرين^{٢٤} .

الرابع^٩

وكل ما سوى^{١١} الجواهر الأول، التي هي الأشخاص الأول^{١٢} : فأنّا ان تكون
مما يقال على موضوع، وأما ان تكون مما يقال في موضوع، وذلك ظاهر بالتصنيف
والاستقراء، اعني حاجتهما الى الموضوع . مثال^{١٣} ذلك ان الحي انما يصدق حملة
٢٠ على الانسان من اجل صدقه على انسان ما مشار اليه، فانه لو لم يصدق على احد^{١٤}
من اشخاص الناس لما صدق في حملة على الانسان الذي هو النوع؛ وكذلك اللون
انما يصدق حملة على الجسم من اجل وجوده في جسم ما مشار اليه . فيجب
اذن^{١٥} ان يكون ما سوى^{١٥} الجواهر الأول : اما ان يكون يقال عليها، أو فيها، أي
5

الثالث^٦

القول في الفرق بين المحمولات التي تحمل لموضوعاتها باسمها وحدّها
وما لا تحمل اصلاً يعني تحمل على ما تحمل باسمها
ولا تحمل بحدّها وتحمل منها اقسام ثلاثة.

- ٥ وبيّن مما قيل في صدر هذا الكتاب ان التي تقال على موضوع وهي الجواهر الثواني
فقد يجب ضرورة ان يحمل اسمها وحدّها على ذلك الموضوع. مثال ذلك ان اسم الانسان
يصدق على زيد المشار اليه وكذلك حدّه، فإنّا نقول في زيد انه انسان، ونقول فيه انه
حيوان ناطق الذي هو حدّ الانسان. فاما التي تقال في موضوع، وهي الأعراض ففي
الأكثر^٧ لا تعطي الموضوع لا اسمه ولا حدّه. مثل قولنا زيد ابيض، اذا دللنا بقولنا
ايض على الكيفية التي في زيد، وهي الدلالة الغالبة، فان الأبيض ليس باسم زيد ولا
حدّ له. فاما اذا دللنا بالاسم المشتق على موضوع الكيفية على جهة التعريف له فانه قد
يكون اسماً له، وحينئذ نقول ان المحمول يعطي اسم الموضوع. فأما الحدّ فلا يمكن في
حال من الأحوال، فانه لا يمكن ان يكون حدّ البياض حدّ زيد.
١٥ هذا هو حقيقة تفسير هذا الفصل، وليس كما ظن ابو نصر مما اظنه حكاه عن
المفسرين^٨.

الرابع^٩

- وكل ما سوى^{١٠} الجواهر الأول، التي هي الأشخاص الأول^{١١}: فأما ان تكون
مما يقال على موضوع، وأما ان تكون مما يقال في موضوع، وذلك ظاهر بالتصريح
والاستقراء، اعني حاجتهما الى الموضوع. مثال^{١٢} ذلك ان الحي انما يصدق حمله
على الانسان من اجل صدقه على انسان ما مشار اليه، فانه لو لم يصدق على احد^{١٣}
من اشخاص الناس لما صدق في حمله على الانسان الذي هو النوع، وكذلك اللون
انما يصدق حمله على الجسم من اجل وجوده في جسم ما مشار اليه. فيجب
اذن^{١٤} ان يكون ما سوى^{١٥} الجواهر الأول: اما ان يكون يقال عليها، أو فيها، أي
٥

على الجواهر الأول أو فيها. واذا كان ذلك كذلك فلو لم توجد الجواهر الأول لم
يكن سبيل الى وجود شيء من الجواهر الثواني ولا من الاعراض.

الخامس^{١٦}

[الأنواع احق باسم الجواهر من الأجناس]

- ٥ والأنواع من الجواهر الثواني أولى بأن تسمى جواهرًا من الأجناس لأنها اقرب الى
الجواهر الأول من الاجناس، وذلك انه متى أُجيب بكل واحد منها في جواب ما
هو^{١٧} الشخص الذي هو الجواهر الأول كان جوابًا ملائمًا من جهة السؤال بما هو،
الا ان الجواب بالنوع عند السؤال بما هو اكمل تعريفًا للشخص المشار اليه وأشدّ
ملائمة له من الجواب بجنسه. مثال ذلك انه ان اجاب مجيب عند السؤال^{١٨} ما هو
سقراط بانه انسان، كان اكمل تعريفًا لسقراط من ان يجيب فيه بانه حيوان، لأن
الانسانية لسقراط اخصّ من الحيوانية. وكذلك حال الاعم مع الأخص. فهذا احد
ما يظهر فيه ان النوع^{١٩} احق باسم الجوهرية من الأجناس.
ودليل آخر أيضًا، وذلك انه لما كانت الجواهر الأول انما صارت باسم
الجواهر^{٢٠} وباسم الموجود احق من الجواهر الثواني والأعراض لكون سائر الاشياء أمّا
١٥ محمولة عليها أو فيها، وكانت حال الاجناس عند الأنواع هي حال جميع الأشياء
عند الجواهر الأول، اعني ان الجواهر الأول موضوعة لسائر الأمور كما^{٢١} الأنواع
موضوعة للاجناس، فان الأجناس تحمل على الأنواع كما تحمل سائر الأمور على
الجواهر^{٢٢} وليس يتعكس الأمر فتحمل الأنواع على الأجناس؛ كما ليس يتعكس
الأمر في سائر الأشياء في الحمل مع الجواهر الأول، اعني انه لا يحمل الجواهر^{٢٣}
٢٠ عليها؛ فلما كان الأمر كذلك^{٢٤} وجب ضرورة ان تكون الأنواع احق باسم الجواهر
من الأجناس.

السادس^{٢٥}

القول في عدم اولوية اشخاص الجوهر بعضها من بعض

وأما أنواع الجواهر التي ليست اجناساً فليس بعضها احق باسم الجوهر من بعض
اذ كان ليس جوابك في زيد انه انسان اشد تعريفاً من جوابك في هذا الفرس
المشار اليه انه فرس.

وكذلك الجواهر الأول ليس بعضها احق باسم الجوهرية من بعض، فانه ليس
هذا الانسان المشار اليه احق باسم الجوهرية من هذا الفرس المشار اليه.

السابع^{٢٦}

وانما صارت انواع الجواهر الأول وأجناسها يقال لها جواهر ثوانٍ من بين سائر
الأشياء التي تحمل عليها من جهة انه متى اُجيب بواحد منها في جواب ما هو الجوهر
الأول كان معروفاً له وان كان الجواب بالنوع أشد تعريفاً، وأما متى أُجيب في ذلك
بما عدا هذه كان جواباً غير لائق ولا مناسب للسؤال. مثال ذلك انه ان اجاب
انسان في جواب ما هو زيد انه انسان كان اشد تعريفاً من انه حي، وان كان
كلاهما معروفاً لماهيته^{٢٧}، فأما ان اجاب انه ابيض أو انه ذو ذراعين فقد أُجاب
بشيء غريب عنه وشيء خارج عن طبيعته. فبالواجب قيل لهذه جواهر ثوانٍ دون
غيرها من سائر المقولات.

فهذا أحد ما يظهر منه لم خصصت انواع الجواهر^{٢٨} الأول وأجناسها باسم الجوهر
دون سائر الأشياء المحمولة عليها. وقد يظهر بهذه الجهة أيضاً، وذلك ان قياس
الجواهر الأول الى سائر الأمور هو قياس انواع الجواهر واجناسها الى ما عداها من
سائر كليات المقولات. وذلك انه كما ان سائر الأمور كلها اما محمولة على الجواهر
الأول أو موجودة فيها على ما قلنا، كذلك سائر كليات المقولات كلها هي موجودة
في الجواهر الثواني، اعني ان كلياتها موجودة في كلياتها، كما ان اشخاصها موجودة
في اشخاص الجواهر الأول^{٢٩}. مثال ذلك ان الثمر موجود^{٣٠} في الانسان، وذا
الذراعين في^{٣١} الجسم^{٣٢}.

الثامن^{٣٣}

القول في رفع الشبهة التي مثل ان الفصول تقال في موضوع اي تحمل بحمل في
وبيان معنى حمل في وحمل على

والذي يعم كل جوهر شخصاً كان أو كلياً انه ليس يوجد في موضوع، وذلك
ان الجواهر صنفان اول وثوان. فاما الأول كما^{٣٤} قيل فليس في موضوع ولا على
موضوع، وأما الثواني فهي على موضوع وليس في موضوع. فاذن^{٣٥} الذي يعم
الصنفين^{٣٦} انها ليسا في موضوع.

التاسع^{٣٧}

وقد كنا قلنا ان الذي يخص الجواهر الثواني ان تقال على موضوع لا في موضوع
ولذلك قد يحمل اسمها وحدها على الموضوع من جهة ما هي مقولة على موضوع؛
وان التي في موضوع قد يتفق في بعضها ان يقال اسمها على الموضوع، فأما حدّها
فلا. الا ان هذا الذي يوجد من ذلك للجواهر الثواني ليس خاصاً بها، فان الفصل
ايضاً هو مما يقال على موضوع وليس في موضوع. مثال ذلك الناطق فانه يقال على
الانسان لا فيه اذ كان ليس موجوداً فيه على جهة ما يوجد البياض في الجسم.
ولذلك قد يوجد للفصل ايضاً ان يصدق اسمه وحدّه على الموضوع كما يوجد ذلك
للجواهر الثواني، فان النطق^{٣٨} وحدّه، الذي هو مدرك بفكر وروية، يحملان على
الانسان من طريق ما هو. وليس لقاتل ان يغلطنا فيقول ان النطق وبالجملة الفصول
موجودات في موضوع، وهي الاشياء التي هي فصول لها مثل وجود النطق في
الانسان، كما ان الاعراض موجودات في موضوع مثل وجود البياض في الجسم، فان
النطق انما يوجد في موضوع، اعني في الانسان على انه جزء منه، وليس الأمر
كذلك في البياض مع الجسم. ولذلك ليس ينبغي ان يفهم من قولنا في رسم
الاعراض انها التي تقال في موضوع انها فيه كجزء منه، بل على ان الموضوع موجود
دونها.

العاشر ٣٩

القول في خاصة الجواهر الثواني والفصول

- ومما يخصّ الجواهر الثواني والفصول ان جميع ما يحمل منها فانما يحمل على نحو حمل الأشياء المتواطئة اسمائها، وذلك ان كل شيء يحمل منها فاما ان يحمل على الأشخاص، واما على الأنواع، اذ كان ليس تحمل الجواهر الأول على شيء البتة. 35
- فاما النوع فيحمل على الشخص مثل الانسان على زيد، واما الأجناس فتحمل على الأنواع والأشخاص، والجواهر الأول فقد يجب ان تحمل عليها حدود انواعها واجناسها كما تحمل عليها اسمائها؛ اما انواعها فذلك ظاهر فيها^{٤١}، واما اجناسها فن^{٤٢} ما^{٤٣} تقدم. وذلك ان الجنس يقال على النوع، والنوع على الجوهر الأول الذي هو الشخص. وقد قيل ان كل ما يقال على المحمول المقول على موضوع فهو مقول أيضا على ذلك الموضوع، وهذه حال الجنس مع النوع والشخص. وكذلك تحمل حدود 5
- الفصول على الأشخاص والأنواع كما تحمل الاسماء. واذا كان هذا هكذا، وكان قد قيل ان الأشياء التي اسمائها متواطئة هي التي الاسم لها والحد عام وواحد بعينه، فواجب ان يكون مما يخصّ الفصول والأشياء التي في هذه المقولة، ان حملها على جميع ما تحمل عليه هو على طريق حمل الأشياء المتواطئة اسمائها، لا على طريق ١٥
- المشتقة^{٤٤} اسمائها^{٤٥}.

الحادي عشر ٤٤

القول في بيان دلالة اسماء الجواهر الأول والثواني على مدلولاتها ورفع الوهم الذي مثل انها يدلان على الشخص الواحد بالعدد ببيان الفرق بين مدلولاتها

- ٢٠ وقد يظن ان كل جوهر فانه انما يدلّ على الجوهر المشار اليه وهو الشخص. فاما الجواهر الأول فالأمر فيها يبين^{٤٦} انها انما تدلّ على الأشخاص المشار اليها، لأن ما يستدل من اسمائها عليها هو شيء واحد بالعدد. واما الجواهر الثواني فقد توهم 15
- الاسماء الدالة عليها لاشتباهاها باسماء الاشخاص او لاستعمالها مواضع اسماء اشخاص،

انها تدل على المشار اليه وليس الأمر كذلك، بل انما تدل على اي مشار اتفق اذ كان الموضوع لذلك الاسم ليس واحداً بعينه، كالاسم الدال بشكله على الجوهر الأول. وذلك ان زيدا وعمراً انما يدل به^{٤٧} على مشار اليه فقط، واما الانسان والحيوان وبالجملية النوع والجنس فانما يدل به على كثيرين، وهي مع ذلك تميّز اولئك^{٤٨} الكثيرين من غيرهم لا تميّزاً^{٤٩} يكون علاقة فقط بمنزلة ما يميّز الأبيض الشيء المتصف به، بل تميّزاً^{٥٠} في جوهر الشيء. والنوع والجنس انما وضع ليفرزا الشيء في جوهره عن غيره، الا ان الجنس اكثر حصراً من النوع، وذلك ان اسم الحيوان يحصر ما يدل عليه اسم الانسان^{٥١} اذ^{٥٢} كان الحيوان جنس الانسان.

الثاني عشر ٥٢

القول في بيان خواص الجواهر

- ١٠ ومما يخصّ مقولة الجوهر^{٥٣} انه لا مضاد لها^{٥٤}، فانه ليس يوجد للانسان ولا للحيوان مضاد؛ لكن^{٥٥} هذه الخاصة قد يشاركها^{٥٦} فيها غيرها من المقولات. مثال ذلك في الكم فانه ليس يوجد لذي الذراعين ولا للعشرة ولا لشيء مما يجري هذا الجرى^{٥٧} مضاد، الا ان تقول^{٥٨} ان القليل في الكم ضد الكثير، والكبير ضد الصغير؛ لكن^{٥٩} انواع الكم المنفصل بين من امرها انها غير متضادة^{٦٠} مثل الخمسة والثلاثة^{٦١} والأربعة.

الثالث عشر ٦٢

- ٢٠ ومما يخصّ الجوهر انه لا يقبل الأقل والأكثر. ولست اعني انه ليس يكون جوهر احق باسم الجوهر من جوهر، فان ذلك شيء قد وضعناه^{٦٣} حين قلنا ان اشخاص الجواهر اولى بالجوهريّة من كليتها، بل انما اعني انه لا يحمل النوع منها ولا الجنس على شخص اكثر من حمله على شخص، ولا يحمل عليه في وقت اكثر منه في وقت^{٦٤}، فان زيدا ليس اكثر حيواناً من عمرو، ولا زيد^{٦٥} اليوم اكثر حيواناً من

- غد. واما هذا الشيء الأبيض فقد يكون أشدّ بياضاً من هذا الشيء الأبيض، وقد يكون اليوم أشدّ بياضاً منه امس.

الرابع عشر ٦٦

القول في خاصة المساوية للجواهر

- ٥ وقد يظن ان اولى ٦٧ الخواص بالجواهر هو ان الواحد منها بالعدد هو ٦٨ بعينه القابل للمتضادات. وذلك بين من قبل الاستقراء، فانه ليس يمكن ان يوجد شيء مشار اليه بالعدد مما عدا الجواهر هو قابل للمتضادات، فانه لا اللون الواحد بالعدد يوجد قابلاً للأبيض والأسود، ولا الفعل الواحد بعينه يقبل الحمد ٦٩ والذم، وكذلك يجري الأمر في سائر المقولات مما ليس بجواهر. فاما ٧٠ في الجواهر فان الواحد بعينه يوجد قابلاً للمتضادات، مثال ذلك ان زيداً المشار اليه يكون حيناً صالحاً ١٠ وحيناً طالحاً، وحيناً حاراً وحيناً بارداً.

القول في رفع الشبهة التي تقبل التضاد كما تقبل الجواهر

- وقد يلحق في هذا الاستقراء شك من قبل القول والظن، وذلك انه قد يظن انها يقبلان الاضداد. وذلك ان القول أو الظن بأن زيداً قائم اذا كان زيد قائماً هو صدق، واذا كان قاعداً هو ٧١ كذب فقد يوجد القول الواحد بعينه يقبل الصدق ١٥ والكذب وهما اضداد، وهذا ان سلم انه قبول ٧٢ للاضداد فبين القبولين ٧٣ اختلاف، وذلك ان القابل للاضداد في الجواهر ٧٤ انما يقبلها بأن يتغير هو نفسه فيخلع احد الضدين ويقبل الآخر. وأما القول والظن فليس انما يقبلان الصدق والكذب بأن يتغيرا في أنفسهما لكن ٧٥ بأن يتغير الشيء الذي تعلق به الظن خارج الذهن في نفسه. مثال ذلك ان الظن بأن زيداً جالس انما يقبل الصدق اذا جلس زيد، 4b والكذب اذا قام زيد. فتكون خاصة الجواهر ان سلمنا ان هذا قبول للمتضادات انه الذي يقبل المتضادات بأن يتغير في نفسه، والأولى ان نقول ان هذا ليس هو قبولاً 5-10 للاضداد؛ وذلك ان القول والظن اذا اتصفا بالصدق حيناً والكذب حيناً فليس

- يتصفان بذلك على ان الصدق شيء حدث فيها بذاته في وقت والكذب في وقت آخر كما يحدث البياض في زيد ٧٦ في وقت بذاته والسواد في وقت، واما الصدق والكذب في القول والظن ٧٧ اضافة ما ونسبة تابعة لتغير الشيء الذي فيه الظن والقول لا حدوث شيء بذاته. واذا كان ذلك كذلك فقد وجب ان تكون خاصة الجواهر ٥ ان الواحد بالعدد منه قابل للمتضادات. فهذا مبلغ ما قاله في الجواهر.

القسم الثاني^١ القول في الكم

وما يقوله في هذه المقولة ينحصر في فصول سبعة :

- ٥ الأول : يعرف فيه فصول الكم العظمى وانها الانفصال والاتصال^٢ والوضع وعدم الوضع .
- الثاني : يعرف فيه أي اجناس الكم المشهورة هي داخله تحت الانفصال وأنها داخله تحت الاتصال .
- الثالث : يعرف اي هذه الاجناس هو أيضاً داخل تحت الوضع وأنها ليس بداخل تحته .
- ١٠ الرابع : يعرف^٣ ان السبعة التي عدت من اجناس الكم هي الاجناس المشهورة الموجودة كمّاً بذاتها وان سائر ما يظن به انه كم فذلك أمر لا حق له من جهة وجوده في هذه الأجناس^٤ مثل الحركة والخفة والثقل^٥ .
- ١٥ الخامس : يعرف فيه ان من خواص الكم ايضاً انه ليس ضد ويحلّ الشكوك التي يظن من اجلها انه^٦ توجد فيه الاضداد .
- السادس : يعرف فيه ان من خواص الكم ايضاً^٧ يقبل الأقل والأكثر كالحال في الجوهر .
- السابع : يعرف فيه ان خاصية الكم الحقيقية التي لا يشركه^٨ فيها غيره هي التساوي واللاتساوي^٩ .

- ٦ -

[الكم المنفصل والكم المتصل]

الفصل الأول^١

قال : وأما الكم فإنه منفصل ومنه متصل ، ومنه ما اجزأؤه^٢ لها وضع بعضها عند بعض ومنه ما ليس لها وضع .

الثاني^٣

والمنفصل اثنان : العدد والقول . والمتصل خمسة : الخط والبسيط والجسم وما يشتمل على الأجسام ويطيف بها وهو الزمان والمكان .

وأما كان العدد من الكم المنفصل لأن الكم المنفصل هو الذي ليس يمكن فيه ان نأخذ له حدةً مشتركاً تتصل عنده أجزاءؤه^٤ بعضها ببعض . مثال ذلك ان العشرة ليس يتصل جزؤها^٥ الذي هو الخمسة بالخمس الثانية التي هي جزؤها^٦ الآخر بحدة^٧ مشتركة ولا الثلاثة^٨ التي فيها بالسبعة لكن^٩ جميع اجزائها^{١٠} منفصلة بعضها عن بعض .

وأما القول فظاهر^{١١} من امره انه كم لأنه يقدر بجزء فيه ، وهو أقل ما يمكن ان ينطق به ، وذلك اما مقطع ممدود مثل لآ وأما مقصور مثل لآ وهو أيضاً من المنفصل اذ ليس يوجد لاجزائه حدة مشتركة يصل بعضها ببعض ، وذلك ان المقاطع منفصلة بعضها عن بعض .

وأما الخط والبسيط والجسم والزمان والمكان فن المتصل^{١٢} لأن كل واحد منها^{١٣} يمكن ان يوجد له حدة مشتركة أو حدود مشتركة^{١٤} يصل بعض اجزائه ببعض . وهذا

- الحدّ اما في الخط فهو^{١٦} النقطة، وأما في البسيط فالخط، وأما في الجسم فالبسيط،
 5 وأما في الزمان فالآن. وذلك ان بالنقطة^{١٧} تتصل اجزاء الخط، وبالخط تتصل
 اجزاء البسيط^{١٨} وبالسطح تتصل اجزاء الجسم. وبالآن يتصل جزء^{١٩} الزمان الذي
 هو الماضي والمستقبل.
- وَأَمَّا الْمَكَانَ فَلَمَّا كَانَتْ اجْزَاءُ الْجِسْمِ تَشْغَلُهُ وَكَانَتْ تَتَّصِلُ بَعْدَ مُشْتَرَكٍ، فَوَاجِبٌ أَنْ
 10 تَكُونَ اجْزَاءُ الْمَكَانِ تَتَّصِلُ بَعْدَ مُشْتَرَكٍ أَيْضًا. وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ فَهُوَ مِنَ الْكَمِّ
 المتصل.

الثالث ٢٠

- وَأَمَّا الْكَمُّ الَّذِي هُوَ مَتَوَكِّفٌ مِنْ اجْزَاءِهَا لَهَا وَضْعٌ بَعْضُهَا عِنْدَ بَعْضٍ فَهُوَ الْخَطُّ
 15 وَالسُّطْحُ وَالْجِسْمُ وَالْمَكَانُ. وَمَعْنَى أَنْ يَكُونَ لِلْاجْزَاءِ بَعْضُهَا وَضْعٌ عِنْدَ بَعْضٍ أَنْ
 تَكُونَ^{٢١} جَمِيعُ اجْزَائِهِ مَوْجُودَةً مَعًا لِأَنَّهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ مَعًا لَمْ يَكُنْ لُجْزُهُ مِنْهَا وَضْعٌ
 بَعْضُهَا عِنْدَ بَعْضٍ، وَإِنْ يَكُونُ أَيُّ جُزْءٍ مِنْهَا اخْتَذَتْ وَجَدَتْهُ فِي جِهَةٍ مَحْدُودَةٍ مِنْ ذَلِكَ
 الْكَمِّ أَمَا فَوْقَ وَأَمَا أَسْفَلَ، وَيَتَّصِلُ^{٢٢} بِجُزْءٍ مَحْدُودٍ مِنْهُ. مِثَالُ ذَلِكَ أَنْ^{٢٣} اجْزَاءُ
 الْخَطِّ^{٢٤} مَوْجُودَةٌ مَعًا^{٢٥}. وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي جِهَةٍ مَحْدُودَةٍ وَيَتَّصِلُ بِجُزْءٍ مَحْدُودٍ وَهُوَ
 ١ الْجُزْءُ الَّذِي يَلِيهِ. وَكَذَلِكَ الْحَالُ فِي اجْزَاءِ السُّطْحِ وَاجْزَاءِ الْجِسْمِ وَأَجْزَاءِ الْمَكَانِ، لِأَنَّ
 اجْزَاءَ الْمَكَانِ مَوْجُودَةٌ عَلَى مِثَالِ مَا هِيَ عَلَيْهِ اجْزَاءُ الْجِسْمِ الَّذِي يَشْغُلُ الْمَكَانَ، سِوَاهُ
 كَانَ الْمَكَانُ هُوَ الْخَلَاءُ أَوِ السُّطْحُ الْمُحِيطُ بِالْجِسْمِ مِنْ خَارِجٍ عَلَى مَا يَرَاهُ أَرِسْطُو.
- وَأَمَّا الْعِدَدُ فَلَيْسَ يَجِدُ فِي اجْزَائِهِ وَاحِدًا مِنْ هَذِهِ الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ^{٢٦} فَضْلًا عَنْ أَنْ
 25 تَجْتَمِعَ فِيهِ^{٢٧}، أَعْنِي أَنْ تَكُونَ مَعًا وَإِنْ يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي جِهَةٍ مَحْدُودَةٍ
 وَيَتَّصِلُ^{٢٨} بِجُزْءٍ مَحْدُودٍ. وَكَذَلِكَ الْحَالُ فِي الزَّمَانِ وَالْقَوْلِ، أَعْنِي أَنَّهُ لَيْسَ تَوْجِدُ
 اجْزَائِهِمَا مَعًا إِذَا كَانَتْ اجْزَاءُ الزَّمَانِ وَاجْزَاءُ الْقَوْلِ لَيْسَ لَهَا ثَبَاتٌ^{٢٩} وَلَا يَلْحَقُ الْمَتَأَخِّرُ
 مِنْهَا الْمُتَقَدِّمُ. بَلْ إِنَّمَا يَوْجَدُ لِاجْزَاءِ الْعِدَدِ وَاجْزَاءِ الزَّمَانِ تَرْتِيبٌ مَا، فَانْ^{٣٠} بَعْضُ^{٣١}
 30-35 الزَّمَانِ مُتَقَدِّمٌ وَبَعْضُهُ مُتَأَخِّرٌ. وَكَذَلِكَ فِي الْعِدَدِ فَانِ الْاِثْنَيْنِ قَبْلَ الثَّلَاثَةِ^{٣٢}، فَمَا أَنْ
 فِيهِ وَضْعًا فَلَا.

الرابع ٣٣

وهذه الأجناس الأول من أجناس الكم هي التي هي بالحقيقة وأولاً كم وما
 عداها مما تلحقه الكمية فانما يقال فيه انه كم بالعرض وثانيًا، اعني بوساطة واحد من
 هذه التي قلنا انها كم بالحقيقة. مثال ذلك أنا نقول في هذا البياض المشار اليه انه
 ٥ كبير من أجل انه في بسيط كبير، وكذلك انما نقول في العمل انه طويل من اجل
 انه يكون في زمان طويل. وذلك يظهر من انه لو سأل احدكم هذا العمل لكان
 الجواب في ذلك انه عمل سنة ولو سأل كم هذا الأبيض لقليل ثلاثة^{٣٤} اذرع أو
 اربعة، فيكون العمل انما حدّ وقدر بالزمان والأبيض انما قدرّ بمبلغ السطح الذي هو
 ثلاثة^{٣٥} اذرع أو اربعة ولو كانت كمًا بذاتها لقدّرت بانفسها.

الخامس ٣٦

القول في خواص الكم

- ومن خواص الكم انه لا مضاد له اصلاً، و^{٣٧} سواء كان متصلاً أو منفصلاً
 فان الخمسة والثلاثة^{٣٨} ليس لها ضد، وكذلك الخط والسطح. وليس لقائل ان
 يقول ان الكثير والقليل من الكم والمنفصل وهما ضدان، وكذلك الكبير والصغير من
 ١٥ الكم المتصل وهما ضدان، لأمرين اثنين: احدهما انه ليس القليل والكثير ولا الكبير
 والصغير من الكم بل هما من المضاف؛ وذلك ان الكم موجود بذاته والكبير والصغير
 والقليل والكثير^{٣٩} انما يقالان بالقياس^{٤٠}. ولذلك امكن في الشيء الواحد بعينه ان
 يكون كبيراً وصغيراً وقليلاً وكثيراً، كبيراً بالاضافة الى شيء وصغيراً بالاضافة الى
 شيء، حتى أنا قد^{٤١} نقول في الجبل انه صغير وفي السمكة انها كبيرة مع صغر
 ٢٠ السمكة وعظم الجبل، فلو كان الشيء صغيراً أو^{٤٢} كبيراً بنفسه وعلى انها صفة قائمة
 فيه بذاتها مثل البياض الذي يقوم بالجسم، لما وصف الجبل في حال من الأحوال
 بالصغر والسمكة بالكبر.
- فهذا احد ما يظهر منه ان الكم ليس له ضد، اعني من جهة ان هذين من
 مقولة غير مقولة الكم.

القول في ان الصغير والكبير ليسا من المتضادات وانهما يجتمعان في موضوع واحد من جهتين ولا من جهة واحدة

وقد يظهر^٣ ان الكبير والصغير ليسا بضدين، سواء^٤ وضعناهما من مقولة⁵ الكم أو لم نضعهما^٥. وذلك ان الشيء الذي ليس يعقل بذاته وانما يعقل بالقياس الى غيره ليس يمكن ان يكون له مضاد؛ وذلك ان المتضادين هما اللذان الوجود لكل واحد منهما من صاحبه في غاية البعد. والذي يقال بالقياس الى غيره ليس^٦ يوجد له شيء هو منه في غاية البعد اذ كان يقال بالقياس الى اشياء غير متناهية. ودليل ثالث أيضاً وذلك انه لو كان الكبير ضد الصغير لوجد الشيء الواحد بعينه قابلاً للمتضادات معاً. فان الشيء الواحد بعينه قد يوصف بأنه كبير وصغير^٧ لكن^٨ بالاضافة الى شيئين اثنين. فلو^٩ وصف بذلك^{١٠} على طريق التضاد، اعني بذاته وعلى جهة ما يوصف الجسم بأنه ابيض واسود، لوجد الضدان معاً في موضوع واحد فكان يمكن ان يكون الشيء ابيض واسود معاً وذلك محال^{١١}. ولذلك ليس يمكن في الضدين ان يجتمعا معاً في موضوع واحد من جهة^{١٢} ولا من جهتين كما⁵ يمكن ذلك في سائر المتقابلات.

وأيضاً لو كان الكبير ضد الصغير^{١٣} لكان الشيء^{١٤} يضاد نفسه لأن الشيء يوصف بأنه كبير وصغير^{١٥} معاً، واذ^{١٦} وضعنا انهما اضداد لزم ان تكون هاتان الصفتان صفتين قائمتين بذات الشيء الواحد بعينه. فيكون الشيء الواحد بعينه كبيراً وصغيراً معاً فيجب ان يكون الشيء يضاد نفسه وذلك في غاية الاستحالة. فقد تبين من هذا انه ليس الكبير و^{١٧} الصغير ولا القليل ولا^{١٨} الكثير من المضاد^{١٩}. و^{٢٠} سواء سلمنا انها كم أو لم نسلم ذلك.

قال : وأكثر ما يظن ان التضاد يلحق الكم في الجنس منه الذي هو المكان لأن المكان الأعلى الذي هو مقعر الفلك^{٢١} يظن انه مضاد للمكان الأسفل الذي هو وسط العالم. اعني مكان الأرض الذي هو مقعر الماء ومقعر بعض الهواء. وانما¹⁵ ذهبوا الى ان هذين المكانين متضادان لما كان كل واحد منهما في غاية البعد عن صاحبه حتى لا يوجد بعد^{٢٢} ابعد منه. ولظهور هذا المعنى فيها^{٢٣} اجتلبوا^{٢٤} الحد لسائر المتضادات من هذا الاسم فقالوا في حدهما انها اللذان البعد بينهما في الوجود

غاية البعد وهما في جنس واحد الا انهم^{٢٥} يعنون ها هنا^{٢٦} البعد في الوجود لا البعد في المسافة.

قلت : ويشبه ان يكون التضاد ها هنا^{٢٧} انما لحق الكم بما هو اين لا بما هو كم ولا أيضاً بما هو مضاف اعني فوق وأسفل^{٢٨} بل ذلك شيء عرض للمضاف كما عرض للكم ولذلك ليس ينبغي من هذا ان يعتقد انه يلحق المضاف تضاد.

السادس^{٢٩}

قال : ومن خواص الكم انه ليس يقبل الأقل ولا الأكثر، فانه ليس هذا الكم المشار اليه ذا ذراعين اكثر من هذا الآخر الذي هو أيضاً ذو ذراعين ولا ثلاثة^{٣٠} اكثر من ثلاثة^{٣١}. ولا يقال أيضاً في زمان ما انه زمان اكثر^{٣٢} من زمان آخر. الا ان هاتين الخاصيتين^{٣٣} يشارك الكم فيهما الجوهر اعني في انه ليس له ضد وفي انه لا يقبل الأقل والأكثر.

السابع^{٣٤}

القول في خاصة مساوية للكم

والشيء الذي هو اخص الخواص بالكم هو المساوي وغير المساوي، فان ما عدا الكم لا يوصف بهذا. مثال ذلك ان الكيف لا يقال فيه^{٣٥} مساو ولا^{٣٦} غير مساو بل يقال^{٣٧} شبيه و^{٣٨} غير شبيه ؛ وذلك انا نقول ان هذا البياض شبيه بهذا البياض أو غير شبيه، ولا نقول مساو أو غير مساو الا بالعرض. فيكون على هذا اخص الخواص بالكم انه^{٣٩} مساو أو^{٤٠} غير مساو.

القسم الثالث^١ في مقولة الاضافة^٢

والذي يتكلم فيه في هذه المقولة منحصر في فصول ثمانية :

الأول : في رسم الأشياء المضافة وتعددتها على جهة التمثيل .

٥ الثاني : في انه قد توجد المضادة^٣ في المضاف .

الثالث : في ان بعض المضاف يقبل الأقل والأكثر .

الرابع : في ان من خواص المضافين ان كل واحد منهما يرجع^٤ بالتكافؤ^٥ اذا

اخذا باسميهما الدالين عليهما من حيث هما مضافان ان كان لهما اسم^٦ أو

اخترع لهما اسم متى لم يكن لهما اسم .

١٠ الخامس : في ان المضافين اذا اخذا باسميهما الدالين عليهما من حيث هما مضافان

ومتكافئان فان الصفة التي بها صار كل واحد منهما مضافاً لصاحبه

تتميز من سائر الصفات الموجودة في المضافين بأنه^٧ متى ارتفعت سائر

الصفات وبقيت تلك الصفة لم ترتفع بالنسبة التي بين المضافين ومتى

ارتفعت تلك الصفة ارتفعت النسبة وأما اذا اخذا لا من حيث هما

متكافئان لم يلزم اذا ارتفعت سائر الأشياء التي في المضافين وبقيت تلك

الصفة التي ينسب بها الى قرينه ان تبقى النسبة .

السادس : في ان من خواص المضافين انها يوجدان معاً بالطبع ومتى ارتفع

احدهما ان يرتفع الآخر ويحلّ ما يعرض في ذلك من شك .

السابع : في تقرير ما يمكن ان يشك فيه من أمر الجواهر هل يوجد فيها شيء

من المضاف وحل ذلك الشك بتعقب الرسم المتقدم للمضاف

واصلاحه باشتراط الشيء الذي يتناول المضافين بالحقيقة اذ كان انما

١٥

٢٠

رسمه أولاً بحسب بادئ الرأي والمشهور قصدًا منه للاسهل في التعليم فان نقل المتعلم من المشهور للأمر^٨ اليقيني اسهل من ان يهجم به أولاً على الأمر اليقيني وقيل انه رسم افلاطون^٩.

الثامن : في انه متى اشترط في رسم المضافين الشرط الذي به يكون رسمًا خاصًا بها ومعرفًا^{١٠} لجوهرها^{١١} وجد ان من خواصها انه متى عرف احدهما عرف الآخر ضرورة وان بذلك يتبين^{١٢} انه ليس من الجوهر شيء يعد من المضاف ويعرف مع هذا صعوبة حل هذه الشكوك في هذا^{١٣} الوضع^{١٤} مع سهولة التشكيك فيها في هذا الموضع والسبب في ذلك ان نظره ها هنا^{١٥} فيها انما هو بحسب المشهور^{١٦}.

— ٧ —

[القول في الاضافة]

الاول^١

القول في رسم المضافين على المشهور

قال : والاشياء^٢ المضافة هي التي تقال ماهياتها^٣ وذواتها بالقياس الى شيء آخر، اما بذاتها^٤ مثل القليل والكثير^٥، واما بحرف من حروف النسبة مثل الى وما اشبه. مثال ذلك ان الأكبر ماهيته^٦ انما تقال بالقياس الى غيره، فانه انما هو أكبر من شيء، وكذلك الضعف هو ضعف لشيء. والملكة والحال والحس والعلم من المضاف، فان جميع هذه ماهياتها^٧ تقال بالقياس الى شيء آخر بحرف من حروف النسبة^٨، وذلك ان الملكة هي ملكة لشيء، والعلم لمعلوم، والحس لمحسوس وكذلك الكبير والصغير فانها انما يقالان بالاضافة؛ وكذلك الشبيه فانه انما هو شبيه لشيء. والاضطجاع والقيام والجلوس هي من الوضع، والوضع من المضاف يجهة ماء؛ فاما بضطجع ويقوم ويجلس فليست هي من الوضع بل من الاشياء المشتق لها الاسم من الوضع يعني التي^٩ في^{١٠} مقولة الوضع^{١١} وهي في الحقيقة من مقولة ان يفعل وان يفعل^{١٢}.

الثاني^{١٣}

وقد يلحق الأمور المضافة ان تكون متضادة. و^{١٤} مثال ذلك^{١٥} الفضيلة والرذيلة من المضاف وكلاهما متضادان. وكذلك العلم والجهل كل واحد منها من المضاف

وهما متضادان ؛ الا انه ليس يوجد هذا لكل الأشياء المضافة فان الضعف ليس له ضد ولا لثلاثة^{١٦} الاضعاف^{١٧} ضد.

الثالث^{١٨}

وكذلك قد يقبل بعض المضافات^{١٩} الأقل والأكثر، فان الشبيه وغير الشبيه
والمساوي وغير المساوي كل واحد منهما من المضاف ؛ وقد يكون شبيه اقل من شبيه
وأكثر^{٢٠} وكذلك غير المساوي. وبعضها ليس يقبل ذلك فانه ليس ضعف اقل ولا
أكثر من ضعف ولا مساوٍ أكثر من مساوٍ^{٢١}.

الرابع^{٢٢}

القول في خواص المضافين

١٠ ومن خواص المضافين ان كل واحد منهما يرجع على صاحبه في النسبة
بالتكافؤ. مثال ذلك العبد وهو عبد للمولى والمولى مول للعبد والضعف ضعف
للتصف والنصف نصف للضعف وكذلك في سائرهما. وسواء كان اسم المضافين
متغايرين مثل الضعف والنصف، أو كان احدهما مشتقاً من الثاني^{٢٣} مثل العلم
والمعلوم والحس والخسوس. فان كل واحد من هذه يقال بالقياس الى قرينه. وقد
١٥ يظهر ان هذه الخاصة غير موجودة لكثير من الأشياء المضافة متى^{٢٤} لم يضاف
الشيء الى قرينه اضافة معادلة، اي لا يؤخذ كل واحد منها مضافاً الى صاحبه من
طريق ما هو مضاف^{٢٥} بل تكون اضافة احدهما الى الآخر من طريق ما هو
مضاف^{٢٦} والآخر بالعرض. أو يكون كل واحد منهما قد اخذ^{٢٧} لا من طريق ما هو
مضاف^{٢٨}. مثال ذلك ان اضيف الجناح الى ذي الريش فقبل الجناح جناح لذي
٢٠ الريش^{٢٩} لم يصدق رجوع^{٣٠} هذا بالتكافؤ وهو ان الجناح جناح لذي الريش^{٣١} فانه
ليس نسبة الجناح الى ذي الريش من طريق ما هو ذو ريش اذ كان قد يوجد ما
له جناح وليس له ريش. فنسبة الجناح ليست له من جهة ما هو ذو ريش ونسبة^{٣٢}

ذو الريش^{٣٣} الى الجناح هي له من جهة ما هو ذو ريش ولذلك لم تكن هذه
الاضافة معادلة.

فاذا غيّر هذا واخذت النسبة معادلة فقبل ذو الجناح هو ذو جناح بالجناح
رجع هذا^{٣٤} بالتكافؤ وهو ان الجناح جناح لذي الجناح، أو نقول: ذو الريش هو
٥ ذو جناح بريش، والجناح بالريش هو جناح لذي الريش. ولذلك اذا لم تكن
الاضافة المعادلة لها اسم يدل عليها من حيث هي معادلة، وذلك اما لكل^{٣٥}
المضافين أو لاحدهما، فقد يضطر المضيف ان يضع لكليهما اسماً أو لاحدهما من
حيث يستعملهما مضافين. مثال ذلك ان السكان ان اضيف الى الزورق لم تكن
اضافته معادلة لأنه ليس من جهة ان الزورق زورق اضيف اليه السكان اذ كان قد
١٠ توجد زوارق لا سكان لها، كما ان السكان انما اضيف الى الزورق من جهة ما هو
سكان ولذلك لا يرجع بالتكافؤ، فيقال ان الزورق زورق للسكان كما يقال ان السكان
سكان للزورق. ولكن^{٣٦} اذا أريد في مثل هذا ان تكون الاضافة معادلة من الطرفين
ومأخوذة بحال واحدة منها، فينبغي ان يقال السكان سكان للزورق ذي السكان
وحيث يصدق ان الزورق ذا السكان زورق بالسكان، فانه كما ان السكان انما هو
١٥ سكان بالزورق كذلك الزورق الذي من شأنه ان يكون له سكان هو زورق
بالسكان. ومثال ذلك أيضاً انه اذا أضيف الرأس الى ذي الرأس كانت اضافة
معادلة. ومتى أضيف الى الحي لم تكن معادلة، فان الحي ليس له رأس من طريق
ما هو حي اذ كان يوجد من الحيوان ما لا رأس له. فهذا هو الطريق الذي ينبغي
للمضيف أن يسلكها فيما ليس له اسم من المضاف، أعني ان يضع لها^{٣٧} اسماً
٢٠ يدل على المضافين من حيث تكون اضافتهما معادلة مثل ما قلنا في الجناح والسكان.
واذا كان هذا هكذا فكل المضافات اذا أخذت على التعادل، أي من طريق ما
هي مضافات لا من طريق ما هي تحت مقولة أخرى، وجدت لها هذه الخاصة
دائماً وهو ان كل واحد منها يرجع على^{٣٨} صاحبه بالتكافؤ. وأما اذا أضيف
احدهما الى الآخر. وأخذ كل واحد منها جزأاً^{٣٩} أو بأي صفة اتفقت من الصفات
٢٥ الموجودة في المضافين اللازمة للاضافة، ولم يؤخذ بالصفة التي هما بها مضافان
ومنسوب كل واحد منهما الى الآخر، فليس يرجعان بالتكافؤ وان كان لهما اسماء
موضوعة من حيث هما مضافان فضلاً عما ليس لهما اسماء تدل عليهما من حيث

هما مضافان. مثال ذلك ان العبد ان لم يضاف الى المولى، الذي هو اسم الاضافة، لكن^{٤٠} اضيف الى الانسان أو الى ذي الرجلين وما اشبه ذلك من الأشياء الموجودة فيه. لم يرجع بالتكافؤ لأن الانسان ليس هو انسان بما له عبد وانما هو مولى بما له عبد، فان اخذ المولى بدل الانسان رجعا بالتكافؤ.

الخامس^{٤١}

وبخص هذه الصفة التي من قبلها لحقت النسبة المضافين^{٤٢} انه اذا رفعنا سائر الصفات العارضة للمضافين التي بها تكون الاضافة غير معادلة، لم ترتفع النسبة بين المضافين وان رفعنا تلك الصفة ارتفعت النسبة. مثال ذلك ان العبد اذا قيل بالاضافة الى المولى ورفعنا من المولى سائر الصفات التي يمكن ان ينسب العبد اليها، مثل انه انسان أو ذو رجلين أو غير ذلك، ولم يرفع منه المولى، فان نسبة العبد اليه لا ترتفع؛ ومتى اضعنا العبد الى الانسان أو الى ذي الرجلين ورفعنا انه مولى ارتفعت هذه النسبة، فانه لا يكون عبد ليس له مولى. فاذن النسبة المعادلة هي للصفة التي ترتفع النسبة بارتفاعها ولا ترتفع بارتفاع غيرها. وهذا الذي ذكره هو كالقانون لتمييز^{٤٣} الصفة التي تكون لها النسبة المعادلة.

قال : ووجود هذه النسبة التي بها تكون الاضافة معادلة متى كان للمضافين اسم يدل عليها من حيث لهما هذه النسبة هو سهل. وأما متى لم يكن لهما اسم فقد يصعب ذلك، لكن^{٤٤} حينئذ ينبغي^{٤٥} ان تستنبط تلك الصفة بهذا القانون ويخترع للمضافين اسم يدل عليها من حيث توجد لهما تلك النسبة.

السادس^{٤٦}

قال : وقد يظن ان من خواص المضافين انها يوجدان معاً بالطبع وذلك ظاهر في أكثرها. فان الضعف والنصف موجودان معاً لأنه متى وُجد احدهما وُجد الآخر ومتى ارتفع احدهما ارتفع الآخر. الا انه قد يلحق في ذلك شك من قبل بعض الأشياء المضافة. فانه قد يظن ان المعلوم اقدم من العلم لأن العلم انما يقع بالشئ في أكثر الأشياء بعد تقدم وجوده، وأما مع وجوده فأقل ذلك؛ وان كان ذلك كذلك

فلا معلوم واحد البتة يكون وجوده والعلم به معاً بالطبع. وأيضاً فان المعلوم يظهر انه متقدم بالطبع على العلم، وذلك انه اذا ارتفع المعلوم ارتفع العلم، وليس اذا ارتفع العلم ارتفع المعلوم. وهذا هو رسم المتقدم بالطبع على ما سيقال بعد. ومثال ذلك تربية الدائرة الذي فحص عنه من تقدم من المهندسين فلم يلقوه^{٤٧} بعد، فانه ان كان معلوماً فعلمه لم يوجد بعد، وان كان غير معلوم فليس يمكن ان يوجد علمه بعد. وأيضاً فان الانسان اذا ارتفع ارتفع العلم، وقد يوجد المعلوم والانسان غير موجود. وهذا الشك بعينه يلحق بالحس والمحسوس، فانه قد يظن ان المحسوس اقدم من الحس لأن المحسوس اذا فُقد فقد معه الحس، فأما^{٤٨} الحس فليس يفقد معه المحسوس وانما يلزم اذا فقد المحسوس ان يفقد الحس من جهة ان المحسوس والحس لا يوجدان إلا في جسم^{٤٩}، فاذا ارتفع المحسوس ارتفع الجسم، واذا ارتفع الجسم ارتفع الحاس والحس؛ فأما^{٥٠} الحس فليس بارتفاعه يرتفع المحسوس لأنه قد يمكن ان يفقده^{٥١} الحيوان ويكون الجسم المحسوس موجوداً مثل الجسم الحار والبارد. وأيضاً فان الحس يوجد مع وجود الحلي، فأما المحسوس فوجوده قبل وجوده، فان الماء والنار وسائر الاسطوانات منها قوام الحيوان وهي موجودة من^{٥٢} قبل ان يوجد الحيوان. فلهذا كله قد يظن ان^{٥٣} المحسوس اقدم من وجود الحس. والمفسرون يخلون هذا الشك بأنه اذا اخذ الحس والمحسوس والعلم والمعلوم، اما بالقوة واما بالفعل، وجدا معاً وصدقت فيهما تلك الخاصة؛ وانما يلحق هذا الشك اذا اخذ احدهما بالقوة والآخر بالفعل، ولكن^{٥٤} لما كان الوجود الذي بالقوة غير مشهور ارجأ^{٥٥} حل هذا الشك الى موضع آخر، لأنه انما يتكلم هنا^{٥٦} في هذه الأشياء من جهة الشهرة.

السابع^{٥٧}

قال : وبما فيه موضع شك هل في الجواهر شيء مضاف من جهة ما هو جوهر؟ وهذا الشك انما يعرض في بعض الجواهر الثواني. فأما^{٥٨} في الأول فليس يعرض. وذلك انه^{٥٩} يظهر انه ليس يقال في شيء منها انه من المضاف لا الكل ولا الجزء. فانه ليس يقال في هذا الانسان المشار اليه انه انسان لشيء ما. وكذلك الحال في

اجزاء المشار اليه، فانه ليس يقال في يد ما مشار اليها يد انسان ما أو فرس ما، لكن^{٦٠} يقال يد انسان أو فرس. وبالجملة انما يضاف الى النوع لا الى الشخص. وكذلك يظهر الأمر في أكثر الجواهر الثواني، فانه ليس يقال ان الانسان انسان لشيء ولا الثور ثور لشيء بما هو ثور، اعني جوهرًا؛ بل ان كان فن جهة ما هو ملك للملك. وأما في بعضها فقد يلحق في ذلك هذا الشك، وذلك ان الرأس يقال فيه انه رأس لشيء واليد يد لشيء وكذلك ما اشبه هذا؛ والرأس واليد^{٦١} انما يدلان^{٦٢} على الجوهر فيكون على هذا قد يظن ان كثيرًا من الجواهر داخله في المضاف.

القول في تحديد المضافين على التحقيق

- ١٠ قال: ألا انه ان قد وفي^{٦٣} تحديد الأشياء التي من المضاف حين قلنا ان المضافات هي الأشياء التي ماهياتها^{٦٤} تقال بالقياس الى غيرها، فقد يصعب حلّ هذا الشك أو يكون حلّه ممتنعًا، وذلك انه قد ظهر من أمر هذه الجواهر ان ماهياتها^{٦٥} تقال بالقياس^{٦٦}. وان كان الرسم الحقيقي للأشياء التي من المضاف^{٦٧} انها الشئان اللذان ماهية^{٦٨} كل واحد منهما تقال بالقياس الى صاحبه من حيث الوجود لتلك الماهية^{٦٩} انها مضافة الى قرينتها بأي نوع اتفق من انواع الاضافة، فحلّ الشك مما^{٧٠} يسهل. فان التحديد الأول يلحق كل ما حدّ في بادئ الرأي مضافًا، واما هذا التحديد فانما يلحق ما هو مضاف بالحقيقة لا في بادئ الرأي^{٧١}. وانما فيما احسب ان الرأس ان كان يدلّ على الجوهر فانما هو مضاف الى الانسان، لا من قبل الاضافة الحقيقية بل من قبل الاضافة العرضية، اعني التي ليست في جوهر الشيء المضاف وهي التي تضمنها الرسم الأول اعني العرضي. وأما الذي^{٧٢} الاضافة في جوهر كل واحد منهما فهي مثل القليل والكثير فان كل واحد منهما في جوهر صاحبه، وهي التي تضمنها الرسم الثاني اعني الحقيقي.

الثامن ٧٣

قال: ويبين من هذا الحدّ الحقيقي للمضافين ان من خاصتهما انه متى عرف

الانسان احدهما على التحصيل عرف الآخر ضرورة. فان الانسان متى علم ان هذا الشيء من المضاف، وكانت ماهية^{٧٤} احد المضافين انما الوجود لها في النسبة^{٧٥} الى المضاف الثاني، فبين انه اذا عرف ماهية^{٧٦} احد المضافين فقد عرف ماهية^{٧٧} الآخر. والأ كانت معرفته بماهية^{٧٨} احد المضافين لا على ما هي عليه بل ظنًا أو غلطًا. وذلك أيضًا بين من قبل الاستقراء. مثال ذلك ان من علم ان هذا ضعف على التحصيل فقد علم الشيء الذي هو له ضعف على التحصيل، وكذلك من عرف ان هذا احسن فقد عرف الشيء الذي هو احسن منه، ألا ان تكون المعرفة توهماً لا يقينًا، فانه ان لم يعرف الشيء الذي به قيل فيه انه احسن فقد^{٧٩} يمكن ان لا^{٨٠} يكون شيء دونه في الحسن، فيكون قوله فيه انه احسن كذبًا. ومن هذا يظهر ان الرأس واليد ليست^{٨١} من المضاف الحقيقي، فانه قد تعرّف ماهية^{٨٢} كل واحدة^{٨٣} منها من حيث هما في الجوهر على التحصيل من غير ان يعرف الشيء الذي هو له رأس. ولا الشيء الذي هو له يد.

قال: الا ان بالجملة الحكم بالحقيقة على ما هو من المضاف من سائر المقولات وما ليس من المضاف هو مما يصعب ما لم يتدبر مرارًا كثيرة، فأما التشكك^{٨٤} فيها فليس فيه صعوبة. ١٥

القسم الرابع^١ القول في الكيفية^٢

وما يقوله^٣ في هذا الباب منحصر في احد عشر فصلاً :

الأول : يحدّد فيه هذه المقولة ويعرّف انها تنقسم الى اجناس اول .

٥ الثاني : يعرّف فيه الجنس المسمى من هذه الأجناس باسم الملكة والحال ويعرّف ما منها يختص باسم الملكة وهو الذي يقال عليه كيف في المشهور وما منها يختص باسم الحال وانه ان قيل عليهما كيف فلكونهما من طبيعة واحدة .

١٠ الثالث : يعرّف الجنس الثاني من اجناس هذه المقولة وهو الذي يقال بقوة طبيعية ولا قوة طبيعية .

الرابع : يعرّف فيه الجنس الثالث من أجناس هذه المقولة وهي الكيفية الانفعالية والانفعالات ويعرّف لم سميت كيفية انفعالية ويُعطى الفرق بين التي تسمى منها انفعالية والتي تسمى انفعالات وان اسم كيف في المشهور انما ينطلق على الانفعالية للمعنى الذي من قبله ينطلق على الملكة اكثر ذلك من انطلاقه على الحال .

الخامس : يعرّف فيه الجنس الرابع من أجناس هذه المقولة وهي الكيفية الموجودة في الكم بما هو كم .

السادس : يتشكك فيه في المتخلخل والمتكاثف والخشن والأملس هل هما داخلان تحت هذه المقولة ام تحت مقولة الوضع .

السابع : يعرف فيه ان الأشياء المتصفة بالكيفية هي التي يدلّ عليها باسماء مشتقة من المثل الأول الدالة على تلك الكيفية.

الثامن : يعرف فيه انه قد يوجد التضاد في الكيف لكن^٢ في بعضها وانه اذا كان احد المتضادين في الكيف لزم ان يكون الضد الآخر في الكيف.

التاسع : يعرف فيه ان الكيف قد يقبل الأقل والأكثر وان ذلك ليس في كله.

العاشر : يعرف فيه ان الشبيه وغير الشبيه هي الخاصة التي تخص هذه المقولة.

١٠ الحادي عشر : يتشكك فيه في اشياء كثيرة ذكرت في هذا الباب وذكرت أيضًا في الاضافة ويُعطي من أين يعرض ذلك لها وان ذلك لها بجهتين.

- ٨ -

[القول في تحديد الكيفية وأنواعها]

الفصل الأول^١

قال : واسمي الكيفية الهيئات التي بها يُسئل في الأشخاص كيف هي . وهذه الكيفيات تقال على اجناس اول مختلفة .

الثاني^٢

فأحدها^٣ الجنس من الكيفية التي تسمى ملكة وحالاً . والملكة منها تخالف الحال في ان الملكة تقال من هذا الجنس على ما هو أبقي وأطول زماناً ، والحال على ما هو وشيك الزوال . ومثال ذلك العلوم والفضائل ، فان العلم بالشيء اذا حصل صناعة كان^٤ من الأشياء الثابتة العسيرة الزوال ، وذلك ما لم يطرأ على الانسان تغيير^٥ فادح من مرض أو غير ذلك من الاشتغال بالأمور الطارئة التي تكون سبباً مع طول الزمان لذهول الانسان عن العلم ونسيانه . فاما الحال فانها تقال من هذا الجنس على الأشياء السريعة الحركة السهلة التغير مثل الصحة والمرض والحرارة والبرودة التي هي اسباب الصحة^٦ والمرض ؛ فان الصحيح يعود بسرعة مريضاً والمريض صحيحاً ما لم تتمكن هذه فيعسر زوالها . فانه اذا كان الأمر كذلك كان للانسان ان يسميها ملكة .

١٥ قال : ومن البين ان اسم الملكة انما يدلّ به في اللسان اليوناني على الأشياء التي هي اطول زماناً في الثبوت وأعسر حركة . فانهم لا يقولون فيمن كان غير متمسك بالعلم تمسكاً يعتد به ان له ملكة ، على ان من كان بهذه الصفة فله حال في العلم اما

شريفة وأما خسيسة. والملكات هي أيضاً بجهة من الجهات حالات وليست الحالات ملكات. وأيضاً فإن الملكات انما هي أولاً حالات ثم تصير بالآخرة ملكات. وهذا الجنس كما قيل هو الهيئات الموجودة في النفس وفي المتنفس من جهة ما هو متنفس.

الثالث^٨

قال: وجنس ثانٍ من الكيفية وهو الذي به تقول في الشيء ان له قوة طبيعية أو لا قوة له طبيعية^٩ مثل قولنا مصحح^{١٠} وممرض^{١١} وذلك انه ليس يقال في الشيء انه مصحح^{١١} أو ممرض أو ما^{١٢} اشبه ذلك من قبل ان له حالاً ما في النفس أو في المتنفس بما هو متنفس بل من قبل ما له قوة طبيعية أو لا قوة طبيعية، أعني^{١٣} بلا قوة طبيعية ان يفعل بعسر وينفعل بسهولة وبقوة طبيعية ان يفعل شيئاً^{١٤} بسهولة ولا ينفعل إلا بعسر^{١٥}. مثال ذلك انه يقال مصحح من قبل ان له قوة على ان لا ينفعل عن الأمراض^{١٦} والآفات. ونقول^{١٧} محاضر^{١٨} ومصارع من جهة ان له قوة يفعل بها بسهولة وينفعل بعسر. ونقول^{١٩} ممرض من قبل ان لا قوة له طبيعية على ان لا ينفعل عن الأمراض. وكذلك الأمر في الصلب واللين فانه يقال صلب من جهة ان له قوة على ان لا ينفعل بسهولة. ويقال لين من قبل انه^{٢٠} لا قوة له على ان لا ينفعل بسهولة.

الرابع^{٢١}

قال: وجنس ثالث من الكيفية وهي التي يقال لها كيفيات انفعالية وانفعالات، وأنواع ذلك الطعوم مثل الحلاوة والمرارة، والألوان مثل السواد والبياض، والملموسات مثل الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة، فان^{٢٢} هذه كلها ظاهر من أمرها انها كيفيات اذ كان كل ما اتصف بشيء من هذه يُستل عنه بحرف «كيف». مثال ذلك اننا نقول: كيف هذا العسل في حلاوته؟ وكيف هذا الثوب في بياضه؟ فيجواب بأنه شديد الحلاوة والبياض أو غير شديدهما. وانما قيل في امثال هذه كيفيات انفعاليات^{٢٣} لا من قبل انها حدثت في الأشياء المتصفة بها عن انفعال بل من قبل

انها تحدث في حواسنا انفعالاً. مثال ذلك ان الحلاوة في العسل والمرارة في الصبر انما قيل فيهما^{٢٤} كيفيات انفعالية لا من قبل انفعال^{٢٥} حدث في العسل عن الحلاوة ولا عن انفعال^{٢٦} في الصبر حدث عنه^{٢٧} المرارة^{٢٨}، بل من قبل انهما يحدثان انفعالاً في اللسان؛ وكذلك الأمر في الحرارة والبرودة مع حسن اللبس. واما النوع الثالث الذي هو الألوان فليس يقال فيها كيفيات انفعالية بهذه الجهة اذ كانت الألوان لا تحدث انفعالاً في البصر، وانما يقال في هذه كيفية انفعالية من قبل ان وجودها في الشيء المتصف بها انما حدث عن انفعال. وذلك انه لما كان من البين ان حمرة الخجل وصفرة الفزع^{٢٩} انما يحدثان عن انفعال نال الدم والروح، وجب من ذلك^{٣٠} ان نعتقد^{٣١} ان من فطر من اول امره وبالطبع محمراً أو مصفراً، ان السبب في ذلك ان مزاجه في اول الخلقة قد انفعال هذا النحو من الانفعال الذي تتبعه^{٣٢} الحمرة في الخجل والصفرة في الفزع. وما كان من هذه العوارض ثابتاً عسير الزوال فهو الذي يسمى «كيفية انفعالية» وهو الذي يُستل عنه بحرف «كيف» في المعتاد. وما كان سريع الحركة من هذه فليس يسمى انفعالياً ولا جرت العادة ان يُستل عنه بحرف «كيف»، وذلك يجب ان يخص هذا الجنس باسم الانفعال فقط لا باسم الكيفية^{٣٣} الانفعالية. ومثال ذلك ان الصفرة والحمرة اذا كانت لنا بالطبع والجلبة قيل فينا بها في الشخص كيف هو، وان كانت الحمرة عرضت من خجل والصفرة من فزع^{٣٤} ولم يقل في الشخص بها كيف هو، وذلك انه ليس يقال في من^{٣٥} هذه حاله محمراً ولا مصفراً^{٣٦} وانما يقال احمر واصفر فقط. وبالجملة انفعال فقط، فيجب ان يسمى^{٣٧} مثل هذا انفعالاً فقط وان كانت انما تختلف بطول البقاء وقصره. وعلى هذا المثال يقال في عوارض النفس كيفيات انفعالية لما كان منها بالطبع وثابتاً، وانفعالات لما كان عارضاً ولم يكن للانسان بالطبع والمزاج. مثال^{٣٨} ذلك تيه العقل والغضب، فانه من كان له هذان الأمران بالطبع قيل فيه انه غضوب وانه تائه العقل، ولذلك تسمى هذه كيفيات انفعالية، ومن عرض له الغضب عن أمر محرج طراً^{٣٩} عليه لم يقل فيه غضوب ولا تائه العقل وانما يقال فيه انه غضب وتاه عقله. فيجب ان يقال في امثال هذه انفعالاً لا انفعالياً. وذلك ان صيغة^{٤٠} هذه اللفظة تليق ابداً بالشيء الثابت.

الخامس^{٤١}

قال : وجنس رابع وهو الشكل والخلقة الموجودان في واحد واحد من الأشياء والاستقامة والانحناء وما يشبه هذا. فانه يقال في الشيء اذا اتصف بواحد من هذه كيف هو، وذلك انه قد يقال في الشيء انه مثلك أو مربع^{٤٢} في جواب كيف هو، وانه مستقيم و^{٤٣} منحرف وكذلك الخلقة.

السادس^{٤٤}

فأما المتخلخل والمتكاثف والخشن والأملس فقد يظن ان هذين داخلان تحت هذا الجنس، الا ان الأشبه ان يعتقد في هذين الجنس انهما خارجان عن هذا^{٤٥} الجنس ؛ وذلك انه^{٤٦} يظهر ان كل واحد منهما هو أخرى ان يكون داخلًا في مقولة ١٠ الوضع منه في هذه المقولة. وذلك ان المتخلخل والمتكاثف انما يدلان على وضع ما لاجزاء، فانه انما يقال كثيف لما اجزأؤه متقاربة بعضها من بعض، ومتخلخل لما اجزأؤه متباعدة بعضها عن بعض ؛ وكذلك الأملس انما يقال فيما اجزأؤه مستوية في سطحه ليس يفضل بعضها على^{٤٧} بعض، ويقال خشن فيما اجزأؤه غير مستوية بل يفضل بعضها على^{٤٨} بعض.

قال : ولعله قد يظهر ان ها هنا^{٤٩} كفيات أخر لكن^{٥٠} هذه التي عدناها^{٥١} ها ٢٥ هنا^{٥٢} من هذا الجنس مبلغ عددها هو هذا العدد. يريد ان تلك الكفيات هي الكفيات التي يسأل^{٥٣} عنها بحرف «كيف» في الأنواع وهي الأشياء التي هي صور نوعية أو تابعة للصور النوعية. وهذه الكفيات هي التي يسأل عنها^{٥٤} في الأشخاص وهي الاحوال اللاحقة للصور من قبل الهوى والأشياء الهولانية، وذلك بين من الفرق بين هذين النوعين من الكيفية. ٢٠

السابع^{٥٥}

قال : وذوات الكفيات هي المدلول عليها بالاسماء الدالة على الكفيات انفسها وهي المثل الأول. وذلك على طريق الاشتقاق في أكثرها بحسب اللسان اليوناني، 30

مثل الأبيض المشتق من اسم البياض والبليل المشتق من البلاغة والعاذل المشتق من اسم العدالة. واما الشاذ منها فانه ليس يوجد في اللسان اليوناني للكفيات^{٥٦} المأخوذة مجردة من الموضوع اسماء فيشتق منها اسماء لتلك الكفيات من حيث هي في موضوع. مثال ذلك ان الاسماء الموضوعة عندهم للأشياء الداخلة فيما يقال بقوة طبيعية ولا قوة طبيعية لم تكن مشتقة من شيء مثل المحاضر^{٥٧} والملاكر؛ فان الاسماء الدالة على هذه المعاني عندهم لم تكن مشتقة لا من الحضر^{٥٨} ولا من اللكر كما هي^{٥٩} في كلام العرب. وليس يبعد ان يوجد في اللسان العربي افعال ليس لها مصادر، وربما اتفق في اللسان اليوناني ان يكون للكيفية من حيث هي مجردة عن الموضوع اسم ويكون اسم تلك الكيفية من حيث هي في موضوع مشتق من اسم آخر. مثال ذلك انهم كانوا^{٦٠} يقولون من الفضيلة مجتهد لا فاضل.

[القول في خواص الكيف]

الثامن^{٦١}

قال : وقد يوجد في الكيف تضاد، مثال ذلك العدل ضد الجور والبياض ضد السواد؛ وكذلك يوجد أيضًا في الأشياء ذوات الكيفية، مثال ذلك ان العادل ضد ١٥ للجائر^{٦٢} والأبيض ضد للأسود^{٦٣}. ولكن^{٦٤} ليس يوجد التضاد في جميع الكفيات ولا في جميع ذوات الكفيات فانه ليس للأشقر ولا للأصفر ضد وبالجملة للكفيات^{٦٥} المتوسطة. وأيضًا فتى كان احد المتضادين كيفا فان الضد الثاني يكون كيفا وذلك ظاهر بالاستقراء. مثال ذلك ان العادل لما كان ضد الجائر، وكان العادل في الكيفية، كان الجائر في الكيفية اذ لا يصح ان نقول ان الجائر في الكيفية العادل في المضاف ولا في مقولة أخرى. وكذلك يظهر الأمر في سائر التضاد الموجود في الكيف. ٢٠

التاسع^{٦٦}

قال : وقد يقبل الكيف^{٦٧} الأقل والأكثر، فانه يكون عادل أكثر من عاد

الخامس^{٤١}

قال: وجنس رابع وهو الشكل والخلقة الموجودان في واحد واحد من الأشياء والاستقامة والانحناء وما يشبه هذا. فانه يقال في الشيء اذا اتصف بواحد من هذه كيف هو. وذلك انه قد يقال في الشيء انه مثلث أو مربع^{٤٢} في جواب كيف هو، وانه مستقيم و^{٤٣} منحني وكذلك الخلقة.

السادس^{٤٤}

فأما المتخلخل والمتكاثف والخشن والأملس فقد يظن ان هذين داخلان تحت هذا الجنس، الا ان الأشبه ان يعتقد في هذين الجنس انهما خارجان عن هذا^{٤٥} الجنس؛ وذلك انه^{٤٦} يظهر ان كل واحد منهما هو أخرى ان يكون داخلًا في مقولة الوضع منه في هذه المقولة. وذلك ان المتخلخل والمتكاثف انما يدلان على وضع ما للأجزاء، فانه يقال كيف لما اجزأؤه متقاربة بعضها من بعض، ومتخلخل لما اجزأؤه متباعدة بعضها عن بعض؛ وكذلك الأملس انما يقال فيما اجزأؤه مستوية في سطحه ليس يفضل بعضها على^{٤٧} بعض، ويقال خشن فيما اجزأؤه غير مستوية بل يفضل بعضها على^{٤٨} بعض.

قال: ولعله قد يظهر ان ها هنا^{٤٩} كفيات أخر لكن^{٥٠} هذه التي عدناها^{٥١} ها هنا^{٥٢} من هذا الجنس مبلغ عددها هو هذا العدد. يريد ان تلك الكفيات هي الكفيات التي يسأل^{٥٣} عنها بحرف «كيف» في الأنواع وهي الأشياء التي هي صور نوعية أو تابعة للصور النوعية. وهذه الكفيات هي التي يُسأل عنها^{٥٤} في الأشخاص وهي الاحوال اللاحقة للصور من قبل الهوى والأشياء الهولانية. وذلك بين من الفرق بين هذين النوعين من الكيفية.

السابع^{٥٥}

قال: وذوات الكفيات هي المدلول عليها بالاسماء الدالة على الكفيات انفسها وهي المثل الأول. وذلك على طريق الاشتقاق في أكثرها بحسب اللسان اليوناني،

مثل الأبيض المشتق من اسم البياض والبلغ المشتق من البلاغة والعاقل المشتق اسم العدالة. واما الشاذ منها فانه ليس يوجد في اللسان اليوناني للكفيات^{٥٦} المأخوذة من الموضوع اسماء فيشتق منها اسماء لتلك الكفيات من حيث هي في موضوع مثال ذلك ان الاسماء الموضوعة عندهم للأشياء الداخلة فيما يقال بقوة طبيعية^{٥٧} قوة طبيعية لم تكن مشتقة من شيء مثل المحاضر^{٥٨} والملاكر، فان الاسماء الدالة هذه المعاني عندهم لم تكن مشتقة لا من الحضر^{٥٩} ولا من اللكر كما هي^{٦٠} في العرب. وليس يبعد ان يوجد في اللسان العربي افعال ليس لها مصادر، وربما في اللسان اليوناني ان يكون للكيفية من حيث هي مجردة عن الموضوع اسم و اسم تلك الكيفية من حيث هي في موضوع مشتق من اسم آخر. مثال ذلك كانوا^{٦١} يقولون من الفضيلة مجتهد لا فاضل.

[القول في خواص كيف]

الثامن^{٦١}

قال: وقد يوجد في كيف تضاد، مثال ذلك العدل ضد الجور واليباض السواد. وكذلك يوجد أيضًا في الأشياء ذوات الكيفية، مثال ذلك ان العادل للجائر^{٦٢} والأبيض ضد للأسود^{٦٣}. ولكن^{٦٤} ليس يوجد التضاد في جميع الكيات ولا في جميع ذوات الكيات فانه ليس للأشقر ولا للأصفر ضد وبا للكفيات^{٦٥} المتوسطة. وأيضًا فتى كان احد المتضادين كيفا فان الضد الثاني كيفا وذلك ظاهر بالاستقراء. مثال ذلك ان العادل لما كان ضد الجائر، العادل في الكيفية، كان الجائر في الكيفية اذ لا يصح ان نقول ان الجائر في ولا في المضاف ولا في مقولة أخرى. وكذلك يظهر الأمر في سائر التضاد الموجب الكيف.

التاسع^{٦٦}

قال: وقد يقبل كيف^{٦٧} الأقل والأكثر، فانه يكون عادل أكثر من

شرقية وأما خسيسة. والملكات هي أيضاً بجهة من الجهات حالات وليست الحالات 10 ملكات؛ وأيضاً فإن الملكات انما هي أولاً حالات ثم تصير بالآخرة ملكات. وهذا الجنس كما قيل هو الهيئات الموجودة في النفس وفي المتنفس من جهة ما هو متنفس.

الثالث^٨

قال: وجنس ثانٍ من الكيفية وهو الذي به تقول في الشيء ان له قوة طبيعية 15 أو لا قوة له طبيعية^٩ مثل قولنا مصحح^{١٠} وممرض؛ وذلك انه ليس يقال في الشيء انه مصحح^{١١} أو ممرض أو ما^{١٢} اشبه ذلك من قبل ان له حالاً ما في النفس أو في المتنفس بما هو متنفس بل من قبل ما له قوة طبيعية أو لا قوة طبيعية، أعني^{١٣} بلا ١٠ قوة طبيعية ان يفعل بعسر وينفعل بسهولة وبقوة طبيعية ان يفعل شيئاً^{١٤} بسهولة ولا ينفعل إلا بعسر^{١٥}. مثال ذلك انه يقال مصحح من قبل ان له قوة على ان لا 20 ينفعل عن الأمراض^{١٦} والآفات. ونقول^{١٧} محاضر^{١٨} ومصارع من جهة ان له قوة يفعل بها بسهولة وينفعل بعسر، ونقول^{١٩} ممرض من قبل ان لا قوة له طبيعية على ان لا 25 ينفعل عن الأمراض. وكذلك الأمر في الصلب واللين فانه يقال صلب من جهة ان له قوة على ان لا ينفعل بسهولة، ويُقال لين من قبل انه^{٢٠} لا قوة له على ان لا ينفعل بسهولة.

الرابع^{٢١}

قال: وجنس ثالث من الكيفية وهي التي يقال لها كفيات انفعالية وانفعالات، وأنواع ذلك الطعوم مثل الحلاوة والمرارة. والألوان مثل السواد واللبايس، والملموسات ٢٠ مثل الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة. فان^{٢٢} هذه كلها ظاهر من أمرها انها كفيات اذ كان كل ما اتصف بشيء من هذه يُسئل عنه بحرف «كيف». مثال ذلك انا نقول: كيف هذا العسل في حلاوته؟ وكيف هذا الثوب في بياضه؟ فيجاب بأنه شديد الحلاوة واللبايس أو غير شديدهما. وانما قيل في امثال هذه كفيات 30 انفعاليات^{٢٣} لا من قبل انها حدثت في الأشياء المتصفة بها عن انفعال بل من قبل

انها تحدث في حواسنا انفعالاً. مثال ذلك ان الحلاوة في العسل والمرارة في ٥ انما قيل فيهما^{٢٤} كفيات انفعالية لا من قبل انفعال^{٢٥} حدث في العسل عن ولا عن انفعال^{٢٦} في الصبر حدث عنه^{٢٧} المرارة^{٢٨}، بل من قبل انها انفعالاً في اللسان؛ وكذلك الأمر في الحرارة والبرودة مع حسن اللمس. واما ٥ الثالث الذي هو الألوان فليس يقال فيها كفيات انفعالية بهذه الجهة اذ الألوان لا تحدث انفعالاً في البصر، وانما يقال في هذه كفيات انفعالية من ق وجودها في الشيء المتصف بها انما حدث عن انفعال. وذلك انه لما كان من ان حمرة الخجل وصفرة الفزع^{٢٩} انما يحدثان عن انفعال نال الدم والروح، ١٠ من ذلك^{٣٠} ان نعتقد^{٣١} ان من فطر من اول امره وبالطبع محمراً أو مصفرّاً السبب في ذلك ان مزاجه في أول الخلقة قد انفعل هذا النحو من الانفعال تتبعه^{٣٢} الحمرة في الخجل والصفرة في الفزع. وما كان من هذه العوارض ثابتاً الزوال فهو الذي يسمّى «كيفية انفعالية» وهو الذي يُسئل عنه بحرف «كيف» المعتاد. وما كان سريع الحركة من هذه فليس يسمّى انفعالياً ولا جرت العادة يُسئل عنه بحرف «كيف»، وذلك يجب ان يخص هذا الجنس باسم الا ١٥ فقط لا باسم الكيفية^{٣٣} الانفعالية. ومثال ذلك ان الصفرة والحمرة اذا كانتا بالطبع والجلبة قيل فينا بها في الشخص كيف هو، وان كانت الحمرة عرضت خجل والصفرة من فزع^{٣٤} ولم يقل في الشخص بها كيف هو، وذلك انه ليس في من^{٣٥} هذه حاله محمراً ولا مصفرّاً^{٣٦} وانما يقال احمر وأصفر فقط. وبا انفعل فقط. فيجب ان يسمّى^{٣٧} مثل هذا انفعالاً فقط وان كانت انما تختلف ٢٠ البقاء وقصره. وعلى هذا المثال يقال في عوارض النفس كفيات انفعالية لما كان بالطبع وثابتاً، وانفعالات لما كان عارضاً ولم يكن للانسان بالطبع والمزاج. من ذلك تيه العقل والغضب، فانه من كان له هذان الأمران بالطبع قيل فيه غضوب وانه تائه العقل، ولذلك تسمّى هذه كفيات انفعالية؛ ومن عرض الغضب عن أمر محرج طراً^{٣٨} عليه لم يقل فيه غضوب ولا تائه العقل وانما يقال ٢٥ انه غضب وتاه عقله. فيجب ان يقال في امثال هذه انفعالاً لا انفعالياً، وذلك صيغة^{٣٩} هذه اللفظة تليق ابداً بالشيء الثابت.

شريفة وأما خسيصة. والملكات هي أيضاً بجهة من الجهات حالات وليست الحالات ملكات. وأيضاً فإن الملكات انما هي أولاً حالات ثم تصير بالآخرة ملكات. وهذا الجنس كما قيل هو الهيئات الموجودة في النفس وفي المتنفس من جهة ما هو متنفس.

الثالث^٨

قال: وجنس ثانٍ من الكيفية وهو الذي به تقول في الشيء ان له قوة طبيعية أو لا قوة له طبيعية^{١٥} مثل قولنا مصحح^{١١} وممرض؛ وذلك انه ليس يقال في الشيء انه مصحح^{١١} أو ممرض أو ما^{١٢} اشبه ذلك من قبل ان له حالاً ما في النفس أو في المتنفس بما هو متنفس بل من قبل ما له قوة طبيعية أو لا قوة طبيعية. أعني^{١٣} بلا قوة طبيعية ان يفعل بعسر وينفعل بسهولة وبقوة طبيعية ان يفعل شيئاً^{١٤} بسهولة ولا ينفعل إلا بعسر^{١٥}. مثال ذلك انه يقال مصحح من قبل ان له قوة على ان لا ينفعل عن الأمراض^{١٦} والآفات. ونقول^{١٧} محاضر^{١٨} ومصارع من جهة ان له قوة يفعل بها بسهولة وينفعل بعسر. ونقول^{١٩} ممرض من قبل ان لا قوة له طبيعية على ان لا ينفعل عن الأمراض. وكذلك الأمر في الصلب واللين فانه يقال صلب من جهة ان له قوة على ان لا ينفعل بسهولة، ويُقال لين من قبل انه^{٢٠} لا قوة له على ان لا ينفعل بسهولة.

الرابع^{٢١}

قال: وجنس ثالث من الكيفية وهي التي يقال لها كفيات انفعالية وانفعالات، وأنواع ذلك الطعوم مثل الحلاوة والمرارة. والألوان مثل السواد والبياض، والمموسات مثل الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة. فان^{٢٢} هذه كلها ظاهر من أمرها انها كفيات اذ كان كل ما اتصف بشيء من هذه يُستل عنه بحرف «كيف». مثال ذلك اننا نقول: كيف هذا العسل في حلاوته؟ وكيف هذا الثوب في بياضه؟ فيجاب بأنه شديد الحلاوة والبياض أو غير شديدهما. وانما قيل في امثال هذه كفيات انفعاليات^{٢٣} لا من قبل انها حدثت في الأشياء المتصفة بها عن انفعال بل من قبل

انها تحدث في حواسنا انفعالاً. مثال ذلك ان الحلاوة في العسل والمرارة في الصبر انما قيل فيهما^{٢٤} كفيات انفعالية لا من قبل انفعال^{٢٥} حدث في العسل عن الحلاوة ولا عن انفعال^{٢٦} في الصبر حدث عنه^{٢٧} المرارة^{٢٨}، بل من قبل انهما يحدثان انفعالاً في اللسان؛ وكذلك الأمر في الحرارة والبرودة مع حسن اللبس. واما النوع الثالث الذي هو الألوان فليس يقال فيها كفيات انفعالية بهذه الجهة اذ كانت الألوان لا تحدث انفعالاً في البصر، وانما يقال في هذه كفيات انفعالية من قبل ان وجودها في الشيء المتصف بها انما حدث عن انفعال. وذلك انه لما كان من البين ان حمرة الخجل وصفرة الفرع^{٢٩} انما يحدثان عن انفعال نال الدم والروح، وجب من ذلك^{٣٠} ان نعتقد^{٣١} ان من فطر من اول امره وبالطبع محمراً أو مصفراً، ان السبب في ذلك ان مزاجه في أول الخلقة قد انفعل هذا النحو من الانفعال الذي تتبعه^{٣٢} الحمرة في الخجل والصفرة في الفرع. وما كان من هذه العوارض ثابتاً عسير الزوال فهو الذي يسمى «كيفية انفعالية» وهو الذي يُستل عنه بحرف «كيف» في المعتاد. وما كان سريع الحركة من هذه فليس يسمى انفعالياً ولا جرت العادة ان يُستل عنه بحرف «كيف». وذلك يجب ان يخص هذا الجنس باسم الانفعال فقط لا باسم الكيفية^{٣٣} الانفعالية. ومثال ذلك ان الصفرة والحمرة اذا كانت لنا بالطبع والجملة قيل فينا بها في الشخص كيف هو، وان كانت الحمرة عرضت من خجل والصفرة من فرع^{٣٤} ولم يقل في الشخص بها كيف هو، وذلك انه ليس يقال في من^{٣٥} هذه حاله محمراً ولا مصفراً^{٣٦} وانما يقال احمر واصفر فقط. وبالجملة انفعال فقط، فيجب ان يسمى^{٣٧} مثل هذا انفعالاً فقط وان كانت انما تختلف بطول البقاء وقصره. وعلى هذا المثال يقال في عوارض النفس كفيات انفعالية لما كان منها بالطبع وثابتاً. وانفعالات لما كان عارضاً ولم يكن للانسان بالطبع والمزاج. مثال^{٣٨} ذلك تيه العقل والغضب، فانه من كان له هذان الأمران بالطبع قيل فيه انه غصوب وانه تائه العقل، ولذلك تسمى هذه كفيات انفعالية؛ ومن عرض له لغضب عن أمر محرج طراً^{٣٩} عليه لم يقل فيه غصوب ولا تائه العقل وانما يقال فيه غضب وتاه عقله. فيجب ان يقال في امثال هذه انفعالاً لا انفعالياً، وذلك ان صيغة^{٤٠} هذه اللفظة تليق ابداً بالشيء الثابت.

شريفة وأما خسيسة. والملكات هي أيضاً بجهة من الجهات حالات وليست الحالات ملكات. وأيضاً فإن الملكات انما هي أولاً حالات ثم تصير بالآخرة ملكات. وهذا الجنس كما قيل هو الهيئات الموجودة في النفس وفي المتنفس من جهة ما هو متنفس.

الثالث^٨

قال: وجنس ثانٍ من الكيفية وهو الذي به تقول في الشيء ان له قوة طبيعية أو لا قوة له طبيعية^٩ مثل قولنا مصحح^{١٠} وممرض؛ وذلك انه ليس يقال في الشيء انه مصحح^{١١} أو ممرض أو ما^{١٢} اشبه ذلك من قبل ان له حالاً ما في النفس أو في المتنفس بما هو متنفس بل من قبل ما له قوة طبيعية أو لا قوة طبيعية، أعني^{١٣} بلا قوة طبيعية ان يفعل بعسر وينفعل بسهولة وبقوة طبيعية ان يفعل شيئاً^{١٤} بسهولة ولا ينفعل إلا بعسر^{١٥}. مثال ذلك انه يقال مصحح من قبل ان له قوة على ان لا ينفعل عن الأمراض^{١٦} والآفات. ونقول^{١٧} محاضر^{١٨} ومضارع من جهة ان له قوة بفعل بها بسهولة وينفعل بعسر. ونقول^{١٩} ممرض من قبل ان لا قوة له طبيعية على ان لا ينفعل عن الأمراض. وكذلك الأمر في الصلب واللين فانه يقال صلب من جهة ان له قوة على ان لا ينفعل بسهولة، ويُقال لين من قبل انه^{٢٠} لا قوة له على ان لا ينفعل بسهولة.

الرابع^{٢١}

قال: وجنس ثالث من الكيفية وهي التي يقال لها كفيات انفعالية وانفعالات، وأنواع ذلك الطعوم مثل الخلاوة والمرارة، والألوان مثل السواد والبياض، والملموسات مثل الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة، فان^{٢٢} هذه كلها ظاهر من أمرها انها كفيات اذ كان كل ما اتصف بشيء من هذه يُسئل عنه بحرف «كيف». مثال ذلك انا نقول: كيف هذا العسل في حالوته؟ وكيف هذا الثوب في بياضه؟ فيجواب بأنه شديد الخلاوة والبياض أو غير شديدهما. وانما قيل في امثال هذه كفيات انفعاليات^{٢٣} لا من قبل انها حدثت في الأشياء المتصفة بها عن انفعال بل من قبل

انها تحدث في حواسنا انفعالاً. مثال ذلك ان الخلاوة في العسل والمرارة في الصبر انما قيل فيهما^{٢٤} كفيات انفعالية لا من قبل انفعال^{٢٥} حدث في العسل عن الخلاوة ولا عن انفعال^{٢٦} في الصبر حدث عنه^{٢٧} المرارة^{٢٨}، بل من قبل انهما يحدثان انفعالاً في اللسان؛ وكذلك الأمر في الحرارة والبرودة مع حسن اللمس. واما النوع الثالث الذي هو الألوان فليس يقال فيها كفيات انفعالية بهذه الجهة اذ كانت الألوان لا تحدث انفعالاً في البصر، وانما يقال في هذه كفيات انفعالية من قبل ان وجودها في الشيء المتصف بها انما حدث عن انفعال. وذلك انه لما كان من البين ان حمرة الخجل وصفرة الفزع^{٢٩} انما يحدثان عن انفعال نال الدم والروح، وجب من ذلك^{٣٠} ان نعتقد^{٣١} ان من فطر من اول امره وبالطبع محمراً أو مصفراً، ان السبب في ذلك ان مزاجه في أول الخلقة قد انفعل هذا النحو من الانفعال الذي تتبعه^{٣٢} الحمرة في الخجل والصفرة في الفزع. وما كان من هذه العوارض ثابتاً عسير الزوال فهو الذي يسمى «كيفية انفعالية» وهو الذي يُسئل عنه بحرف «كيف» في المعتاد. وما كان سريع الحركة من هذه فليس يسمى انفعالياً ولا جرت العادة ان يُسئل عنه بحرف «كيف»، وذلك يجب ان يخص هذا الجنس باسم الانفعال فقط لا باسم الكيفية^{٣٣} الانفعالية. ومثال ذلك ان الصفرة والحمرة اذا كانت لنا بالطبع والجلبة قيل فينا بها في الشخص كيف هو، وان كانت الحمرة عرضت من خجل والصفرة من فزع^{٣٤} ولم يقل في الشخص بها كيف هو، وذلك انه ليس يقال في من^{٣٥} هذه حالة محمراً ولا مصفراً^{٣٦} وانما يقال احمر وأصفر فقط. وبالجملة انفعل فقط، فيجب ان يسمى^{٣٧} مثل هذا انفعالاً فقط وان كانت انما تختلف بطول البقاء وقصره. وعلى هذا المثال يقال في عوارض النفس كفيات انفعالية لما كان منها بالطبع وثابتاً، وانفعالات لما كان عارضاً ولم يكن للانسان بالطبع والمزاج. مثال^{٣٨} ذلك تيه العقل والغضب، فانه من كان له هذان الأمران بالطبع قيل فيه انه غضوب وانه تائه العقل، ولذلك تسمى هذه كفيات انفعالية؛ ومن عرض له الغضب عن أمر مخرج طراً^{٣٩} عليه لم يقل فيه غضوب ولا تائه العقل وانما يقال فيه انه غضب وتاه عقله. فيجب ان يقال في امثال هذه انفعالاً لا انفعالياً. وذلك ان صيغة^{٤٠} هذه اللفظة تليق ابداً بالشيء الثابت.

الخامس^{٤١}

قال: وجنس رابع وهو الشكل والخلقة الموجودان في واحد واحد من الأشياء والاستقامة والانحناء وما يشبه هذا. فانه يقال في الشيء اذا اتصف بواحد من هذه كيف هو، وذلك انه قد يقال في الشيء انه مثلك أو مربع^{٤٢} في جواب كيف هو، وانه مستقيم^{٤٣} ومنحن وكذلك الخلقة.

السادس^{٤٤}

فأما المتخلخل والمتكاثف والخشن والأملس فقد يظن ان هذين داخلان تحت هذا الجنس، الا ان الأشبه ان يعتقد في هذين الجنس انهما خارجان عن هذا^{٤٥} الجنس؛ وذلك انه^{٤٦} يظهر ان كل واحد منهما هو أخرى ان يكون داخلًا في مقولة الوضع منه في هذه المقولة. وذلك ان المتخلخل والمتكاثف انما يدلان على وضع ما للأجزاء، فانه انما يقال كثيف لما اجزأؤه متقاربة بعضها من بعض، ومتخلخل لما اجزأؤه متباعدة بعضها عن بعض؛ وكذلك الأملس انما يقال فيما اجزأؤه مستوية في سطحه ليس يفضل بعضها على^{٤٧} بعض، ويقال خشن فيما اجزأؤه غير مستوية بل يفضل بعضها على^{٤٨} بعض.

قال: ولعله قد يظهر ان اها هنا^{٤٩} كفيات أخر لكن^{٥٠} هذه التي عددناها^{٥١} ها هنا^{٥٢} من هذا الجنس مبلغ عددها هو هذا العدد. يريد ان تالك الكفيات هي الكفيات التي يسأل^{٥٣} عنها بحرف «كيف» في الأنواع وهي الأشياء التي هي صور نوعية أو تابعة للصور النوعية. وهذه الكفيات هي التي يُسأل عنها^{٥٤} في الأشخاص وهي الاحوال اللاحقة للصور من قبل الهوى والأشياء الهولانية، وذلك بين من الفرق بين هذين النوعين من الكفية.

السابع^{٥٥}

قال: وذوات الكفيات هي المدلول عليها بالاسماء الدالة على الكفيات انفسها وهي المثل الأول. وذلك على طريق الاشتقاق في اكثرها بحسب اللسان اليوناني،

مثل الأبيض المشتق من اسم البياض والبلوغ المشتق من البلاغة والعالل المشتق اسم العدالة. واما الشاذ منها فانه ليس يوجد في اللسان اليوناني للكفيات^{٥٦} المأخوذة من الموضوع اسماء فيشتق منها اسماء لتلك الكفيات من حيث هي في موضوع مثال ذلك ان الاسماء الموضوعة عندهم للأشياء الداخلة فيما يقال بقوة طبيعية قوة طبيعية لم تكن مشتقة من شيء مثل المحاضر^{٥٧} والملاكر، فان الاسماء الدالة هذه المعاني عندهم لم تكن مشتقة لا من الحضر^{٥٨} ولا من اللكر كما هي^{٥٩} في العرب. وليس يبعد ان يوجد في اللسان العربي افعال ليس لها مصادر، وربما في اللسان اليوناني ان يكون للكفية من حيث هي مجردة عن الموضوع اسم ويد اسم تلك الكفية من حيث هي في موضوع مشتق من اسم آخر. مثال ذلك كانوا^{٦٠} يقولون من الفضيلة مجتهد لا فاضل.

[القول في خواص الكيف]

الثامن^{٦١}

قال: وقد يوجد في الكيف تضاد، مثال ذلك العدل ضد الجور والبياض ضد السواد؛ وكذلك يوجد أيضًا في الأشياء ذوات الكفية، مثال ذلك ان العادل للجائر^{٦٢} والأبيض ضد الأسود^{٦٣}. ولكن^{٦٤} ليس يوجد التضاد في جميع الكفيات ولا في جميع ذوات الكفيات فانه ليس للأشقر ولا للأصفر ضد وبالجاء للكفيات^{٦٥} المتوسطة. وأيضًا فتي كان احد المتضادين كيفا فان الضد الثاني يكون كيفا وذلك ظاهر بالاستقراء. مثال ذلك ان العادل لما كان ضد الجائر، والعادل في الكفية، كان الجائر في الكفية اذ لا يصح ان نقول ان الجائر في الكفية ولا في المضاف ولا في مقولة أخرى. وكذلك يظهر الأمر في سائر التضاد الموجود الكيف.

التاسع^{٦٦}

قال: وقد يقبل الكيف^{٦٧} الأقل والأكثر، فانه يكون عادل أكثر من عادل

الخامس^{٤١}

قال : وجنس رابع وهو الشكل والخلقة الموجودان في واحد واحد من الأشياء والاستقامة والانحناء وما يشبه هذا. فانه يقال في الشيء اذا اتصف بواحد من هذه كيف هو. وذلك انه قد يقال في الشيء انه مثلث أو مربع^{٤٢} في جواب كيف هو، وانه مستقيم و^{٤٣} منحن وكذلك الخلقة.

15

السادس^{٤٤}

فأما المتخلخل والمتكاثف والخشن والأملس فقد يظن ان هذين داخلان تحت هذا الجنس، الا ان الأشبه ان يعتقد في هذين الحسنين انها خارجان عن هذا^{٤٥} الجنس ؛ وذلك انه^{٤٦} يظهر ان كل واحد منهما هو أخرى ان يكون داخلًا في مقولة^{٤٧} الوضع منه في هذه المقولة. وذلك ان المتخلخل والمتكاثف انما يدلان على وضع ما للاجزاء. فانه انما يقال كثيف لما اجزاؤه متقاربة بعضها من بعض، ومتخلخل لما اجزاؤه متباعدة بعضها عن بعض ؛ وكذلك الأملس انما يقال فيما اجزاؤه مستوية في سطحه ليس يفضل بعضها على^{٤٨} بعض، ويقال خشن فيما اجزاؤه غير مستوية بل يفضل بعضها على^{٤٩} بعض.

قال : ولعله قد يظهر ان ها هنا^{٥٠} كيفيات أخر لكن^{٥١} هذه التي عدناها^{٥٢} ها هنا^{٥٣} من هذا الجنس مبلغ عددها هو هذا العدد. يريد ان تلك الكيفيات هي الكيفيات التي يسأل^{٥٤} عنها بحرف «كيف» في الأنواع وهي الأشياء التي هي صور نوعية أو تابعة للصور النوعية. وهذه الكيفيات هي التي يُسأل عنها^{٥٥} في الأشخاص وهي الاحوال اللاحقة للصور من قبل الهوى والأشياء الهولانية، وذلك بين من الفرق بين هذين النوعين من الكيفية.

السابع^{٥٥}

قال : وذوات الكيفيات هي المدلول عليها بالاسماء الدالة على الكيفيات انفسها وهي المثل الأول. وذلك على طريق الاشتقاق في اكثرها بحسب اللسان اليوناني،

30

مثل الأبيض المشتق من اسم البياض والبلوغ المشتق من البلاغة والعاذل المشتق من اسم العذالة. واما الشاذ منها فانه ليس يوجد في اللسان اليوناني للكيفيات^{٥٦} المأخوذة مجردة من الموضوع اسماء فيشتق منها اسماء لتلك الكيفيات من حيث هي في موضوع. مثال ذلك ان الاسماء الموضوعة عندهم للأشياء الداخلة فيما يقال بقوة طبيعية ولا قوة طبيعية لم تكن مشتقة من شيء مثل المحاضر^{٥٧} والملاكر، فان الاسماء الدالة على هذه المعاني عندهم لم تكن مشتقة لا من الحضر^{٥٨} ولا من اللكر كما هي^{٥٩} في كلام العرب. وليس يبعد ان يوجد في اللسان العربي افعال ليس لها مصادر، وربما اتفق في اللسان اليوناني ان يكون للكيفية من حيث هي مجردة عن الموضوع اسم ويكون اسم تلك الكيفية من حيث هي في موضوع مشتق من اسم آخر. مثال ذلك انهم كانوا^{٦٠} يقولون من الفضيلة مجتهد لا فاضل.

[القول في خواص الكيف]

الثامن^{٦١}

قال : وقد يوجد في الكيف تضاد، مثال ذلك العدل ضد الجور والبياض ضد السواد؛ وكذلك يوجد أيضًا في الأشياء ذوات الكيفية، مثال ذلك ان العادل ضد للجائر^{٦٢} والأبيض ضد للأسود^{٦٣}، ولكن^{٦٤} ليس يوجد التضاد في جميع الكيفيات ولا في جميع ذوات الكيفيات فانه ليس للأشقر ولا للأصفر ضد وبالجملة للكيفيات^{٦٥} المتوسطة. وأيضًا فتى كان احد المتضادين كيفا فان الضد الثاني يكون كيفا وذلك ظاهر بالاستقراء. مثال ذلك ان العادل لما كان ضد الجائر، وكان العادل في الكيفية، كان الجائر في الكيفية اذ لا يصح ان نقول ان الجائر في الكم ولا في المضاف ولا في مقولة أخرى. وكذلك يظهر الأمر في سائر التضاد الموجود في الكيف.

التاسع^{٦٦}

قال : وقد يقبل الكيف^{٦٧} الأقل والأكثر، فانه يكون عادل اكثر من عادل

- وأبيض اشد من ابيض اذ موضوعات هذه الأشياء تقبل الأقل والأكثر لكن^{٦٨} ليس
 هذا في جميعها بل في بعضها. وما يشك فيه^{٦٩} اذا اخذت هذه الكيفيات مجردة
 عن^{٧٠} موضوعاتها هل تقبل الأكثر والأقل^{٧١}، فان قومًا يمارون في هذا^{٧٢} ويرون انه^{٧٣}
 ليست تكون عدالة اكثر من عدالة ولا صحة اكثر من صحة. وانما الذي يمكن ان
 يكون عادل اكثر من عادل وصحيح اكثر من صحيح وكذلك في سائر هذا
 الجنس الذي هو الحال. واما المثلث والمربع وسائر الأشكال فليس يقبلان الأكثر
 والأقل^{٧٤}، فانه ليس مثلث اكثر من مثلث ولا مربع بأكثر^{٧٥} من مربع فان ما
 دخل تحت حد المثلث فهو مثلث على حد سواء، وكذلك ما دخل تحت حد المربع
 وقبله فهو مربع على شرع سواء؛ وما لم يدخل تحت حد الشيء فليس يقال بالمقايسة
 اليه، فانه ليس لأحد ان يقول المربع اكثر دائرة من المستطيل. وبالجمله انما تصح^{١٠}
 المقايسة في الأشياء الداخلة تحت حد واحد. واذا كان هذا هكذا، فليس كل
 الكيفية يقبل الأكثر والأقل^{٧٦}، ولا شيء من هذه التي ذكرنا بخصوصية حقيقة
 للكيفية.

العاشر^{٧٧}

- وأما خاصتها^{٧٨} الحقيقية التي لا تقال على غيرها فهي الشبيه وغير الشبيه. ١٥

الحادي عشر^{٧٩}

- قال: وليس ينبغي ان يتشكك على هذا القول فيقال انه قد^{٨٠} قصد ها هنا^{٨١}
 الى تعديد الكيفيات فعددت اشياء كثيرة من المضاف مثل الملكة والحال الذي عدد
 في الجنس الأول من هذه المقولة^{٨٢} هو داخل في المضاف. فان الملكة انما هي ملكة
 للشيء، وكذلك الحال، فانه انما يمكن ان تعد هذه من المضاف باجناسها لا
 بأنواعها. فان العلم وهو جنس للنحو^{٨٣} والفقه يقال بالاضافة الى المعلوم. وأما النحو
 فليس يقال بالاضافة الى شيء وكذلك الفقه، الا ان يقال بالاضافة من طريق
 جنسه. اعني ان النحو هو علم للمعلوم الذي هو علم اواخر الكلم. واذا كانت هذه الأنواع^{٣٠}

- ليست من المضاف وانما هي من الكيفية، وهي انما صارت انواع^{٨٤} كيفية من
 جنسها. فهو بين ان جنسها هو من الكيف. وذلك ان النحو والفقه انما صار
 واحد منها موجودًا من حيث العلم كيفية، لكن^{٨٥} عرض لجنسها الذي هو العلم
 كان له اسم من حيث هو مضاف ولم يكن له اسم من حيث هو كيفية بض
 عرض للأنواع التي تحتها، اعني ان لها اسماء من حيث هي كيفيات مثل النحو
 وليس لها اسمًا من حيث هي مضافة. وليس يبعد ان يكون الشيء الواحد مع
 في مقولتين وجنسين لكن^{٨٦} بجهتين لا بجهة واحدة، فان ذلك هو المستحيل.
 هذا هو معنى ما تأول هذا الموضع عليه ابو نصر، وظاهر كلام ارسطو
 ليست من المضاف الا بجنسها، اذ ليس يفهم من النحو والموسيقى اضافة خاص
 الا من قبل جنسها. ولذلك ما يقول ارسطو في هذه الأشياء انها ليست من المضاف
 بذاتها وانما صارت من المضاف من قبل ان أضيف اليها ما هو مضاف بذ
 فهي مضافة بالعرض؛ ولا يبعد ان يكون شيء واحد تحت جنسين احدهما بال
 والآخر بالعرض، وانما الذي يبعد كما يقول ارسطو ان يكون شيء واحد هو مو
 في جنسين مختلفين بالذات^{٨٧}.

وأبيض اشد من ابيض اذ موضوعات هذه الأشياء تقبل الأقل والأكثر لكن^{٦٨} ليس هذا في جميعها بل في بعضها. وما يشك فيه^{٦٩} اذا اخذت هذه الكيفيات مجردة عن^{٧٠} موضوعاتها هل تقبل الأكثر والأقل^{٧١}، فان قومًا يجارون في هذا^{٧٢} ويرون انه^{٧٣} ليست تكون عدالة أكثر من عدالة ولا صحة أكثر من صحة. وانما الذي يمكن ان يكون عادل أكثر من عادل وصحيح أكثر من صحيح وكذلك في سائر هذا الجنس الذي هو الحال. واما المثلث والمربع وسائر الأشكال فليس يقبلان الأكثر والأقل^{٧٤}، فانه ليس مثلث أكثر من مثلث ولا مربع بأكثر^{٧٥} من مربع فان ما دخل تحت حد المثلث فهو مثلث على حد سواء، وكذلك ما دخل تحت حد المربع وقبله فهو مربع على شرع سواء؛ وما لم يدخل تحت حد الشيء فليس يقال بالمقايسة اليه، فانه ليس لأحد ان يقول المربع أكثر دائرة من المستطيل. وبالجمله انما تصح^{١٠} المقايسة في الأشياء الداخلة تحت حد واحد. واذا كان هذا هكذا، فليس كل الكيفية يقبل الأكثر والأقل^{٧٦}، ولا شيء من هذه التي ذكرنا بخصوصية حقيقية للكيفية.

العاشر^{٧٧}

وأما خاصتها^{٧٨} الحقيقية التي لا تقال على غيرها فهي الشبيه وغير الشبيه.

الحادي عشر^{٧٩}

قال: وليس ينبغي ان يتشكك على هذا القول فيقال انه قد^{٨٠} قصد ها هنا^{٨١} الى تعديد الكيفيات فعددت اشياء كثيرة من المضاف مثل الملكة والحال الذي عدد في الجنس الأول من هذه المقولة^{٨٢} هو داخل في المضاف. فان الملكة انما هي ملكة للشيء، وكذلك الحال، فانه انما يمكن ان تعد هذه من المضاف باجناسها لا بأنواعها. فان العلم وهو جنس للنحو^{٨٣} والفقه يقال بالاضافة الى المعلوم، وأما النحو فليس يقال بالاضافة الى شيء وكذلك الفقه، الا ان يقال بالاضافة من طريق جنسه، اعني ان النحو هو علم للمعلوم الذي هو علم اواخر الكلم. واذا كانت هذه الأنواع

ليست من المضاف وانما هي من الكيفية، وهي انما صارت انواع^{٨٤} كيفية من جنسها، فهو بين ان جنسها هو من الكيف. وذلك ان النحو والفقه انما صار واحد منها موجودًا من حيث العلم كيفية، لكن^{٨٥} عرض لجنسها الذي هو العلم كان له اسم من حيث هو مضاف ولم يكن له اسم من حيث هو كيفية بضد عرض للأنواع التي تحته، اعني ان لها اسماء من حيث هي كيفيات مثل النحو والـ^{٨٦} وليس لها اسمًا من حيث هي مضافة. وليس يبعد ان يكون الشيء الواحد معد في مقولتين وجنسين لكن^{٨٦} يجهتين لا بجهة واحدة، فان ذلك هو المستحيل. هذا هو معنى ما تأول هذا الموضع عليه ابو نصر، وظاهر كلام ارسطو ليست من المضاف الا بجنسها، اذ ليس يفهم من النحو والموسيقى اضافة خاصة^{١٠} الا من قبل جنسها. ولذلك ما يقول ارسطو في هذه الأشياء انها ليست من المضاف بذاتها وانما صارت من المضاف من قبل ان أضيف اليها ما هو مضاف بذاتها فهي مضافة بالعرض؛ ولا يبعد ان يكون شيء واحد تحت جنسين احدهما بالذات والآخر بالعرض، وانما الذي يبعد كما يقول ارسطو ان يكون شيء واحد هو مو- في جنسين مختلفين بالذات^{٨٧}.

وأبيض اشد من ابيض اذ موضوعات هذه الأشياء تقبل الأقل والأكثر لكن^{٦٨} ليس هذا في جميعها بل في بعضها. وما يشك فيه^{٦٩} اذا اخذت هذه الكيفيات مجردة عن^{٧٠} موضوعاتها هل تقبل الأكثر والأقل^{٧١}، فان قومًا يمارون في هذا^{٧٢} ويرون انه^{٧٣} ليست تكون عدالة أكثر من عدالة ولا صحة أكثر من صحة. وانما الذي يمكن ان يكون عادل أكثر من عادل وصحيح أكثر من صحيح وكذلك في سائر هذا الجنس الذي هو الحال. واما المثلث والمربع وسائر الأشكال فليس يقبلان الأكثر والأقل^{٧٤}، فانه ليس مثلث أكثر من مثلث ولا مربع بأكثر^{٧٥} من مربع فان ما دخل تحت حدّ المثلث فهو مثلث على حد سواء، وكذلك ما دخل تحت حدّ المربع وقبله فهو مربع على شرع سواء؛ وما لم يدخل تحت حدّ الشيء فليس يقال بالمقايسة اليه، فانه ليس لأحد ان يقول المربع أكثر دائرة من المستطيل. وبالجملة انما تصحّ المقايسة في الأشياء الداخلة تحت حدّ واحد. واذا كان هذا هكذا، فليس كل الكيفية يقبل الأكثر والأقل^{٧٦}، ولا شيء من هذه التي ذكرنا بخاصية حقيقية للكيفية.

العاشر^{٧٧}

١٥ وأما خاصتها^{٧٨} الحقيقية التي لا تقال على غيرها فهي الشبيه وغير الشبيه.

الحادي عشر^{٧٩}

٢٠ قال: وليس ينبغي ان يتشكك على هذا القول فيقال انه قد^{٨٠} قصد ما هنا^{٨١} الى تعدد الكيفيات فعددت اشياء كثيرة من المضاف مثل الملكة والحال الذي عدّد في الجنس الأول من هذه المقولة^{٨٢} هو داخل في المضاف. فان الملكة انما هي ملكة للشيء، وكذلك الحال، فانه انما يمكن ان تعدّ هذه من المضاف باجناسها لا بأنواعها. فان العلم وهو جنس للنحو^{٨٣} والفقه يقال بالاضافة الى المعلوم، وأما النحو فليس يقال بالاضافة الى شيء وكذلك الفقه، الا ان يقال بالاضافة من طريق جنسه. اعني ان النحو هو علم للمعلوم الذي هو علم واخر الكلم. واذا كانت هذه الأنواع

ليست من المضاف وانما هي من الكيفية، وهي انما صارت انواع^{٨٤} كيفية من قبل جنسها، فهو يبيّن ان جنسها هو من الكيف. وذلك ان النحو والفقه انما صار كل واحد منها موجودًا من حيث العلم كيفية، لكن^{٨٥} عرض لجنسها الذي هو العلم ان كان له اسم من حيث هو مضاف ولم يكن له اسم من حيث هو كيفية بضد ما عرض للأنواع التي تحتها، اعني ان لها اسماء من حيث هي كيفيات مثل النحو والفقه وليس لها اسمًا من حيث هي مضافة. وليس يبعد ان يكون الشيء الواحد معدودًا في مقولتين وجنسين لكن^{٨٦} يجتهدن لا بجهة واحدة، فان ذلك هو المستحيل.

هذا هو معنى ما تأول هذا الموضع عليه ابو نصر، وظاهر كلام ارسطو انها ليست من المضاف الا بجنسها، اذ ليس يفهم من النحو والموسيقى اضافة خاصة بها الا من قبل جنسها. ولذلك ما يقول ارسطو في هذه الأشياء انها ليست من المضافة بذاتها وانما صارت من المضاف من قبل ان أضيف اليها ما هو مضاف بذاته، فهي مضافة بالعرض؛ ولا يبعد ان يكون شيء واحد تحت جنسين احدهما بالذات والآخر بالعرض، وانما الذي يبعد كما يقول ارسطو ان يكون شيء واحد هو موجودًا في جنسين مختلفين بالذات^{٨٧}.

- ٩ -

القسم الخامس^١

القول في يفعل وينفعل

- ١١b قال : وقد يقبل يفعل وينفعل التضاد والأكثر والأقل ، فان يسخن^٢ مضاد لأن يبرد^٣ ، ويرد مضاد ليسخن ، ويلتد مضاد لأن يتأذى^٤ ، فيكون هذا الجنس يقبل التضاد ويقبل الأقل والأكثر ، فان قولنا في الشيء يسخن قد يكون أكثر وأقل ، فان 5 الشيء قد يسخن أكثر وأقل وكذلك قد يتأذى أكثر وأقل .
- قال : فهذا مبلغ ما نقوله في هذه المقولة في هذا الموضع .

القسم السادس^٥

القول في مقولة الوضع^٦

- ١٠ قال : وقد ذكرت الأشياء ذوات الوضع في باب^٧ المضاف وقيل انها الأشياء التي اسماؤها^٨ مشتقة من مقولة الاضافة^٩ ، مثل المضطجع والمتكى^{١٠} ، فان الاضطجاع والانتكاء من مقولة المضاف والمضطجع والمتكى هو^{١١} من هذه المقولة .
- ١0 قال : واما سائر المقولات التي عددناها وهي مقولة «متى» ، ومقولة «أين» ، ومقولة «له» ، فليس يقال^{١٢} فيها ها هنا^{١٣} شيء أكثر مما تمثلنا^{١٤} به في هذا الكتاب ١٥ في اوله اذ كانت واضحة . مثل قولنا ان «له» يدل على المتنعل والمتسلح ، و «أين»^{١٥} مثل قولنا : فلان في السوق ، و «متى» مثل قولنا : فلان في ذلك الزمان^{١٦} ، وسائر ما تمثلنا^{١٧} به فيها . فان هذا القول في هذه الأجتناس كاف بحسب المقصود ها هنا^{١٨} .

الجزء الثالث

وهذا الجزء ينقسم الى خمسة اقسام :

القسم الأول^١

القول في المتقابلات

وما يتكلم فيه في هذا الباب ينحصر في احد عشر فصلاً:

الأول : يعدّد فيه اصناف المتقابلات ويعرّف واحداً واحداً منها على طريق المثال. ٥

الثاني : يعطي الفرق بين المتقابلة على جهة المضاف والمتقابلة على طريق المضادة.

الثالث : يعرّف فيه ان الأشياء المتضادة^٢ نوعان.

الرابع : يعرّف فيه طبيعة الأشياء التي تتقابل على جهة العدم والملكة ويعرّف فيه ان الأشياء ذوات العدم والملكة ليست هي العدم نفسه والملكة وان هذه تتقابل ايضاً كما يتقابل العدم والملكة. ١٠

الخامس : يعرّف فيه ان الأشياء الموجبة والمسلوقة ليست هي القضية الموجبة والسالبة وان هذه ايضاً تتقابل كما تتقابل الموجبة والسالبة.

السادس : يعرّف فيه الفرق بين الملكة والعدم^٣ والمضافين.

السابع : يعرّف فيه الفرق بين العدم والملكة والضدين. ١٥

الثامن : يعرّف فيه الفرق بين الموجبة والسالبة والثلاثة الباقية اعني العدم والملكة والمضافين والمضادين^٤ ويحلّ في ذلك شكاً يعرض في المتضادات في الفرق الذي اعطي في ذلك.

التاسع : يعرّف فيه انه قد يضاد واحد لواحد وقد يضاد واحد لاثنين.

العاشر: يعرف فيه انه ليس يلزم في المتضادين^٥ متى وجد احدهما ان يكون الآخر موجوداً وهي الخاصية^٦ التي وُجدت في المضاف.

الحادي عشر: يعرف فيه ان كل متضادين اما ان يكونا^٧ في جنس واحد واما ان يكونا في جنسين متضادين واما ان يكونا انفسهما جنسين متضادين لا داخلين تحت جنس.

- ١٠ -

[القول في المتقابلات]

الأول^١

قال: و^٢ المتقابلات اربعة اصناف: المضافان، والمتضادان، والعدم، والملكة، والموجبة والسالبة. فثال المضاف الضعف والنصف، ومثال المتضادين الخير والشر، ومثال العدم والملكة العمى والبصر، ومثال الموجبة والسالبة قولك: «زيد جالس»، «زيد^٣ ليس يجالس».

الثاني^٤

والفرق بين المضافين والمتضادين ان احد المضافين اي اتفق منهما تقال ماهيته^٥ بالقياس الى صاحبه: اما بذاته، وأما بأي حرف اتفق من حروف النسب، مثل الضعف الذي يقال بالقياس الى النصف. واما المتضادان فليس تقال ماهية^٦ احدهما بالقياس الى الثاني، بل انما يقال ان ماهية^٧ احدهما تضاد ماهية^٨ الثاني، فانه ليس يقال ان الخير خير للشر بل مضاد له، ولا الأبيض ابيض للأسود بل مضاد له. فهذان^٩ الصنفان من المتقابلات مختلفان ضرورة^{١٠}.

الثالث^{١١}

وما كان من المتضادات ليس يخلو^{١٢} الموضوع المتصف بهما من احدهما، فهما المتضادان للذات ليس بينهما متوسط، مثل الصحة والمرض الذي لا يخالف.

العاشر: يعرف فيه انه ليس يلزم في المتضادين^٩ متى وجد احدهما ان يكون الآخر موجوداً وهي الخاصية^٦ التي وجدت في المضاف.

الحادي عشر: يعرف فيه ان كل متضادين اما ان يكونا^٧ في جنس واحد واما ان يكونا في جنسين متضادين واما ان يكونا انفسهما جنسين متضادين لا داخلين تحت جنس.

- ١٠ -

[القول في المتقابلات]

الأول^١

قال: ^٢ والمتقابلات اربعة اصناف: المضافان، والمتضادان، والعدم، والملكية، والموجبة والسالبة. فثالث المضاف الضعف والنصف، ومثال المتضادين الخير والشر، ومثال العدم والملكية العمى والبصر، ومثال الموجبة والسالبة قولك: «زيد جالس»، «زيد^٣ ليس يجالس».

الثاني^٤

والفرق بين المضافين والمتضادين ان احد المضافين اي اتفق منهما يقال ماهيته^٥ بالقياس الى صاحبه: اما بذاته، وأما بأي حرف اتفق من حروف النسب، مثل الضعف الذي يقال بالقياس الى النصف. واما المتضادان فليس يقال ماهية^٦ احدهما بالقياس الى الثاني، بل انما يقال ان ماهية^٧ احدهما تضاد ماهية^٨ الثاني، فانه ليس يقال ان الخير خير للشر بل مضاد له، ولا الأبيض ابيض للأسود بل مضاد له. فهذان^٩ الصنفان من المتقابلات مختلفان ضرورة^{١٠}.

الثالث^{١١}

^{١٥} وما كان من المتضادات ليس يخلو^{١٢} الموضوع المتصف بهما من احدهما، فهما المتضادان للذات ليس بينهما متوسط، مثل الصحة والمرض الذي لا يخلو^{١٣}

- جسم المتنفس من احدهما، ومثل الزوج والفرد الذي لا يخلو عدد من ان يتصف 5
 باحدهما. فان امثال هذه من المتضادات هي التي ليس بينهما متوسط. وأما ما ليس
 واجباً ان يوجد احد المتضادين في الموضوع لها فهي المتضادات التي بينهما متوسط.
 مثال ذلك السواد والبياض الموجودان في الجسم، فانه لما كان ليس واجباً ان يكون 10-15
 كل جسم ملون اما ابيض واما اسود بل قد يخلو الجسم من كليهما اذ كان بينهما
 متوسطات وهي الأصفر والأدكن وسائر الألوان التي بين الأبيض والأسود، وكذلك
 الحمود والمذموم ليس واجباً ان يكون كل شيء اما محموداً واما مذموماً، وجدت
 بينها أيضاً متوسطات وهو ما ليس بمحمود ولا مذموم. فان المتوسطات في بعض 20-25
 الأمور لها^{١٣} اسماء مثل الأدكن والأصفر، وفي بعضها ليس لها اسماء فيعبر عن
 الأوساط بسلب الطرفين مثل قولنا: لا جيد ولا ردي، ولا عدل ولا جور.

الرابع^{١٤}

فأما العدم والملكة فاما يوجدان في شيء واحد بعينه، مثال ذلك البصر
 والعنى^{١٥} انما يوجدان في العين. وهذا الجنس من العدم بالجملة هو ان يفقد
 الموضوع الملكة التي^{١٦} شأنها ان تكون فيه في الوقت التي^{١٧} شأنها ان تكون فيه من 30
 غير ان يمكن وجودها له في المستقبل. فانه انما يقال ادرد لمن لم تكن له اسنان في
 الوقت الذي من شأنه أن تكون^{١٨} له اسنان، وأعمى لمن لم يكن له بصر في الوقت
 الذي من شأنه ان يكون له بصر، ولذلك لا يقال فيما يولد من الحيوان لا باسنان
 ولا ببصر^{١٩} مثل اجراء الكلب انه ادرد وأعمى.

- قال: وليس الذي يعدم الملكة وتوجد فيه الملكة هو العدم والملكة. مثال ذلك 35
 ان البصر ملكة والعنى عدمها وليس ذو البصر هو البصر ولا ذو العنى هو العنى.
 ولو كان الموضوع للبصر والبصر شيئاً واحداً، والموضوع للعنى والعنى شيئاً واحداً، 40
 لصدق ان يحمل البصر على البصر^{٢٠} والعنى على العنى. فيقال الأعمى عمن
 والمبصر^{٢١} بصر. ولكن^{٢٢} كما ان العدم والملكة متقابلان كذلك المتصف بهما أيضاً 12b
 متقابلان. فانه ان كان العنى يقابل البصر فالأعمى يقابل المبصر^{٢٣}، وذلك ان^{٢٤}
 5
 جهة التقابل فيهما واحدة.

الخامس^{٢٥}

- قال: وكذلك ليس الشيء الذي يسلب ويوجب هو الموجبة والسالبة، فان
 الموجبة قول موجب والسالبة^{٢٦} قول سالب، وليس الشيء الذي يوجب أو يسلب
 قول بل هو معنى يدل عليه لفظ مفرد أو ما قوة دلالة^{٢٧} المفرد. والشيء الذي 10
 يوجب ويسلب هو أيضاً متقابل^{٢٨} كتقابل الموجبة والسالبة، مثال ذلك انه كما
 يقابل^{٢٩} قولنا: «زيد جالس»، «زيد ليس يجالس»، كذلك يقابل الجلوس لغير^{٣٠} 15
 الجلوس.

السادس^{٣١}

- ^{٣٢} و^{٣٣} يظهر ان تقابل العدم والملكة ليس على نحو تقابل المضاف من ان
 الأشياء التي تتقابل على طريق الملكة والعدم ليس تقال ماهية^{٣٤} احدهما بالقياس الى
 الثاني كما تقال ماهية^{٣٥} الأشياء التي تتقابل على طريق الاضافة؛ فانه ليس يقال ان 0
 البصر بصر للعنى ولا العنى عمن للبصر، فيقال عمن البصر. وفرق آخر أيضاً
 وذلك ان كل مضافين كما قيل يرجع كل واحد منهما على صاحبه بالتكافؤ،
 والأشياء التي تتقابل على جهة العدم والملكة ليس يرجع كل^{٣٦} واحد منهما على 5
 صاحبه بالتكافؤ، وذلك انه ليس البصر بصر للعنى ولا العنى عمن للبصر الذي هو
 الملكة.

السابع^{٣٧}

القول في الفرق بين المفهومات المتقابلة على طريق العدم والملكة والمتضادات.
 بيان المتضادات التي بينهما وسط والتي ليس بينهما وسط وان التي بينهما وسط
 قد يكون لازماً للموضوع وبالطبع له فلا يفارق الموضوع اصلاً.

٢٠

ويظهر أيضاً ان المتقابلة على طريق العدم والملكة ليست هي المتقابلة على طريق
 التضاد من هذه الأشياء. وذلك ان كل متقابلين على طريق التضاد فاما ان يكونا من

المتضادين اللذين ليس بينهما متوسط، وهذا الصنف من المتضادات يخصه انه لا
 0-40 يخلو الموضوع المنعوت بهما من احدهما كما قيل، مثل الصحة والمرض الذي^{٣٨} لا
 يخلو من احدهما بدن الحيوان، واما ان يكونا من المتضادات التي بينهما متوسط^{٣٩}
 ويخص هذا الصنف من المتضادات انه قد يخلو الموضوع من كليهما ما لم يكن
 ٥ احدهما موجوداً له بالطبع، مثل الحرارة الموجودة في النار والبرودة^{٤٠} في الثلج فان
 النار لا تخلو عن الحرارة ولا الثلج عن البرودة. واذا كان ذلك كذلك فلا تخلو
 المتضادات التي بينهما^{٤١} وسط من احد أمرين: اما ان يوجد احدهما للموضوع
 13a محصلاً اي لا يفارقه اصلاً، وأما انه قد يخلو الموضوع من كليهما. فاما العدم
 والملكية فليس يوجد فيهما شيء من هذه الخواص التي وجدت لاصناف
 المتضادات؛ وذلك ان^{٤٢} المتقابلة على طريق العدم والملكية ليس يجب دائماً ان
 يوجد احدهما في القابل، وانما يجب ذلك في الوقت الذي من شأن القابل ان يقبل
 احدهما. مثال ذلك ان الذي^{٤٣} من شأنه أن يصير قد يخلو من كليهما، مثل الجرو
 5-10 فانه ليس يقال فيه انه اعمى ولا بصير. والمتضادات التي ليس بينهما وسط فليس
 يخلو الموضوع من احدهما ولا في وقت من الاوقات. فاذا لم يكن العدم والملكية من
 ١٥ المتضادات التي ليس بينهما وسط، ولا هما أيضاً من المتضادات التي بينهما وسط،
 وذلك انه يجب ان يكون احد المتقابلين على طريق الملكية والعدم في موضوعها في
 الوقت الذي من شأنه ان توجد له الملكية. وليس يوجد هذا في الصنف من
 المتوسطات التي ليس احد الضدين فيها موجود للموضوع دائماً اذ كان يخلو
 الموضوع من كليهما. ولا أيضاً يمكن ان نقول في العدم والملكية انهما من التي بينهما
 ٢٠ متوسط^{٤٤} واحدهما موجود للموضوع دائماً فانه ليس يوجد في العدم والملكية ما
 احدهما دائماً للموضوع. واذا كان كذلك فقد تبين ان المتقابلات على جهة العدم
 15 والملكية ليست واحدة من اصناف المتقابلات^{٤٥} على جهة المضادة^{٤٦}.

وقد يفارق أيضاً هذا الصنف من العدم الذي رسمناه قبل المتقابلات على جهة
 التضاد. فان المتضادين يمكن ان يقع من كل واحد منهما تغيير^{٤٧} الى صاحبه ما لم
 ٢ يكن احدهما للموضوع بالطبع ودائماً مثل الحرارة للنار. وذلك ان الأبيض قد يصير
 اسود والأسود قد يصير أبيض. والمرء الصالح قد يمكن ان يكون طالحاً والطالح قد
 يمكن ان يكون^{٤٨} صالحاً وذلك اذا نقل، كما يقول ارسطو، الى معاشرة من هو على

مذاهب فاضلة وسيرة جميلة. فان معاشرة الفضلاء قد تأخذ بالمرء في طريق الفضيلة
 ولو اخذاً يسيراً، واذا اخذ في الحركة الى الفضيلة فكلما طال به^{٤٩} الزمان سهلت عليه
 الحركة. فهو: اما ان يصل من الفضيلة الى حد كبير^{٥٠}، واما ان يصل منها الى التمام
 ان لم يعقه الزمان. واما هذا الصنف من العدم والملكية فالملكية هي التي تتغير الى
 ٥ العدم وليس يمكن ان يتغير العدم الى الملكية، اذ قد قلنا في تحديده من غير ان
 يمكن وجوده له في المستقبل، فان الأعمى لا يمكن ان يعود بصيراً ولا الأصم
 ذات حمة.

الثامن^{٥١}

القول في بيان خاصة المتقابلة على جهة الایجاب والسلب^{٥٢}
 والفرق بينهما وبين المتضادين والملكية والعدم

١٠

قال: ومن البين ان التي تتقابل على جهة السلب والایجاب^{٥٣} ليست واحدة من
 اصناف المتقابلات الثلاث^{٥٤}، فان الموجبة والسالبة يخصهما^{٥٥} من بين سائرهما انه
 يجب ضرورة ان يكون احدهما صادقاً والآخر كاذباً وليس يلزم هذا في واحد
 منها^{٥٦}. مثال ذلك في المتضادات الصحة والمرض^{٥٧} وليس يقال في واحد منهما انه
 ١٥ صادق ولا كاذب؛ وكذلك الحال في المتقابلات على طريق المضاف مثل الضعف
 والنصف، والتي على طريق الملكية والعدم مثل العمى والبصر. وبالحملة لما كانت هذه
 الثلاث^{٥٨} انما يدل عليها بالفاظ مفردة أو ما قوة دلالتها قوة اللفظ المفرد، لم يتصف
 شيء منها بالصدق ولا الكذب^{٥٩}، فان قولنا حيوان ليس يصدق ولا يكذب حتى
 نركبه مع ثان فنقول: «الانسان حيوان» أو «ليس بحیوان».

٢٠

وقد يظن بالمتقابلات على جهة التضاد والعدم والملكية انها تشارك الموجبة والسالبة
 اذا قيلت على غيرها. اعني اذا دل عليها بلفظ مركب تركيباً خبرياً، مثل قولنا في
 المتضادات: «سقراط مريض» «سقراط صحيح». فان هذين قولان متضادان،
 ومثل قولنا: «زيد اعمى» «زيد بصير». لكن^{٦٠} الفرق بين هذين القولين وبين
 الموجبة والسالبة ان الأشياء التي تتقابل بهذه الجهة على طريق التضادة^{٦١} ليس يكون
 ٢٥ احدهما ابداً صادقاً أو كاذباً الا متى كان الموضوع المتصف بأحدهما موجوداً. مثال

ذلك ان قولنا: «سقراط مريض» «سقراط صحيح» انما يكون احد هذين القولين صادقاً والآخر كاذباً متى كان سقراط موجوداً، واما متى لم يكن موجوداً كان القولان جميعاً كاذبين. والأشياء التي تتقابل على طريق العدم والملكة مثل قولنا: «زيد اعمى»^{٦٢} «زيد بصير» انما يكون احدهما صادقاً ابداً والآخر كاذباً بشرطين: ٢٥
احدهما ان يكون زيد موجوداً، ويكون في الوقت الذي من شأنه ان يوجد له البصر؛ فان زيدا ان لم يكن موجوداً كذب فيه انه اعمى وانه^{٦٣} بصير، وكذلك يكذب عليه الأمران في الوقت الذي يوجد في الرحم. فأما الموجبة والسالبة فان ٢٥
احدهما يكون ابداً صادقاً والآخر كاذباً، كان الموضوع موجوداً او لم يكن، فان قولنا: «سقراط مريض» «سقراط ليس بمريض» احدهما صادق ضرورة والآخر ١٠
كاذب، كان سقراط موجوداً أو معدوماً.

فيهذه الخاصة تفارق المتقابلة على طريق الايجاب والسلب سائر القضايا المركبة من المتقابلات الأخر.

35

- ١١ -

- 11 -

[القول في المتضادات]

التاسع^١

قال: والشّر ضرورة مضاد للخير وذلك بين باستقراء جزئيات الشر والخير^٢، فان الصحة تضاد المرض، والجور يضاد العدل، والجبن يضاد الشجاعة، وكذلك ١٤a
في سائرهما. فأما المضاد للشر فرمّا كان شيئين^٣: احدهما الخير والآخر الشر، فان الجبن وهو شر يضاد التهور وهو شر، والشجاعة وهي خير تضاد الأمرين جميعاً. وهذه هي حال الخيرات المتوسطة بين الأطراف التي هي شر، الا ان هذا انما يوجد في هذا الجنس في اليسير من الأمور، واما في الأكثر فان الخير هو المضاد للشر. 5

العاشر^٥

قال: ومما يلزم المتضادين انه ليس واجباً ضرورة متى كان احدهما موجوداً ان يكون الآخر موجوداً. وذلك انه ان^٦ كان الحيوان كلّهُ صحيحاً فان المرض ليس يكون موجوداً، وان كانت الأشياء كلها بيضاء فان السواد يكون غير موجود، وأيضاً ٥
متى كان سقراط مريضاً فليس يلزم ان يكون افلاطون صحيحاً ولا يمكن ان يكون سقراط صحيحاً ومريضاً معاً.

قال: وكل متضادين فن شأنهما ان يكونا في موضوع واحد، مثل الصحة والمرض الموجودين في جسم^٩ الحي، والبياض والسواد الموجودين في الجسم على الاطلاق، والعدل والجور الموجودين في نفس الانسان.

الحادي عشر^{١٠}

١٠

وكل متضادين فاما ان يكونا في جنس واحد بعينه مثل الأبيض والأسود اللذين جنسهما القريب اللون، واما ان يكونا في جنسين متضادين مثل العدل والجور، فان جنس العدل الفضيلة وجنس الجور الرذيلة وهما متضادان، وأما ان يكونا هما بأنفسهما جنسين متضادين^{١١} ليس فوقهما جنس مثل الخير والشر^{١٢}، يريد انه اذا ١٥
كان احدهما في مقولة والآخر في مقولة أخرى، لأنهما متى كانا في مقولة واحدة كانت المقولة جنساً لهما.

- ١٢ -

القسم الثاني^١ القول في المتقدم والمتأخر

قال : ويقال ان شيئاً يتقدّم شيئاً على أربعة أنحاء :

- اولها وأشهرها المتقدم بالزمان بمنزلة ما نقول ان هذا اسنّ من غيره وأعتق من غيره.
- ٥ والثاني المتقدم بالطبع وهو الذي اذا وجد المتأخر وُجد هو واذا ارتفع هو ارتفع المتأخر وليس بمكافئ له في الوجود، أعني انه اذا وجد المتقدم وجد المتأخر بل متى ارتفع المتقدم ارتفع المتأخر وليس متى ارتفع المتأخر يرتفع^٢ المتقدم، مثل تقدم الواحد على الاثنين فانه متى وجد الاثنين وجد الواحد واذا كان الواحد موجوداً فليس يجب وجود الاثنين. وكل ما كان يوجد بوجود شيء آخر ولا يوجد ذلك الشيء الآخر بوجوده فمعروف انه يقال فيه انه متقدم عليه.
- ١٠ الثالث المتقدم بالمرتبة كما يقال في العلوم والصنائع. فان الحدود والرسوم التي يضعها المهندسون للأشكال متقدمة في مرتبة التعليم لما يريدون ان يبرهنوا عليه، وفي الكتابة ١٤b معرفة حروف المعجم متقدمة لتعلّم الكتابة، وكذلك صدور الأفاويل في الخطب متقدمة للغرض المقصود في الخطبة.
- ١٥ والرابع المتقدم بالشرف والكمال فان الشرف بالطبع يعتقد فيه انه متقدّم على الأقل 5 شرقاً، ولذلك تجد^٣ هذا الاعتقاد مشتركاً للجميع، مع ان هذا الوجه من التقدم شديد المبايّة للوجوه التي تقدّمت، وذلك ان هذا النحو من التقدم اشرف من سائر أنحاء التقدم.

قال: ويكاد ان يكون مبلغ الوجوه التي يقال عليها المتقدم بحسب بادئ الرأي 10-15 هي هذه الأربعة، لكن^٤ ها هنا نحو آخر من انحاء التقدم وهو المتقدم بأنه سبب للشيء وهو الذي يكافئه في لزوم الوجود، اعني انه متى وجد المتقدم الذي هو سببه^٥ وجد المتأخر، ومتى وجد المتأخر وجد المتقدم. مثال ذلك ان وجود الانسان متقدم للاعتقاد الصادق فيه انه موجود، ومتى وجد الانسان وجد فيه هذا الاعتقاد، ومتى وجد هذا الاعتقاد وجد الانسان، والانسان هو السبب في وجود هذا الاعتقاد لا الاعتقاد في وجود الانسان. وذلك ان سبب الصدق والكذب في القول انما 20 هو وجود الشيء موصوفاً بأحد المتقابلين خارج النفس.

واذا كان هذا نحو آخر من التقدم^٦ فالتقدم يقال على خمسة أوجه.

- ١٣ -

القسم الثالث^١

القول في معنى «معاً»

٢ «معاً» تقال على وجوه اعرفها والمقول فيها باطلاق^٣ هما الشيطان اللذان يكون 25 تكونهما في زمان واحد، فانها لما لم يكن احدهما متقدماً للثاني بالزمان قيل انها معاً بالزمان. والثاني ما يقال فيها انها معاً بالطبع، وهذا على ضربين: احدهما الشيطان اللذان يتكافآن^٤ في لزوم الوجود، أي متى وجد احدهما وجد الثاني من غير ان يكون احدهما سبباً لوجود صاحبه؛ مثل الضعف والنصف فانه متى وجد الضعف ٥ وجد النصف ومتى وجد النصف وجد الضعف، وليس واحد منهما سبباً للآخر. والضرب الثاني الأنواع القسمة لجنس واحد، اعني التي ينقسم بها الجنس قسمة 10 اولى^٥، مثل الطائر والسباح والمشاء، فان هذه انواع قسمة للحيوان الذي هو جنسها، وليس واحد منهما^٦ متقدماً على صاحبه ولا متأخراً، ولذلك قد يقال في امثال هذه انها معاً بالطبع. وقد يمكن في كل واحد من هذه الأنواع القسمة ان ١٥ تقسم ايضاً الى أنواع أخر فتكون ايضاً تلك معاً بالطبع، مثل قسمتنا^٧ المشاء الى ما له رجلان^٨ وإلى ما له اربعة ارجل، وإلى ما له ارجل كثيرة وإلى ما لا رجل له.

٢٠ فاما اجناس هذه الأنواع فهي متقدمة عليها التقدم الذي بالطبع وذلك انها لا تكافئها في الوجود، فانه متى وجد السباح وجد الحي، وإذا كان الحي موجوداً فليس يلزم ان يكون السباح موجوداً.

فالتي تقال انها معاً بالطبع هما كما قلنا صنفان: احدهما الشيطان اللذان يتكافآن^٩ في لزوم الوجود احدهما عن الثاني من غير ان يكون احدهما^{١٠} سبباً للثاني، والثاني ٢٠ الأنواع التي هي قسمة اي كل واحد منهما^{١١} قسم لصاحبه. والتي يقال انها معاً باطلاق هي التي تكونهما^{١٢} في زمان واحد.

- ١٤ -

القسم الرابع^١

القول في الحركة

- ١٥ وانواع الحركة ستة : الكون ومقابله الفساد، والنمو ومقابله النقص، والاستحالة، والتغير في المكان وهو المسمى^٢ في لساننا نقلة. وجميع هذه الأنواع الستة ظاهر من امرها^٣ مخالفة بعضها لبعض ما عدا الاستحالة فانه ليس يظن احد ان التكون؛ فساد ولا النمو نقص ولا النقلة واحدة^٤ من هذه. فاما الاستحالة فقد يظن بها انها وسائر الحركات التي عددنا^٥ شيء واحد، وانما الاستحالة موجودة في جميع اجناس الكيفيات الأربع التي عددنا^٦ أو في اكثرها وليس يشركها شيء من سائر الحركات ولا يلزمها، فان المتحرك بأحد الكيفيات ليس يجب فيه ان ينمى ولا ان ينقص وكذلك في سائرهما فيجب ان تكون حركة الاستحالة غير واحدة من سائر الحركات، فانها لو كانت هي واحدى الحركات شيئاً واحداً أو كانت تلزمها احدى الحركات لقد كان يجب ان يكون ما استحال فقد نمى^٨ أو نقص أو تغير بضرب آخر من ضروب^٩ التغير وليس الأمر هكذا. وكان يلزم أيضاً عكس هذا وهو ان يكون^{١٠} ما نمى أو تحرك حركة أخرى فقد استحال وليس الأمر كذلك، فان المربع اذا اضيف ١٥ اليه في صناعة الهندسة الشيء الذي به يحدث السطح المسمى^{١١} علماً فقد تزيد^{١٢} الا انه لم يحدث فيه استحالة وكذلك في سائر ما يجري هذا الجرى، فيجب من ذلك ان تكون هذه الحركات التي عدت ها هنا^{١٣} مخالفة بعضها لبعض. وهذه الحجة^{١٤} التي استعمالها ها هنا^{١٥} هي مقنعة، فان اسم النمو ليس يقال على هذا المعنى الا باستعارة وعلى الحقيقة، فكل ما^{١٦} ينمى فقد استحال وكذلك كل ما^{١٧} يتكون. ٢٠ وانما الذي ليس يلزم ان يستحيل فهو المتحرك في المكان. لكن^{١٨} هذا كله غير بين

في هذا الموضع ، فلذلك عدل للاقتناع في ذلك اذ لم يكن قصده ان يبين شيئاً الا ان الاستحالة غير سائر الحركات .

- قال : والحركة على الإطلاق التي هي الجنس يضادها السكون على الإطلاق 15b الذي هو الجنس أيضاً للأشياء الساكنة ، والحركات الجزئية يضادها السكون الجزئي .
 ه والحركات الجزئية مثل التغير في المكان يضاده^{١٩} السكون في المكان ، ومثل ان التكون يضاده^{٢٠} الفساد والنمو يضاده النقص ، وكذلك يشبه ان تكون الحركة في المكان يضادها الحركة في المكان من جهة تضاد الموضع الذي اليه تكون الحركة .
 مثال ذلك ان الحركة الى فوق مضادة للحركة الى أسفل اذ كان الفوق يضاد 5 الأسفل . فأما الحركة الباقية من الحركات التي عددناها وهي الاستحالة فليس يسهل ان يوجد لها ضد لا من جهة السكون ولا من جهة الحركة ، وقد يشبه ان يعتقد انها^{٢١} ليس لها ضد الا ان يجعل جاعل في هذه أيضاً السكون المقابل لها هو السكون في الكيف والحركة المقابلة لها الحركة التي تكون في الكيفية المضادة للكيفية التي فيها 10 تلك الحركة ، كما جعل المقابل للحركة في المكان السكون في المكان أو التحرك الى ضد ذلك المكان الذي كانت اليه الحركة الأخرى . مثال ذلك ان التغير الى السواد 15 يضاده التغير الى البياض والسكون أيضاً في البياض .

- ١٥ -

القسم الخامس^١

في «له»^٢

و«له» يقال على أنحاء شتى :

احدها^٣ على طريق الملكة والحال ، فأننا نقول ان لنا علماً وان لنا فضيلة .

ه والثاني على طريق الكم ، فانه يقال ان له مقداراً طوله كذا وكذا .

والثالث على ما يشتمل على البدن : اما على كله مثل الثوب والطيلسان ، وأما على جزء منه مثل الخاتم في الاصبع والنعل في الرجل . وهذا المعنى الثالث هو 20 المخصوص بمقولة «له» عند المفسرين .

والرابع على نسبة الجزء الى الكل ، مثل قولنا له يد وله رجل .

١٠ والخامس جرت عادة اليونانيين باستعماله وهو نسبة الشيء الى الوعاء الذي هو فيه ، مثل الحنطة في الكيل والشراب في الدن ، فانهم كانت جرت عاداتهم ان يقولوا : 25 الدن له شراب والكيل له حنطة .

والسادس على طريق الملك ، مثل قولنا : له حال ، وله زوجة ، وله بيت .

قال : الا ان هذا المعنى من معاني «له» هو ابعد هذه الوجوه التي يقال عليها

١٥ «له» ، فان قولنا : له امرأة ليس يدلّ به على شيء اكثر من المقارنة .

قال : ولعله قد يظهر لقولنا «له» معنى آخر غير هذه التي عددناها ، الا ان المعاني المشهورة من ذلك هي هذه التي عددناها ، وهي بحسب هذه الجهة مستوفاة .

انقضى تلخيص «كتاب المقولات» بحمد الله .

يتلوه «كتاب باري ارميناس» أي «العبارة»^٤ .

فهرس كتاب المقولات

٣	الغرض في هذا القول
٥	الجزء الأول :
٧	١. القول في الاشياء التي اسماؤها مشتركة ومتواطئة ومشتقة
٨	٢. القول في تقسيم المحمولات
٩	٣. في محمول المحمول - في الاجناس والانواع
١٠	٤. القول في المقولات العشرة
١٣	الجزء الثاني :
١٥	القسم الاول : في الجوهر
١٧	٥. القول في الجوهر
٢٧	القسم الثاني : القول في الكم
٢٩	٦. الكم المنفصل والكم المتصل
٣٥	القسم الثالث : في مقولة الاضافة
٣٧	٧. القول في الاضافة
٤٥	القسم الرابع : القول في الكيفية
٤٧	٨. القول في تحديد الكيفية وانواعها
٥٥	٩. القسم الخامس : القول في يفعل ويتفعل
٥٥	القسم السادس : القول في مقولة الوضع
٥٧	الجزء الثالث :
٥٩	القسم الأول : القول في المتقابلات
٦١	١٠. القول في المتقابلات
٦٦	١١. القول في المتضادات
٦٩	١٢. القسم الثاني : القول في المتقدم والمتأخر
٧١	١٣. القسم الثالث : القول في معنى «معاً»
٧٣	١٤. القسم الرابع : القول في الحركة
٧٥	١٥. القسم الخامس : في «له»

تَلْخِصُ كِتَابُ الْعِبَارَةِ
أَوْ
كِتَابُ بَارِي أَرْمِيناس

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله على محمد وآله^١

الفصل الأول^٢

- ١ -

[الأقوال والأفكار والأشياء - الصدق والكذب]

٥ قال : وينبغي ان نقول أولاً ما هو الاسم ، وما هي الكلمة ، ثم نقول بعد ذلك ما هو الايجاب والسلب ، وبالجمله ما هو الحكم والقول الذي هو جنس الايجاب والسلب .

فنقول : ان الألفاظ التي ينطق بها هي دالة أولاً على المعاني التي في النفس ، والحروف التي تكتب هي^٣ دالة أولاً على هذه الألفاظ ؛ وكما ان الحروف المكتوبة .
١٠ اعني الخط ليس هو واحداً بعينه لجميع الأمم ، كذلك الألفاظ التي يعبر بها عن المعاني ليست^٤ واحدة بعينها عند جميع الأمم ، ولذلك كانت دلالة هذين بتواطؤ لا بالطبع . وأما المعاني التي في النفس فهي واحدة بعينها للجميع ، كما ان الموجودات التي المعاني التي في النفس امثلة لها ودالة عليها ، هي واحدة وموجودة بالطبع للجميع ؛ ولكن^٥ القول في جهة دلالة المعاني التي في النفس على الموجودات^٦ خارج النفس هو من^٧ غير هذا العلم ، وقد تكلم فيه^٨ في « كتاب النفس »^٩ .

١٥ والألفاظ تشبه المعاني المعقولة في انه كما ان الشيء ربما كان معقولاً من غير ان يتصف بالصدق والكذب ، كذلك اللفظ ربما كان مفهوماً من غير ان يتصف

بصدق ولا كذب؛ وكما أنه ربما كان المعقول من الشيء يتصف بالصدق والكذب، كذلك اللفظ قد يكون ما يفهم منه يتصف بالصدق والكذب. والصدق والكذب إنما يلحق^{١١} المعاني المعقولة والألفاظ الدالة عليها متى ركب بعضها إلى بعض أو فصل بعضها من^{١٢} بعض، وأما متى أخذت مفردة^{١٣} فإنه ليس تدل على صدق ولا كذب.

والاسم والكلمة يشبهان المعاني المفردة التي لا تصدق ولا تكذب، وهي التي تؤخذ من غير تركيب ولا تفصيل. مثال ذلك قولنا: إنسان وبياض، فإنه متى لم يقرن به «يوجد» أو «ليس يوجد» فليس هو بعد لا صادقاً ولا كاذباً، بل إنما يدل على الشيء المشار إليه من غير أن يتصف ذلك الشيء بصدق ولا كذب؛ ولذلك كان قولنا: «عزرايل» و«عقواء مغرب» ليس يتصف بصدق ولا كذب ما لم يقرن^{١٤} بذلك قولنا: «يوجد» أو «ليس يوجد»، أما مطلقاً وأما في زمان، فنقول: «عزرايل موجود»^{١٥} «عزرايل غير موجود»^{١٦} أو «عزرايل يوجد» أو «لا يوجد».

— ٢ —

القول في الاسم

القول في تحديد الاسم وتقسيمه
إلى المحصل وغير المحصل والمصرف وغير المصرف

١٥ و^١ الاسم هو لفظ دالّ بتواطؤ^٢ على معنى مجرد من الزمان من غير أن يدلّ واحد من اجزائه إذا افرد على جزء من ذلك المعنى، سواء كان الاسم المفرد بسيطاً مثل «زيد» أو «عمرو»، أو مركباً مثل «عبد الملك» الذي هو اسم لرجل؛ وذلك أن «عبد الملك» الذي هو اسم لرجل إذا افرد عنه «عبد» أو «الملك»، لم يدلّ على جزء من المعنى الذي دلّ عليه مجموعهما كما يدلّ عليه في قولنا «عبد الملك» إذا اردنا أنه عبد الملك^٣. فإن «عبدًا» يدلّ ها هنا على جزء من المعنى الذي دلّ عليه

قولنا «عبد الملك»، وكذلك «الملك» يدلّ على جزء من المعنى. والفرق بين الاسماء البسيطة والاسماء المركبة، مثل «عبد قيس» و«يعل بك»^٤، أن الجزء من الاسم البسيط. وهو المقطع الواحد من المقاطع التي ركب منها الاسم، ليس يدلّ على شيء أصلاً لا بالذات ولا بالعرض، مثل الزاي^٥ من زيد؛ وأما الجزء من الاسم المركب فليس يدلّ إذا افرد إلا بالعرض، مثل أن يتفق لمن اسمه عبد الملك أن يكون عبد الملك^٦. وإنما زيد في حد الاسم بتواطؤ^٧ من قبل أن اللفاظ^٨ التي ينطق بها الناس ليست دالة بالطبع مثل كثير من الأصوات^٩ التي تنطق بها الحيوانات وهي الأصوات^{١١} التي لا تكتب. فإن الأصوات^{١٢} التي ينغم بها كثير من الحيوان^{١٣} مؤلفة من المقاطع التي تؤلف منها الألفاظ^{١٤} التي ينطق بها الإنسان، أو من مقاطع مؤلفة من حروف تقاربها في المخرج، وهي دالة معان في انفسها^{١٥} عند الحيوان.

والاسم منه محصل ومنه^{١٦} غير محصل. فأما المحصل فهو الاسم الدال على الملكات مثل «إنسان» و«فرس». وأما غير المحصل فهو الاسم الذي يركب من اسم الملكة وحرف «لا» في الألسنة التي يستعمل فيها هذا النوع من الاسم، مثل قولنا: «لا إنسان» و«لا حيوان». وهذا الصنف من الأسماء إنما سمي اسماً غير محصل لأنه لا يستحق أن يسمى اسماً باطلاق إذا كان لا يدلّ على ملكة، ولا هو أيضاً قول سالب، لأن دلالاته دلالة الاسم المفرد وإن كان مركباً، ولذلك قد يلحقه السلب كما يلحق الاسم المحصل.

والاسم أيضاً إذا نصب أو خفض أو غير تغيير^{١٧} آخر مما أشبه ذلك لم يقل فيه أنه اسم باطلاق بل اسماً مصرفاً^{١٨}. فتكون الأسماء أيضاً منها^{١٩} مصرفة ومنها غير مصرفة. والحد الذي حدّ به الاسم يشملها جميعاً إذ أن الفرق بين المصرف وغير المصرف. وهو المرفوع في كلام العرب، أنه إذا أضيف إلى الأسماء المصرفة، وهي التي تسمى «المائلة» أيضاً^{٢٠} كان أو يكون أو هو الآن، فقول: «زيداً كان» بالنصب. أو «زيد يكون» بالخفض، لم يصدق ولم يكذب. والاسم الغير المصرف^{٢١}. وهو المسمى «المستقيم»^{٢٢}، إذا أضيف إليه واحد من هذه، كان صادقاً أو كاذباً. مثل قولنا: «زيد كان» أو «زيد وجد» بالرفع. فهذا هو ما ذكره من^{٢٣} حدّ الاسم وأصنافه.

بصدق ولا كذب، وكما انه ربما كان المعقول من الشيء يتصف بالصدق والكذب، كذلك اللفظ قد يكون ما يفهم منه يتصف بالصدق والكذب. والصدق والكذب انما يلحق^{١١} المعاني المعقولة والألفاظ الدالة عليها متى ركب بعضها الى بعض أو فصل بعضها من^{١٢} بعض، وأما متى اخذت مفردة^{١٣} فانه ليس تدل على صدق ولا كذب.

والاسم والكلمة يشبهان المعاني المفردة التي لا تصدق ولا تكذب، وهي التي تؤخذ من غير تركيب ولا تفصيل. مثال ذلك قولنا: انسان وبياض، فانه متى لم يقرن به «يوجد» أو «ليس يوجد» فليس هو يعدّ لا صادقاً ولا كاذباً، بل انما يدل على الشيء المشار اليه من غير ان يتصف ذلك الشيء بصدق ولا كذب، ولذلك كان قولنا: «عنزاييل» و«عقواء مغرب» ليس يتصف بصدق ولا كذب ما لم يقرن^{١٤} بذلك قولنا: «يوجد» أو «ليس يوجد»، أما مطلقاً وأما في زمان، فنقول: «عنزاييل موجود»^{١٥} «عنزاييل غير موجود»^{١٦} أو «عنزاييل يوجد» أو «لا يوجد».

— ٢ —

القول في الاسم

القول في تحديد الاسم وتقسيمه

الى المحصل وغير المحصل والمصرف وغير المصرف

١٥ و^١ الاسم هو لفظ دالّ بتواطؤ^٢ على معنى مجرد من الزمان من غير ان يدلّ واحد من اجزائه اذا افرد على جزء من ذلك المعنى، سواء كان الاسم المفرد بسيطاً مثل «زيد» أو «عمرو». أو مركباً مثل «عبد الملك» الذي هو اسم لرجل؛ وذلك ان «عبد الملك» الذي هو اسم لرجل اذا افرد عنه «عبد» أو «الملك»، لم يدلّ على جزء من المعنى الذي دلّ عليه مجموعها كما يدلّ عليه في قولنا «عبد الملك» اذا اردنا انه عبد الملك^٣. فان «عبداً» يدلّ ها هنا على جزء من المعنى الذي دلّ عليه

قولنا «عبد الملك»، وكذلك «الملك» يدلّ على جزء من المعنى. والفرق بين الاسماء البسيطة والاسماء المركبة، مثل «عبد قيس» و«بعل بك»^٤، ان الجزء من الاسم البسيط. وهو المقطع الواحد من المقاطع التي ركب منها الاسم، ليس يدلّ على شيء اصلاً لا بالذات ولا بالعرض، مثل الزاي^٥ من زيد؛ وأما الجزء من الاسم المركب فليس يدلّ اذا افرد الا بالعرض، مثل ان يتفق لمن اسمه عبد الملك ان يكون عبد الملك^٦، وانما زيد في حد الاسم بتواطؤ^٧ من قبل ان اللفاظ^٨ التي ينطق بها الناس ليست دالة بالطبع مثل كثير من الأصوات^٩ التي تنطق بها الحيوانات وهي الأصوات^{١٠} التي لا تكتب. فان الاصوات^{١١} التي ينغم بها كثير من الحيوان^{١٢} مؤلفة من المقاطع التي تؤلف منها اللفاظ^{١٣} التي ينطق بها الانسان، أو من مقاطع مؤلفة من حروف تقاربها في المخرج، وهي دالة معان في انفسها^{١٤} عند الحيوان.

والاسم منه محصل ومنه^{١٥} غير محصل. فأما المحصل فهو الاسم الدال على الملكات مثل «انسان» و«فرس». وأما غير المحصل فهو الاسم الذي يركب من اسم الملكة وحرف «لا» في الألسنة التي يستعمل فيها هذا النوع من الاسم، مثل قولنا: «لا انسان» و«لا حيوان». وهذا الصنف من الأسماء انما سمي اسماً غير محصل لأنه لا يستحق ان يسمى اسماً باطلاق اذ كان لا يدلّ على ملكة، ولا هو أيضاً قول سالب، لأن دلالاته دلالة الاسم المفرد وان كان مركباً، ولذلك قد يلحقه السلب كما يلحق الاسم المحصل.

والاسم أيضاً اذا نصب أو خفّض أو غير تغيير^{١٦} آخر مما اشبه ذلك لم يقل فيه انه اسم باطلاق بل اسماً مصرفاً^{١٧}. فتكون الاسماء أيضاً منها^{١٨} مصرفة ومنها غير مصرفة. والحد الذي حدّ به الاسم يشملها جميعاً اذ ان الفرق بين المصرف وغير المصرف، وهو المرفوع في كلام العرب، انه اذا أضيف الى الأسماء المصرفة. وهي التي تسمى «المائلة» أيضاً^{٢٠} كان أو يكون أو هو الآن، فقليل: «زيداً كان» بالنصب. أو «زيد يكون» بالخفض، لم يصدق ولم يكذب. والاسم الغير المصرف^{٢١}. وهو المسمى «المستقيم»^{٢٢}، اذا أضيف اليه واحد من هذه، كان صادقاً أو كاذباً. مثل قولنا: «زيد كان» أو «زيد وجد» بالرفع. فهذا هو ما ذكره من^{٢٣} حدّ الاسم وأصنافه.

- ٣ -

القول في الكلمة

القول في تحديد الكلمة

والكلمة^١ التي تسمى عند نحويي^٢ العرب الفعل هي^٣ لفظ دالّ على معنى وعلى زمان ذلك المعنى المحصل بأحد الأزمان؛ الثلاثة التي هي الماضي أو^٤ الحاضر أو^٥ المستقبل. وليس واحد من اجزائه يدل أيضاً على انفراده، وذلك بالذات. وخاصة الكلمة انها تكون ابداً خبراً لا محبراً عنه^٦ ومحمولاً لا موضوعاً، ولذلك تدل ابداً على معنى شأنه ان يحمل على غيره، وذلك؛ اما بأن^٧ تكون بصيغتها تدل على المعنى المحمول بالموضوع، وذلك حيث تكون خبراً بنفسها، مثل قولك^٨ : «زيد يصح» «زيد يمشي»؛ وأما ان تكون بصيغتها تدل على ارتباط المحمول بالموضوع اذا كان المحمول اسماً من الأسماء مثل قولك : «زيد يوجد حيواناً».

بيان معنى حمل في وحمل على

والمحمول الذي يدل على ارتباطه بالموضوع : اما ان يكون مما يقال في موضوع، وذلك اذا كان عرضاً في الموضوع. واما ان يكون مما يقال على موضوع^٩ اذا كان المحمول^{١٠} جزءاً من الموضوع^{١١}. وما زيد في حدّ الكلمة من انها تدلّ، مع دلالتها على المعنى. على زمان ذلك المعنى، هو الفصل الذي به تفارق الكلمة الاسم، وذلك ان قولنا «يصح» وهو كلمة، يدلّ على ما يدلّ عليه قولنا^{١٢} : «صحة»، وهو اسم. وعلى الزمان من^{١٣} الحاضر أو المستقبل الذي فيه توجد الصحة.

تقسيم الكلمة الى المحصل وغير المحصل

والكلمة أيضاً منها محصلة ومنها غير محصلة. والمحصلة هي التي تدل على المعنى الذي يدلّ عليه الاسم المحصل وعلى زمان ذلك المعنى. والغیر المحصلة^{١٤} هي التي تدلّ على ما يدلّ عليه الاسم الغير المحصل^{١٥}، وعلى زمان ذلك المعنى، وذلك هو عدم ما

يدلّ عليه الاسم المحصل، اعني العدم الذي حدّ في «كتاب المقولات»، مثل قولنا : لا «صح» فانه يدلّ على ما يدلّ عليه قولنا : «لا صحة» وعلى زمان ذلك المعنى. والكلمة الغير المحصلة^{١٦} هي نوع من أنواع الكلمة اذ كانت داخلة تحت الحدّ المتقدم للكلمة باطلاق، وموجود لها الخاصة المتقدمة للكلمة، وهو انها ابداً انما تدلّ على ما^{١٧} شأنه ان يحمل على غيره، اما حمل الشيء على الموضوع أو في الموضوع. وانما سمي هذا الصنف كلمة غير محصلة لأنها مشتقة من اسم غير محصل. وهذا النوع من الكلم غير موجود في لسان العرب، كما كان الاسم غير^{١٨} المحصل غير موجود.

القول في الكلمة المصرفة وغير المصرفة

والكلمة منها^{١٩} المصرفة ومنها غير^{٢٠} المصرفة، وهي التي يقال اسم الكلمة عليها باطلاق. والكلمة غير المصرفة^{٢١} هي التي تدلّ في لسان كثير من الأمم على الزمان الحاضر. والمصرفة^{٢٢} هي التي تدلّ على الزمان الذي يوجد كأنه دائر حول الزمان الحاضر وهو الزمان الماضي والمستقبل. وليس للزمان الحاضر صيغة خاصة في لسان العرب، وانما الصيغة التي توجد له في كلام العرب مشتركة بين الحاضر والمستقبل، مثل قولنا : «يصح» ويمشي». ولذلك قال نحويو العرب^{٢٣} انهم اذا ارادوا ان يخلصوها للاستقبال ادخلوا عليها «السين» أو «سوف» فقالوا : «سيصح» أو «سيمشي». والزمان الحاضر هو^{٢٤} الذي يأخذه الذهن موجوداً بالفعل ومشأراً اليه مثل قولنا : «هذه الساعة» و «هذا الوقت»، ولذلك قيل اسم الزمان على هذا باطلاق اذ كان هو الأعراف عند الجمهور، وكان بالاضافة اليه يفهم الزمان الماضي والمستقبل، فان الماضي هو المتقدم لهذا الزمان^{٢٥}، والمستقبل هو^{٢٦} المتأخر عنه. واما هل ما نتخلله^{٢٧} من الزمان الحاضر هو موجود على نحو ما يتخللوه^{٢٨} أو ليس بوجود، فذلك ليس مما يحتاج اليه في هذا الموضع.

والكلمة تشبه الاسم وتشاركه في انها اذا قيلت مفردة فهم منها معنى^{٢٩} مستقل^{٣٠} بذاته^{٣١}، كما يفهم ذلك من الاسم اذا قيل مفرداً بذاته ؛ ولذلك اذا سمعها السامع قنع بها، الا انه لا يفهم من المعنى المدرك منها ان الشيء بعد موجود^{٣٢} أو غير موجود، مثل قولنا : كان أو يكون هذا، اذا كانت^{٣٣} هذه الكلم اخباراً بذاتها. واما اذا كانت روابط فانه لا يفهم منها معنى مستقل بنفسه^{٣٤} كالحرف^{٣٥}، لأنها انما

تدل حينئذٍ على تركيب المحمول مع الموضوع، ولا سبيل الى فهم التركيب دون فهم الأشياء المركبة وذلك يكون عند التصريح بها، مثل قولنا: «زيد يوجد عالمًا» أو «ليس يوجد عالمًا». فتكون الكلم صنفين^{٣٩}: صنف يفهم بذاته، وهي الكلم التي تكون بنفسها^{٤٠} خبرًا، وصنف لا يفهم بذاته، وهي الكلم لروابط التي تسمى «الوجودية».

فهذا ما قاله في حدّ الاسم والفعل ومعرفة اصنافها^{٤١} الضرورية ها هنا^{٤٢} وهي^{٤٣} التي تختلف القضايا باختلافها. وأما الحروف فهو يذكرها^{٤٤} في «كتاب الشعر».

- ٤ -

الكلام في القول

والقول هو لفظ دال^١ الواحد من اجزائه الأول على انه جزء مفرد يدل على انفراده على جهة الفهم والتصور لا على جهة الایجاب والسلب^٢، مثل قولنا: «الانسان حيوان»، فان لفظ «الانسان» الذي هو جزء اول من هذا القول يدل على شيء مفرد^٣ لا على جهة ان ذلك الشيء موجود أو غير موجود^٤، وكذلك لفظ «الحيوان» الذي هو الجزء الثاني من هذا القول. وهذا الذي أخذ في حدّ القول أن الواحد من اجزائه الأول يدل^٥ على معنى مفرد هو الفصل الذي به يفارق القول الاسم. فان الاسم البسيط ليس يدلّ الجزء منه، وهو المقطع، على شيء أصلاً، والاسم المركب ايضاً ليس يدلّ الجزء منه على شيء الا بالعرض، مثل ان يعرض لانسان^٦ اسمه عبد الملك ان يكون عبداً لملك^٧.

والقول انما يدلّ على طريق التواطؤ^٨ لا بالطبع ولا على طريق ان لكل معنى مركب لفظاً مركباً يدلّ عليه بالطبع^٩ من غير ان توجد تلك الدلالة في لفظ آخر غيره، كما لا يوجد فعل الآلة في غير الآلة. فان قومًا يرون ان الألفاظ هكذا دلالتها، وقوم آخر^{١٠} يرون ان الألفاظ تدلّ بالطبع من غير ان يكون لنا اختيار فيها أصلاً: لا اختيار تركيب وضعي، ولا اختيار تركيب طبيعي، وهو رأي من يرى ان

- 4 -

ها هنا^{١١} تراكيب^{١٢} للألفاظ تدلّ بالطبع على معنى معنى^{١٣}. وقد يمكن ان يقال انما قال ارسطو في حدّ الاسم لفظ يدلّ بتواطؤ لهذا المعنى، وقد يمكن ان يكون اراد «بلفظ» صوتاً ان قيل ان اللفظ الذي يشترك فيه الانسان والحيوان هو باشتراك الاسم، وهذا هو الصحيح^{١٤}.

والقول منه تام ومنه غير تام. والتام منه الجازم ومنه غير الجازم مثل الأمر والنهي. والقصد ها هنا^{١٥} انما هو التكلم في القول الجازم، واما ما عداها^{١٦} من الأقاويل التامة فهو يتكلم فيها في «كتاب الخطابة» و «الشعر»، كما ان اصناف الأقاويل الغير التامة^{١٧}، وهي الحدود والرسوم، سيتكلم^{١٨} فيها في «كتاب البرهان».

- ٥ -

[القضايا البسيطة والقضايا المركبة]

والقول الجازم هو الذي يتصف بالصدق والكذب، وهو صنفان: بسيط ومركب. والبسيط هو ما ركب^١ من محمول واحد وموضوع واحد لا من محمول أكثر من واحد وموضوع^٢ أكثر من واحد. وهذا نوعان: النوع الأول المتقدم الایجاب، والثاني المتأخر السلب. والمركب هو المركب من قولين بسيطين^٣. وقد يقال في القول انه واحد اذا كان حدّ لشيء واحد، مثل قولنا في الانسان «حيوان ناطق». الا ان هذا من معنى القول الواحد خارج عما قصدنا له في هذا الكتاب^٤.

بيان كثرة القول ووحدته وان للقضية ثلاثة اجزاء

والقول البسيط يكون واحداً متى كان الموضوع فيه دالاً على معنى واحد وكذلك المحمول، ويكون القول الجازم ايضاً كثيراً^١ متى كان المحمول فيه يدلّ^٢ على معانٍ كثيرة أو الموضوع أو كلاهما. والقول المركب يكون واحداً برباط يربطه، ويكون كثيراً اذا لم يكن له رباط يربطه. فلذلك^٣ كل قول: اما ان يكون واحداً، أو كثيراً، فان كان واحداً: فأما ان يكون واحداً من قبل ان الموضوع فيه والمحمول

15

17a

يدلان على معنى واحد، واما ان يكون واحداً من قبل الرباط الذي يربطها، وهي الأقاويل التي يوجد فيها أكثر من موضوع واحد ومحمول واحد، مثل المقاييس^٩ الشرطية والحملية. فان الشرطية هي واحدة بالرباط الذي هو الحرف الشرطي، مثل قولنا: «ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»، فان الفاء هي التي صيرت هذين القولين البسيطين، وهو قولنا: «الشمس طالعة» و «النهار موجود». قولاً واحداً. واما الحملية فهي واحدة بالرباط الذي هو الحد الأوسط، مثل قولنا: «الانسان حيوان» و «الحيوان جسم» على ما سيأتي بعد. وان كان القول كثيراً: فاما ان يكون كثيراً من قبل ان المحمول فيه أو الموضوع أو كليهما يدلان على معان كثيرة، وأما من قبل انه ليس لها رباط يربطها.

وكل قول جازم فلا بد فيه من كلمة^{١٠}، اعني فعلاً^{١١}، أو ما يقوم مقام الكلمة في رباط المحمول بالموضوع^{١٢}. وذلك ان القول الجازم الذي الموضوع فيه اسم والمحمول اسم لا بد فيه من كلمة أو ما يقوم مقام الكلمة تدل على ارتباط المحمول بالموضوع^{١٣}. وذلك: اما بالفعل مصرحاً به^{١٤} كما يوجد الأمر فيما عدا لسان العرب، وأما بالقوة ومضمر^{١٥} كما يوجد الأمر في الأكثر في لسان العرب. فانه لما كان ها هنا ثلاثة^{١٦} معان: موضوع ومحمول ونسبة تربط بين المحمول والموضوع، وجب^{١٧} ها هنا ثلاثة^{١٨} الفاظ: لفظ يدل على الموضوع، ولفظ يدل على المحمول، ولفظ يدل على النسبة. واللفظ الذي يدل على ارتباط المحمول بالموضوع ربما دل على ارتباطه في الزمان الماضي أو المستقبل أو الحال كقولك: «زيد يوجد الآن عالماً» أو «زيد وجد عالماً» أو «زيد سيوجد عالماً»، وربما دل على ارتباط غير مقيد بزمان، وهذا هو الحمل الضروري، وذلك مثل قول القائل: «المثلث موجود زواياه مساوية لقائمتين». وليس في لسان العرب لفظ على هذا النحو من الرباط وهو موجود في سائر اللسنة. وأقرب الألفاظ شبهاً بها في لسان العرب هو ما يدل عليه^{١٩} لفظ «هو» في مثل قولنا: «زيد هو حيوان»، أو «موجود» في مثل قولنا: «زيد موجود حيواناً».

تقسم القول الى الجازم وغير الجازم وبيان قول^{٢٠} البسيط وغير البسيط

والاسم والكلمة ليس بصدق ولا كذب^{٢١}، وأما القول فانه الذي يصدق أو

يكذب. والقول الذي يصدق أو يكذب يسمى «الجازم» ويسمى «الحكم». والحكم البسيط يشبه الايجاب منه حمل شيء على شيء. والسلب انتزاع شيء من شيء. والمؤلف من هذا هو القول المركب. وقد يرسم أيضاً الحكم البسيط بانه لفظ يدل على ان الشيء موجود أو غير موجود، وذلك: اما في الزمان^{٢٢} الماضي، واما^{٢٣} في المستقبل، واما^{٢٤} في الحاضر، واما باطلاق.

- ٦ -

[في الايجاب والسلب وتقابلهما]

وأما الايجاب فانه الحكم باثبات شيء لشيء، والسلب هو الحكم بنفي شيء عن شيء.

قول في ان لكل ايجاب سلب يقابله

١٠ ولما كان قد يمكن ان يحكم بالقول من جهة ما هو في النفس على ما هو موجود خارج النفس انه غير موجود، وعلى ما ليس هو موجوداً خارج النفس^١ انه موجود، وعلى ما هو موجود انه موجود، وعلى ما ليس بموجود انه ليس بموجود، وذلك: اما حكماً مطلقاً، واما في احد الأزمنة الثلاثة^٢ التي هي الحاضر أو الماضي أو المستقبل^٣. فقد يمكن في كل ما اوجبه موجب ان يسلبه سالب، وفي كل ما يسلبه سالب ان يوجبه موجب. واذا كان ذلك كذلك فلكل ايجاب سلب يقابله ١٥ ولكل سلب ايجاب يقابله. وذلك من حيث السلب والايجاب موجودان في النفس لا خارج النفس؛ فانه ليس يوجد للأشياء الموجبة من حيث هي خارج النفس سلب يقابلها، ولا للأشياء السلبية من حيث هي خارج النفس ايجاب يقابلها، لكن^٤ النظر في الايجاب والسلب هو من حيث هما في النفس. والسلب والايجاب ٢٠ انما يكونان متقابلين بالحقيقة متى كان المعنى^٥ المحمول فيهما واحد من جميع الجهات. وكذلك^٦ المعنى الموضوع؛ واما متى لم يكن واحداً اما من قبل اشتراك الاسم. أو من قبل سائر الأشياء التي حفظ منها في «كتاب السفسطة»، فليس^٧ بايجاب ولا سلب متقابلين.

الفصل الثاني^١

- ٧ -

القول في تحديد الكلي والجزئي وبيان السور الكلي والجزئي وتحصيل اقسام المتقابلات الستة

- والمعاني صنفان : اما كلية ، واما جزئية اي شخصية. وأعني بالكلي الذي من شأنه ان يحمل على اكثر من واحد، مثل حمل الحيوان على الانسان والفرس وسائر
 40 انواع الحيوان، وبالجزئي^٢ ما ليس ذلك من شأنه^٣، اعني ان يحمل على اكثر من واحد^٤، مثل زيد وعمرو المشار اليه . واذا كان الأمر كذلك فواجب ضرورة متى حكمنا بايجاب أو بسلب^٥ لشيء ان يكون ذلك الحكم : اما المعنى من المعاني الشخصية، وأما المعنى من المعاني الكلية. ثم اذا كان المعنى من المعاني الكلية فلا بد من ان يكون : اما مأخوذاً بغير سور، أو مأخوذاً بسور، اعني بالسور لفظاً^٦
 ١٠ «كل» و «بعض» ؛ ثم اذا كان مأخوذاً بسور فلا يخلو^٧ ان يكون مأخوذاً بسور كلي أو جزئي. فالمتقابلة بالايجاب والسلب التي موضوعها معنى من المعاني الشخصية تسمى «الشخصية» ، مثل قولنا : «زيد منطلق» ، «زيد ليس بمنطلق» . والمتقابلات التي موضوعها معنى كلي مأخوذ بغير سور، اي ليس يحمل على^٨ ذلك المعنى الكلي ولا على بعضه بل يكون الحمل مطلقاً^٩ ، تسمى المهمة^{١١} ، مثل قولنا : «الانسان ابيض» ، «الانسان ليس بأبيض» . والمتقابلة التي موضوعها معنى كلي مأخوذ مع سور هي ثلاثة^{١٢} : ^{١٣} اما ان يكون كل واحد من المتقابلين يقرن به سور كلي، واما ان يكون كل واحد منها يقرن به سور جزئي، واما ان يكون^{١٤} يقرن باحدهما سور جزئي وبالأخر كلي^{١٥} . اما التي يقرن بكل واحدة منها سور كلي فتسمى
 15-20

« المتضادة »، مثل قولنا: « كل انسان ابيض »، « ولا انسان واحد ابيض »، واما التي يقرن باحدهما سور كلي وبالاخر سور جزئي فتسمى « المتناقضة ». وهذه ١٦ صنفان: ١٧ اما ان يكون الكلي مقروناً بالايجاب والجزئي مقروناً بالسلب ١٨، مثل قولنا: « كل انسان ابيض »، « ليس كل انسان ابيض »، أو « بعض الناس ليس بأبيض »، فان السالب ١٩ الجزئي يعبر عنه بهاتين العبارتين؛ واما ان يكون عكس هذا، اعني ان يقرن السور الكلي بالسلب والجزئي بالايجاب، مثل قول القائل: « انسان ما ابيض »، « ولا انسان واحد ابيض ». واما التي يقرن بكل واحد منها سور جزئي فتسمى « ما تحت المتضادة »، مثل قولنا: « انسان ما ابيض »، « انسان ما ليس بأبيض ». فتكون اصناف المتقابلات بالايجاب والسلب ستة: شخصية ومهملة ومتناقضة، وهذه ٢٠ صنفان: متضادة وما تحت المتضادة. وليس للقضايا قسمة من جهة اقتران السور بالمحمول ما عدا هذه الأقسام ٢١ لأن السور متى قرن بالمحمول كان: اما كذباً وأما فضلاً؛ اما الكذب ففي مثل قولنا: « كل انسان »، « كل حيوان »، واما الفضل فمثل قولنا: « كل انسان هو بعض الحيوان » أو « كل انسان هو كل ضحاك » ٢٢.

واذا تقررت اصناف القضايا فنقول: اما الشخصية فانها تقتسم الصدق والكذب دائماً، اعني انه متى كذبت ٢٤ احداهما ٢٥ صدقت الأخرى، ومتى صدقت احداهما ٢٦ كذبت ٢٧ الأخرى، وليس يمكن ان يمتعا معاً لا على صدق ولا على كذب. مثل قولك: « زيد خرج »، « زيد لم يخرج »، وذلك يبين بنفسه عند التأمل ٢٨. وكذلك المتناقضات تقتسم الصدق والكذب في جميع المواد ٢٩. واما المتضادة فتقتسم الصدق والكذب في الضروري والممتنع، وتكذبان معاً في الممكنة، وليس يمكن فيها ان يصدقا معاً بل متى صدقت احداهما ٣٠ كذبت ٣١ الأخرى. واما ما تحت المتضادة فتقتسم الصدق والكذب ايضاً في الضرورية والممتنعة، وتصدقان معاً في الممكنة، ومتى كذبت احداهما ٣٢ صدقت الأخرى ضرورة. مثال كذب المتضادتين ٣٣ معاً في الممكنة قولنا: « كل انسان ابيض »، « ولا انسان واحد ابيض »، ومثال صدق ما تحت المتضادتين ٣٤ قولنا: « انسان ما ابيض »، « انسان ما ليس بأبيض ». وأما المهملات فقد يمكن فيها ٣٥ ان تصدق ٣٦ معاً في المادة ٣٧ الممكنة. وقد ٣٨ يمكن فيها ان يكون حكمها حكم المتضادة. والسبب في ذلك ان الألف واللام وما قام مقامهما في سائر الألسنة مرة تدل على ما تدل عليه الاسوار

الكلية. ومرة تدل على ما تدل عليه الأسوار الجزئية؛ فاذا دلت على ما تدل عليه الأسوار الكلية كانت قوتها قوة المتضادة، ومتى دلت على ما تدل عليه الأسوار الجزئية كانت قوتها قوة ما تحت المتضادة، وذلك انه قد يمكن ان يصدق ٣٩ معاً قولنا ٤٠: « الانسان ابيض »، « الانسان ليس بأبيض »، متى كان ما يدل عليه الألف واللام هو ما يدل عليه البعض، وقد يمكن ان يكون معاً كاذبين متى كان ما يدل عليه الألف واللام هو ما يدل عليه السور الكلي ٤١.

وانما يمكن ان توجد اصناف هذه المتقابلات بالأحوال التي وصفت: من اقتسام بعضها الصدق والكذب دائماً، وصدق بعضها معاً، وكذب بعضها معاً متى تحفظ فيها، بأن يؤخذ للايجاب الواحد منها سلب واحد، وللـسلب الواحد ايحاب واحد، مع سائر الشروط ٤٢ التي قبلت، لا متى اخذ للايجاب الواحد اكثر من سالب ٤٣ واحد. مثل ان يؤخذ للموجب الكلي سالب كلي وسالب جزئي، مثل ان يؤخذ ٤٤ مقابل قولنا: « كل انسان ابيض »، « ولا ٤٥ انسان واحد ابيض »، و« ليس كل انسان ابيض »؛ أو يؤخذ للسالب الكلي موجب جزئي وموجب كلي، مثل ان يؤخذ ٤٦ مقابل قولنا: « ولا انسان واحد ابيض »، « انسان ما ابيض »، « كل انسان ابيض ». وانما كان ذلك كذلك لأن السلب الواحد انما يكون سلباً لايحاب واحد، وكذلك الايجاب انما هو ايحاب لسلب واحد. والدليل على ذلك ان السالب انما يسلب المعنى المحمول بعينه الذي اوجبه الموجب عن الشيء الموضوع بعينه الذي اوجبه الموجب، سواء كان ذلك الموضوع من المعاني الشخصية أو من المعاني الكلية ٤٧. قرن به سور كلي أو سور جزئي. فانه ان كان المحمول في الايجاب غير المحمول في السلب ٤٨ أو الموضوع فيه غير الموضوع في السلب، كان لذلك الايجاب سلب آخر ولذلك السلب ايحاب آخر.

— ٨ —

[وحدة القضايا وتعددتها - القضايا المشتركة وتقابلها]

والايجاب أو السلب يكون واحداً متى كان ما يدل عليه لفظ المحمول والموضوع فيهما معنى ١ واحداً. سواء كان الموضوع معنى جزئياً أو كلياً، قرن بالمعنى الكلي

[تقابل المستقبلات الممكنة الحدوث]

ونقول^١: ان ما يقتسم من هذه المتقابلات الصدق والكذب دائماً في^٢ جميع

المواد هي الشخصية والمتناقضة. اما في الأمور الموجودة في الزمان الحاضر والموجودة
فيما مضى^٣ فواجب ضرورة ان يكون اقتسامها الصدق والكذب على ان احدهما في
نفسه هو الصادق والآخر هو الكاذب، سواء عرفنا نحن الصادق من الكاذب أو لم
نعرفه؛ وذلك ان كون زيد موجوداً الآن أو غير موجود من البين بنفسه ان احد
هذين القولين ضرورة هو صادق والآخر كاذب، سواء تحصل لنا الصادق من
الكاذب او لم يتحصل لنا اذ هو محصل الوجود في نفسه. وكذلك الأمر في^٤
الأشياء السالفة وفي الأمور الضرورية التي ليس يشترط في وجودها زمان.

وأما الأمور الموجودة في الزمان^٥ المستقبل، وهي الأشياء الممكنة، فليس
اقتسامها للصدق^٦ والكذب على التحصيل في نفسه^٧، وذلك ان الأمر في هذه
المتقابلات في هذه المادة لا يخلو من اقسام، اما ان تكون مقسمة للصدق
والكذب أو لا تكون. ثم ان كانت مقسمة للصدق والكذب فاما ان يكون ذلك
على التحصيل أو على غير التحصيل؛ وان كانت غير مقسمة للصدق والكذب فاما
ان تكون^٨ صادقتين^٩ معاً أو كاذبتين^{١٠} معاً أو يوجد فيها^{١١} الأمران. فان كان كل
ايجاب وسلب يقتسم الصدق والكذب على التحصيل في نفسه فواجب في كل شيء
ان يكون اما موجوداً واما غير موجود. فيجب على هذا متى قال انسان في شيء من
الأشياء المستقبلية انه سيكون، وقال آخر^{١٢} انه لا يكون، ان يكون احد هذين
القولين هو الصادق والآخر هو الكاذب، وذلك انه لا يمكن ان يوجد الأمران
معاً، اعني الكون ولا كون^{١٣}. واما كانت طبيعة الموجود تابعة للقول الصادق والقول
الصادق تابع لها، لأنه ان قال انسان في شيء ما انه ابيض وكان صادقاً، فواجب
ان يكون خارج النفس ابيض، وان كان كاذباً فواجب ان يكون خارج النفس^{١٤}
غير ابيض؛ وان قلنا انه غير ابيض، وكان صادقاً، فواجب ان يكون خارج النفس
غير ابيض، وان كان كاذباً فواجب ان يكون خارج النفس ابيض. وكذلك عكس

سور كلّي^٢ أو لم يقرن به. مثل قولنا: «كل انسان ابيض»، «ليس كل انسان
ابيض». «الانسان ابيض». «الانسان ليس بأبيض». اذا وضعنا ان الانسان
والأبيض يدلان على معنى واحد. فاما اذا كان لفظ الموضوع فيها أو المحمول ليس
يدلّ على معنى واحد، فليس الايجاب واحداً ولا السلب واحداً. مثال ذلك ان
وضع واضع للانسان والفرس اسماً واحداً وهو ثوب مثلاً، فقال: «الثوب ابيض»،
«الثوب ليس بأبيض»، لم يكن هذا الايجاب ايجاباً واحداً، ولا هذا السلب سلباً
واحداً. وذلك ان قولنا حينئذ: «الثوب ابيض» يدلّ على ايجابين لأنه يدلّ على ما
يدل عليه قولنا: «الانسان ابيض» و «الفرس ابيض»، وهما قضيتان لا واحدة؛
وكذلك قولنا: «الثوب ليس بأبيض» يدل على سلبين وهو قولنا: «الفرس ليس
بأبيض» و «الانسان ليس بأبيض». وانما كان ذلك كذلك لمكان اللفظ المشترك
الذي هو قولنا «الثوب»^٣. وكذلك القضية التي يكون محمولها أو موضوعها أو كلاهما
اسماً مشتركاً ليست واحدة بل قضايا كثيرة، عدتها على عدة^٤ المعاني التي يدل
عليها الاسم المشترك. واذا كان ذلك كذلك فالمتقابلات التي تكون من امثال هذه
القضاي المشتركة الاسماء، اعني المتناقضة والشخصية، ليس يجب ان يكون احدهما
صادقاً والآخر كاذباً. وسيقال فيما يستأنف متى تكون القضاي، التي موضوعها أو
محمولها معان كثيرة، قضية واحدة، ومتى لا تكون.

فها هنا^٥ اذن ثلاثة احوال ينبغي ان تشترط في المتقابلات وحينئذ تؤخذ^٦
في^٧ التقابل على ما وصفنا^٨: احدها^٩ ان يكون المحمول الموضوع فيهما واحداً
من جميع الجهات لا ان يكون في احدهما مأخوذاً^{١١} بجهة وفي الآخر بغير تلك
الجهة. والثاني ان يكون الايجاب فيهما واحداً والسلب واحداً؛ والثالث ان يجعل
المقابل^{١٢} للايجاب^{١٣} الواحد سلباً واحداً.

فقد تبين من هذا متى تكون المتقابلة^{١٤} متقابلة^{١٥}. وكم اصناف المتقابلات،
وكيف احوالها في التقابل.

اعني ان كونه ليس واجب ضرورة، كما ان ما كونه او لا كونه واجب ضرورة، فليس يحدث عن الاتفاق^{٣٢}.

وأيضاً^{٣٣} فانه ليس يجوز ان نقول ان السلب والايجاب يتنمcan في الأمور المستقبلية حتى يكونا صادقين معاً، ولا يرتفعان عنها^{٣٤} حتى يكونا كاذبين معاً، مثل
٥ ان يكون قولنا في الشيء انه يمكن ان يكون ويمكن عنه^{٣٥} يكون صادقين معاً أو كاذبين معاً. فانهما ان كانا كاذبين جميعاً لزم عنه^{٣٦} يكون المتناقضان يقتسمان الصدق والكذب في جميع المواد، وذلك شيء قد تبين خلافه؛ وكذلك يلزم^{٣٧} ان كانا صادقين معاً. وأيضاً فانه يلزم ان كانا صادقين معاً ان يكون الشيء موجوداً معدوماً معاً وذلك محال، مع انه ترتفع أيضاً طبيعة الممكن؛ وان كانا كاذبين يكون
١٠ الشيء لا موجوداً ولا معدوماً.

فهذا ما يلزم من المحال ان فرضنا المتقابلات التي تقتسم الصدق والكذب في
٢٥ جميع المواد تقتسمها^{٣٨} على التحصيل في الأمور المستقبلية او لا تقتسمها^{٣٩} بأن يصادقا معاً أو يكذبا معاً. وهو ظاهر انه يلزم شئاعات كثيرة لرفعنا طبيعة الممكن وانزلنا ان الأمور المستقبلية كلها ضرورية. اولها انها تبطل الروية والاستعداد لرفع
٣٠ شر^{٤٠} يتوقع أو التأهب لخير يحصل^{٤١}، فيكون ما يراه الانسان من انه ان فعل ما يجب كان ما يجب وان لم يفعل ما يجب لم يكن ما يجب امراً باطلاً واعتقاداً فاسداً^{٤٢}. حتى انه يلزم هذا من الشئعة انه لو^{٤٣} روى^{٤٤} انسان ما في حادث ما، وقطع على انه يحدث في^{٤٥} عشرة آلاف سنة مثلاً، وأخذ في اعداد الاسباب الموجبة لحدوثه وكونه في هذه المدة الطويلة لو عمرها انسان؛ وروى آخر في هذه المدة بعينها
٣٥ في منع حدوثه ونظر في^{٤٦} اعداد الأسباب التي تمنع حدوثه^{٤٧}، لكان فعل كل واحد منها^{٤٨} باطلاً وعيباً ورويته ساقطة لا معنى لها؛ وذلك ان الصادق منها في نفسه يجب ضرورة ان يكون هو الموجود، سواء روى^{٤٩} احدهما في ابطاله والآخر في وجوده أو لم يرو واحد^{٥٠} منها في ذلك. فانه يجب على هذا^{٥١} تكون الارادة سبباً لحدوث شيء من الأشياء، بل تكون جميع الأشياء تجري مجراها^{٥٢} بالطبع وعلى
٢٥ ما لها من احد المتناقضين. وان لم يرو مرو في إيجاد شيء من ذلك أو منع وجوده، ويكون حكم من روى^{٥٣} في الشيء عشرة آلاف سنة مثل^{٥٤} حكم من روى^{٥٥} فيه

هذا. وهو انه ان كان الشيء خارج النفس ابيض فواجب ان يكون القول الصادق فيه انه ابيض والكاذب انه ليس بأبيض. وان كان خارج النفس غير ابيض فالقول الصادق فيه هو انه ليس بأبيض والكاذب انه ابيض. فان كان الايجاب والسلب المتقابلان يقتسمان الصدق والكذب في الأمور المستقبلية على ان احدهما محصل الوجود في نفسه. فالأمور المستقبلية ضرورية في وجودها.

وليس يكون^{٥٦} ها هنا^{٥٧} شيء يوجد بالاتفاق وعن غير سبب محصل، ولا يوجد شيء يقال فيه انه^{٥٨} ممكن ان يكون والآن^{٥٩} يكون، بل يكون كون الشيء أو لا كونه ضرورة^{٦٠}، وذلك واجب لكون الصدق والكذب في احد المتقابلين محصلاً في نفسه. وذلك انه ليس يجوز ان يخرج منها^{٦١} الى الوجود غير الصادق، من ايجاب كان أو^{٦٢} سلب، لأنه لو جاز ذلك لما كان الصدق في احد المتقابلين محصل الوجود في نفسه؛ واذا لم يكن الصدق والكذب في المتقابلين محصل الوجود في نفسه. كان امكان كون^{٦٣} الشيء ولا كونه على مثل واحد. كما انه اذا كان امكان كون الشيء أو لا كونه على مثال واحد، لم يكن الصدق والكذب في المتقابلين المقولين عليه محصل الوجود في نفسه، ولا كان الشيء بالايجاب اولى^{٦٤} منه بالسلب ولا بالسلب منه اولى^{٦٥} بالايجاب، ولا يصير كذلك من اجل ان موجباً اوجهه أو سالباً سلبه.

وينجب على هذا ان صار شيء من الأشياء ابيض في وقت من الأوقات ان يكون القول فيه. من قبل ان يصير ابيض انه سيصير ابيض. قولاً صادقاً وضرورياً. وكذلك يكون القول في كل شيء قبل ان يتكون بأنه سيكون قولاً صادقاً كما كان فيه في حين تكونه. حتى يكون صدق القول بانه موجود في الموجود الحاضر كصدق القول بأنه سيوجد في المستقبل. فاذا كان ذلك كذلك فليس يمكن في الشيء الممكن الذي هو غير موجود الآن، ويقال فيه انه سيوجد، الآن^{٦٦} يوجد؛ وما كان لا يمكن الآن^{٦٧} يوجد فن المحال الا يوجد. والشيء من المحال الآن^{٦٨} يوجد، فواجب ان يوجد. وما هو واجب فهو ضروري الوجود، فجميع الأشياء اذن ضرورية الوجود. واذا كان ذلك كذلك فليس ها هنا^{٦٩} شيء يحدث بالاتفاق^{٧٠}، ولا شيء هو معداً ان^{٧١} يكون والآن^{٧٢} يكون؛ وذلك ان ما يحدث بالاتفاق هو بهذه الصفة،

زماناً يسيراً أي زمان كان، بل يكون حكمه حكم من لم يرو فيه أصلاً. وهذه الأشياء كلها في غاية الشناعة وخلاف ما فطرنا عليه، وذلك أنا نرى^{٥٦} أن ها هنا^{٥٧} 5 أشياء مبدأ^{٥٨} حدوثها الروية واخذ الالهة لها.

وقد يظهر أيضاً في الأمور التي لا تفعل^{٥٩} أن فيها أشياء هي بطبيعتها معدة لأن يكون عنها^{٦٠} الشيء ومقابلته على السواء، اعني انها^{٦١} ممكنة أن يكون عنها الشيء أو لا يكون على السواء، وذلك من جهة الفاعل والقابل معاً^{٦٢}. ومثال ذلك أن الثوب 10 قد يمكن فيه أن يتمزق^{٦٣} قبل أن يسبق اليه البلى، وقد يمكن فيه الأ^{٦٤} يتمزق بل يبلى. وذلك أن امكان هذين المعنيين في الثوب هو على السواء من جهة الفاعل والقابل^{٦٥}. وكذلك يجري الأمر في جميع الأمور المتكونة في هذه المادة التي فيها هذا 15-20 النوع من الامكان والقوة.

وإذا كان هذا هكذا فظاهر انه ليس جميع الأشياء ضرورية، بل يظهر أن الاشياء صنفان: اما ضرورية، واما ممكنة، وأن^{٦٦} الممكنة ثلاثة^{٦٧} اصناف: اما ممكنة على التساوي، وهي التي لا يكون فيها وجود الشيء احرى^{٦٨} من عدمه ولا عدمه احرى^{٦٩} من وجوده؛

واما ممكنة على الأكثر، وهي التي يكون فيها احد المتقابلين احرى^{٧٠} من الثاني بالوجود، ويكون حدوث الثاني على الأقل^{٧١}. وفي هذا الجنس يوجد النوعان جميعاً من الممكن، اعني الذي على الأكثر والذي على الأقل.

وأما الضرورية:

25-35

فنها ضرورية باطلاق، وهي الأشياء التي وجودها دائماً أو عدمها دائماً؛ ومنها ضرورية لا باطلاق، وهي الاشياء التي وجودها ضروري في الوقت الذي هي فيه موجودة، أو اشياء عدمها ضروري في الوقت الذي هي فيه معدومة. وهذه ضربان:

أما اشياء محمولاتها ضرورية لوجود لموضوعاتها ما دامت موضوعاتها موجودة، مثل وجود النطق للانسان ما^{٧٢} إذا وجد ذلك الانسان، أو اشياء معدومة ما دامت لموضوعاتها^{٧٣} غير موجودة؛

واما اشياء موجودة ما دامت هي موجودة، مثل وجود الانسان ما دام موجوداً. وإذا كانت هذه هي أقسام طبيعة الوجود، وكان واجباً أن تكون جهة اقتسام السلب والايجاب للصدق والكذب مطابقاً لما عليه الوجود خارج النفس، فظاهر أن المتقابلين اللذين يقتسمان الصدق والكذب في جميع المواد انها يقتسمان الصدق 5 والكذب في اصناف الأمور الضرورية على التحصيل في نفسه، اعني على أن الصادق منها والكاذب محصل في نفسه خارج النفس، وأن لم تتحصل^{٧٤} لنا معرفته وجهلنا كيف الأمر فيه في الأمور المستقبلية^{٧٥}. وأما في المادة^{٧٦} الممكنة في الأمور المستقبلية^{٧٧} فانها أيضاً يقتسمان الصدق والكذب، وذلك انه واجب أن يوجد احد المتناقضين فيما يستقبل لكن^{٧٨} لا على التحصيل في انفسها بل على انها 10 في طبيعتها من عدم التحصيل مثل ما هما عندنا. ولذلك لا يمكن أن يحصل في هذا الجنس معرفة إذ كان الأمر في نفسه مجهولاً؛ لكن ما كان من الممكن على الأكثر لا على التساوي فإن احد المتقابلين فيه احرى^{٧٩} بالصدق من الثاني إذ كان وجوده احرى من لا وجوده. وفي هذا الجنس يمكن أن تحصل المعرفة بحدوث الحادث منها قبل حدوثه، اعني بحدوث ما شأنه أن يحدث على الأكثر، فيعم كل 15 متقابلين من شأنها أن يقتسما^{٨٠} الصدق والكذب دائماً انها يقتسمان الصدق والكذب في الأمور المستقبلية في المادة الممكنة لا على التحصيل. لكن^{٨١} اما في 9b الممكن الذي على التساوي فليس احد المتقابلين فيه احرى^{٨٢} بالصدق من الآخر؛ وأما في الممكنة الأكثرية فأحد المتقابلين فيه احرى بالصدق من الآخر^{٨٣}؛ وأما في الممكن على الأقل فإن كذب احد المتقابلين فيها احرى^{٨٤} بالكذب من الثاني^{٨٥}.

٢٠

فقد تبين من هذا كيف اقتسام المتقابلين الصدق والكذب في جميع الأمور وذلك فيما شأنه أن يقتسم الصدق والكذب دائماً وهي المتناقضات والشخصيات.

الفصل الثالث

- ١٠ -

الفرق بين القضية الثلاثية والثنائية وبيان العدول والتحصيل وتقسيمهما الى المتقابلات وتحصيل المتلازمات وبيان الأقسام المحتملة

- ٥ ولما كانت القضايا منها ثنائية ، وهي التي محمولها كلمة ، ومنها ثلاثية^١ ، وهي التي محمولها اسم ؛ وانما سميت التي محمولها كلمة «ثنائية» لأنها مؤلفة من محمول وموضوع فقط ، وسميت التي محمولها اسم «ثلاثية»^٢ لأنها مؤلفة من موضوع وكلمة رابطة ومحمول ؛ وكان الاسم والكلمة التي تؤلف منها القضايا : اما ان يكونا محصلين أو غير محصلين ، فظاهر ان كل قضية ثنائية هي مؤلفة :
- ١٠ أما من اسم محصل وكلمة محصلة مثل قولنا : «الانسان يوجد» ،
وأما من اسم غير محصل وكلمة غير محصلة مثل قولنا : «لا انسان^٣ لا يوجد» ،
وأما من اسم محصل وكلمة غير محصلة مثل قولنا : «الانسان لا يوجد» ،
وأما من اسم غير محصل وكلمة محصلة مثل قولنا : «لا انسان^٤ يوجد» ،
- لكن^٥ الكلمة الغير المحصلة^٦ لم تجر العادة باستعمالها في امثال هذه القضايا ،
١٥ اعني الثنائية ، وذلك انه ليس يتميز فيها موضع حرف السلب من موضع حرف العدل ، اذ كان موضع حرف السلب فيها هو بعينه موضع حرف العدل . فلذلك ليس توجد في الألسنة التي تستعمل فيها المعدولة قضية ثنائية تكون الكلمة فيها معدولة . ولذلك يسقط من اصناف هذه القضايا الأربع^٧ صنفان : الصنف الذي اسم

المحمول والموضوع فيه غير محصل. والصنف الذي اسم لمحمول فيه غير محصل. ويبقى صنفان. فتكون المتقابلات التي فيها اثنين والمقدمات اربعاً^٨، فاذا ضربنا هذين الزوجين من المتقابلات في الستة الأزواج^٩ من المتقابلات التي تقدمت^{١٠} تكون المتقابلة في القضايا الثنائية اثني عشرة والقضايا اربع وعشرون^{١١}. ولأن كل واحدة من القضايا الثنائية: اما ان تكون الكلمة فيها دالة على الزمان الحاضر، واما ان تكون دالة على الزمان المستقبل. واما ان تكون دالة على الزمان الماضي؛ فاذا ضربنا هذه الثلاثة^{١٢} في الأربع وعشرين^{١٣} قضية تكون القضايا الموجودة في هذا الجنس اثنين^{١٤} وسبعين قضية، وستا وثلاثين^{١٥} مقابلة، فان ضربناها في المواد الثلاث^{١٦} الذي هو الممكن والضروري والممتنع، كانت القضايا المجتمعة من هذه مأتي قضية وست عشرة^{١٧} قضية.

وأما القضايا الثلاثية^{١٨} فانها ضعف القضايا^{١٩} الثنائية ومقابلاتها ضعف مقابلاتها. وذلك انه^{٢٠} تنأتى فيها الأصناف الأربعة من المتقابلات، اعني:

الصنف الذي يكون فيه اسم الموضوع واسم المحمول محصلاً وهي التي تعرف بالبيسطة^{٢١}، مثل قولنا: «الانسان يوجد عادلاً»، «الانسان ليس يوجد عادلاً»؛ والصنف الذي يكون فيه اسماؤها غير محصلين، مثل قولنا: «لا انسان يوجد لا عادلاً»، «لا انسان ليس يوجد لا عادلاً»؛

والصنفان الباقيان. اعني الذي يكون احدهما محصلاً والآخر غير محصل، وذلك اما المحمول واما الموضوع^{٢٢} ومقابلاتها.

والقضايا الثلاثية^{٢٣} التي موضوعها اسم محصل. ومحمولها: اما اسم محصل واما اسم غير محصل. اذا وضعت مع مقابلاتها في شكل ذي اربعة اضلاع، ووضعت المتقابلات^{٢٤} على الضلعين اللذين في عرض الصفح، والغير المتقابلة^{٢٥} على الضلعين اللذين في طول الصفح، على ان تكون الموجبة من البسيطة مع السالبة من المعدولة على ضلع واحد. والسالبة من البسيطة مع الموجبة من المعدولة على ضلع واحد ايضاً. وجدت حال القضايا المعدولة مع البسيطة في التلازم كحال القضايا العدمية مع البسيطة في التلازم ايضاً، وليس توجد حال العدميات من المعدولة كحال المعدولة من البسيطة وذلك في جميع اصناف المتقابلات الستة^{٢٦}. وأعني بالقضايا

العدمية ها هنا^{٢٧} القضايا التي يدل اسم محمولها: اما على العدم الذي تقدم رسمه، مثل قولنا: «الانسان جاهل»، واما على احسن الضدين مثل قولنا: «الانسان جائر».

فلننظر^{٢٨} من ذلك أولاً في المهملات، ولنضعها في شكل ذي اربعة اضلاع على ما شرطنا، ونضع ايضاً العدميات تحت المعدولة على مثل وضعنا المعدولة مع البسيطة، وذلك بأن نضيف الى الشكل ذي الأربعة الاضلاع^{٢٩} شكلاً آخر يشارك الشكل الأول في احد اضلاعه. مثال ذلك: انا نضع شكل اب جد، ونضع الشكل المتصل^{٣٠} به شكل جد هـ ز^{٣١} ونضع:

على ضلع^{٣٢} اب الموجبة البسيطة ومقابلتها وهي «الانسان يوجد عادلاً»،
١٠ «الانسان ليس يوجد عادلاً».

وعلى ضلع جد السالبة المعدولة ومقابلتها وهي «الانسان ليس يوجد لا عادلاً»، «الانسان يوجد لا عادلاً».

وعلى ضلع هـ ز السالبة العدمية ومقابلتها وهي «الانسان ليس يوجد جائراً»، «الانسان يوجد جائراً».

١٥ فاذا تومت^{٣٣} هذه القضايا على هذا الوضع:

الانسان يوجد عادلاً ا ب الانسان ليس يوجد عادلاً
الانسان ليس يوجد لا عادلاً ج د الانسان يوجد لا عادلاً
الانسان ليس يوجد جائراً هـ ز الانسان يوجد جائراً^{٣٤}

وجدت التي على الاضلاع منها في عرض الصفح لا تتلازم لانها متقابلة، وقد عرفت^{٣٥} فيما تقدم حالها في التقابل. واذا تومت^{٣٦} التي على الضلع منها في طول الصفح وجدت السالبة المعدولة تلزم في الصدق عن^{٣٧} الموجبة البسيطة وليس بنعكس الأمر فيها، وذلك انه اذا صدق قولنا: «الانسان يوجد عادلاً»، صدق قولنا: «الانسان ليس يوجد لا عادلاً»، وليس يلزم اذا صدق قولنا: «الانسان ليس يوجد لا عادلاً» ان يصدق قولنا: «الانسان يوجد عادلاً»، لأن قولنا: «الانسان ليس يوجد لا عادلاً» يصدق على الانسان العادل وعلى الانسان الذي لا يتصف لا^{٣٨} بالعدل ولا بالجور وهو الصغير، وعلى الانسان الذي ليس بمدني. فاذن

السالبة المعدولة اعم صدقاً من الموجبة البسيطة لأنها تصدق على ثلاثة^{٣٩} والموجبة البسيطة على واحد. وإذا وجد العام ليس يلزم ان يوجد الخاص كما يلزم عن وجود الخاص وجود العام. مثال ذلك الحيوان والانسان فانه اذا وجد الانسان وجد الحيوان وليس يلزم اذا وجد الحيوان ان يوجد الانسان.

واما السالبة البسيطة مع الموجبة المعدولة فانها توجد في الصدق بعكس هذا، اعني ان^{٤٠} السالبة البسيطة تلزم عن الموجبة المعدولة وليس ينعكس. وذلك ان السالبة البسيطة اعم صدقاً من الموجبة المعدولة اذ كان قولنا: «الانسان ليس يوجد عادلاً» يصدق على الانسان الجائر وعلى الانسان الذي ليس بجائر ولا عادل، وهو الغير المدني^{٤١}. وعلى الطفل؛ وقولنا: «الانسان يوجد لا عادلاً» انما يصدق على الجائر فقط، لأن قولنا: «لا عادل» يدل على العدم، والعدم هو^{٤٢} رفع الشيء عما شأنه ان يوجد فيه في الوقت الذي شأنه ان يوجد فيه^{٤٣} على ما حدّ قبل. فالموجبة المعدولة تصدق على واحد، والسالبة البسيطة على ثلاثة^{٤٤}. واما اذا نظر تلازمها^{٤٥} في الكذب فيوجد الأمر بعكس هذا، اعني الموجبة البسيطة تلزم عن السالبة المعدولة. وذلك ان السالبة المعدولة احصّ كذباً من الموجبة البسيطة، لأن قولنا: «الانسان يوجد عادلاً»^{٤٦} يكذب على الجائر وعلى الانسان الذي ليس بعادل ولا جائر. وقولنا: «الانسان ليس يوجد لا عادلاً» انما يكذب على الجائر فقط. وكذلك تلتقى^{٤٧} الحال في تلازم السالبة^{٤٨} البسيطة مع الموجبة المعدولة في الكذب بعكس تلازمها^{٤٩} في الصدق، اعني ان^{٥٠} اللازم فيها يعود ملزوماً عنه. وإذا تؤملت^{٥١} العدمية مع البسيطة في هذا التلازم وجد^{٥٢} حالها في الصدق والكذب كحال المعدولة مع البسائط^{٥٣}.

وأما التي^{٥٤} على القطر منها. وهو قطر ٥١، فهي متضادة من جهة المواد، وستعرف حالها فيما يستقبل^{٥٥}. وإذا وضعت سائر اصناف المتقابلات هذا الوضع وجدت حالها في التلازم حالاً واحدة^{٥٦}. اعني المتناقضات والشخصيات والمتضادة وما تحت المتضادة.

وأما حال ما كان منها على الاقطار في صنف صنف فيختلف. وذلك ان منها ما

يمكن ان يصدقاً معاً، ومنها ما يمكن ان يكذباً معاً. وارسطو لم يذكر من هذه الا التي ذكرنا فقط وأرجأ الأمر فيها الى «كتاب القياس».

القول في القانون التي يعرف بها المتلازمات

- والقانون العام في تعرف هذه المتلازمات ان كل مقدمتين من هذه اتفقتا في
- ٥ الكمية. وهو السور، واختلفتا في الكيفية، وهو السلب والايجاب والعدل وعدم العدل^{٥٧}، فهي متلازمة، اعني ان الاعم منها يلزم الأخص. وأما التي لا تتلازم فهي المتقابلات على جهة التضاد وعلى جهة التناقض كما قبل.
- والقضايا الثلاثية^{٥٨} اذا اخذ موضوعها باسم غير محصل، ومحمولها مرة باسم محصل ومرة باسم غير محصل، حدث في هذا الجنس بسائط ومعدولات موجبات وسواب غير التي سلفت. فتكون البسائط ما كان محمولها اسماً محصلاً، كما كان ذلك في الصنف الأول من البسائط والمعدولات التي محمولها اسم غير محصل، وذلك ان اعتبار القضية في كونها بسيطة أو معدولة هو من جهة المحمول لا من جهة الموضوع. فتكون البسيطة الموجبة في هذا الجنس مثل قولنا: «لا انسان يوجد عادلاً»، وسالبتها: «لا انسان ليس يوجد عادلاً»، وتكون معدولتها^{٥٩} الموجبة قولنا: «لا انسان يوجد لا عادلاً»، وسالبتها: «لا انسان ليس يوجد لا عادلاً»، وهو يبين ان هاتين المتقابلتين اللتين تحدث في هذا الجنس من الثلاثية، اعني التي موضوعها اسم غير محصل، غير المتقابلتين اللتين تحدثان^{٦٠} في الصنف^{٦١} من القضايا التي موضوعها اسم محصل، فان موضوع هذه هو عدم موضوع تلك. وقد لخصت اصناف العدم الذي يدل عليها الاسم الغير المحصل^{٦٢} في غير هذا الموضوع.

القول في الفرق بين مقباس حرف السلب وحرف العدل وتعيين موضع استعمالها في القضايا الثلثية المعدولة الموضوع

- وهذا الصنف من القضايا اذا عمل منها سواب فليس يقوم حرف السلب مقام حرف العدل فيها ولا يجري احدهما عن صاحبه، بل ينبغي ان يرتب حرف السلب فيها: أما في ذوات الأسوار فمع السور كالحال في الصنف الأول من القضايا الثلاثية، وأما في المهملات والشخصية فمع الكلمة الوجودية. واما حرف العدل

فيرتب فيها ابداً مع الموضوع حتى يتكون : اما في القضايا البسيطة السالبة من هذا الجنس فيؤتى فيه حرف السلب مرتين، وذلك مع السور في القضايا المسورة ومع الموضوع ومع الكلمة الوجودية^{٦٣}، ومع الموضوع في المهملات والشخصيات ؛ واما في المعدولة فثلاث^{٦٤} مرات : مرة مع السور أو الكلمة الوجودية، وثانية مع الموضوع، وثالثة مع المحمول. وليس يجري احد حرفي السلب فيها^{٦٥} عن الآخر، اعني ليس يقوم حرف العدل مكان السلب في الحقيقة وان كان كلاهما سلباً، لكن حرف العدل اذا قرن بموضوعه ليس يصدق ولا يكذب، وحرف السلب اذا قرن بموضوعه صدق أو كذب^{٦٦}. مثال ذلك ان سلب قولنا : «كل لا انسان يوجد عادلاً»، قولنا : «ليس كل لا انسان يوجد عادلاً»، لا قولنا : «ليس كل انسان يوجد عادلاً» ؛ وسلب قولنا : «كل لا انسان يوجد لا عادلاً»، قولنا : «ليس كل انسان يوجد لا عادلاً»، وذلك بأن تأتي بحرف السلب في ثلاثة^{٦٨} مواضع لا بأن تأتي به في موضعين، مثل^{٦٩} ان نقول : «ليس كل انسان يوجد لا عادلاً». وكذلك الحال في الثنائية التي^{٧٠} في هذا الجنس، اعني في البسيطة منها، فانه قد قلنا انه لا يوجد منها معدولة بحسب دلالات الألسنة المتعارفة؛ فان حرف السلب في هذه أيضاً ينبغي ان يرتب فيها مرتين : مرة مع الموضوع ومرة مع السور في ذات السور^{٧١}، أو مع الكلمة نفسها في الشخصية والمهملات، ولا يكتفى باحدهما أيضاً دون الثاني. مثال ذلك انه كما ان سلب قولنا : «كل انسان يمشي»، وهي التي موضوعها اسم محصل، هو قولنا : «ليس كل انسان يمشي»^{٧٢}، كذلك^{٧٣} سلب قولنا : «كل لا انسان يمشي». قولنا : «ليس كل لا انسان يمشي»، لا قولنا : «ليس كل انسان يمشي»، ولا : «ليس كل انسان لا يمشي».

فان حرف السلب ليس يقوم مقام حرف العدل ولا حرف العدل يقوم مقامه، اذ كل واحد منهما يرفع عن القضية شيئاً غير الذي يرفعه الآخر ؛ وذلك ان حرف السلب في ذوات الأسوار انما يرفع الحكم الكلي الذي تضمنه السور الكلي أو الحكم الجزئي الذي تضمنه السور الجزئي.

القول في بيان معنى السور الكلي وحرف العدل

وأما حرف العدل فانما يرفع الموضوع الكلي أو المحمول الكلي لا الحكم الكلي.

وذلك ان السور الكلي المقرون بالقضية ليس يدل على ان المعنى الموضوع كلي، فيكون رفعه رفعاً للمعنى الكلي الموضوع، بل انما يدل على ان الحكم على المعنى الكلي كلي. وذلك بين في المهملات، فانه ليس كونها غير ذوات أسوار مما لا يوجب ان تكون المعاني الموضوعية فيها كلية اذ كانت دلالة الألفاظ عليها دلالة كلية. مثل قولنا : «الانسان عادل»، «الانسان ليس بعادل»، فان لفظ «الانسان» يدل على معنى كلي وان لم يقرن به لفظه «كل». ولو كانت لفظه «كل» هي التي تدل على ان المعنى كلي، لكانت لفظه «الانسان» لا تدل على معنى كلي الا اذا قرن^{٧٤} بها^{٧٥} «كل». ولذلك ما يجب ان يقرن حرف السلب في القضايا المسورة، التي موضوعاتها اسماء غير محصلة، متلازمة كانت أو متعاعدة، مع السور، ويعاد حرف السلب ثانية مع الموضوع، فان كانت معدولة اعيد ثالثة مع المحمول، وان كانت غير معدولة اكتفي باعادته مع الموضوع.

القول في القضايا التي قوة حرف العدل فيها قوة حرف السلب

وقد تأتي مواضع في المادة الممكنة يكون فيها حرف العدل قوته قوة حرف السلب في اقتسام الصدق والكذب^{٧٦} في جميع المواد، وتأتي مواضع ليس يلزم ذلك فيها. فأما الموضع الذي قوة حرف العدل فيه قوة حرف السلب فهي القضايا الشخصية اذا اخذت موضوعاتها موجودة في الوقت الذي من شأنها ان تنصف بالملكة أو العدم المقابل لها. مثال ذلك اذا^{٧٧} سأل^{٧٨} سائل عن^{٧٩} سقراط هل هو^{٨٠} عدل أو ليس بعدل ؟ فكان الجواب الصادق فيه انه ليس بعدل. فأجاب السائل، مكان قوله^{٨١} انه ليس بعدل، انه لا عدل، فان قوة قولنا ها هنا^{٨٢} : «لا عدل» هو قوة قولنا : «ليس بعدل»، اذ كان قولنا : «سقراط عدل» أو «لا عدل» اذا اتفق ان وجد^{٨٣} فيه الشرطان المتقدمان يقتسمان الصدق والكذب على مثل ما يقتسمه قولنا : «سقراط عدل» أو «ليس بعدل». وقد يمكن في هذا الموضع كما يقول المفسرون، اذا قصد السائل ان يتسلم^{٨٤} من الحبيب مقدمة موجبة فأجابه بالسالبة، ان يأخذ بدل السالبة معدولتها فينتفع بها اذا وضعها من القياس في الموضع الذي انما فيه بالموجبة لا بالسالبة مثل الصغرى من الشكل الأول. فان الصغرى متى كانت سالبة في الشكل الأول لم ينتفع بها في الانتاج

على ما سيبين في «كتاب القياس». وقد ينتفع السائل بهذه الوصية ايضاً اذا أراد ان ينتج على السالب شيئاً مناقضاً، لكن^{٨٥} ما فسرنا نحن به الموضع هو اليق بغرض هذا الكتاب.

القول في القضايا التي لم يكن فيها حرف العدل قوته قوة حرف العدل

وأما الموضع الذي لا تكون فيه قوة حرف العدل، اذا قرن مع الكلمة^{٨٦}، قوة حرف السلب في اقتسام الصدق والكذب، فهي القضايا الكلية في هذه المادة. مثل ان يسأل^{٨٧} سائل: «هل كل انسان حكيم» أو «ليس كل انسان حكيماً»؟ فيجيب^{٨٨} المجيب بدل قوله: «ليس كل انسان حكيماً»، «كل انسان لا حكيم»، وذلك ان الذي يقابل قولنا «كل انسان حكيم»، مقابلة يقتسمان الصدق والكذب دائماً بها، هو قولنا: «ليس كل انسان حكيماً»، لا قولنا: «كل انسان لا حكيم»، اذ كان قولنا: «حكيم» و «لا حكيم» قوته قوة المتضادتين^{٨٩} وهو قولنا: «كل انسان حكيم»، «ولا انسان واحد حكيم»، والمتضادان قد^{٩٠} يكذبان معاً في هذه المادة كما تبين قبل.

القول في ان تقابل الاسم المحصل وغير المحصل ليس تقابل الايجاب والسلب وفي ان الاسم الغير المحصل كله

وليست تقتضيه كما زعم بعض المتأخرين وعندهم سلب البسيط؟

والتقابل الذي بين الاسم المحصل والاسم غير المحصل^{٩١} والكلمة المحصلة والغير المحصلة^{٩٢} ليس هو^{٩٣} من جنس مقابلة الايجاب للسلب^{٩٤}. فانه ليس قولنا: «لا انسان» يدل في الألسنة التي تستعمل فيها امثال هذه الاسماء على ما يدل عليه قولنا: «ليس بانسان». فان قولنا: «ليس بانسان» يدل على موضوع سلب عنه الانسانية وان لم يصرح به في هذا القول، فهو لذلك قول مركب، وكذلك يدل عليه قولنا: «ليس بصحيح». وأما قولنا: «لا انسان» و^{٩٥} «لا صح»، فانه لا يدل دلالة السلب اذا قيل من غير ان يقرن باسم ولا كلمة مصرح بها، بل انما يدل قولنا: «لا انسان» على عدم الانسانية، وقولنا: «لا صح» على عدم الصحة، وهو المعنى المفرد الذي يدل عليه قولنا: «مرض»، ويظهر انه ليس دلالتها دلالة السلب

من ان السلب يصدق أو يكذب. واما قولنا: «لا انسان» فليس هو لا صادقاً ولا كاذباً. وذلك انه اذا كان قولنا: «انسان» ليس بصادق ولا كاذب ما لم يقرن به خبر مع انه يدل على ملكة وصورة موجودة، فاحرى ان يكون قولنا: «لا انسان» لا يدل على صدق أو كذب اذ كان ليس يدل على وجود محصل وانما يدل على وجود غير محصل.

والمقضايا التي موضوعها اسم غير محصل توجد حال البسيطة منها والمعدولات متألزمة كحال البسيطة مع المعدولة في القضايا التي موضوعها اسم محصل، وذلك ان قولنا: «كل لا انسان يوجد لا عادلاً»، وهي المعدولة الموجبة^{٩٦} في هذا الجنس، تدل على ما يدل عليه قولنا: «ليس يوجد شيء مما هو لا انسان عادلاً»، وهي السالبة البسيطة. وليس بين هذا الصنف من القضايا، اعني التي موضوعها اسم غير محصل. وبين الصنف من القضايا التي موضوعها اسم محصل، تلازم ولا تقابل.

القول في القضايا التي لا تتكرر اذا بدلت بالتقدم والتأخر

واذا تبدل ترتيب^{٩٧} اسم المحمول أو الموضوع أو الكلمة الرابطة في القضايا الثلاثية، أو اسم الموضوع أو^{٩٨} المحمول، اعني الكلمة في^{٩٩} الثانية، اعني^{١٠٠} مثل ان يقدم منها ما شأنه ان يؤتى^{١٠١} به اخيراً، أو^{١٠٢} يؤتى^{١٠٣} أولاً بما شأنه منها أن يؤتى^{١٠٤} به ثانياً، أو يؤتى^{١٠٥} متأخراً بما شأنه منها ان يؤتى^{١٠٦} به متقدماً، وبالجمله ان يغير ترتيبها ويبقى المحمول فيها محمولاً والموضوع موضوعاً، فان القضية تبقى واحدة بعينها محفوظة^{١٠٨} الصدق ان كانت صادقة، أو الكذب ان كانت كاذبة. ومثال ذلك قولنا: «يوجد الانسان عادلاً»، «يوجد عدلاً الانسان»، فان هذه القضية هي^{١٠٩} واحدة بعينها، وكذلك قولنا: «زيد قام» و «وقام زيد». فانه لو لم تكن القضايا التي لا تختلف الا في ترتيب اجزائها من التقدم والتأخر قضية واحدة، للزم ان يكون لقضية واحدة اكثر من سالب واحد. وقد تبين انه ليس للموجب الواحد الا سالب واحد. وذلك انه ان لم يكن قولنا: «يوجد الانسان عادلاً»، وقولنا: «يوجد عدلاً الانسان»، قضية واحدة بل قضيتين مختلفتي المعنى. وكان سلب قولنا: «يوجد الانسان عادلاً» قولنا: «ليس يوجد الانسان عادلاً»،

وسلب قولنا: «يوجد عدلاً الانسان». «ليس يوجد عدلاً الانسان»، وكان قولنا أيضاً: «ليس يوجد عدلاً الانسان» يبين انه سلب لقولنا: «يوجد الانسان عدلاً»،
 ١١ ان يوجد لقولنا: «يوجد الانسان عدلاً» سلبان: احدهما قولنا: «ليس يوجد الانسان عدلاً»، والآخر «ليس يوجد عدلاً الانسان»، وهو ١٢ سلب لقضية التي وصفنا انها مغايرة في المعنى لقولنا: «يوجد الانسان عدلاً» وهو قولنا: يوجد عدلاً الانسان». فانه اعرف ان هذين السلبين هو سلب واحد من ان هاتين الموجدتين موجبة واحدة ١٣.

فقد بان ان ١٤ الاسماء والكلم، التي هي اجزاء القضايا، متى غير ترتيبها في 10
 نقول عن العادة الجارية في ذلك اللسان، اعني عن الترتيب الذي هو الأفصح، بقي المحمول محمولاً والموضوع موضوعاً، انها تبقى تلك القضية بعينها.

- ١١ -

- 11 -

[القضايا المركبة]

القول في تكثر القضية بتكثر احد اجزائها سواء كان التكثر لفظاً أو معنى

واذا اوجب اسم واحد لاسماء كثيرة، أو اوجب ١ اسماء كثيرة لاسم واحد، أو
 ٢ سلبت ٢ اسماء كثيرة، أو سلبت ١ اسماء كثيرة عن اسم واحد، فليس
 ٣ ذلك الايجاب ايجاباً واحداً ولا ذلك السلب سلباً واحداً. كما انه اذا اوجب
 ٤ م واحد لاسم واحد أو ٥ سلب عنه، لا يكون ايجاباً واحداً ولا سلباً واحداً ما لم
 ٦ في المعنى الذي يدل ذلك اللفظ الواحد عليه واحداً، على ما قيل فيما سلف، الا
 تكون تلك الاسماء الكثيرة تدل على معنى واحد. وذلك اما بأن تكون تلك
 ٧ اسماء الكثيرة مترادفة. وهي التي يدل كل واحد منها على معنى واحد، ويكون ما
 ٨ عليه الاسماء الكثيرة اجزاء حد أو رسم لشيء واحد، مثل قولنا: «الانسان
 ٩ إن» و «انسان ناطق». فان المجتمع من هذين المحمولين هو حد للانسان ٥،
 ١٠ ك ان الانسان حيوان ناطق، وكذلك ان كان ايضاً رسماً له ٦ مثل قولنا: «ان ٧

الانسان حيوان» ٨، و ٩ «الانسان ذو رجلين» فان المجتمع ١ هو رسم للانسان ١١،
 وهو انه حيوان ذو رجلين، ولفظ «الانسان» يدل دلالة مجملة على ما يدل عليه كل
 واحد من هذين القولين مفصلاً. فاما ان كانت المحمولات الكثيرة ليس المجتمع منها
 واحداً، فليس الايجاب لها ايجاباً واحداً ولا السلب لها سلباً واحداً. وكذلك ان
 ٥ كانت موضوعات كثيرة يحمل عليها محمول واحد فليس ذلك ايجاباً واحداً ولا سلباً
 واحداً. و ١٢ مثال ذلك حملنا على الانسان انه ابيض وانه يمشي، فان هذين اذا
 20 حملا مجموعين ١٣ على الانسان فقيل: «الانسان ابيض يمشي» لم يدل على معنى
 واحد الا بالعرض. والحال في هذه كالحال في المحمول الذي هو لفظ مشترك يدل
 على اكثر من معنى واحد اذا حمل على موضوع واحد، أو ١٤ كالموضوع الذي هو
 ١٠ لفظ مشترك اذا حمل عليه محمول واحد ١٥ يدل على معنى واحد؛ اعني انه كما ان
 القضية التي المحمول لها لفظ مشترك ليست قضية واحدة، ولا القضية التي فيها
 الموضوع بهذه الصفة قضية واحدة. وكذلك الحال في القضية التي يوجب فيها معان
 كثيرة باسماء متباينة ١٦ لموضوع واحد، والتي يوجب فيها محمول واحد لموضوعات كثيرة
 يدل عليها باسماء متباينة ١٧ اذ لم يكن المجتمع من تلك المحمولات أو الموضوعات
 ١٥ الكثيرة معنى ١٨ واحداً.

القول في الفرق بين السؤالين من اللفظ المشترك بطريق الجدل والتعليم

٢٥ والقضايا التي محمولها أو موضوعها اسم مشترك، لما كانت قضايا كثيرة، لم يكن
 ينبغي ان يكون السؤال الجدلي عنها سؤالاً واحداً ولا الجواب الجدلي جواباً واحداً.
 وان كانت جميع المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك الموضوع يصدق عليها المحمول
 ٢٠ الواحد، أو كانت جميع المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك المحمول تصدق على
 الموضوع الواحد، او كانت المعاني كثيرة. هي المحمول ١٩، أو كان لفظ ٢٠ المحمول
 والموضوع يدل كل ٢١ منها على معانٍ كثيرة، الا ان جميع المعاني التي يدل عليها
 لفظ المحمول صادقة ٢٢ على جميع المعاني التي يدل عليها لفظ الموضوع على ما
 ٢٥ تبين ٢٣ في «كتاب الجدل». فان الجيب على طريق الجدل ليس عليه ان يصلح على
 ٢٥ السائل سؤاله بأن يفهمه تلك المعاني التي يقال عليها ذلك الاسم المشترك، اذ كان
 الجيب والسائل في مرتبة واحدة من معرفة الشيء الذي فيه تناظران ٢٤؛ وانما قصد

وسلب قولنا: «يوجد عدلاً الانسان»، «ليس يوجد عدلاً الانسان»، وكان قولنا ايضاً: «ليس يوجد عدلاً الانسان» يبين انه سلب لقولنا: «يوجد الانسان عدلاً»، للزم^{١١} ان يوجد لقولنا: «يوجد الانسان عدلاً» سلبان: احدهما قولنا: «ليس يوجد الانسان^{١٢} عدلاً». والآخر «ليس يوجد عدلاً الانسان». وهو^{١٣} سلب القضية التي وصفنا انها مغايرة في المعنى لقولنا: «يوجد الانسان عدلاً» وهو قولنا: «يوجد عدلاً الانسان». فانه اعرف ان هذين السلبين هو سلب واحد من ان هاتين الموجبتين موجبة واحدة^{١٤}.

فقد بان ان^{١٥} الاسماء والكلم، التي هي اجزاء القضايا، متى غير ترتيبها في القول عن العادة الجارية في ذلك اللسان، اعني عن الترتيب الذي هو الأفصح، وبقي المحمول محمولاً والموضوع موضوعاً، انها تبقى تلك القضية بعينها.

- ١١ -

- 11 -

[القضايا المركبة]

القول في تكثر القضية بتكثر احد اجزائها سواء كان التكثر لفظاً أو معنى

واذا اوجب اسم واحد لاسماء كثيرة، أو اوجبت^١ اسماء كثيرة لاسم واحد، أو سلب اسم واحد عن اسماء كثيرة، أو سلبت^٢ اسماء كثيرة عن اسم واحد، فليس يكون^٣ ذلك الايجاب ايجاباً واحداً ولا ذلك السلب سلباً واحداً. كما انه اذا اوجب اسم واحد لاسم واحد أو^٤ سلب عنه، لا يكون ايجاباً واحداً ولا سلباً واحداً ما لم يكن المعنى الذي يدل ذلك اللفظ الواحد عليه واحداً، على ما قيل فيما سلف، الا ان تكون تلك الأسماء الكثيرة تدل على معنى واحد. وذلك اما بأن تكون تلك الاسماء الكثيرة مترادفة. وهي التي يدل كل واحد منها على معنى واحد، ويكون ما تدل عليه الاسماء الكثيرة اجزاء حد أو رسم لشيء واحد، مثل قولنا: «الانسان حيوان» و «الانسان ناطق». فان المجتمع من هذين المحمولين هو حد للانسان^٥، وذلك ان الانسان حيوان ناطق، وكذلك ان كان ايضاً رسماً له^٦ مثل قولنا: «ان^٧

الانسان حيوان^٨، و^٩ «الانسان ذو رجلين» فان المجتمع^{١٠} هو رسم للانسان^{١١}، وهو انه حيوان ذو رجلين، ولفظ «الانسان» يدل دلالة مجملة على ما يدل عليه كل واحد من هذين القولين مفصلاً. فاما ان كانت المحمولات الكثيرة ليس المجتمع منها واحداً، فليس الايجاب لها ايجاباً واحداً ولا السلب لها سلباً واحداً. وكذلك ان كانت موضوعات كثيرة يحمل عليها محمول واحد فليس ذلك ايجاباً واحداً ولا سلباً واحداً. و^{١٢} مثال ذلك حملنا على الانسان انه ابيض وانه يمشي، فان هذين اذا حملا بمجموعين^{١٣} على الانسان فقيل: «الانسان ابيض يمشي» لم يدل على معنى واحد الا بالعرض. والحال في هذه كالحال في المحمول الذي هو لفظ مشترك يدل على اكثر من معنى واحد اذا حمل على موضوع واحد، أو^{١٤} كالموضوع الذي هو لفظ مشترك اذا حمل عليه محمول واحد^{١٥} يدل على معنى واحد؛ اعني انه كما ان القضية التي المحمول لها لفظ مشترك ليست قضية واحدة، ولا القضية التي فيها الموضوع بهذه الصفة قضية واحدة. وكذلك الحال في القضية التي يوجب فيها معان كثيرة باسماء متباينة^{١٦} لموضوع واحد، والتي يوجب فيها محمول واحد لموضوعات كثيرة يدل عليها باسماء متباينة^{١٧} اذ لم يكن المجتمع من تلك المحمولات أو الموضوعات الكثيرة معنى^{١٨} واحداً.

القول في الفرق بين السؤالين من اللفظ المشترك بطريق الجدول والتعليم

والقضايا التي محمولها أو موضوعها اسم مشترك، لما كانت قضايا كثيرة، لم يكن ينبغي ان يكون السؤال الجدلي عنها سؤالاً واحداً ولا الجواب الجدلي جواباً واحداً. وان كانت جميع المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك الموضوع يصدق عليها المحمول الواحد. أو كانت جميع المعاني التي يدل عليها الاسم المشترك المحمول تصدق على الموضوع الواحد، او كانت المعاني كثيرة. هي المحمول^{١٩}، أو كان لفظ^{٢٠} المحمول والموضوع يدل كل^{٢١} منها على معان كثيرة، الا ان جميع المعاني التي يدل عليها لفظ المحمول صادقة^{٢٢} على جميع المعاني التي يدل عليها لفظ الموضوع على ما تبين^{٢٣} في «كتاب الجدول». فان الجيب على طريق الجدول ليس عليه ان يصلح على السائل سؤاله بأن يفهمه تلك المعاني التي يقال عليها ذلك الاسم المشترك، اذ كان الجيب والسائل في مرتبة واحدة من معرفة الشيء الذي فيه يتناظران^{٢٤}؛ وانما قصد

السائل على طريق الجدل ان يتسلم من الجيب احد جزئي النقيض الذي يريد ان يضعه مقدمة يبطل بها وضع الجيب. فنتى سأل السائل^{٢٥} الجيب في الجدل بالمقدمة المشتركة اللفظ، فسلم له الجيب احد جزئي النقيض، فوضع السائل من احد تلك المعاني مقدمة يروم ان ينتج منها ما قصد ابطاله على الجيب، كان للجيب حينئذ ان يقول: لم اسلم هذا المعنى، وانما الذي سلمت معنى كذا وكذا، فلا ينتفع السائل حينئذ بتسلم الجيب له احد جزئي النقيض.

وأما السؤال على طريق التعليم فقد يكون بالاسم المشترك لأن على المعلم اصلاح^{٢٦} السؤال بتفصيل ما يدل ذلك الاسم المشترك عليه^{٢٧}، ولذلك لم يكن^{٢٨} هذا السؤال سؤالاً جدلياً لأن هذا النوع من السؤال قد يقتضي تفصيل ما يدل عليه الاسم المشترك. مثل ان يسأل^{٢٩} سائل: ما هو العين؟ فان الجيب^{٣٠} له^{٣١} يقول انه يدل على معاني شتى: على الجارحة، وعلى عين الماء، وعلى^{٣٢} عين الشمس وغير ذلك. وأما السؤال الجدلي فلما كان انما يسأل^{٣٣} السائل فيه بخزي النقيض ليسلم له احدهما، مثل ان يسأل^{٣٤}: هل كذا كذا أو ليس بكذا؟ فقد ينبغي ان يكون^{٣٥} السؤال محدوداً ليكون الجواب الذي يقع عليه محدوداً، وذلك انما يكون اذا كان السؤال^{٣٥} بالاسم المتواطئ.

القول في اقسام المحمولات الكثيرة التي تحمل على موضوع واحد
وبيان انها متى كانت واحدة أو جمعت ومتى كانت متكررة واذا جمعت متى صدقت ومتى كذبت ومتى كانت هذراً ومتى كانت بالعرض

ولما كانت المحمولات الكثيرة التي تحمل على موضوع واحد توجد بأربعة احوال:
٢٠ أما محمولات اذا افردت صدقت واذا جمعت صدقت، وكان^{٣٦} المجتمع منها محمولاً واحداً، وهو الذي قلنا ان المجتمع منها يكون قضية واحدة؛
وأما محمولات اذا افردت صدقت واذا جمعت صدقت. الا ان المجتمع منها ليس يكون^{٣٧} محمولاً واحداً الا بالعرض؛

وأما محمولات اذا افردت صدقت واذا جمعت كذبت؛
وأما محمولات اذا افردت صدقت واذا جمعت كذبت؛

فقد ينبغي ان نعطي القانون الذي به تبين^{٣٨} هذه المحمولات بعضها من بعض، بعد ان تبين انه ليس واجباً ان يكون ما يصدق مفرداً يصدق مجموعاً، من غير ان يبطوي في ذلك كذب ولا^{٣٩} فضل.

فقول: انه ليس يلزم ان تكون جميع المحمولات التي تصدق فرادى تصدق بمجموعة من غير ان يكون الكلام هذراً وفضلاً، وذلك بين من قبل المواد. وما يلحق هذا الموضوع ان سلمناه من الشناعة: اما من قبل المواد فانه قد^{٤٠} يصدق على زيد انه طبيب ويصدق عليه^{٤١} انه بصير اي حاذق، وليس يلزم ان يصدق عليه الامران جميعاً حتى نقول^{٤٢} انه طبيب بصير. واما الشناعة التي تلحق من قال ان كل ما يصدق فرادى يصدق مجموعاً من غير ان يلحق القول هذر، فاحدهما انه ان كان قولنا في زيد انه انسان حقاً، وانه ابيض حقاً، فيجب ان يكون باجماعها^{٤٣} حقاً، اعني ان يكون زيد انسان ابيض. وان كان حملنا عليه ايضاً انه انسان ابيض وانه ابيض، على انها محمولان مفردان، فقد يجب ان يصدق عليه انه انسان ابيض ابيض. وكذلك اذا اخذنا هذا القول بمنزلة محمول واحد مفرد، وأخذنا القول الأول بمنزلة محمول مفرد، صدق عليه انه انسان ابيض انسان ابيض ابيض، من غير ان يكون في الكلام هذر ولا فضل وان مر الأمر الى غير نهاية وذلك شنيع. وأيضاً فانه اذا حملت عليه مفردات كثيرة لزم ان تصدق عليه جميع التراكيب التي تعرض عن تلك المفردات، اعني اذا ركب بعضها الى بعض، وهي غير متناهية، فيصدق على الموضوع الواحد اشياء غير متناهية. مثل انه صدق عليه انه انسان وانه ابيض وانه يمشي، فيجب ان يصدق عليه انه انسان ابيض يمشي، وانه انسان انسان ابيض يمشي، وانه انسان انسان انسان ابيض يمشي، وكذلك انه ابيض ويمشي ويمشي يمشي، فتكون المحمولات الصادقة عليه غير متناهية. فقد تبين من هذا انه ليس كل ما يصدق فرادى يصدق مجموعاً على ما كان^{٤٤} يرى كثير^{٤٥} من القدماء.

واذ قد تبين هذا فلننظر متى يكون من المعاني الكثيرة التي تحمل على معنى واحد. أو من المعنى الواحد الذي يحمل على معاني كثيرة. قضية واحدة. وذلك بان يكون المجتمع من تلك المعاني الكثيرة معنى واحداً وصادقاً ومتى لا يكون.

فقول: انه متى لم يكن حمل تلك المعاني على الموضوع حملاً بالعرض، ولا

كان^{٤٧} احدهما منطوقاً في الآخر ومنحصراً فيه، اعني ان يكون الشرط منحصراً في ذي الشرط^{٤٨}، وأخرى بذلك ان يكون الشرط هو بعينه ذو الشرط، مثل ان نقول ان زيداً^{٤٩} الأبيض^{٥٠} ابيض، ما لم يكن ذلك على جهة التأكيد، فان المجموع من تلك المعاني يكون معنى واحداً. فأما متى كان حملها بالعرض مثل قولنا في زيد انه ابيض وانه يمشي، فانه ليس المجموع منها^{٥١} واحداً. وكذلك متى كان الثاني محصوراً في الأول، لأن الكلام حينئذ يكون فضلاً، مثل قولنا^{٥٢} في زيد انه انسان حي على جهة تقييد الانسان بالحي، فان لفظ الانسان قد انطوى فيه الحي ولذلك كان تقييدنا اياه بالحي^{٥٣} هذراً بخلاف تقييد الجنس بالفصل. ففتى عرّيت المحمولات المفردة من هاتين الصفتين اعني من الحمل الذي^{٥٤} بالعرض، ومن ان يكون احدهما منحصراً في الآخر، فالفرضية تكون واحدة، مثل قولنا في الانسان انه حيوان وانه ذو رجلين.

وأما الأشياء التي تصدق مجموعة في الحمل على شيء ما اذا قيّد بعضها ببعض، ففها ما تصدق اذا افردت ومنها ما ليس يصدق. والصادقة منها هي التي يجتمع فيها شيان: احدهما الآ^{٥٥} ينحصر في الشيء المشترك في القول شيء هو مقابل للشيء^{٥٦} الذي اشترط فيه وقيّد به، وذلك بأي نحو من انحاء التقابل الأربعة^{٥٧} كان ظهور ذلك المقابل^{٥٨} له بحسب ما يدل عليه اسمه، مثل قولنا: «حيوان ميت»، فان الميت ضد الحيوان من جهة دلالة هذا الاسم عليه، اعني اسم الحيوان، اذ كان ظهور ذلك لا من جهة دلالة الاسم بل من جهة دلالة الحدّ والرسم، مثل قولنا: «انسان ميت»، فان الانسان انما يظهر انه مقابل للميت من جهة حدّه الذي يقال فيه انه حيوان ناطق. ففتى انحصر التقابل في امثال هذه المقيدات كذبت اذا افردت، فانه يصدق على الميت انه انسان ميت وليس يصدق عليه انه انسان. والشرط الثاني ان لا يكون حمل^{٥٩} المقيد على الموضوع بالعرض، أي من أجل غيره، بل بالذات^{٦٠} من أجل ذاته، فانه اذا كان محمولاً بالعرض على هذه الجهة كذب اذا افرد؛ مثل قولنا: «امرء القيس موجود شاعراً» أو «موجود متوهماً»، فانه اذا افرد هذا فقيّل: «امرء القيس موجود» كان كذباً اذ هو الآن معدوم. والسبب في ذلك ان لفظ^{٦١} قولنا^{٦٢} «موجود» هو محمول على امرئ القيس^{٦٣} من جهة^{٦٤}

انه متوهم أو شاعر لا حملاً أولاً من أجل ذاته اي باطلاق؛ وقولنا فيه انه موجود من جهة ما هو في الذهن متوهماً هو قول^{٦٥} صادق. ولذلك امكن فيها اذا اخذت بهذه الجهة لفظة «الموجود» ان تصدق على المعدوم، كما ان لفظة «غير الموجود» اذا حملت على الشيء من أجل غيره صدقت على الشيء الموجود، وليس تصدق عليه اذا حملت عليه من أجله، مثل قولنا في زيد المشار اليه انه غير موجود حائكاً، فانه ليس يصدق عليه انه غير موجود باطلاق^{٦٦} كما^{٦٧} ليس يصدق على المعدوم انه موجود باطلاق^{٦٨}. فاذن متى لم ينحصر في الشرط أو القيد مقابل للشيء^{٦٩} المقيد متى دلّ على الشيء المقيد بحده أو اسمه، ولا كان^{٧٠} محمولاً من اجل غيره، فانه واجب متى افردت امثال هذه في الحمل ان تصدق فرادى كما صدقت مجموعة.

الفصل الرابع

- ١٢ -

[تقابل القضايا ذوات الجهة]

القول في بيان الجهة وتقسيمها وقضايا ذوات الجهة
وبيان المتقابلات فيها والمتلازمات منها

- ٥ ولما كانت القضايا: منها ذوات جهات^١، ومنها ما هي غير ذوات جهات^٢، والجهة هي اللفظة التي تدلّ على كيفية وجود المحمول للموضوع مثل قولنا: «الإنسان واجب ان يكون حيواناً» أو «ممكّن ان يكون فيلسوفاً»؛ وكانت اجتناس 35 الفاظ الجهات جهتين^٣: احدهما^٤ الضروري وما يتبعه على جهة اللزوم ويعدّ معه وهو الواجب والممتنع الذي هو أيضاً احد قسميه، اذ كان الضروري: اما ضروري الوجود، واما ضروري العدم وهو الممتنع، و^٥ الثانية الممكن وما يتبعه على جهة اللزوم ويعدّ معه مثل قولنا محتمل، فقد ينبغي ان ننظر في المتقابلات في هذا الجنس أي هي، وفي المتلازمة ايضاً منها^٦ وذلك في المعدولة منها ايضاً^٧ والبسيطة. وانما صارت الفاظ الجهات جهتين لأنه انما قصد بها ان تكون دلالتها مطابقة للوجود. والموجود قسمان: اما بالقوة واما بالفعل، والضروري يقال على ما بالفعل، والممكن ١٥ يقال على ما بالقوة. فليُنظر في المتقابلة منها أولاً ثم في المتلازمة.

فنقول: انه قد^٨ يظهر في بادئ الرأي ان حرف السلب ينبغي ان يوضع في امثال هذه القضايا مع اللفظة^٩ الوجودية التي هي الرابطة، لا مع المحمول، كالحال في القضايا^{١٠} غير ذوات الجهات؛ وذلك ان سلب قولنا: «الإنسان يوجد عدلاً»

هو قولنا: «الانسان ليس يوجد عدلاً»، لا قولنا: «الانسان يوجد لا عدلاً». وذلك انه لما كان الايجاب والسلب يقتسمان الصدق والكذب على جميع الأشياء، فان وضعنا ان سالب^{١١} قولنا^{١٢}: «يوجد الانسان عدلاً»، قولنا: «يوجد الانسان^{١٣} لا عدلاً»، وجب مثلاً في هذين القولين ان يقتسما^{١٤} الصدق والكذب على جميع الأشياء حتى يجب ان كان قولنا في الخشبة مثلاً انها توجد انسان^{١٥} عدلاً كاذباً، ان يكون^{١٦} الصادق عليها انها توجد انسان^{١٧} لا عدلاً؛ لكن لما كان قولنا: «عدلاً» ولا «عدلاً» يقتسمان الصدق والكذب على الانسان فقط، فقد يجب ضرورة ان كان الصادق ان الخشبة توجد لا عدلاً ان يصدق عليها ان الخشبة انسان لا عدلاً، وذلك في غاية الاستحالة^{١٨}.

القول في تحصيل موضع حرف السلب في القضايا الموجبة والمتقابلات منها والمتلازمات

واذا كان حرف السلب انما يوضع في القضايا الثلاثية أو الثنائية مع الكلمة الوجودية^{١٩} فقد يظن ان الحال في القضايا ذوات الجهات هي هذه الحال، فيكون على هذا سلب قولنا في الشيء انه يمكن ان يوجد، قولنا^{٢٠} انه يمكن الآ^{٢١} يوجد. غير انه قد يظهر^{٢٢} انه يصدق على الشيء^{٢٣} بعينه ان يقال فيه انه يمكن ان يوجد ويمكن الآ^{٢٤} يوجد. و^{٢٥} مثال ذلك ان ما هو ممكن^{٢٦} ان ينقطع فهو ممكن الآ^{٢٧} ينقطع، وما هو ممكن ان يمتشي فهو ممكن الآ^{٢٨} يمتشي، وذلك ان^{٢٩} الممكن هو ما ليس بضروري الوجود، ولذلك قد يمكن فيه ان يوجد والآ^{٣٠} يوجد؛ ولما كان المتقابلان ليس يمكن فيهما ان يجتمعا على الصدق في شيء واحد، فبين^{٣١} انه ليس سلب قولنا: «يمكن ان يوجد» قولنا: «يمكن الآ^{٣٢} يوجد». فاذا^{٣٣} قد تبين ان حرف السلب في هذه القضايا، اعني ذوات الجهات، لا ينبغي ان يوضع لا مع المحمول ولا مع الكلمة الوجودية، فقد يجب ان يوضع مع الجهة، فيكون سلب قولنا في الشيء انه «يمكن ان يوجد»، قولنا انه «ليس يمكن ان يوجد»، وهكذا الأمر في جميع الجهات التي عددناها وذلك واجب. فانه كما ان في القضايا التي ليست بذات جهة انما كنا^{٣٤} نقرن حرف السلب بالشيء الذي ينزل^{٣٥} في الحمل منزلة الصورة وهي الكلمة الوجودية، لا بالشيء الذي ينزل^{٣٦} منزلة المادة وهو المحمول،

كذلك ها هنا^{٣٧} انما يوضع حرف السلب في الشيء الذي ينزل^{٣٨} من الكلمة الوجودية منزلة الكلمة الوجودية في غير ذوات الجهات من المحمول، وهي الجهة. وذلك ان الكلمة الوجودية لما كانت في القضايا التي ليست بذات جهة تدل على كيفية حال المحمول مع الموضوع، صارت الكلمة الوجودية نسبتها الى المحمول في هذه القضايا نسبة الصورة الى المادة. ولما كانت هذه النسبة بعينها هي نسبة الجهة الى الكلمة الوجودية، وذلك انها^{٣٩} تدل على كيفية وجود المحمول للموضوع، كانت نسبتها أيضاً الى الكلمة الوجودية نسبة الصورة الى المادة. واذا كانت النسبتان واحدة، وكان حرف السلب هنالك يوضع مع الكلمة الوجودية^{٤٠}، فوجب ان يوضع ها هنا^{٤١} مع الجهة.

وبالحكمة فهو ظاهر بنفسه ان سلب قولنا: «يمكن ان يوجد»، قولنا: «ليس يمكن ان يوجد»، اذ كان هذان يقتسمان الصدق والكذب دائماً. وأما قولنا: «يمكن ان يوجد» و «الآ^{٤٢} يوجد» فليست متناقضات بل متلازمات. وكذلك سلب قولنا: «يمكن ان لا يوجد»، وهي المعدولة الممكنة، هو قولنا: «ليس يمكن الآ^{٤٣} يوجد». وسلب قولنا: «واجب ان يوجد» قولنا: «ليس واجباً ان يوجد»^{2a}، وسلب قولنا: «واجب الآ^{٤٤} يوجد»، وهي المعدولة الواجبة، قولنا: «ليس واجباً⁵ ان لا يوجد». وكذلك سلب قولنا: «ممتنع ان يوجد»، قولنا: «ليس ممتنعاً ان يوجد»، وسلب قولنا: «ممتنع الآ^{٤٥} يوجد»، قولنا: «لا يمتنع^{٤٦} الآ^{٤٧} يوجد»¹⁰. فهذه هي القضايا المتقابلات^{٤٨} في هذا الجنس.

- ١٣ -

[تلازم القضايا ذوات الجهة]

وأما المتلازمة فعلى ما أقوله:

أما الموجبة الممكنة البسيطة وهي قولنا: «ممكن^١ ان يوجد»، فانه يلزمها اثنان²:
السالبة الممتنعة مثل قولنا: «ليس يمتنع^٣ ان يوجد»، وسالبة الواجب وهي قولنا: «ليس واجباً ان يوجد».

هو قولنا: «الانسان ليس يوجد عدلاً»، لا قولنا: «الانسان يوجد لا عدلاً». وذلك انه لما كان الایجاب والسلب يقتسمان الصدق والكذب على جميع الأشياء، فان وضعنا ان سالب^{١١} قولنا^{١٢}: «يوجد الانسان عدلاً»، قولنا: «يوجد الانسان^{١٣} لا عدلاً»، وجب مثلاً في هذين القولين ان يقتسما^{١٤} الصدق والكذب على جميع الأشياء حتى يجب ان كان قولنا في الخشبة مثلاً انها توجد انسان^{١٥} عدلاً كاذباً، ان يكون^{١٦} الصادق عليها انها توجد انسان^{١٧} لا عدلاً؛ لكن لما كان قولنا: «عدلاً» ولا «عدلاً» يقتسمان الصدق والكذب على الانسان فقط، فقد يجب ضرورة ان كان الصادق ان الخشبة توجد لا عدلاً ان يصدق عليها ان الخشبة انسان لا عدلاً، وذلك في غاية الاستحالة^{١٨}.

القول في تحصيل موضع حرف السلب في القضايا الموجبة والمتقابلات منها والمتلازمات

- وإذا كان حرف السلب انما يوضع في القضايا الثلاثية أو الثنائية مع الكلمة الوجودية^{١٩} فقد يظن ان الحال في القضايا ذوات الجهات هي هذه الحال، فيكون على هذا سلب قولنا في الشيء انه يمكن ان يوجد، قولنا^{٢٠} انه يمكن الآ^{٢١} يوجد. 10
- غير انه قد يظهر^{٢٢} انه يصدق على الشيء^{٢٣} بعينه ان يقال فيه انه يمكن ان يوجد ويمكن الآ^{٢٤} يوجد. و^{٢٥} مثال ذلك ان ما هو ممكن^{٢٦} ان ينقطع فهو ممكن الآ^{٢٧} ينقطع، وما هو ممكن ان يمشي فهو ممكن الآ^{٢٨} يمشي، وذلك ان^{٢٩} الممكن هو ما ليس بضروري الوجود، ولذلك قد يمكن فيه ان يوجد والآ^{٣٠} يوجد؛ ولما كان المتقابلان ليس يمكن فيها ان يجتمعا على الصدق في شيء واحد، فبين^{٣١} انه ليس سلب قولنا: «يمكن ان يوجد» قولنا: «يمكن الآ^{٣٢} يوجد». فاذا^{٣٣} قد تبين ان حرف السلب في هذه القضايا، اعني ذوات الجهات، لا ينبغي ان يوضع لا مع المحمول ولا مع الكلمة الوجودية، فقد يجب ان يوضع مع الجهة، فيكون سلب قولنا في الشيء انه «يمكن ان يوجد»، قولنا انه «ليس يمكن ان يوجد»، وهكذا الأمر في جميع الجهات التي عددناها وذلك واجب. فانه كما ان في القضايا التي ليست بذات جهة انما كنا^{٣٤} نقرن حرف السلب بالشيء الذي ينزل^{٣٥} في الحمل منزلة 25
- الصورة وهي الكلمة الوجودية، لا بالشيء الذي ينزل^{٣٦} منزلة المادة وهو المحمول،

كذلك ها هنا^{٣٧} انما يوضع حرف السلب في الشيء الذي ينزل^{٣٨} من الكلمة الوجودية منزلة الكلمة الوجودية في غير ذوات الجهات من المحمول، وهي الجهة. وذلك ان الكلمة الوجودية لما كانت في القضايا التي ليست بذات جهة تدل على كيفية حال المحمول مع الموضوع، صارت الكلمة الوجودية نسبتها الى المحمول في هذه القضايا نسبة الصورة الى المادة. ولما كانت هذه النسبة بعينها هي نسبة الجهة الى الكلمة الوجودية، وذلك انها^{٣٩} تدل على كيفية وجود المحمول للموضوع، كانت نسبتها أيضاً الى الكلمة الوجودية نسبة الصورة الى المادة. وإذا كانت النسبتان واحدة، وكان حرف السلب هنالك يوضع مع الكلمة الوجودية^{٤٠}، فوجب ان يوضع ها هنا^{٤١} مع الجهة.

- وبالجملة فهو ظاهر بنفسه ان سلب قولنا: «يمكن ان يوجد»، قولنا: «ليس يمكن ان يوجد»، اذ كان هذان يقتسمان الصدق والكذب دائماً. وأما قولنا: «يمكن ان يوجد» و «الآ^{٤٢} يوجد» فليست متناقضات بل متلازمات. وكذلك سلب قولنا: «يمكن ان لا يوجد»، وهي المعدولة الممكنة، هو قولنا: «ليس يمكن الآ^{٤٣} يوجد». وسلب قولنا: «واجب ان يوجد» قولنا: «ليس واجباً ان يوجد»، 15
- وسلب قولنا: «واجب الآ^{٤٤} يوجد»، وهي المعدولة الواجبة، قولنا: «ليس واجباً ان لا يوجد». وكذلك سلب قولنا: «ممتنع ان يوجد»، قولنا: «ليس ممتنعاً ان يوجد». وسلب قولنا: «ممتنع الآ^{٤٥} يوجد»، قولنا: «لا يمتنع الآ^{٤٦} يوجد». فهذه هي القضايا المتقابلات^{٤٨} في هذا الجنس.

— ١٣ —

[تلازم القضايا ذوات الجهة]

- وأما المتلازمة فعلى ما أقوله: ٢٠
- أما الموجبة الممكنة البسيطة وهي قولنا: «ممكن^١ ان يوجد»، فانه يلزمها اثنان^٢: السالبة الممتنعة مثل قولنا: «ليس يمتنع^٣ ان يوجد»، وسالبة الواجب وهي قولنا: «ليس واجباً ان يوجد».

وأما الموجبة الممكنة المعدولة مثل قولنا: «ممكن^٤ الآ^٥ يوجد»، فانه يلزمها بحسب الأشهر والأعرف^٦ اثنان^٧: أحدهما^٨ سالبة الواجب^٩ المعدولة وهو^{١٠} قولنا: «ليس واجباً الآ^{١١} يوجد» والثانية سالبة^{١٢} الممتنع المعدولة وهي قولنا: «ليس ممتنعاً الآ^{١٣} يوجد».

وأما سالبة الممكن^{١٤} البسيطة وهي قولنا: «ليس يمكن ان يوجد» فانه يلزمها اثنان^{١٥} أيضاً: أحدهما^{١٦} موجبة^{١٧} الواجب معدولة وهو قولنا: «واجب الآ^{١٨} يوجد». والثانية موجبة^{١٩} الممتنع البسيطة وهو^{٢٠} قولنا: «ممتنع ان يوجد».

وأما سالبة^{٢١} الممكن المعدولة مثل قولنا: «ليس يمكن ان لا يوجد» فانه يلزمها اثنان^{٢٢}: أحدهما^{٢٣} موجبة^{٢٤} الواجب البسيطة وهي قولنا: «واجب ان يوجد»، والثانية موجبة^{٢٥} الممتنع المعدولة وهي قولنا: «ممتنع الآ^{٢٦} يوجد».

فلنضع المتقابلات منها في عرض الصفح والمتلازمات بعضها تحت بعض فبأيّ ذلك على هذا الرسم:

ممكن ان يوجد	ليس يمكن ^{٢٧} ان يوجد	٣٥٠
ليس واجباً ان يوجد	واجب الآ ^{٢٨} يوجد	٣٥١
ليس ممتنعاً ان يوجد	ممتنع ان يوجد	
ممكن الآ يوجد	ليس ممكناً ^{٢٩} الآ يوجد	
ليس واجباً الآ يوجد	واجب ان يوجد	
ليس ممتنعاً الآ يوجد	ممتنع الآ يوجد	

فاذا تأملنا هذا اللزوم المشهور وتعقبناه^{٣٠}، وجدنا قولنا «ممتنع» وقولنا «ليس بممتنع» يلزمان قولنا «ممكن» و«ليس بممكن»، اعني ان النقيض منها يلزم النقيض أي الموجب فيها يلزم السالب^{٣١}، الا ان ذلك على القلب، اعني ان السالب من الممتنع يلزم الموجب من الممكن، والموجب من الممتنع يلزم السالب من الممكن.

فأما القضايا الواجبة فان اللازمة منها للممكنة ليس هو النقيض بل الضد^{٣٢}، اعني ضد الموجبة الواجبة التي تناقض السالبة الواجبة وهي قولنا: «واجب الآ^{٣٣} يوجد»^{٣٤}. وذلك انه ليس سلب هذه المقدمة التي هي^{٣٥} قولنا: «واجب الآ^{٣٦} يوجد» اللازم عن قولنا: «ليس ممكناً ان يوجد» قولنا: «ليس واجباً ان يوجد». الذي هو

لازم عن قولنا: «يمكن ان يوجد» على ما وضع^{٣٧}، وذلك انها قد يمكن ان يصدقاً على شيء واحد بعينه. فان ما هو «واجب ان لا يوجد» يصدق عليه «ليس واجباً ان يوجد»، بل قولنا «واجب الآ^{٣٨} يوجد» ضد قولنا: «واجب ان يوجد» الذي هو نقيض قولنا: «ليس واجباً^{٣٩} ان يوجد». واذا كان هذا هكذا فلم يلزم ها هنا

النقيض للنقيض وانما يلزم النقيض ضد النقيض، اعني انه لم يلزم عن سالبة الممكن موجبة الواجب التي هي نقيض سالبة الواجب الذي وضعناها لازمة لموجبة الممكن، وانما لزم عن سالبة الممكن ضد الواجبة وهي قولنا: «واجب الآ يوجد»^{٤٠}. والسبب في ان لزم الممكنة السالبة البسيطة الواجبة^{٤١} المعدولة، ولزم سالبة^{٤٢} الممكن المعدولة موجبة^{٤٣} الواجب البسيطة، ان الممتنع هو ضد الواجب الوجود^{٤٤}، وان كانت قوتها

في الضرورية^{٤٥} قوة واحدة. فلما كانت السالبة الممكنة البسيطة تلزمها الممتنعة الموجبة البسيطة^{٤٦}، و^{٤٧} كانت الممتنعة الموجبة البسيطة^{٤٨} ضد الموجبة الواجبة^{٤٩} البسيطة، لزم ضرورة ان يتبعها ضد الموجبة الواجبة^{٥٠} البسيطة، وهي الموجبة الواجبة^{٥١} المعدولة؛ ولما كانت السالبة الممكنة المعدولة تلزمها الممتنعة المعدولة^{٥٢}، وكانت الممتنعة المعدولة^{٥٣} ضد الواجبة المعدولة^{٥٤}، وجب ان يلزمها من الواجب ضد

الواجبة المعدولة^{٥٥} وهي الواجبة البسيطة^{٥٦}. لكن^{٥٧} اذا تعقّب هذا فقد يظن ان الحال فيما يلزم الممكن من الواجب كالحال فيما يلزمه من الممتنع، اعني ان النقيض منها يلزم النقيض، لكن^{٥٨} على غير الجهة الأولى التي تبين وهما^{٥٩}. فيكون اللازم عن قولنا: «يمكن ان يوجد»، قولنا: «ليس واجباً الآ^{٦٠} يوجد»، الذي هو نقيض قولنا: «واجب الآ^{٦١} يوجد» اللازم عن قولنا: «ليس يمكن ان يوجد»، لا

قولنا: «ليس واجباً ان يوجد»، ويكون اللازم عن قولنا: «ممكن الآ^{٦٢} يوجد» من الواجب^{٦٣} قولنا: «ليس واجباً ان يوجد» لا قولنا: «ليس واجباً الآ^{٦٤} يوجد» كما فرضناه في الوضع الأول.

فأما كيف يظهر ان اللازم عن قولنا: «ممكن ان يوجد» قولنا: «ليس بواجب^{٦٥} الآ^{٦٦} يوجد». لا قولنا: «ليس بواجب ان يوجد». فانه يترتب على بيان ان قولنا: «ممكن ان يوجد» هو لازم عن قولنا: «واجب ان يوجد». فأما كيف يتبين هذا فمر^{٦٧} اقول. وذلك ان قولنا: «واجب ان يوجد»: اما ان يصدق عليه قولنا^{٦٨}: «ممكن ان يوجد» أو قولنا: «ليس ممكناً^{٦٩} ان يوجد». لأن قولنا: «ممكن ان

وأما الموجبة الممكنة المعدولة مثل قولنا: «ممكن^٤ الآ^٥ يوجد»، فانه يلزمها بحسب الأشهر والأعرف^٦ اثنان^٧: احدهما^٨ سالبة الواجب^٩ المعدولة وهو^{١٠} قولنا: «ليس واجباً الآ^{١١} يوجد» والثانية سالبة^{١٢} المتنوع المعدولة وهي قولنا: «ليس ممتنعاً الآ^{١٣} يوجد».

وأما سالبة الممكن^{١٤} البسيطة وهي قولنا: «ليس يمكن ان يوجد» فانه يلزمها اثنان^{١٥} أيضاً: احدهما^{١٦} موجبة^{١٧} الواجب معدولة وهو قولنا: «واجب الآ^{١٨} يوجد». والثانية موجبة^{١٩} المتنوع البسيطة وهو^{٢٠} قولنا: «ممتنع ان يوجد». وأما سالبة^{٢١} الممكن المعدولة مثل قولنا: «ليس يمكن ان لا يوجد» فانه يلزمها اثنان^{٢٢}: احدهما^{٢٣} موجبة^{٢٤} الواجب البسيطة وهي قولنا: «واجب ان يوجد»، والثانية موجبة^{٢٥} المتنوع المعدولة وهي قولنا: «ممتنع الآ^{٢٦} يوجد».

فلنضع المتقابلات منها في عرض الصفح والمتلازمات بعضها تحت بعض فبأتي ذلك على هذا الرسم:

يمكن ان يوجد	ليس يمكن ^{٢٧} ان يوجد	25-30
ليس واجباً ان يوجد	واجب الآ ^{٢٨} يوجد	
ليس ممتنعاً ان يوجد	ممتنع ان يوجد	
ممكن الآ يوجد	ليس ممكناً ^{٢٩} الآ يوجد	
ليس واجباً الآ يوجد	واجب ان يوجد	
ليس ممتنعاً الآ يوجد	ممتنع الآ يوجد	

فاذا تأملنا هذا اللزوم المشهور وتعقبناه^{٣٠}، وجدنا قولنا «ممتنع» وقولنا «ليس بممتنع» يلزمان قولنا «ممكن» و «ليس بممكن»، اعني ان النقيض منها يلزم النقيض أي الموجب فيها يلزم السالب^{٣١}، الا ان ذلك على القلب، اعني ان السالب من المتنوع يلزم الموجب من الممكن، والموجب من المتنوع يلزم السالب من الممكن. فأما القضايا الواجبة فان اللازمة منها للممكنة ليس هو النقيض بل الضد^{٣٢}، اعني ضد الموجبة الواجبة التي تناقض السالبة الواجبة وهي قولنا: «واجب الآ^{٣٣} يوجد»^{٣٤}. وذلك انه ليس سلب هذه المقدمة التي هي^{٣٥} قولنا: «واجب الآ^{٣٦} يوجد» اللازم عن قولنا: «ليس ممكناً ان يوجد» قولنا: «ليس واجباً ان يوجد»، الذي هو

لازم عن قولنا: «يمكن ان يوجد» على ما وضع^{٣٧}، وذلك انها قد يمكن ان يصدقاً على شيء واحد بعينه. فان ما هو «واجب ان لا يوجد» يصدق عليه «ليس واجباً ان يوجد»، بل قولنا «واجب الآ^{٣٨} يوجد» ضد قولنا: «واجب ان يوجد» الذي هو نقيض قولنا: «ليس واجباً^{٣٩} ان يوجد». واذا كان هذا هكذا فلم يلزمها هنا النقيض للنقيض وانما يلزم النقيض ضد النقيض، اعني انه لم يلزم عن سالبة الممكن موجبة الواجب التي هي نقيض سالبة الواجب الذي وضعناها لازمة لموجبة الممكن، وانما لزم عن سالبة الممكن ضد الواجبة وهي قولنا: «واجب الآ يوجد»^{٤٠}. والسبب^{٤١} في ان لزم الممكنة السالبة البسيطة الواجبة^{٤٢} المعدولة، ولزم سالبة^{٤٣} الممكن المعدولة موجبة^{٤٤} الواجب البسيطة، ان المتنوع هو ضد الواجب الوجود^{٤٥}، وان كانت قوتها في الضرورية^{٤٦} قوة واحدة. فلما كانت السالبة الممكنة البسيطة تلزمها المتنوعة الموجبة البسيطة^{٤٧}، كانت المتنوعة الموجبة البسيطة^{٤٨} ضد الموجبة الواجبة^{٤٩} البسيطة، لزم ضرورة ان يتبعها ضد الموجبة الواجبة^{٥٠} البسيطة، وهي الموجبة الواجبة^{٥١} المعدولة، ولما كانت السالبة الممكنة المعدولة تلزمها المتنوعة المعدولة^{٥٢}، وكانت المتنوعة المعدولة^{٥٣} ضد الواجبة المعدولة^{٥٤}، وجب ان يلزمها من الواجب ضد الواجبة المعدولة^{٥٥} وهي الواجبة البسيطة^{٥٦}. لكن^{٥٧} اذا تعقّب هذا فقد يظن ان الحال فيما يلزم الممكن من الواجب كالحال فيما يلزمه من المتنوع، اعني ان النقيض منها يلزم النقيض، لكن^{٥٨} على غير الجهة الأولى التي تبين^{٥٩} وهيا^{٦٠}. فيكون اللازم عن قولنا: «يمكن ان يوجد»، قولنا: «ليس واجباً الآ^{٦١} يوجد»، الذي هو نقيض قولنا: «واجب الآ^{٦٢} يوجد» اللازم عن قولنا: «ليس يمكن ان يوجد»، لا قولنا: «ليس واجباً ان يوجد»، ويكون اللازم عن قولنا: «ممكن الآ^{٦٣} يوجد» من الواجب^{٦٤} قولنا: «ليس واجباً ان يوجد» لا قولنا: «ليس واجباً الآ^{٦٥} يوجد» كما فرضناه في الوضع الأول.

فأما كيف يظهر ان اللازم عن قولنا: «يمكن ان يوجد» قولنا: «ليس بواجب الآ^{٦٦} يوجد»، لا قولنا: «ليس بواجب ان يوجد»، فانه يترتب على بيان ان قولنا: «ممكن ان يوجد» هو لازم عن قولنا: «واجب ان يوجد». فأما كيف يتبين هذا فمما^{٦٧} ا قوله. وذلك ان قولنا: «واجب ان يوجد»: اما ان يصدق عليه قولنا^{٦٨}: «ممكن ان يوجد» أو قولنا: «ليس ممكناً^{٦٩} ان يوجد». لأن قولنا: «ممكن ان يوجد»

يوجد» و «ليس ممكناً ان يوجد» متناقضان، والمتناقضان يقتسمان الصدق والكذب على جميع الأشياء، فان لم يصدق عليه قولنا: «ممكّن ان يوجد»، فسيصدق عليه قولنا: «ليس بممكن ان يوجد»؛ لكن ^{٧٠} ان صدق عليه قولنا: «ليس بممكن ان يوجد»، صدق عليه قولنا: «ممتنع ان يوجد» اذ كان هذا يلزم قولنا: «ليس يمكن ^{٧١} ان يوجد»، واذا صدق عليه قولنا: «ممتنع ان يوجد»، لزم عن ذلك ان يكون ما هو واجب ان يوجد ممتنع ^{٧٢} ان يوجد، وذلك خلف لا يمكن. فاذا الصادق على قولنا: «واجب ان يوجد»، قولنا: «ممكّن ان يوجد»، لأنه اذا كذب احد ^{٧٣} القاضين صدق الآخر. واذا تقرّر ان قولنا: «ممكّن ان يوجد» يلزم قولنا: «واجب ان يوجد»، فأقول ان اللازم عن قولنا: «ممكّن ان يوجد» من مقدمات الواجب، هي السالبة المعدولة التي هي قولنا: «ليس واجباً ^{٧٤} الوجود». برهان ذلك انه لا يخلو ان يكون اللازم عن ذلك، اعني عن الممكنة البسيطة الموجبة، سالبة الواجب البسيطة، أو موجبة الواجب ^{٧٥} البسيطة، أو موجبة الواجب ^{٧٦} المعدولة، أو سالبة الواجب المعدولة. فان كانت سالبة الواجب البسيطة على ما عرضنا، وهي قولنا: «ليس بواجب ان يوجد»، وقد كانت الممكنة البسيطة الموجبة لازمة عن الواجبة ^{٧٧} البسيطة، لزم ان يلزم عن الواجبة ^{٧٨} البسيطة نقيضها وهي السالبة البسيطة، لأنه يأتي القول هكذا: «ما كان واجباً ان يوجد فممكّن ان يوجد». و«ما هو ممكن ان يوجد فليس واجباً ان يوجد»، فاذن: «ما كان واجباً ان يوجد فليس ^{٧٩} واجباً ان يوجد»، هذا خلف لا يمكن، فان التقيضين لا يمكن 20-25 فيها ان يصدقا معاً. واذا لم يلزم عنها السالبة الواجبة ^{٨٠} البسيطة فلم يبق ان يلزم عنها إلا موجبة الواجب البسيطة أو المعدولة، أو سالبة الموجب ^{٨١} المعدولة، لكن ^{٨٢} موجبة الواجب البسيطة أو المعدولة ليس تصدق واحدة منها مع الموجبة الممكنة، وذلك ان ما هو ممكن ان يوجد فهو ممكن ان يوجد والآن ^{٨٣} يوجد، وما هو ممكن ان يوجد ^{٨٤} والآن ^{٨٥} يوجد فليس هو واجب ^{٨٦} ان يوجد ولا واجب ^{٨٧} الوجود، وذلك بين بنفسه. فاذا كان واجباً ان يلزم واحد من قضاي ^{٨٨} الواجب الأربعة الممكنة البسيطة، وقد تبين ان الثلاثة منها ليس يلزمها، فلم يبق ان تكون اللازمة لها ^{٨٩} قولنا: «ليس بواجب الوجود»، وهي سالبة الواجب المعدولة، وذلك واجب أيضاً لأنه لا يعرض عنه المحال العارض فيما تقدم من وضعنا ان غير

الممكن يلزم الواجب، فانه قد يلزم قولنا: «واجب ان يوجد» قولنا: «ليس واجباً الوجود» اذ كانا ^{٩١} يصدقان معاً على شيء واحد. لكن ^{٩٢} قد يعرض شك فيما بيننا ان قولنا: «ممكّن ان يوجد» يلزم عن قولنا: «واجب ان يوجد»، وذلك انه ان لم يكن يلزمه فتيقضه يلزمه ^{٩٣}، ونقيضه اما ان يكون قولنا: «ليس ممكناً ان يوجد»، وأما قولنا: «يمكن ^{٩٤} الوجود»؛ لكن ^{٩٥} ان لزمه ^{٩٦} قولنا: «ليس ممكناً ان يوجد» لزم المحال المتقدم الذي فرغنا من ^{٩٧} ذكره، وان لزمه قولنا: «ممكّن الوجود» لزم ان يكون ما هو واجب ان يوجد يمكن ^{٩٨} الوجود، وذلك خلف لا يمكن.

فهذا القول يجب عنه ان يكون اللازم عن قولنا: «واجب ان يوجد»، قولنا ^{٩٩}: «ممكّن ان يوجد». لكن ^{١٠٠} اذا فرضنا ان اللازم عنه قولنا: «ممكّن ان يوجد» كان الشيء الذي يمكن فيه ان يوجد يمكن فيه ^{١٠١} الوجود، فقد ^{١٠٢} يلزم ان يكون ما هو واجب ان يوجد يمكن ان يوجد و ^{١٠٣} الوجود، وذلك خلف لا يمكن. واذا كان القول الأول يجب ان يكون اللازم عن قولنا: «واجب ان يوجد» قولنا: «ممكّن ان يوجد»، والثاني يبطل ان يكون الممكن يتبع الواجب ^{١٠٤} ويلزمه، فبين انه يجب ان يكون ما اثبت القول الأول من طبيعة الممكن انه لازم عن الواجب غير ما نفاه الثاني.

فالممكن ^{١٠٥} اذن يقال على اكثر من معنى واحد وذلك ايضاً بين بالاستقراء. فانه يظهر انه ليس كل ما يقال انه ممكن ان يفعل كذا أو ^{١٠٦} يقبل فيه قوة على ^{١٠٧} يفعل وعلى ان يفعل ^{١٠٨}، وذلك ان الأشياء التي تقول ان فيها قوى فاعلة توجد على ضربين: ^{١٠٩}

اما قوى مقرونة بنطق، وهي التي يعبر عنها بالاستطاعة؛

وأما قوى ليست مقرونة بنطق، مثل تسخين النار وتبريد الثلج.

فأما القوى المقرونة بالنطق فان فيها قوة على ان تفعل الاضداد، اعني ان تفعل ^{١١٠} لا تفعل. و ^{١١١} مثال ذلك المشي فان في الانسان قوة على ان يمشي والآن ^{١١٢} يمشي على السواء؛ ^{١١٣}

وأما القوى^{١١٣} التي ليست مقرونة بنطق فان ما^{١١٤} فيها هو^{١١٥} قوة على احد
الاضداد فقط. ومثال ذلك النار فانها انما فيها قوة على ان تسخن فقط لا على
الا^{١١٦} تسخن الآ بالعرض، وذلك: اما عندما لا تجد موضوعاً يقبل السخونة،
وأما عندما يعوقها عائق عن الفعل الذي لها بالطبع في ذلك الموضوع^{١١٧}. وقد يوجد 5
في القوى المنفصلة الغير الناطقة^{١١٨} ما يقبل المتقابلين على السواء.

واذا كان هذا هكذا فليس كل ممكن فهو ممكن لأن يقبل الأشياء المتقابلة، ولا
أيضاً الممكن مما يقال بتواطؤ^{١١٩} حتى يكون نوعاً واحداً، بل اسم الممكن مما يقال
باشتراك الاسم. وذلك أنا قد نقول ممكن فيما هو موجود بالفعل؛ وقولنا فيه انه
ممكن انما هو بمعنى ان هذه الحالة الموجودة له بالفعل قد كانت ممكنة له والآ لم
يكن ليقبلها، وهذا قد يقال وان لم يتقدم الامكان فيه الفعل بالزمان ان وجد شيء 10
بهذه الصفة. ومنه ما يقال فيه انه ممكن بمعنى ان من شأنه ان يوجد في المستقبل،
وهذا الامكان انما يوجد في الأشياء المتحركة وحدها، فاسدة كانت أو غير فاسدة؛
الآ انه ما كان منه في الأشياء الغير الفاسدة^{١٢٠} فحدوثه واجب مثل طلوع الشمس
غداً، وما كان منه في الأشياء الفاسدة فليس كونه واجباً. واما الصنف الثاني من
الممكن فهو يوجد في الأشياء الغير المتحركة^{١٢١}، وهذا الصنف من الممكن هو ١٥
الذي يلزم الواجب، وأما الصنف الأول فليس يلزم الواجب، وذلك ما كان منه في
الأشياء الفاسدة. لكن^{١٢٢} قد يشبه ان يقال ان الممكن اذ^{١٢٣} كان اعم من 15
الواجب، وذلك انه يقع على الواجب وغير الواجب، فقد يجب ان يكون^{١٢٤} لازماً
عنه على جهة ما يلزم الأعم الأخص، اعني على جهة ما يلزم الحيوان الانسان.

٢٠ قال: واذا قد تبين انحاء الممكن، فقد يجب ان نضع الأول الذي تقع اليه
المقايسة في هذا اللزوم^{١٢٥} قولنا: «واجب ان يوجد»، «ليس واجباً ان يوجد» اذ
كان هو المبدأ^{١٢٦} لهذه كلها، ثم نتأمل ما يلزم ذلك من تلك القضايا الباقية. 20

قال: وهذا شيء قد فعل في «كتاب القياس» فليرجع^{١٢٧} الأمر الى ذلك
الموضع. وانما كان الواجب هو المبدأ^{١٢٨} لهذه^{١٢٩} لأن الأشياء الواجبة هي الأزلية
٢٥ الموجودة بالفعل على ما تبين في العلوم الفكرية^{١٣٠}. ولما كانت الأشياء الأزلية اقدم
وجب ان تكون الأشياء التي هي بالفعل اقدم من الأشياء التي هي بالفعل تارة

وبالقوة تارة. ولذلك بعض الموجودات توجد بالفعل دون القوة مثل الموجود الا
وبعضها بالفعل تارة وبالقوة تارة وهي الأشياء الكائنة الفاسدة، وبعض الأشياء
القوة فقط من غير ان تفارقها مثل الحركة. وبالجملة وجود الغير المتناهي^{١٣١}
جهة ما هو غير متناه على ما يبين أيضاً في العلم الطبيعي.
فهذه جملة ما تكلم به في القضايا^{١٣٢} ذوات الجهات.

وأما القوى ^{١١٣} التي ليست مقرونة بنطق فان ما ^{١١٤} فيها هو ^{١١٥} قوة على احد الازدصاد فقط، ومثال ذلك النار فانها انما فيها قوة على ان تسخن فقط لا على الا ^{١١٦} تسخن الآ بالعرض، وذلك: اما عندما لا تجد موضوعاً يقبل السخونة، وأما عندما يعوقها عائق عن الفعل الذي لها بالطبع في ذلك الموضوع ^{١١٧}. وقد يوجد 5 في القوى المنفعلة الغير الناطقة ^{١١٨} ما يقبل المتقابلين على السواء.

واذا كان هذا هكذا فليس كل ممكن فهو ممكن لأن يقبل الأشياء المتقابلة، ولا أيضاً الممكن مما يقال بتواطؤ ^{١١٩} حتى يكون نوعاً واحداً، بل اسم الممكن مما يقال باشتراك الاسم. وذلك أنا قد نقول ممكن فيما هو موجود بالفعل؛ وقولنا فيه انه ممكن انما هو بمعنى ان هذه الحالة الموجودة له بالفعل قد كانت ممكنة له والآن لم يكن ليقبلها، وهذا قد يقال وان لم يتقدم الامكان فيه الفعل بالزمان ان وجد شيء 10 بهذه الصفة. ومنه ما يقال فيه انه ممكن بمعنى ان من شأنه ان يوجد في المستقبل، وهذا الامكان انما يوجد في الأشياء المتحركة وحدها، فاسدة كانت أو غير فاسدة؛ الآن انه ما كان منه في الأشياء الغير الفاسدة ^{١٢٠} فحدوثه واجب مثل طلوع الشمس غدا، وما كان منه في الأشياء الفاسدة فليس كونه واجباً. واما الصنف الثاني من الممكن فهو يوجد في الأشياء الغير المتحركة ^{١٢١}، وهذا الصنف من الممكن هو الذي يلزم الواجب، وأما الصنف الأول فليس يلزم الواجب، وذلك ما كان منه في الأشياء الفاسدة. لكن ^{١٢٢} قد يشبه ان يقال ان الممكن اذ ^{١٢٣} كان اعم من 15 الواجب. وذلك انه يقع على الواجب وغير الواجب، فقد يجب ان يكون ^{١٢٤} لازماً عنه على جهة ما يلزم الأعم الأخص، اعني على جهة ما يلزم الحيوان الانسان.

قال: واذا قد تبين انحاء الممكن، فقد يجب ان نضع الأول الذي تقع اليه المقايسة في هذا اللزوم ^{١٢٥} قولنا: «واجب ان يوجد»، «ليس واجباً ان يوجد» اذ كان هو المبدأ ^{١٢٦} لهذه كلها، ثم نتأمل ما يلزم ذلك من تلك القضايا الباقية. 20

قال: وهذا شيء قد فعل في «كتاب القياس» فليرجى ^{١٢٧} الأمر الى ذلك الموضوع. وانما كان الواجب هو المبدأ ^{١٢٨} لهذه ^{١٢٩} لأن الأشياء الواجبة هي الأزلية الموجودة بالفعل على ما تبين في العلوم الفكرية ^{١٣٠}. ولما كانت الأشياء الأزلية اقدم وجب ان تكون الأشياء التي هي بالفعل اقدم من الأشياء التي هي بالفعل تارة

وبالقوة تارة. ولذلك بعض الموجودات توجد بالفعل دون القوة مثل الموجود الأول، وبعضها بالفعل تارة وبالقوة تارة وهي الأشياء الكائنة الفاسدة، وبعض الأشياء مع 25 القوة فقط من غير ان تفارقها مثل الحركة. وبالجملة وجود الغير المتناهي ^{١٣١} من جهة ما هو غير متناه على ما يبين أيضاً في العلم الطبيعي. فهذه جملة ما تكلم به في القضايا ^{١٣٢} ذوات الجهات.

الفصل الخامس^١

- ١٤ -

[تضاد القضايا]^٢

قال : ولما كانت الأقاويل المتقابلة : اما متقابلة بالايجاب والسلب ، واما متقابلة بأن موادها متضادة ، وهي الأقاويل التي محمولاتها متضادة ، وكانت توجد في التي محمولاتها متضادة ما يشبه الأصناف الخمسة من المتقابلة التي من جهة الايجاب والسلب الذي^٣ تقدم القول فيها ، فقد يجب ان ينظر ها هنا^٤ أي هذه الأقاويل اشد تضاداً وأبعد تبايناً في الاعتقاد ، هل المتضادة على طريق الايجاب والسلب ، أو المتضادة على طريق اعتقاد الضد؟ مثال ذلك ان قولنا : «كل انسان عدل» يقابله قولان : احدهما : «ولا انسان واحد عدل» ، وهو المقابل على جهة السلب ، والثاني قولنا : «كل انسان جائر» ، وهو المقابل على جهة الضدية . فأأي هذين هو أشد مضادة لقولنا : «كل انسان عدل» : هل قولنا : «ولا انسان واحد عدل» ؟ أو قولنا : «كل انسان جائر» ؟

فنتقول : انه اذا كانت الألفاظ انما تدل على المعاني القائمة بالنفس ، وكان قد يوجد^٥ في الذهن اعتقاد شيء ما واعتقاد ضده ، واعتقاد شيء ما واعتقاد سلبه ، فيبين انه انما يقال في القول انه ضد للقول أو مقابل له من جهة تقابل الاعتقادات التي في النفس ، اما باعتقاد الضد أو باعتقاد السلب . واذا كان الأمر كذلك فقد ينبغي ان ننظر اي اعتقاد هو الذي في الغاية من التضاد والمباينة^٦ للاعتقاد الصادق أو الكاذب ، هل اعتقاد ضده ؟ أو اعتقاد سلبه ؟

ومثال ذلك اذا اعتقدنا في شيء ما انه خير، وكان ذلك عقدًا صادقًا مثل اعتقادنا في الحياة^{٢٨} انها خير، فيكون اذن ها هنا عقدان^{٢٩} كاذبان مقابلان^{٣٠} له احدهما انها شر والآخر انها ليست بخير. فأى من هذين الاعتقادين الكاذبين في الحياة هو الذي هو^{٣١} في غاية المضادة^{٣٢} في الذهن للاعتقاد الصادق الذي هو قولنا الحياة^{٣٣} خير: هل اعتقادنا انها شر؟ أو اعتقادنا انها ليست بخير؟

ف نقول: ان التضاد الموجود في الاعتقاد، اعني الذي في غاية التباين فيه، يشبه التضاد الموجود خارج النفس في المواد، فهل يجب ان يكون ما كان من الأشياء أكثر تضادًا خارج النفس هو أشد تضادًا في الاعتقاد ام لا^{٣٤}؟

ف نقول: انه لما كان الشيطان اللذان يتضادان خارج النفس بمضادتين اقل تضادًا في الاعتقاد من الشيطان اللذين يتضادان بمضادة^{٣٥} واحدة، أو^{٣٦} كانا مع ذلك غير متضادين في الاعتقاد بل أكثر ذلك هما متلازمان، مثل اعتقادنا ان الحياة^{٣٧} خير والموت شر، فان هذين القولين متضادان^{٣٨} بالحمول والموضوع خارج النفس. فبين^{٣٩} انه ليس سبب التضاد الموجود في الاعتقاد هو التضاد الموجود خارج النفس، اذ لو كان سببه لكان ما هو أكثر مضادة خارج النفس اخرى^{٤٠} ان يكون مضادًا^{٤١} في الاعتقاد. واذا كان ذلك كذلك^{٤٢} فما كان مضادته^{٤٣} في الاعتقاد من قبل المواد فهو أخرى^{٤٤} يكون هو المضادة^{٤٥} باطلاق^{٤٦} في الاعتقاد.

وأما التضاد^{٤٧} الذي يوجد في الاعتقاد من قبل الايجاب والسلب فليس ذلك موجودًا فيه من قبل غيره. بل من قبل^{٤٨} ذاته ومن قبل حالة موجودة فيه في الذهن. فالذي^{٤٩} التضاد فيه من قبل ذاته اخرى بأن^{٥٠} يكون مضادًا من الذي التضاد فيه من قبل غيره. وأيضًا فانه^{٥١} اذا كان عندنا اعتقاد ما في شيء انه خير، وكان عقدًا صادقًا، فانه ليس كل اعتقاد كاذب كان عندنا في ذلك الشيء هو الاعتقاد المضاد لهذا الاعتقاد الصادق. مثل ان يكون عندنا فيه انه شيء آخر مما ليس هو موجودًا^{٥٢} له. وانه ليس بشيء^{٥٣} آخر مما هو موجود له، فان الاعتقادات هي بغير نهاية. وانما الاعتقاد الذي يضاد ذلك الاعتقاد فيه اعتقاد واحد وهو الاعتقاد الذي نرى انه يقتسم الصديق والكذب دائمًا مع الاعتقاد الأول، وهذان هما الاعتقادان اللذان يفرضان جزئي^{٥٤} نقيض^{٥٥} في المطلوب. ثم تقع بعد ذلك

فيها الشبهة والحيرة: أي منها هو الصادق، وأي منها هو الكاذب؟ وأما الاعتقادان اللذان يمكن ان يكذبا معًا على الموضوع الواحد بعينه أو يصدقا معًا، فليس يمكن ان تقع بينهما الشبهة والحيرة، ولا يجعلان جزئي^{٥٦} نقيض^{٥٧} في المطلوب، على ان الحق في احدهما محصل الوجود في نفسه وان لم يكن عندنا محصلًا.

وأيضًا فبين ان الاعتقاد الذي يقابل الوجود بالحقيقة هو الاعتقاد الذي يكون في الشيء الذي منه يكون الكون وهو السلب. وذلك ان الكون انما يكون من غير موجود الى موجود، والفساد من وجود الى غير موجود. وأما الاعتقاد الذي يكون في الأشياء التي فيها الاستحالة، وهو التغيير^{٥٨} الذي يكون من الاضداد، فهو اقل ضدية في الاعتقاد، اذ كان العدم اشد مقابلة للموجود من الضد للضد، لأن الضد موجود ما، ولذلك ليس يكون التكون من موجود الآ بالعرض. وأيضًا فان العقد الذي يكون بالسلب يقتضي رفع الاعتقاد الموجب بذاته اذ كانت ماهية^{٥٩} السلب انما تقتضي ارتفاع الايجاب الذي هو محاك^{٦٠} للشيء الموجود. واما اعتقاد ضد المحمول في الشيء الذي اعتقد فيه وجود المحمول، فليست تقتضي ماهيته^{٦١} رفع الايجاب، اذ كان ليس حدوث الضد في الموضوع يقتضي بجهوه رفع ضده المقابل له. وانما هو شيء يعرض عن حدوثه في الموضوع، اعني ان يرتفع الضد بحلول الضد الآخر فيه. مثال ذلك ان ارتفاع الحرارة عن الماء بحلول البرودة فيه منسوب الى البرودة بالقصد الثاني أو^{٦٢} بالعرض، وذلك ان الارتفاع ها هنا^{٦٣} انما هو حادث عن وجود بالعرض^{٦٤}، والارتفاع في السلب انما هو ارتفاع حادث عن السلب بالذات. والذي^{٦٥} يلزم عنه^{٦٦} ارتفاع الايجاب بالذات هو^{٦٧} اخرى بالضدية الموجودة في الاعتقاد من الذي عنه يكون الارتفاع بالعرض أو^{٦٨} بالقصد الثاني وهو اعم مضادة وأشد. فان كان الضدان هما المختلفان اللذان في غاية الاختلاف، وكانت المضادة^{٦٩} التي في الذهن للشيء الموجب من قبل^{٧٠} النقيض اشد من المضادة التي تكون له من قبل اعتقاد ضده^{٧١} الموجود خارج النفس، فن البين ان اعتقاد النقيض هو الاعتقاد المضاد للايجاب باطلاق^{٧٢}.

وأيضًا فان الاعتقاد في الشيء الذي هو خير انه شر هو اعتقاد يلزمه اعتقاد

ومثال ذلك اذا اعتقدنا في شيء ما انه خير، وكان ذلك عقدًا صادقًا مثل
اعتقادنا في الحياة^١ انها^٢ خير، فيكون اذن ها هنا^٣ عقدان^٤ كاذبان مقابلان^٥ له
احدهما انها شر والآخر انها ليست بخير. فأى من هذين الاعتقادين الكاذبين في
الحياة هو الذي هو^٦ في غاية المضادة^٧ في الذهن للاعتقاد الصادق الذي هو
قولنا الحياة^٨ خير: هل اعتقادنا انها شر؟ أو اعتقادنا انها ليست بخير؟

فقول: ان التضاد الموجود في الاعتقاد، اعني الذي في غاية التباين فيه. يشبه
التضاد الموجود خارج النفس في المواد، فهل يجب ان يكون ما كان من الأشياء
اكثر تضادًا خارج النفس هو أشد تضادًا في الاعتقاد ام لا؟^٩

فقول: انه لما كان الشيطان اللذان يتضادان خارج النفس بمضادتين اقل تضادًا
في الاعتقاد من الشيطان اللذين يتضادان بمضادة^{١٠} واحدة، أو^{١١} كانا مع ذلك غير
متضادين في الاعتقاد بل اكثر ذلك هما متلازمان، مثل اعتقادنا ان الحياة^{١٢} خير
والموت شر، فان هذين القولين متضادان^{١٣} بالحمول والموضوع خارج النفس. فبين
انه ليس سبب التضاد الموجود في الاعتقاد هو التضاد الموجود خارج النفس. اذ لو
كان سببه لكان ما هو اكثر مضادة خارج النفس اخرى^{١٤} ان يكون مضادًا^{١٥} في
الاعتقاد. واذا كان ذلك كذلك^{١٦} فما كان مضادته^{١٧} في الاعتقاد من قبل المواد فهو
أخرى^{١٨} يكون هو المضادة^{١٩} باطلاق^{٢٠} في الاعتقاد.

وأما التضاد^{٢١} الذي يوجد في الاعتقاد من قبل الايجاب والسلب فليس ذلك
موجودًا فيه من قبل غيره. بل من قبل ذاته ومن قبل حالة موجودة فيه في
الذهن. فالذي^{٢٢} التضاد فيه من قبل ذاته اخرى بأن^{٢٣} يكون مضادًا من الذي
التضاد فيه من قبل غيره. وأيضًا فانه^{٢٤} اذا كان عندنا اعتقاد ما في شيء انه خير،
وكان عقدًا صادقًا. فانه ليس كل اعتقاد كاذب كان عندنا في ذلك الشيء هو
الاعتقاد المضاد لهذا الاعتقاد الصادق. مثل ان يكون عندنا فيه انه شيء آخر مما
ليس هو موجودًا^{٢٥} له. وانه ليس بشيء^{٢٦} آخر مما هو موجود له، فان الاعتقادات
هي بغير نهاية. وأما الاعتقاد الذي يضاد ذلك الاعتقاد فيه اعتقاد واحد وهو
الاعتقاد الذي نرى انه يقتسم الصديق والكذب دائمًا مع الاعتقاد الأول، وهذان
هما الاعتقادان اللذان يفرضان جزئي^{٢٧} نقيض^{٢٨} في المطلوب. ثم تقع بعد ذلك

فيها الشبهة والحيرة: أي منها هو الصادق، وأي منها هو الكاذب؟ وأما
الاعتقادان اللذان يمكن ان يكذبا معًا على الموضوع الواحد بعينه أو يصدقا معًا،
فليس يمكن ان تقع بينهما الشبهة والحيرة، ولا يجعلان جزئي^{٢٩} نقيض^{٣٠} في
المطلوب، على ان الحق في احدهما محصل الوجود في نفسه وان لم يكن عندنا
محصلًا.

وأيضًا فبين ان الاعتقاد الذي يقابل الوجود بالحقيقة هو الاعتقاد الذي يكون
في الشيء الذي منه يكون الكون وهو السلب. وذلك ان الكون انما يكون من غير
موجود الى موجود، والفساد من وجود الى غير موجود. وأما الاعتقاد الذي يكون
في الأشياء التي فيها الاستحالة، وهو التغيير^{٣١} الذي يكون من الأضداد، فهو اقل
ضدية في الاعتقاد، اذ كان العدم اشد مقابلة للموجود من الضد للضد. لأن الضد
موجود ما. ولذلك ليس يكون التكون من موجود الآ بالعرض. وأيضًا فان العقد
الذي يكون بالسلب يقتضي رفع الاعتقاد الموجب بذاته اذ كانت ماهية^{٣٢} السلب
انما تقتضي ارتفاع الايجاب الذي هو محاك^{٣٣} للشيء الموجود. واما اعتقاد ضد
الحمول في الشيء الذي اعتقد فيه وجود المحمول، فليست تقتضي ماهيته^{٣٤} رفع
الايجاب، اذ كان ليس حدوث الضد في الموضوع يقتضي بجهره رفع ضده المقابل
له. وانما هو شيء يعرض عن حدوثه في الموضوع، اعني ان يرتفع الضد بحلول
الضد الآخر فيه. مثال ذلك ان ارتفاع الحرارة عن الماء بحلول البرودة فيه منسوب
الى البرودة بالقصد الثاني أو^{٣٥} بالعرض، وذلك ان الارتفاع ها هنا^{٣٦} انما هو
حادث عن وجود بالعرض^{٣٧}، والارتفاع في السلب انما هو ارتفاع حادث عن
السلب بالذات. والذي^{٣٨} يلزم عنه^{٣٩} ارتفاع الايجاب بالذات هو^{٤٠} اخرى بالضدية
الموجودة في الاعتقاد من الذي عنه يكون الارتفاع بالعرض أو^{٤١} بالقصد الثاني وهو
انم مضادة وأشد. فان كان الضدان هما المختلفان اللذان في غاية الاختلاف،
وكانت المضادة^{٤٢} التي في الذهن للشيء الموجب من قبل^{٤٣} النقيض اشد من
المضادة التي تكون له من قبل اعتقاد ضده^{٤٤} الموجود خارج النفس. فن البين ان
اعتقاد النقيض هو الاعتقاد المضاد للايجاب باطلاق^{٤٥}.

وأيضًا فان الاعتقاد في الشيء الذي هو خير انه شر هو اعتقاد يلزمه اعتقاد

واذا كان ذلك كذلك فالاعتقاد المضاد لاعتقادنا فيما ليس بخير انه ليس بخير هو اعتقادنا فيما ليس بخير انه خير. واذا كان الاعتقاد الذي في غاية المضادة لاعتقادنا فيما ليس بخير انه ليس بخير هو اعتقادنا فيه انه خير، فاذن المضادة^{٦٩} التي^{٧٠} في الغاية من التباين لاعتقادنا فيما هو خير انه خير هو اعتقادنا فيه انه ليس بخير لا اعتقادنا فيه انه شر، لأنه ان كان الایجاب هو المضاد الذي في الغاية للسلب فواجب ان يكون منه في غاية البعد. واذا كان ذلك كذلك، و^{٧١} كان الضد انما له ضد واحد، فالمضاد للایجاب الذي في الغاية هو السلب.

القول في بيان الف واللام بمعنى السور الكلي

قال: ولا فرق في هذه المثالات التي استعملنا ها هنا^{٧٢}، من القضايا المتضادة^{٧٣} من جهة السلب والایجاب، بين ان يلفظ بالموضوع فيها معرّفًا بالألف واللام، أو يلفظ به مسوّرًا بالسور الكلي، فان الألف واللام قد قلنا انها قد تدل على ما يدل عليه السور الكلي. فلا فرق على هذا المفهوم ان نقول ان ضد العقد فيما هو خير انه ليس بخير، أو نقول ان ضد العقد في كل ما^{٧٤} هو خير انه ولا واحد منه خير، وذلك ان الایجاب والسلب الذي هو الاعتقاد^{٧٥} المضاد انما يوجد في النفس للمعنى الكلي. فان كان^{٧٦} ما يخرج باللفظ دليلًا^{٧٧} على ما في النفس من الاعتقادين المضادين، فن البين ان ضد الایجاب في اللفظ انما هو السلب في اللفظ لذلك المعنى الكلي بعينه الذي دلّ عليه الایجاب اذا دلّ على ذلك المعنى الكلي في الایجاب والسلب باللفظ الكلي وهو السور. ومثال ذلك ان ضد قولنا: «كل انسان خير»، قولنا: «ولا انسان واحد خير»، ونقيضه: «ليس كل انسان خير».

وهو يبين ان الاعتقادات التي قيل فيها ها هنا^{٧٨} انها متضادة انه ليس يمكن ان تكون الاعتقادات الصادقة، اذ كان ليس يمكن ان يكون حق^{٧٩} ضد الحق، و^{٨٠} لا اعتقاد حق لاعتقاد حق، ولا لفظ مناقض للفظ، اذ كان كلاهما يدلان على معنى هو في نفسه حق، بل الاعتقادات المتضادة انما هي في المتقابلات بالایجاب والسلب، ومن تلك في^{٨١} المتناقضة وفي^{٨٢} المتضادة في المادة الضرورية. وذلك ان كثيرًا من المتقابلات قد يمكن فيها كما قيل ان تصدقا معًا، وهي المهملات وما تحت

آخر وهو انه ليس بخير. وأما الاعتقاد فيما هو خير انه ليس بخير فليس يلزمه اعتقاد آخر. اعني^{٨٣} انه شر، ولو كان ذلك كذلك لما وجد اعتقاد مضاد^{٨٤} في^{٨٥} الأشياء التي ليس لها ضد. فاذن اعتقاد السلب هو اعم^{٨٦} مضادة للایجاب من اعتقاد الضد وهو^{٨٧} المضاد بذاته، اذ كان يوجد للأشياء التي لها ضد و^{٨٨} التي ليس لها ضد، فانه يجب ان يكون الاعتقاد الذي هو ضد بالطبع للایجاب هو الاعتقاد الموجود مضادًا في كل موضع لا في موضع دون موضع. فالاعتقاد العام الذي هو في كل موضع وبذاته مضاد^{٨٩} هو أشد مضادة من الاعتقاد الذي هو في موضع دون موضع، اذ كان العام متقدمًا بالطبع على الخاص، ولذلك اذا وجد الخاص وجد العام وليس ينعكس ذلك، اعني اذا وجد العام ان يوجد^{٩٠} الخاص. فان^{٩١} كان المضاد في الاعتقاد لما ليس له ضد هو السلب، فواجب ان يكون المضاد في كل موضع هو السلب، اعني الذي في الغاية.

وأيضًا فان العقد فيما هو خير انه خير، والعقد فيما ليس بخير انه ليس بخير، هما اعتقادان صادقان؛ والعقد فيما ليس بخير انه خير، أو فيما هو بخير^{٩٢} انه ليس بخير، هما اعتقادان كاذبان، فأی عقد ليت شعري هو المضاد لاعتقادنا فيما ليس بخير انه ليس بخير الذي هو عقد صادق؟ فانه^{٩٣} لا يخلو ذلك من ثلاثة^{٩٤} احوال:

احدها ان يكون المضاد له اعتقاد ضده، وهو العقد فيما ليس بخير انه شر، والثاني ان يكون المضاد سلب الضد، وهو الاعتقاد فيما ليس بخير انه ليس بشر^{٩٥}.

والثالث ان يكون المضاد للاعتقاد فيما ليس بخير انه خير.

فأما^{٩٦} اعتقاد ضده فليس بضد له في الاعتقاد، وذلك انه قد يمكن ان يصدقا معًا، فان^{٩٧} كثيرًا من الأشياء مما ليست^{٩٨} بخير هي شر.

وأما اعتقاد سلب ضده فليس أيضًا باعتقاد مضاد له اذ كان قد يصدقان معًا على شيء واحد، فان الحظ يصدق فيه انه ليس بخير ولا شر، وبالجمله ما ليس شأنه ان يتصف بواحد من هذين الضدين.

المتضادين ؛ وأما المتضادة^{٨٣} فليس يمكن فيها^{٨٤} ان تصدقا معاً في شيء واحد بعينه، ولا يمكن فيها^{٨٥} ان تكذباً معاً في المادة الضرورية اذ كان لا يتعزى الموضوع منها^{٨٦}.

وهنا انقضى تلخيص المعاني التي تضمنها هذا الكتاب

بانقضاء المعاني التي تضمنها هذا الكتاب

والحمد لله على ذلك كثيراً^{٨٧}.

فهرس كتاب العبارة

٨١	 الفصل الأول
٨١	 ١. الاقوال والأفكار والأشياء - الصدق والكذب
٨٢	 ٢. القول في الاسم
٨٤	 ٣. القول في الكلمة
٨٦	 ٤. الكلام في القول
٨٧	 ٥. القضايا البسيطة والقضايا المركبة
٨٩	 ٦. في الايجاب والسلب وتقابلها
٩١	 الفصل الثاني
٩١	 ٧. القول في تحديد الكلي والجزئي وبيان السور الكلي والجزئي وتحصيل
٩١	 اقسام المتقابلات الست
٩٣	 ٨. وحدة القضايا وتعددتها - القضايا المشتركة وتقابلها
٩٥	 ٩. تقابل المستقبلات الممكنة الحدوث
١٠١	 الفصل الثالث
١٠١	 ١٠. الفرق بين القضية الثلاثية والثنائية وبيان العدول والتحصيل وتقسيمها الى
١٠١	 المتقابلات وتحصيل المتلازمات وبيان الاقسام المحتملة
١١٠	 ١١. القضايا المركبة
١١٧	 الفصل الرابع
١١٧	 ١٢. تقابل القضايا ذوات الجهة
١١٩	 ١٣. تلازم القضايا ذوات الجهة
١٢٧	 الفصل الخامس
١٢٧	 ١٤. تضاد القضايا

تلخیص کتاب أنا لوطیقی الأول
أو
کتاب القیاس

بسم الله الرحمن الرحيم^١
تلخيص كتاب انالوطيقى وهو كتاب القياس^٢
المقالة الأولى^٣

— ١ —

[المقدمة - الحد القياسي - القياس وأنواعه.

المقول على الكل والمقول ولا على واحد]

قال : ينبغي^٤ ان نبتدئ اولاً فنخبر بالشيء^٥ الذي عنه الفحص في هذا الكتاب، وبالمنفعة^٦ الحاصلة عن الشيء المفحوص عنه، ثم بعد ذلك نخبر بالأشياء^٧ التي تنتزل^٨ من^٩ هذا الكتاب بمنزلة الاصول والمبادئ لسائر ما يتكلم فيه وهي^{١٠} ان نعرف^{١١} ما هي المقدمة، وما هو الحد، وما هو القياس، وأي القياسات كامل وأيها غير كامل، وما المحمول على كل الشيء أو ليس بمحمول على كل الشيء^{١٢} أو لا^{١٣} ١٥
على شيء منه.

فنقول : اما الشيء الذي عنه الفحص في هذا الكتاب فهو البرهان لأن القياس انما الفحص عنه من اجل الفحص عن البرهان. وأما المنفعة الحاصلة منه فهو حصول العلم^{١٤} البرهاني في جميع الموجودات على اتم ما في طباعها ان يحصل ١٥
للانسان.

القول في تحديد المقدمة وتقسيمها

فأما^{١٥} المقدمة فهي قول موجب شيئاً لشيء أو سالب شيئاً عن شيء. و^{١٦}
المقدمة لها انقسام من جهة الكيفية وانقسام من جهة الكمية :

أما من جهة الكمية فنحن كلية ومنها جزئية ومنها مهملية ؛
وأما من جهة الكيفية فنحن قبل أن كل واحدة من هذه^{١٧} اما موجبة واما سالبة :
فالكلية الموجبة^{١٨} هي ما أوجب فيها المحمول لكل الموضوع ، مثل قولنا : « كل
إنسان حيوان » . والسالبة الكلية هي ما سلب فيها المحمول عن كل الموضوع ، مثل
قولنا : « ولا إنسان واحد حجر »^{١٩} .

والجزئية الموجبة هي ما أوجب فيها المحمول لبعض الموضوع ، مثل قولنا : « بعض
الحيوان إنسان » . والجزئية السالبة هي : اما سلب المحمول عن بعض الموضوع ، مثل
قولنا : « بعض الحيوان ليس بإنسان » ، واما سلب الكلية عن الموضوع ، مثل قولنا :
« ليس كل حيوان إنساناً » . فان السالبة الجزئية لها عبارتان : احدهما^{٢٠} رفع
البعض . والثانية رفع الكل الموجود فيها^{٢١} . والمهملية هي التي لا^{٢٢} يقرن بها سور
اصلاً لا كلي ولا جزئي . مثل قولنا : « العلم بالاضداد واحد » و « اللذة ليست بخير »²⁰

فهذه هي اقسام المقدمة من جهة الصورة ، اعني الاقسام النافعة في معرفة
القياس باطلاق . واما انقسام المقدمة من جهة المادة فنحن برهانية ومنها جدلية ، الى
غير ذلك من الأقسام التي يلحقها من جهة المواد المستعملة^{٢٣} في الصنائع المنطقية ،
على ما سنبين بعد من هذه الصناعة . والمقدمة البرهانية والجدلية يفرقان بأشياء
احدها^{٢٤} ان المقدمة البرهانية هي احد جزئي^{٢٥} النقيض وهو الصادق ؛ واما المقدمة
الجدلية فقد تكون كل واحد^{٢٦} من جزئي^{٢٧} النقيض اذ كانت انما تؤخذ متسلمة من
الحجيب . والحجيب فقد يحجب بكل واحد من جزئي^{٢٨} النقيض اذ كان السائل يقوِّض
اليه في هذه الصناعة عند السؤال ان يحجب بأي جزئي^{٢٩} النقيض احب . وليس
الفرق الذي بين المقدمة البرهانية والمقدمة الجدلية مما له تأثير^{٣٠} في وجود القياس
عنها . بل ليس بينهما^{٣١} في ذلك فرق اصلاً ؛ فان المبرهن والجدلي قد يقيس كل
واحد من هؤلاء^{٣٢} قياساً صحيحاً اذا اخذ شيئاً محمولاً على شيء أو غير محمول
عليه . اعني اذا وضع مقدمة من المقدمات ، فتكون المقدمة القياسية التي هي
كالحجس للمقدمة البرهانية والجدلية^{٣٣} . وهي التي ينظر فيها في هذا الكتاب ، هي^{٣٤}
قول موجب شيئاً لشيء أو^{٣٥} سالب شيئاً^{٣٦} عن شيء . وأما المقدمة البرهانية فهي
التي تكون من المعلومات الأول بالطبع ، واما الجدلية : اما للقياس فنحن المشهورات ،^{24b-10}

وأما للسائل فنحن المتسلطات^{٣٧} المشهورة . والفصول التي تفصل بها^{٣٨} هذه المقدمات
بعضها من بعض هي مستوفاة^{٣٩} في « كتاب البرهان » و « كتاب الجدل » ، والنظر فيها
من هذه الجهة هو هنالك ، وكذلك فصول سائر المقدمات هي مستوفاة^{٤٠} في
الصنائع الخاصة بها ، مثل المقدمات السوفسطائية والخطبية والشعرية^{٤١} . وأما ها هنا^{٤٢}
فيكوني من معرفة فصول المقدمات هذا القدر الذي ذكر .^٥

القول في تحديد الحد القياسي

وأما الحد فانه يدل به في هذا الكتاب على الشيء الذي تنحل اليه المقدمة مما
هو جزء ضروري في كونها مقدمة ، وهو المحمول والموضوع اللذان هما جزءا^{٤٣} المقدمة
الضروريان في وجودها ، لا الاشياء التي تزداد في المقدمة لموضع الرباط وهي الكلم
الوجودية ، فان تلك ليست تنحل اليها المقدمة على انها اجزاء ضرورية فيها ، اذ^{١٠}
كانت قد تكون المقدمة مقدمة بالفعل وان كانت^{٤٤} الكلم الوجودية موجودة فيها
بالقوة وفي الضمير ، على ما جرت عليه العادة عند العرب في الثلاثية ، وعلى ما عليه
الأمر في الثنائية ، اعني من^{٤٥} انه ليست بها حاجة الى الكلم^{٤٦} الوجودية ، وسواء في
هذا المعنى المقدمات الموجبة والسالبة .

القول في تحديد القياس

فأما^{٤٧} القياس فهو قول اذا وضعت فيه اشياء اكثر من واحد ، لزم من
الاضطرار عن تلك الأشياء الموضوعية ، بذاتها لا بالعرض ، شيء ما آخر غيرها .
« فالقول » ها هنا^{٤٨} هو جنس القياس وأريد به القول الجازم ، وسائر ما أخذ في
الحد هي فصول تميز القول القياسي بالحقيقة من غير القياسي . فقله^{٤٩} : « اذا
وضعت فيه » يريد به اذا تسلمت واصطلح عليها ، وقوله : « أشياء اكثر من واحد »²⁰
يريد بها المقدمات ؛ وانما قال « اكثر من واحد » لأنه سيبين بعد انه لا يكون قياس
من مقدمة واحدة . وقوله : « شيء ما آخر » يعني به النتيجة ، وذلك انه واجب ان
تكون النتيجة غير المقدمات فان الشيء لا يوجد في بيان نفسه . وقوله : « لزم من
الاضطرار » انما اشترط فيه من^{٥٠} الاضطرار من قبل ان اللزوم منه ضروري ومنه غير
ضروري . وبهذا الشرط ينفصل القياس من الأقاويل التي يلزم عنها الشيء لزوماً غير^{٢٥}

أما من جهة الكمية فنحن كلية ومنها جزئية ومنها مهملية ؛

وأما من جهة الكيفية فنحن قبل أن كل واحدة من هذه^{١٧} اما موجبة واما سالبة :

فالكلية الموجبة^{١٨} هي ما أوجب فيها المحمول لكل الموضوع ، مثل قولنا : «كل انسان حيوان» ؛ والسالبة الكلية هي ما سلب فيها المحمول عن كل الموضوع ، مثل قولنا : «ولا انسان واحد حجر»^{١٩}.

والجزئية الموجبة هي ما أوجب فيها المحمول لبعض الموضوع ، مثل قولنا : «بعض الحيوان انسان» ؛ والجزئية السالبة هي : اما سلب المحمول عن بعض الموضوع ، مثل قولنا : «بعض الحيوان ليس بانسان» ، واما سلب الكلية عن الموضوع ، مثل قولنا : «ليس كل حيوان انساناً» . فان السالبة الجزئية لها عبارتان : احدهما^{٢٠} رفع البعض ، والثانية رفع الكل الموجود فيها^{٢١} . والمهملية هي التي لا^{٢٢} يقرن بها سور اصلاً لا كلي ولا جزئي ، مثل قولنا : «العلم بالاضداد واحد» و «اللذة ليست بخير»^{٢٣}

فهذه هي اقسام المقدمة من جهة الصورة ، اعني الاقسام النافعة في معرفة القياس باطلاق . واما انقسام المقدمة من جهة المادة فنحن برهانية ومنها جدلية ، الى غير ذلك من الأقسام التي يلحقها من جهة المواد المستعملة^{٢٤} في الصنائع المنطقية ، على ما سنبين بعد من هذه الصناعة . والمقدمة البرهانية والجدلية يفرقان بأشياء احدها^{٢٥} ان المقدمة البرهانية هي احد جزئي^{٢٦} النقيض وهو الصادق ؛ واما المقدمة الجدلية فقد تكون كل واحد^{٢٧} من جزئي^{٢٨} النقيض اذ كانت انما تؤخذ متسلسلة من الجيب ، والجيب فقد يجب بكل واحد من جزئي^{٢٩} النقيض اذ كان السائل يفوض اليه في هذه الصناعة عند السؤال ان يجب بأي جزئي^{٣٠} النقيض احب . وليس الفرق الذي بين المقدمة البرهانية والمقدمة الجدلية مما له تأثير^{٣١} في وجود القياس عنها ، بل ليس بينهما^{٣٢} في ذلك فرق اصلاً ؛ فان المبرهن والجدلي قد يقبس كل واحد من هؤلاء^{٣٣} قياساً صحيحاً اذا اخذ شيئاً محمولاً على شيء أو غير محمول عليه ، اعني اذا وضع مقدمة من المقدمات ، فتكون المقدمة القياسية التي هي كالجنس للمقدمة البرهانية والجدلية^{٣٤} ، وهي التي ينظر فيها في هذا الكتاب ، هي قول موجب شيئاً لشيء أو^{٣٥} سالب شيئاً^{٣٦} عن شيء . واما المقدمة البرهانية فهي التي تكون من المعلومات الأول بالطبع ؛ واما الجدلية : اما للقياس فنحن المشهورات ،

وأما للسائل فنحن المتسلّمات^{٣٧} المشهورة . والفصول التي تنفصل بها^{٣٨} هذه المقدمات بعضها من بعض هي مستوفاة^{٣٩} في «كتاب البرهان» و «كتاب الجدل» ، والنظر فيها من هذه الجهة هو هنالك ، وكذلك فصول سائر المقدمات هي مستوفاة^{٤٠} في الصنائع الخاصة بها ، مثل المقدمات السوفسطائية والخطبية والشعرية^{٤١} . وأما ها هنا^{٤٢} فيكون من معرفة فصول المقدمات هذا القدر الذي ذكر .

القول في تحديد الحدّ القياسي

وأما الحدّ فانه يدل به في هذا الكتاب على الشيء الذي تنحل اليه المقدمة مما هو جزء ضروري في كونها مقدمة ، وهو المحمول والموضوع اللذان هما جزءا^{٤٣} المقدمة الضروريان في وجودها ، لا الاشياء التي تزداد في المقدمة لموضع الرباط وهي الكلم الوجودية ، فان تلك ليست تنحل اليها المقدمة على انها اجزاء ضرورية فيها ، اذ كانت قد تكون المقدمة مقدمة بالفعل وان كانت^{٤٤} الكلم الوجودية موجودة فيها بالقوة وفي الضمير ، على ما جرت عليه العادة عند العرب في الثلاثية ، وعلى ما عليه الأمر في الثنائية ، اعني من^{٤٥} انه ليست بها حاجة الى الكلم^{٤٦} الوجودية ، وسواء في هذا المعنى المقدمات الموجبة والسالبة .

القول في تحديد القياس

فأما^{٤٧} القياس فهو قول اذا وضعت فيه اشياء اكثر من واحد ، لزم من الاضطرار عن تلك الأشياء الموضوعية ، بذاتها لا بالعرض ، شيء ما آخر غيرها . «فالقول» ها هنا^{٤٨} هو جنس القياس وأريد به القول الجازم ، وسائر ما أخذ في الحدّ هي فصول تميز القول القياسي بالحقيقة من غير القياسي . فقوله^{٤٩} : «اذا وضعت فيه» يريد به اذا تسلمت واصطلح عليها ، وقوله : «أشياء اكثر من واحد» يريد بها المقدمات ؛ وانما قال «اكثر من واحد» لأنه سيبين بعد انه لا يكون قياس من مقدمة واحدة . وقوله : «شيء ما آخر» يعني به النتيجة ، وذلك انه واجب ان تكون النتيجة غير المقدمات فان الشيء لا يوجد في بيان نفسه . وقوله : «لزم من الاضطرار» انما اشترط فيه من^{٥٠} الاضطرار من قبل ان اللزوم منه ضروري ومنه غير ضروري ، وبهذا الشرط ينفصل القياس من الأقاويل التي يلزم عنها الشيء لزوماً غير

ضروري وهي الاستقراء والمثال والمقاييس^١ التي تنتج السلب مرة والايجاب اخرى.
وقوله: «بذاتها» أراد به ان يكون القياس تاماً وهو الـ^٢ ينقصه شيء يكون به
قياساً. وقوله: «لا بالعرض» تحفظاً من الاشكال التي قد تنتج في بعض المواد على
ما سيبيّن بعد، مثل الانتاج من موجبتين في الشكل الثاني اذا كانت المحمولات
مساوية للموضوعات في الحمل. وبعض ما اخذ في هذا الحد هو يبين نفسه، اعني
وجوده للقياس^٣. وبعضه سيبيّن^٤ وجوده، وذلك ان كون القياس قولاً جازماً هو
يبيّن نفسه اذ كان القول الجازم هو الذي يصدق أو يكذب. وكذلك ما قيل فيه
من ان يكون اللازم عنه شيئاً^٥ غير المقدمات وان يكون اللزوم ضرورياً هو يبين
بنفسه. وكذلك يكون^٦ اللزوم بذاته لا بالعرض هو أيضاً امر يبين نفسه، اعني ان
القياس يجب ان يكون بهذه الصفة. والذي بقي ان يبيّن هو ان الواجب ان يوضع
فيه اكثر من مقدمة واحدة، وذلك سيبيّن^٧ فيما بعد اذا تبين ان كل قياس فانما
يأتلف من مقدمتين لا أكثر ولا أقل.

والقياس منه كامل ومنه، كما قلنا، غير كامل. والكامل هو الذي لا يحتاج في
ظهور ما يلزم عنه من النتيجة الى استعمال شيء آخر غيره مما يبيّن به انتاجه. وغير
الكامل هو الذي يحتاج في بيان ما يلزم عنه من النتيجة الى استعمال شيء آخر وأشياء
اخر^٨ مما هو لازم عن المقدمات التي وضعت فيه. وذلك ان القياس بالجملة يجب
ان يكون تاماً، وهو الـ^٩ ينقصه شيء يكون به قياساً، ثم هذا^{١٠} ينقسم قسمين:
فنه^{١١} ما ينقصه شيء يبيّن به انه^{١٢} قياس، وهو الذي يخص ها هنا^{١٣} باسم غير
الكامل، ومنه ما لا ينقصه شيء يبيّن به انه قياس وهو الكامل.

القول في المقول على الكل والمقول ولا على الواحد

والفرق بينها في المقدمة الكلية

وأما «المقول على الكل» أو^{١٤} «المقول ولا على واحد» فيعني به اذا لم يوجد
شيء في كل الموضوع الا ويحمل عليه المحمول، وذلك بأن يكون المحمول موجوداً
لكل الموضوع ولكل ما يتصف بالموضوع ويوجد فيه حتى يكون قولنا: «كل ما هو
حيوان فهو جسم»، اذا اردنا به معنى «المقول على الكل»، ليس معناه كل واحد

من الحيوانات فهو جسم، بل كل واحد من الحيوانات وكل ما يتصف بكل واحد
منها فهو جسم. وهذا هو الفرق بين المقول على الكل المستعمل مبدأ^{١٥} في هذا
الكتاب وبين المقدمة الكلية. وكذلك «المقول ولا على واحد» انما يعني به اذا لم
يوجد شيء في كل الموضوع الا ويسلب عنه المحمول حتى يكون المحمول مسلوباً عن
كل الموضوع وعن جميع الأشياء الموجودة فيها الموضوع، اعني الأشياء التي يتصف
بها^{١٦} الموضوع.

فهذه هي الأشياء التي يجب ان تتقدم^{١٧} معرفتها قبل النظر في اصناف
المقاييس^{١٨}، أي صنف كان.

ضروري وهي الاستقراء والمثال والمقاييس^١ التي تنتج السلب مرة والايجاب اخرى. وقوله: «بذاتها» أراد به ان يكون القياس تاماً وهو الا^٢ ينقصه شيء يكون به قياساً. وقوله: «لا بالعرض» تحفظاً من الاشكال التي قد تنتج في بعض المواد على ما سيبيّن بعد، مثل الانتاج من موجبتين في الشكل الثاني اذا كانت المحمولات مساوية للموضوعات في الحمل. وبعض ما اخذ في هذا الحد هو بين نفسه، اعني وجوده للقياس^٣. وبعضه سيبيّن^٤ وجوده، وذلك ان كون القياس قولاً جازماً هو بين نفسه اذ كان القول الجازم هو الذي يصدق أو يكذب. وكذلك ما قيل فيه من ان يكون اللازم عنه شيئاً^٥ غير المقدمات وان يكون اللزوم ضرورياً هو بين نفسه. وكذلك يكون^٦ اللزوم بذاته لا بالعرض هو أيضاً امر بين نفسه، اعني ان القياس يجب ان يكون بهذه الصفة. والذي بقي ان يبيّن هو ان الواجب ان يوضع فيه اكثر من مقدمة واحدة، وذلك سيبيّن^٧ فيما بعد اذا تبين ان كل قياس فانما يأتلف من مقدمتين لا أكثر ولا أقل.

والقياس منه كامل ومنه، كما قلنا، غير كامل. والكامل هو الذي لا يحتاج في ظهور ما يلزم عنه من النتيجة الى استعمال شيء آخر غيره مما يبيّن به انتاجه. وغير الكامل هو الذي يحتاج في بيان ما يلزم عنه من النتيجة الى استعمال شيء آخر وأشياء^٨ اخرى مما هو لازم عن المقدمات التي وضعت فيه. وذلك ان القياس بالجملة يجب ان يكون تاماً، وهو الا^٩ ينقصه شيء يكون به قياساً، ثم هذا^{١٠} ينقسم قسمين: فنه^{١١} ما ينقصه شيء يبيّن به انه^{١٢} قياس، وهو الذي يخص ها هنا^{١٣} باسم غير الكامل، ومنه ما لا ينقصه شيء يبيّن به انه قياس وهو الكامل.

القول في المقول على الكل والمقول ولا على الواحد والفرق بينهما في المقدمة الكلية

وأما «المقول على الكل» أو^{١٤} «المقول ولا على واحد» فيعني به اذا لم يوجد شيء في كل الموضوع الا ويحمل عليه المحمول، وذلك بأن يكون المحمول موجوداً لكل الموضوع ولكل ما يتصف بالموضوع ويوجد فيه حتى يكون قولنا: «كل ما هو حيوان فهو جسم»، اذا اردنا به معنى «المقول على الكل»، ليس معناه كل واحد

من الحيوانات فهو جسم، بل كل واحد من الحيوانات وكل ما يتصف بكل واحد منها فهو جسم. وهذا هو الفرق بين المقول على الكل المستعمل مبدأ^{١٥} في هذا الكتاب وبين المقدمة الكلية. وكذلك «المقول ولا على واحد» انما يعني به اذا لم يوجد شيء في كل الموضوع الا ويسلب عنه المحمول حتى يكون المحمول مسلوباً عن كل الموضوع وعن جميع الأشياء الموجودة فيها الموضوع، اعني الأشياء التي يتصف بها^{١٦} الموضوع.

فهذه هي الأشياء التي يجب ان تتقدم^{١٧} معرفتها قبل النظر في اصناف المقاييس^{١٨}، أي صنف كان.

- ٢ -

[عكس القضايا المطلقة]

القول في تقسيم المقدمة الى الوجودية والاضطرابية والممكنة

- 25a وكل مقدمة فاما ان تكون مطلقة، اي موجودة بالفعل، واما اضطرابية، واما ممكنة، ولذلك تنقسم اجزاء المقاييس بانقسام جهات المقدمات. وكل واحدة من هذه: اما موجبة، واما^١ سالبة، واما كلية، واما جزئية، واما مهملة. ولذلك تنوع المقاييس الموجودة من قبل هذه الجهات، اعني ان^٢ منها ما يكون من مقدمات ضرورية ووجودية وممكنة، كما تنوع من جهة اختلاف المقدمات في الكمية والكيفية؛ وأعني بالكمية اختلافها من قبل الأسوار، وبالكيفية اختلافها من قبل الايجاب والسلب. والجهة الضرورية والممكنة قد عرّفها من الكتاب المتقدم. وأما الوجودية^{١٠} فيشبه ان يكون اريد^٣ بها ها هنا^٤ الموجودة بالفعل التي ليست بضرورية، اعني التي يوجد المحمول فيها لكل اشخاص الموضوع، وذلك في أكثر الزمان. وهذا هو الفرق بين الضرورية وبين^٥ الموجودة بالفعل، اعني ان الضرورية يوجد المحمول فيها لكل اشخاص الموضوع في كل الزمان، وأما تلك ففي أكثر الزمان. ويشبه ان يدخل في هذا الصنف من المقدمات التي يجهل^٦ من امرها انها ضرورية أو غير ضرورية، لا الموجودة^{١٥} بالفعل، ما دام الموضوع موجوداً أو ما دام المحمول موجوداً، وهو الذي يذهب اليه الاسكندر، لأن هذه شخصية، وان وجد منها كلية في الأقل من الزمان وبالعرض. وقد حذر ارسطو من استعمال امثال هذه المقدمات الوجودية فيما يأتي بعد، وان كان قد يستعملها ارسطو لأمر دعتة الى ذلك^٩. ولا هي أيضاً شيء يشمل الضروري والممكن، على ما يذهب اليه ثاوفرسطس وغيره، إلا ان يريد^{٢٠} المعلومة الوجود المجهولة كونها ضرورية أو ممكنة، فان المقصود ها هنا^{١١} هو قسمة

المقدمة الى اقسام الوجود أو الى اقسام المعارف الأولى الموجودة لنا بالطبع في المقدمات وسيبين هذا من قولنا بعد.

القول في العكس وتنقسم المقدمات الموجبة

الى ما ينعكس وما لا ينعكس وتحديد العكس وبيان المقدمات المعكوسة

وهذه المقدمات الثلاث^{١١}، اعني المطلقة والضرورية والممكنة، منها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس. وأعني «بالانعكاس» ان يتبدل ترتيب اجزاء القضية فيصير محمولها موضوعاً وموضوعها محمولاً، ويبقى صدقها وكيفيتها من^{١٢} الايجاب والسلب ايضاً محفوظاً؛ فاما اذا تبدل الترتيب، ولم يبق الصدق محفوظاً، فهو الذي يسمى في هذه الصناعة^{١٣} : «قلب القضية»^{١٤}.

القول في انعكاس المقدمات المطلقة

فأما المقدمات المطلقة الكلية فان السالبة تنعكس محفوفة الكلية. مثال ذلك : «ان كان ولا شيء من اللذة خير» صادقاً، فقولنا : «ولا شيء من الخير لذة» صادق ايضاً. وأما الموجبة الكلية فانها تنعكس ايضاً لكنها^{١٥} لا تنعكس محفوفة الكلية، اعني كلية، كالحال في السالبة، بل تنعكس جزئية، وذلك انه ان كان قولنا : «ان^{١٦} كل لذة خير» صادقاً، فقولنا : «بعض الخير لذة» صادق.

وأما المقدمات الجزئية المطلقة فان الموجبة منها تنعكس جزئية، وذلك انه ان كان قولنا : «بعض اللذة خير» صادقاً، فواجب ان يكون قولنا : «بعض الخير لذة» صادقاً ايضاً. وأما السالبة منها فليس تنعكس دائماً في كل مادة من هذا الصنف. وهو الشيء^{١٧} الذي يشترط في المقدمات المنعكسة، وذلك انه ان كان صادقاً قولنا : «بعض الحيوان ليس بانسان»، فليس بصادق عكس هذا وهو قولنا : «بعض الانسان ليس بحيوان». فالاستقراء كافٍ في بيان ما لا ينعكس منها مثل السالبة الجزئية، وأما بيان ما ينعكس منها فقد يحتاج الى قول.

فليكن أولاً مثل السالبة الكلية قولنا : ا ولا في^{١٨} شيء من ب على ان يكون ا مثلاً للمحمول وب مثلاً للموضوع، فان التمثيل بالحروف هو احرى لثلاث^{١٩} يظن بما

يبين من ذلك انه انما لزم من قبل المادة، أعني من قبل مادة^{٢٠} المثال الموضوع فيه لا من قبل الأمر في نفسه، مثل ان نضع بدل ا «حيواناً» وبدل ب «حجراً». فأقول انه اذا كان قولنا : ولا شيء من ا ب صادقاً، فانه يجب ضرورة ان يكون : ولا شيء من ب ا صادقاً؛ لأنه ان لم يكن قولنا : ولا شيء من ب ا صادقاً فنتقيضه هو الصادق، على ما تبين في الكتاب المتقدم، وهو قولنا : بعض ب ا. فلنفرض ذلك البعض شيئاً محسوساً، وهو ج مثلاً، فتكون ج التي هي بعض ب موجودة بالحس في ا، فهي بعض ا، فيكون بعض ا موجوداً^{٢١} بالحس في ب، وقد كنا فرضنا انه : ولا شيء من ا هو ب صادقاً، وذلك خلف لا يمكن. فاذن قولنا : بعض ب ا كاذب، واذا كذب هذا صدق قولنا : ولا شيء من ب^{٢٢} ا، وهو الذي قصدنا بيانه.

وأما الموجبة الكلية المطلقة فانها تنعكس، كما قلنا، جزئية. وذلك انه ان كان كل ب ا صادقاً، فأقول انه يجب ضرورة، وفي كل مادة، ان يكون بعض ا ب صادقاً. برهان ذلك انه ان لم يكن قولنا : بعض ا ب صادقاً، فتقيضه هو الصادق وهو قولنا : ولا شيء من ا هو ب. واذا كان هذا صادقاً فعكسه ايضاً صادق على ما تبين قبل من ان السالبة الكلية تنعكس^{٢٣}، وهو قولنا : ولا شيء من ب ا، وقد كنا فرضنا ان كل ب ا، هذا خلف لا يمكن. فاذن قولنا : ولا شيء من ا هو ب^{٢٤} كاذب، واذا كذب هذا صدق نقيضه وهو قولنا : بعض ب ا^{٢٥}.

وأما الموجبة الجزئية فأقول ايضاً انها تنعكس جزئية، وذلك انه لما كان بعض ا صادقاً، فبعض ا ب صادق ضرورة، لأنه لم يكن صادقاً فتقيضه هو الصادق وهو : ولا شيء من ب^{٢٦} ا، واذا صدق هذا فعكسه ايضاً صادق وهو قولنا : ولا شيء من ب ا، وقد كنا فرضنا بعض ب ا، هذا خلف لا يمكن. فاذن قولنا : ولا شيء من ب ا كاذب ضرورة، فتقيضه هو الصادق وهو قولنا : بعض ا ب.

وأما الجزئية السالبة فانها لا تنعكس دائماً. ومثال ذلك ان جعلنا في موضع ب «حيّاً» وفي موضع ا «انساناً»، فصدق قولنا : «ليس كل حي انساناً». لم يصدر عكسه وهو قولنا : «ليس كل انسان حيّاً»، وهذا كافٍ في الابطال كما قلنا.

فهذه هي المقدمات المنعكسة وغير المنعكسة في المادة المطلقة.

- ٣ -

[عكس القضايا ذوات الجهة]

القول في انعكاس المقدمات الاضطرارية

- وأما المقدمات الاضطرارية فان الكلية السالبة منها تنعكس كلية ايضاً، والكلية الموجبة جزئية، وكذلك الجزئية الموجبة كالحال في المطلقة. وبيان ذلك انه ان كان:
- د. ولا شيء من ب ١ باضطرار صادقاً، فأقول انه يلزم ان يكون: ولا شيء من ا ب 30 باضطرار صادقاً ايضاً. برهان ذلك انه ان لم يكن صادقاً قولنا: ولا شيء من ا ب باضطرار، فنقيضه اذن صادق^١ وهي^٢: اما الموجبة الجزئية التي في المادة الممكنة، التي هي مضادة للمادة الضرورية، وأما الجزئية الموجبة الضرورية، اذ كان ليس ها هنا^٣ غير هاتين المادتين؛ فان المطلقة^٤ هي من طبيعة الممكن، والمحال الذي يعرض
- ١٠ عن فرضها هو واحد بعينه، اذ كان الممكن هو الذي اذا انزل بالفعل لم يلزم عن انزاله محال. لكن^٥ ان انزلناها الجزئية الضرورية، تبين بالبيان المتقدم في السالبة المطلقة لزوم المحال عن هذا الفرض؛ وان انزلناها الجزئية الممكنة مثل ان نفرض بعض ا ب بامكان، فهو ظاهر اننا انزلنا ان بعض ا ب بالفعل انه ليس يعرض عن ذلك محال، لكن^٦ ان انزلنا ان بعض ا ب بالفعل، فبعض ب ا بالفعل، لأن
- ١٥ الجزئية المطلقة قد تبين انعكاسها، وقد كنا وضعنا انه: ولا شيء من ب ا بالضرورة، هذا خلف لا يمكن. فان الوجود من طبيعة الممكن، والممكن مضاد للضروري، واذا كذبت الموجبة الجزئية الضرورية والممكنة، فواجب ان تصدق السالبة الضرورية الكلية، لأن ما ليس موجوداً بامكان ولا بالضرورة فهو مسلوب بالضرورة.

- ٢٠ وأما الموجبة الكلية الضرورية فانها تنعكس ايضاً جزئية ضرورية، لأنه ان كان كل ا ب باضطرار صادقاً، فأقول انه يجب ان يكون بعض ا ب باضطرار

صادقاً^٧ لأنه ان كان^٨ بعض ا ب بامكان لا باضطرار، وجب ان يكون بعض ب ا بامكان، وذلك ببيان الفرض المتقدم المستعمل في الوجودية. وذلك اننا اذا فرضنا بعض ب، الذي هو موجود في ا بامكان، شيئاً محسوساً، كان ذلك الشيء بعض ا وبعض ب فيكون اذن بعض ب ا بامكان، وقد كنا وضعنا كل ب ا باضطرار، و^٩ هذا خلف لا يمكن. فاذن واجب^{١١} ان يكون الصادق مع قولنا: كل ب ا باضطرار، ان بعض ا ب باضطرار.

وأما الموجبة الجزئية الاضطرارية فانها تنعكس ايضاً جزئية ضرورية، لأنه ان كانت^{١٢} بعض ب ا باضطرار، فواجب ان يكون شيء من ا باضطرار هو ب، والا لم يكن شيء من ب باضطرار هو ا.

فهذه هي المقدمات المنعكسة في المطلقة والاضطرارية، وهذا البيان الذي نسقناه^{١٣} هو البيان الذي اعتمدته ارسطو فيها، وبه تنحل الشكوك التي شككها^{١٤} القدماء في هذا الباب عليه^{١٥}.

القول في انعكاس المقدمات الممكنة

وأما المقدمات الممكنة، اعني التي يقال عليها اسم الممكن بالحقيقة، وهي التي يمكن ان توجد والآن^{١٦} توجد في الزمان المستقبل، فان الحال في انعكاس الموجبات منها كالحال في انعكاس الموجبات المطلقة والضرورية؛ اعني ان الكلية الممكنة والجزئية تنعكسان جزئية، وذلك بين ان كان كل ا ب بامكان، أو بعض ا ب بامكان، فأقول ان ب ا بامكان، لأنه ان لم يكن بامكان بل باضطرار، فبعض ا ب باضطرار على ما تقدم، وقد كان وضع ان كل ا ب بامكان، هذا خلف لا يمكن.

وأما المقدمات السوالب^{١٧} التي في هذه المادة فانعكاسها على ضد الانعكاس في تلك. وذلك ان الكلية السالبة في هذه المادة لا تنعكس كلية والجزئية تنعكس على ما سيبين ذلك عند القول في القاييس^{١٨} التي تأتلف من المقدمات الممكنة. والسبب ذلك ان السوالب في هذه المادة ليست سوالب بالحقيقة، على ما تبين في الكتاب المتقدم، وانما قوتها قوة الموجبات، وذلك ان الجهة فيها نظير الكلمة الوجودية في

القضايا التي ليس فيها جهة. وكما ان القضية التي لا يقرن حرف السلب فيها بالكلمة الوجودية وانما يقرن بالحمول هي موجبة، مثل قولنا: «زيد يوجد لا خير» أو «يوجد لا ابيض»، كذلك هذه القضايا لما كان حرف السلب لا يقرن فيها بالجهة وانما يقرن بالحمول، مثل قولنا: «هذا ممكن الا^{١٩} يكون في شيء من هذا» و «ممكن الا^{٢٠} يكون في بعض هذا» وسنبين^{٢١} هذا فيما بعد بياناً أكثر.

— ٤ —

[تأليف القياس والحدود - القول في الشكل الأول]

القول في تأليف القياس

واذ قد تبينّت هذه الأشياء، فلنقل من أي شيء يأتلف القياس الذي حدّ قبل، وبماذا^١ يأتلف، وكيف جهة اثتلافه، ومتى يأتلف اثتلافًا يلزم عنه شيء آخر غيره بالضرورة. ثم من بعد ذلك ينبغي ان نتكلم في البرهان لأن القياس اعم من البرهان، اذ كان كل برهان قياسًا وليس كل قياس برهانًا، وذلك اذا كان شكله^٢ 30 منتجًا ولم تكن مقدماته صادقة.

القول في بيان حدود القياس انها كم كان وبيان مقدماته وانها كم كان

فبقول: ان القياس المطلوب في هذا الكتاب انما هو القياس الذي يؤلف على مطلوب محدود مثل قولنا: هل كل جـ هو ا، ام ليس شيء من جـ ا؟ وهو بين انا ١٠ اذا اخذنا شيئًا منسويًا لـ جـ و ا، اللذين هما طرفا المطلوب، وهو مثلاً ب، انه يأتلف من ذلك مقدمتان من ثلاثة^٣ حدود، متباينتان بحدّين ومشتركتان في حدّ واحد، وانه اذا اخذنا شيئًا مشتركًا لطرفي المطلوب بهذه الصفة، انه يمكن ان يبين به المطلوب، اعني ان جـ هي ا وان جـ ليست هي ا أو ليس فيها ا. مثال ذلك ان ١٥ نقول: جـ هي ب و ب هي ا، فيلزم ان تكون ا في جـ؛ أو نقول: جـ هي ب و ب ليست هي ا، فيلزم الا تكون ا في جـ. فلنسمّ موضوع المطلوب في المقدمة الواحدة، الذي هو^٤ جـ، الطرف الأصغر، ومحمول المطلوب في المقدمة الثانية، الذي هو^٥ ا، الطرف الأكبر، والحدّ المشترك بينهما، الذي هو ب، الحدّ الأوسط؛ ونسمي^٦ المقدمة التي فيها الطرف الأصغر الصغرى، والتي فيها الطرف الأكبر ٢٠ الكبرى. ولنسمّ^٧ ترتيب الحدّ الأوسط من الطرفين الشكل.

القول في تقسيم القياس الى اشكال

ولما كان الحد المشترك له من الطرفين أوضاع أربعة: أحدها ان يكون موضوعاً للطرفين، أو محمولاً عليها، أو موضوعاً للأكبر ومحمولاً على الأصغر، أو عكس ذلك. فلننظر في أي ترتيب منها يصح ان تكون الاشكال الطبيعية للقوة الفكرية، اعني التي يقع عليها الناس بالطبع لا بقوة^{١١} صناعية، فان هذا هو القياس الذي تروم^{١٢} اعطاه^{١٣} هذه الصناعة، اعني الذي تروم^{١٤} حصر اجناسه وتمييز^{١٥} الاصناف المنتجة في جنس جنس منها من غير المنتجة. ومن هذا الفحص يتبين لك ان الاشكال الحملية ثلاثة^{١٦} وان الشكل الرابع، الذي يضعه جالينوس، ليس بشكل طبيعي، وهو ان يكون الحد الأوسط محمولاً على الطرف الأعظم، موضوعاً للأصغر، لأنه ليس بعمله^{١٧} فكرة بالطبع، اعني انه لا^{١٨} يوجد في كلام الناس، ولو وجد لكان من جنس الشكل الأول ولم^{١٩} يكن رابعاً^{٢٠}.

القول في الشكل الأول

فبقول: اما اذا رتب الحد الأوسط من الطرفين بأن يكون محمولاً على الاصغر، والأكبر محمولاً عليه مثل ما^{٢١} نقول: كل جـ هو ب وكل ب هو ا، فهو من البين بنفسه ان هذا الترتيب قياسي وانه يوجد لنا بالطبع، وارسطو يسمي هذا الترتيب: «الشكل الأول».

ولما كانت كل مقدمتين: اما ان تكون كلاهما كلية أو جزئية أو مهملية، أو تكون احداهما^{٢٢} كلية والأخرى جزئية، أو احداهما^{٢٣} كلية والأخرى مهملية، أو احداهما^{٢٤} مهملية والأخرى جزئية؛ وكل واحدة من هذه الاصناف الثلاثة^{٢٥} تنقسم قسمين: اما ان تكون الكلية الكبرى والجزئية الصغرى أو بالعكس، وكذلك الكلية مع المهملية والجزئية مع المهملية؛ وكل واحد من هذه الاصناف التسعة من التركيب: اما ان تكون موجبتين معاً أو تكون احداهما^{٢٦} موجبة والثانية سالبة؛ وهذا^{٢٧} ضربان: احدهما ان تكون الصغرى هي السالبة والكبرى هي الموجبة، والضرب الثاني عكس هذا^{٢٨}. فهو بين انه اذا ضربت^{٢٩} هذه الأربعة في تلك التسعة حدث عنها ستة وثلاثون^{٣٠} اقترانا، وارسطو يبين المنتج منها من غير المنتج على ما اقله.

الضرب الأول

اما متى كانت المقدمتان كليتين موجبتين فانه ينتج موجبة كلية ضرورية. مثال ذلك من الحروف انه متى وضعنا^{٣١}: كل جـ هو ب، وكل ب هو ا، فأقول انه ينتج^{٣٢} عن ذلك ان كل جـ هو ا، وذلك بالضرورة ودائماً. ومثال ذلك من المواد انما متى وضعنا ان كل انسان حيوان، وكل حيوان حساس، فانه يلزم عن ذلك ان يكون كل انسان حساساً^{٣٣}؛ واللزوم ها هنا^{٣٤} ظاهر من معنى «المقول على الكل» الذي رسمناه في اول هذا الكتاب. وذلك ان معنى قولنا: كل ب هو ا أو^{٣٥} كل حيوان حساس، وهي المقدمة الكبرى في هذا التأليف، انما هو ان كل ما هو ب ويوصف بب بايجاب فهو ا، فاذا اضفنا الى هذا الوضع ان جـ يوصف بب، لزم ضرورة ان يوصف جـ با؛ وكذلك قولنا: كل حيوان حساس انما يريد به: كل ما يوصف بانه حيوان فهو ظاهر انه يجب ان يوصف بالحساس. فهذا هو احد الضروب المنتجة في هذا الشكل.

الضرب الثاني

وكذلك متى كانت المقدمتان كليتين، وكانت الكبرى سالبة والصغرى موجبة، فهو ظاهر أيضاً من معنى «المقول ولا على واحد» انه ينتج سالبة كلية. مثال ذلك قولنا: كل جـ فهو ب، ولا شيء من ب هو ا، فيجب عن ذلك: ولا شيء من جـ ا، لأن معنى قولنا: ولا شيء من ب ا، أي ولا شيء مما يوصف بب بايجاب هو ا، وجـ يوصف بب بايجاب، فيجب الا^{٣٦} يوصف بشيء من ا. وأما متى كانت المقدمتان الكليتان سالتين معاً، أو كانت الكبرى موجبة والصغرى سالبة، فانه لا يكون عن ذلك قياس منتج لا كلي ولا جزئي، وذلك ظاهر من انه ينتج في المواد مرة موجباً صادقاً، ومرة سالباً صادقاً، ومن انه أيضاً ليس فيه «معنى المقول على الكل» اذ كان شرط ما يقال على الكل انما هو ان تكون ا مسلوية عن كل ما يوصف بب وصف ايجاب. ولما كانت جـ توصف بب وصف سلب، لم يجب منه ان توصف با وصف سلب، سواء كانت الكبرى موجبة

أو سالبة. وأما هذين الضربين ينتجان في المواد مرة موجبة صادقة، ومرة سالبة صادقة، فذلك ظاهر متى جعلنا حدود المقدمتين الكليتين اللتين الكبرى منها موجبة والصغرى سالبة، مرة: الحي والانسان والفرس، على ان الحي هو الحد الأكبر، والأوسط الانسان، والاصغر الفرس؛ ومرة: الحي والانسان والحجر. فاذا^{٣٧} قلنا: ولا فرس واحد انسان، وكل انسان حي، انتج موجباً كلياً، وهي^{٣٨} ان: كل فرس حي؛ وإذا قلنا: ولا حجر واحد انسان، وكل انسان حي، انتج سالباً كلياً، وهي قولنا: ولا حجر واحد حي. وإذا كان هذا التركيب مرة ينتج السالب ومرة ينتج الموجب، فليس يلزم عنه شيء آخر من الاضطرار ودائماً على ما اخذ في حدّ القياس، وإذا كان ذلك كذلك فليس بقياس. وكذلك الحدود التي تنتج الموجب في 10 المقدمتين السالبتين الكليتين هي: النطق والفرس والانسان، والتي تنتج السالب هي: النطق والفرس والحمار. وذلك انه: ولا انسان واحد فرس، ولا فرس واحد ناطق، ينتج: كل انسان ناطق؛ وأيضاً: ولا حمار واحد فرس، ولا فرس واحد ناطق، ينتج: ولا حمار واحد ناطق. فاذن هذا التأليف مرة ينتج الموجب ومرة السالب، فليس بتأليف قياسي.

فهذه حال^{٣٩} المقاييس^{٤٠} التي تأتلف من مقدمتين كليتين في هذا الشكل، اعني ان اثنين منها منتج^{٤١} واثنين^{٤٢} غير منتج. الا أنه ينبغي ان نعلم ان الذي من كليتين سالبتين في هذا الشكل ليس ينتج اصلاً شيئاً من الأشياء، لا بقياس صناعي ولا بقياس طبيعي، وهو^{٤٣} الذي^{٤٤} تأتي به الفكرة من غير رؤية. وأما التي الصغرى فيه سالبة فقد يظن به انه ينتج سالبة جزئية اذا عكسنا المقدمات، لكن^{٤٥} هذا النوع من الانتاج ليس هو عن قياس تقع عليه الفكرة بالطبع، وانما كان^{٤٦} يكون منتجاً لو كان هذا النوع من الشكل الأول^{٤٧} قياساً طبيعياً، والمقصود ها هنا^{٤٨} كما قلنا انما هو احصاء المقاييس التي تقع عليها^{٤٩} افكار الناس بالطبع.

الضرب الثالث

وأما متى كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل كلية والأخرى جزئية، فانه متى كانت الكلية هي الكبرى، موجبة كانت أو سالبة، وكانت الجزئية هي الصغرى

وكانت موجبة، فانه يكون عن ذلك قياس منتج كامل. مثال ذلك انه متى وضعنا ان بعض ج هو ب، وكل ب هو ا، فانه يجب ان يكون بعض ج هو ا، وذلك بين من معنى «المقول على الكل» لأن معنى قولنا: كل ب هو ا، كما قلناه غير ما^{٥٠} مرة، هو كل ما يوصف بب وصف ايجاب فهو ا، وبعض ج وضع موصوفاً بب، فواجب ان يكون ذلك البعض موصوفاً بكل ا.

الضرب الرابع

وكذلك متى وضعنا ان بعض ج هو ب، ولا شيء من ب ا، فانه يجب عن ذلك ان بعض ج ليس ا. وذلك ايضاً بين من معنى «المقول على الكل» السالب، وعلى هذا النحو يلزم الأمر متى جعل عوض الجزئية في هذين الصنفين مهملة، لأن المهمة قوتها قوة الجزئية، اذ كانت المهمة لا تنفك من ان تكون جزئية، وذلك هو الدائم الضروري الوجود فيها^{٥١}، وأما كونها دالة على المعنى الكلي فليس بلام لها ولذلك جعلوا قوتها قوة الجزئية.

وأما اذا كانت المقدمة الكلية هي الصغرى، موجبة كانت أو سالبة، وكانت المقدمة الكبرى غير كلية، اما مهمة وأما جزئية، سالبة كانت أو موجبة، فانه لا يكون عن ذلك قياس. وذلك ظاهر من انه ليس يوجد فيها معنى «المقول على الكل»، وظاهر ايضاً^{٥٢} من^{٥٣} المواد، اعني انها توجد^{٥٤} تنتج في المواد مرة موجباً ومرة سالباً. ومثال ذلك متى وضعنا ان كل ج هو ب، و ا موجودة في بعض ب أو غير موجودة في بعض ب، فانه ليس يلزم عنه ان تكون ا مسلوقة عن بعض ج أو موجودة في بعض ج^{٥٥}، وذلك انه نقص ها هنا^{٥٦} من شرط «المقول على الكل» الكلية الموجودة فيه، اذ كان معنى «المقول على الكل» ان تكون ا محمولة بايجاب أو بسلب على كل ما يوصف بب بايجاب فقط، و ا ها هنا^{٥٧} انما هي مقولة على بعض ب لا على كلها. ومثال الحدود التي تنتج الموجب الصادق، في التي الصغرى منها كلية موجبة^{٥٨} والكبرى جزئية موجبة، الخير والفتية^{٥٩} والحكمة. وذلك ان: كل حكمة فتية، وبعض الفتية خير، والنتيجة: فكل^{٦٠} حكمة خير؛ والتي^{٦١} تنتج السالب: الخير والفتية والجهل الذي على طريق الملكة اعني المكتسب،

وذلك: ان كل جهل قنية، وبعض القنية خير، ولا جهل واحد خير. وهذا هو أيضاً غير منتج بالطريق الطبيعي. وكذلك متى وضعنا انه ولا شيء من جـ هو ب، وبعض ب ا أو بعض ب ليس هو ا، فانه لا ينتج نتيجة محفوظة الكيفية؛ وذلك بين أيضاً من معنى «المقول على الكل» ومن المواد. فثنا حدود المقدمات التي تنتج الموجب، مما الكبرى فيه موجبة جزئية والصغرى سالبة كلية، الأبيض والفرس والققنس؛ وذلك انه: ولا ققنس واحد فرس، وبعض الفرس ابيض، ينتج: كل ققنس ابيض؛ والحدود التي تنتج سالبة صادقة: الأبيض والفرس والغراب، وذلك انه: ولا غراب واحد فرس، وبعض الفرس ابيض، ينتج: ولا غراب واحد ابيض، وهو سالب صادق. وإذا تبين في امثال هذه المقاييس^{٢٦} انها تنتج الموجب الكلي مرة والسالب الكلي مرة^{٢٣}، فبين انه ليس ينتج سالباً جزئياً ولا موجباً جزئياً؛ وذلك ان^{٢٤} من جهة انها قد تنتج الموجب الكلي فليس يمكن فيها ان تنتج دائماً سالباً جزئياً، ومن جهة انها تنتج السالب الكلي فليس يمكن فيها ان تنتج دائماً لا موجباً كلياً ولا جزئياً. وهذه ليست مقاييس بالاضافة الى ما ينتج بطريق طبيعي. وكذلك يلغى الأمر ان اخذها هنا^{٢٥} بدل الجزئية مهملة اذ كانت قوتها واحدة.

وكذلك أيضاً متى كانت المقدمة الكبرى كلية موجبة كانت أو سالبة، وكانت المقدمة الصغرى جزئية سالبة، فانه لا يكون أيضاً قياس ينتج المطلوب بطريق طبيعي، لأن الطرف الأصغر لما كان ليس يوجد فيه الحد الأوسط، أعني ليس هو^٥ محمولاً عليه بايجاب على الشريطة^{٢٦} المفروضة في «المقول على الكل»، امكن ان يوجد الطرف الأكبر فيه والأ^{٢٧} يوجد في شيء منه. و^{٢٨} مثال ذلك أنا اذا وضعنا ان بعض جـ غير موجودة لشيء من ب، وكل ب ا، فانه يمكن ان ينتج ان ا موجودة مرة لبعض جـ ومرة غير موجودة. ومثال حدود ذلك من المواد: الحي والانسان والأبيض؛ وذلك ان: بعض الأبيض ليس بانسان، وكل انسان حي، فان كان قولنا: بعض الأبيض ليس بانسان، وهي السالبة الجزئية تصدق مع السالبة الكلية، وهي قولنا: ولا واحد من الأبيض انسان، كان القياس مؤثلاً من مقدمتين صغريهما^{٢٩} سالبة كلية وكبراهما^{٣٠} موجبة كلية. وقد تبين ان هذا غير منتج من جهة الحدود التي تنتج المتضادين. وان كانت لا تصدق مع قولنا: بعض الأبيض ليس بانسان السالبة الكلية، فيكون بعض الأبيض ضرورة هو انسان وبعضه ليس بانسان.

فاذن لا يوجد في هذا الوضع^{٣١} حدود تنتج المتضادين، اعني السالب والموجب^{٣٢} اذ كان يجب ان يكون بعض جـ هو ا، لأنه اذا صدق مع قولنا: بعض الأبيض ليس بانسان قولنا ان بعض الأبيض انسان، كان اللازم عن هذا التأليف تأليفاً منتجاً، وهو الذي يكون^{٣٣} من موجبة^{٣٤} صغرى جزئية وكبرى كلية، وقد تبين انه ينتج ولا بد^{٣٥} موجبة جزئية. فلذلك لا يصح ان يوجد^{٣٦} في مثل هذه المادة سالب كلي لأنه نقيص للموجب الجزئي، لكن^{٣٧} يبين في مثل هذه المادة، اعني اذا كانت المقدمة الجزئية السالبة صادقة مع الموجبة الجزئية، وهي التي تسمى جزئية بالطبع، ان هذا التأليف غير منتج. فانه يمكن ان نجد في ذلك البعض، الذي سلب عنه الانسان، ما يصدق عليه الحيوان وما يكذب عليه، وذلك ان بعض الأبيض الذي ليس بانسان، اذا فرضنا انه الثلج مثلاً، صدق قولنا: ولا ثلج واحد حيوان، واذا فرضناه الققنس مثلاً، صدق قولنا^{٣٨}: ان كل ققنس حيوان. فمن هذه الجهة قد يظهر لنا ان هذا التأليف مرة ينتج موجباً كلياً صادقاً، ومرة سالباً كلياً صادقاً وهما المتضادان. وقد يمكن أيضاً ان يقال ان هذا الشكل غير منتج من جهة انه انما يطلبها هنا^{٣٩} المنتج دائماً لا بحسب مادة من المواد.

القول في بيان الجزئية بالطبع والجزئية بالوضع

ولما كان هذا التأليف، ان سلمنا انه ينتج موجبة جزئية، فانما ينتجها في الموضع الذي تكون الجزئية السالبة فيه جزئية بالطبع، اعني في المادة التي تصدق معها الموجبة الجزئية، لا في الموضع الذي تصدق معها السالبة الكلية، وهي التي تسمى جزئية بالوضع، وكان المطلوب من التأليفات انما هو^{٤٠} المنتج بالذات، وهو المنتج في كل مادة، لم يعد هذا التأليف في التأليفات المنتجة، كما لا يعد الذي من موجبتين في الشكل الثاني منتجاً وان كان قد ينتج في بعض المواد، لأن المواد التي يتأتى فيها الانتاج من التي لا يتأتى فيها الانتاج قد^{٤١} تكون^{٤٢} مجعولة.

وكذلك فبين أيضاً ان التأليف الذي تكون المقدمة الكبرى فيه سالبة كلية والصغرى سالبة جزئية، انه غير منتج بمثل هذا البيان بعينه. وحدود ذلك من المواد: غير النامي والانسان والأبيض. وذلك ان: بعض الأبيض ليس بانسان، ولا انسان واحد غير نام، فان اخذنا من ذلك البعض الثلج وققنس، انتج لنا ان الثلج

غير نام، وان قفنس الذي هو الطائر نام، فنجد هذا التأليف ينتج المتقابلين^{٨٣} معاً

وإذا كانت المقدمتان المأخوذتان في هذا الشكل كلتاهما جزئية أو مهيمة، أو احدهما^{٨٤} مهيمة والثانية جزئية، فانه لا يكون من ذلك قياس، موجبتان كانتا معاً أو سالبتان معاً^{٨٥}، أو احدهما^{٨٦} موجبة والأخرى سالبة؛ وذلك يبين من انه ليس يوجد فيها معنى «المقول على الكل» اذ كان ذلك يقتضي شرطين: احدهما ان تكون الكبرى كلية كيف ما كانت في كقيمتها، اعني موجبة أو سالبة، والثانية^{٨٧} ان تكون الصغرى موجبة ولا بد كيف ما كانت في كقيمتها، اعني كلية أو جزئية. وقد تبين انه غير منتج من الحدود التي تنتج المتضادات في جميع هذه التأليفات والحدود العامة لها. اما فيما ينتج الموجب الكلي: فالحي والأبيض والانسان، اعني ان يكون الحي ١٠ هو الطرف الاعظم، والأبيض الأوسط، والانسان الاصغر، وذلك انك^{٨٨} تجد في هذه الحدود جميع اصناف تلك التأليفات، وكلها تنتج موجباً. وذلك: ان بعض الانسان ابيض، وبعض الأبيض حي، وبعض الانسان ليس بأبيض، وبعض الأبيض ليس بحي. وكلها يلزم عنها ان^{٨٩} الانسان حي. واما الحدود العامة لها التي ينتج فيها السالب الكلي فالحي والأبيض والحجر، اعني ان يكون الحي هو الأكبر، والأبيض الأوسط، والأصغر الحجر. ١٥

فقد تبين المنتج في هذا الشكل من غير المنتج، وان المنتج منها اربعة فقط، وهو الذي يكون من موجبتين كليتين، ومن موجبة كلية كبرى وموجبة جزئية صغرى، ومن كلية سالبة كبرى وجزئية موجبة صغرى، ومن كلية سالبة كبرى وكلية موجبة صغرى؛ وانه ينتج اصناف القضايا، اعني انه ينتج موجبة كلية، وموجبة جزئية، وسالبة كلية، وسالبة جزئية؛ وان^{٩٠} المقاييس^{٩١} المنتجة في هذا الشكل كاملة، ولذلك سمي بالشكل الأول. وما ظن القدماء من ان الثلاثة^{٩٢} الاصناف التي في هذا الشكل قد^{٩٣} تنتج نتيجتين، اعني ان الصنف الذي^{٩٤} ينتج السالبة الكلية قد ينتج عكسها، وكذلك الذي ينتج الموجبة الجزئية والذي^{٩٥} ينتج الموجبة الكلية، اعني انها ينتجان ايضاً عكسيهما^{٩٦} وهي موجبة جزئية، فذلك جهل بغرض ارسطو ها هنا^{٩٧}، وذلك ان ارسطو اما قصد أن يعدد ها هنا^{٩٨} اصناف النتائج الموجودة بالذات وأولاً للمقاييس الطبيعية، لا الموجودة بالقصد الثاني وعلى غير مجرى الطبع^{٩٩} القياسي. ٢٥

— ٥ —

القول في الشكل الثاني

وأما متى حمل الحد الأوسط على الطرفين جميعاً، اعني على موضوع المطلوب وعلى محموله، وذلك اما بأن يكون محمولاً عليها بايجاب أو سلب، أو محمولاً على احدهما بايجاب وعلى الثاني بسلب، كان الحمل في كليهما كلياً أو جزئياً، أو في احدهما كلياً وفي الآخر جزئياً أو مهيماً، فانه يبين ان مثل هذا التأليف هو تأليف قياسي، وان الفكرة الانسانية تقع عليه بالطبع لا بطريق صناعي. مثال ذلك انه قد يقول القائل: هذا السقط ليس بحي، فيقال له: ولم ذلك؟ فيقول: لأن الحي يستهل صارخاً. فانه من البين ان هذا القول قد حذف منه قائله المقدمة الصغرى لبيانها، وهي ان هذا الطفل لم يستهل صارخاً، وهذا هو اخذ المستهل صارخاً الذي ١٠ هو الحد الأوسط محمولاً على الطرفين. فلنسم^١ مثل هذا التأليف «الشكل الثاني»، ولنسم^٢ الحد المحمول عليها ايضاً الأوسط، وموضوع المطلوب الأصغر، ومحمول المطلوب الأكبر، والمقدمة التي موضوعها موضوع المطلوب المقدمة الصغرى، والتي موضوعها محمول المطلوب المقدمة الكبرى. ولنفرض الأول في القول هو الطرف الأصغر، ثم يليه الأوسط، ثم يليه الأعظم، ليميز لنا الطرف الأكبر من الأصغر، لأنهما في هذا الشكل لا يتميزان الا بالاضافة الى المطلوب. ١٥

وهذا الشكل ليس يوجد فيه قياس كامل، وتوجد فيه قياسات منتجة، اذا كانت المقدمات كلية وغير كلية. فأما اذا كانت كلية فان القياس اما يوجد فيه اذا كان الأوسط محمولاً على احد الطرفين، ايها كان بايجاب، وكان محمولاً على الآخر بسلب؛ وأما اذا كان محمولاً عليها بايجاب فلن يكون فيه قياس منتج.

الضرب الاول

- فلنضع أولاً مقدمتين كليتين، احدهما سالبة والأخرى موجبة، ولتكن الكبرى 5 هي السالبة والصغرى هي الموجبة، فأقول انها تنتج سالبة كلية. مثال ذلك: كل ج هو ب، ولا شيء من ا هو ب، فأقول انه يلزم عن ذلك: ولا شيء من ج هو ا لأنه اذا عكسنا السالبة الكلية، وهي قولنا: ولا شيء من ا هو ب، فقلنا: ولا شيء من ب هو ا، وقد كان معنا ان كل ج هو ب، انتجنا في الصنف الثاني من الشكل الأول، على ما تبين، انه: ولا شيء من ج ا.

الضرب الثاني

- ولنضع السالبة أيضاً^{١٠} هي الصغرى، والموجبة هي الكبرى، فأقول ان هذا 10-15 التأليف ينتج أيضاً سالبة كلية. مثال ذلك قولنا: ولا شيء من ج هو ب، وكل ا هو ب، فهذا ينتج انه: ولا شيء من ج هو ا. برهان ذلك انا نعكس المقدمة السالبة فيكون معنا ولا شيء من ب هو ج، وقد كان معنا ان كل ا هو ب، فينتج لنا في الصنف الثاني من الشكل الأول انه: ولا شيء من ا هو ج، ثم نعكس هذه النتيجة فيكون معنا: ولا شيء من ج هو ا، وهذه النتيجة بعينها كانت نتيجة القياس الأول من هذا الشكل.

وأما اذا كانت المقدمتان الكليتان موجبتين أو سالبتين معاً، فانه لا يكون عن ذلك قياس منتج. ومثال ذلك انه اذا وضعنا كل ج هو^{١٦} ب، وكل ا هو^{١٧} ب، فأقول انه ليس يلزم عن ذلك ان يكون كل ج هو ا، ولا بعض ج هو ا، وذلك بين من المواد التي تنتج المتضادات. فمثال الحدود التي تنتج الموجب من المواد: الانسان والجوهر والحي، على ان تأخذ الجوهر هو الحد الأوسط، وذلك ان: كل انسان جوهر، وكل حي جوهر، وهذا ينتج في هذه المادة ان كل انسان حي. ومثال الحدود التي تنتج السالب من المواد: الحجر والجوهر والحي؛ وذلك ان: كل حجر جوهر، وكل حي جوهر، ولا حجر واحد حي. وكذلك متى وضعنا انه: و^{١٨} لا شيء من ج هو ب، ولا شيء من ا هو ب، فانه يوجد هذا التأليف أيضاً

في المواد ينتج المتضادين معاً. ومثال الحدود التي تنتج الموجب: الانسان والخط والحي. وذلك انه ولا انسان واحد خط، ولا حي واحد خط، وكل انسان حي. ومثال الحدود التي تنتج السالب الكلي: الحجر والخط والحي. وذلك انه: ولا حجر واحد خط. ولا حي واحد خط، ينتج ولا حجر واحد حي. فيوجد هذان التأليفان مرة ينتجان الموجب، ومرة ينتجان السالب فليسا بقياس.

فقد^{١٩} تبين من هذا القول، اذا كانت المقدمتان كليتين^{٢٠} متى يكون قياس في هذا الشكل ومتى لا يكون، وان القياسات المنتجة في هذا الشكل ليست بكاملة اذ كانت انما^{٢١} تبين^{٢٢} انها منتجة بغيرها لا بنفسها.

الضرب الثالث

- فأما^{٢٣} اذا كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل كلية والأخرى جزئية، فانه اذا كانت الكبرى كلية والصغرى جزئية، وكانت احدهما^{٢٤} مخالفة للأخرى في الكيفية، اعني ان كانت احدهما^{٢٥} سالبة كانت الأخرى موجبة، فانه يكون من ذلك قياسات منتجة. فلتكن أولاً الكبرى سالبة كلية والصغرى موجبة جزئية. ومثال ذلك ان يكون بعض ج هو ب، ولا شيء من ا هو^{٢٦} ب، فأقول انه من الاضطرار ان يكون بعض ج ليس هو ا، لأنه ينعكس ولا شيء من ا هو^{٢٧} ب، فيكون^{٢٨} معنا: بعض ج هو ب. ولا شيء من ب ا، فيرجع هذا الى الشكل الأول، وقد تبين انه يلزم في هذا الشكل ان يكون بعض ج ليس فيه شيء من ا.

الضرب الرابع

- ولتكن أيضاً المقدمة الكبرى الكلية الموجبة والصغرى السالبة الجزئية. مثال ذلك ان يكون بعض ج ليس ب، وكل ا هو ب، فأقول انه يلزم عنه جزئية سالبة وهي ان بعض ج ليس هو^{٢٩} ا. برهان ذلك انه ان لم يكن قولنا ان بعض ج ليس هو ا صادقاً. فليكن الصادق نقضه وهو ان كل ج هو^{٣٠} ا، ونضيف اليها المقدم الثانية التي وضعنا وهي قولنا: وكل ا ب، فيلزم عنه في الشكل الأول ان يكون كل ج هو ب. وقد وضعنا ان بعض ج ليس ب، هذا خلف لا يمكن. وما لزم عن

الضرب الاول

فلنضع أولاً مقدمتين كليتين، احدهما^٥ سالبة والأخرى موجبة، ولتكن الكبرى هي السالبة والصغرى هي الموجبة، فأقول انها تنتج سالبة كلية. مثال ذلك : كل جـ هو ب، ولا شيء من ا هو ب، فأقول انه يلزم عن ذلك : ولا شيء من جـ هو ا لأنه اذا عكسنا السالبة الكلية، وهي قولنا : ولا شيء من ا هو ب، فقلنا : ولا شيء من ب هو ا، وقد كان معنا ان كل جـ هو ب، انتجنا في الصنف الثاني من الشكل الأول، على ما تبين، انه : ولا شيء من جـ ا.

الضرب الثاني

ولنضع السالبة أيضاً^{١٠} هي الصغرى، والموجبة هي الكبرى، فأقول ان هذا التأليف ينتج أيضاً سالبة كلية. مثال ذلك قولنا : ولا شيء من جـ هو ب، وكل ا هو ب، فهذا ينتج انه : ولا شيء من جـ هو ا. برهان ذلك انّا نعكس المقدمة السالبة فيكون معنا ولا شيء من ب هو جـ، وقد كان معنا ان كل ا هو ب، فينتج لنا في الصنف الثاني من الشكل الأول انه : ولا شيء من ا هو جـ، ثم نعكس هذه النتيجة فيكون معنا : ولا شيء من جـ هو ا، وهذه النتيجة بعينها كانت نتيجة القياس الأول من هذا الشكل.

وأما اذا كانت المقدمتان الكليتان موجبتين أو سالبتين معاً، فانه لا يكون عن ذلك قياس منتج. ومثال ذلك انه اذا وضعنا كل جـ هو^{١٥} ب، وكل ا هو^{١٥} ب، فأقول انه ليس يلزم عن ذلك ان يكون كل جـ هو ا، ولا بعض جـ هو ا، وذلك بين من المواد التي تنتج المتضادات. فمثال الحدود التي تنتج الموجب من المواد : الانسان والجوهر والحي، على ان نأخذ الجوهر هو الحد الأوسط، وذلك ان : كل انسان جوهر، وكل حي جوهر، وهذا ينتج في هذه المادة ان كل انسان حي. ومثال الحدود التي تنتج السالب من المواد : الحجر والجوهر والحي، وذلك ان : كل حجر جوهر، وكل حي جوهر، ولا حجر واحد حي. وكذلك متى وضعنا انه : ولا شيء من جـ هو ب، ولا شيء من ا هو ب، فانه يوجد هذا التأليف أيضاً

في المواد ينتج المتضادين معاً. ومثال الحدود التي تنتج الموجب : الانسان والخط والحي. وذلك انه ولا انسان واحد خط، ولا حي واحد خط، وكل انسان حي. ومثال الحدود التي تنتج السالب الكلي : الحجر والخط والحي. وذلك انه : ولا حجر واحد خط. ولا حي واحد خط، ينتج ولا حجر واحد حي. فيوجد هذان التأليفان مرة ينتجان الموجب، ومرة ينتجان السالب فليسا بقياس.

فقد^٥ تبين من هذا القول، اذا كانت المقدمتان كليتين^{١٢} متى يكون قياس في هذا الشكل ومتى لا يكون، وان القياسات المنتجة في هذا الشكل ليست بكاملة اذا كانت انما^{١٣} تبين^{١٤} انها منتجة بغيرها لا بنفسها.

الضرب الثالث

فأما^{١٥} اذا كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل كلية والأخرى جزئية، فانه اذا كانت الكبرى كلية والصغرى جزئية، وكانت احدهما^{١٦} مخالفة للأخرى في الكيفية، اعني ان كانت احدهما^{١٧} سالبة كانت الأخرى موجبة، فانه يكون من ذلك قياسات منتجة. فلتكن أولاً الكبرى سالبة كلية والصغرى موجبة جزئية. ومثال ذلك ان يكون بعض جـ هو ب، ولا شيء من ا هو^{١٨} ب، فأقول انه من الاضطرار ان يكون بعض جـ ليس هو ا، لأنه بنعكس ولا شيء من ا هو^{١٩} ب، فيكون^{٢٠} معنا : بعض جـ هو ب، ولا شيء من ب ا، فيرجع هذا الى الشكل الأول، وقد تبين انه يلزم في هذا الشكل ان يكون بعض جـ ليس فيه شيء من ا.

الضرب الرابع

ولتكن أيضاً المقدمة الكبرى الكلية الموجبة والصغرى السالبة الجزئية. مثال ذلك ان يكون بعض جـ ليس ب، وكل ا هو ب، فأقول انه يلزم عنه جزئية سالبة وهي ان بعض جـ ليس هو^{٢١} ا. برهان ذلك انه ان لم يكن قولنا ان بعض جـ ليس هو ا صادقاً. فليكن الصادق نقيضه وهو ان كل جـ هو^{٢٢} ا. ونضيف اليها المقدمة الثانية التي وضعنا وهي قولنا : وكل ا ب، فيلزم عنه في الشكل الأول ان يكون كل جـ هو ب، وقد وضعنا ان بعض جـ ليس ب، هذا خلف لا يمكن. وما لزم عنه

الكذب فهو كذب، والكذب انما لزم عن وضعنا ان كل جـ ا، فقولنا: كل جـ ا كذب، فنقيضه اذن صادق وهو قولنا: بعض جـ ليس ا، وذلك ما اردنا بيانه^{٢٣}.

وأما اذا كانت المقدمة الكبرى في هذا الشكل هي الجزئية والصغرى هي الكلية، وكانت احدهما^{٢٤} مخالفة في الكيفية للثانية، فانه لا يكون ايضاً عن ذلك^{٢٥} قياس. فلتكن اولاً الكبرى جزئية سالبة والصغرى موجبة كلية. مثال ذلك ان يكون كل جـ هو ب، وبعض ا ليس هو ب. وبيان ذلك انها توجد تنتج في المواد المختلفة المتضادين معاً. فالحدود التي تنتج الموجب: الغراب والحلي والجوهر، والغراب هو الأصغر، والحلي هو الأوسط؛ فان كل غراب حي، وبعض الجوهر ليس بحي، فينتج^{٢٦}: كل غراب جوهر، وهو موجب صادق. وأما الحدود التي تنتج السالب فهي: الغراب والحلي والأبيض؛ وذلك ان كل غراب حي، وبعض الأبيض ليس بحي، فينتج: ولا غراب واحد ابيض، وذلك صادق^{٢٧}. وكذلك ايضاً لا يكون قياس اذا كانت الكبرى موجبة جزئية والصغرى سالبة كلية. ومثال ذلك من الحروف: و^{٢٨} لا شيء من جـ هو ب، وبعض ا هو ب^{٢٩}. والحدود التي تنتج الموجب في هذا التأليف هي: الحجر والحلي والجوهر، والحجر هو الأصغر، والحلي هو الأوسط؛ وذلك انه ولا حجر واحد حي، وبعض الجوهر حي، تكون النتيجة: كل حجر جوهر. والحدود التي تنتج السالب هي: العلم والحلي والجوهر، والعلم هو الأصغر بحسب ترتيبنا، والحلي هو الأوسط؛ وذلك ان العلم ليس بحياة^{٣٠} وبعض الجواهر حية، والنتيجة: العلم ليس بجوهر.

^{٢٠} فقد تبين^{٣١}، اذا كانت المقدمة الكلية في هذا الشكل مخالفة للجزئية في كيفيتها، متى يكون قياس ومتى لا يكون^{٣٢}.

وأما اذا كانت الكلية والجزئية متوافقتين^{٣٣} في الكيفية، اعني اما سالتين معاً أو^{٣٤} موجبتين معاً، فلا يكون منهما^{٣٥} قياس البتة. فلتكن أولاً سالتين، ولتكن الكلية هي المقدمة الكبرى والجزئية الصغرى. و^{٣٦} مثال ذلك ان تكون ب ليست في كل جـ. ولا شيء من ا هو ب. وبرهان ذلك ان قولنا: ب ليست في كل جـ

هو غير محدود. فقد تصدق معه السالبة الكلية، وقد تصدق معه الموجبة الجزئية. فاذا صدقت معه السالبة الكلية لم يكن منتجاً على ما تبين. ووجدت حدود تنتج الحدود الموجبة، واذا صدقت معها الموجبة الجزئية، لم توجد حدود تنتج موجبة كلية. وذلك انه لو وجدت حدود تنتج ان كل جـ هو ا، وقد كان معنا: ولا شيء من ا هو ب. لقد كان يجب ان يكون: ولا شيء من جـ هو ب، فتكون الجزئية السالبة سالبة بالوضع لا بالطبع، وقد كنا فرضناها سالبة بالطبع. وهي التي يصدق معها: بعض جـ هو ب. هذا خلف لا يمكن. لكن^{٣٧} بين ان هذا التأليف غير منتج من قبل ان تلك السالبة الجزئية غير محدودة، اعني انها مرة تكون جزئية بالطبع ومرة بالوضع. فتكون مرة تنتج ومرة لا تنتج؛ وما كان مرة ينتج ومرة لا ينتج، لم^{٣٨} يعد قياساً. اذ القياس هو الذي ينتج نتيجة واحدة دائماً وباضطرار. وقد يمكن ان يستعمل في هذا البيان المتقدم الذي استعمل في نظير هذا من الشكل الأول، بأن يؤخذ من ذلك البعض شيء يصدق عليه محمول المطلوب، وشيء يكذب عليه. مثال ذلك ان نقول: بعض الأبيض ليس بحي، ولا حجر واحد حي؛ ثم نأخذ من بعض الأبيض ما يكذب عليه الحجر، وهو الثياب البيض مثلاً^{٣٩}، وما يصدق عليه الحجر وهو الرخام. ولكن^{٤٠} هذا البيان قوته^{٤١} قوة النقل الى السالبة الصغرى الكلية. ولذلك ما يظن ان ارسطو اضربها هنا^{٤٢} عنه.

ولتكون ايضاً^{٤٣} موجبتين، وتكون الكلية هي الكبرى والجزئية الصغرى، مثل ان يكون: بعض جـ ب، وكل ا ب، فانه ايضاً لا يكون^{٤٤} عن ذلك قياس. وذلك انه ان صدقت مع الموجبة الجزئية الموجبة الكلية، كان ذلك غير منتج على ما تبين. ووجدت حدود تنتج^{٤٥} الموجب فيها والسالب؛ وان صدقت معها السالبة الجزئية لم توجد هناك حدود تنتج الموجب الكلي للسبب الذي قلناه في الذي يكون من سالتين. لكن^{٤٦} بين انه غير منتج بذلك الوجه بعينه الذي تبين به ذلك.

وأما ان كانتا جميعاً سالتين، وكانت المقدمة الكلية هي الصغرى^{٤٧} والكبرى^{٤٨} هي الجزئية^{٤٩}، مثل ان يكون: ولا شيء من جـ ب، وبعض ا ليس ب. فانه لا يكون عن ذلك قياس. والحدود التي تنتج الموجب الكلي فيه هي: الغراب والأبيض والحلي. والغراب هو الأصغر، والأبيض هو الأوسط، والحلي الأكبر هو

الحَيِّ : والتي تنتج السالب : الغراب والأبيض والحجر ، والغراب هو الأصغر ،
والأبيض^{١٠} الأوسط ، والحجر الأكبر.

وكذلك لا يكون قياس وان كانتا موجبتين معاً ، وتكون المقدمة الكلية هي
الصغرى الجزئية هي الكبرى . لأنه ينتج المتضادين . فمثال الحدود التي تنتج
الموجب : الققنس والأبيض والحَيِّ ، والققنس هو الأصغر ، والأبيض الأوسط^{١١} ؛
وذلك ان كل ققنس ابيض ، وبعض الحَيِّ ابيض ، والنتيجة : كل ققنس حَيِّ ؛
والتي تنتج السالب الكلي : الثلج والأبيض والحَيِّ ؛ وذلك ان كل ثلج ابيض ،
وبعض الحَيِّ ابيض ، والنتيجة : ولا ثلج واحد حَيِّ .

فقد تبين انه اذا كانت المقدمتان متشابهتين^{١٢} في الكيفية ومختلفتين^{١٣} في الكمية ،
انه لا يكون في هذا الشكل قياس .

واما اذا كانت كلتاها جزئية او مهيمنة ، او احدهما^{١٤} جزئية والثانية مهيمنة ، فانه لا
يكون ايضاً منها^{١٥} قياس ، كانتا موجبتين معاً او سالبتين معاً ، او احدهما^{١٦} موجبة
والثانية سالبة ، لأن^{١٧} جميعها تنتج في المواد المختلفة الموجبة تارة والسالبة تارة . والحدود
العامة التي تنتج^{١٨} الموجب في جميعها هي : الانسان والابيض والحَيِّ ، والانسان^{١٩} هو
الاصغر ، والابيض الأوسط ، والحَيِّ الاكبر ، ولن يخفى عليك^{٢٠} تأليفها ، وكلها تنتج
ان الانسان حَيِّ . والحدود العامة لجميعها التي تنتج السالب : غير النامي والابيض
الحَيِّ ، والاصغر هو^{٢١} غير النامي ، والأوسط الأبيض ، وكلها تنتج ان غير النامي ليس
بحَيِّ .

فقد تبين من هذا القول انه اذا وجد في هذا الشكل قياس منتج ، فن
الاضطرار ان تكون المقدمات على ما وضعنا . اعني ان تكون الكبرى كلية ، والثانية
مخالفة لها في الكيفية . وانه اذا وجدت المقدمات بهذه الصفة ، من الاضطرار ان
يكون في هذا الشكل قياس . وتبين^{٢٢} مع هذا ان كل قياس يكون في هذا الشكل
فهو غير كامل . اذ كان انما يبين فيه انه قياس اذا زيد فيه اشياء اخر : اما من
الأمور اللاحقة باضطرار لمقدماتها . مثل انعكاسها ورجوعها الى الشكل الأول ، وأما
باستعمال بيان الخلف في ذلك . وهو يبين انه لا يكون في هذا الشكل نتيجة موجبة ،
وانما تكون سالبة كلية أو جزئية .

- ٦ -

القول في ' الشكل الثالث

واذا كان الحد الأوسط موضوعاً لطرفي المطلوب ، والطرفان محمولان عليه ، فانه
يسمى هذا الشكل : « الشكل الثالث » ، مثل ان تكون ا و ج محمولتين^{٢٣} على ب .
وهو يبين ان هذا الشكل أيضاً شكل طبيعي ، وذلك انه قد يقول القائل ان : ج
هي ا لكون ب هي ج و^{٢٤} هي ا ، ومن المواد : الجسم محدث لأن الحائط جسم
ولأن الحائط محدث . والمقدمة التي فيها موضوع المطلوب تسمى الصغرى ، وهو الذي
يسمى الحد الأصغر ، والتي فيها محمول المطلوب ، الذي هو الطرف الأكبر ، تسمى
الكبرى^{٢٥} . وليكن مثال الطرف الأصغر جـ ، والأوسط ب ، والأكبر ا . ويكون
ترتيبها في القول^{٢٦} بأن نبدأ^{٢٧} أولاً بالحد الأوسط ، ثم يليه الأصغر ، ثم يليه الأكبر .
وليس يكون ايضاً في هذا الشكل قياس كامل ، وقد يمكن ان يكون فيه قياس اذا
كانت مقدمته كليتين ، أو احدهما^{٢٨} كلية والأخرى جزئية ، وقد يمكن الآ^{٢٩} يكون
فيها قياس .

الضرب الأول

فلنكن أولاً المقدمتان كليتين ولتكن موجبتين . مثال ذلك قولنا : كل ب هو
جـ . وكل ب هو ا ، فأقول انه ينتج بعض جـ هو ا . لأنه تنعكس الصغرى^{٣٠}
الكلية وهي قولنا : كل ب هو جـ جزئية ، فيصير بعض جـ هو ب . ومعنا ان كل
ب هو ا . فينتج في الشكل الأول ان بعض جـ هو ا على ما تبين هنالك ، وقد تبين
هذا بالخلف وبالاقتراض . اما بالخلف فبان نأخذ نقيض النتيجة ونضيف اليها^{٣١}
احدى^{٣٢} المقدمتين . فيلزم عنها نقيض المقدمة الثانية ، وما لزم عنه الكذب فهو

كذب ؛ وأما بالافتراض فبأن نفرض بعض ب هو ز ، ولأن ج في كل ب ، وز هو جزء من ب ، ف ز ضرورة جزء من ج ؛ ولأن ا في كل ب ، وز جزء من ب ، ف ز ضرورة جزء من ا ، وقد كانت جزءا من ج ، فبعض ج هو ا .

الضرب الثالث

وكذلك متى كانت المقدمة الكبرى^{١٢} سالبة والصغرى موجبة ، فإنه يكون أيضًا قياس . مثال ذلك قولنا : كل ب هو ج ، ولا شيء من ب هو ا ، فأقول انه ينتج : بعض ج ليس هو ا ، أعني سالبة جزئية ، لأنه اذا عكسنا الموجبة الكلية الجزئية ، اختلف القول هكذا : بعض ج هو ب ، ولا شيء من ب ا ، فبعض ج ليس هو ا ، وذلك في الشكل الأول .

وأما اذا كانت الكلية السالبة هي الصغرى والكلية الموجبة هي الكبرى ، مثل قولنا : ولا شيء من ب هو ج ، وكل ب هو ا ، فإنه لا يكون في ذلك قياس ينتج المطلوب لأنه ينتج المتضادين عند استعماله في المواد . فمثال الحدود التي تنتج الموجب : الفرس والانسان والحلي ، والأصغر هو الفرس ، والأوسط هو الانسان ؛ وذلك انه : ولا انسان واحد فرس ، وكل انسان حلي ، ينتج : و^{١٣} كل فرس حلي ، وهو موجب صادق . والحدود التي تنتج السالب : غير النامي والانسان الحلي ؛ فالانسان ليس بغير نام ، والانسان حلي ، و^{١٤} ينتج ان غير الناس ليس بحلي .

وأما اذا كانت المقدمتان الكليتان سالبتين ، فإنه لا يكون قياس اصلاً . فالحدود التي ينتج فيها^{١٥} الموجب : الفرس وغير النامي والحلي ، والفرس هو الأصغر ، وغير النامي الأوسط ؛ وذلك ان غير النامي ليس بفرس ، وغير النامي ليس بانسان ، والفرس^{١٦} ليس بانسان .

فقد تبين متى يكون قياس هذا الشكل اذا كانت المقدمتان كليتين ، ومتى لا يكون . وذلك انه اذا كانتا موجبتين كان قياس ينتج موجباً جزئياً ، وكذلك متى كانت الكبرى هي السالبة والصغرى هي الموجبة ، كان قياس^{١٧} ينتج سالباً جزئياً ؛ وأما اذا كانتا^{١٨} سالبتين ، أو كانت الصغرى الكلية هي السالبة والكبرى هي الموجبة ، فإنه لا يكون قياس^{١٩} .

الضرب الثالث

وأما اذا كانت احدهما^{٢٠} كلية والأخرى جزئية ، ايها اتفق ، وكانتا موجبتين ، فإنه يكون قياس^{٢١} ينتج^{٢٢} جزئية . مثال ذلك انه اذا وضعنا ان : كل ب هو ج ، وبعض ب هو ا ، فأقول ان بعض ج هو ا ، أعني^{٢٣} اذا كانت الصغرى هي الكلية والكبرى الجزئية وذلك انه ينعكس بعض ب هو ا ، فيكون معنا : بعض ا هو ب ، وكل ب هو ج ، فينتج^{٢٤} في الشكل الأول ان^{٢٥} بعض ا هو ج ؛ ثم نعكس هذه النتيجة فينتج المطلوب ، وهو ان بعض ج هو ا ، وهذا ينتج بعكسين .

الضرب الرابع

وكذلك أيضًا ان كانت الجزئية هي الصغرى والكلية هي الكبرى ، فإنه يكون قياس منتج . ومثال ذلك ان نضع ان بعض ب هو ج ، وكل ب هو ا ، فأقول انه ينتج ان بعض ج هو ا . وذلك انه تنعكس هذه الجزئية فيكون معنا : بعض ج هو ب ، وكل ب هو ا ، فينتج في الشكل الأول ان بعض ج هو ا ، وقد تبين هذا بالافتراض ؛ وذلك أنا اذا فرضنا بعض ب مثلاً هو ز ، كان^{٢٦} كل ز هي ج ، وكل ز هي ا ، ورجع الى الذي من كليتين موجبتين في هذا الشكل ، اعني انه^{٢٧} ينتج : بعض ج هي ا . وقد بين بسياقة الكلام الى الحال ، وهو الذي يسمى بالخلف ؛ وذلك بأن نأخذ نقيض النتيجة فنضيف اليها احدى المقدمتين ، فيلزم ان تكذب^{٢٨} الثانية . مثال ذلك ان نأخذ : و^{٢٩} لا شيء من ج هو ا ، الذي هو نقيض النتيجة ، ونضيف اليها المقدمة الصغرى وهي قولنا : بعض ب هي ج ، فينتج لنا في الشكل الأول ان بعض ب ليست^{٣٠} ا ، وهو نقيض المقدمة الكبرى التي وضعنا ، وهو ان كل ب هو ا ، فقد ساق الكلام بوضع نقيض تلك النتيجة فيه الى الحال . فذلك النقيض اذن محال ، فالنتيجة صادقة .

الضرب الخامس

فأما اذا كانت احدهما^{٣١} موجبة والثانية سالبة ، وكانت المقدمة السالبة هي

الكبرى والموجبة هي الصغرى. فقد يكون قياس. مثال ذلك أنا نفرض أولاً ان السالبة الكبرى هي الجزئية، والموجبة الصغرى هي الكلية، مثل ان يكون: كل ب هو ج. وبعض ب ليس ا. فأقول انه ينتج ان بعض ج ليس ٣٢ هو ا، وذلك بسياقة الكلام الى المحال؛ وذلك ان لم يكن صادقاً قولنا: بعض ج ليس ٣٣ ا، فليكن الصادق نقيضه وهو كل ج هو ا، فاذا اضفنا الى هذه المقدمة الصغرى وهي ان كل ب ج. انتج لنا ان كل ب هو ٣٤ ا، وذلك محال لأنه نقيض المقدمة الكبرى. لأننا قد كنا وضعنا ان بعض ب ليس ا، فنقيضه هو الصادق وهو ان بعض ج ليس ا. وقد يبين ذلك بالفرض اذا فرض ب شيئاً محسوساً، وليكن مثلاً ز. فيكون معنا: ولا شيء من ز هو ا، وكل ز هو ج، لأن ز ٣٥ جزء من ٣٦ ب، فيعود الى الصنف المنتج من هذا الشكل، اعني الذي من كلتين: الكبرى سالبة والصغرى موجبة، وينتج بعض ج ليس ا. وهذا الصنف ليس يبين بالانعكاس.

الضرب السادس

وكذلك اذا كانت السالبة الكبرى هي الكلية والموجبة الصغرى هي الجزئية، فانه يكون أيضاً قياس منتج. و ٣٧ مثال ذلك: بعض ب هو ج، ولا شيء من ب هو ا. فينتج: بعض ج ليس هو ا. وذلك أنا ٣٨ اذا عكسنا الموجبة الصغرى منه رجع الى الشكل الأول.

وأما ان كانت المقدمة الكبرى هي الموجبة والصغرى هي السالبة، فانه لا يكون في ذلك قياس على المطلوب. وهذا صنفان، كما في الاول ٣٩، احدهما ان تكون الكبرى هي الكلية والصغرى هي الجزئية، والصنف الثاني عكس هذا.

فلنضع أولاً الكبرى هي الكلية والصغرى هي الجزئية. مثال ذلك قولنا: بعض ب ليس هو ج، وكل ب هو ا، فأقول ان هذا غير منتج، وذلك انه ينتج في المواد المختلفة المتضادين معاً. فمثال المواد التي ينتج فيها الموجب الانسان والحي والنامي. والانسان هو الأصغر. والحي هو ٤٠ الأوسط، والنامي هو الأكبر ٤١؛ وذلك ان بعض الحي ليس بانسان، وكل حي نام، و ٤٢ كل انسان نام. وأما الحدود التي تنتج السالب فليس توجد. اذ كان قد يصدق مع السالبة الجزئية

الموجبة الجزئية، فيكون بعض ب هو ج، وكل ب هو ا، فيعض ج اذن ٤٣ هو ا. فاذن ٤٤ ليس يصدق و ٤٥ لا شيء من ج هو ا. لكن ٤٦ هذا الصنف يعد في غير المنتج من قبل انه انما ينتج في بعض المواد، وهي المادة التي تصدق فيها مع السالبة الجزئية الموجبة الجزئية.

وكذلك اذا كانت الصغرى هي الكلية والكبرى هي الجزئية. مثال ذلك ان يكون ٤٧: و ٤٨ لا شيء من ب هو ج، وبعض ب هو ا، فأقول انه غير منتج. فالحدود التي تنتج الموجب: المائي والانسان والحي؛ وذلك انه: ولا مائي واحد انسان. وبعض المائي حي، وكل ٤٩ انسان حي، وهي النتيجة. والحدود التي تنتج السالبة ٥٠: المائي والعلم والحي؛ وذلك انه: ولا مائي واحد له علم، وبعض المائي ٥١ له حياة ٥٢ فلا علم واحد حياة ٥٣.

وكذلك أيضاً لا يكون قياس اذا كانتا ٥٤ سالتين ٥٥ معاً، اعني الكلية والجزئية. ومثال الحدود التي تنتج السالب، اذا كانت الصغرى هي الكلية، والنامي والعلم والحي. والنامي هو الأوسط، والعلم هو الأصغر، والحي الأعظم؛ وذلك ان النمو ليس بعلم. وبعض النمو ليس بحياة ٥٦، والعلم ليس بحياة ٥٧، وهي النتيجة: ومثال الحدود التي تنتج الموجب: المائي والانسان والحي؛ وذلك ان المائي ليس بانسان، وبعض المائي ليس بحيوان، وكل ٥٨ انسان حيوان، وهي النتيجة. والحدود التي تنتج السالب. اذا كانت المقدمة الكبرى هي الكلية، البياض والثلج والغراب؛ وذلك ان بعض الأبيض ليس بثلج، ولا أبيض واحد غراب، والنتيجة: لا ثلج واحد غراب. وأما الحدود التي تنتج الموجب فيه فليس يوجد لليلة التي تقدمت، اعني لأنه قد يصدق فيه مع السالبة الجزئية الموجبة الجزئية؛ وذلك انه ان كان ٥٩ كل ج هو ا، وقد كان معنا بعض ب هو ج، انتج لنا ان بعض ب هو ا، وقد وضعنا في مقدمات هذا القياس: ولا شيء من ب ا، هذا خلف لا يمكن.

فاذن ٦٠ لا يمكن في هذا الصنف ان ينتج موجباً اصلاً، لكن ٦١ يعلم انه ليس بقياس لأنه ليس ينتج نتيجة واحدة دائماً. وذلك انه لا يدري الموضع الذي يصدق فيه مع السالبة الجزئية الموجبة الجزئية. من الموضع الذي يصدق فيه معها ٢٥ السالبة الكلية.

وأما اذا كانت المقدمتان في هذا القياس جزئيتين أو مهملتين، أو احدهما ٦٢

جزئية والأخرى مهمة، موجبتين كانتا معاً أو سالبتين معاً، أو احدهما^{٦٤} موجبة والأخرى سالبة، فانه لن يكون في ذلك قياس. والحدود التي تنتج الموجب، العامة لهذه الضروب كلها، البياض والانسان والحلي؛ والتي تنتج السالب: الأبيض وغير النامي والحلي، والأبيض هو الحد الأوسط فيهما، والحلي هو^{٦٥} الأكبر.

شرط انتاج الشكل الثالث

فقد تبين من هذا القول: متى يكون قياس في هذا الشكل ومتى لا يكون، وانه اذا كانت الصغرى في هذا القياس^{٦٦} موجبة، وكانت فيه مقدمة كلية، اما الصغرى وأما غيرها، انه يكون قياس منتج، وانه اذا كان قياس منتج فن الاضطراب ان تكون المقدمات بهذه الصفة. وتبين أيضاً ان القياسات في هذا الشكل غير كاملة، وان منها ما تبين بالانعكاس والافتراض والخلف، ومنها ما تبين بالافتراض والخلف، وانه ليس يوجد في هذا الشكل نتيجة كلية، لا سالبة ولا موجبة.

-٧-

[الضروب غير المباشرة في الأشكال الثلاثة - رد الافيصة]

وانه يعم الاشكال كلها انه لا ينتج فيها من سالبتين، ولا من جزئيتين، ولا من مهملتين، ولا من مهمة وجزئية اذ كانت المهملات قوتها قوة الجزئيات. وتبين انه اذا كان في كل واحد من اصناف المقاييس مقدمتان، احدهما^{٦٧} كلية سالبة والأخرى موجبة، انه قد يكون قياس منتج دائماً، اعني انه ينتج مطلوباً مفروضاً وغير مفروض. اما المطلوب المفروض فتى كانت السالبة الكلية هي الكبرى في الشكل الأول، وأما^{٦٨} غير المفروض فتى كانت الصغرى هي الكلية السالبة. وكذلك الحال في الشكل الذي تكون فيه الصغرى كلية والكبرى جزئية، وفي الشكل الثالث الذي تكون الصغرى فيه سالبة، وذلك انه اذا كان: ولا شيء من جـ هو ب، وكل ب هو ا، فانه اذا^{٦٩} عكست هاتان المقدمتان؛ فقل: بعض ا هو ب، ولا شيء من ب هو جـ، فانه ينتج: بعض ا ليس^{٧٠} هو جـ.

القول في ان الشكل الرابع ليس بقياس طبيعي

لكن^{٧١} لم تعد امثال هذه المقاييس^{٧٢} في المقاييس المقصورة ها هنا^{٧٣}، اذ كان المطلوب ها هنا^{٧٤} انما هو القياس الذي تقع عليه الفكرة بالطبع بالاضافة الى المطلوب المحدود. فأما القياس الذي ينتج غير المطلوب فليس تعتمده القوة الفكرية بالطبع ولا تولفه اصلاً. لأنه مثلاً اذا طلبنا: هل ا في جـ؟ فقلنا: ا في جـ لأن ا في ب. وب في جـ، كان ذلك قياساً طبيعياً موجوداً في كلام الناس كثيراً، وهذا هو الشكل الأول؛ وكذلك اذا قلنا: ا في جـ لأن ب في جـ وفي ا، فهو بين ان هذا التأليف موجود لنا بالطبع، وهذا هو الشكل الثاني، وهو موجود

جزئية والأخرى مهملة، موجبتين كانتا معاً أو سالبتين معاً، أو احدهما^{٦٤} موجبة والأخرى سالبة، فانه لن يكون في ذلك قياس. والحدود التي تنتج الموجب، العامة لهذه الضروب كلها، البياض والانسان والحلي؛ والتي تنتج السالب: الأبيض وغير النامي والحلي، والأبيض هو الحد الأوسط فيها، والحلي هو^{٦٥} الأكبر.

شرط انتاج الشكل الثالث

فقد تبين من هذا القول: متى يكون قياس في هذا الشكل ومتى لا يكون، وانه اذا كانت الصغرى في هذا القياس^{٦٦} موجبة، وكانت فيه مقدمة كلية، اما الصغرى وأما غيرها، انه يكون قياس منتج، وانه اذا كان قياس منتج فن الاضطراب ان تكون المقدمات بهذه الصفة. وتبين أيضاً ان القياسات في هذا الشكل غير كاملة، وان منها ما تبين بالانعكاس والافتراض والخلف، ومنها ما تبين بالافتراض والخلف، وانه ليس يوجد في هذا الشكل نتيجة كلية، لا سالبة ولا موجبة.

-٧-

[الضروب غير المباشرة في الأشكال الثلاثة - رد الاقيسة]

وانه يعم الاشكال كلها انه لا ينتج فيها من سالبتين، ولا من جزئيتين، ولا من مهملتين، ولا من مهملة وجزئية اذ كانت المهملات قوتها قوة الجزئيات. وتبين انه اذا كان في كل واحد من اصناف المقاييس مقدمتان، احدهما^{٦٧} كلية سالبة والأخرى موجبة، انه قد يكون قياس منتج دائماً، اعني انه ينتج مطلوباً مفروضاً وغير مفروض. اما المطلوب المفروض فتي كانت السالبة الكلية هي الكبرى في الشكل الأول، وأما^{٦٨} غير المفروض فتي كانت الصغرى هي الكلية السالبة. وكذلك الحال في الشكل الذي تكون فيه الصغرى كلية والكبرى جزئية، وفي الشكل الثالث الذي تكون الصغرى فيه سالبة؛ وذلك انه اذا كان: ولا شيء من ج هـ ب، وكل ب هـ ا، فانه اذا^{٦٩} عكست هاتان المقدمتان^{٧٠} فقليل: بعض ا هـ ب، ولا شيء من ب هـ ج، فانه ينتج: بعض ا ليس^{٧١} هـ ج.

القول في ان الشكل الرابع ليس بقياس طبيعي

لكن^{٧٢} لم تعد امثال هذه المقاييس^{٧٣} في المقاييس المقصورة ها هنا^{٧٤}، اذ كان المطلوب ها هنا^{٧٥} انما هو القياس الذي تقع عليه الفكرة بالطبع بالاضافة الى المطلوب المحدود. فأما القياس الذي ينتج غير المطلوب فليس تعتمد القوة الفكرية بالطبع ولا تؤلفه اصلاً. لأنه مثلاً اذا طلبنا: هل ا في ج؟ فقلنا: ا في ج لأن ا في ب، وب في ج، كان ذلك قياساً طبيعياً موجوداً في كلام الناس كثيراً، وهذا هو الشكل الأول؛ وكذلك اذا قلنا: ا في ج لأن ب في ج وفي ا، فهو بين ان هذا التأليف موجود لنا بالطبع، وهذا هو الشكل الثاني، وهو موجود

كثيراً في كلام الناس بالطبع ؛ وكذلك اذا قلنا : ا في ج لأن ا و ج في ب . هذا ايضاً قياس موجود لنا بالطبع . وهذا هو الشكل الثالث .

وأما ان نقول ان : ا في ج لأن ج في ب و ب في ا ، فهو شيء لا يعقله بالطبع احد . لأن الذي يلزم منه هو غير المطلوب وهو ان ج في ا . فكان هذا بمنزلة من قال : ا في ج لأن ا في ب و ب في ج ، وهذا شيء لا تفعله الفكرة بالطبع . ومن هنا يبين ان الشكل الرابع الذي يذكره جالينوس ليس بقياس تقع عليه الفكرة بالطبع . وذلك انه اذا طلبنا : هل ج فيها ؟ قلنا : ج فيها لأن ب في ا و ج في ب . فنحن بين احد امرين : اما ان نلاحظ اللازم عن هذا التأليف ونطرح ذلك المطلوب بالجملة ، وهو ان ا في ج ، وذلك خلاف ما طلبنا ؛ واما ان يكون ، عندما نأتي بهذا التأليف ، يبقى المطلوب في اذهاننا على ما كان عليه عند الطلب ، وهو ان يكون الموضوع فيه موضوعاً والمحمول محمولاً . وذلك ان كل مطلوب واحد فالموضوع فيه موضوع بالطبع . والمحمول فيه محمول بالطبع ؛ فاذا بقي الموضوع موضوعاً عندنا في المطلوب والمحمول محمولاً ، وذلك موجود في اذهاننا بهذه الصفة ما دام المطلوب مطلوباً ، ثم اتينا بعداً اوسط يكون محمولاً على محمول المطلوب وموضوعاً لموضوع المطلوب ، على ما يرى جالينوس ان هذا شكل ١١ رابع بالاضافة الى المطلوب ، والا فها هنا ١٢ شكل رابع وانما ها هنا ١٣ شكل اول : اما على المطلوب ، وأما على عكسه . لكن ١٤ لتزلزله هنا ١٥ ان هذا الشكل الرابع انما تنصوره على هذه الجهة ، اعني بالاضافة الى المطلوب المحدود الذي الموضوع فيه موضوع بالطبع والمحمول محمول بالطبع ، فانه ليس يتصور شكل رابع الا على هذا الوجه . فتى طلبنا وجود شيء في شيء ، وأخذنا حداً اوسط فحملناه مرة على محمول المطلوب ومرة حملناه عليه موضوع المطلوب . عاد المطلوب موضوعاً والموضوع مطلوباً فانعكس الطلب والقياس وانتج العكس ١٦ ، وذلك ١٧ في غاية الاستكراه . فهذا هو السبب في ان ١٨ لم تولفه فكرة بالطبع على مطلوب محدود حتى يكون ها هنا ١٩ قياس ينتج المطلوب المحدود بعكسين كما يراه ٢٠ جالينوس في الشكل الرابع على ما يقال ٢١ . والفرق بين هذا العكس والعكس الذي يستعمل ٢٢ ارسطو في رد كثير من اصناف الشكل الثاني والثالث الى ٢٣ الأول . ان ذلك العكس هو في تبين ٢٤ الانتاج في مقاييس ٢٥ طبيعية . وهذا عكس في تبين ٢٦ الانتاج في قياس صناعي لا طبيعي . وانما لم يلتفت ارسطو الى

المقاييس الصناعية لانها غير محاكية للوجود ، وتكاد ان تكون غير متناهية . ولذلك ظن قوم انه توجد نتائج كثيرة في كل واحد من الأشكال غير النتائج التي ذكرها ارسطو . وذلك اما جزئياتها واما عكوسها ، وتلك ان جعلت مطلوبات ثم انتجت بتوسط النتائج الأول ، فذلك انتاج بطريق غير طبيعي بل صناعي .

٥ وارسطو يبين ان الصنفين الكليين من الشكل الأول . اعني اللذين ينتجان نتيجة كلية . اكمل الأشكال كلها ، لأن ٢٧ جميع اصناف المقاييس ٢٨ المنتجة التي في الشكل الثاني ترجع الكلية منها الى الكلية في هذا الشكل . وترجع الجزئية التي فيه الى الجزئية ؛ وجميع اصناف الشكل ٢٩ الثالث الى الجزئية التي في الشكل الأول وذلك ان ٣٠ جميع اصناف الشكل الثالث إنما تنتج جزئية . والجزئية التي في الشكل الأول يمكن فيها ان تبين عن طريق الخلف بالكلية التي في الشكل الثاني ، التي تبين بالكلية ٣١ التي في الشكل الأول . فيكون هذا الصنفان من الشكل الأول اكمل من جميع اصناف المقاييس ٣٢ المنتجة ، اذ كلها يمكن ان تبين بهذين الصنفين .

وأما كيف تبين ٣٣ الجزئية التي في الشكل الأول على طريق الخلف ، بالكلية التي في الشكل الثاني ، فعلى ما أقول . وذلك انه ان كانت ا موجودة في كل ب ، و ب في بعض ج ، فأقول ان ا موجودة في بعض ج ، فان لم يكن ذلك فنتقيضه ٣٥ هو الصادق . وهو ٣٦ انه ولا شيء ٣٧ ا في ج ، وقد كان معنا ان ا موجودة في كل ب . فينتج في الشكل الثاني ان ب غير موجودة في شيء من ج ، وقد كنا فرضناها في بعض ج . هذا خلف لا يمكن . وبمثل هذا يبين انتاج السالب الجزئي في الشكل الأول بالكلي السالب من الشكل الثاني على طريق الخلف .

٢٠ فقد تبين من هذا القول اصناف القياسات المطلقة التي توجب اثبات شيء ٣٨ وابطاله .

كثيراً في كلام الناس بالطبع ؛ وكذلك اذا قلنا : ا في ج لأن ا و ج في ب ، هذا ايضاً قياس موجود لنا بالطبع . وهذا هو الشكل الثالث .

وأما ان نقول ان : ا في ج لأن ج في ب و ب في ا ، فهو شيء لا يعقله بالطبع احد . لأن الذي يلزم منه هو غير المطلوب وهو ان ج في ا ، فكان هذا بمنزلة من قال : ا في ج لأن ا في ب و ب في ج ، وهذا شيء لا تفعله الفكرة بالطبع . ومن هنا يبين ان الشكل الرابع الذي يذكره جالينوس ليس بقياس تقع عليه الفكرة بالطبع . وذلك انه اذا طلبنا : هل ج فيها ؟ قلنا : ج فيها لأن ب في ا و ج في ب . فنحن بين احد امرين : اما ان نلاحظ اللازم عن هذا التأليف ونطرح ذلك المطلوب بالجملة ، وهو ان ا في ج ، وذلك خلاف ما طلبنا ؛ واما ان يكون ، عندما نأتي بهذا التأليف ، يبقى المطلوب في اذهاننا على ما كان عليه عند الطلب ، وهو ان يكون الموضوع فيه موضوعاً والمحمول محمولاً . وذلك ان كل مطلوب واحد فالموضوع فيه موضوع بالطبع ، والمحمول فيه محمول بالطبع ، فاذا بقي الموضوع موضوعاً عندنا في المطلوب والمحمول محمولاً ، وذلك موجود في اذهاننا بهذه الصفة ما دام المطلوب مطلوباً ، ثم اتينا بخلاف اوسط يكون محمولاً على محمول المطلوب وموضوعاً لموضوع المطلوب ، على ما يرى جالينوس ان هذا شكل^{١١} رابع بالاضافة الى المطلوب ، والا فماها هنا^{١٢} شكل رابع وانماها هنا^{١٣} شكل اول : اما على المطلوب ، وأما على عكسه . لكن^{١٤} لتزلها هنا^{١٥} ان هذا الشكل الرابع انما تتصوره على هذه الجهة ، عني بالاضافة الى المطلوب المحدود الذي الموضوع فيه موضوع بالطبع والمحمول محمول بالطبع ، فانه ليس يتصور شكل رابع الا على هذا الوجه . فتى طلبنا وجود شيء في ب ، وأخذنا حذراً اوسط فحملناه مرة على محمول المطلوب ومرة حملنا عليه موضوع مطلوب . عاد المطلوب موضوعاً والموضوع مطلوباً فانعكس الطلب والقياس وانتج عكس^{١٦} ، وذلك^{١٧} في غاية الاستكراه . فهذا هو السبب في ان^{١٨} لم تؤلفه فكرة طبع على مطلوب محدود حتى يكونها هنا^{١٩} قياس ينتج المطلوب المحدود بعكسين يراه^{٢٠} جالينوس في الشكل الرابع على ما يقال^{٢١} . والفرق بين هذا العكس عكس الذي يستعمل^{٢٢} ارسطو في رد كثير من اصناف الشكل الثاني والثالث الأول . ان ذلك العكس هو في تبيين^{٢٣} الانتاج في مقاييس^{٢٤} طبيعية ، وهذا س في تبيين^{٢٥} الانتاج في قياس صناعي لا طبيعي . وانما لم يلتفت ارسطو الى

المقاييس الصناعية لانها غير محاكية للوجود ، وتكاد ان تكون غير متناهية . ولذلك ظن قوم انه توجد نتائج كثيرة في كل واحد من الأشكال غير النتائج التي ذكرها ارسطو . وذلك اما جزئياتها واما عكوسها ، وتلك ان جعلت مطلوبات ثم انتجت بتوسط النتائج الأول ، فذلك انتاج بطريق غير طبيعي بل صناعي .

وارسطو يبين ان الصنفين الكليين من الشكل الأول ، اعني اللذين ينتجان نتيجة كلية . اكمل الأشكال كلها ، لأن^{٢٦} جميع اصناف المقاييس^{٢٨} المنتجة التي في الشكل الثاني ترجع الكلية منها الى الكلية في هذا الشكل ، وترجع الجزئية التي فيه الى الجزئية ؛ وجميع اصناف الشكل^{٢٩} الثالث الى الجزئية التي في الشكل الأول وذلك ان^{٣٠} جميع اصناف الشكل الثالث إنما تنتج جزئية . والجزئية التي في الشكل الأول يمكن فيها ان تبين عن طريق الخلف بالكلية التي في الشكل الثاني ، التي تبين بالكلية^{٣١} التي في الشكل الأول . فيكون هذا الصنفان من الشكل الأول اكمل من جميع اصناف المقاييس^{٣٢} المنتجة ، اذ كلها يمكن ان تبين بهذين الصنفين .

وأما كيف تبين^{٣٤} الجزئية التي في الشكل الأول على طريق الخلف ، بالكلية التي في الشكل الثاني ، فعلى ما أقول . وذلك انه ان كانت ا موجودة في كل ب ، و ب في بعض ج ، فأقول ان ا موجودة في بعض ج ، فان لم يكن ذلك فتقيضه^{٣٥} هو الصادق . وهو^{٣٦} انه ولا شيء^{٣٧} من ا في ج ، وقد كان معنا ان ا موجودة في كل ب . فينتج في الشكل الثاني ان ب غير موجودة في شيء من ج ، وقد كنا فرضناها في بعض ج ، هذا خلف لا يمكن . وبمثل هذا يبين انتاج السالب الجزئي في الشكل الأول بالكلي السالب من الشكل الثاني على طريق الخلف .

فقد تبين من هذا القول اصناف القياسات المطلقة التي توجب اثبات شيء^{٣٨} وباطاله .

كثيراً في كلام الناس بالطبع، وكذلك اذا قلنا: ا في ج لأن ا و ج في ب، هذا ايضاً قياس موجود لنا بالطبع، وهذا هو الشكل الثالث.

وأما ان نقول ان: ا في ج لأن ج في ب و ب في ا، فهو شيء لا يعقله بالطبع احد، لأن الذي يلزم منه هو غير المطلوب وهو ان ج في ا، فكان هذا بمنزلة من قال: ا في ج لأن ا في ب و ب في ج، وهذا شيء لا تفعله الفكرة بالطبع. ومن هنا يبين ان الشكل الرابع الذي يذكره جالينوس ليس بقياس تقع عليه الفكرة بالطبع. وذلك انه اذا طلبنا: هل ج في ا؟ قلنا: ج فيها لأن ب في ا و ج في ب، فنحن بين احد امرين: اما ان نلحظ اللازم عن هذا التأليف ونطرح ذلك المطلوب بالحملة، وهو ان ا في ج، وذلك خلاف ما طلبنا؛ واما ان يكون، عندما يأتي بهذا التأليف، يبقى المطلوب في اذهاننا على ما كان عليه عند الطلب، وهو ان يكون الموضوع فيه موضوعاً والمحمول محمولاً. وذلك ان كل مطلوب واحد فالموضوع فيه موضوع بالطبع، والمحمول فيه محمول بالطبع؛ فاذا بقي الموضوع موضوعاً عندنا في المطلوب والمحمول محمولاً، وذلك موجود في اذهاننا بهذه الصفة ما دام المطلوب مطلوباً، ثم اتينا بحد اوسط يكون محمولاً على محمول المطلوب وموضوعاً لموضوع المطلوب، على ما يرى جالينوس ان هذا شكل^{١١} رابع بالاضافة الى المطلوب، والا فما ها هنا^{١٢} شكل رابع وانما ها هنا^{١٣} شكل اول: اما على المطلوب، وأما على عكسه. لكن^{١٤} لننزل ها هنا^{١٥} ان هذا الشكل الرابع انما تصوره على هذه الجهة، اعني بالاضافة الى المطلوب المحدود الذي الموضوع فيه موضوع بالطبع والمحمول محمول بالطبع، فانه ليس يتصور شكل رابع الا على هذا الوجه. فنتى طلبنا وجود شيء في شيء، وأخذنا حدًا اوسط فحملناه مرة على محمول المطلوب ومرة حملنا عليه موضوع المطلوب. عاد المطلوب موضوعاً والموضوع مطلوباً فانعكس الطلب والقياس وانتج العكس^{١٦}، وذلك^{١٧} في غاية الاستكراه. فهذا هو السبب في ان^{١٨} لم تألفه فكرة بالطبع على مطلوب محدود حتى يكون ها هنا^{١٩} قياس ينتج المطلوب المحدود بعكسين كما يراه^{٢٠} جالينوس في الشكل الرابع على ما يقال^{٢١}. والفرق بين هذا العكس والعكس الذي يستعمل^{٢٢} ارسطو في رد كثير من اصناف الشكل الثاني والثالث الى^{٢٣} الأول، ان ذلك العكس هو في تبيين^{٢٤} الانتاج في مقاييس^{٢٥} طبيعية، وهذا عكس في تبيين^{٢٦} الانتاج في قياس صناعي لا طبيعي. وانما لم يلتفت ارسطو الى

المقاييس الصناعية لانها غير محاكية للوجود، وتكاد ان تكون غير متناهية. ولذلك ظن قوم انه توجد نتائج كثيرة في كل واحد من الأشكال غير النتائج التي ذكرها ارسطو. وذلك اما جزئياتها واما عكوسها، وتلك ان جعلت مطلوبات ثم انتجت بتوسط النتائج الأول، فذلك انتاج بطريق غير طبيعي بل صناعي.

وارسطو يبين ان الصنفين الكليين من الشكل الأول، اعني اللذين ينتجان نتيجة كلية. اكمل الأشكال كلها، لأن^{٢٧} جميع اصناف المقاييس^{٢٨} المنتجة التي في الشكل الثاني ترجع الكلية منها الى الكلية في هذا الشكل، وترجع الجزئية التي فيه الى الجزئية؛ وجميع اصناف الشكل^{٢٩} الثالث الى الجزئية التي في الشكل الأول وذلك ان^{٣٠} جميع اصناف الشكل الثالث إنما تنتج جزئية. والجزئية التي في الشكل الأول يمكن فيها ان تبين عن طريق الخلف بالكلية التي في الشكل الثاني، التي تبين بالكلية^{٣١} التي في الشكل الأول. فيكون هذا الصنفان من الشكل الأول اكمل من جميع اصناف المقاييس^{٣٢} المنتجة، اذ كلها يمكن ان تبين بهذين الصنفين.

وأما كيف تبين^{٣٤} الجزئية التي في الشكل الأول على طريق الخلف، بالكلية التي في الشكل الثاني، فعلى ما أقول. وذلك انه ان كانت ا موجودة في كل ب، و ب في بعض ج، فأقول ان ا موجودة في بعض ج، فان لم يكن ذلك فنقيضه^{٣٥} هو الصادق. وهو^{٣٦} انه ولا شيء^{٣٧} من ا في ج، وقد كان معنا ان ا موجودة في كل ب. فينتج في الشكل الثاني ان ب غير موجودة في شيء من ج، وقد كنا فرضناها في بعض ج، هذا خلف لا يمكن. وبمثل هذا يبين انتاج السالب الجزئي في الشكل الأول بالكلية السالب من الشكل الثاني على طريق الخلف.

فقد تبين من هذا القول اصناف القياسات المطلقة التي توجب اثبات شيء^{٣٨} واباطاله.

- ٨ -

القول في القياسات الاضطرارية

ابتداء القول في المختلفات

- قال : ولأن المقدمات المطلقة والاضطرارية والممكنة تخالف بعضها بعضاً في
الجهة وفي المادة التي تدل عليها الجهة، وذلك ان ها هنا^١ اشياء كثيرة موجودة
بالفعل من غير ان يكون وجودها باضطرار، وهذه هي المطلقة، وأشياء ليست
بمضطرة ان تكون ولا هي موجودة بالفعل بل هي ممكنة ان توجد في المستقبل والآ^٢
توجد، وهذه هي الممكنة، وأشياء هي موجودة دائماً، وهذه هي المضطرة، فهو بين
انه يجب ان تكون المقاييس المؤلفة من^٣ صنف صنف من هذه مختلفة من قبل
اختلاف مقدماتها . فيكون القياس الاضطراري مؤلفاً من مقدمات^٤ اضطرارية،
١٠ والقياس المطلق من مقدمات^٥ مطلقة، والممكن من مقدمات^٦ ممكنة.

- فأما المقاييس^٧ التي تأتلف من المقدمات الاضطرارية فقرية من المقاييس التي
تأتلف من المقدمات المطلقة . وذلك ان الأشياء التي تشترط في المنتجة من المطلقة
هي بعينها تشترط في المنتجة من الضرورية، والأشياء التي هي سبب عدم الانتاج في
غير المنتج منها هي بعينها سبب عدم الانتاج في الضرورية، اذ كان لا فرق بينها الا
زيادة الاضطرار فقط . ولذلك كانت الاصناف المنتجة من المطلقة وغير المنتجة،
١٥ على عدد^٨ المنتجة وغير المنتجة من الضرورية ؛ وانما الفرق بينها في ان المطلقة تقال
على ما كان موجوداً بالفعل من غير ان يشترط في ذلك وجود ضرورة، اعني في
جميع الزمان . وذلك ان المطلقة هي التي توجب ان يوجد المحمول فيها في كل
الموضوع موضوعاً^٩ موصوفاً بصفة من الصفات التي يمكن ان تفارقه ؛ والضرورية هي
٢٠ التي يوجد فيها في كل الموضوع، من جهة ما الموضوع موصوفاً بصفة لا تفارقه. فمثال

المطلقة الأول قولنا: كل ماش متحرك، ومثال الضرورية: كل انسان ناطق. وليست المطلقة ما يحكى عن الاسكندر. ولا ما يحكى عن ثافسطس، وقد بينا ذلك في مقالة افردناها لذلك^{١١}. وان الضرورية تقال على ما كان موجوداً بالفعل ومشتراً فيه هذه الزيادة.

الفرق بين «المقول على الكل» المستعمل في المادة الضرورية والممكنة

وجهة البيان فيما يأتلف من المنتج في الشكل الأول من الاضطرارية، هو بعينه جهة البيان فيما يأتلف من المطلقة. وذلك انه لا فرق بين «المقول على الكل» أو «المقول ولا على شيء»، وهو الشرط الذي به يكون القياس في الشكل^{١٢} الأول منتجاً في المادة المطلقة أو^{١٤} الضرورية؛ وذلك ان معنى «المقول على الكل» فيها انما هو ان تكون مقولة بايجاب أو سلب على كل ما هو بالفعل ب^{١٥}، سواء كان ما هو بالفعل موجوداً بزيادة شرط الضرورة أو بغير زيادة ذلك. واما شرط «المقول على الكل» المستعمل في المادة الممكنة فخالف لشرط «المقول على الكل» المستعمل في هاتين المادتين، وهذا هو^{١٦} ظاهر كلام ارسطو وهو الحق في نفسه على ما سيبيّن بعد.

وكذلك جهة البيان فيما يأتلف من المنتج في الشكل الثاني والثالث من المقدمات الاضطرارية. هي بعينها جهة البيان فيما يأتلف من ذلك في الشكل الثاني والثالث من المقدمات المطلقة. وذلك فيما كان منها يتبين برجوعه الى الشكل الأول بعكس احدى مقدمتيه؛ وذلك ان وجود العكس في المقدمات المطلقة والضرورية هو واحد، وكذلك ما كان منها يتبين بالفرض. وأما ما كان تبين منها^{١٧} بالخلف، وهي متى كانت المقدمة الكلية موجبة والجزئية سالبة، فليس الأمر فيه واحداً؛ وذلك ان القياس الذي يؤدي الى الاستحالة يكون مؤلفاً من احدى مقدمتي القياس ومن نقيض النتيجة في الجهة والسلب، فيكون مختلطاً من مقدمة ضرورية ومطلقة أو ممكنة. ولم يبين^{١٨} بعد جهة النتيجة اللازمة عن هذا التأليف. ولكن^{١٩} الذي تبين بالخلف هناك. يبين ها هنا^{٢٠} بالافتراض بأن نفرض البعض المسلوب عنه شيئاً مشاراً اليه^{٢١}، ويكون المحمول مسلوباً عن جميعه، فيرجع الى الصنف الذي يكون في ذلك الشكل من كليتين، احدهما^{٢٢} موجبة والثانية سالبة.

القول في المقاييس^١ المختلطة من الضرورية والوجودية [في الشكل الأول]

والمقاييس^٢ المنتجة في هذه المختلطة هي بعينها المقاييس^٣ المنتجة في غير المختلطة. الا انها ضعفها، وذلك ان الصنف الواحد بعينه يكون صنفين. مثال ذلك ان الذي من كليتين مثلاً في الشكل الأول يكون صنفين: احدهما ان تكون الكبرى هي الضرورية والصغرى الوجودية، والصنف الثاني عكس هذا. فتكون المقاييس المنتجة في كل شكل ها هنا؛ ضعف المنتجة في كل شكل من الضرورية^٤، والشئ الذي به يتبين المنتج من غير المنتج هناك هو الذي به يتبين ها هنا^٥، اعني في المختلطة. واما الذي بقي^٦ ان ننظر فيه ها هنا^٧ من امر هذه^٨ المختلطة هو جهة نتائجها، اعني لأي جهة تكون تابعة من جهتي المقدمتين.

القول في اختلاط الضرورية مع الممكنة أو المطلقة

في الضرب الأول والثاني من الشكل الأول

وارسطوطاليس^{١١} يقول: انه اذا كانت المقدمة الكبرى في الشكل الأول ضرورية فان النتيجة تكون ضرورية، وان لم تكن ضرورية لم تكن النتيجة ضرورية. فليكن كل ما هو ج فهو ب بالفعل، وكل ما هو ب فهو ا بالضرورة أو ليس ا بالضرورة، فأقول: ان هذين^{١٢} الصنفين من الشكل الأول ينتج^{١٣} احدهما ا بالضرورة في كل ج^{١٤} والآخر ولا شيء من ج بالضرورة هو ا.

برهان ذلك ان ج هي جزء من ب، اذ كان من شرط الشكل الأول ان تكون الصغرى فيه موجبة، ومن شرط هذا الاختلاط ان تكون ج جزءاً^{١٥} من ب بالفعل، وب كلا لـ ج بالفعل لا بالامكان، كالحال في المقاييس الممكنة. واذا

حمل شيء على الكل فهو يحمل على الجزء ضرورة^{١٥} بالجهة التي بها حمل على الكل. وذلك بين بنفسه. فان الجزء منطوق في الكل وداخل تحته.

وأما ان كانت الكبرى ليست ضرورية^{١٦}، لكن^{١٧} كانت^{١٨} الضرورية الصغرى، فانه ليس تكون النتيجة ضرورية. مثال ذلك قولنا: كل جـ فهو بـ باضطرار، وكل بـ فهو اـ بالفعل، أو لا شيء من اـب^{١٩} بالفعل، فأقول انه ليس ينتج في هذا التأليف ان كل جـ فهو^{٢٠} اـ باضطرار أو ليس اـ باضطرار.

برهان ذلك انه ان كان ذلك ممكناً فلنضع ان كل جـ هو اـ باضطرار، وقد^{٢١} فرضنا ان كل جـ هو بـ باضطرار، فينتج لنا في الشكل الأول^{٢٢} الثالث ان بعض بـ هو اـ باضطرار، وقد وضعنا ان كل بـ هو اـ باضطرار^{٢٣}، وهذا خلف لا يمكن. وبمثل هذا تبين^{٢٤} اذا وضعنا المقدمة الكبرى سالبة^{٢٥} ليست بضرورية، وقد تبين أيضاً ذلك من ان جـ هي جزء من بـ، فاذا كانت محمولة على كل ما هو جزء لبـ، التي هي الكل بغير ضرورة، فهي محمولة^{٢٦} على جـ بغير ضرورة اذ كانت جزءاً من بـ. وهو أيضاً بين من الحدود ان النتيجة ليست ضرورية. مثال ذلك ان نضع عوض اـ متحركاً، وعوض بـ حياً، وعوض جـ انساناً، فنقول: كل انسان حي باضطرار، وكل حي متحرك لا بالضرورة، فتكون النتيجة: كل انسان متحرك لا بالضرورة. الا ان الحدود اما تعطي انها ليست تنتج ضرورة دائماً، لا انها ليست تنتج ضرورة اصلاً، كما يعطي ذلك قياس الخلف ومعنى «المقول على الكل».

القول في تأليف الاضطرابية مع الممكنة والمطلقة

في الضرب الثالث والرابع من الشكل الأول

٢٠

وأما^{٢٧} المقاييس الجزئية في هذا الشكل، اعني التي تنتج نتائج جزئية، فانه اذا كانت المقدمة الكلية اضطرابية، وهي الكبرى، فالنتيجة اضطرابية؛ وان كانت الجزئية، وهي الصغرى، اضطرابية، والكبرى ليست باضطرابية، فليست^{٢٨} النتيجة اضطرابية، موجبة كانت الكبرى أو سالبة. والبرهان على ذلك هو البرهان على المقاييس^{٢٩} الكلية، اعني «من جهة المقول على الكل» ومن جهة الخلف ومن جهة

المواد. وذلك^{٣٠} اذا وضعنا بدل اـ متحركاً، وبدل بـ حياً، وبدل جـ ابيض^{٣١}، فيتألف القياس هكذا: بعض الأبيض حي بالضرورة وكل حي متحرك لا بالضرورة. فينتج بعض الأبيض متحرك لا بالضرورة.

القول في ان جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة

الكبرى لا لأخس الجهتين كما يرى بعضهم

فارسطو^{٣٢} بين من امره انه يرى في هذا الصنف ان جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة الكبرى: ان كانت المقدمة الكبرى مطلقة فالنتيجة مطلقة، وان كانت ضرورية فالنتيجة ضرورية. وثاوفرستس^{٣٣} واوديموس^{٣٤} من قدماء المشائين، وتامسطيوس^{٣٥} من متأخريهم ومن تبعهم، يرون ان جهة النتيجة تابعة^{٣٦} لأخس الجهتين، اعني انها توجد ابداً في مثال^{٣٧} هذا التأليف تابعة للمقدمة المطلقة، فان الوجود المطلق اخس من الوجود الضروري. ومن اقوى ما يتمسكون به في ذلك انهم يرون ان كل شيء كان فيه شيء يجري مجرى الجزء والكل؛ فانه متى حمل شيء حملاً ما على الكل بجهة^{٣٨} فيجب ان يحمل على الجزء بتلك الجهة بعينها. ومتى حمل أيضاً الجزء على شيء ما حملاً بجهة ما فيجب ان يحمل الكل على ذلك الشيء بتلك الجهة بعينها^{٣٩}. ولما كان كل قياس فيه شيء يجري مجرى الكل ويجرى الجزء. فمتى كانت احدى المقدمتين مطلقة والأخرى ضرورية، فلا يخلو ذلك من ان تكون الضرورية هي الصغرى والمطلقة^{٤٠} الكبرى، أو الضرورية هي الكبرى والمطلقة هي الصغرى.

قالوا: فان كانت الضرورية هي الصغرى، ففيها شيء يجري مجرى^{٤١} الكل وفيها شيء يجري مجرى الجزء. اما الذي يجري مجرى الكل فالحد الأوسط، وأما الذي يجري مجرى الجزء فالحد الأصغر، فيجب متى حمل شيء بجهة ما على الكل، الذي هو الحد الأوسط. ان تكون تلك الجهة بعينها تحمل على الجزء الذي هو الطرف الأصغر. ومتى كانت الضرورية هي المقدمة الكبرى، كان الكل والجزء موجوداً فيه أيضاً^{٤٢}. واما الذي يجري مجرى الكل فالطرف الأكبر، وأما الذي يجري مجرى الجزء فالحد الأوسط؛ فيجب متى حمل الجزء، الذي هو الحد الأوسط، على

حمل شيء على الكل فهو يحمل على الجزء ضرورة^{١٥} بالجهة التي بها حمل على الكل. وذلك بين بنفسه. فان الجزء منطوق في الكل ودخل تحته.

وأما ان كانت الكبرى ليست ضرورية^{١٦}، لكن^{١٧} كانت^{١٨} الضرورية الصغرى، فانه ليس تكون النتيجة ضرورية. مثال ذلك قولنا: كل جـ فهو ب باضطرار، وكل ب فهو ا بالفعل، أو لا شيء من ا ب^{١٩} بالفعل، فأقول انه ليس ينتج في هذا التأليف ان كل جـ فهو^{٢٠} ا باضطرار أو ليس ا باضطرار.

برهان ذلك انه ان كان ذلك ممكناً فلنضع ان كل جـ هو ا باضطرار، وقد^{٢١} فرضنا ان كل جـ هو ب باضطرار، فينتج لنا في الشكل الأول و^{٢٢} الثالث ان بعض ب هو ا باضطرار، وقد وضعنا ان كل ب هو ا لا باضطرار^{٢٣}، وهذا خلف لا يمكن. وبمثل هذا تبين^{٢٤} اذا وضعنا المقدمة الكبرى سالبة^{٢٥} ليست بضرورية، وقد تبين أيضاً ذلك من ان جـ هي جزء من ب، فاذا كانت المحمولة على كل ما هو جزء لب، التي هي الكل بغير ضرورة، فهي محمولة^{٢٦} على جـ بغير ضرورة اذ كانت جزءاً من ب. وهو أيضاً بين من الحدود ان النتيجة ليست ضرورية. مثال ذلك ان نضع عوض ا متحركاً، وعوض ب حياً، وعوض جـ انساناً، فنقول: كل انسان حي باضطرار، وكل حي متحرك لا بالضرورة، فتكون النتيجة: كل انسان متحرك لا بالضرورة. الا ان الحدود انما تعطي انها ليست تنتج ضرورة دائماً، لا انها ليست تنتج ضرورة اصلاً، كما يعطي ذلك قياس الخلف ومعنى «المقول على الكل».

القول في تأليف الاضطرابية مع الممكنة والمطلقة

في الضرب الثالث والرابع من الشكل الأول

وأما^{٢٧} المقاييس الجزئية في هذا الشكل، اعني التي تنتج نتائج جزئية، فانه اذا كانت المقدمة الكلية اضطرابية، وهي الكبرى، فالنتيجة اضطرابية؛ وان كانت الجزئية، وهي الصغرى، اضطرابية، والكبرى ليست باضطرابية، فليست^{٢٨} النتيجة اضطرابية، موجبة كانت الكبرى أو سالبة. والبرهان على ذلك هو البرهان على^{٢٩} المقاييس الكلية، اعني «من جهة المقول على الكل» ومن جهة الخلف ومن جهة

المواد. وذلك^{٣٠} اذا وضعنا بدل ا متحركاً، وبدل ب حياً، وبدل جـ ابيض^{٣١}، فيتألف القياس هكذا: بعض الأبيض حي بالضرورة وكل حي متحرك لا^{٣٢} بالضرورة. فينتج بعض الأبيض متحرك لا بالضرورة.

القول في ان جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة الكبرى لا لأخس الجهتين كما يرى بعضهم

فارسطو^{٣٣} بين من امره انه يرى في هذا الصنف ان جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة الكبرى: ان كانت المقدمة الكبرى مطلقة فالنتيجة مطلقة، وان كانت ضرورية فالنتيجة ضرورية. وتأوفرسطس^{٣٤} واوديموس^{٣٥} من قدماء المشائين، وتامسطيوس^{٣٦} من متأخريهم ومن تبعهم، يرون ان جهة النتيجة تابعة^{٣٧} لأخس الجهتين، اعني انها توجد ابداً في مثال^{٣٨} هذا التأليف تابعة للمقدمة المطلقة، فان الوجود المطلق اخس من الوجود الضروري. ومن اقوى ما يتمسكون به في ذلك انهم يرون ان كل شيء كان فيه شيء يجري مجرى الجزء والكل؛ فانه متى حمل شيء حملاً ما على الكل بجهة^{٣٩} فيجب ان يحمل على الجزء بتلك الجهة بعينها. ومتى حمل أيضاً الجزء على شيء ما حملاً بجهة ما فيجب ان يحمل الكل على ذلك الشيء بتلك الجهة بعينها^{٤٠}. ولما كان كل قياس فيه شيء يجري مجرى الكل ويجرى الجزء. فمتى كانت احدى المقدمتين مطلقة والأخرى ضرورية، فلا يخلو ذلك من ان تكون الضرورية هي الصغرى والمطلقة^{٤١} الكبرى، أو الضرورية هي الكبرى^{٤٢} والمطلقة هي الصغرى.

قالوا: فان كانت الضرورية هي الصغرى، ففيها شيء يجري مجرى^{٤٣} الكل وفيها شيء يجري مجرى الجزء. اما الذي يجري مجرى الكل فالحد الأوسط، وأما الذي يجري مجرى الجزء فالحد الأصغر؛ فيجب متى حمل شيء بجهة ما على الكل، الذي هو الحد الأوسط، ان تكون تلك الجهة بعينها تحمل على الجزء الذي هو الطرف الأصغر. ومتى كانت الضرورية هي المقدمة الكبرى، كان الكل والجزء موجوداً فيها أيضاً. و^{٤٤} اما الذي يجري مجرى الكل فالطرف الأكبر، وأما الذي يجري مجرى الجزء فالحد الأوسط؛ فيجب متى حمل الجزء، الذي هو الحد الأوسط، على

الطرف الأصغر بجهة ما، ان تكون تلك الجهة بعينها هي جهة حمل الكل، الذي هو الطرف الأكبر. عليه.

قالوا: فكيف ما كان يجب ان تكون جهة الحمل في^{٤٤} النتيجة تابعة لجهة المقدمة المطلقة. وهذا القول الاختلال فيه بين^{٤٥}، وذلك ان اعتبار الكل والجزء في القياس، من جهة ما هو قياس، منتج في الشكل الأول^{٤٦} بحسب «المقول على الكل»، انما هو في المقدمة الصغرى، ولذلك اشترط فيها ان تكون موجبة، واشترط في الكبرى ان تكون كلية ولم يشترط فيها ان تكون موجبة. واذا كان ذلك كذلك فلا اعتبار بالكل والجزء الموجود في المقدمة الكبرى ان وجد، سواء كان ضرورياً أو لم يكن، بل الواجب اعتبار الكل والجزء في الموضع الذي هو شرط في وجود القياس، وهو الكل والجزء الموجود في المقدمة الصغرى. واذا كان ذلك كذلك فتكون جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة^{٤٧} الكبرى، على ما يراه ارسطو. ولو سلمنا لهم ان الجزء والكل^{٤٨} يُعتبر في كل واحدة من المقدمتين، لم يكن لنا ان نجعل في موضع الاعتبار بالجزء والكل الذي يكون في المقدمة الصغرى، وفي موضع الاعتبار بالجزء والكل الموجود في الكبرى، حتى يتحكم على القياس هذا التحكم. وأيضاً فنتى اعتبرنا الجزء والكل في المقدمة الكبرى، ولم نعتبره في الصغرى، لم يكن قياس الا بالعرض، لأنه ليس يجب ان يكون الطرف الأصغر منطقياً في الحمل تحت المقدمة الكبرى، وذلك بين بنفسه.

وأما ما يحتاجون به أيضاً من انه يجب ان تكون جهة النتيجة تابعة لاختس جهتي المقدمة، كالحال في الايجاب والسلب، اعني انه متى كانت احدى المقدمتين موجبة والأخرى سالبة، ان النتيجة تتبع السالبة التي هي اختس، فان هذا قياس شبهي؛ وذلك ان النتيجة ليس تتبع المقدمة السالبة دون الموجبة، من جهة ان السالبة اختس من الموجبة، بل من جهة ما هي سالبة؛ والمطلقة وان كانت اختس فهي^{٤٩} موجبة لا سالبة. واختلال هذا القول ظاهر بنفسه.

وأما ما يحتاجون به أيضاً من انه قد يوجد في بعض المواد ما ينتج المطلق، وهو مؤلف من مطلقة صغرى وضرورية كبرى، مثال ذلك قولنا: كل انسان يمشي اي بالفعل، وكل ماش متحرك باضطرار، فكل انسان متحرك لا باضطرار، فان وجه

التغليط في ذلك ان الماشي ليس هو متحركاً باضطرار من جهة ما هو انسان، وانما هو من جهة ما هو ماش. فاذا اشترط هذا الشرط المأخوذ في المقدمة الكبرى في النتيجة كانت ضرورية، وهو ان كل انسان متحرك باضطرار من جهة ما هو ماش.

القول في المقول على الكل المستعمل في ذوات الجهات وبيان شروط استعمالها

وليس ينبغي ان يحاب في هذا بأن يقال: انما عرض في هذا التأليف ان تكون النتيجة مطلقة والكبرى ضرورية، من اجل ان هذه المقدمة الضرورية ليس يوجد فيها شرط «المقول على الكل» الذي استعمله ارسطو على العموم في هذا الكتاب، وهو ان تكون ا محمولة بالضرورة على كل ما يوصف بب بايجاب، سواء^{٥٠} كان موصوفاً بب بالفعل أو بالضرورة أو بامكان^{٥١} فانه لا فائدة في هذا الاشتراط اذا لم يكن صادقاً في جميع المواد، وانما ينبغي ان يشترط الشيء الصادق في جميع المواد. ونحن اذا استقرينا المواد ظهر لنا ان قولنا: كل ما هو ب هو ا بالضرورة أو هو ا باطلاق^{٥٢}، ان في بعض المواد معناه كل ما هو ب بالفعل فهو ا باضطرار، مثل قولنا: كل ماش متحرك باضطرار، وفي بعض المواد معناه كل ما هو ب بالقوة أو بالفعل فهو ا باضطرار، مثل قولنا: كل ماش متحرك جسم، وكذلك الأمر في القضية المطلقة. واذا كان الأمر هكذا، فاذن «المقول على الكل» الصادق في كل مادة، في المقدمة الضرورية والمطلقة، هو ان تكون ا موجودة بالضرورة أو باطلاق^{٥٣} على كل ما هو بالفعل ب^{٥٤}، اذ كان في بعض المواد يصدق على كل ما هو بالقوة والفعل^{٥٥} ب. وفي بعضها على ما هو بالفعل فقط، لأن ا اذا صدقت على كل ما هو بالقوة^{٥٦} ب، فهي تصدق على ما هو^{٥٧} بالفعل. وليس يتعكس هذا، اعني انه ليس اذا صدقت على كل ما هو بالفعل ب فهي تصدق على كل ما هو بالقوة ب. ولهذا ما يجب ان يكون شرط «المقول على الكل» في الضرورية والمطلقة ان يكون الطرف الأكبر محمولاً على كل ما هو الحد الأوسط بالفعل، اعني على كل ما يحمل عليه الحد الأوسط بالفعل لا بالامكان. ولذلك متى كانت المقدمة الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية أو مطلقة، لم يكن القياس منتجاً بحسب «المقول على الكل» في كل مادة، على ما صرح به ارسطو بعد، لأنه انما يكون منتجاً بحسب «المقول على

الكل» في بعض المواد، وهي التي يصدق فيها ١ باطلاق^{٥٨} أو بالضرورة على كل ما هو ب بالفعل أو بالقوة. وما يكون من قبل المواد فغير معتبر ها هنا^{٥٩}. فتأمل هذا فان ابا نصر قد وهم على ارسطو فيه.

القول في ان الكبرى الممكنة تنتج ممكنة في كل ضرب من الأشكال
٥ وان الحكم في اختلاط الضروري مع المطلقة للمقدمة الكبرى في الشكل الأول

وأما المقدمة الممكنة الكبرى فانه يوجد فيها في جميع المواد الشرط الذي ظن به^{٦٠} ابو نصر انه شرط ارسطو في «المقول على الكل»^{٦١} في جميع اصناف المقدمات؛ وذلك ان قولنا: كل ما هو ب فهو ا بامكان^{٦٢} يصدق على ما كان بالقوة أو بالفعل ب. ولذلك متى كانت الكبرى ممكنة كانت النتيجة ممكنة، في اي ضرب كان من الاختلاط، على ما سيبين بعد. فليس اذن شرط «المقول على الكل» في جميع المقدمات الثلاث^{٦٣}، اعني المطلقة والضرورية والممكنة، هو واحد، على ما ظن ابو نصر، من ان يكون المحمول باطلاق^{٦٤} أو بالضرورة أو بامكان^{٦٥} على كل ما هو ب^{٦٦}، بأي واحد كان من هذه الاصناف الثلاثة^{٦٧}، اعني بامكان^{٦٨} أو باضطرار^{٦٩} أو بالفعل؛ ولا هو أيضاً ما ذكره عن الاسكندر من ان شرط «المقول على الكل»، المستعمل في هذا الكتاب، هو ان تكون ا محمولة باضطرار^{٧٠} أو بامكان^{٧١} أو بالفعل على كل ما هو بالفعل ب فقط؛ فانه لو كان الأمر هكذا لم تنتج التي من الممكنتين^{٧٢} بحسب «المقول على الكل»، وهذا واضح فتدبره. والاستقراء شاهد لمذهب ارسطو، فانه لا فائدة في شرط لا يطابق المواد، على ما ذهب اليه ابو نصر، ولا في شرط لا يعم جميع اصناف^{٧٣} المقدمات، على ما ذهب اليه الاسكندر.

وبهذا تنحل الحيرة التي عرضت للناس في مذهب ارسطو، في اختلاط الممكن مع الوجودي والضروري، على ما سيبين من قولنا اذا وصلنا الى ذلك الموضع ان شاء الله^{٧٤}. فقد تبين ان الحكم في اختلاط الضرورية مع المطلقة للمقدمة الكبرى في الشكل الأول.

- ١٠ -

القول في^١ اختلاط المطلقة والضرورية في الشكل الثاني

وأما الشكل الثاني فانه متى كانت المقدمة السالبة فيه هي الضرورية، فان النتيجة ضرورية، وان كانت الموجبة اضطرارية فليست النتيجة اضطرارية.

القول في اختلاط المطلقة والضرورية في الضرب الأول من الشكل الثاني

٥ فلنكن اولاً السالبة الكلية الكبرى اضطرارية، والموجبة الكلية الصغرى مطلقة. مثال ذلك قولنا: كل ج هو بالفعل ب، ولا شيء من ا هو ب بالضرورة؛ فلأن السالبة تنعكس^٢، يرجع^٣ هذا الضرب الى الصنف من الشكل الأول الذي كبراه سالبة ضرورية وصغراه مطلقة، فالنتيجة لا محالة ضرورية على ما تبين. وكذلك يعرض هذا بعينه ان صيرت السالبة الكلية الاضطرارية صغرى^٥ والمطلقة كبرى، لأنه ١٠ ينعكس قولنا: ولا شيء من ج هو ب، فيصير معنا: ولا شيء من ب هو ج بالضرورة، وكل ا هو ب باطلاق، فينتج في الشكل الأول: ولا شيء من ا هو ج بالضرورة على ما تبين قبل، فاذا انعكست هذه النتيجة حصل المطلوب.

القول في اختلاط المطلقة والضرورية في الضرب الثاني من الشكل الثاني

١٥ فان كانت المقدمة الموجبة هي الاضطرارية، وكانت السالبة هي المطلقة، انتجت مطلقة، لأن السالبة المطلقة هي التي تكون اذا انعكست كبرى^٦ في الشكل الأول، وقد تبين انه اذا كانت الكبرى في الشكل الأول غير ضرورية، ان النتيجة تكون غير ضرورية بل مطلقة. وقد تبين بطريق الخلف ان النتيجة ليست ضرورية^٧ بل مطلقة متى كانت الموجبة هي الضرورية. وذلك انه ان وضع ان نتيجة هذا

الكل» في بعض المواد، وهي التي يصدق فيها ان ا باطلاق^{٥٨} أو بالضرورة على كل ما هو ب بالفعل أو بالقوة. وما يكون من قبل المواد فغير معتبر ها هنا^{٥٩}. فتأمل هذا فان ابا نصر قد وهم على ارسطو فيه.

القول في ان الكبرى الممكنة تنتج ممكنة في كل ضرب من الأشكال
٥ وان الحكم في اختلاط الضروري مع المطلقة للمقدمة الكبرى في الشكل الأول

وأما المقدمة الممكنة الكبرى فانه يوجد فيها في جميع المواد الشرط الذي ظن به^{٦٠} ابو نصر انه شرط ارسطو في «المقول على الكل»^{٦١} في جميع اصناف المقدمات؛ وذلك ان قولنا: كل ما هو ب فهو ا بامكان^{٦٢} يصدق على ما كان بالقوة أو بالفعل ب. ولذلك متى كانت الكبرى ممكنة كانت النتيجة ممكنة، في اي ضرب كان من الاختلاط، على ما سيبين بعد. فليس اذن شرط «المقول على الكل» في جميع المقدمات الثلاث^{٦٣}، اعني المطلقة والضرورية والممكنة، هو واحد، على ما ظن ابو نصر، من ان يكون المحمول باطلاق^{٦٤} أو بالضرورة أو بامكان^{٦٥} على كل ما هو ب^{٦٦}، بأي واحد كان من هذه الاصناف الثلاثة^{٦٧}، اعني بامكان^{٦٨} أو باضطرار^{٦٩} أو بالفعل، ولا هو أيضًا ما ذكره عن الاسكندر من ان شرط «المقول على الكل»، المستعمل في هذا الكتاب، هو ان تكون ا محمولة باضطرار^{٧٠} أو بامكان^{٧١} أو بالفعل على كل ما هو بالفعل ب فقط؛ فانه لو كان الأمر هكذا لم تنتج التي من الممكنتين^{٧٢} بحسب «المقول على الكل»، وهذا واضح فتدبره. والاستقراء شاهد لمذهب ارسطو، فانه لا فائدة في شرط لا يطابق المواد، على ما ذهب اليه ابو نصر، ولا في شرط لا يعم جميع اصناف^{٧٣} المقدمات، على ما ذهب اليه الاسكندر.

وبهذا تنحل الحيرة التي عرضت للناس في مذهب ارسطو، في اختلاط الممكن مع الوجودي والضروري، على ما سيبين من قولنا اذا وصلنا الى ذلك الموضع ان شاء الله^{٧٤}. فقد تبين ان الحكم في اختلاط الضرورية مع المطلقة للمقدمة الكبرى في الشكل الأول.

- ١٠ -

القول في^١ اختلاط المطلقة والضرورية في الشكل الثاني

وأما الشكل الثاني فانه متى كانت المقدمة السالبة فيه هي الضرورية، فان النتيجة ضرورية، وان كانت الموجبة اضطرارية فليست النتيجة اضطرارية.

القول في اختلاط المطلقة والضرورية في الضرب الأول من الشكل الثاني

٥ فلتكن أولاً السالبة الكلية الكبرى اضطرارية، والموجبة الكلية الصغرى مطلقة. مثال ذلك قولنا: كل ج هو بالفعل ب، ولا شيء من ا هو ب بالضرورة؛ فلأن السالبة تنعكس^٢، يرجع^٣ هذا الضرب الى الصنف من الشكل الأول الذي كبراه سالبة ضرورية وصغراه مطلقة، فالنتيجة لا محالة ضرورية على ما تبين. وكذلك يعرض هذا بعينه ان صيرت السالبة الكلية الاضطرارية صغرى^٥ والمطلقة كبرى، لأنه ١٠ ينعكس قولنا: ولا شيء من ج هو ب، فيصير معنا: ولا شيء من ب هو ج بالضرورة، وكل ا هو ب باطلاق، فينتج في الشكل الأول: ولا شيء من ا هو ج بالضرورة على ما تبين قبل، فاذا انعكست هذه النتيجة حصل المطلوب.

القول في اختلاط المطلقة والضرورية في الضرب الثاني من الشكل الثاني

١٥ فان كانت المقدمة الموجبة هي الاضطرارية، وكانت السالبة هي المطلقة، انتجت مطلقة، لأن السالبة المطلقة هي التي تكون اذا انعكست كبرى^٦ في الشكل الأول. وقد تبين انه اذا كانت الكبرى في الشكل الأول غير ضرورية، ان النتيجة تكون غير ضرورية بل مطلقة. وقد تبين بطريق الخلف ان النتيجة ليست ضرورية^٧ بل مطلقة متى كانت الموجبة هي الضرورية. وذلك انه ان وضع ان نتيجة هذا

القياس هي : ولا شيء من جـ هو أ بالضرورة ، وقد كان معنا في مقدمات هذا القياس ان كل جـ هو ب بالضرورة ، فإذا عكسنا الموجبة الكلية كان معنا : بعض ب هو جـ ، ولا شيء من جـ هو أ بالضرورة ، فالنتيجة على ما تبين في الشكل الأول ان بعض ب هو جـ . ولا شيء من جـ ليس هو أ بالضرورة ؛ وقد كان معنا ان أ ليس هو ب باطلاق^٥ ، فاذن عكسها صادق ايضاً وهو ان ب ليس هو أ باطلاق^٥ ؛ وإذا كانت ب ليست هي أ باطلاق^٥ ، فقد يمكن ان يكون كل ب هو أ باطلاق^٥ ، لأن المطلق من طبيعة الممكن ، وقد كانت النتيجة ان بعض ب ليست أ بالضرورة ، هذا خلف لا يمكن . وبهذا البيان بعينه تبين ذلك متى كانت الاضطرارية الموجبة هي الكبرى والسالبة المطلقة الصغرى ، وهو الذي ينتج بعكسين . وكذلك تبين ايضاً من الحدود ان النتيجة من هذين الصنفين ليست اضطرارية . فليكن بدل أ ابيض ، وبدل ب حي ، وبدل جـ انسان ، فيأثلف القياس هكذا : كل انسان بالضرورة حي ، ولا ابيض واحد بالفعل حي ، فينتج : ولا انسان واحد ابيض ، وذلك ليس بضروري لأنه قد يمكن الانسان ان يكون ابيض والا^٥ يكون .

القول في اختلاط المطلقة والضرورية في الضرب الثالث والرابع من الشكل الثاني

وكذلك توجد جهة النتيجة في القياسين الجزئيين من هذا الشكل تابعة لجهة المقدمة السالبة ، وبيان ذلك بهذا الطريق بعينها ، اعني بالعكس وبالخلف في الموضع الذي استعمل فيه الخلف^{١٣} في القياسين الكليين من هذا الشكل وبذلك الحدود بأعيانها .

31a وكذلك توجد جهة النتيجة في القياسين الجزئيين من هذا الشكل تابعة لجهة المقدمة السالبة ، وبيان ذلك بهذا الطريق بعينها ، اعني بالعكس وبالخلف في الموضع الذي استعمل فيه الخلف^{١٣} في القياسين الكليين من هذا الشكل وبذلك الحدود بأعيانها .

3-15

- ١١ -

القول في^١ تأليف الوجودي والاضطراري^٢ في الشكل الثالث

القول في القانون التي جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة المنعكسة في الشكل الثاني وغير المنعكسة في الشكل الثالث

وأما الشكل الثالث فان جهة النتيجة تكون فيه ابدأً تابعة لجهة المقدمة التي لا تنعكس ، لأن تلك المقدمة هي بالقوة المقدمة الكبرى في الشكل الأول . وقد^٢ تبين ان جهة النتيجة في الشكل الأول تابعة للمقدمة الكبرى بخلاف ما عليه الأمر في الشكل الثاني ، اعني ان جهة النتيجة فيه تابعة لجهة المقدمة المنعكسة ، اذ كانت المنعكسة في هذا الشكل هي الكبرى في الشكل الأول بالقوة^٤ . وذلك ان الصغرى في الشكل الثاني هي بعينها كما هي في الشكل الأول ، والكبرى هي التي تنعكس فيه . والكبرى في الشكل الثالث هي بعينها كما هي في الشكل الأول ، والصغرى هي التي تنعكس فيه . وهذا القانون مطرد فيما تبين منها انتاجه بالعكس وما تبين بالافتراض . فان الاصناف التي تبين بالافتراض ايضاً قوتها قوة الاصناف التي تبين بالعكس .

القول في اختلاط المطلقة والضرورية في الضرب الأول من الشكل الثالث

فاذا صحّت لنا هذه الجملة ، فانه متى كانت المقدمتان في هذا الشكل ، كما يقول ارسطو ، كلية وموجبة ، فأيهما كانت ضرورية فان النتيجة^٥ تكون ضرورية . وذلك بتعمد عكسنا المطلقة الكلية جزئية ، فيصير في الشكل الأول ما كبراه كلية ضرورية وصغراه مطلقة جزئية ، ينتج^٦ نتيجة جزئية ضرورية^٥ على ما تبين . فان كانت التي عكسنا هي الصغرى من هذا الشكل ، وذلك اذا كانت الضرورية هي

١٥

الكبرى منه، فالأمر في ذلك بَيِّن، اعني انه ينتج من غير عكسنا للنتيجة. وان عكسنا الكبرى لكونها مطلقة، فكانت الكلية الضرورية في هذا الشكل هي الصغرى، تبين ذلك بعكسين: عكس المقدمة وعكس النتيجة على ما تبين.

القول في اختلاط المطلقة والضرورية في الضرب الثاني من الشكل الثالث

وان كانت احدى الكليتين موجبة والأخرى سالبة، فجهة النتيجة تابعة ضرورة 40 لجهة السالبة، لأن العكس انما يكون في الموجبة، فتصير السالبة كبرى في الشكل الأول؛ فان كانت ضرورية كانت النتيجة ضرورية على ما تبين، وان كانت مطلقة فمطلقة.

القول في اختلاط المطلقة والضرورية

في الضرب الثالث والرابع من الشكل الثالث

وان كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل، اعني في المنتج منها، كلية 31b والأخرى جزئية، وكانتا موجبتين، فان النتيجة تابعة للكلية منها لانها التي لا 10-30 تنعكس في هذا الشكل، لأنها ان انعكست كان القياس من جزئيتين، وقد تبين انه غير منتج، واذا لم تنعكس فهي التي تكون كبرى في الشكل الأول.

القول في اختلاط المطلقة والضرورية

في الضرب الخامس والسادس من الشكل الثالث

وان كانت احدهما 1 موجبة والأخرى سالبة، فان جهة النتيجة تابعة 35 لجهة السالبة. لأن السالبة: ان كانت في هذا الشكل هي الكلية فهي الكبرى في الشكل الأول، اذ كانت الصغرى لا يمكن ان تكون في الشكل الأول سالبة، وان كانت الجزئية فقوتها، عند البيان بالافتراض، قوة السالبة الكلية على ما تبين من الافتراض.

- ١٢ -

القول في المقاييس التي تأتلف من المقدمات الممكنة

قال: وينبغي الآن ان يقال متى يكون القياس من مقدمات 1 ممكنة، وكيف 15-2 يكون، وبماذا يكون.

القول في تحديد الممكن

والممكن بالجملة هو الذي ليس بالضروري 1، ومتى وضع موجوداً لم يعرض من 5 ذلك محال. ويعني بالممكن الذي 3 ها هنا؛ ما يشتمل 5 الشيء الموجود بالفعل 20 والعدم، وبالضروري جميع اصناف ما يقال عليه الضروري، اعني الضروري المطلق والضروري بالاضافة الى وقت ما: اما في الماضي، وأما في الحاضر، وأما في المستقبل، الموجب من كل هذه والسالب 6، لا ما يقال عليه الضروري باشتراك 10 الاسم، وهو الممكن الذي قصدنا حده ها هنا 7. فأما ان هذا هو 6 حد الممكن، فذلك يظهر من انه ليس يمكن ان تصدق المتناقضتان معاً، لأن القول بأن الشيء 25 لا يمكن ان يكون، ومحال ان يكون، وباضطرار 8 الآ يكون، يناقضه قولنا: يمكن ان يكون، وليس بمحال 11 ان يكون، ولا باضطرار 9 الآ يكون؛ وذلك ان هذه 12 يلزم بعضها بعضاً، اعني انه يلزم قولنا: لا يمكن ان يكون، قولنا: محال ان يكون، 15 وقولنا: باضطرار 13 الآ يكون؛ كما يلزم قولنا: يمكن ان يكون، ليس بمحال ان يكون، ولا ضروري 14 الآ يكون. واذا كان ذلك كذلك 15، وكان كل واحد من الأشياء واجباً اما ان تصدق عليه السالبة أو الموجبة، فاذن قولنا: ممكن ان يكون، 40 واجب ان يصدق عليه قولنا: ليس بالضرورة لا 16 يكون، اذ كان يكذب عليه

قولنا: بالضرورة لا^{١٧} يكون. ولذلك ينعكس هذا حتى نقول: كل ممكن^{١٨} بضروري ان يكون والآ يكون^{١٩}، وما ليس بضروري ان يكون والآ يكون^{٢٠} فهو ممكن. ولذلك يشبه ان يكون جنس هذا الحد ما يدل عليه لفظ^{٢١} «الذي» وهو الشيء الذي يشمل الموجود والمعدوم كما قلنا، وفصله قولنا: «ليس بضروري، اذ كان نفي الدائم الوجود والدائم العدم^{٢٢}، ويكون ما زيد فيه من انه اذا وضع موجوداً لم يلزم عنه محال خاصة من خواص الممكن لا فصلاً من فضوله. وهذا هو مذهب ابي نصر في هذا الحد. ويحتمل ان يكون هذا القول هو الفصل الأخير في الحد، ويكون المفهوم من قوله^{٢٣}: «ليس بضروري» أي^{٢٤} ليس وجوده في المستقبل بالضرورة مثل كسوف القمر، ولأن قولنا: «ليس وجوده بالضرورة» يصدق على المتع، زيد فيه، و^{٢٥} متى انزل موجوداً لم يعرض عنه محال. فيكون على هذا جنس الممكن هو المعدوم، والفصل الذي يخصه هو اذا وضع موجوداً لم يلزم عنه^{٢٦} محال. وهذا هو مذهب جلّ المفسرين من المشائين.

القول في بيان خاصة الممكن

وما يخص المقدمات الممكنة ان الموجبة منها تلزم السالبة، والسالبة تلزم الموجبة، اعني السالبة الممكنة لا سالبة الممكن، وهي التي توجب الامكان وتسلب الوجود لا التي تسلب الامكان، لأن تلك هي المناقضة للممكنة على ما تبين في «باري ارميناس»^{٢٧}. وذلك انه يلزم قولنا: ممكن ان يكون، قولنا: ممكن الآ^{٢٨} يكون، اذ كانت هذه هي طبيعة الممكن، اعني انه يتبها^{٢٩} ان يوجد الشيء والآ^{٣٠} يوجد. وهذا اللزوم موجود في جميع اصناف المتقابلة الموجودة في هذه المادة، وذلك انه يلزم قولنا: يمكن^{٣١} ان يكون في كل الشيء^{٣٢} ممكن^{٣٣} الآ^{٣٤} يكون في شيء منه، وقولنا: يمكن^{٣٥} ان يكون في كله^{٣٦}، قولنا: يمكن^{٣٧} الآ يكون في بعضه وعكس هذين.

والبرهان على ذلك هو ان الممكن هو ما ليس بضروري الوجود، وما ليس بضروري الوجود فيمكن الآ^{٣٨} يوجد، فاذن ما يمكن ان يوجد يمكن الآ^{٣٩} يوجد،

وما يمكن الآ^{٤٠} يوجد يمكن ان يوجد اذ كان ليس بضروري الآ^{٤١} يوجد. وهذه المقدمات التي تعدّها هنا^{٤٢} سوابل هي في الحقيقة موجبات معدولة^{٤٣}، على ما تبين في «باري ارميناس»^{٤٤}، اذ كان حرف «لا» لا يقرن فيها بالجهة وانما بالكلمة الوجودية^{٤٥}، وذلك مثل ما يقرن بالموضوع في القضايا التي ليست بذات حنة.

القول في تقسيم معنى الممكن

والممكن يقال على ثلاثة^{٤٦} اضرب:

احدها: الممكن على الأكثر، مثل ان يشيب الانسان في سن الشيخوخة وينمى في سن الشباب؛

والثاني: الممكن على الأقل وهو الذي يقابل الممكن على الأكثر، مثل الآ^{٤٧} يشيب الانسان في سن الاكتهال ولا ينمى في سن الشباب؛

والثالث: الممكن على التساوي وهو الذي يمكن ان يكون والآ^{٤٨} يكون على التساوي، مثل تمزق هذا الثوب أو^{٤٩} لا تمزقه.

فأما الممكن الذي على التساوي فانه تلزم^{٥٠} الموجبة منه السالبة، والسالبة منه الموجبة على التساوي؛

وأما الذي على الأكثر فانه تلزم^{٥١} الموجبة منه السالبة، والسالبة^{٥٢} الموجبة على الأقل.

وأما الذي على الأقل فانه تلزم^{٥٣} الموجبة منه السالبة والسالبة منه الموجبة على الأكثر، وذلك انه ان كان يمكن ان يشيب الانسان على الأكثر في سن الاكتهال، فيمكن الآ^{٥٤} يشيب على الأقل.

والممكن الذي على الأقل وعلى التساوي فليس تستعمله صناعة البرهان، وقد تستعمله^{٥٥} صنائع كثيرة مثل الخطابة فانها^{٥٦} قد تستعمل الممكن على التساوي؛ وأما الزجر والتكهن فانها^{٥٧} قد تستعمل الذي^{٥٨} على الأقل.

والغرض ها هنا^{٦٠} انما هو القول في تعريف متى يكون قياس ومتى لا يكون من المقدمات الممكنة باطلاق^{٦١}، أي من جهة ما هي ممكنة، سواء كانت في الأكثر أو في الذي على التساوي أو في الأقل، اذ كان هذا الكتاب انما ينظر فيه صورة القياس لا في مادته.

واذ قد تقرّر هذا، فلنقل في المقاييس التي تأتلف من المقدمات الممكنة في الشكل الأول^{٦٢}.

- ١٣ -

القول في المقاييس التي تأتلف من المقدمات الممكنة في الشكل الأول

ولنبداً^١ من هذه أولاً بالصرفة ثم بالمختلطة فنقول: ان عدد المقاييس^٢ الكاملة المنتجة في هذه المادة هي باعياها عدد المقاييس المنتجة في المادة المطلقة والضرورية.

القول في تأليف الممكنتين
في الضرب الأول والثاني من الشكل الأول

وذلك انه ان كان ما هو ج فهو ب بامكان^٣ وكل ما هو ب فهو ا بامكان^٤، فواجب ان يكون كل ج هو ا بامكان^٥. وذلك يبين ايضاً من معنى «المقول على الكل» أو «المسلوب عن الكل»، وذلك ان معنى قولنا: كل ب ا بامكان^٦، أي كل ما يوصف بب بامكان^٧ أو بالفعل، أي كل ما هو ب بالفعل أو بالقوة فانه ا بامكان، أي^٨ بأن^٩ ا محمولة عليه بامكان. فاذا وضعنا ان ج موصوفة بب بامكان، فيجب ان تكون ج هي ا بامكان.

وكذلك ان كانت المقدمة الكبرى كلية سالبة، والصغرى موجبة كلية، مثل 33a قولنا: كل ج هو ب بامكان، ولا شيء من ب هو ا بامكان، فانه يجب ايضاً، من جهة ان ج جزء بامكان لب، ان تكون ا مسلوقة عن كل ج بامكان.

القول في انتاج القياسات المؤلفة من سالبة صغرى الممكنة
أو السالبتين الممكنتين وشروطها وانها ينتفع بها في الجدل

وأما اذا كانت الموجبة، من المقدمتين الكليتين، الكبرى، والسالبة الصغرى، 5-10 فانه لا يكون قياس اذ كان لا يوجد فيها شرط «المقول على الكل»، وهو ان يكون

الطرف الاصغر متصفاً بالأوسط، اعني متصفاً بالأوسط^{١٠} وصف ايحاب على ما قبل. وأما من جهة لزوم المقدمة الموجبة في هذه المادة عن السالبة، فقد يكون قياس الا انه غير تام اذ كان تبين بشيء^{١١} زائد على معنى^{١٢} «المقول على الكل» وهو اللزوم^{١٣} الذي يسميه ارسطو في هذه المادة عكساً. وذلك انه اذا وضعنا بدل المقدمة السالبة اللازم عنها، وهي الموجبة، كان واجباً ان يكون من ذلك الصنف الأول في هذا الشكل. وهو الذي يكون من موجبتين كليتين. وأكثر ما ينتفع بمثل هذا القياس اذا كانت السالبة الكلية اقلية، فانها تنعكس الى الاكثرية وهي المستعملة اكثر ذلك.

وكذلك اذا كانت المقدمتان الكليتان في هذا الشكل سالبتين، فلن يكون قياس تام اذ كان ليس يوجد فيها معنى «المقول على الكل». وقد يكون قياس غير تام اذا عكسنا السالبتين الى الموجبتين اللازمة لها، أو عكسنا السالبة الصغرى الى الموجبة اللازمة لها. وأكثر ما ينتفع بهذا العكس اذا كانت السوالب اقلية، فان امثال هذه المقاييس هي نافعة في الجدل، وهي حيلة جيدة في تلك الصناعة؛ وذلك ان السائل قد يقصد ان يتسلم مقدمات موجبة اكثرية لينتج منها موجبة اكثرية، فيخاف ان هو صرح بالسؤال عن المقدمات التي تنتج له تلك النتيجة الآ^{١٤} يسلمها له الجحيب، فيستل عن سوالها^{١٥} الأقلية، فلا يشعر الجحيب بما يلزم عن ذلك فيسلمها.

القول في تأليف الممكنتين

في الضرب الثالث والرابع من الشكل الأول

وأما اذا كانت احدى المقدمتين في هذه المادة كلية، والثانية جزئية، وكانت الكلية هي الكبرى والصغرى هي الجزئية، فانه اذا كانت الصغرى موجبة يكون قياس تام. كانت الكلية الكبرى سالبة او موجبة. وذلك بين من معنى «المقول على الكل». وأما اذا كانت الصغرى سالبة فانه لا يكون قياس تام لكن^{١٦} يكون غير تام. اذا عكست الصغرى الى الموجبة اللازمة عنها.

وأما اذا كانت المقدمة الكبرى جزئية والصغرى كلية، فانه لا يكون قياس بته^{١٧} 30-35

لا تام ولا غير تام، موجبتين كانتا معاً أو سالبتين، أو احدهما^{١٨} موجبة والأخرى سالبة. وذلك انه^{١٩} لا يوجد فيها معنى «المقول على الكل» لا بانعكاس^{٢٠} ولا من نفس المقدمات. وذلك انه اذا قلنا: كل ج هوب، وبعض ب هوا، لم يمنع ان تكون ج داخلية تحت البعض الذي تفضل به ب على ا، أعني الذي يسلب ا سلباً ضرورياً، فلا يلزم لذلك ان يكون كل ج هوا بامكان، ولا الا^{٢١} يكون في شيء منها بامكان، لأنه اذا لم يكن كل ج ا بامكان، فليس يصدق كل ج ليس هوا بامكان؛ وكذلك اذا لم يصدق ايضاً ان يكون بعض ج ا بامكان، فلن^{٢٢} يصدق ايضاً ان بعض ج ليس هوا بامكان. وقد تبين في جميع هذه الاصناف انها غير منتجة، جزئيتين كانتا معاً، أو الكبرى جزئية والصغرى كلية، من الحدود، لأنها تنتج الموجب تارة والسالب تارة، اعني السالب الضروري والموجب الضروري. 5-15 فالحدود التي تنتج الموجب^{٢٣} مثل: الانسان والأبيض والحلي، وذلك ان بعض الناس^{٢٤} ابيض بامكان^{٢٥}، وبعض الأبيض حي بامكان^{٢٦}، وبعض الناس وهي النتيجة، حي بالضرورة. والتي تنتج السالب: الثوب والأبيض والحلي، وذلك ان بعض الثياب ابيض بامكان^{٢٧}، وبعض الأبيض حي بامكان^{٢٨}، ولا ثوب واحد حي بالضرورة^{٢٩}، وهي النتيجة. وكذلك يعرض متى اخذنا الصغرى كلية، مثل ان نقول: كل انسان ممكن ان يكون ابيض، وبعض الابيض ممكن ان يكون حياً، فكل انسان حي؛ وكل ثوب ممكن ان يكون ابيض، وبعض الأبيض حي بامكان^{٣٠}، ولا ثوب واحد حي، وهي النتيجة. وكون الحدود المأخوذة في هذا التأليف تنتج مرة ضرورية موجبة ومرة سالبة ضرورية، يدل^{٣١} ان هذا التأليف ليس بقياس اصلاً لنتيجة من النتائج، من أي مادة كانت، اعني مطلقة فرضت أو ضرورية أو ممكنة، وذلك ان بانتاجه السالب الضروري تارة، والموجب الضروري تارة، يدل على انه ليس تنتج^{٣٢} نتيجة واحدة ضرورية، وبكونه^{٣٣} ينتج الضروري^{٣٤}، يدل على انه ليس ينتج لا نتيجة مطلقة ولا ممكنة، لأن المطلقة والممكنة ليست بضرورية.

٢٥ فنكون المقاييس المنتجة في هذا الشكل في هذه المادة ثمانية اصناف، اذا لم تعد المهمة غير الجزئية، اربعة تامة، وهي التي تنتج في المواد الاخر، وأربعة غير

تامة^{٣٥}، وهي الخاصة بهذه المادة. وما يقوله تامسطيوس في ان هذه الأربعة الغير التامة^{٣٦} لا غناء^{٣٧} لها اصلاً، لأنه ان كانت السوالب التي وضعت أولاً اكثرية انعكست الى الاقلية. وتلك لا تستعمل في صناعة اصلاً، وان كانت اقلية فتلك مقدمات غير مسؤول^{٣٨} عنها في صناعة من الصنائع التي تضع المقدمات بالسؤال، ولا موضوعه ايضاً ابتداءً في الصنائع التي لا تستعمل السؤال، فهو قول باطل، لأننا قد بينا الوجه الذي به تستعمل وينتفع بها في صناعة الجدل هذا ان سلمنا ان المقدمات الاقلية لا تستعملها صناعة، فانه يشبه ان يكون الذي يفحص عن هذه الطبيعة قد يحتاج الى استعمالها، وذلك هو صاحب العلم الالهي^{٣٩}.

- ١٤ -

القول في تأليف الممكن والوجودي في الشكل الأول

- ونقول انه اذا كانت احدى المقدمتين مطلقة والثانية ممكنة، فان كانت المقدمة الكبرى هي الممكنة والصغرى هي المطلقة، فان اصناف المقاييس^٢ التي توجد في هذا التركيب تكون تامة، اي بيئة الانتاج بحسب «المقول على الكل»؛ وهي اربعة اصناف، اعني التي تنتج الموجب الكلي، والسالب الكلي، والجزئي السالب، والجزئي الموجب، وتكون نتائجها ممكنة حقيقية^٣.
- واما اذا كانت الكبرى هي المطلقة^٤ والصغرى هي الممكنة، فان المقاييس المنتجة في هذا النوع من الاختلاط تكون في هذا الشكل غير تامة، وتكون النتيجة الموجبة منها ممكنة، كانت كلية أو جزئية، والسالبة اما ممكنة واما ضرورية، جزئية كانت أو كلية^{١٠}.

القول في تأليف الممكن والوجودي في الضرب الأول من الشكل الأول

- فلتكن أولاً الكبرى هي الممكنة، والصغرى هي المطلقة، ولتكونا كليتين، فأقول انها تنتج نتيجة ممكنة. مثال ذلك ان يكون كل ج هوب بالفعل، وكل ما هوب فهو ا بامكان^٥، فهذا ينتج ان كل ج هوب ا بامكان^٦؛ وذلك ان معنى^٧ قولنا: كل ١٥ ما هوب فهو ا بامكان^٨، ان كل ما هوب بالقوة أو بالفعل فهو ا بامكان^٩.

القول في الفرق بين شرط المقول على الكل المستعمل في المقدمة الممكنة والمقدمة الضرورية والمطلقة الكبرى

وذلك ان هذا هو شرط «المقول على الكل» المأخوذ في المقدمة الكبرى الممكنة،

بخلاف شرط «المقول على الكل» المأخوذ في الكبرى^{١١} الوجودية أو الاضطرارية . وذلك انه متى قلنا ان كل ب هو ا بالفعل أو بالضرورة، فهو يبين ان في كثير من المواد انما تصدق هذه المقدمات على ما هو بالفعل فقط، مثل قولنا: كل انسان يمشي، وكل انسان ناطق، فان هاتين المقدمتين انما تصدقان على ما هو انسان بالفعل لا على ما هو انسان بالقوة، وفي كثير منها يصدق على الأمرين جميعاً، اعني على كل ما بالقوة وما هو بالفعل، وبخاصة الضرورية، مثل قولنا: كل متحرك جسم. فانه يصدق على المتحرك بالفعل والمتحرك بالقوة. فاذا كان الامر كذلك، فالعام في كل مادة في هاتين المقدمتين، اعني الضرورية والمطلقة، انما هو ان يكون المحمول موجوداً لما هو بالفعل الحد الأوسط، اعني ان تكون ا موجودة بالضرورة أو بالفعل لكل ما هو ب بالفعل.

فاذن ليس^{١١} في هذا التأليف «مقول على الكل»، لأن المقول على الكل^{١٢} هو^{١٣} الذي يوجد دائماً في كل مادة من التأليف الواحد بعينه؛ فقول ابي نصر انه قد يوجد في هذا التأليف «مقول على الكل» لا معنى له^{١٤}. ولذلك ما يقول ارسطو في هذا الاختلاط، انه متى كانت الكبرى مطلقة والصغرى ممكنة، ان القياسات تكون غير تامة، لأن الصغرى اذا كانت ممكنة والكبرى مطلقة أو ضرورية لم يتضمنها شرط «المقول على الكل» العام في كل مادة، فوجب ان يتجنب ما ينتج بحسب بعض المواد كما يتجنب^{١٥} انتاج الموجبتين في الشكل الثاني، وان كانت قد تنتج في بعض المواد.

وأما المقدمة الممكنة^{١٦} فلأمر فيها بخلاف ذلك، اعني انه في كل مادة يصدق فيها ان ا مقولة بامكان على كل ما هو ب بالقوة أو بالفعل، وذلك ان قولنا: كل ما هو انسان فهو ممكن ان يمشي يصدق على كل^{١٧} ما هو انسان بالقوة وانسان بالفعل، وكذلك الأمر في سائر المواد. وهذا امر ظاهر بنفسه من استقراء المواد، ولا دري كيف خفي هذا على المفسرين، والأمر في ذلك في غاية البيان. واذ قد^{١٨} تقرر هذا فنقول: انه متى كان معنى^{١٩} قولنا: ان كل ما هو ب هو ا بامكان، أي ان كل ما هو ب بالفعل أو بالقوة ان ا محمولة عليه بامكان، ثم وضعنا ان ج هو ب بالفعل. فظاهر ان ا تكون مقولة على ج بامكان.

القول في اختلاط الممكن والوجودي في الضرب الثاني من الشكل الأول

وكذلك يبين الأمر متى كانت الكلية الممكنة سالبة والصغرى المطلقة موجبة كلية، ان النتيجة تكون سالبة ممكنة من معنى «المقول على الكل» بعينه المشترك في المقدمة الكبرى السالبة الممكنة. وذلك ان معنى قولنا: انه ولا شيء من ب هو ا بامكان اي ولا شيء من ما^{٢١} هو ب، بالقوة كان أو بالفعل، هو ا بامكان، ثم نضع ان ج هي ب بالفعل، فيجب ان يكون ج ليس شيئاً من ا بامكان.

وأما اذا كانت الكبرى هي المطلقة والصغرى هي الممكنة فانه لا يكون قياس تام. لأن شرط الحمل المطلق الصادق في كل مادة كما قلنا هو ان يكون على اشياء موجودة بالفعل لا بالقوة. فنتى وضعنا ان كل ب هو ا بالفعل، أي كل ما هو ب بالفعل فهو ا بالفعل، واضفنا الى ذلك ان ج هو ب بالامكان، فبين ان ج ليست داخلية تحت شرط «المقول على الكل»، وان هذا النوع من المقاييس^{٢٢} غير يبين الانتاج بنفسه، اعني من^{٢٣} المقدمات انفسها، بل من شيء آخر، ولكن^{٢٤} هو مأخوذ من المقدمات الموضوعة فيه، وهذا هو شرط القياسات الغير الكاملة^{٢٥}.

فلذلك^{٢٦} ما قال ارسطو في اصناف المقاييس^{٢٧} التي تكون الكبرى فيها في هذا الاختلاط مطلقة، والصغرى ممكنة، انها مقاييس^{٢٨} غير تامة، ورام بيانها بالخلف. وهو يوطئ لبيان انتاج هذه المقاييس^{٢٩} الغير التامة^{٣٠} ان الكذب المحال ليس يلزم عن الكذب الممكن. وهو أيضاً يوطئ^{٣١} أولاً لبيان هذا المعنى انه متى كان شيئان يلزم وجود احدهما عن الآخر^{٣٢}، أي الثاني عن الأول^{٣٣}، مثل لزوم النتيجة عن القياس، اعني انه يجب ضرورة متى وجدت المقدمات ان توجد النتيجة، فانه يلزم في ذلك^{٣٤} الشئين اذا وجد الأول منها بالضرورة، الذي هو متبوع، فان الثاني يوجد، الذي هو تابع بالضرورة؛ واذا وجد الأول بامكان، فان اللازم يوجد أيضاً بامكان، اعني بالامكان العام، وهو الذي يقابل الممتنع. مثال ذلك انه اذا فرضنا انه متى كانت ا موجودة فان ب تكون موجودة بالذات عن وجود ا، وتوهما بدل ا مثلاً القياس المنتج، وبدل ب النتيجة، فأقول انه متى كان وجود ا ضرورياً كان وجود ب ضرورياً، ومتى كان وجود ا ممكناً كان وجود ب ممكناً. فلتكن ا أولاً ممكنة، فأقول ان ب اللازم وجودها عن وجود ا تكون ممكنة.

بخلاف شرط «المقول على الكل» المأخوذ في الكبرى^{١١} الوجودية أو الاضطرارية . وذلك انه متى قلنا ان كل ب هو ا بالفعل أو بالضرورة، فهو بين ان في كثير من المواد انما تصدق هذه المقدمات على ما هو بالفعل فقط، مثل قولنا: كل انسان يمشي، وكل انسان ناطق، فان هاتين المقدمتين انما تصدقان على ما هو انسان بالفعل لا على ما هو انسان بالقوة، وفي كثير منها يصدق على الأمرين جميعاً، اعني على كل ما بالقوة وما هو بالفعل، وبخاصة الضرورية، مثل قولنا: كل متحرك جسم، فانه يصدق على المتحرك بالفعل والمتحرك بالقوة. فاذا كان الامر كذلك، فالعام في كل مادة في هاتين المقدمتين، اعني الضرورية والمطلقة، انما هو ان يكون المحمول موجوداً لما هو بالفعل الحد الأوسط، اعني ان تكون ا موجودة بالضرورة أو بالفعل لكل ما هو ب بالفعل.

فاذن ليس^{١٢} في هذا التأليف «مقول على الكل»، لأن المقول على الكل^{١٣} هو^{١٤} الذي يوجد دائماً في كل مادة من التأليف الواحد بعينه، فقول ابي نصر انه قد يوجد في هذا التأليف «مقول على الكل» لا معنى له^{١٥}. ولذلك ما يقول ارسطو في هذا الاختلاط، انه متى كانت الكبرى مطلقة والصغرى ممكنة، ان القياسات تكون غير تامة، لأن الصغرى اذا كانت ممكنة والكبرى مطلقة أو ضرورية لم يتضمنها شرط «المقول على الكل» العام في كل مادة، فوجب ان يتجنب ما ينتج بحسب بعض المواد كما يتجنب^{١٥} انتاج الموجبتين في الشكل الثاني، وان كانت قد تنتج في بعض المواد.

وأما المقدمة الممكنة^{١٦} فالأمر فيها بخلاف ذلك، اعني انه في كل مادة يصدق فيها ان ا مقولة بامكان على كل ما هو ب بالقوة أو بالفعل، وذلك ان قولنا: كل ما هو انسان فهو ممكن ان يمشي يصدق على كل^{١٧} ما هو انسان بالقوة وانسان بالفعل، وكذلك الأمر في سائر المواد. وهذا امر ظاهر بنفسه من استقراء المواد، ولا ادري كيف خفي هذا على المفسرين، والأمر في ذلك في غاية البيان. واذا قد^{١٨} تقرر هذا فبقول: انه متى كان معنى^{١٩} قولنا: ان كل ما هو ب^{٢٠} هو ا بامكان، أي ان كل ما هو ب بالفعل أو بالقوة ان ا محمولة عليه بامكان، ثم وضعنا ان ج هو ب بالفعل، فظاهر ان ا تكون مقولة على ج بامكان.

القول في اختلاط الممكن والوجودي في الضرب الثاني من الشكل الأول

وكذلك يبين الأمر متى كانت الكلية الممكنة سالبة والصغرى المطلقة موجبة كلية، ان النتيجة تكون سالبة ممكنة من معنى «المقول على الكل» بعينه المشترك في المقدمة الكبرى السالبة الممكنة. وذلك ان معنى قولنا: انه ولا شيء من ب هو ا بامكان اي ولا شيء من ما^{٢١} هو ب، بالقوة كان أو بالفعل، هو ا بامكان، ثم نضع ان ج هي ب بالفعل، فيجب ان يكون ج ليس شيئاً من ا بامكان.

وأما اذا كانت الكبرى هي المطلقة والصغرى هي الممكنة فانه لا يكون قياس تام، لأن شرط الحمل المطلق الصادق في كل مادة كما قلنا هو ان يكون على اشياء موجودة بالفعل لا بالقوة. فنتي وضعنا ان كل ب هو ا بالفعل، أي كل ما هو ب بالفعل فهو ا بالفعل، واضفنا الى ذلك ان ج هو ب بالامكان، فيبين ان ج ليست داخلية تحت شرط «المقول على الكل»، وان هذا النوع من المقاييس^{٢٢} غير بين الانتاج بنفسه، اعني من^{٢٣} المقدمات انفسها، بل من شيء آخر، ولكن^{٢٤} هو مأخوذ من المقدمات الموضوعة فيه، وهذا هو شرط القياسات الغير الكاملة^{٢٥}.

فلذلك^{٢٦} ما قال ارسطو في اصناف المقاييس^{٢٧} التي تكون الكبرى فيها في هذا الاختلاط مطلقة، والصغرى ممكنة، انها مقاييس^{٢٨} غير تامة، ورام بيانها بالخلف. وهو يوطئ لبيان انتاج هذه المقاييس^{٢٩} الغير التامة^{٣٠} ان الكذب المحال ليس يلزم عن الكذب الممكن. وهو أيضاً يوطئ^{٣١} أولاً لبيان هذا المعنى انه متى كان شيئان يلزم وجود احدهما عن الآخر^{٣٢}، أي الثاني عن الأول^{٣٣}، مثل لزوم النتيجة عن القياس، اعني انه يجب ضرورة متى وجدت المقدمات ان توجد النتيجة، فانه يلزم في ذلك^{٣٤} الشئين اذا وجد الأول منها بالضرورة، الذي هو متبوع، فان الثاني يوجد، الذي هو تابع بالضرورة. واذا وجد الأول بامكان، فان اللازم يوجد أيضاً بامكان، اعني بالامكان العام، وهو الذي يقابل الممتنع. مثال ذلك انه اذا فرضنا انه متى كانت ا موجودة فان ب تكون موجودة بالذات عن وجود ا، وتوهنا بدل ا مثلاً القياس المنتج، وبدل ب النتيجة، فأقول انه متى كان وجود ا ضرورياً كان وجود ب ضرورياً، ومتى كان وجود ا ممكناً كان وجود ب ممكناً. فلتكن ا أولاً ممكنة، فأقول ان ب اللازم وجودها عن وجود ا تكون ممكنة.

بخلاف شرط «المقول على الكل» المأخوذ في الكبرى^{١١} الوجودية أو الاضطرارية. وذلك انه متى قلنا ان كل ب هو ا بالفعل أو بالضرورة، فهو يبين ان في كثير من المواد انما تصدق هذه المقدمات على ما هو بالفعل فقط، مثل قولنا: كل انسان يمشي، وكل انسان ناطق، فان هاتين المقدمتين انما تصدقان على ما هو انسان بالفعل لا على ما هو انسان بالقوة، وفي كثير منها يصدق على الأمرين جميعاً، اعني على كل ما بالقوة وما هو بالفعل، وبخاصة الضرورية، مثل قولنا: كل متحرك جسم، فانه يصدق على المتحرك بالفعل والمتحرك بالقوة. فاذا كان الامر كذلك، فالعام في كل مادة في هاتين المقدمتين، اعني الضرورية والمطلقة، انما هو ان يكون المحمول موجوداً لما هو بالفعل الحد الأوسط، اعني ان تكون ا موجودة بالضرورة أو بالفعل لكل ما هو ب بالفعل.

فاذن ليس^{١٢} في هذا التأليف «مقول على الكل»، لأن المقول على الكل^{١٣} هو الذي يوجد دائماً في كل مادة من التأليف الواحد بعينه، فقول ابي نصر انه قد يوجد في هذا التأليف «مقول على الكل» لا معنى له^{١٤}. ولذلك ما يقول ارسطو في هذا الاختلاط، انه متى كانت الكبرى مطلقة والصغرى ممكنة، ان القياسات تكون غير تامة، لأن الصغرى اذا كانت ممكنة والكبرى مطلقة أو ضرورية لم يتضمنها شرط «المقول على الكل» العام في كل مادة، فوجب ان يتجنب ما ينتج بحسب بعض المواد كما يتجنب^{١٥} انتاج الموجبتين في الشكل الثاني، وان كانت قد تنتج في بعض المواد.

وأما المقدمة الممكنة^{١٦} فالأمر فيها بخلاف ذلك، اعني انه في كل مادة يصدق فيها ان ا مقولة بامكان على كل ما هو ب بالقوة أو بالفعل، وذلك ان قولنا: كل ما هو انسان فهو ممكن ان يمشي يصدق على كل^{١٧} ما هو انسان بالقوة وانسان بالفعل، وكذلك الأمر في سائر المواد. وهذا امر ظاهر بنفسه من استقراء المواد، ولا ادري كيف خفي هذا على المفسرين، والأمر في ذلك في غاية البيان. واذ قد^{١٨} تقرر هذا فبقول: انه متى كان معنى^{١٩} قولنا: ان كل ما هو ب^{٢٠} هو ا بامكان، أي ان كل ما هو ب بالفعل أو بالقوة ان ا محمولة عليه بامكان، ثم وضعنا ان ج هو ب بالفعل، فظاهر ان ا تكون مقولة على ج بامكان.

القول في اختلاط الممكن والوجودي في الضرب الثاني من الشكل الأول

وكذلك يبين الأمر متى كانت الكلية الممكنة سالبة والصغرى المطلقة موجبة كلية، ان النتيجة تكون سالبة ممكنة من معنى «المقول على الكل» بعينه المشترك في المقدمة الكبرى السالبة الممكنة. وذلك ان معنى قولنا: انه ولا شيء من ب هو ا بامكان اي ولا شيء من ما^{٢١} هو ب، بالقوة كان أو بالفعل، هو ا بامكان، ثم نضع ان ج هي ب بالفعل، فيجب ان يكون ج ليس شيئاً من ا بامكان.

وأما اذا كانت الكبرى هي المطلقة والصغرى هي الممكنة فانه لا يكون قياس تام، لأن شرط الحمل المطلق الصادق في كل مادة كما قلنا هو ان يكون على اشياء موجودة بالفعل لا بالقوة. فتى وضعنا ان كل ب هو ا بالفعل، أي كل ما هو ب بالفعل فهو ا بالفعل، واضفنا الى ذلك ان ج هو ب بالامكان، فبين ان ج ليست داخلية تحت شرط «المقول على الكل»، وان هذا النوع من المقاييس^{٢٢} غير يبين الانتاج بنفسه، اعني من^{٢٣} المقدمات انفسها، بل من شيء آخر، ولكن^{٢٤} هو مأخوذ من المقدمات الموضوعة فيه، وهذا هو شرط القياسات الغير الكاملة^{٢٥}.

فلذلك^{٢٦} ما قال ارسطو في اصناف المقاييس^{٢٧} التي تكون الكبرى فيها في هذا الاختلاط مطلقة، والصغرى ممكنة، انها مقاييس^{٢٨} غير تامة، ورام بيانها بالخلف. وهو يوطئ لبيان انتاج هذه المقاييس^{٢٩} الغير التامة^{٣٠} ان الكذب المحال ليس يلزم عن الكذب الممكن. وهو أيضاً يوطئ^{٣١} أولاً لبيان هذا المعنى انه متى كان شيئان يلزم وجود احدهما عن الآخر^{٣٢}، أي الثاني عن الأول^{٣٣}، مثل لزوم النتيجة عن القياس، اعني انه يجب ضرورة متى وجدت المقدمات ان توجد النتيجة، فانه يلزم في ذلك^{٣٤} الشئين اذا وجد الأول منها بالضرورة، الذي هو متبوع، فان الثاني يوجد، الذي هو تابع بالضرورة؛ واذا وجد الأول بامكان، فان اللازم يوجد أيضاً بامكان، اعني بالامكان العام، وهو الذي يقابل الممتنع. مثال ذلك انه اذا فرضنا انه متى كانت ا موجودة فان ب تكون موجودة بالذات عن وجود ا، وتوهما بدل ا مثلاً القياس المنتج، وبدل ب النتيجة، فأقول انه متى كان وجود ا ضرورياً كان وجود ب ضرورياً، ومتى كان وجود ا ممكناً كان وجود ب ممكناً. فلتكن ا أولاً ممكنة، فأقول ان ب اللازم وجودها عن وجود ا تكون ممكنة.

برهان ذلك انه ان كانت ب غير ممكنة، وأعني ها هنا^{٣٤} بغير ممكنة رفع جميع المعاني التي يدل عليها اسم الممكن، وهو السالب^{٣٥} الذي يصدق على الممتنع وكان الممكن في وقت ما هو ممكن، هو الذي يجوز ان يخرج الى الفعل، وغير الممكن الذي لا يجوز ان يخرج الى الفعل. فان ا اذا فرضناها ممكنة وب غير ممكنة، فانه قد يمكن ان توجد ا وتخرج الى الفعل من غير ان توجد ب؛ وقد كنا وضعنا انه اذا وجدت ا وجدت ب، فيجب ان تكون ب موجودة وغير موجودة معاً، هذا خلف لا يمكن. فاذن واجب متى كانت ا ممكنة ان تكون ب ممكنة، اعني اي نوع اتفق مما يقال عليه اسم الممكن. واذا تقرر هذا فأقول انه ليس يلزم عن الكذب ٢٥-30 الممكن كذب مستحيل^{٣٦}. ومثال ذلك^{٣٧} اذا فرضنا^{٣٨} وجود ا كاذباً^{٣٩} ممكناً، وهو الممكن الذي ينزل موجوداً في الوقت الذي هو^{٤٠} غير موجود، فأقول ان وجود^{٤١} ب يكون كاذباً ممكناً لا كاذباً ممتنعاً، وهو الدائم الكذب. ومثال ذلك ان تكون مقدمات القياس أو احدهما^{٤٢} كاذبة ممكنة، فانه ليس يمكن ان تكون النتيجة كاذبة مستحيلة؛ وذلك ان ا اذا كانت كاذبة فهي في وقت كذبها ممكنة حقيقية، وقد كنا فرضنا ان ا اذا كانت ممكنة حقيقية^{٤٣} ان ب تكون ممكنة، والممكن ليس بكاذب مستحيل، فتكون ب ممكنة غير ممكنة معاً، وذلك خلف لا يمكن. فاذن متى كانت ١٥ احدى مقدمات^{٤٤} القياس أو كلتاهما كاذبة ممكنة، فليس^{٤٥} تكون النتيجة كاذبة مستحيلة بل كاذبة ممكنة.

فاذا تقرر هذا فلنضع مقدمتين كليتين، كبراهما^{٤٦} موجبة مطلقة وصغراهما^{٤٧} موجبة ممكنة، مثل ان تكون كل ج هـ^{٤٨} ب بامكان، وكل ب هـ ا بالفعل، 35-40 فأقول ان هذا التاليف ينتج دائماً ان ج ممكنة^{٤٩} ان تكون ا.

برهان ذلك انه ان لم تكن ج ممكنة ان تكون ا، فليكن نقيضها وهي^{٥٠} قولنا: ليس يمكن^{٥١} ان يكون كل ج ا، ومعنا ان كل ج ممكنة ان تكون ب. فاذا انزلنا هذه المقدمة^{٥٢} موجودة بالفعل، وهي ان كل ج هـ ب بالفعل، كانت كاذباً غير محال؛ فاذا اضفناها الى اللازم عن قولنا: ليس يمكن ان يكون كل ج ا، انتج^{٥٣} لنا في الشكل الثالث ان بعض ب^{٥٤} بالضرورة ليست في ا، لأن قولنا: ليس يمكن ان يكون كل ج ا، يصدق معه قولنا: بعض ج ليس بالضرورة. فيكون معنا في ٢٥

الشكل الثالث مقدمتان: احدهما^{٥٥} وجودية موجبة، والثانية سالبة ضرورية جزئية، فهي تنتج ضرورة سالبة ضرورية جزئية على ما تقدم وهو: بعض ب ليس ا بالضرورة؛ لكن^{٥٦} قد كان موضوعاً لنا ان كل ب هو ا بالفعل، وهو نقيض النتيجة، هذا خلف لا يمكن. فالكذب المحال انما لزم ضرورة عن المقدمة التي اضفناها الى المقدمة الكاذبة الممكنة وهي قولنا: ليس يمكن ان يكون كل ج هـ^{٥٧} ا باضطرار، اذ كان الكاذب الممكن لا يلزم عنه^{٥٨} كاذب مستحيل على ما تبين، وما لزم عنه محال فهو محال. واذا كذب قولنا: بعض ج ليس ا باضطرار، اللازم عن قولنا: ليس يمكن ان يكون كل ج ا، فقولنا: انه^{٥٩} ليس يمكن ان يكون كل ج ا كاذب؛ واذا^{٦٠} كان هذا كاذباً فنقيضه هو الصادق وهو قولنا: كل ج ممكنة ان تكون ا. فقد تبين من هذا ان نتيجة هذا القياس هي ممكنة. ١٠

القول في بيان المطلقة الحقيقية والفرق

بينها وبين الضرورية وانه لا يتألف قياس من المطلقة الألفية

وانما يعرض لهذا التاليف ان يكون منتجاً بهذه الجهة، اعني الأ^{٦١} ينتج مرة الايجاب الضروري ومرة السلب الضروري، كالحال في المقاييس الغير المنتجة^{٦٢} متى اخذت المطلقة الحقيقية وهي التي يصح فيها الحمل الكلي المطلق، اعني التي^{٦٣} يشاهد بالحس وجود المحمول فيها لجميع الموضوع في جميع الزمان أو في اكثره. وهذه هي المقدمات التي تنشأ عن الاستقراء الذي يستوفي فيه جميع الجزئيات، مثل ان كل غراب اسود وكل ثلج ابيض. والفرق بينها وبين الضرورية ان هذه^{٦٤} يخطر بالبال امكان عدمها في الأقل من الزمان المستقبل، والضرورة لا يخطر ذلك فيها بالبال لأن الذهن يشعر^{٦٥} فيها بالنسبة الذاتية التي بين المحمول والموضوع. ومن هذه ٢٠ المطلقة، كما يقول^{٦٦} ارسطو، تعمل اكثر المقاييس^{٦٧}. واما المطلقة التي توجد في الأقل من الزمان، مثل ان كل متحرك انسان، فهو بين انه لا يعمل منها قياس، وبخاصة مع الممكنة، كما لا يعمل في الممكنة الاقلية قياس. وهذه المطلقة، اعني التي لا يصح فيها^{٦٨} الحمل الكلي الا في زمان معين^{٦٩}، متى اخذت^{٧٠} الكبرى والصغرى ممكنة، فانها توجد مرة تنتج الموجب ومرة تنتج السالب. والسبب في ذلك ٢٥ ان هذه المطلقة انما تصدق الكلية فيها في الزمان الحاضر، والمقدمة الصغرى من جهة

ما هي ممكنة ليست بمنطوية تحت الكبرى، اذ كان الممكن هو الموجود في الزمان المستقبل.

فهذا هو عندي معنى ايضاً ارسطو ان تكون المقدمات الكلية المأخوذة^{٧١} صادقة على الأزمنة الثلاثة^{٧٢}، لا ما يظنه ابو نصر من ان هذه الوصية هي في معنى «المقول على الكل»، فانه^{٧٣} ليس يمكن ان يوجد «المقول على الكل» في المقدمة الكبرى الوجودية الحقيقية عاملاً، في الأزمنة الثلاثة^{٧٤}، الا في بعض المواد، وهي التي يصدق فيها ان ا موجودة بالفعل لكل ما هو ب بالقوة أو بالفعل. واذا وجد الأمر بهذه الصفة، فالتأليف من ذلك يكون منتجاً^{٧٥} بحسب «المقول على الكل». فان كان^{٧٦} ارسطو وصى الآ تستعمل المقدمات المطلقة الا في هذه المادة^{٧٧}، فما باله قد قال انها غير منتجة بحسب «المقول على الكل»، اعني المطلقة اذا اختلطت مع الممكنة، ويبين انتاجها بالخلف؟ وما باله قد قال فيها انها تنتج الموجب مرة والسالب اخرى^{٧٨}؟ فاذن^{٧٩} واجب^{٨٠} ان تكون هذه المطلقة هي غير المطلقة التي يبين انها تنتج بطريق الخلف، ويكون السبب عن اعراضه^{٨١} عن المنتج منها بحسب «المقول على الكل» العام، صدقة في بعض المواد لا في كلها.

١٥ وليس هذه الوصية ايضاً مما يفهم منها ان المقدمة الوجودية عنده هي التي تشمل الضروري والممكن، كما فهم ذلك عنه^{٨٢} تامسطيوس؛ فان هذه المقدمة، اعني المطلقة التي بهذه الصفة، ليس لها وجود خارج الذهن. والقصد ها هنا^{٨٣} انما هو احصاء جهات المقدمات المطابقة لاصناف الوجود او للمعارف للاول. فاما ان كان قصد ارسطو بالجهات احصاء فصول المقدمات من جهة الوجود والمعرفة، فليس ينتفع بالمطلقة على رأي ثاوفرسطس^{٨٤} وتامسطيوس^{٨٥}؛ وان كان اراد احصاءها^{٨٦} من جهة المعارف الاول التي لنا بالطبع فقد ينتفع بها، فاننا^{٨٧} كثيراً ما نعلم ان المحمول موجود للموضوع، ونجهل هل هو موجود بامكان او باضطرار. وبشبه ان يكون قصد بالمطلقة الامر من جميعاً، اعني المطلقة بحسب المعرفة والمطلقة بحسب الوجود والمعرفة، وهي التي حددنا^{٨٨} لا التي يذكرها الاسكندر، فان تلك لا يأتلف منها قياس الا بالعرض اي في وقت ما^{٨٩} مخصوص، واذا خلطت^{٩٠} مع الممكن فليس يأتلف منها قياس اصلاً، اعني ان تكون الصغرى ممكنة.

فعل هذا التأويل^{٩١} تنحل^{٩٢} الشكوك الواردة على كلام هذا الرجل، مع انه التأويل الحق اللائق بمذهبه في هذه الصناعة. وارسطو يبين من الحدود المأخوذة من المواد انه اذا اخذت في مثل هذا^{٩٣} الاختلاط المطلقة الموجودة في زمان معين^{٩٤} بالفعل انه لا يكون قياس منتج^{٩٥} اصلاً لانه ينتج جنساً سالباً ضرورياً وجنباً موجباً ضرورياً. والحدود التي تنتج السالب هي: الانسان والمتحرك والفرس^{٩٦}، والاصغر هو الانسان، والاوسط هو المتحرك، والاكبر هو الفرس؛ وذلك ان كل انسان يمكن ان يكون متحركاً، وكل متحرك قد يكون في وقت ما فرساً اذا لم يوجد شيء متحرك^{٩٧} الا فرس، والنتيجة سالبة ضرورية وهي: ولا انسان واحد فرس. والحدود التي تنتج الموجب: الانسان والمتحرك والحى. فان كل انسان يمكن ان يكون متحركاً، وكل متحرك في وقت ما قد يكون حياً اذا توهنا انه لا يتحرك^{٩٨} في ذلك الوقت شيء الا الحيوان، والنتيجة موجبة ضرورية وهو^{٩٩} ان كل انسان حي.

القول في ان القياس المنتج مع اختلاف الجهة غير كامل ايضاً

واذا كان الامر هكذا فلتكن المطلقة المأخوذة ها هنا^{١٠٠} هي التي لا تختص بزمان دون زمان^{١٠١}، ولتكن المقدمة الكلية الكبرى سالبة مطلقة، والصغرى الكلية موجبة ممكنة، فاقول انه ينتج^{١٠٢} سالبة مطلقة^{١٠٣} باشتراك الاسم، اعني التي تقال على الممكنة والضرورية. ومعنى قولنا في امثال هذه المقاييس^{١٠٤} انها منتجة، اي ليس^{١٠٥} تنتج الموجب مرة والسالب مرة بل انما تنتج اما^{١٠٦} الموجب فقط واما السالب فقط^{١٠٧}؛ لكن^{١٠٨} السالب والموجب فيها هو مقول على اكثر من معنى واحد. فهذا هو احد الاسباب التي من اجله قيل فيها انها غير تامة. مثال ذلك قولنا: كل ج فهو^{١٠٩} ب بامكان، ولا شيء من ب هو باطلاق، فاقول انه^{١١٠} ينتج هذا انه ولا شيء من ج هو بامكان؛ فمرة تكون النتيجة: ولا شيء من ج هو بالضرورة، ومرة تكون: ولا شيء من ج هو بامكان.

بوهان ذلك انه ان لم يكن الصادق قولنا انه يمكن ان يكون ولا شيء من ج هو، فليكن نقيضه هو الصادق وهو انه ليس يمكن ولا شيء من ج هو ا، واذا لم يمكن ان يكون ولا شيء من ج هو ا، فبعض ج هو بالضرورة، وذلك يبين اللزوم

بنفسه . فاذا كان معنا ان بعض جـ هو ا بالضرورة ، وان كل جـ هو ب بالفعل ، وذلك بنقل المقدمة الممكنة في هذا الشكل الى الوجودية ، كان معنا قياس في الشكل الثالث من مقدمتين موجبتين : احدهما^{١١١} جزئية ضرورية كبرى ، والثانية كلية مطلقة صغرى ، وقد تبين ان هذا قد ينتج جزئية ضرورية بالافتراض وذلك انه يرجع من موجبتين كليتين في الشكل الثالث ، كبراهما^{١١٢} ضرورة وهي ان بعض ب هي ا باضطراب وقد كان موضوعاً لنا في القياس انه ولا شيء من ب ا ، هذا خلف لا يمكن . والخلف لم يلزم عن الكذب الممكن ، وانما لزم عن وضعنا ان بعض جـ ا بالضرورة . لكن^{١١٣} اذا كذب هذا ففقيضه هو الصادق وهو قولنا : ليس بالضرورة بعض^{١١٤} جـ هو^{١١٥} ا ، وهذا يصدق معه ان يكون جـ ليس ا بامكان وليس^{١١٦} بالضرورة . فلذلك تكون نتيجة هذا القياس مرة سالبة ضرورة ومرة سالبة ممكنة .

وقد بين هذا المعنى من الحدود . فليكن بدل جـ انسان وبدل ب مفكر ، وبدل ا غراب ، فيأتلف هكذا^{١١٧} : كل انسان يمكن ان يكون مفكراً ، ولا مفكر واحد غراب ، ينتج : ولا انسان واحد غراب ، وهي سالبة ضرورية . وليكن جـ ايضا انساناً ، وب عالمًا ، وا متحرّكًا ، فيأتلف القياس هكذا : كل انسان يمكن ان يكون عالمًا ، ولا عالم واحد متحرك بعلمه ، فتكون النتيجة : كل انسان يمكن الا^{١١٨} يكون متحرّكاً بعلمه^{١١٩} ، وهي سالبة ممكنة . وينبغي اذا اريد ان يحصل من هذا يقين ، او ما يقارب اليقين ، ان يستقرأ^{١٢٠} الامر في هذا التأليف في اكثر من مادة واحدة ، فانه سيوجد الامر فيه هكذا ، اعني انه ينتج مرة سالبة ضرورية ومرة سالبة ممكنة^{١٢١} .

وقد شك ابونصر في هذا المثال لما اعتقد ان الوجودية هي التي يوجد المحمول فيها لكل الموضوع في زمان مشار اليه ، مثل ما حكاها وقال : ان قولك : ولا مفكر واجد هو ضروري لا وجودي الا ان يريد بالتفكر التخيل . وهذا كله لعدم التفاته الى الفرق بين المطلقة والضرورية عند ارسطو لان الضروري عند ارسطو هو الذاتي ، وليس امتناع الفكرة من الغراب من الواجب الضروري عند جميع الناس مثل سلب الانسان عن الغراب . والوجودية هي الصداقة عنده فقط ، والصادق ايضا هو غير الضروري عنده . وبالجملة اذا اخذ الفكر بالفعل ، كانت المقدمة ضرورية بالعرض ، مطلقة بالذات^{١٢٢} .

فان كانت الصغرى في هذا الشكل سالبة ممكنة فانه لا يكون قياس تام ، اذا كان من شرط الانتاج في هذا الشكل ان تكون الصغرى موجبة . لكن^{١٢٣} اذا عكست السالبة الممكنة الى موجبة ممكنة كان القياس الذي تقدم . وكذلك يعرض متى كانت المقدمتان في هذا الاختلاط سالبتين ، وكانت الصغرى هي الممكنة ، اعني انه لا ينتج شيئاً حتى تعكس الممكنة الى موجبة . فان كانت الصغرى في هذا الشكل سالبة^{١٢٤} مطلقة ، فانه لن يكون قياس منتج ، كانت الكبرى سالبة ممكنة او موجبة ممكنة . والحدود التي تنتج الموجب الضروري هي : الثلج والحلي والايض ، وذلك انه ولا ثلج واحد حي ، وكل حي يمكن ان يكون ابيض ، والنتيجة : كل ثلج ابيض^{١٢٥} ، وهي موجبة ضرورية . والحدود التي تنتج السالب هي : القار والحلي والايض ، وذلك ان كل قار ليس بحي ، وكل حي يمكن ان يكون ابيض ، والنتيجة : ولا قار واحد يمكن ان يكون ابيض ، وهي سالبة ضرورية .

فقد تبين اذا كانت المقدمتان كليتين في هذا الاختلاط متى يكون قياس منتج ومتى لا يكون ، واذا كان فاما منه تام وما منه غير تام . وتبين ما يكون بين الانتاج من غير التام^{١٢٦} بقياس الخلف ، وما يكون^{١٢٧} بيناً بالانعكاس .

القول في اختلاط الممكنة والوجودية في الضرب الثالث والرابع من الشكل الاول

فاما اذا كانت احدى المقدمتين من هذا الاختلاط كلية والاخرى جزئية ، وكانت المقدمة الكبرى ممكنة كلية ، سالبة كانت او موجبة ، والصغرى الجزئية موجبة ، فانه يكون قياس تام على نحو ما كان الامر اذا كانت المقدمتان كليتين ، وكانت الكبرى ممكنة والصغرى مطلقة ، وتكون^{١٢٨} جهة النتيجة هي جهة تلك النتيجة بعينها ، اعني ممكنة ، الا ان هذه جزئية وتلك كلية . وذلك بين من معنى «المقول على الكل» كما ان الامر في تلك . فان كانت^{١٢٩} المقدمة الكبرى كلية مطلقة غير ممكنة . وكانت المقدمة الصغرى جزئية ممكنة ، كانت المقدمتان موجبتين ، او احدهما^{١٣٠} موجبة والاخرى سالبة ، فانه يكون عن ذلك قياسات منتجة غير تامة : فنها ما يبين بالخلف ، وهي نظير ما بان^{١٣١} بالخلف في هذا الاختلاط الذي فيه

المقدمتان كليتان ، ومنها ما يبين بالعكس ، وهي متى كانت الصغرى الجزئية سالبة 35b
ممكنة كالحال فيها اذا كانت سالبة كلية.

واما اذا كانت الصغرى سالبة مطلقة ، فانه لن يكون قياس . والحدود التي تنتج
الموجب هي : الثلج والحلي الابيض ، وذلك ان بعض الثلج ليس بحلي ، وكل حلي 10
يمكن ان يكون ابيض ، والنتيجة : بعض الثلج ابيض ؛ والتي تنتج السالب فالقار
والحلي والابيض ، وذلك ان بعض القار ليس بحلي ، وكل حلي يمكن ان يكون
ابيض ، والنتيجة : بعض القار ليس بابيض ، وهي سالبة ضرورية جزئية.

القول في اختلاط المطلقة والممكنة في المهملات ومراعات المعنى الذي ينبغي ان يؤخذ عامة للجزئية والمهملة

١٠ واذا اخذت هذه الحدود مهمة ، قامت مقام الجزئية ولم توهم ما توهم الجزئية
في مثل قولنا : بعض الثلج ليس بحلي . وان بعض الثلج حلي^{١٣٢} ، وهذا شيء ينبغي
ان يعتمد في الحدود التي تؤخذ عامة للجزئية والمهملة . فان كانت المقدمة الكلية هي
الصغرى والجزئية هي الكبرى ، سالبة كانت او موجبة ، ممكنة او مطلقة ، فانه ليس
يكون من ذلك قياس . وكذلك اذا كانت المقدمتان جزئيتين او مهملتين ، فانه لا
يكون قياس ، كانت الكبرى المطلقة والصغرى الممكنة او بالعكس . والبرهان على ١٥
ذلك هو البرهان المتقدم على هذه الاصناف في المواد الغير المختلطة^{١٣٣} . والحدود التي
تنتج الموجبة الضرورية في هذه ، اذا كانت الكبرى جزئية ، الانسان والابيض
والحلي ، والاصغر هو الانسان ، والابيض الاوسط ، والحلي الاكبر . واما التي تنتج
السالب^{١٣٤} فالثوب والابيض والحلي^{١٣٥} .

٢٠ فقد تبين من هذا ما المنتج في هذا النوع من الاختلاط في هذا الشكل ، اعني
الاول ، وما غير المنتج ، وما كان من المنتج تاماً وما لم يكن تاماً .

- ١٥ -

القول في تأليف الضروري الممكن في الشكل الاول

واذا كانت احدى مقدمتي القياس ممكنة والثانية اضطرابية ، فان انواع المقاييس
المنتجة تكون على عدد المقاييس المنتجة في المختلطة من الممكن والوجودي^١ ، التامة منها
وغير التامة . والتامة^٢ تكون ها هنا^٣ اذا كانت المقدمة الكبرى هي الممكنة ، كما كانت
هناك ؛ وغير التامة اذا كانت الكبرى هي الضرورية والصغرى هي الممكنة . واما ٥
النتائج ها هنا^٤ فتكون ، اذا كانت المقدمتان موجبتين ، ممكنة ، تامة كانت المقاييس
او غير تامة ، كلية كانت النتائج او جزئية ؛ واما ان كانت^٥ احدى المقدمتين موجبة
والاخرى سالبة ، وكانت الموجبة اضطرابية والسالبة ممكنة ، فانه تكون النتيجة
ممكنة . فان كانت المقدمة السالبة اضطرابية ، تكون النتيجة مرة سالبة ممكنة ومرة
سالبة مطلقة ، كما انه اذا كانت السالبة في اختلاط الممكن والوجودي^٦ وجودية ، ١٠
كانت النتيجة مرة سالبة ضرورية ومرة سالبة ممكنة . وهذا كله سواء كانت المقدمتان
كليتين او احدهما^٧ كلية . والاخرى جزئية ، اعني اذا كانت الكلية هي الكبرى
والجزئية^٨ الصغرى ، فانه اذا كانت الجزئية هي الكبرى لم يكن منتجاً اصلاً . ولم
يقبل ان ها هنا^٩ قياساً^{١٠} ينتج سالبة ضرورية لان ذلك جزئي وفي بعض المواد ، وان ١٥
كان يوجد قياس ينتج سالبة الاضطراب ، فان سالبة الاضطراب غير السالبة^{١١}
الاضطرابية ؛ كما انه لم يقل ان ها هنا^{١٢} قياساً ينتج موجبة ضرورية ، فان ذلك
ايضاً جزئي وفي بعض المواد ، كالحال في انتاج الشكل الثاني موجبة .

القول في اختلاط الضرورية والممكنة في الضرب الاول من الشكل الاول

فلنكن المقدمتان موجبتين كليتين ، ولنكن الكبرى هي الضرورية والصغرى هي
الممكنة ، فاقول انه ينتج نتيجة ممكنة لا ضرورية ، وان القياس في ذلك يكون غير ٢٠

تام. مثال ذلك قولنا: كل ج هوب بامكان، وكل ب هوب بالضرورة، فاقول انه ينتج^{١٣}: كل ج هوب بامكان، وانه قياس غير تام. لان شرط «المقول على الكل» في المقدمة الضرورية ان^{١٤} تكون ا محمولة على ما هوب بالفعل لا بالقوة. فاما ما به يتبين^{١٥} ان النتيجة ممكنة بقياس الخلف، على النحو الذي بان في نظير هذا من الاختلاط الآخر، وذلك بأن نأخذ نقيض النتيجة، وهي سالبة ضرورية، لان غير الممكن يصدق على السالبة الضرورية، ونضيف اليها المقدمة الممكنة من القياس، وهي الصغرى. بعد ان نقلها الى الوجود، فيلزم عنه نقيض المقدمة الكبرى، وهي السالبة الضرورية، لان الكبرى كانت موجبة ضرورية.

القول في اختلاط الممكنة والاضطرابية في الضرب الثاني من الشكل الاول

١٠

فاما اذا كانت الكبرى هي الممكنة والصغرى الضرورية، فانه يكون في ذلك قياس تام، وذلك بين من معنى «المقول على الكل»، على ما تقدم، وتكون النتيجة ممكنة. فان كانت احدى المقدمتين الكليتين موجبة والاخرى سالبة، وكانت السالبة اضطرابية وكبرى، والصغرى^{١٦} ممكنة، فانه يكون قياس منتج غير تام ينتج^{١٥} نتيجتين: احدهما^{١٧} سالبة مطلقة، والثانية سالبة ممكنة، ولم يقل انه ينتج سالبة ضرورية، اذ^{١٨} ذلك انما يمكن اذا كان الطرف الاصغر داخلاً^{١٩} بالقوة تحت الأوسط. وذلك لا يصدق الا في بعض المواد، ولكن^{٢٠} يتبين ايضاً بقياس الخلف انه ينتج نتيجة مطلقة سالبة وممكنة. فليكن معنا ان كل ج هوب بامكان، وانه ولا شيء من ب هوب بالضرورة. فاقول انه ينتج: ولا شيء من ج هوب بالفعل او بامكان^{٢١}.

٢٠

برهان ذلك انه ان لم تكن هذه النتيجة صادقة. فليكن نقيضها هو الصادق، وهو ان بعض ج هوب^{٢٢} باضطراب. وذلك ان هذه هي المناقضة للنتيجة في الكيفية والكمية والجهة. ولنصف اليها المقدمة السالبة الكلية الضرورية من القياس وهو ان ب ليس بالضرورة. فينتج في الشكل الثاني ان ب غير ممكنة ان تكون في بعض ج، وقد كان موضوعاً لنا ان كل ج هوب بامكان. هذا خلف لا يمكن. واذا كذبت

٢٥

الموجة الضرورية صدق نقيضها وهي السالبة المطلقة؛ فاذا صدقت السالبة الوجودية امكن ان تصدق معها السالبة الممكنة، اذ المطلق ممكن الوجود.

فان كانت المقدمة الكبرى سالبة ممكنة، والصغرى موجبة اضطرابية، فانه يكون قياس تام وتكون النتيجة ممكنة على ما تبين من معنى «المقول على الكل». وارسطو يقول انه ليس يمكن ان يتبين بقياس الخلف انه ينتج مطلقة. فان كانت المقدمة السالبة صغرى وكانت ممكنة، فانه لا يكون قياس تام، لكن^{٢٣} يكون قياس غير تام بعكس السالبة الممكنة الى الموجبة، على ما تقدم. فان كانت الصغرى السالبة اضطرابية. لم يكن قياس؛ ولا اذا كانتا جميعاً سالبتين وكانت الصغرى الاضطرابية. والحدود التي تنتج الموجب: الثلج والحلي والابيض؛ وذلك انه: ولا ثلج واحد حي، والحلي ابيض بامكان، والنتيجة موجبة ضرورية وهي ان كل ثلج ابيض. والحدود التي تنتج السالب: القار^{٢٤} والحلي والابيض، وذلك ان النتيجة: ولا قار واحد ابيض، وهي سالبة. وكذلك اذا اخذنا سالبتين، وذلك ان القار ليس بحي. والحلي ليس بابيض، والقار ليس بأبيض؛ وايضاً فان الثلج ليس بحي، والحلي ليس بابيض بامكان، والثلج ابيض.

١٥

القول في اختلاط الضرورية والممكنة في الضرب الرابع من الشكل الاول

واما اذا كانت احدى المقدمتين جزئية، وكانت الكبرى ضرورية^{٢٥} سالبة، فان النتيجة تكون سالبة مطلقة وسالبة ممكنة، كما كانت الحال اذا كانتا^{٢٦} كليتين والكبرى^{٢٧} سالبة، وتبين ذلك بالخلف، كما بان ذلك في الكليتين.

٢٠

القول في ذلك الاختلاط ايضاً في الضرب الثالث من الشكل الاول

واما اذا كانت الصغرى جزئية موجبة وضرورية، وكانت الكبرى سالبة ممكنة، فان النتيجة تكون ممكنة جزئية، وذلك بين من معنى «المقول على الكل». واما اذا كانتا موجبتين، وكانت الكبرى كلية وضرورية، فان النتيجة تكون ممكنة. والبرهان على ذلك هو البرهان الذي تقدم اذا كانتا معاً كليتين.

٢٥

فان كانت المقدمة الكلية هي الصغرى والجزئية هي الكبرى، وكانت الجزئية اضطرارية والكليّة ممكنة، موجبة كانت او سالبة، فانه لا يكون قياس. والحدود التي تنتج الموجب: الانسان والابيض والحلي، وذلك ان كل انسان يمكن ان يكون ابيض. وبعض الابيض ليس بحلي، والانسان حي بالضرورة. والانسان يمكن الأ^{٢٨} يكون ايضاً ابيض. وبعض الابيض حي، فالانسان^{٢٩} حي بالضرورة. واما الحدود التي تنتج السالب فالثوب والابيض والحلي، وذلك ان الثوب يمكن ان يكون ابيض. وبعض الابيض ليس بحلي. والثوب ليس بحلي، وايضاً فان الثوب يمكن الأ^{٣٠} يكون ابيض. وبعض الابيض حي، والثوب لا يمكن ان يكون حياً. سواء كانت الصغرى سالبة او موجبة. اذا كانت كلية وممكنة، فانها غير منتجة. وكذلك اذا كانت الصغرى كلية و^{٣١} اضطرارية، سالبة كانت او موجبة، والكبرى ممكنة جزئية. فانه لا ينتج اصلاً. والحدود التي تنتج الموجب اذا كانت سالبة: الغراب والابيض والحلي، وذلك ان الغراب ليس بابيض بالضرورة، وبعض الابيض حي بامكان. والغراب^{٣٢} حي بالضرورة، وهي النتيجة. واما الحدود التي تنتج السالب فالفار والحلي والابيض، وذلك ان الفار ليس بابيض، وبعض الابيض حي، والفار ليس بحلي. واما الحدود التي تنتج الموجب اذا كانت الصغرى كلية موجبة واضطرارية فهي الققنس والابيض والحلي، وذلك ان كل ققنس ابيض بالضرورة، وبعض الابيض حي. والنتيجة: و^{٣٣} كل ققنس حي، وهي ضرورة؛ والتي تنتج السالب فالثلج والابيض والحلي، وذلك ان الثلج ابيض، وبعض الابيض حي، والثلج ليس بحلي بالضرورة. وهي النتيجة. وكذلك لا يكون في هذا الصنف ايضاً قياس^{٣٤} اذا كانت المقدمتان مهملتين او جزئيتين^{٣٥} او احدهما^{٣٦} مهمله والاخرى جزئية، كانت الكبرى هي الممكنة والصغرى هي الضرورية او بالعكس. والحدود العامة لهذه الاصناف كلها: اما التي تنتج الموجب فالانسان والابيض والحلي، واما التي تنتج السالب فالغير المنفص^{٣٧} والابيض والحلي، وتركيبها قريب على من تأملها.

فقد تبين من هذا القول ان اصناف المقاييس^{٣٨} المركبة في هذا الشكل من اختلاط الممكن والمطلق هي مساوية لاصناف المقاييس^{٣٩} المركبة من الممكن والضروري. المنتج منها للمنتج وغير المنتج لغير المنتج، والمنتج التام للمنتج التام

والمنتج غير التام^{٤٠} لغير التام. والطريق الذي يبين به^{٤١} غير التام هو فيها واحد بعينه^{٤٢}. وتبين ان النتائج منها في الموجبات ممكنة، وكذلك في السواب اذا كانت المقدمات الكبرى^{٤٣} منها هي الممكنة؛ واما اذا كانت الضرورية او الوجودية فانها تكون: اما في المختلطة من الممكنة والوجودية فسالبة ضرورية او ممكنة، واما في المختلطة من الممكنة والضرورية فسالبة مطلقة او سالبة ممكنة.

^{٤٤} وقد يستل سائل فيقول: كيف قال ارسطو في المقاييس المختلطة التي كبرها سالبة مطلقة وصغرها موجبة ممكنة، وهي السالبة الغير تامة في هذا الاختلاط، انها تنتج نتيجتين: احدهما سالبة ممكنة، والثانية سالبة ضرورية، او انها تنتج مع السالبة الممكنة السالبة الضرورية، وسكت عن النتيجة المطلقة، وقد يتجهها؛ وبرهان الخلف الذي استعمل ارسطو في بيان انه ينتج سالبة ضرورية وممكنة يقتضي انه قد ينتج المطلقة، وبالجملة سالبة ممكنة باشتراك الاسم، اعني للممكن المقول على الثلاث جهات؟ وكيف قال في المقاييس التي كبرها سالبة ضرورية وصغرها موجبة ممكنة، وهي الغير تامة في هذا الاختلاط، انها تنتج ايضاً نتيجتين: احدهما سالبة مطلقة، والاخرى سالبة ممكنة؟ وقال انه ليس يوجد في هذا الصنف برهان على انه ينتج السالب الضروري وتبين من امره انه قد ينتج الضروري؛ وبرهان الخلف الذي استعمل في بيان اتناجه السالب الممكن والسالب المطلق يدل على امكان ذلك؟ وهل في هذا كله فرق بين الموجبات والسواب في هذا الاختلاط الذي سباه غير تام، وهو الذي لا تكون الكبرى فيه ممكنة؟

فان الذي فهم عنه من ذلك المفسرون الذين وصلتنا اقوالهم، هو ان التأليفات الموجبة في هذين النوعين من الاختلاط بخلاف السواب، فان الموجبات منها تنتج ممكنات حقيقية. وهذا الذي قاله المفسرون هو الذي يقتضيه ظاهر الفاظه. وليس في ذلك فرق بين الموجبات والسواب. بل كلى الصنفين ينتج نتائج ممكنة باشتراك الاسم على ظاهر ما يقتضيه برهان الخلف المستعمل في ذلك، وعلى ظاهر ما يذهب اليه ابونصر في تفسيره هذا الموضع؟

^{٤٥} فنقول نحن الآن ان الانتاج بالجملة: اما ان يكون سبب الانطواء. واما ان يكون سبب الاتصال. واعني بالانطواء: تضمن «المقول على الكل» جهة المقدمة

فان كانت المقدمة الكلية هي الصغرى الجزئية هي الكبرى، وكانت الجزئية اضطرارية والكليّة ممكنة، موجبة كانت او سالبة، فانه لا يكون قياس. والحدود 5 التي تنتج الموجب: الانسان والابيض والحلي؛ وذلك ان كل انسان يمكن ان يكون ابيض. وبعض الابيض ليس بحلي، والانسان حي بالضرورة. والانسان يمكن الا^{٢٨} يكون ايضاً ابيض. وبعض الابيض حي، فالانسان^{٢٩} حي بالضرورة. واما الحدود التي تنتج السالب فالثوب والابيض والحلي؛ وذلك ان الثوب يمكن ان يكون ابيض. وبعض الابيض ليس بحلي، والثوب ليس بحلي؛ وايضاً فان الثوب يمكن الا^{٣٠} يكون ابيض، وبعض الابيض حي، والثوب لا يمكن ان يكون حياً. سواء كانت الصغرى سالبة او موجبة، اذا كانت كلية وممكنة، فانها غير منتجة. وكذلك اذا كانت الصغرى كلية و^{٣١} اضطرارية، سالبة كانت او موجبة، والكبرى ممكنة جزئية. فانه لا ينتج اصلاً. والحدود التي تنتج الموجب اذا كانت سالبة: الغراب والابيض والحلي؛ وذلك ان الغراب ليس بابيض بالضرورة، وبعض الابيض حي بامكان، والغراب^{٣٢} حي بالضرورة، وهي النتيجة. واما الحدود التي تنتج السالب 10 فالقار والحلي والابيض؛ وذلك ان القار ليس بابيض، وبعض الابيض حي، والقار ليس بحلي. واما الحدود التي تنتج الموجب اذا كانت الصغرى كلية موجبة واضطرارية فهي الققنس والابيض والحلي؛ وذلك ان كل ققنس ابيض بالضرورة، وبعض الابيض حي. والنتيجة: و^{٣٣} كل ققنس حي، وهي ضرورية؛ والتي تنتج السالب فالثلج والابيض والحلي، وذلك ان الثلج ابيض، وبعض الابيض حي، والثلج ليس بحلي بالضرورة، وهي النتيجة. وكذلك لا يكون في هذا الصنف ايضاً قياس^{٣٤} اذا كانت المقدمتان مهملتين او جزئيتين^{٣٥} او احدهما^{٣٦} مهمله والاخرى جزئية. كانت الكبرى هي الممكنة والصغرى هي الضرورية او بالعكس. والحدود العامة لهذه الاصناف كلها: اما التي تنتج الموجب فالانسان والابيض والحلي، واما 15 التي تنتج السالب فالغير المتنفس^{٣٧} والابيض والحلي، وتركيبها قريب على من تأملها.

فقد تبين من هذا القول ان اصناف المقاييس^{٣٨} المركبة في هذا الشكل من اختلاط الممكن والمطلق هي مساوية لاصناف المقاييس^{٣٩} المركبة من الممكن والضروري. المنتج منها للمنتج وغير المنتج لغير المنتج. والمنتج التام للمنتج التام

والمنتج غير التام^{٤٠} لغير التام. والطريق الذي يبين به^{٤١} غير التام هو فيها واحد بعينه^{٤٢}. وتبين ان النتائج منها في الموجبات ممكنة، وكذلك في السوالب اذا كانت المقدمات الكبرى^{٤٣} منها هي الممكنة؛ واما اذا كانت الضرورية او الوجودية فانها تكون: اما في المختلطة من الممكنة والوجودية فسالبة ضرورية او ممكنة، واما في 25 المختلطة من الممكنة والضرورية فسالبة مطلقة او سالبة ممكنة.

^{٤٤} وقد يستل سائل فيقول: كيف قال ارسطو في المقاييس المختلطة التي كبرها سالبة مطلقة وصغرها موجبة ممكنة، وهي السالبة الغير تامة في هذا الاختلاط، انها تنتج نتيجتين: احدها سالبة ممكنة، والثانية سالبة ضرورية، او انها تنتج مع السالبة الممكنة السالبة الضرورية، وسكت عن النتيجة المطلقة، وقد ينتجها؛ وبرهان الخلف الذي استعمل ارسطو في بيان انه ينتج سالبة ضرورية وممكنة يقتضي ١٠ انه قد ينتج المطلقة، وبالجملة سالبة ممكنة باشتراك الاسم، اعني للممكن القول على الثلاث جهات؟ وكيف قال في المقاييس التي كبرها سالبة ضرورية وصغرها موجبة ممكنة، وهي الغير تامة في هذا الاختلاط، انها تنتج ايضاً نتيجتين: احدها سالبة مطلقة، والاخرى سالبة ممكنة؟ وقال انه ليس يوجد في هذا الصنف برهان ١٥ على انه ينتج السالب الضروري وتبين من امره انه قد ينتج الضروري؛ وبرهان الخلف الذي استعمل في بيان انتاجه السالب الممكن والسالب المطلق يدل على امكان ذلك؟ وهل في هذا كله فرق بين الموجبات والسوالب في هذا الاختلاط الذي سماه غير تام، وهو الذي لا تكون الكبرى فيه ممكنة؟

فان الذي فهم عنه من ذلك المفسرون الذين وصلنا اقوالهم، هو ان التأليفات الموجبة في هذين النوعين من الاختلاط بخلاف السوالب، فان الموجبات منها تنتج ٢٠ ممكنات حقيقية. وهذا الذي قاله المفسرون هو الذي يقتضيه ظاهر الفاظه. وليس في ذلك فرق بين الموجبات والسوالب، بل كلى الصنفين ينتج نتائج ممكنة باشتراك الاسم على ظاهر ما يقتضيه برهان الخلف المستعمل في ذلك، وعلى ظاهر ما يذهب اليه ابونصر في تفسيره هذا الموضوع؟

^{٢٥} فقول نحن الآن ان الانتاج بالجملة: اما ان يكون سبب الانطواء. واما ان يكون سبب الاتصال. واعني بالانطواء: تضمن «المقول على الكل» جهة المقدمة

الصغرى وانطواءها تحت حمل الحد الأكبر على الأصغر، واعني بالاتصال: تضمن «المقول على الكل» كون الحد الأوسط محمولاً بايجاب على الأصغر فقط، من غير ان يتضمن الجهة. اعني جهة المقدمة الصغرى، وانما يتضمن جنسها وهو الايجاب فقط. والاتصال منه تام وهو ان تكون كلتا المقدمتين موجبتين، ومنه غير تام وهو ان تكون الكبرى كلية سالبة والصغرى موجبة فقط.

فارسطو لما نظر في هذه المختلطات، وجد منها ما ينتج بحسب الانطواء دائماً وفي كل مادة، اعني ان المقدمة الكبرى فيه تتضمن جهة النتيجة، فحكم في هذه حكماً جزئياً ان جهة النتيجة تابعة للمقدمة الكبرى، وذلك في اختلاط الوجودي مع الضروري، وفي اختلاط الممكن مع الضروري والوجودي في الصنف التام منها، اعني اذا كانت المقدمة الكبرى هي الممكنة فان الانطواء موجود في هذه التأليفات على ما تبين من قولنا. ولما نظر في الصنف في اختلاط الممكن مع الضروري والوجودي، الذي تكون المقدمات الصغر فيها ممكنة، وجد الانطواء فيها جزئياً، اعني في بعض المواد، فرفض الانتاج الذي يكون في هذا الاختلاط من قبل الانطواء وعاد الى تبين الانتاج الذي يكون في هذه من قبل الاتصال اذ كان هو الدائم، ومعنى دوامه انه اذا رفعت نتيجته عن القياس لم يكن بعد قياساً ولزم عنه الخلف. وفعل ذلك في الصنفين من الاتصال جميعاً، اعني التام وهو الصنف الموجب. والناقص وهو الصنف السالب، وعرف ما يلزم كل واحد منهما من النتائج من جهة الاتصال وما لا يلزمه. وان الموجب في ذلك بخلاف السالب. فابتدأ يعرف في الموجب الذي يتألف من مقدمة كبرى مطلقة وصغرى ممكنة، ان النتيجة بحسب الاتصال يجب ان تكون ممكنة حقيقية، وانه ليس يمكن غير ذلك اذ الانتاج لهذا الضرب انما هو من جهة الاتصال، وذلك بأن يبين انه متى وضعت نتيجة هذا القياس سالبة ضرورية كلية انه يعرض عن ذلك محال، واذا كذبت السالبة الكلية الضرورية، امكن ان تصدق الموجبة الممكنة الكلية والموجبة المطلقة والضرورية. لكان اطرح المطلقة لانها لا تكون بحسب الانطواء وسقطت الضرورية لان الاتصال تام. وليس في المقدمتين جهة ضرورية، فينبغي ان تكون ممكنة حقيقية.

وليس ينبغي ان يفهم هذا الموضع عاماً على ما يقتضيه ظاهر برهانه، من انه لما اخذ نقيض النتيجة الممكنة، وهي غير الممكنة، فلزم عنها الضروري السالب، بين كذب السالب، فلما بين كذب السالب، كذب الذي لزم عنه السالب الضروري، وهو غير الممكن، واذا كذب غير الممكن صدق الممكن العام، فتكون النتيجة على هذا ممكنة باشتراك الاسم، فان هذا الفهم محال. وذلك انه اذا كانت ا محمولة على كل ب باطلاق، وب محمولة على كل ج بامكان، فاقول انه ليس يمكن ان تحمل ا على ج باضطرار. لانه ان كان في هذا الحمل انطواء فاموجودة لـج من الاضطرار وباطلاق معاً وذلك خلف، فان المطلق من طبيعة الممكن على ما تبين. وان لم يوجد فيها غير معنى الاتصال، فظاهر ايضاً ان ا موجودة لـج بامكان، لانه اذا كانت الف موجودة لكل ب بالفعل، وب موجودة لكل ج بامكان، فان ا بالضرورة تكون موجودة لـج بامكان لا باضطرار، فانها وجدت لـج بتوسط وجود ب لها. وب وجدت لها بامكان، فاموجودة لها ضرورة بامكان، وذلك انه لو وجدت ا بالضرورة لـج من جهة مشاركتها لب، لوجب في ب ان تكون موجودة بالضرورة لـج، وقد كانت فرضت بامكان.

وكذلك يبين ايضاً انها لا تنتج من قبل الاتصال مطلقة لان النتيجة تكون ابداً في الانتاج الذي بحسب الاتصال التام تابعة لـاخص المقدمتين. لانه لما كانت النسبة التي بين الحد الأوسط والأصغر هي نسبة الكل الى الجزء، فظاهر متى حمل شيء على الكل حملاً مخالفاً لجهة حمل الكل على الجزء انه ان كان ذلك الحمل انقص جهة من حمل الكل على الجزء، انه يحمل على الجزء بالجهة التي حمل على الكل. فان كان حمل الكل على الجزء انقص جهة من حمل ذلك الشيء على الكل. ان ذلك الشيء يحمل على الجزء حمل الكل على الجزء. وهذا هو الذي ظهر لاديمش وثاوفرستس من قدماء المشائين، من ان النتيجة تكون ابداً في المختلطة جهتها تابعة لـاخص جهتي المقدمتين، وما قالوه صحيح في الانتاج الذي يكون بحسب الاتصال، اعني التام، لا بحسب الانطواء وهو الذي ذهب على القوم.

فقد تبين من هذا ان هذا الاختلاط ليس ينتج اصلاً نتيجة ضرورية ولا مطلقة

من جهة الاتصال الذي قصد ارسطو بيانه ، اذ كان ذلك جزئياً وفي بعض المواد ، فكأنه بضرب من العرض ، اذ كان ذلك انما يكون من قبل الانطواء ، والانطواء امر عارض لهذا التأليف . ويمثل هذا بين في الاختلاط الذي يكون من كبرى ضرورة موجبة وصغرى ممكنة موجبة ، ان النتيجة تكون ايضاً من قبل الاتصال ممكنة حقيقية ، اعني بذلك النوع من برهان الخلف ، واطرح الضرورية لانها بالعرض لهذا التأليف ، واما المطلقة فليس يمكن ان توجد فيه اذ كان ليس توجد في احدى جهتي المقدمتين والاتصال تام . فاذا ما فهمه مفسروا المشائين من ان النتائج في هذه المختلطات الموجبات ممكنة حقيقية هو الصحيح .

واما الاقيسة السالبة في هذا النوع من الاختلاط ، وهو الذي اتصالها غير تام ، من قبل ان الكبرى فيه سالبة ، والسلب هو انفصال الاتصال ، فان ارسطو ايضاً نظر في جهات نتائجها من قبل الاتصال لا من قبل الانطواء ، اذ كان عارضاً في هذا النوع من الاختلاط ايضاً فبين ، في الاختلاط الذي يكون من كبرى سالبة مطلقة وصغرى موجبة ممكنة ، ان جهة النتيجة في هذا الضرب من الاختلاط مرة تكون ممكنة حقيقية ، اعني سالبة ، ومرة تكون سالبة ضرورية . وذلك بأن بين انه متى وضعت نتيجة هذا الشكل موجبة جزئية ضرورية ، انه يعرض عن ذلك محال ؛ واذا كذبت الموجبة الجزئية الضرورية ، امكن ان تصدق السالبة الكلية الضرورية ، وامكن ان تصدق السالبة الممكنة والسالبة المطلقة ، وهذا شيء عرض لهذا التأليف من قبل نقصان الاتصال ، اعني انه ينتج جهة ليست هي جهة واحدة من المقدمتين المأخوذة فيه . وذلك ان ليس يمنع ان يوجد شيء واحد مسلوب عن شيئين : احدهما باضطرار ، والآخر باطلاق ، واحد الشئين موجود للآخر بامكان اذا لم يوجد فيها الانطواء . مثل ان تكون ا غير موجودة لـ ج باضطرار ولـ ب باطلاق ، وب لـ ج بامكان . وسكت ها هنا عن السالبة المطلقة لانها انما تلزم عن الانطواء . واما الاختلاط الذي يكون من سالبة كبرى ضرورية وموجبة ممكنة ، فانه قال فيه ايضاً بحسب الاتصال انه ينتج سالبة مطلقة وسالبة ممكنة بأن بين انه متى وضعت في هذا الشكل موجبة جزئية ضرورية لزم عنها محال ، وبين انه متى كذبت الموجبة الجزئية الضرورية انه يمكن ان تصدق السالبة المطلقة . والسالبة الممكنة ، والسالبة الضرورية . الا انه اطرأ السالبة الضرورية اذ كانت انما تنتج بحسب الانطواء وهو

جزئي . ولذلك قال انه ليس يوجد قياس يبين به ان هذا التأليف ينتج سالباً ضرورياً يرتد دائماً ، كما يبين وجود السالب الممكن دائماً من هذا الاختلاط . وليس الامر في هذا البيان الذي استعمله ارسطو على ما يظن ، انه اذا كذبت الموجبة الجزئية الاضطرارية صدقت السالبة الممكنة ، فان ذلك غير صادق . وقد بين ذلك ارسطو عندما فحص عن عكس السالبة الممكنة ، فيخص المنتج من قبل الاتصال الناقص ٥ انه ينتج نتيجتين : احدهما بحسب اخس المقدمتين ، والاخرى برؤية . اعني ذات جهة غير موافقة لاحدى جهتي المقدمتين المأخوذة في القياس .

وتحصل جهات هذه النتائج على مذهب ارسطو ان التأليف لا يخلو ان يوجد فيه معنى الانطواء دائماً او لا يوجد فيه معنى الانطواء دائماً . فان وجد فيه معنى الانطواء دائماً فجهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة الكبرى ، وذلك دائماً ، وان لم يوجد فيه معنى الانطواء دائماً وانما وجد فيه معنى الاتصال فجهة النتيجة تابعة ١٠ عنده لحكم الاتصال لا لحكم الانطواء : فان كان الاتصال تاماً فجهة النتيجة موافقة لـ اخس جهتي مقدمتي القياس ، وان كان ناقصاً فجهة النتيجة مرة تكون موافقة لـ اخس جهتي المقدمتين ، ومرة تكون برؤية اعني غير موافقة لـ ايتهما لاحدى ١٥ جهتي مقدمتي القياس .

فهكذا ينبغي ان يفهم الامر عن ارسطو في هذه النتائج . واحسب ان هذا المقصد من التفسير هو شيء ذهب على جميع المفسرين ، اللهم الا الاسكندر ، فانه لم تصل اليه اقواله في هذه الاشياء ، والرجل عظيم القدر جداً . واما تامسطيوس فانا نجده قد ذهب عليه هذا الامر ، كما ذهب على قدماء المشائين . وكذلك يشبه ان يكون هذا المعنى ذهب على ابي نصر ، وذلك بين من شرحه لهذا الموضع . فما اعجب شأن هذا الرجل ، وما اشد مباينة فطرته للفطر الانسانية ، حتى كأنه الذي ابرزته العناية الالهية لتوقفنا معشر الناس على وجود الكمال الاقصى في النوع الانساني محسوساً ومشاراً اليه بما هو انسان . ولذلك كان القدماء يسمونه «الالاهي» .

ونحن في تلخيصنا هذا المواضع قديماً اجرينا العبارة فيها على ما يعطيه مفهوم قوله في بادئ الرأي ، وهو الذي فهمه المفسرون . لنجد بذلك سبيلاً الى حل

الشكوك الواردة فيه ، الى ان ظهر لنا فيها هذا القول ، فمن احب ان يحول العبارة فيها الى ما لا يتطرق اليه شك فليفعل . وان امهل الله في العمر فسنتشرح هذا الموضوع من كلامه على اللفظ ، فانه هذا الموضوع الى هذه الغاية فيما احسب لم يشرح شرحاً تاماً .

- ١٦ -

القول في تأليف الممكن في الشكل الثاني

واذا كانت كلتا المقدمتين ممكنة في الشكل الثاني ، فانه لن يكون قياس منتج ، موجبين كانتا ام سالبتين ، ام احدهما موجبة والثانية سالبة ، كليتين كانتا او جزئيتين معاً ، او احدهما كلية والاخرى جزئية . واما اذا كانت احدهما مطلقة والاشخى ممكنة ، فانه ان كانت الموجبة هي المطلقة والسالبة هي الممكنة ، فانه لا يكون قياس منتج . واما اذا كانت السالبة المطلقة وكانت كلية ، فانه يكون قياس منتج . ومثل هذا يعرض اذا كانت احدى المقدمتين ايضاً ضرورية والاخرى ممكنة . والممكن ها هنا ينبغي ان يفهم في نتائج هذه المقاييس على نحو ما فهم فيما تقدم .

القول في ان السالبة الكلية

لا تنعكس كنفسها اي ممكنة

وينبغي ان نبين ها هنا أولاً ان الكلية السالبة الممكنة لا تنعكس محفوظة الكلية والكيفية ، كما تنعكس السالبة الضرورية والسالبة المطلقة . فلنضع أولاً ان كل ج يمكن الا يكون شيئاً من ا ، فاقول انه ليس يلزم عن هذا ان تكون كل ا ممكنة الا تكون شيئاً من ج .

برهان ذلك انه ان امكن ذلك فستصدق معها الموجبة الممكنة الكلية وهي قولنا : كل ا يمكن ان يكون ج ، لان الموجبات الممكنة ترجع على سوابها الكلية للكلية والجزئية للجزئية . وذلك ان قولنا : كل ج يمكن الا يكون شيئاً من ا تصدق معها الموجبة المضادة لها وهي قولنا : كل ج يمكن ان يكون ا ، فاذن يصدق مع قولنا : كل ج يمكن ان يكون ا ، قولنا : كل ا يمكن ان يكون ج ،

فالموجبة الممكنة الكلية تنعكس كلية، وقد تبين انها لا تنعكس، هذا خلف لا يمكن. وايضاً فان كونها لا تنعكس دائماً يظهر من المواد. وذلك انه اذا كان كل ج يمكن الأ^{١١} يكون شيئاً من ا. فقد يمكن ان يكون بعض ا ليس هو ج بالضرورة. مثال^{١٢} ذلك ان كل انسان يمكن الأ^{١٣} يكون ابيض، وبعض الابيض ليس هو انسان بالضرورة مثل الثلج وقنفس^{١٤}، واذا امكن ان يكون بعض ا بالضرورة ليس هو ج. فليس يصدق مع ذلك ان كل ا يمكن الأ^{١٥} يكون ج، لان بعضه واجب وضروري الأ^{١٦} يكون^{١٧}.

قال: وقد يظن ان السالبة الممكنة قد يبين انعكاسها بطريق الخلف. ومثال ذلك ان يقول قائل ان قول القائل: كل ا يمكن الأ^{١٨} يكون شيئاً من ب ينعكس صادقاً، وهو ان كل ب يمكن الأ^{١٩} يكون شيئاً من ا.

برهان ذلك انه ان لم يكن صادقاً قولنا: كل ب يمكن الأ^{٢٠} يكون ا، فنقيضه 10-25 اذن هو الصادق وهو: كل ب غير ممكن الأ^{٢١} يكون ا. ولما كان قولنا: كل ب غير ممكن الأ^{٢٢} يكون ا يلزمه ان بعض ب بالضرورة ا، وكان هذا قد تبين انه ينعكس اذ كانت جزئية ضرورية، فبعض ا ب بالضرورة، وقد كنا فرضنا ان كل ا يمكن الأ^{٢٣} يكون ب، هذا خلف لا يمكن. لكن^{٢٤} في هذا^{٢٥} القول مغالطة، وذلك انه ليس اللازم عن قولنا: كل ب غير ممكن الأ^{٢٦} يكون في شيء من ا، فقولنا: ان بعض ب بالضرورة ا، بل وقد يلزمه ان بعض ب بالضرورة ليست ا، لانه يناقض قولنا: كل ب يمكن الأ^{٢٧} يكون ا، قولنا: بعض ب بالضرورة ليست ا، كما يناقض قولنا: بعض ب بالضرورة ا، قولنا: كل ب يمكن ان يكون ا. ولما كان قولنا ان كل ب ممكن^{٢٨} ان يكون ا، يلزمه ان كل ب ممكن الأ^{٢٩} يكون ا، وكان قولنا: كل ب ممكن ان يكون ا يناقضه قولنا: بعض ب بالضرورة ا، وقولنا كل ب يمكن الأ^{٣٠} يكون ا، يناقضه قولنا: بعض ب بالضرورة ليست ا، فاذن قولنا: كل ب ممكن ان يكون ا. يناقضه قولنا: بعض ب بالضرورة ا، وبعض ب بالضرورة ليست ا. وكذلك يناقض هاتين الجزئيتين المقدمة السالبة الممكنة وهي قولنا: كل ب يمكن الأ^{٣١} يكون ا والذي يناقض هذا يلزم^{٣٢} نقيضه، فاذن قولنا: كل ب يمكن الأ^{٣٣} يكون يناقضه شيئان: احدهما بعض ب بالضرورة ليست ا،

والثاني^{٣٤} بعض ب بالضرورة هو ا. فقولنا في قياس الخلف: كل ب غير ممكن الأ^{٣٥} يكون ا قد يلزمه مرة ان بعض ب بالضرورة ا، ومرة ان بعض ب بالضرورة ليست ا. فان كان اللازم هو السالبة الجزئية الضرورية لم يفض القول الى محال لانه ليس تنعكس السالبة الضرورية، بل قد يكون كل ا يمكن الأ^{٣٦} يكون ب، وبعض ب ليس بالضرورة ا. مثل قولنا: كل انسان يمكن ان يكون ابيض، وبعض الابيض ليس هو انساناً بالضرورة، مثل الثلج وقنفس^{٣٧}.

فاذ قد تبين ان السوالب الممكنة لا تنعكس، فلنضع مقدمتين كليتين 30 ممكنتين، احدهما^{٣٨} موجبة والاخرى سالبة في الشكل الثاني، مثل قولنا: كل ج هو ب بامكان، وكل ا يمكن الأ^{٣٩} يكون ب. فاقول ان هذا التأليف لا ينتج شيئاً لانه لا يمكن ان تنعكس السالبة الممكنة، كما امكن ذلك في المادة المطلقة والضرورية. ولا بقياس الخلف يبين ايضاً انه يكون قياس، لانه ان اخذنا نقيض 40 النتيجة الممكنة الحقيقية، لم يعرض عن ذلك محال اذا كانتا متلازمتين، اعني الموجبة الممكنة والممكنة السالبة. وكذلك ان اخذنا النقيض جزئية ضرورية موجبة او سالبة.

وبالجملة ان كان عن هذا التأليف قياس فانه انما ينتج بالذات نتيجة ممكنة، اذ ١٥ كانت المقدمتان ممكنتين^{٤٠}، لا نتيجة مطلقة ولا ضرورية، اذ كان ليس في هذا القياس مقدمة بهذه الصفة. فان كان ينتج نتيجة ممكنة: فاما ان تكون سالبة ممكنة، واما^{٤١} موجبة ممكنة. لكن^{٤٢} تبين من الحدود انها تنتج مرة سالبة ضرورية، 37b ومرة موجبة ضرورية؛ وبكل واحدة من هاتين النتيجةين يبطل ان تنتج سالبة ممكنة او موجبة ممكنة، وذلك ان السالبة الضرورية تناقض الممكنة الموجبة والسالبة الممكنة، وكذلك الموجبة الضرورية تناقض كليهما. فالحدود التي تنتج في هذه المادة سالبة: 5 الانسان والابيض والفرس، والابيض هو الحد الاوسط، والانسان الاصغر. وتألف القياس هكذا: كل انسان يمكن ان يكون ابيض، وكل فرس يمكن الأ^{٤٣} يكون ابيض. والنتيجة: ولا انسان واحد فرس، وهي سالبة ضرورية. واذا كانت^{٤٤} مسلوية عن ج باضطرار، لم يصدق ان كل ا^{٤٥} ممكنة^{٤٦} ان تكون في ج، ولا كل ا ممكنة الأ^{٤٧} تكون في ج، لانها تنعكس على الموجبة.

فمن ها هنا^٨ يبين ان هذا التأليف ليس بمنتج نتيجة ممكنة، لا سالبة ولا موجبة. — وقد تبين ذلك ايضاً من انه ينتج في بعض المواد موجبة ضرورية، وذلك اذا اخذنا بدل الفرس الحي، وذلك انه ينتج كل انسان حي وهي موجبة ضرورية. وليس يمكن ان يصدق معها لا الموجبة الممكنة ولا السالبة الممكنة، وذلك ان مناقضتها للسالبة الممكنة يبين بنفسه، ومناقضتها للموجبة الممكنة^٩ من اجل لزومها للسالبة الممكنة. وكذلك تبين^{١٠} انه لا يكون قياس في هذا الشكل وان غير مكان السالبة، اعني ان جعلت صغرى بعد ان كانت كبرى او بالعكس. وكذلك تبين^{١١} انه لا يكون قياس وان اخذت كلتا المقدمتين موجبتين او سالبتين، والبرهان على ذلك بهذه الحدود باعيانها ولن يعسر ذلك على من تأملها.

- ١٧ -

القول في تأليف الوجودي والممكن في الشكل الثاني

واذا كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل مطلقة والاخرى ممكنة، وكانت السالبة هي الممكنة^{١٢}، فانه لا يكون عن ذلك قياس اصلاً^{١٣}، كلية كانت كلتا المقدمتين ام^{١٤} جزئية. والبرهان على ذلك هو البرهان الذي استعمل^{١٥} اذا كانتا معاً ممكنتين وبتلك الحدود بعينها^{١٦}، اعني انها توجد مرة تنتج سالبة ضرورية ومرة موجبة ضرورية.

القول في اختلاط الممكن والوجودي في الضرب الاول والثاني من الشكل الثاني

فان كانت المقدمة السالبة هي المطلقة والموجبة هي الممكنة، وكانتا معاً كليتين، فانه يكون قياس، وذلك ان السالبة المطلقة تنعكس فيكون الشكل الاول على ما تقدم. واسواء كانت السالبة هي الكبرى او الصغرى؛ لكن^{١٧} اذا كانت الصغرى تبين ذلك بعكسين: عكس المقدمة وعكس النتيجة على ما سلف. فان كانت كلتاها. اعني^{١٨} الكليتين^{١٩} سالبتين، وكانت احدهما^{٢٠} ممكنة والاخرى مطلقة، فانه يكون قياس غير تام اذا انعكست السالبة الممكنة الى الموجبة التي تلزمها، لانه يكون مؤثلاً^{٢١} من مقدمتين مطلقة سالبة وممكنة موجبة. وان كانت كلتا المقدمتين موجبتين فانه لن يكون قياس، وذلك يبين من انها تنتج مرة موجبة ومرة سالبة. واما الحدود التي تنتج الموجبة^{٢٢} فهي: الانسان والصحة والحي؛ وذلك ان كل انسان يمكن ان يكون صحيحاً، وكل حي هو صحيح، وكل انسان حي باضطرار، وهي النتيجة؛ واما التي تنتج السالب فالانسان والصحة والفرس. وذلك ان كل انسان يمكن ان

يكون صحيحاً ، وكل فرس هو صحيح ، والنتيجة ولا انسان واحد فرس ، وهي سالبة ضرورية .

القول في اختلاط الممكن والوجودي في الضرب الثالث والرابع من الشكل الثاني

- ٥ واذا كانت احدى المقدمتين كلية والاخرى جزئية ، فانه يعرض في ذلك مثل ما عرض فيها اذا كانت كليتين معاً ، اعني ان شرط المنتج فيها هو شرط المنتج في تلك ، وغير المنتج فيها هو غير المنتج في هذه . وذلك انه متى كانت الموجبة هي المطلقة ، الكلية كانت او الجزئية ، فانه لن يكون في ذلك قياس ، وذلك بين كما تبين ذلك اذا كانتا كليتين وبذلك الحدود بأعيانها . واما اذا كانت الكلية هي المطلقة وكانت سالبة ، فانه يكون قياس بالعكس الى الشكل الاول . وان كانت كلتاها ١٠ سالبتين ، وكانت احدهما^{١٢} مطلقة ، فانه يكون ايضاً قياس^{١٣} غير تام اذا انعكست السالبة الممكنة الى الموجبة الممكنة على ما^{١٤} تبين . فان كانت السالبة المطلقة جزئية فانه لا يكون قياس ، موجبة كانت المقدمة الاخرى ام سالبة . وكذلك لا يكون قياس اذا كانت^{١٥} كلتا المقدمتين مهملتين او جزئيتين ، او احدهما^{١٦} مهملة والثانية ١٥ جزئية ، موجبتين كانتا معاً ام سالبتين ، والبرهان على ذلك هو البرهان المتقدم ويحدود واحدة بأعيانها .

١٨-

القول في تأليف الممكن والاضطراري في الشكل الثاني

القول في اختلاط الممكن والاضطراري في الضرب الاول والثاني من الشكل الثاني

- واذا كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل ممكنة والثانية اضطرارية وكانتا كليتين معاً ، وكانت السالبة هي الضرورية ، فانه يكون قياس بعكس السالبة الى الشكل الاول الذي كبراه سالبة ضرورية^١ وصغراه موجبة ممكنة . وقد تبين ان هذا ينتج سالبة مطلقة وممكنة سالبة ، واسباه كانت السالبة الضرورية هي الكبرى او الصغرى . فاما اذا كانت الموجبة هي الضرورية فانه لا يكون قياس . وبيان ذلك من الحدود ان يفرض الطرف الاصغر انساناً ، والاوسط ابيض ، والاكبر ققنس ؛ وذلك ان كل انسان يمكن الأ^٢ يكون ابيض ، وكل ققنس فهو ابيض بالضرورة ، والنتيجة انه ولا انسان واحد ققنس . وهي سالبة ضرورية ، وما ينتج سالبة ضرورية فليس يمكن ان ينتج دائماً ممكنة لا موجبة ولا سالبة . وهو بين ايضاً انه لا ينتج نتيجة سالبة ضرورية دائمة لان الضرورية انما تكون عن مقدمتين ضروريتين ، او عن قياس تكون الضرورية فيه سالبة والموجبة وجودية لا ممكنة على ما تبين . وكذلك تبين ايضاً انه لا ينتج مطلقة لان المطلقة من طبيعة الممكن . وقد يظهر ايضاً من الحدود انه لا ينتج سالبة ضرورية ، فانه مرة تنتج سالبة ضرورية ومرة موجبة ضرورية . فالحدود التي تنتج سالبة ضرورية هي التي تقدمت ، واما التي تنتج موجبة ضرورية فهو القبطان والمتحرك والحي ؛ وذلك ان كل يقظان متحرك بالضرورة ، وكل حي ممكن الأ^٣ يكون متحركاً ، وكل يقظان حي بالضرورة . فاذن لا يكون في هذا التأليف قياس منتج اصلاً ، واسباه ٢٠ كانت الموجبة الضرورية هي الصغرى^٤ او الكبرى .

فان كانت المقدمتان متشابهتين في الكيفية ، فانهما ان كانتا سالبتين فانه يكون قياس . اذا انعكست السالبة الممكنة الى الموجبة التي تلزمها ، لانه يكون تأليفاً من مقدمتين : الموجبة ممكنة والسالبة ضرورية ، وقد تبين ان هذا منتج واسباء كانت السالبة هي الصغرى او الكبرى .

٥ فان كانت المقدمتان الكليتان موجبتين فانه لن يكون قياس ، لانه بين ٩ ان النتيجة ليس يمكن ان تكون سالبة لا مطلقة ولا اضطرارية ، لانه لم يؤخذ في القياس مقدمة سالبة لا اضطرارية ولا مطلقة ، ولا ايضا سالبة ممكنة ولا موجبة اضطرارية ، لانه تبين من الحدود انها تنتج سالبة ضرورية ، وما ينتج سالبة ضرورية فليس يمكن ان ينتج دائماً لا موجبة ضرورية ولا ممكنة ولا مطلقة ، وكذلك ١١ لا يمكن ان ينتج سالبة ممكنة . فاما الحدود التي تنتج السالب الضروري فالانسان والابيض والفقنس ؛ فان كل انسان يمكن ان يكون ابيض ، وكل فقنس ابيض ، والنتيجة : ولا انسان واحد فقنس .

فهذه هي الضروب المنتجة في هذا الشكل في هذا الضرب من الاختلاط ، وغير المنتجة اذا كانت المقدمتان كليتين .

القول في اختلاط الممكنة والضرورية

في الضرب الثالث والرابع من الشكل الثاني

١٥ فان كانت احدهما كلية والاخرى جزئية ، فانه ان كانت المقدمة السالبة هي كلية واضطرارية فانه يكون قياس ينتج اما سالبة ممكنة واما سالبة مطلقة ، لان السالبة الاضطرارية تنعكس فتخرج الى الشكل الاول الذي تألف من موجبة ممكنة صغرى ، وسالبة كبرى ضرورية ؛ واما اذا كانت الموجبة هي الاضطرارية فانه لا يكون قياس البتة . والبرهان على ذلك هو البرهان بعينه اذا كانتا كليتين ، وبذلك الحدود باعيانها التي سلفت .

٢٥ وكذلك لا يكون قياس اذا كانتا كليتهما موجبتين ، والبيان في ذلك هو البيان الذي تقدم اذا كانتا كليتين . فان كانتا المقدمتين ، اعني الكلية والجزئية سالبتين . وكانت احدهما كلية اضطرارية . فانه يكون في ذلك قياس غير تام ؛ وذلك

انه اذا انعكست الممكنة السالبة الى الموجبة فانه يكون قياس ، كما يكون اذا كانتا كليتين على ما تقدم .

وكذلك لا يكون قياس اذا كانت المقدمتان مهملتين او جزئيتين ، والبرهان على ذلك هو البرهان الذي استعمل فيما تقدم وبذلك الحدود باعيانها .

٥ فقد تبين انه متى وضعت المقدمة السالبة الكلية^{١٢} اضطرارية انه يكون ضرورة قياس ينتج اما سالبة مطلقة واما سالبة ممكنة ، وانه متى وضعت الموجبة اضطرارية انه لا يكون قياس . وهو بين ان بترتيب واحد للحدود في المقاييس^{١٤} المطلقة والضرورية يكون قياس او لا يكون ، وهو بين ان هذه المقاييس^{١٥} كلها^{١٦} غير تامة .

القول في تأليف الممكن في الشكل الثالث

القول في تأليف الممكن

في ضرب الاول والثاني من الشكل الثالث

- 5-20 وإذا كانت المقدمتان في هذا الشكل ممكنتين كليتين فانه يكون قياس وتكون
 ٥ النتيجة جزئية ممكنة ، على نحو ما تكون في المطلقة الصرف^٢ والضرورية الصرف ، اعني
 بتلك الشروط باعيانها ، والبرهان على ذلك هو البرهان على تلك . ويخص هذه
 المادة انه متى كانتا سالبتين فانه يكون من جميعها قياس غير تام ، اذا انعكست
 احدى السالبتين الى الموجبة اللازمة لها ، لانه يعود من ممكنتين احدهما موجبة
 والثانية سالبة .

القول في تأليف الممكن

في ضروب الاربعة الباقية المنتجة من الشكل الثالث

- ١٠ فان كانت احدهما كلية والاخرى جزئية ، فان المقاييس^٣ المنتجة منها
 30-35 وغير المنتجة تكون كما كانت في المادة المطلقة والضرورية ، وتلك الشروط باعيانها .
 ويخص هذا انه اذا كانتا معاً سالبتين كان قياس بالانعكاس ، اعني بالنعكاس
 ١٥ السالبة الى الموجبة اللازمة لها ، لانه لا يكون قياس من سالبتين في شيء من
 39b التاليفات لا البسيطة ولا المركبة^٤ .

واما اذا اخذت المقدمتان مهملتين او جزئيتين فانه لا يكون ايضاً قياس ، لانه
 5 ينتج مرة موجبة ضرورية ومرة سالبة ضرورية . اما الحدود التي تنتج الموجبة فانسان

وابيض وحي^٨. وذلك ان بعض الالبيض يمكن^٩ ان يكون انساناً ، والالبيض يمكن^{١٠} ان يكون حياً ، والانسان بالضرورة حي ؛ والتي تنتج السالبة : الانسان والالبيض والفرس . وذلك ان الالبيض يمكن ان يكون انساناً ، والالبيض يمكن ان يكون فرساً ، والنتيجة : ولا انسان واحد فرس . وبهذه^{١١} الحدود باعيانها يتبين^{١٢} ذلك^{١٣} اذا كانتا سالبتين ، او احدهما^{١٤} موجبة والاخرى سالبة ، لانها يمكن ان تؤلف هذا التأليف .

- ٢٠ -

القول في^١ تأليف الممكن والوجودي في الشكل الثالث

القول في تأليف الممكن والوجودي في الضرب الاول من الشكل الثالث

واذا كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل مطلقة والثانية ممكنة ، وكلاهما موجبتان كليتان ، فان النتيجة تكون ممكنة جزئية . وذلك يتبين^٢ بانعكاس الصغرى ، فان كانت هي الممكنة عادت من الشكل الاول الى ما صغراه ممكنة وكبراه مطلقة ، وقد تبين فيما سلف ان نتيجته ممكنة^٤ . فان كانت الصغرى هي المطلقة عادت الى ما صغراه في الشكل الاول مطلقة وكبراه ممكنة ، وقد تبين ان هذا ايضا ينتج ممكنة^٥ .

القول في اختلاط الممكن والوجودي في الضرب الثاني من ذلك الشكل

فان كانت احدهما^٦ موجبة والاخرى سالبة ولاكان ايها اتفاق مطلقة ، اعني الكبرى والصغرى ، وكانت السالبة هي الكبرى ، فان النتيجة تكون ممكنة . فان كانت السالبة هي الممكنة كانت النتيجة ممكنة حقيقية ، وان كانت السالبة هي المطلقة كانت النتيجة سالبة ممكنة باشتراك الاسم ، اعني انه ينتج نتيجتين : سالبة ضرورية وسالبة ممكنة . فان كانت السالبة هي الصغرى وكانت ممكنة ، او كانت^٨ جميعاً سالبتين ، فانه لا يكون قياس ، الا اذا انعكست الممكنة السالبة^٩ الى الممكنة اللازمة عنها لانه يعود الى ما هو من موجبتين ، او الى ما كبراه سالبة وصغراه موجبة .

القول في اختلاط الممكنة والمطلقة في الضرب الثالث والرابع والسادس منه ايضاً

واما اذا كانت احدى المقدمتين كلية والاخرى جزئية ، وكان كلاهما موجبتين ، او كانت الكلية هي السالبة الكبرى والجزئية الموجبة^{١١} ، فانه يكون قياس برجعها الى الشكل الاول بانعكاس الجزئية الموجبة على ما تبين ، ونتيجته تكون على نحو ما 30 كانت نتيجة المقدمتين الكليتين.

-٢١-

القول في تأليف الممكن والاضطراري في الشكل الثالث

القول في اختلاط الممكن والاضطراري في ضرب الاول من الشكل الثالث

واذا كانت كلتا المقدمتين كليتين ، وكانت احدهما^{١٢} اضطرارية والاخرى ممكنة ، ٥ وكانا معاً موجبتين ، فانه يكون عن ذلك قياس ينتج نتيجة ممكنة ، وذلك بين بالانعكاس الى الشكل الاول.

الضرب الثاني في ذلك الاختلاط منه ايضاً

فان كانت احدهما^{١٣} موجبة والاخرى سالبة ، وكانت الموجبة هي الضرورية وهي الصغرى ، فان النتيجة تكون سالبة ممكنة ، وذلك بانعكاس الموجبة ورجوع التأليف ١٠ في الشكل الاول الى ما كبراه سالبة ممكنة وصغراه جزئية^{١٤} ضرورية . فان كانت السالبة هي الاضطرارية^{١٥} الكبرى ، فان النتيجة تكون سالبة ممكنة وسالبة مطلقة^{١٦} برجعها بالعكس الى ما كبراه في الشكل الاول سالبة ضرورية وصغراه موجبة ممكنة . فان كانت الصغرى سالبة ممكنة والكبرى موجبة ضرورية ، فانه لا يكون قياس الا بعكس السالبة الممكنة الى الموجبة الممكنة ؛ وان كانت الصغرى سالبة ١٥ ضرورية فانه لا يكون قياس . فالحدود التي تنتج الموجب هي الانسان والنائم والفرس ؛ وذلك انه ولا انسان واحد فرس ، وكل انسان يمكن ان يكون نائماً ، والنتيجة : فكل فرس يمكن ان يكون نائماً^{١٧} . والحدود التي تنتج السالب : الانسان البقطان والنائم والفرس^{١٨} ؛ وذلك انه لا فرس واحد انسان بقطان ، وكل فرس يمكن ان يكون نائماً ، والنتيجة : ولا انسان واحد يقطان هو نائم^{١٩} .

القول في اختلاط الممكن والوجودي في الضرب الخامس من الشكل الثالث

فان كانت الموجبة هي الكلية والسالبة^{١١} الجزئية ، وكانت الصغرى هي المطلقة ١٠ الموجبة والكبرى السالبة الجزئية الممكنة ، فانه يكون قياس ، وبيان ذلك يكون بقياس الخلف . فليكن كل ب فهو ج ، وبعض ب ليس هو ا بامكان ، فاقول ان بعض ج ممكن الا^{١٢} يكون ا ؛ لانه ان لم يكن هذا صادقاً فنقيضه هو الصادق وهو ان كل ج هو ا بالضرورة لان هذه هي المناقضة في الجهة والكية ، وقد كان معنا^{١٣} ان كل ب فهو ج باطلاق . فاذا ينتج في الشكل الاول ان كل ب هو ا 35 بالضرورة ، وقد كان معنا ان بعض ب ليس هو ا بامكان^{١٤} ، هذا خلف لا يمكن . ١٥ واما^{١٥} ان كانت الكبرى الجزئية هي الوجودية والصغرى هي الممكنة ، فانه يكون قياس يبين بالافتراض . فان كانت الصغرى هي السالبة وكانت مطلقة ، فانه لا يكون قياس لان خاصة الشكل الثالث الا^{١٦} تكون صغراه سالبة ؛ وان كانت ممكنة فانه يكون قياس اذا انعكست الى الموجبة على ما سلف . ٢٠

واذا كانت كلتا المقدمتين مهملتين او جزئيتين ، فانه لا يكون قياس . وبرهان 40a ذلك هو البرهان المستعمل في الاصناف الكلية في هذا الباب ، اعني في الممكن الصرف وتلك الحدود باعيانها .

الضرب الثالث والرابع

- ٤٥ فان كانت احدى المقدمتين كلية والثانية جزئية ، وكانت كلتاها موجبتين ، فانه يكون
٤٥ب قياس بالرجوع الى الشكل الاول ، وتكون النتيجة ممكنة كحالتها في الاصناف التي
يرجع اليها من الشكل الاول .

الضرب الخامس والسادس

- ٥ فان كانت احدى المقدمتين سالبة والاخرى موجبة ، وكانت السالبة هي
الكبرى ، فانه ان كانت اضطرارية فان النتيجة تكون مطلقة او ممكنة لانها ترجع
٥ بالعكس الى الصنف الثاني^١ من الشكل الاول الذي ينتج هاتين النتيجةين : ان
كانت كلية وان كانت جزئية فبالافتراض والخلف ، وان كانت السالبة هي الممكنة
١٠ فانه تكون النتيجة ممكنة حقيقية كحالتها في الصنف من القياس الذي ترجع اليه في
الشكل الاول . فاما ان كانت السالبة هي الصغرى ، فانه ان كانت ممكنة كان
قياس^{١١} بعكسها الى الموجبة الممكنة ، وان كانت هي الضرورية لم يكن قياس ،
١٥ وذلك بين على نحو ما تبين اذا كانتا كليتين وبذلك الحدود باعيانها .
فقد تبين متى يكون في هذا الضرب قياس وكيف يكون ، واي نتيجة تنتج اي
١٥ قياس ، وايها تامة و^{١٢}اغير تامة ، كالحال في الاصناف التي تكون في هذا الشكل .
وهنا^{١٣} انقضى القول في جميع القياس^{١٤} الحملية .

الفصل الاول^١

- ٢٢ -

[نطبيق الكلية على الاشكال الثلاثة -

الرد الى المقاييس الكلية في الشكل الاول]

قال : وتبين بنحو ما قيل في الاشكال الوجودية ان جميع المقاييس التي في هذه
الاشكال ايضا ترتقي الى الشكل الاول الذي فيها . فاما ان جميع اجناس^٢ المقاييس
الموجودة على الاطلاق ترجع كلها بأسرها الى الشكل الاول فذلك يبين اذا تبين ان
جميع اجناس المقاييس الحملية هي هذه الثلاثة^٣ فقط ، وان^٤ ما عداها من المقاييس^٥ التي
ليست بحملية فكلها مضطرة الى الحملية .

فنتقول : ان كل قياس بالحملية فهو انما يبين^٦ اما ان^٧ الشيء موجود^٨ ، واما انه^٩
١٠ غير موجود ، وكل واحد من هذين اما ان يكون^{١١} كلياً واما جزئياً ، وكل ما يبين ان
الشيء موجود او غير موجود^{١٢} : فاما ان يبينه على جهة الحمل ، واما ان يبينه على جهة الاشتراط ،
واما ان يبينه بقياس مركب من هذين وهو الذي يدعى بقياس الخلف .

القول في ان كل قياس حملي

يؤلف من مقدمتين وثلاثة حدود لا اقل ولا اكثر

١٥ والغرض الآن انما هو التكلم في المقاييس الحملية وشروط المنتج منها من غير
المنتج على الاطلاق ، فانه اذا تبينت هذه تبينت المقاييس المضطرة الى هذه في
الانتاج^{١٦} وهو قياس الخلف والقياس الذي يكون بشرطة^{١٣} .

فقول : انه متى احتجنا ان نبين ان شيئاً موجود في شيء ، مثل ان نحتاج ان نبين ان ا محمولة على ب ، اما على جهة السلب واما على جهة اليجاب ، فهو من الظاهر انه يجب ان نأخذ في بيان ذلك على جهة الحمل ان شيئاً موجود^{١٤} لشيء ومحمول على شيء . فان اخذنا في ذلك ان ا محمولة على ب ، فمن البين اننا قد اخذنا الشيء في بيان نفسه وذلك مستحيل وغير مفيد علماً زائداً في المطلوب . وكذلك ايضاً ان اخذنا في ذلك قضية مبادئة^{١٥} بالمحمول والموضوع للمطلوب ، فهو بين ايضاً انه ليس يلزم عنه شيء في المطلوب لا ايجاب ولا سلب ، مثل قولنا^{١٦} ان ا محمولة على ب لان ج محمولة على د . واذا امتنع هذان الوجهان ، فلم يبق الا ان يكون القول المأخوذ في بيان ان ا موجودة في ب^{١٧} : اما قول مشارك له في احد الطرفين ، او مشارك لهما معاً . ثم ان كان مشاركاً لاحد الطرفين فلا يخلو : ان يكون محموله هو محمول المطلوب بعينه وموضوعه غيره ، او يكون موضوعه موضوع المطلوب ومحموله غيره ، او يكون محمول المطلوب هو موضوعه ، او موضوع المطلوب هو محموله ، فانه لا يخلو القول المشارك لاحد الطرفين من هذه الاقسام . ثم لا يخلو ايضاً هذا المشارك^{١٨} : اما ان يوجد حكماً واحداً بنفسه من غير ان يشاركه حكم آخر ، او^{١٩} قضية اخرى ، واما ان يوجد مشاركاً لقضية اخرى وذلك من غير ان يتصل بالمطلوب . فان اخذ المشارك لاحد طرفي المطلوب الذي هو ا وب قضية واحدة فقط ، مثل ان نأخذ ان^{٢٠} مشاركة^{٢١} لـ ج يحمل احدهما على صاحبه ، فهو بين انه ليس يلزم عن ذلك ان تكون ا مشاركة لب ، اي محمولة بايجاب او سلب^{٢٢} على ب ، ما لم يشارك ج ب ، وان اخذنا ا مشاركة لـ ج وجه مشاركة لـ د يحمل بعضها على بعض ، فهو بين ايضاً انه يكون عن ذلك قياس ، الا انه يكون قياس على المطلوب الذي طلب . اعني^{٢٣} على^{٢٤} وجود ا في ب او سلبها عنه . ولو اخذنا الامور المشاركة لاحد الطرفين الى غير نهاية من غير ان يشارك الطرف الآخر^{٢٥} ، مثل ان نأخذ ان ا مشاركة للـ ج ، والـ ج^{٢٦} للـ د ، والـ د للـ هـ ، فانه ليس يلزم عن ذلك ان تكون ا مشاركة لب ، اما بحمل ايجاب او سلب^{٢٧} ، ما لم يكن المشارك للـ الف مشاركاً للـ ب . فان القياس غير المحدود^{٢٨} انما يكون عن مقدمات غير محدودة ، اعني^{٢٩} ان القياس يكون على غير مطلوب محدود .

واما القياس المحدود ، اعني الذي يكون على مطلوب محدود ، فانه يجب ان 5-10

يأتلف من مقدمات محدودة مشاركة لطرفي المطلوب . ولذلك ما يجب ان يكون اقل القياس المحدود انما يأتلف من مقدمتين تشتركان بحد اوسط وتختلفان بطرفي المطلوب ، والا لم يمكن ان يبين ان شيئاً محمول على شيء من اجل حمل شيء على شيء ، مثل ان تكون ا مشاركة للـ ج ، والـ ج مشاركة للـ ب ، فحينئذ يجب ان تكون ا مشاركة للـ ب .

فقد تبين من هذا ان كل قياس فانه يكون من^{٣٠} مقدمتين وثلاثة^{٣١} حدود : حد اصغر واوسط واكبر .

القول في انحصار قياس الحملي

في الاشكال الثلاثة وان الشكل الرابع ليس بشكل طبيعي

واما ان كل قياس حملي مؤلف على مطلوب محدود فانه يكون احد هذه 15 الثلاثة^{٣٢} الاصناف من المقاييس^{٣٣} الحملي ، اعني الشكل الاول والثاني والثالث ، وانه ليس يوجد شكل رابع . فهو ظاهر من ان^{٣٤} الحد الاوسط الذي يؤخذ مشاركاً للطرفين ، مثل ان نأخذ لـ ج مشاركة للـ ب والـ الف اللذين هما طرفا المطلوب ، لا يخلو من ثلاثة^{٣٥} احوال :

١٥ اما ان يكون موضوعاً للطرف الاكبر محمولاً للاصغر ، مثل ان تكون ا مقولة على ج و ج مقولة على ب ، وهذا هو الشكل الاول ؛ او يكون محمولاً عليهما جميعاً ، وهذا هو الشكل الثاني ؛ او يكون موضوعاً لهما ، وهذا هو الشكل الثالث .

واما ان يؤخذ^{٣٦} محمولاً على الاكبر موضوعاً للاصغر فليس يمكن لان المحمول على الاكبر محمول على الاصغر ، اذ كان الاكبر محمولاً في الطلب بالطبع على الاصغر ، فيكون الشيء بعينه محمولاً على نفسه وذلك مستحيل . هذا اذا اعتبر الحد الاوسط بحسب المطلوب المفروض^{٣٧} ؛ واما اذا اعتبر بحسب المشاركة فانه ينتج غير المطلوب الذي هو عكسه ، فهو بهذه الجهة ان عد هذا التأليف شكلاً رابعاً ، كما يصفه «جالينوس» ، فانما يكون صنفاً من اصناف الشكل الاول على مطلوب غير مفروض لا شكلاً رابعاً^{٣٨} ، ولذلك ليس تقع عليه فكرة بالطبع ، ولا يوجد في ٢٥ كلام قياسي ولا^{٣٩} برهاني ولا ظني .

فقد تبين من هذا القول ان كل قياس حملي فانه انما يكون ضرورة احد هذه الاصناف الثلاثة^{٤١}، وان كان المطلوب الواحد بعينه يتبين باوساط كثيرة، مثل ان يتبين ان الالف موجودة في الب بوجود ا في الج وال ج في الد والد في اله وال ه في الب^{٤٢}؛ فهو قياس مركب من واحد من هذه الاشكال الثلاثة او من اثنين منها او ثلاثة^{٤٣}.

القول في بيان اجزاء قياس الخلف واحتياجه الى القياس الشرطي والى القياس الحملي اضطراراً

واما ان قياس الخلف ايضاً^{٤٤} مركب من واحد من هذه الاشكال الثلاثة^{٤٥} ومن القياس الشرطي، فذلك يبين من ان قياس الخلف انما يكون بسياقة الكلام فيه الى المحال بقياس حملي ومن ان المطلوب فيه الاول^{٤٦} انما يلزم ويبين بقياس شرطي. مثل ان نقول ان القطر اما ان يكون مشاركاً لضلع المربع او مبايناً له^{٤٧}، ثم نبين المستثنى^{٤٨} من هذا القياس الشرطي وهو انه لا يكون مشاركاً بقياس حملي يؤدي الى المحال، وذلك بأن نقول: لانه ان كان مشاركاً كانت نسبة مربع احدهما الى الآخر نسبة عدد مربع الى عدد مربع، فيلزم عن ذلك ان تكون نسبة مربع الضلع الى مربع القطر نسبة عدد مربع الى عدد مربع، وقد تبين في العاشر^{٤٩} من كتاب الاسطقسات^{٥٠} ان نسبة المربعين احدهما الى الآخر ليست كنسبة^{٥١} عدد مربع الى عدد مربع وهي نسبة الاثنين الى الواحد، هذا خلف لا يمكن؛ فاذا تبين انه غير مشارك استثنياه من القياس الشرطي الذي استعملناه أولاً، وهو قولنا: القطر اما مباين واما مشارك. فقلنا: لكنه^{٥٢} غير مشارك، فهو ضرورة مباين. وهذا هو القياس الشرطي المنفصل الذي تألف من المتعاندات التامة العناد، الذي متى استثنياه^{٥٣} احدهما انتج مقابل^{٥٤} الثاني على ما قيل في المقاييس الشرطية. فالحال، كما قلنا في هذا القياس، يبين بقياس حملي، والمطلوب يبين بقياس شرطي.

القول في بيان احتياج قياسات الشرطية الى العملية اضطراراً

واما القياس الشرطي فانه تبين ايضاً من امره انه^{٥٥} لا يستغني عن القياس الحملي، وذلك ان القياس الشرطي جنسان اولان:

احدهما «القياس المتصل» وهو الذي يتركب من المتلازمات ويرتبط بحروف الشرط التي تعطي الاتصال، مثل قولنا: ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود. والثاني الذي يلزم عنه الشيء يسمى المقدم، واللازم التالي. وهو صنفان: احدهما يستثنى فيه المقدم بعينه فينتج التالي بعينه، مثل قولنا: لكن الشمس طالعة فالنهار موجود؛ والثاني يستثنى فيه مقابل التالي فينتج مقابل المقدم، مثل قولنا: لكن^{٥٦} النهار غير موجود فالشمس ليست بطالعة.

والجنس الثاني «الشرطي المنفصل»، وهو يتركب من المتعاندات التامة العناد وتقرن به حروف الشرط التي تدل على الانفصال، مثل قولنا: هذا الوقت اما ليل واما نهار. وهذه اربعة اصناف وذلك انه: يستثنى فيه المقدم بعينه فينتج مقابل التالي،^{٥٧} يستثنى فيه التالي بعينه فينتج مقابل المقدم،^{٥٨} يستثنى فيه مقابل المقدم فينتج التالي،^{٥٩} و^{٦٠} يستثنى فيه مقابل التالي فينتج المقدم؛ وذلك انا قد نقول: لكنه^{٦١} ليس بليل فهو نهار، او^{٦٢} لكنه^{٦٣} ليس بنهار، او لكنه^{٦٤} ليس بليل.

واذا^{٦٥} كانت اجناس القياسات الشرطية^{٦٦} الاول هي هذان^{٦٧} الجنسان، فكلاهما اذا توهم الامر فيها^{٦٨} ظهر ان المطلوب فيها^{٦٩} هو الذي تبين فيها^{٧٠} بجهة الشرط، واما المستثنى فانه يحتاج الى ان يبين بقياس حملي في الشرطي المنفصل والمتصل اذا كان التعاند والاتصال فيها بيئاً بنفسه. وذلك انه اذا كان الاتصال فيها بيئاً بنفسه والمستثنى بيئاً بنفسه، كان اللازم بيئاً بنفسه، وذلك ظاهر جداً في الشرطي المنفصل. فانه اذا كان التعاند بيئاً بنفسه والمستثنى بيئاً بنفسه فالمطلوب بين بنفسه^{٧١}؛ لانه ان كان بيئاً ان العالم لا يخلو ان يكون اما محدثاً واما قديماً، وكان^{٧٢} بيئاً بنفسه انه ليس بقديم، فكونه محدثاً بين بنفسه ضرورة. وشبه ان يكون الامر كذلك في الشرطي المتصل، فانه اذا كان وجود الحركة بيئاً بنفسه، ووجودها عن الطبيعة بيئاً بنفسه من غير وسط، فوجود الطبيعة بين؛ وكذلك ان كانت افعال النفس بيئاً بوجود بنفسها، وبيئاً بوجود عن النفس^{٧٣}، فالنفس بيئاً بوجود بنفسها؛ وكذلك ان كانت الحركة معلومة الوجود، ومعلوم بنفسه وجودها عن محرك، فالمحرك معلوم الوجود بنفسه، وان كان عدم الحركة في شيء ما بين الوجود بنفسه فعدم المحرك هنالك بين الوجود بنفسه.

وبالحملة فانت اذا تأملت البراهين التي تخرج مخرج الشرط^{٧٤} في العلوم، وذلك في المطلوب بالطبع، وجدت «اما» الاتصال فيها بينا بوسط و«اما» الاستثناء، وهذا انما يلزم في المقاييس الشرطية التي ليست هي حملية بالقوة وهي الشرطية الحقيقية، واما التي هي^{٧٥} بالقوة حملية فتلك حملية اخرجت مخرج الشرط، ولذلك امكن في هذه ان يبين بها المطلوب بذاتها ومفردة بزيادة مقدمة. وهذا النوع من الشرطيات هو الذي يشارك المقدم التالي بحد واحد، وقد تقصينا^{٧٦} ذلك في قول افردناه لذلك^{٧٧}.

واما اذا كان الامران في القياس الشرطي معلومين بانفسها فانه لا يستعمل اصلاً في بيان شيء مجهول^{٧٨} بالطبع، وان كانت قد تستعمل في بيان ما هو اقل خفاء من المجهول بالطبع مثل استعمال الاستقراء وما اشبهه.

وليس لقائل ان يقول انه كما^{٧٩} قد تكون المقدمتان في القياس الحملية معلومتين بانفسها والنتيجة مجهولة، كذلك قد يتفق ان يكون الامر في القياس الشرطي، اعني ان تكون المقدمتان معلومتين بانفسها اعني^{٨٠} الشرطية والمستثناة، وتكون النتيجة مجهولة. فانه انما اتفق ان كانت المقدمتان في القياس الحملية معلومتين والنتيجة مجهولة لان المقدمتين لم تأتلفا^{٨١} بعد في الذهن التأليف الذي يلزم عنه النتيجة. واما المقدمتان في القياس الشرطي فانها ليست محتاجة الى التأليف في لزوم ما يلزم عنها لان اللزوم هو احد المقدمات، ولذلك لا يدخل تحت حد القياس كما ظن ابونصر اذا اللزوم في القياس الحملية يتوكد عن المقدمتين وهو في القياس الشرطي احد ما يوضع. فما قاله ابونصر من انه يدخل تحت حد القياس لكونه من مقدمتين احدهما المقدم والثاني اللزوم ليس بصحيح لان اللزوم ليس هو جزءاً من القياس وانما هو تابع؛ ولو كان القياس الشرطي قياساً لكان يوجد قياس من مقدمة واحدة لان اللزوم هو فعل القياس^{٨٢}.

فهكذا^{٨٣} ينبغي ان يفهم هذا الموضع عن^{٨٤} ارسطو، لا على ما يقوله في ذلك ابونصر، ولا على ما يتشكك في ذلك^{٨٥} عليه ابن سينا. وبالحملة فبالاستقراء^{٨٦} الذي ارشدنا اليه يظهر ما يقوله ارسطو في هذا الامر ظهوراً بيناً، لانه قد تبين من قولنا ان كثيراً من الاشياء المعلومة بانفسها، مثل وجود النفس وغيرها، انما علمناها

بهذا النحو من البيان، ومحال ان يكون طريق واحد بعينه يستعمل في الوقوف على المعلوم بنفسه والمجهول بالطبع. وكذلك المقاييس التي نسميها «الاقترانية» وهي المؤلفة من مقدمتين شرطيتين تشتركان بحد اوسط وهي مقاييس حملية في الحقيقة اخرجت مخرج الشرط، وقد بينا ذلك في غير هذا الموضع^{٨٧}.

فقد تبين ان جميع اجناس المقاييس انما يتم^{٨٨} بالشكل الاول، وانها تنحل الى الكلية منها على ما سلف، وذلك ان ما عدا الحملية^{٨٩} تتم بالحملية والحملية تتم بالشكل الاول، والجزئية التي في الشكل الاول بالمقاييس الكلية التي فيه على ما تبين.

- ٢٣ -

[وضع الكيفية والكمية في المقدمات]

القول في شروط الاشكال الحملية الثلاثة

وبين انه واجب ان يكون في كل قياس منتج مقدمة موجبة كيف كانت في كميتها، ومقدمة كلية كيف ما كانت في كيفيتها. وذلك انه اذا لم يكن هنالك مقدمة كلية: فاما الا^{٩٠} يكون هنالك قياس، واما ان يكون على غير المطلوب، واما ان تكون المقدمة نفسها هي المطلوب. مثال ذلك ان كان المطلوب: هل اللذة بالموسيقى خير؟ فان ما يمكن ان يوجد في بيان هذا المطلوب لا يخلو من ان يكون المطلوب نفسه او غيره؛ ثم ان كان غيره فانه لا يخلو من ثلاثة احوال:

اما ان تكون المقدمة المأخوذة في ذلك مهمة وهي ان اللذة خير،

او تكون جزئية وهي ان بعض اللذات خير،

او تكون كلية وهي ان كل لذة خير.

فان اخذت المقدمة مهمة، وهو ان اللذة خير، لم يأمن^{٩١} ان تكون هذه المهمة تصدق من اللذات على غير اللذة^{٩٢} الموسيقية فلا يتضمن المطلوب وهو ان اللذة الموسيقية خير. وكذلك ان صرحنا ايضاً فيها بالسور الجزئي فقلنا: بعض اللذات^{٩٣}

خير. ولذلك ان انتجت امثال هذه دائماً فغير المطلوب، مثل ان يكون قولنا: بعض اللذات^٧ خير صادقاً على لذة العلم، وكذلك المهملة ينتج عن ذلك ان لذة العلم خير الا انه^٨ ليس هي المطلوب. واما ان اخذ المطلوب نفسه فهو يبين انه ليس يكون قياس.

٥ فلا بد في القياس المنتج من ان يكون الطرف الاصغر منطقياً تحت الاوسط انطواء الجزئي في الكل^٩ حتى تكون نسبة احدهما الى الآخر^{١٠} هي نسبة الجزء الى الكل. وذلك بالفعل في الشكل الاول، وبالقوة في الشكل الثاني والثالث. ومن هنا تبين انه واجب ان تكون المقدمة المنطوية تحت المقدمة الكلية موجبة، لانها ان كانت سالبة لم تنطو تحتها ولا وجدت فيها هذه النسبة. ولذلك كان معنى «المقول على الكل» الذي يتضمن هذه النسبة موجوداً بالفعل في الشكل الاول وفي الثاني والثالث بالقوة.

فقد^{١١} تبين من هذا القول ان كل قياس فواجب ان تكون فيه مقدمة كلية وموجبة. وان النتيجة الكلية انما تبين عن مقدمات كلية، وان النتيجة الجزئية قد تبين عن مقدمتين احدهما^{١٢} جزئية، وذلك في الشكل الاول والثاني، وقد تبين عن مقدمتين كليتين وذلك في الشكل الثالث. واذا كان ذلك كذلك فالنتيجة الكلية لا تبين ضرورة الا عن مقدمتين كليتين. واما النتائج الجزئية فقد تبين عن الصنفين جميعاً، اعني عن الكليتين وعن الكلية والجزئية. وهو يبين ايضاً انه واجب ان تكون كلتا المقدمتين او احدهما^{١٣} شبيهة في جهتها وكيفيةها بالنتيجة، اعني انه^{١٤} ان كانت النتيجة ضرورية او ممكنة او مطلقة فانه ان تكون كلتا المقدمتين بتلك الجهة او احدهما^{١٥}. وذلك في المقاييس التي تنتج نتيجة واحدة وهي المنتجة بما تتضمن من معنى «المقول على الكل». وهو يبين ايضاً مما قيل متى يكون قياس منتج ومتى يكون غير منتج، والمنتج ايضاً متى يكون ناقصاً ومتى يكون تاماً، وانه متى كان^{١٦} قياس حملي فبالضرورة ان تكون الحدود فيه مرتبة احد^{١٧} تلك الانحاء الثلاثة^{١٨} التي وصفنا.

35

- ٢٤ -

[تعيين عدد الحدود والمقدمات والنتائج]

القول في ان القياس الحملي اختلف من مقدمتين

وثلاثة حدود لا اكثر من ذلك ولا اقل

وهو يبين ايضاً ان كل نتيجة فانها تكون بثلاثة^١ حدود لا اقل من ذلك ولا اكثر ان لم تكن النتيجة الواحدة بعينها تبين بمقاييس كثيرة. وذلك يكون على ضربين:

احدهما ان تكون النتيجة الواحدة بعينها تبين بمقاييس كثيرة كل واحد منها كاف في انتاج النتيجة اعني مفرداً وبذاته. ولنعلم^٢ ان ذلك ممكن بنحوين، احدهما^٣ مثل ان تبين نتيجة ه مثلاً بمقدمتي ا ب على حدة وبمقدمتي ج د على حدة، او بمقدمتي ا ب^٤ على حدة وبمقدمتي ا ك على حدة او ب ل على حدة.

والضرب الثاني ان تكون المقدمتان المنتجتان للنتيجة المفروضة نتائج عن مقدمات اخر اما كلاهما واما احدهما^٥. مثال ذلك ان تكون نتيجة ه منتجة بمقدمتي ا ب، وتكون مقدمة ا منتجة بمقدمتي د ه^٦، ومقدمة ب منتجة بمقدمتي و ز، او تكون مقدمة ا منتجة بمقدمتي د ه^٧ وتكون مقدمة ب مبنية بالاستقراء او بينة بنفسها من اول الامر. فعلى الجهة الاولى تكون المقاييس كثيرة والنتيجة واحدة، وعلى هذه الجهة تكون المقاييس كثيرة والنتائج كثيرة لانها في هذا المثال ثلاثة^٨

وهي: ه التي هي النتيجة الاخيرة، وا ب اللذان هما مقدمتا نتيجة ه^٩ ونتيجتا مقدمتي د ه و ز و^{١٠}. فاما^{١١} متى لم تكن مقاييس كثيرة لنتيجة واحدة وانما هو قياس واحد، فانه لا يمكن ان تكون نتيجة واحدة عن اكثر من حدود ثلاثة^{١٢} لانه تبين هانها^{١٣} انه لا يكون قياس عن اقل من مقدمتين. فلننزل^{١٤} انه يكون عن قياس واحد نتيجة واحدة من اربع مقدمات وستة حدود، مثل ان ننزل ان ه مثلاً منتجة^{١٥} عن مقدمتي ا ب ومقدمتي ج د، و^{١٦} لأنه قد تبين ان كان مزماً ان يكون عن مقدمتي ا ب قياس ان تكون نسبة احدهما^{١٧} الى الاخرى نسبة الجزء الى الكل، فان كانت نسبة احدهما^{١٨} الى الاخرى نسبة الجزء الى الكل فانه يكون عنها ضرورة نتيجة.

فان كانت عنها نتيجة، فلا تخلو من ثلاثة^{١٩} احوال: اما ان يكون عنها نتيجة ه

المفروضة ، واما ان تكون النتيجة احدى مقدمتي جـ د ، واما ان تكون النتيجة ^{٢٢} شيئاً آخر غير هذين .

ثم في كل ^{٢٣} واحد من هذه الاقوال الثلاثة ^{٢٤} لمقدمتي ا ب لا تخلو ايضاً مقدمتا جـ د من ان تكون نسبة احداهما ^{٢٥} الى الاخرى نسبة الكل الى الجزء ^{٢٦} او لا تكون ؛ فان كانت فتحدث عنها ضرورة نتيجة ، ثم هذه النتيجة ايضاً لا تخلو من تلك الاحوال الثلاثة ^{٢٧} : اما ان تكون نتيجة ^{٢٨} هـ المطلوبة ^{٢٩} ، واما ان تكون النتيجة احدى مقدمتي ا ب ، واما ان تكون النتيجة شيئاً آخر غير هذين .

فان كانت النتيجة الحادثة عن مقدمتي ا ب هي نتيجة هـ المطلوبة ، وكانت عن مقدمتي جـ د نتيجة ما بأن تكون نسبة احداهما ^{٣٠} الى الاخرى نسبة الكل الى الجزء ، فانه ان كانت تلك النتيجة هي نتيجة ^{٣١} او هي احدى مقدمتي ا ب ، فانه تكون قياسات كثيرة على نتيجة واحدة وذلك شيء غير ممتنع . وان كانت نتيجة مقدمتي جـ د غير نتيجة هـ وغير احدى مقدمتي ا ب ، فانه تكون مقاييس كثيرة على مطالب كثيرة غير متصل بعضها ببعض . واما ان لم تكن نسبة مقدمتي جـ د احداهما ^{٣٢} الى الاخرى نسبة الكل الى الجزء فانه ليس يكون لها غناء ^{٣٣} في نتيجة هـ الا ان تؤخذ على جهة الاستقراء للصحيح ^{٣٤} مقدمتي القياس ، او لسر النتيجة واخفاؤها ، او لغير ذلك من الاشياء التي تؤخذ له ^{٣٥} المقدمات التي ليست ضرورية في الانتاج ، على ما تبين في « الثامنة من الجدل » . فهذا ما يلزم متى فرضنا ان نتيجة مقدمتي ا ب هي هـ .

واما ان كانت نتيجة مقدمتي ا ب غير الـ ^{٣٦} هـ ، وغير احدى مقدمتي جـ د ، فانه ايضاً لا يخلو ^{٣٧} ان تكون نتيجة مقدمتي جـ د : اما نتيجة هـ ، واما احدى مقدمتي ا ب ، واما اشياء اخرى ^{٣٨} غير هذين ، واما ان تكون مقدمتا جـ د غير منتجة اصلاً . فان كانت نتيجة مقدمتي ا ب غير الـ ^{٣٩} هـ ، وغير احدى مقدمتي جـ د ، وكانت نتيجة مقدمتي جـ د غير الـ ^{٤٠} هـ ، وغير احدى مقدمتي ا ب ، فانه ليس يكون قياس على مطلوب واحد فضلاً على ^{٤١} المطلوب بعينه وتكون مقاييس كثيرة ^{٤٢} . وان كانت نتيجة مقدمتي جـ د هي ^{٤٣} الـ ^{٤٤} هـ ، فانه ايضاً تكون ^{٤٥} مقاييس كثيرة على مطالب كثيرة . وان كانت مقدمتي جـ د احدى مقدمتي ا ب فانه تكون ايضاً مقاييس كثيرة على مطلوب واحد الا انه غير المطلوب . وان كانت مقدمتا جـ د غير

منتجة فانه لا يكون لها غنا في نتيجة مقدمتي ا ب مع ان نتيجة مقدمتي ا ب هي غير المطلوب . واما ان كانت نتيجة مقدمتي ا ب احدى مقدمتي جـ د فان مقدمتي جـ د لا تخلو ايضاً من تلك الثلاثة ^{٤٦} احوال ^{٤٧} : اما ان تكون نتيجة لـ هـ ، واما لـ احدى مقدمتي ا ب ، واما لشيء آخر غيرها . فان كانت نتيجتها هـ فانه تكون مقاييس كثيرة على المطلوب الواحد وقد تبين ان ذلك غير ممتنع ، وان كانت نتيجتها احدى مقدمتي ا ب فانه يكون البيان دوراً ولا يكون هنالك ^{٤٨} قياس على المطلوب . وان كانت نتيجتها ، اعني مقدمتي جـ د ، غير الـ ^{٤٩} هـ ، وغير احدى مقدمتي ا ب ، فانه تكون ايضاً مقاييس كثيرة على مطلوب واحد الا انه غير المطلوب ^{٥٠} . واما ان كانت مقدمتا جـ د غير منتجة اصلاً فانه ليس يكون لها غناء ^{٥١} في الانتاج ويكون باطلاً . ويكون هنالك قياس واحد لكن ^{٥٢} على غير المطلوب .

فقد تبين ان جميع الوجوه التي يمكن ان يتصور بها ان مطلوباً واحداً يبين عن قياس واحد مركب من اكثر من مقدمتين مستحيل . وبهذا بعينه تبين انه لا يمكن ان يبين مطلب ^{٥٣} واحد بقياس واحد هو مركب من اكثر من ثلاثة ^{٥٤} حدود ، وذلك ما قصدنا بيانه .

واذا ^{٥٥} تبين ان كل قياس بسيط فانه لا يكون من اكثر من ثلاثة ^{٥٦} حدود ، وكانت الثلاثة ^{٥٧} حدود ^{٥٨} هي مقدمتان فقط ، فكل قياس لا يكون باكثر من مقدمتين وثلاثة ^{٥٩} حدود ، وقد كان تبين انه لا يكون بأقل . فكل قياس بسيط فلا يكون باكثر من ثلاثة ^{٦٠} حدود ولا بأقل .

القول في القياس الموصول وبيان خاصته

واذا تبين هذا فهو يبين ايضاً ان كل قياس بسيط ، او مركب من مقاييس بسيطة ، تام التركيب غير ناقص منه مقدمة من المقدمات الضرورية في النتيجة الاخيرة ، فهو مؤلف من مقدمات ازواج وحدود افراد لان الحدود اكثر من المقدمات بواحد ، وان اي قياس كان بهذه الصفة ولم تكن مقدماته ازواجاً فانه غير منتج . الا ان يكون احدى ^{٦١} فيه مقدمة ليست ضرورية في الانتاج او حذف منه بعض المقدمات الضرورية . وخاصة هذا القياس ان تكون النتائج فيه نصف المقدمات

لان عن كل مقدمتين نتيجة. والقياس المركب الذي بهذه الصفة يسمى «الموصول» وهو الذي يصرح فيه كما قلنا بجميع المقدمات الضرورية في انتاج^{٦٢} المطلوب ويصرح فيه بالمقدمات^{٦٣} الوسط مرتين: مرة من حيث هي نتائج، ومرة من حيث هي مقدمات. واعني بالوسائط المقدمات التي بين المطلوب الاول وبين المقدمات الاول^{٦٤} التي اثلثت منها الاقسية البسائط التي اليها ينحل^{٦٥} القياس المركب وهي المعروفة بنفسها. مثل ان نبين ان ا موجودة في ب بمقدمتي^{٦٦} ج ود، ونبين كل واحدة من هاتين المقدمتين بمقدمتين أيضاً. مثال ذلك ان نبين مقدمة ج بمقدمتي هـ ز، ومقدمة د بمقدمتي ح ك، وتكون مقدمات هـ ز ح ك الاربعة بيّنة بنفسها. فتكون جميع مقدمات هذا القياس، ما خلا^{٦٧} هذه الاربعة: مرة هي نتائج، ومرة هي مقدمات، اعني نتائج بالاضافة الى ما تحتها، مقدمات بالاضافة الى ما فوقها.

القول في القياس المفصول وبيان خاصته

واما القياس المركب الذي يسمى «المفصول»، وهو الذي انما يصرّح فيه: اما بجميع المقدمات فقط دون النتائج اللازمة عنها، واما ببعض المقدمات. فانه من جهة انه ليس يصرح فيه بجميع المقدمات تكون خاصته ان الحدود التي فيه تزيد ابداً على المقدمات بواحد، الا انه ليس تكون المقدمات ابداً أزواجاً والحدود افراداً 10-15 كما كانت في القياس المركب الموصول، بل خاصة هذا انه متى كانت المقدمات أزواجاً كانت الحدود افراداً ومتى كانت المقدمات افراداً كانت الحدود أزواجاً، لان هذه هي خاصة الاعداد التي يزيد احدهما على الآخر بواحد. فمتى كانت المقدمات افراداً والحدود أزواجاً وزيد هنالك فرد آخر، انعكس الامر فصارت المقدمات أزواجاً والحدود افراداً. ولما كان يلحق هذا القياس ان المقدمات فيه يتصل بعضها ببعض اذ ليس تحوّل بينهما^{٦٨} النتائج التي يصرح بها^{٦٩} في القياس الموصول بل تحذف ها هنا^{٧٠} حذفاً، وجب ان تحذف^{٧١} فيه مع كل ثلاثة^{٧٢} حدود نتيجة، فمنها ما لها غنا^{٧٣} في انتاج المطلوب، ومنها ما ليس لها غنا^{٧٤} وهي النتائج المسماة^{٧٥} «فوائد».

واذ كان هذا هكذا كانت النتائج الحادثة في هذا القياس اكثر كثيراً من الحدود والمقدمات، اعني متى كانت الحدود اكثر من اربعة، ومتى زيد حدّ واحد، تزيد نتائج اقل من الحدود التي زيد عليها الحدّ بواحد، لانه لا يجتمع من الحدّ المزيد

ومن الحدّ الذي يليه نتيجة، و^{٧٦} انما يجتمع منه ومن الحدّ الثالث ثم منه ومن الرابع وهكذا الى آخر الحدود. وسواء كان الحدّ المزيد في الطرف الاسفل وهو ان يكون موضوعاً للموضوع الاول، او في الطرف الاعلى وهو ان يكون محمولاً على المحمول الاخير، او كان ايضاً مزيداً في الوسط؛ وذلك انه اذا كان في الوسط عمل^{٧٧} ايضاً مع الحدود التي فوقه والتي تحته نتائج ما خلا^{٧٨} الحدّين اللذين يليانه اللذين احدهما 20 من فوق والآخر من اسفل. مثال ذلك انه اذا كانت معه^{٧٩} حدود اربعة، وهي حدود ا ب ج د، فانه يكون غن هذه الحدود ثلاث^{٨٠} نتائج: نتيجة لحدود ا ب ج^{٨١}، ونتيجة لحدود ا ج د، ونتيجة لحدود ب ج د^{٨٢}، فان زيد عليها حدّ واحد وهو مثلاً هـ، حدثت ثلاث^{٨٣} نتائج: نتيجة لحدود هـ د ج، ونتيجة لحدود هـ ج ب، ونتيجة ايضاً لحدود هـ د ا^{٨٤} فتكون اكثر من الحدود^{٨٥}، وتكون النتائج الحادثة عن الحدّ 25 المزيد اقل من الحدود التي اضيف اليها الحدّ المزيد بواحد.

فهذه^{٨٦} السبارات^{٨٧} يمكن ان يوقف^{٨٨} على معرفة نوعي القياس المركب الموصول والمفصول^{٨٩}. فانه اذا لم تلف^{٩٠} فيه^{٩١} هذه الخواص، ولم تكن هنالك مقدمات زيدت^{٩٢} لغرض من الاغراض التي تزداد فيه^{٩٣} المقدمات التي ليس لها غنا^{٩٤} في انتاج المطلوب، فهو يبين ان القول ليس بقياس مركب اصلاً لا موصولاً ولا مفصولاً^{٩٥}، وما وجدت فيه خواص الموصول فهو موصول، وما وجدت فيه خواص المفصول فهو مفصول.

فصل ١

- ٢٥ -

انواع القضايا التي تثبت او تبطل في كل شكل

القول في ان اي المطلوبات

عليه الاستدلال اصعب وايها اسهل

٢٠

ولان ضروب النتائج التي تكون عن المقاييس عندنا معلومة، وفي كم من شكل تكون النتيجة الواحدة بعينها، وفي كم من صنف في ذلك الشكل، يكون قد ظهر

لان عن كل مقدمتين نتيجة. والقياس المركب الذي بهذه الصفة يسمى «الموصل» وهو الذي يصرح فيه كما قلنا بجميع المقدمات الضرورية في انتاج^{٦٢} المطلوب ويصرح فيه بالمقدمات^{٦٣} الوسط مرتين: مرة من حيث هي نتائج، ومرة من حيث هي مقدمات. واعني بالوسائط المقدمات التي بين المطلوب الاول وبين المقدمات الاول^{٦٤} التي ائلفت منها الاقيسة البسائط التي اليها ينحل^{٦٥} القياس المركب وهي المعروفة بنفسها. مثل ان نبين ان ا موجودة في ب بمقدمتي^{٦٦} ج ود، ونبين كل واحدة من هاتين المقدمتين بمقدمتين ايضاً. مثال ذلك ان نبين مقدمة ج بمقدمتي هـ ز، ومقدمة د بمقدمتي ح ك، وتكون مقدمات هـ ز ح ك الاربعة بيّنة بنفسها. فتكون جميع مقدمات هذا القياس، ما خلا^{٦٧} هذه الاربعة: مرة هي نتائج، ومرة هي مقدمات، اعني نتائج بالاضافة الى ما تحتها، مقدمات بالاضافة الى ما فوقها.

القول في القياس المفصول وبين خاصته

واما القياس المركب الذي يسمى «المفصول»، وهو الذي انما يصرّح فيه: اما بجميع المقدمات فقط دون النتائج اللازمة عنها، واما ببعض المقدمات. فانه من جهة انه ليس يصرح فيه بجميع المقدمات تكون خاصته ان الحدود التي فيه تزيد ابداً على المقدمات بواحد، الا انه ليس تكون المقدمات ابداً ازواجاً والحدود افراداً 10-15 كما كانت في القياس المركب الموصل، بل خاصة هذا انه متى كانت المقدمات ازواجاً كانت الحدود افراداً ومتى كانت المقدمات افراداً كانت الحدود ازواجاً، لان هذه هي خاصة الاعداد التي يزيد احدهما على الآخر بواحد. فمتى كانت المقدمات افراداً والحدود ازواجاً وزيد هنالك فرد آخر، انعكس الامر فصارت المقدمات ازواجاً والحدود افراداً. ولما كان يلحق هذا القياس ان المقدمات فيه يتصل بعضها ببعض اذ ليس تحول بينها^{٦٨} النتائج التي يصرح بها^{٦٩} في القياس الموصل بل تحذف ها هنا^{٧٠} حذفاً، وجب ان تحذف^{٧١} فيه مع كل ثلاثة^{٧٢} حدود نتيجة، فنها ما لها غنا^{٧٣} في انتاج المطلوب، ومنها ما ليس لها غنا^{٧٤} وهي النتائج المسماة^{٧٥} «فوائد».

واذ كان هذا هكذا كانت النتائج الحادثة في هذا القياس اكثر كثيراً من الحدود والمقدمات، اعني متى كانت الحدود اكثر من اربعة، ومتى زيد حد واحد، تزيد نتائج اقل من الحدود التي زيد عليها الحد بواحد، لانه لا يجتمع من الحد المزيد

ومن الحد الذي يليه نتيجة، و^{٧٦}انما يجتمع منه ومن الحد الثالث ثم منه ومن الرابع وهكذا الى آخر الحدود. وسواء كان الحد المزيد في الطرف الاسفل وهو ان يكون موضوعاً للموضوع الاول، او في الطرف الاعلى وهو ان يكون محمولاً على المحمول الاخير، او كان ايضاً مزيداً في الوسط؛ وذلك انه اذا كان في الوسط عمل^{٧٧} ايضاً مع الحدود التي فوقه والتي تحته نتائج ما خلا^{٧٨} الحدين اللذين يليانه اللذين احدهما من فوق والآخر من اسفل. مثال ذلك انه اذا كانت معه^{٧٩} حدود اربعة، وهي حدود ا ب ج د، فانه يكون غن هذه الحدود ثلاث^{٨٠} نتائج: نتيجة لحدود ا ب ج^{٨١}، ونتيجة لحدود ا ج د، ونتيجة لحدود ب ج د^{٨٢}، فان زيد عليها حد واحد وهو مثلاً هـ، حدثت ثلاث^{٨٣} نتائج: نتيجة لحدود هـ د ج، ونتيجة لحدود هـ ج ب، ونتيجة ايضاً لحدود هـ د ا^{٨٤} فتكون اكثر من الحدود^{٨٥}، وتكون النتائج الحادثة عن الحد المزيد اقل من الحدود التي اضيف اليها الحد المزيد بواحد.

فبهذه^{٨٦} السبارات^{٨٧} يمكن ان يوقف^{٨٨} على معرفة نوعي القياس المركب الموصل والمفصول^{٨٩}. فانه اذا لم تلف^{٩٠} فيه^{٩١} هذه الخواص، ولم تكن هنالك مقدمات زيدت^{٩٢} لغرض من الاغراض التي تزداد فيه^{٩٣} المقدمات التي ليس لها غناء^{٩٤} في انتاج المطلوب، فهو بين ان القول ليس بقياس مركب اصلاً لا موصلاً ولا مفصولاً^{٩٥}، وما وجدت فيه خواص الموصل فهو موصل، وما وجدت فيه خواص المفصول فهو مفصول.

فصل ١

- ٢٥ -

انواع القضايا التي تثبت او تبطل في كل شكل

القول في ان اي المطلوبات

عليه الاستدلال اصعب وانها اسهل

ولان ضروب النتائج التي تكون عن المقاييس عندنا معلومة، وفي كم من شكل تكون النتيجة الواحدة بعينها، وفي كم من صنف في ذلك الشكل، يكون قد ظهر

لنا من ذلك اي ضرب من ضروب النتائج والمطلوبات يكون وجود القياس عليه اصعب ، واي ضرب من ضروب النتائج يكون وجود القياس عليه اسهل . لانه من 30 البين ان الضرب الذي يتبين^٢ عن مقاييس اكثر اشكالا واكثر اصنافا من اصناف الشكل الواحد بعينه ، اسهل من التي تتبين عن مقاييس اقل اشكالا واقل اصنافا .

فاما الموجب الكلي فقد تبين انه لا يتبين^٣ الا في الشكل الاول وذلك في صنف واحد منه^٤ ، واما السالب الكلي فقد تبين ايضا انه يتبين في شكلين : في الاول وفي 35 الثاني ، ويتبين في الاول^٥ في صنف واحد فقط ، وفي الثاني في صنفين اثنين . واما الموجب الجزئي فقد تبين ايضا انه ينتج في الشكل الاول والثالث : اما في الشكل الاول ففي صنف واحد منه ، واما في الثالث ففي ثلاثة^٦ اصناف منه ؛ وكذلك تبين 10 ان السالب الجزئي ينتج في الاشكال كلها : اما في الاول ففي صنف واحد ، واما في الثاني ففي صنفين ، واما في الثالث ففي ثلاثة^٧ اصناف .

واذا كان^٩ هذا كله كما وصفنا فان اعسرها اثباتا هو الموجب الكلي اذ كان يثبت 43a بطريق واحد ، وانه اسهلها كلها ابطلا اذ كان يبطل باثبات السالب الجزئي ، والسالب الجزئي اسهلها اثباتا اذ كان يثبت باكثرها طرقا ، وايضا فانه يثبت بالسالب الكلي . وبالجمله فابطال الكلي اسهل من اثباته اذ كان يبطل بثبوت نقيضه وهو 15 الجزئي ، وثبوت مضاده وهو الكلي . والسالب الكلي يثبت في شكلين وببطل في 5 شكلين ، الا ان ابطاله اسهل من اثباته وذلك انه يبطل باثبات الجزئي الموجب والكلي الموجب ويثبت بوجه واحدة وهو انتاجه نفسه .

واما المطلوبات الجزئية فاثباتها اسهل من ابطالها ، وذلك انها تثبت من جهتها 20 انفسها . وهي تتبين باشكال كثيرة وفي اصناف كثيرة ومن جهة اثبات الكلي الذي يشتمل عليها ، وببطل من جهة الكلي المناقض لها فقط . ولذلك كان اعسرها ابطلا هو^{١٠} السالب الجزئي اذ كان انما يبطل باعسرها اثباتا وهو الموجب الكلي .

وبالجمله فاثبات الموجب اعسر من اثبات السالب ، وذلك ان^{١١} السالب الجزئي يتبين^{١٢} بطرق^{١٣} اكثر من الطرق^{١٤} التي يتبين^{١٥} بها الموجب الجزئي^{١٦} . وكذلك^{١٧} السالب الكلي يتبين بطرق^{١٨} اكثر من الاي يتبين بها الموجب الكلي^{١٩} ، ولان اثبات السلب هو ابطال الوجود . فعلى هذه الجهة قد يصح ان يقال ان ابطال اسهل من

الاثبات ، واما اذا اخذ الاثبات والابطال للكلي والجزئي ، كان ابطال الكلي اسهل 5 من اثباته والجزئي بالعكس .

فقد تبين مما قيل كيف يكون ترتيب الحدود في المقاييس ، ومن كم من حدود ، ومن كم من مقدمة تكون^{٢٠} ، وكيف ينبغي ان^{٢١} تكون نسبة المقدمات بعضها الى بعض ، واي مطلوب يتبين^{٢٢} في اي شكل ، وما يتبين منها في اشكال 5 قليلة وما يبين منها في اشكال كثيرة .

وهنا^{٢٣} انقضى الفصل الاول من هذه المقالة^{٢٤} .

الفصل الثاني

- ٢٦ -

[قواعد عامة لاكتساب الاقيسة الحملية]

القول في القوانين التي يستنبط بها القياس ومقدماته

- ٥ قال : وقد ينبغي^١ ان نعلم كيف يستنبط القياس ، على كم مطلوب تقصد معرفته ، وبأي سبيل نأخذ مقدمات كل قياس . فانه ليس ينبغي^٢ لنا ان نكون عاملين بالقياس فقط ، بل وان تكون عندنا قوانين نقدر بها على ان نكون بها^٣ عاملين للقياس^٤ ؛ وذلك يتم بمعرفة صنفين من القوانين : احدهما معرفة القوانين التي بها يستنبط القياس ، والثاني معرفة القوانين التي بها تستخرج مقدمات القياس .
- فنقول : ان الاشياء الموجودة :

- ١٠ منها ما لا يحمل على شيء البتة الا بالعرض وعلى غير الجرى الطبيعي ، ويحمل عليها غيرها ، وهي اشخاص الجواهر المحسوسة مثل زيد وعمرو وخالد ، فانا قد نقول ان زيداً هذا هو انسان وهو حيوان فنحمل عليه غيره ولا نحمله على غيره الا بالعرض ، مثل ان نقول ان^٥ هذا اليبض هو زيد .
- ١٥ ومنها ما يحمل عليها شيء وتحمل هي^٦ على شيء ، وهذه هي مثل حملنا الانواع على الاشخاص وحمل الاجناس على الانواع ، مثال ذلك حمل الحيوان على الانسان ، وحمل الانسان على زيد وعمرو . وهذان^٧ الصنفان بين وجودهما بنفسه . ومنها صنف ثالث وهي الاشياء التي تحمل على شيء ولا يحمل عليها شيء اصلاً وذلك على الجرى الطبيعي . وسنبين وجود هذا الصنف من المحمولات في « كتاب

البرهان». فان هنالك يبين ان الاشياء المحمولة بعضها على بعض تنتهي بالجملة الى محمول آخر يحمل عليه محمول اصلاً.

واذا تقرر هذا، وكان يبيناً على اكثر الفحص والطلب انما هو في الاشياء المتوسطة بين هذين الطرفين، اعني التي تحمل على شيء وتحمل عليها شيء، فهو يبين ان كل مطلوب يكون في هذا الجنس ان المحمول فيه والموضوع يلحقه انه يحمل كل واحد منها على شيء ويحمل عليه شيء.

القول في القوانين التي نحصل بها مقدمات القياس

- واذا تقرر هذا ايضاً فالسبيل التي بها نصل في الجملة الى مقدمات كل مطلوب يكون داخلياً في هذا الجنس من الموجودات، اعني المتوسطة، تكون^{٤٣ب}: بأن نقسم أولاً المطلوب^٤ الى حدّيه اللذين^{١١} هما المحمول والموضوع^{١١} اذ كل مطلوب ينقسم الى هذين الحدّين؛ ثم ننظر في الاشياء التي توجد لكل واحد من هذين الحدّين، اعني الاشياء التي توجب لمحمول المطلوب والتي توجب لموضوعه، وتلك هي الحدود والاجناس والفصول والخواص والاعراض اللاحقة للشيء؛ وفي الاشياء ايضاً التي يوجد لها كل واحد من جزئي المطلوب، اعني الاشياء التي يوجب لها موضوع المطلوب والاشياء التي يوجب لها محموله؛ وفي الاشياء ايضاً التي تسلب عن كل واحد من هذين الحدّين، وهي باعياها الاشياء التي يسلب عنها كل واحد من هذين الحدّين اذ كانت السوالب قد تبين انها تنعكس.

- وينبغي عندما نفعل هذا ان نتميّز ايّ من هذه المحمولات هي حدود لحدّ الحدّين^{١٢} او لكليهما، وايّ هي اجناس، وايّ هي خواص، وايّ هي اعراض لاحقة. وكذلك ينبغي ان نتميّز ايضاً ايّ من هذه هو^{١٣} حدّ بالحقيقة^{١٤}، او جنس، او خاصة، او عرض، وايّ منها هو حدّ بحسب الرأي المشهور، او جنس، او خاصة، او عرض^{١٥}، لنستعمل من ذلك اللائق بصناعة صناعة. فاما كان من ذلك بالحقيقة استعمل في صناعة البرهان، وما كان من ذلك بحسب الرأي المشهور استعمل في صناعة الجدل. وبالجملة فكلما اكثرنا من اكتساب انواع المقدمات كان اسرع لوجود المطلوب.

وينبغي الآن^{١٦} يؤخذ من اللواحق الا اللواحق العامة لكلي الحدّين وهي المحمولة على كل واحد منها، لا اللواحق الخاصة وهي الجزئية، اعني المحمولة على بعضها. مثال ذلك انه ان كان المطلوب: هل الانسان كذا؟ فانه ليس ينبغي ان نختار ما هو لاحق للانسان^{١٧} ما، بل ما هو لاحق لكل انسان، لانه لا يكون قياس الا من المقدمات الكلية كما تبين.

وكذلك لا ينبغي ان تؤخذ المقدمات مهمة لان المهمة قوتها قوة الجزئية على ما تبين، وليس يبين من امرها هل هي كلية ام ليست بكلية.

وكذلك ينبغي ان نختار من الاشياء التي يلحقها كل واحد من الحدّين الاشياء الكلية. مثال ذلك ان نختار ما يلحقه الانسان كله لا بعضه، والسور ابداً يجب ان يقرن بموضوع المقدمة المستنبطة لا بمحمولها، لأنه اذا قرن بمحمولها كان اما مستحيلاً واما غير نافع في القياس، على ما تبين في الكتاب المتقدم^{١٨}.

واذا كان احد الحدّين في المطلوب الذي نلتمس اخذ لاحقه محاطاً بأمر كلي، فلا فرق في هذا الموضع بين ان نلتمس لاحقه في نفسه او لاحق ذلك الكلي المحيط به. مثال ذلك اذا قمنا لواحق الانسان^{١٩} مثل الحي، وقد علمنا ان الحي محيط بالانسان، لم يكن في هذا الموضع فرق بين ان نجد^{٢٠} لاحقاً من لواحق الانسان او لاحقاً من لواحق الحي، لان كل ما لحق المحيط بالانسان فقد يلحق الانسان.

وكذلك ايضاً متى قمنا لاحق احد الحدّين، وكان الحدّ الذي قمنا لاحقه محيطاً بموضوعات ما، فليس ينبغي ايضاً هنا^{٢١} ان نشغل بتصحیح ان ما هو لاحق لذلك الحدّ فهو لاحق لموضوعه، اذ كان معلوماً ان ما لحق الشيء فهو لاحق لما يحيط به ذلك الشيء، وانما ينبغي ان نصحح ذلك الحدّ الذي اخذ لاحقه محيط بذلك الموضوع. مثال ذلك انه اذا كان الحي لاحقاً للانسان ومحيطاً به فهو يبين انه لاحق لكل ما يحيط به الانسان، وانما الذي ينبغي ان نصحح ان هذا الشيء يحيط به الانسان او ليس يحيط به.

وينبغي ان نختار من هذه اللواحق اللواحق المناسبة للمطلوب. فان كان المطلوب في الممكن الاكثر^{٢٢} اخذنا من اللواحق الممكنة الاكثرية^{٢٣} لان قياس المطالب التي

تكون في الممكنة الاكثرية انما تكون من مقدمات اكثرية، كما ان قياس المطالب 35 التي تكون في المادة الضرورية انما تكون من مقدمات ضرورية. فهذه هي القوانين التي بها نلتمس^{٢٤} اكتساب المقدمات في كل قياس نقصد عمله.

- ٢٧ -

[قواعد خاصة لاكتساب الحد الاوسط في الاقيسة الحملية]

القول في القوانين التي بها نحصل القياس ونصححه

واما القوانين التي يلتبس بها^١ القياس نفسه، اعني صورته، فهي على^٢ ما اقوله^٣. وذلك ان كل مطلوب يلتبس القياس عليه^٤؛ فاما ان يكون موجباً كلياً، او سالباً كلياً، او موجباً جزئياً، او سالباً جزئياً.

فان كان المطلوب موجباً كلياً وارادنا انتاجه، فانه ينبغي ان ننظر في موضوعات 40 محموله ومحمولات موضوعه، فان الفينا^٥ بعض موضوعات المحمول فيه هي^٦ باعياها بعض محمولات موضوعه فبالضرورة ما يكون المحمول منه في كل الموضوع. وذلك بين من ان هذا الوضع بعينه هو وضع الشكل الاول اذ كان الموجب الكلي انما ينتج في هذا الشكل. ومثال ذلك ان يكون مطلوبنا: هل جزء من اجزاء العالم محدث؟ فنجد العالم موصوفاً^٧ بالمؤلف^٨ ونجد المؤلف^٩ موضوعاً للمحدث، فيألف القياس هكذا: كل جزء من اجزاء العالم مؤلف، وكل مؤلف محدث، فكل جزء من اجزاء العالم محدث.

فان اردنا ان ننتج موجبة جزئية^{١٠} من مقدمات كلية فان ذلك يمكننا بأن نأخذ موضوعات الحدين معاً، فان الفينا^{١١} شيئاً واحداً بعينه موضوعاً لكلها فبالضرورة ما 44a يجب ان يكون المحمول منه موجوداً لبعض الموضوع، وذلك بين من وضع الشكل الثالث. مثال ان يكون مطلوبنا: هل حركة ما ازيلية؟ فنجد شيئاً واحداً موضوعاً لذين الحدين وهو الجرم السماوي، فيألف القياس هكذا: الجرم السماوي

متحرك، والجرم السماوي ازلي، ينتج: بعض المتحرك ازلي. وقد يتفق ذلك في الشكل الاول متى الفينا^{١٢} احد موضوعات المحمول هو بعينه احد المحمولات على بعض موضوع المطلوب.

فان اردنا ان ننتج سالباً كلياً فان ذلك يتفق بأحد وجهين^{١٣}: اما بأن^{١٤} ننظر في لواحق موضوع المطلوب وفيما لا يمكن ان يكون موضوعاً لمحمول المطلوب، فان ٥ الفينا^{١٥} لاحق موضوع المطلوب هو بعينه الموضوع الذي لا يمكن ان يوضع للمحمول انتج لنا ذلك في الشكل الاول ان محمول المطلوب ليس يمكن ان يوجد في شيء من موضوع المطلوب. مثال ذلك ان يكون مطلوبنا: هل النفس غير مائة؟ فنجد المتحرك من تلقائه لاحقاً من لواحق موضوع هذا المطلوب وهو بعينه الموضوع الذي لا يمكن ان يوجد منه محمول هذا المطلوب، فيألف القياس هكذا: كل نفس ١٠ متحركة من ذاتها، ولا شيء متحرك من ذاته مائة، ينتج^{١٦} عن ذلك ان كل نفس غير مائة. والوجه الثاني ان ننظر في لواحق الحد المحمول فان الفينا^{١٧} فيها ما هو مسلوب عن الموضوع انتج لنا عن ذلك في الشكل الثاني ان المحمول مسلوب عن جميع الموضوع. مثال ذلك ان يكون مطلوبنا: هل الخلاء احد الموجودات ١٥ الطبيعية؟ فنجد الوجود^{١٨} المحسوس موجباً للموجودات الطبيعية ومسلوباً عن الخلاء، فيألف القياس هكذا: الخلاء ليس بمحسوس، والموجودات الطبيعية محسوسة، النتيجة: فالخلاء ليس واحداً من الموجودات الطبيعية.

فان اردنا ان ننتج سالبة جزئية فان ذلك يتفق على وجوه ثلاثة^{١٩} اذ قد تبين ان هذا المطلوب ينتج في الاشكال الثلاثة^{٢٠}: احدها ان ننظر في لواحق الموضوع وفيما لا يمكن ان يكون في المحمول، فان كان بعض اللواحق هو بعينه ما لا يمكن في ٢٠ المحمول^{٢١} فانه ينتج في الشكل الثاني ان المحمول ليس في بعض الموضوع. مثال ذلك ان يكون مطلوبنا: هل بعض الانفس غير مائة؟ فنجد بعض الانفس يلحقها ان يكون فعلها جوهرها والمائة ليس فعله جوهره. فيألف القياس في الشكل^{٢٢} الثاني هكذا: بعض الانفس فعله جوهره، وكل مائة ليس فعله جوهره، فيرجع الى ٢٥ الشكل الاول بعكس السالبة^{٢٣} فينتج فيه ان بعض الانفس غير مائة. وقد تبين ذلك في الشكل الثالث بأن نأخذ موضوعات موضوع المطلوب والاشياء^{٢٤} التي يسلب

عنها المحمول ، فان وجدنا من هذه شيئاً هو واحد بعينه انتج لنا في الشكل الثالث ان المحمول مسلوب عن بعض الموضوع. وقد يتفق هذا في الشكل الاول بأن نجد لواحق الموضوع هي بعينها ما لا يمكن ان يوجد فيها المحمول الا انه ينتج هذا المطلوب بمقدمات كلية في الشكل الثالث فقط ، وقد كانت الوصية ها هنا^{٢٥} ان نتخير المقدمات الكلية

وينبغي ان نختار من اللواحق للطرفين والموضوعات لها ما هو اكثر عمومًا واكثر كلية ، لانه اذا وجد القياس من امثال هذه المقدمات فقد وجد القياس لما هو اقل عمومًا منها اذ هو منطوق فيها ؛ واذا لم يوجد القياس مما هو اكثر عمومًا فقد يمكن ان يوجد مما هو اقل عمومًا وقد يمكن^{٢٦} الوجود. مثال ذلك انه اذا وجدنا القياس على الانسان مركب من الاضداد من جهة انه متغذ فقد وجدنا القياس على ذلك من جهة انه حساس ، اذ كان الحساس اخص من المتغذي ومنطوقًا فيه ، ومتى وجدنا الاضداد في المتغذي فقد وجدناها في الحساس ، ومتى وجدنا المتغذي في الحساس فقد وجدنا المتغذي في الانسان. فاذن متى وجدنا الاضداد في الانسان بتوسط المتغذي فقد وجدناها فيه بتوسط الحساس ؛ وان لم نجد القياس على ذلك من^{٢٧} انه متغذ فقد يمكن ان نجد القياس على ذلك من جهة انه حساس وقد يمكن^{٢٨} ان نجد.

وهو بين ان هذا النظر ليس يتجاوز ان يكون بمقدمتين وثلاثة^{٢٩} حدود على ما تبين من امر القياس ، وانه لا يكون قياس الا في الاشكال الثلاثة^{٣٠} التي ذكرت ومن هذه في المنتجة منها. ولذلك^{٣١} ما ينبغي ان يتجنب في اكتساب المقدمات واخذ اللواحق والموضوعات ما يأتلف منه شكل غير منتج. مثل انه ليس ينبغي ان نأخذ اللاحق للطرفين اذا كانا امرًا واحدًا بعينه لانه لا يكون من ذلك موجبتان في الشكل الثاني ، وقد تبين انه غير منتج. وكذلك لا ينبغي ان نأخذ ما هو مسلوب عن الطرفين لانه قد تبين انه لا ينتج من سالتين. وكذلك اذا كان موضوع محمول^{٣٢} المطلوب وما يسلب^{٣٣} عن موضوع المطلوب شيئاً واحدًا فليس ينبغي ان نأخذه^{٣٤} لانه تكون المقدمة الصغرى سالبة في الشكل الاول ، وقد تبين ان ذلك غير منتج. وهو بين انه انما يكون قياس اذا اخذ شيء واحد مكرراً^{٣٥} مرتين ، اعني اذا نسب الى

الحدين نسبة حمل او وضع وهو الحد الاوسط ، وانه ان^{٣٦} كان الحد الاوسط شيئين^{٣٧} انه لا يكون^{٣٨} قياس يوجب احد الطرفين موجود^{٣٩} للآخر او مسلوب^{٤٠} عنه^{٤١}.

القول في رفع الشبهة التي مثل ان القياس يمكن ان يؤلف من اربعة حدود اذا كان واحد من الحدود المأخوذة والقياس اضدادًا.

واما ما يظن انه قد يكون قياس اذا اخذ شيئان للطرفين مختلفان كالاضداد ، وبالحملة ما لا يمكن ان يجتمعا في شيء واحد ، فان ذلك راجع الى ان قوة ذلك قوة اخذ شيء واحد موجب لاحدهما ومسلوب عن الآخر ولولا ذلك لم يكن منتجًا. مثال ذلك ان يبين مبين ان اللذة ليست بغاية انسانية من قبل ان اللذة شر والغاية الانسانية خير ، فانه انما ينتج من هذا ان اللذة ليست بغاية انسانية من جهة انه ينتج اولاً ان اللذة ليست بخير من جهة انها شر ، فاذا اضاف الى هذه النتيجة ان الغاية الانسانية خير انتج له ان اللذة ليست بغاية انسانية.

فاذن امثال هذه المقاييس هي اقيسة مركبة من اكثر من شكل واحد ، لا انها قياس رابع بسيط. فمن اعتقد في مثل هذا انه قياس واحد فهو بمنزلة من اعتقد فيما هو مركب انه بسيط ، ومن اعتقد ذلك لم يعرف ما هو القياس البسيط ، ومن لم يعرف ما هو القياس البسيط لم يعرف القياس باطلاق^{٤٢}.

— ٢٨ —

[كيفية اكتساب الحد الأوسط في المقاييس التي ترفع الى احوال وفي المقاييس الشرطية والمقاييس ذات الجهة]

واقيسة الخلف انما تكون بهذا النحو من النظر ، اعني بالاشياء التي تنسب الى كل واحد من الحدين ، وهي ثلاثة كما قلنا : اما اشياء توضع له ، واما اشياء تحمل عليه . واما اشياء تسلب عنه اما على جهة الحمل واما على جهة الوضع ، اذ كان ذلك غير مختلف في السلب على ما قيل . وذلك ظاهر من ان كل مطلوب يبين^{٤٣} بقياس حملي يمكن ان يبين بتلك الحدود باعيانها بقياس الخلف ؛ وكذلك كل

مطلوب يبين بقياس الخلف فيمكن^٢ ان يبين بتلك الحدود باعيانها بقياس حملي. مثال ذلك انه اذا كان عندنا ان ب موجودة في كل ا، وغير موجودة في شيء من هـ، واردنا ان نبين بهاتين المقدمتين ان ا غير موجودة في شيء من هـ بطريق الخلف قلنا: ان ا غير موجودة لشيء من هـ، والا فلتكن ا موجودة لبعض هـ، وقد كان معنا ان ب موجودة في كل ا، فينتج لنا ان ب موجودة في بعض هـ، وقد كانت غير موجودة في شيء من هـ، هذا خلف لا يمكن. وان اردنا ان نتيج ذلك على طريق الحمل قلنا: ان ا غير موجودة في شيء من هـ لان ب^٣ غير موجودة في شيء من هـ وموجودة في كل ا.

وكذلك يبين الامر في جميع المطالب، وذلك ان كلا القياسين، اعني الجزمي والسائق الى المحال، انما يكتسبان بأخذ لواحق الطرفين او بموضوعاتهما وبأخذ شيء واحد يكرر^٤ فيها. وانما الفرق بينهما ان القياس السائق الى المحال يألف من مقدمتين: احدهما^٥ المقدمة الحق والاخرى كذب^٦ فينتج نقيض المقدمة الحق الثانية؛ والقياس الحملي يألف من المقدمتين الحق لا غير، فلا بد في كل قياس منها من الاعتراف بمقدمتين، وذلك يكون بالطرق التي وصفنا، فان اكتفي بهما كان القياس حملياً، وان اخذ نقيض المطلوب واضيف اليه احدهما كان قياس خلف. وسيبين^٩ ذلك اكثر اذا تبين^{١١} انواع المقاييس^{١٢} الحملية الواقعة في قياس الخلف.

وكذلك المقاييس الشرطية مضطرة الى هذا النحو من النظر اذ قد تبين انه لا يبين مطلوب بالطبع بقياس شرطي دون ان يقترن به^{١٢} قياس حملي، وهو الذي يبين به اما صحة المستثنى واما صحة الاتصال. فهذا النحو من النظر يبين كل مطلوب كان في مادة ضرورية او في مادة ممكنة.

وهو يبين انه ليس فقط بهذه^{١٣} السبيل يمكن ان يستخرج كل قياس، بل وانه ليس يمكن ان يستخرج قياس بغير هذه^{١٤} السبيل، لانه قد تبين ان كل قياس انما يكون بواحد من الاشكال الثلاثة^{١٥}، وان هذه الاشكال الثلاثة^{١٦} انما تكون من الامور المحمولة على^{١٧} الطرفين والموضوع^{١٨} للطرفين^{١٩}. فاذا لم يكن يمكن ان يوجد قياس الا من النظر^{٢٠} في هذه الاشياء، اعني اللاحقة والموضوع. فان كان ايضاً

٢١ ان كل قياس انما يكون من النظر في هذه الاشياء فهو يبين من ذلك ان كل قياس انما يكون بواحد من الاشكال الثلاثة^{٢٢} وفي مقدمتين وثلاثة^{٢٣} حدود.

- ٢٩ -

[كيفية اكتساب الحد الاوسط في الفلسفة وسائر العلوم والصناعات]

وهذا الطريق في اكتساب المقدمات والمقاييس على المطلوبات هو عام في جميع الصنائع وفي كل تعلم كان حقيقياً^١ او مشهوراً، لانه توجد^٢ اللواحق والموضوعات في الحقيقي حقيقية^٣ وفي المشهور مشهورة^٤. ويبين ان هذا الطريق نافع لنا معرفته في اكتساب المقدمات في جميع المطالب، والا كنا جُدراً متى لم تكن عندنا هذه الطريق ان نقصد^٥ في استنباط اي مطلوب اتفق الى اي شيء اتفق من المقدمات والى مقدمات^٦ واحدة بعينها في المطلوبات الموجبة والمطلوبات السالبة؛ وليس هذا فقط بل وكان يمكن ان يعرض لنا ان نروم استنباط جميع انواع المطالب الاربعة، اعني الايجاب الكلي والسلب^٧ الكلي والموجب الجزئي والسالب الجزئي، بطريق واحد من مقدمات واحدة باعيانها. واما متى كان عندنا هذا الطريق كان قصدنا في 15 مطلوب مطلوب من اشياء محدودة معروفة قليلة العدد.

القول في بيان المقدمات المناسبة

المستعملة في كل علم وكل مطلوب

وينبغي اذا استعملنا هذا الطريق ان نختار في كل مطلوب المقدمات الخاصة بالجنس الذي فيه ذلك المطلوب المناسبة له. مثل انه ان كان المطلوب عملياً ان نختار المقدمات المناسبة للامور الارادية، وان كان علمياً أخذنا^٨ الاشياء المناسبة للامور النظرية الخاصة بذلك الجنس الذي ننظر فيه تلك الصناعة النظرية، ولذلك ما ٢٠ يحتاج في معرفة المقدمات الاوائل في كل جنس، اعني الخاصة به، المناسبة له الى التجربة. مثال ذلك انه^٩ يحتاج في معرفة علم النجوم، اعني علم الهيئة، الى التجربة الموقفة على حركات النجوم؛ ولذلك لما علمت^{١٠} بالتجربة والرصد حركات

الكواكب المتحيرة امكن ان توجد البراهين على معرفة افلاكها . وكذلك الامر في كل صناعة وفي كل علم الحاجة فيه الى التجربة ضرورية . فانه اذا اكتسبنا بالتجربة جميع الأوائل والمقدمات الموجودة في ذلك الجنس ، امكننا بسهولة ان نجد البراهين على جميع الاشياء المطلوبة في ذلك الجنس ، وان نعرف ما يمكن ان يبرهن في ذلك الجنس مما لا يمكن .

فقد قلنا على العموم كيف ينبغي ان نكتسب المقاييس والمقدمات ؛ واما القول على الاستقصاء والخصوص بجنس جنس من اجتناس المطالب فسيقال^{١١} فيه^{١٢} في « كتاب الجدل » .

— ٣٠ —

[القول في ان القسمة ليست قياساً]

١٠ قال : واما طريق القسمة فانه جزء صغير من هذا النحو من النظر لانه قد يعين في اكتساب المقدمات التي تكون من الفصول اللاحقة . والسبب في انه جزء صغير كون القسمة^١ كأنها قياس ضعيف لا قياس حقيقي ، لان الذي يقيس بطريق القسمة يضع فيها ما ينبغي ان يبرهن بالقياس وينتج فيها ابداً شيئاً خارجاً عن المقدمات غير منطوق فيها ، وذلك بخلاف ما عليه الامر في القياس .

١٥ قال : والقدمات لما كانوا يظنون بطريق القسمة انه قياس تبرهن به حدود الاشياء ، كان غلطهم في طريق القسمة في موضعين : احدهما في ظنهم ان الحد يبرهن^٢ ، والثاني في ظنهم ان طريق القسمة قياس . فاذن لم يعلموا ما يمكن ان يبرهن مما لا يمكن ان يبرهن ، ولا علموا ان ما تبين بالقياس فائماً تبين بهذه المقاييس التي ذكرناها .

٢٠ وانما كانت القسمة ليست قياساً في الحقيقة لان الحد الاوسط في القياس يكون^٣ ابداً اخص من الطرف الاول ، والطرف الاول الذي هو محمول المطلوب اعم منه ؛ وفي القسمة الامر بالعكس ، اعني ان الحد الاوسط اعم من الطرف الاعظم الذي هو محمول المطلوب . مثال ذلك اذا كان عندنا مجهولاً^٤ ان الانسان مائت او

غير مائت ، وكان معلوماً عندنا بمقدمتين^٥ : احدهما^٦ ان الانسان حيوان ، والمقدمة الثانية ان الحيوان اما مائت او^٧ غير مائت^٨ ، واردنا^٩ ان نبين من هاتين المقدمتين ان الانسان اما حيوان واما غير مائت ، اعني احد هذين المتقابلين ، ليحصل لنا من ذلك حد^{١٠} وهو انه حيوان مائت او غير مائت ، فألفنا القول هكذا : الانسان حيوان ، والحيوان اما مائت او^{١١} غير مائت^{١٢} ، فالذي يلزم عن هاتين المقدمتين هو ان الانسان اما مائت او^{١٣} غير مائت^{١٤} ، لا انه احدهما على التحصيل الذي كان مطلوباً لنا^{١٥} ان كان بينا بنفسه او معلوماً بقياس من الاقيسة المذكورة . فاذن الحد الاوسط في هذا القياس ، الذي هو الحيوان ، اعم من المطلوب الذي هو المائت او غير المائت . وكذلك ان كان معلوماً عندنا ان الانسان حيوان مائت ، وان المائت منه ذو رجلين ومنه ذو ارجل كثيرة ، واردنا ان نعرف اي هو الانسان من هذين ، لم نستفد ذلك من طريق القسمة بوجه من الوجوه .

٢٥ فاذن القسمة ليست قياساً بوجه من الوجوه^{١٦} لا في مطلوب مطلق مثل ان الشيء موجود او غير موجود ، ولا في مطلوب مفيد^{١٧} هل الشيء عرض او جنس او خاصة او حد ، ولكنها^{١٨} نافعة في القياس .

١٥ فقد قيل من اي شيء تكتسب المقاييس ، والى اي شيء ينبغي ان نقصد في كل نوع من انواع المطالب .

الفصل الثالث

— ٣١ —

[قواعد لاختيار المقدمات والحدود والحد الأوسط والشكل لرد المقاييس الى الاشكال]

- قال : وقد بقي علينا بعد ذلك ان نقول كيف تكون لنا قدرة على رد المقاييس^١
- ٥ المستعملة في الكتب والمخاطبات الى هذه الاشكال وتحليلها اليها اذ كانت ليست تستعمل في الكتب والمخاطبات على الطريق الذي ذكرناه ، لان هذا هو الامر الثالث
- 47a الذي بقي علينا ان ننظر فيه من امر المقاييس . لانه اذا عرفنا انواع المقاييس ، وكانت لنا قدرة على عملها وقدرة على ان نرد جميع ما يقع منها في الكلام والمخاطبة^٢ الى الاشكال التي ذكرناها ، فقد تمّ لنا غرضنا الاول من مقدمة القياس ، مع انه
- 5 ١٠ يعرض لنا عندما نتكلم في حل المقاييس^٣ الى الاشكال التي ذكرناها ان نزداد يقيناً بما قيل من ان كل قياس انما يكون بواحد من الاشكال المتقدمة . لانه اذا وجدنا جميع المقاييس المستعملة في الكتب والمخاطبات ترجع الى هذه الاشكال حصل لنا بضرب من الاستقراء ان هذه الاشكال هي اسطقسات جميع المقاييس ، وهذا هو شأن الشيء الذي يقوم عليه البرهان ، اعني ان يوجد حقاً من كل وجه يتأمل منه
- ١٥ ومتفقاً من كل جهة من جهاته ، فان الحق كما يقول ارسطو شاهد لنفسه ومتفق من كل جهة ، يعني انه تشهد منه جهة لجهة .
- 10 فأول ما ينبغي ان يفعله من يريد حل المقاييس^٤ الى هذه الاشكال ان يروم وجود المقدمتين في ذلك القول القياسي ، فان المقدمتين هي اعظم اجزاء القياس ، وقسمة الشيء الى اعظم اجزائه اسهل من قسمته الى اصغر اجزائه . ثم من بعد ذلك
- ٢٠ فينبغي^٥ ان يعلم ايّما هي^٦ المقدمة الكبرى وايّ هي^٧ الصغرى ، وذلك بين من طرفي

المطلوب . وهل صرّح بها معاً في ذلك الكلام القياسي ام انما صرّح بالوحدة^{١١} منها ، وان كان صرّح بوحدة وسكت عن واحدة فاي هي المسكوت عنها المحذوفة : هل الكبرى او الصغرى ؟ فانه^{١٢} كثيراً ما يعرض في الكلام التلو والمقرو ان يصّرّحوا بالكبرى ويحذفوا الصغرى ، او يصّرّحوا بالصغرى ويحذفوا الكبرى ، وكثيراً ايضاً ما^{١٣} يضعون في القياس مقدمات ليست نافعة لا في اثبات النتيجة ولا في^{١٤} ابطالها ، وذلك اما للايضاح واما للاقناع واما لغير ذلك من الوجوه التي عدت في الثامنة^{١٥} من الجدل . فينبغي لذلك ان نفحص هل اخذ في ذلك القول القياسي مقدمة زائدة او نقص منه^{١٥} مقدمة ضرورية لرفض الزائد ونضع الناقص حتي نجد المقدمتين اللتين^{١٦} منها اثتلف القياس ، لانه متى لم نجد المقدمتين لم يمكن ان نردّ القول القياسي^{١٧} الى احد الاشكال المتقدمة .

القول في استخلاص مقدمتي القياس من المقدمات الزائدة

واستخراج المقدمات الناقصة وان ما لزم بالاضرار عن مقدمتين نسبة احدهما الى الأخرى نسبة الكل الى الجزء فهو قياس وما يلزم ليس كذلك ليس بقياس

ومن الكلام القياسي ما تسهل معرفة ما فيه من الزيادة والنقصان ، ومنه ما يعسر ، ومنه ما يظن انه قياس ما من جهة انه يلزم عنه شيء باضرار وليس بقياس ، اذ ليس كل ما يلزم^{١٧} عن^{١٨} شيء باضرار فهو لازم لزوماً قياسياً بل ما لزم باضرار عن مقدمتين نسبة احدهما^{١٩} الى الأخرى نسبة الكل الى الجزء فهو قياس . فمثال ما هو ناقص ويعسر^{٢٠} معرفة ما نقص منه^{٢١} قول من قدم لاتناج ان اجزاء الجوهر جوهر ، ان بطلان غير الجوهر ليس يبطل الجوهر وبطلان اجزاء الجوهر

يبطل الجوهر ، فان هذه النتيجة هي^{٢٢} لازمة عن هذا القول ، لكن^{٢٣} تنقصه^{٢٤} المقدمة الكبرى وهي^{٢٥} ان ما يبطل الجوهر ببطلانه فهو جوهر ، وهذه المقدمة هي لازمة عن المقدمة التي صرّح بها في هذا القول وهو ان ما ليس بجوهر فليس يبطل الجوهر ببطلانه . وذلك انه اذا صحّت لنا هذه المقدمة صحّ لنا عكس نقيضها وهو

ان ما يبطل الجوهر ببطلانه فهو جوهر ، فاذا اضفنا الى هذه الصغرى وهو^{٢٦} ان اجزاء الجوهر يبطل ببطلانها^{٢٧} الجوهر ، انتج لنا في الشكل الاول ان اجزاء الجوهر جوهر . وقد يمكن ان يحل^{٢٨} هذا القول الى غير الشكل ، مثل ان يقال : اجزاء الجوهر ببطلانها^{٢٩}

يبطل الجوهر ، وما هو غير جوهر فلا يبطل ببطلانه الجوهر ، فينتج في الشكل الثاني ان اجزاء الجوهر ليست غير جوهر ، ثم يضاف الى هذا : وما ليس هو غير جوهر فهو جوهر ، فينتج ان اجزاء الجوهر جوهر . ومثال ما نقص منه بعض المقدمات ومعرفة ذلك سهل قولنا : ان كان الانسان موجوداً فالحى موجود ، وان كان الحى موجوداً فالجواهر موجود ، فان^{٣٠} كان الانسان موجوداً فالجواهر موجود ، وذلك انه نقص من هذا : وان كل انسان حى ، وكل حى جوهر . وسبب الغلط في هذا هو ان يظن بما لزم باضرار انه لازم لزوماً قياسياً .

فاذن متى وجدنا شيئاً قد لزم عن شيء فليس ينبغي ان نتوهمه قياساً تاماً الا اذا وجدنا فيه المقدمتين معاً ، فاذا وجدنا فيه مقدمتي القياس بهذا الفعل^{٣٢} فينبغي ان نقسم المقدمتين ايضاً الى الثلاثة حدود^{٣٣} ونميز الحدّ الاوسط الذي هو الحدّ المشترك للحدّين اللذين هما طرفا^{٣٤} المطلوب ، فانه لا بد في كل قياس من حدّ اوسط .

فان الفينا^{٣٥} الحدّ الاوسط محمولاً على الاصغر وموضوعاً للاكبر ، او محمولاً على الاصغر مسلولاً^{٣٦} عن^{٣٧} الاكبر ، فانه يكون الشكل الاول ، فان كان الحدّ الاوسط محمولاً في احدهما مسلولاً عن الآخر على جهة الحمل لا على جهة الوضع ، فانه يكون الشكل الثاني ، وان كان الحدّ الاوسط موضوعاً للطرفين اما على طريق الایجاب ، او لاحدهما على طريق الایجاب وللثاني على طريق السلب ، فانه يكون الشكل الثالث ، لانه قد نبرهن انه ليس ها هنا^{٣٨} نسبة رابعة^{٣٩} للحدّ الاوسط الى الطرفين والطرفان على المجزى الطبيعي في الحمل . وسواء كانت المقدمتان كلية ، او كانت احدهما^{٤٠} كلية والثانية جزئية ، ما لم تقع الجزئية كبرى في الشكل الاول والثاني ، فان الحدّ الاوسط وضعه في ذلك^{٤١} واحد .

واذا كان هذا هكذا فهو يبيّن ان اي قول لم يوجد فيه شيء واحد مكرر مرتين ، ان ذلك القول ليس بقياس ، لانه اذا لم يوجد فيه حدّ واحد مكرر مرتين^{٤٢} فليس فيه حدّ اوسط ، واذا لم يكن هنالك حدّ اوسط فليس هنالك قياس . ولانه قد تبين انه ليس يبيّن كل مطلوب في كل شكل ، وان منها ما يبيّن في شكل واحد ، وهو الكلي الموجب ، ومنها ما يبيّن في شكلين وهو السالب الكلي والموجب الجزئي ، ومنها ما يبيّن في الثلاثة^{٤٣} الاشكال وهو السالب الجزئي ، فهو يبيّن انه ليس ينبغي ان

نلتبس المطلوب في اي شكل اتفق لكن^{٤٤} في الشكل الخاص به. فكل ما كان من المطلوبات^{٤٥} يتبين^{٤٦} باكثر من شكل واحد، فانما يعرف الشكل الذي به يتبين^{٤٧} بوضع الحد الاوسط فيه من الطرفين؛ وكل ما كان انما يتبين^{٤٨} في شكل مخصوص فقد يعرف الشكل الذي يتبين به من المطلوب نفسه، كما نعرفه عن وضع الحد الاوسط؛ وما كان منها يتبين^{٤٩} في شكلين فانما^{٥٠} نلتبس فيه ان نجد وضع الحد الاوسط فيه الوضع الذي يكون في ذلك الشكلين فقط.

فهذه هي التي منها يمكن ان نقف على شكل^{٥١} القياس الذي به انتج المطلوب في القول القياسي المكتوب او المتلو.

- ٣٢ -

[وضع الكم في المقدمات]

القول في الاشياء التي تعرض للاقوال
ونظن انها قياس وليست بقياس

وقد يعرض لنا مراراً كثيرة الغلط والخدعة بأن نظن عند تحليل القول فيما ليس بقياس انه قياس وعكس ذلك لاسباب شتى: احدها اذا ظننا ان المقدمات كلية وليست في الحقيقة كلية، وذلك يعرض اذا اخذت مهملة فان شكل القياس يغلطنا في ذلك. مثال ذلك ان نأخذ ان الانسان حيوان، وان الحيوان غير كائن ولا فاسد، فيظن انه يلزم عن ذلك ان الانسان غير كائن ولا فاسد، وذلك كذب؛ والمقدمة الصغرى صادقة بالكل وهو ان الانسان حيوان، واما الكبرى فانما هي صادقة بالجزء لا بالكل، وذلك انه ليس كل حيوان هو غير كائن ولا فاسد، وانما يصدق ذلك على الحيوان الكلي المعقول لا على كل واحد من اشخاص الحيوان.

- ٣٣ -

[وضع الحدود المجردة والحدود العينية في المقدمات]

القول في الاشياء التي تعرض للاقيسة ويظن بها انها ليست بقياس
وحل الشبهة التي مثل ان الاشكال الثلاثة غير منتجة

وقد يعرض الكذب والخدعة من قبل فساد نسبة الحدود بعضها الى بعض في الوضع حتى يظن فيها هو قياس انه ليس بقياس، وذلك بأن تؤخذ على الجهة التي هي بها غير صادقة. مثال ذلك ان يقول قائل^١ ان كل انسان قابل للمرض، والمرض ليس يمكن ان يقبل الصحة، فالانسان ليس يمكن ان يقبل الصحة، وذلك كذب. وسبب ذلك ان الحدود في هذه المقدمات لم تؤخذ في الحمل على ما ينبغي، وذلك انه^٢ اخذ بدل موضوع الصحة والمرض الصحة والمرض نفسه، اعني انه اخذ بدل قولنا «صحيح»، صحة، وبدل قولنا «مرضى»، «مرض»؛ ولذلك اذا غيرنا ذلك فقلنا: الانسان يمكن ان يكون مريضاً، والمرضى يمكن ان يصح، انتج لنا امراً صادقاً وهو ان الانسان يمكن ان يصح. فحتى لم يتحفظ بهذا في امثال هذه المقدمات فلن يكون قياس. فانه اذا اخذت^٤ الاحوال والملكات بدل القابل للملكات، فليس يظن انه ليس قياساً في الشكل الاول فقط بل^٦ ولا في الثلاثة^٧ الاشكال؛ لانه قد يقول قائل: الانسان يمكن ان يقبل الصحة، والمرض ليس يمكن ان يقبل الصحة، وهذا تأليف في الشكل الثاني غير منتج اذ كان ينتج كذباً وهو ان الانسان ليس يمكن ان يقبل المرض. وكذلك يمكن^٨ الا^٩ يوجد لهذا التأليف نتيجة في الشكل الثالث، وذلك ان المرض والصحة والعلم والجهل يوجدان في شيء واحد وليس يوجد^{١٠} احدهما في الثاني، وهذا تأليف الشكل الثالث.

فلذلك يظن لهذه العلة ان الاشكال الثلاثة^{١١} غير منتجة. والسبب في ذلك انه اخذ بدل الموضوع للملكات والاحوال نفسها والملكات. ولذلك^{١٢} كان واجباً في امثال هذه المقدمات ان تأخذ^{١٣} القابل للحال مع الحال، وحينئذ نصيره حداً موضوعاً او محمولاً.

- ٣٤ -

[وضع الحدود المفردة والحدود المركبة في المقدمات]

والحدود التي ينحل اليها القياس ، وبخاصة الحد الاوسط ، فليس ينبغي ان نطلبها ابداً من حيث يدل عليها اسم مفرد لان كثيراً ما يدل عليها يقول مركب ، وبخاصة اذا كان ذلك الحد ليس له اسم مفرد . ولذلك قد يعسر ان ترد امثال هذه الاقاول الى الاشكال المتقدمة ، ويغلط في ذلك فيظن انه قد يكون قياس من غير حد اوسط . مثال ذلك قولنا : انما صار المثلث زواياه مساوية لقائمتين لان الخارجية منه مساوية للدائمتين^١ . فلذلك ما ينبغي الا نطلب الحد الاوسط في كل قياس قولاً ولا لفظاً مفرداً ، بل احياناً يكون قولاً واحياناً يكون لفظاً مفرداً .

30-35

- 36 -

- ٣٥ -

[وضع الحدود المختلف نحوياً في المقدمات]

وايضاً ليس يجب ان نطلب للحدود^١ الموجودة في القياس ، اذا حمل بعضها على بعض اما على جهة السلب واما على جهة اليجاب ، نسبة واحدة من الحمل . 40
مثال انه اذا اخذنا ان الطرف الاكبر موجود في الاوسط ، والاوسط في الأخير ، فانه ليس ينبغي ان يفهم من ذلك في كل موضع ان الاول صفة للاوسط ، والاوسط صفة 48b
للاخير ، وان الاول في الأخير ايضاً صفة . وكذلك متى سلبنا حداً عن حد ، فليس ينبغي ان يفهم^٢ منه سلبه على انه صفة وموصوف ، بل انما ينبغي ان يفهم^٣ من ذلك واحداً من انحاء النسب التي بها نوجب شيئاً لشيء ، او نسلب شيئاً عن شيء ، او اكثر من نحو واحد منها ان كان يوجد منها اكثر من نحو واحد من انحاء النسب . 5
مثال ذلك ان يصدق قولنا : للاضداد علم واحد ، وقولنا : الاضداد علمها واحد ، وليس يصدق قولنا : الاضداد علم واحد .

٢٠ وقد يتفق ان يكون الطرف الاول صفة للاوسط ، ولا يكون الاوسط صفة

10

- ٣٦ -

[وضع انواع الحمل المختلفة في المقدمات]

والحدود الموجبة للشيء ليست تكون ابداً مفردة ولا مطلقة ، بل قد تكون مركبة^١ كما تكون مقيدة . فينبغي ان يؤخذ كل^٢ على النحو الذي هو به صادق من تركيب او افراد او اطلاق او تقييد . وكذلك الحدود المحمولة على جهة السلب . ٢٠

للتالث . مثال ذلك قولنا : الحكمة علم ، والحكمة للفاضل ، والنتيجة ان العلم للفاضل . وقد يكون عكس هذا ، اعني ان يكون الحد الاوسط صفة للاخير ، والاوسط غير صفة للاوسط . مثل انه ان وضعنا^٣ في كل ضد علماً ، والخير ضد ، فان النتيجة تكون ان في الخير علماً . وقد يتفق الا يكون الاول صفة للاوسط ، ولا الاوسط للاخير ، ويكون الاول صفة للاخير وهي النتيجة^٤ . مثال ذلك ان في الخير علماً ، والعلم له جنس ، والخير جنس .

٥

وعلى هذا ينبغي ان يفهم الامر في السلب ، فانه ليس متى سلب شيء عن شيء يدل على ان هذا هو غير هذا ، بل^١ احياناً على ان هذا ليس لهذا وليس في هذا ، وما اشبه ذلك من ضروب النسب . مثال ذلك ان يصدق قولنا : ليس للحركة حركة ، ولا يصدق قولنا : الحركة ليست هي حركة ؛ وكذلك نقول ان الكون ليس له كون ، ولا نقول : الكون ليس هو كوناً ، فاذا اصفنا الى هذا ان اللذة كون ، انتج انه ليس للذة كون لا ان اللذة ليست كوناً . ١٠

قال^١ : بالجملة^٢ وبالقول الكلي اما الحدود الموضوعية فينبغي ان تؤخذ بالجهة التي بها^٣ تؤخذ مفردة ، يريد بالرفع ، لانه بهذه الجهة يستدل على المقدمات منها ؛ واما المقدمات فينبغي ان تؤخذ على النحو الذي تكون به^٤ صادقة ، سواء كانت مرفوعة او غير مرفوعة ، فغير المرفوعة^٥ مثل قولنا : العشرة ضعف للخمسة^٦ والثوب من كتان^٧ . ١٥

- ٣٧ -

[وضع الحدود التي تكرر في المقدمات]

فأما^١ الحدود التي تكرر في المقدمات في بعض المواضع ثلاث^٢ مرات، فينبغي ان تكرر الثالثة^٣ مع الحد الأكبر لا مع الحد الأوسط. مثال ذلك قولنا: الانسان محسوس، والمحسوس يتلف من جهة ما هو محسوس، فالانسان يتلف من جهة ما هو محسوس؛ فانه ان كررنا قولنا: «من جهة ما هو محسوس» مع الحد الأوسط فقلنا: الانسان محسوس من جهة ما هو محسوس، كان ذلك كذباً؛ وكذلك قولنا: العدل خير، والخير يعلم من جهة انه خير، فالعدل يعلم من جهة انه خير، فان وضعناه مع الحد الأوسط فقلنا: العدل خير من جهة انه خير، كان كذباً وغير مفهوم. وانما يحتاج الى هذا التكرير لان به تكون المقدمة صادقة، لانه متى قلنا ان الانسان يتلف ولم يشترط من جهة ما هو محسوس، كان كذباً.

25-35

١٠

القول في بيان معنى «ما» المشدودة ومعنى ادات التعريف والفرق بين الحدود المستعملة بحرف التعريف والمستعملة بدونها^٤

قال: وليس وضع الحدود في مقدمات القياس التي نتيجته مطلقة مثل وضعها في القياس الذي نتيجته مقيدة ومشترط^٥ فيها شرط ما. مثال ذلك انه اذا بين مبين ان الخير معلوم، او انه معلوم^٦ بوساطة^٧ انه موجود، فينبغي ان نبين انه معلوم ما^٨ بأن نأخذ في بيان ذلك انه موجود ما لا موجود على الاطلاق؛ وان كان قصده ان يبين انه معلوم على الاطلاق اخذ في بيان ذلك انه موجود على الاطلاق^٩، وذلك انه متى قلنا: الخير موجود ما، وذلك الموجود معلوم، كانت النتيجة ان الخير معلوم ما، اي يخصه^{١٠}. وذلك ان «ما» المشددة انما تدل على الذات الخاصة بالشيء؛ ومتى قلنا ان الخير موجود، والموجود معلوم، فانما ينتج لنا ان الخير معلوم من جهة انه موجود لا من جهة ما يخصه.

٢٠

- ٣٨ -

[استبدال الاقوال المتكافئة المعنى في المقدمات]

وينبغي ان تبدل الاسماء في الحدود اذا كانت غير واضحة بأسماء اوضح منها وكذلك يبدل القول المركب بالقول المركب الذي هو اوضح منه اذا كان يدل عليها بقول مركب؛ واذا كان الحد الذي يدل عليه بقول مركب له^١ اسم، فينبغي ان نأخذ^٢ اسمه مكان ذلك القول لأنه اسهل واخص. مثال ذلك انه اذا كان لا فرق^٣ بين قولنا ان المتوهم ليس جنسه المظنون، وبين قولنا: ان المتوهم ليس هو مظهرنا^٤، فينبغي ان نستعمل في القياس قولنا: المتوهم ليس هو مظهرنا^٥ بدل قولنا: المتوهم ليس جنسه المظنون.

- ٣٩ -

[استعمال اداة التعريف في المقدمات]

وبالجملة فينبغي ان نتحفظ بأن تكون العبارة في المقدمات على النحو الذي يكون في النتيجة، اعني الا^١ يزداد في النتيجة حرف ليس يؤخذ في المقدمات، وان ينقص منها حرف قد اخذ في المقدمات. وذلك انه ان^٢ كانت النتيجة ان اللذة هي الخير^٣ فينبغي ان يؤخذ^٤ الخير في المقدمات التي تنتج هذه النتيجة معرّفًا بالالف واللام؛ وان كانت النتيجة ان اللذة هي خير بغير تعريف، فينبغي ان يؤخذ الخير في المقدمات على هذا النحو لان بونا كثيرًا بين قولنا: اللذة خير، وقولنا: اللذة هي الخير، وذلك ان القول الاول يدل على ان اللذة من الخير، والقول الثاني يدل على ان اللذة وحدها هي الخير.

١٠

١٥

- ٤٠ -

[وضع عبارة «المقول على الكل» في المقدمات]

واذا اخذت الحدود محمولة بعضها على بعض، فينبغي ان نتحفظ^١ فيها «بالمقوله

٥٦

- على الكل» وذلك انه فرق كبير بين ان نقول في المقدمة الكبرى ان الذي يوجد فيه الباء يوجد الالف في كله^٢ او^٣ بين ان نقول ان الالف توجد في كل ما توجد فيه الباء. فانه اذا اضفنا الى قولنا: ان^٤ الالف توجد في كل ما^٥ فيه الباء، ان الباء^٦ موجودة في كل الجيم، انتج لنا بالضرورة ان الالف^٧ موجودة في كل الجيم. واما متى اضفنا الى قولنا ان الذي توجد فيه الباء توجد الالف في كله، ان^٨ الباء توجد في كل الجيم، لم يلزم عن ذلك ان تكون الالف موجودة في كل الجيم، اذ كان الشرط انما هو ان الشيء الذي توجد فيه الباء توجد الالف في كله، فقد يكون ذلك الشيء بعض ما توجد فيه الباء لأكله، فليس يلزم عن ذلك ان تكون الالف موجودة في كل الجيم اذ قد يمكن ان تكون الجيم من البعض الذي يتصف بالباء ولا توجد فيه الالف. وكذلك متى كانت الكبرى سالبة، اعني انه فرق كبير بين ان نقول ان^٩ مسلوقة عن كل الشيء الذي توجد فيه الباء، وبين ان نقول^{١٠} ان^{١١} مسلوقة عن كل ما فيه الباء. فهو يتبين انه اذا اخذ في الحدود ان الف^{١٢} مقولة على كل الشيء الذي تقال عليه الباء، وان الباء مقولة على كل الجيم، انه ليس يلزم ان تكون الف^{١٣} مقولة على كل الجيم، وان اخذ ان الالف مقولة على كل ما تقال عليه الباء لزم ان تكون الالف مقولة على كل الجيم.

القول في حلّ المقاييس

بأخذ معنى «المقول على الكل» في المقدمات

- قال: وليس ينبغي ان نتوهم انّا نخيل^{١٤} في قولنا ان الالف هي الباء^{١٥}، اي نأثي في ذلك بقول مستحيل؛ فانّا لسنا نستعمل هذه الحروف على انها الشيء المشار اليه المطلوب بيانه وانما نأخذها بدل المواد، كما يأخذ المهندس الخط الذي يرسمه بدل الخط الذي يقصد البرهان عليه، ولذلك قد يضع المهندس ان هذا الخط طول مقدار قدم، وان هذا^{١٦} الخط طول لا عرض له وليس كذلك في الحس. ولذلك و^{١٧} ان كانت الالف المكتوبة ليست هي الباء ولا الباء هي الالف، فلسنا نريد بقولنا انه متى لم تكن^{١٨} مقولة على كل ما هو ب، وكانت الجيم موضوعة للباء، انه ليس يلزم ان تكون الالف^{١٩} مقولة على كل الجيم. الا انه اذا لم يكن شيء نسبته الى آخر كنسبة الكل الى الجزء، وآخر نسبته الى هذا

كنسبة الكل الى الجزء، فانه لا يكون عن ذلك قياس؛ لكن^{٢٠} أخذنا بدل الامثلة الداخلة تحت هذا القول الحروف^{٢١} لانه اسهل في التعليم، اذ كان اعطاء المثال ضروريًا في التعليم^{٢٢}.

- ٤١ -

[بيان حلّ القياس الشرطي وقياس الخلف]

- قال: فبهذا النحو من النظر يمكننا ان نحلّ المقاييس^{٢٣}، وليس ينبغي ان نطلب على هذا النحو حلّ القياس الشرطي، لانه ليس^{٢٤} يمكن ان نحلّ القياس الذي يبين على جهة الشرط لان ذلك انما يكون على جهة الوضع والاصطلاح بين المتكلمين. مثل انه ان وضع واضع على جهة الاصطلاح انه متى^{٢٥} كانت توجد قوة واحدة غير قابلة للاضداد فانه ليس يكون للاضداد علم واحد، ثم تبين انه توجد^{٢٦} قوة واحدة غير قابلة للاضداد، فيلزم عنه ألا يكون للاضداد علم واحد. فالذي يمكن ان يحلّ^{٢٧} من هذا القول ليس هو ما وضع على جهة الشرط، وهو قولنا انه^{٢٨} ليس للاضداد علم واحد، لكن^{٢٩} الذي يمكن ان يحلّ هو الشيء الذي يبين على جهة القياس الحتمي وهو قولنا انه توجد قوة واحدة قابلة للاضداد، لانه قد كان على ذلك قياس وهو قولنا^{٣٠}: المرض والصحة اضداد^{٣١}، والمرض والصحة ليست قوتها واحدة، فيجب عن ذلك في الشكل الثالث ان^{٣٢} ليس كل الاضداد قوتها^{٣٣} واحدة، لانه لو وجد ذلك لوجد^{٣٤} الشيء صحيحًا مريضًا^{٣٥} معًا. وانما كان ذلك لان القياس الشرطي انما يتبين^{٣٦} فيه المستثنى^{٣٧} بقياس حتمي.
- وكذلك قياس الخلف ليس يحلّ منه الا القياس الحتمي الذي يسوق الى المحال، لا القياس^{٣٨} الشرطي، لانه قد تبين انه مركب من النوعين من القياس.

- ٤٢ -

[رد الافيصة من شكل الى آخر]

وهو ايضا يبين ان ما كان من المطالب يبين في اكثر من شكل واحد، انه قد

يمكن ان يحلّ القول الذي استعمل في بيان ذلك^١ المطلوب الى اكثر من شكل واحد.

القول في القانون الذي يرّد بعض المقاييس من بعض الاشكال الى شكل آخر وحلّها في ذلك الشكل

- ٥ والقانون في ذلك ان ما كان من اصناف القياسات التي في الشكل الثاني والثالث التي تشارك الشكل^٢ الاول في بيان^٣ بعض انواع المطالب ، مثل مشاركة الصنف الاول والثاني من الشكل الثاني للصنف الثاني من الشكل الاول في انتاج السالب الكلي ، ومثل مشاركة الاصناف التي تنتج الجزئي السالب في الشكل الثاني ، والثالث الذي ينتج السالب الجزئي في الشكل الاول ؛ فما كان من هذه الاصناف في الشكل الثاني والثالث مما يبيّن انتاجه بالعكس ، سواء كان بعكسين او بعكس واحد ، فقد يمكن ما يكون منه في الشكل الثاني والثالث ان يرّد الى الاول ، وما كان من ذلك في الاول فقد يمكن ان يرّد الى الثاني والثالث . واما ما يبيّن انتاجه من هذه الاصناف في الشكل الثاني او الثالث بطريق الخلف او الافتراض ، فانه لا يمكن رجوع ذلك القول الى الشكل الاول ، مثل الضرب^٤ الرابع من الشكل الثاني الذي ينتج السالب الجزئي ، فليس يمكن رجوعه الى الصنف من الشكل الاول الذي ينتج السالب الجزئي .

ولذلك ما نرى ان ما كان من سالب كلي فيمكن فيه ان يحل القول المنتج له الى الشكل الثاني والى الشكل الاول . واما السالب الجزئي الذي ينتج في الشكل الثاني وفي الثالث^٥ فليس يرجع منه شيء الى الشكل الاول ، ولا ما كان في الشكل الاول منه يرجع الى هذين الا في التي لا يبيّن انتاجها بالافتراض^٦ ؛ واما التي^٧ يبيّن انتاجها بالافتراض في الشكلين فلا يمكن ذلك فيها .

- ٢٥ واما رجوع ما كان في الشكل الثاني الى الثالث ، اعني من التي تنتج السالب ، ورجوع ما كان من ذلك في الثالث الى الثاني ، فانما يمكن ذلك في الاصناف التي يمكن فيها عكس المقدمتين معاً ؛ وذلك يكون متى كانت المقدمة السالبة كلية ، اعني ان كل واحد منهما^٨ يرجع الى صاحبه لان السالبة الكلية تنعكس والموجبة الجزئية تنعكس .

واما متى كانت السالبة في الشكل الثاني جزئية ، فان الجزئية السالبة^٩ لا تنعكس والكلية ايضاً ان انعكست تكون جزئية .

وكذلك التي في الشكل الثالث اذا كانت السالبة هي الكلية ، امكن رجوع مقدماتها الى الشكل الاول لان السالبة الكلية تنعكس والموجبة تنعكس جزئية ، كانت كلية او جزئية . وان كانت السالبة هي الجزئية فان القياس لا ينحل الى الشكل الثاني لان السالبة الجزئية لا تنعكس .

فقد تبين^{١٠} من هذا القول اي اصناف القياسات التي تشترك في مطلوب واحد من الاجناس الثلاثة^{١١} من اجناس القياس^{١٢} يمكن فيها ان ينحل بعضها الى بعض وايها لا يمكن ذلك فيها^{١٣} .

— ٤٣ —

١٠ [الحدود المحصلة والحدود غير المحصلة في القياسات]

القول في الفرق بين مواضع السالبة والمعدولة ورفع الاشتباه بينها في مواضع التي يمكن الاشتباه ببيان تقابلها وتلازمها .

وقد يقع خدعة في القياس ان يظن بالقضية المعدولة انها والسالبة قضية واحدة بعينها ، وذلك انه يعرض من^١ ذلك احد امرين : اما ان يظن بالمنتج انه غير منتج ، وذلك اذا وقعت القضية المعدولة في الموضع الذي اذا وقعت فيه السالبة يمنع القياس ان يكون قياساً ، وظن بالمعدولة انها سالبة ، فانه يظن فيما هو قياس انه ليس بقياس ، واما ان يظن بالنتيجة المعدولة انها سالبة وهي في الحقيقة معدولة ، وذلك اذا وقعت المقدمة المعدولة التي ظن بها انها سالبة في موضع لا يمنع القياس ان يكون منتجاً .

٢٠ والذي يرفع هذه الخدعة ان يعلم ان قولنا في الشيء انه « لا ابيض » وانه « ليس بابيض » ليس يدلان على معنى واحد ، وانه ليس سالبة قولنا : « زيد ابيض » قولنا : « زيد لا ابيض » ، بل قولنا : « زيد » ليس بابيض ؛ وذلك ان نسبة قولنا : « زيد ابيض » الى قولنا : « زيد لا ابيض » ، هي نسبة قولنا : « زيد يمكن ان يمضي » الى

قولنا: «زيد يمكن الا^{٢١} يمشي». ونسبة قولنا: «زيد يوجد ابيض» الى قولنا: «زيد ليس يوجد ابيض»، هي نسبة قولنا: «زيد يمكن ان يمشي» الى قولنا: «زيد ليس يمكن ان يمشي»^{٢٢}. فكما ان الممكنين قضيتان موجبتان^{٢٣} على ما تبين في الكتاب المتقدم. كذلك قولنا: «زيد ابيض»، «زيد لا ابيض»؛ فان كان قولنا: «زيد لا ابيض» بمنزلة قولنا: «زيد ليس بابيض»، فيجب ان يكون كل شيء اما ابيض واما ليس بابيض^{٢٤}. وهو^{٢٥} بين ان الاشياء المدعومة وكثيرة^{٢٦} من الاشياء الموجودة لا يصدق عليها انها بيض^{٢٧} ولا انها لا بيض^{٢٨}، واما انها بيض او ليست بيض فيصدق على جميع الاشياء. وايضا لو كان قولنا: «زيد هو^{٢٩} قادر الا^{٣٠} يمشي» بمنزلة قولنا: «زيد^{٣١} ليس هو قادر ان يمشي»، لكان الايجاب والسلب يجتمعان^{٣٢} في شيء واحد بعينه؛ لانه كما ان^{٣٣} قولنا في زيد انه قادر ان يمشي والا^{٣٤} يمشي يصدقان معاً، كذلك كان يجب ان يكون قولنا فيه انه قادر وانه ليس بقادر، اعني لو كان معنى السلب في ذلك هو معنى العدل، وبيّن ان قولنا قادر وليس بقادر لا يجتمعان معاً في شيء واحد بعينه.

فالقضية المدعولة تفارق السلب: اما حيناً فبأنها توجد هي ومقابلتها معاً في شيء واحد، واما حيناً فبأنه قد يخلو الموضوع من كل واحد منها. واما القضية السالبة والموجبة فيخصها انها لا يجتمعان في شيء واحد، ولا يخلو من احدهما شيء من الأشياء. ولذلك كان قولنا في سقراط انه عادل وانه^{٣٥} لا عادل كاذبين^{٣٦} معاً اذا كان سقراط ميتاً، وقولنا^{٣٧} انه عادل او ليس بعادل يقتسمان الصدق والكذب، اعني انه ليس يخلو سقراط من ان يوصف بواحد منها كان ميتاً او حياً. وكذلك قولنا في زيد انه يقدر ان يمشي ويقدر الا^{٣٨} يمشي المتقابلان صادقان^{٣٩} معاً فيه، وقولنا فيه^{٤٠} انه يقدر ان يمشي وليس يقدر ان يمشي، احدهما صادق والاخر كاذب. واذا كانت القضايا المدعولة موجبات فلها سوالب، واذا قيست القضايا البسيطة والمدعولة، الموجبات فيها والسوالب، ظهر لبعضها الى بعض نسبتان: نسبة تقابل ونسبة لزوم

فلنفرض بدل الموجبة البسيطة، وهي قولنا: «زيد خير»، حرف ا، وبدل سالبها^{٤١} وهي قولنا: «زيد ليس بخير»، حرف الباء^{٤٢}، وبدل الموجبة المدعولة، وهي قولنا:

«زيد لا خير»، حرف الدال^{٤٣}، وبدل سالبها، وهي قولنا: «زيد ليس هو لا خير» حرف الجيم^{٤٤}. ولنضع تحت الالف^{٤٥} ج وتحت الباء^{٤٦} د. فكل شيء اما ان يوجد فيه ا واما ب. وليس يمكن ان يجتمعا في شيء واحد اذ كان احدهما^{٤٧} موجبة والثانية سالبة، وكذلك حال ج مع د اذ كانت احدهما^{٤٨} ايضاً موجبة والاخرى سالبة. وهو بين ايضاً ان كل ما يوجد فيه د فبالضرورة يوجد في كله^{٤٩} ب. لانه ان كان قولنا في زيد انه «لا خير» صدقاً فواجب ان يكون قولنا فيه انه «ليس بخير» ايضاً صدقاً، لانه واجب ان يصدق عليه قولنا انه خير وانه ليس بخير. واذا كذب عليه انه خير فواجب ان يصدق عليه ليس بخير. فلأن كل ما يوجد فيه د يوجد فيه ب، فب لاحقة لد وموجودة^{٥٠} حيث وجدت. وليس ينعكس هذا حتى تكون د موجودة في كل ما توجد فيه ب، لانه اذا كان زيد معدوماً صدق عليه انه ليس بخير ولم يصدق عليه انه لا خير. فهذه^{٥١} حال د مع ب في اللزوم. واما حال ا مع ج فبعكس هذا. اعني ان ج لاحقة للالف وموجودة حيث وجدت. وليس ينعكس ذلك^{٥٢} حتى تكون ا لاحقة لج وموجودة حيث وجدت. لان ما يصدق عليه قولنا انه خير^{٥٣} يصدق عليه انه ليس لا خير. لانه اما ان يصدق عليه قولنا انه ليس لا خير او انه لا خير، وليس ينعكس هذا حتى يكون ما يصدق عليه قولنا انه ليس لا خير يصدق عليه قولنا انه خير؛ فان زيداً المعدوم يصدق عليه قولنا: ليس لا خير اذ كان لا بد ان يصدق عليه قولنا^{٥٤} انه لا خير وانه ليس لا خير، لان هذين القولين احدهما موجب والاخر سالب وليس يخلو من احدهما شيء ولا يجتمعان في شيء واحد^{٥٥}. واذا كان هذا هكذا فبين انه ليس يمكن في د وهي السالبة المدعولة وفي ج وهي الموجبة المدعولة ان يجتمعا في شيء واحد، لأن ما يصدق عليه ا يصدق عليه ج وما صدق عليه جيم كذب عليه د، اذ احدهما موجبة والاخرى سالبة. واما جيم وهي السالبة المدعولة. وب وهي السالبة البسيطة. فقد يجتمعان في شيء واحد لأنه ليس يلزم وجود د فيها توجد فيه ب وانما الأمر بالعكس. اعني ان ب توجد فيها توجد فيه د.

وقد يمكن ان نغلط في هذا الترتيب حتى نظن ان ا متى كانت موجودة، اعني الموجبة البسيطة، ان السالبة المدعولة موجودة، وانه متى كانت السالبة المدعولة موجودة ان الموجبة البسيطة موجودة؛ وكذلك الامر في السالبة البسيطة مع المدعولة.

وذلك انما يعرض متى غلطنا فظننا ان المعدولة سالبة ، مثل ان يظن فيها هو خير انه مقابل ما هو لا خير على جهة الايجاب والسلب لا على جهة العدل . وذلك انه متى اخذنا اوب موجبة وسالبة ، واخذنا ايضاً اود المعدولة موجبة وسالبة ، عرض ضرورة ان يكون متى وجدت ا وجدت ج ومتى وجدت ج وجدت ا ، وكذلك متى وجدت ب وجدت د ومتى وجدت د وجدت ب ، وذلك خلاف الترتيب الذي تبين . فأما كيف يعرض ذلك فلانه اذا وضعنا اوب يقتسمان الصدق والكذب على جميع الموجودات ، ووضعنا ان اود ، وهي المعدولة ، هي بهذه الصفة ، لزم ضرورة متى وجدنا ب ان توجد د ، ومتى وجدنا د ان توجد ب ، لان اوب واود لما كانا يقتسمان الصدق والكذب على جميع الموجودات لزم متى كذبت ا ان تصدق ب ود لان اوب متقابلان على جهة الايجاب والسلب ، وكذلك اود . فاذن متى وجدت ب وجدت د ، ومتى وجدت د وجدت ب ، وكذلك يلزم في ا مع ج .

وهذا اللزوم المظنون من هذه الاربعة الحدود التي هي اوج و ب ود ليس هو في الوجود فقط ، بل في الوجود والارتفاع ، اعني انها متلازمان في الوجود والارتفاع ، وذلك خلاف ما تبين . والسبب في هذا الغلط ان ظن بالمعدولة انها سالبة تقتسم الصدق والكذب ، واذا تقرر ان الموجبة البسيطة ليست كالموجبة المعدولة^{٣٧} . مثال ذلك انه ليس سلب^{٣٨} قولنا : «كل انسان ابيض» ، قولنا^{٣٩} : «كل انسان لا ابيض» ، بل قولنا : «ليس كل انسان ابيض» ، وكانت^{٤٠} العلة في ذلك هي العلة التي ذكرنا . وذلك ان قولنا : «كل انسان ابيض» و «كل انسان لا ابيض» يكذبان معاً وليس يوجد احدهما بالضرورة في اي شيء كان من الاشياء ، كالحال في قولنا : «كل انسان ابيض» ، «ليس كل انسان بابيض»^{٤١} .

فاذن القياس الذي ينتج به قولنا : «كل انسان لا ابيض» هو غير القياس الذي ينتج به انه «ولا انسان واحد ابيض» . وذلك ان قولنا : «كل انسان لا ابيض» هي موجبة ، وقد تبين انها^{٤٢} لا تنتج الا في الشكل الاول ، وقولنا : «ولا انسان واحد ابيض» هي سالبة كلية وهي تنتج في الاول والثاني^{٤٣} ، وذلك في صنف واحد من الاول وفي صنفين من الثاني ، فهي تنتج في ثلاثة^{٤٤} اصناف من المقاييس^{٤٥} . وكذلك متى كانت المقدمة الصغرى في الشكل الاول معدولة ، فليس ينبغي ان يظن

به انه غير منتج كحالها اذا كانت سالبة ، ولا متى كانت المقدمتان معدولتين كحالها اذا كانتا^{٤٦} سالبتين . والمقدمة المعدولة تتميز من السالبة بأن حرف العدل هو جزء من المقدمة ، ولذلك يدخل ايضاً عليه^{٤٧} حرف السلب ، وليس حرف السلب جزءاً^{٤٨} من المقدمة ، ولذلك محمول الموجبة وموضوعها هو بعينه محمول السالبة وموضوعها . وهنا انقضت المعاني التي تضمنتها هذه المقالة الاولى^{٤٩} .

يتلوه المقالة الثانية من انالوطيقا الاول

وهو «كتاب القياس»

والحمد لله وحده ، وهو المعين لا رب غيره^{٥٠} .

المقالة الثانية

من

كتاب انالوطيقى الاول

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله على محمد وآله^١

المقالة الثانية

من انالوطيق الاول وهو «كتاب القياس»^٢

— ١ —

[تعدد النتائج في الاقيسة]

٥

قال : واذا قد بينا في كم شكل تكون الأقاويل القياسية، وباي صنف من اصناف المقدمات تكون، وهي المقدمات التي فيها معنى المقول على الكل، وبكم مقدمة يكون، وانها اثنتان، ومتى يكون منها قياس ومتى لا يكون وذلك اذا لم يلف بينهما^٣ حد مشترك؛ وقلنا في كيفية شكل شكل من الاشكال الثلاثة^٤ الذي^٥ هو ترتيب الحد الاوسط بين الطرفين، وقلنا مع ذلك اي شكل من الاشكال نلتسمه في مطلوب مطلوب^٦ من المطالب الاربعة، اعني الموجب الكلي والسالب الكلي والموجب الجزئي والسالب الجزئي. واخبرنا بعد ذلك عن كيفية البحث عن المطلوب على الاطلاق، وفي اي صناعة كانت، وبأي سبيل نأخذ مقدمات القياس ونعلمها، وكيف نحل كل قول قياسي الى القياس الذي تركب منه.

١٥ فنقول الآن انه لما كانت المقاييس منها ما ينتج نتائج كلية، ومنها ما ينتج نتائج جزئية، فان المقاييس التي تنتج نتائج كلية قد يلحقها ويعرض لها ان تنتج سوى^٧ النتيجة الاولى نتائج كثيرة، واما^٨ المقاييس التي تنتج نتائج جزئية فان التي ينتج منها الموجبة الجزئية قد يعرض لها ان تنتج مع النتيجة الاولى نتائج كثيرة، واما التي تنتج

سالبة جزئية فليس تنتج غير النتيجة الاولى . والسبب في ذلك ان النتائج الكلية والجزئية الموجبة تنعكس . والسالبة الجزئية ليس تنعكس . والقياس الذي ينتج نتيجة كلية موجبة يعرض له ان ينتج الجزئية المنطوية تحت تلك الكلية . والجزئية التي تنعكس اليها الكلية الموجبة^{١٩} . والذي ينتج سالبة كلية^{٢٠} يعرض له ان ينتج عكسها . والسالبة الجزئية المنطوية تحتها . والذي ينتج الموجبة الجزئية يعرض له ان ينتج عكسها^{٢١} . واما الذي ينتج السالبة الجزئية فليس يعرض له ان ينتج غيرها اذ كانت غير منعكسة ولا محيطة بغيرها .

فمن هذه الجهة يعرض للقياس الواحد بعينه ان ينتج اكثر من نتيجة واحدة . الا ان الذي ينتج بالذات واولاً هي واحدة . وسائر ما ينتجها انما ينتجها من جهة انه يلحق بالنتيجة^{٢٢} الاولى وبوساطتها فكأنها نتائج بالعرض . ولذلك لم يعدد^{٢٣} امثال هذه في نتائج المقاييس في المقالة الاولى . وغلط^{٢٤} في ذلك قدماء المفسرين فعددها^{٢٥} . وقد يمكن ان يظن انه قد يكون عن القياس الواحد بعينه نتيجة اكثر من واحدة على جهة اخرى . الا ان ذلك في الظن لا في الحقيقة .

وذلك اما في الشكل الاول فانه يعرض ذلك على وجهين : احدهما متى بينا ان محمولاً ما يوجد لموضوع ما ، وكان ظاهراً عندنا ان شيئاً ما موضوع لموضوع المطلوب . فقد يظن انه اذا تبين ان محمول المطلوب موجود في موضوعه . انه قد تبين مع ذلك انه موجود في موضوع الموضوع^{٢٦} . مثال ذلك ان يكون المطلوب : هل العالم محدث ؟ فانه اذا تبين لنا ان العالم محدث . تبين لنا ان السماء محدثة وذلك انه ظاهر بنفسه ان السماء جزء من اجزاء العالم . فهذا احد ما يظن به انه قد يكون عن قياس واحد بهذه الجهة اكثر من نتيجة واحدة ، وليس ذلك حقيقياً . فان قولنا^{٢٧} السماء محدثة في هذا المثل انما انتج بمقدمتين : احدهما^{٢٨} ان السماء جزء من اجزاء العالم . والثانية ان جميع اجزاء العالم محدث . فيلزم عن ان السماء محدثة . والوجه الآخر انه^{٢٩} متى بينا ان شيئاً ما موجود لموضوع بمقدمتين . وكان ظاهراً بنفسه ان الحد الاوسط في المقدمتين منطو تحت موضوع آخر مع موضوع المطلوب . فقد يظن انه ينتج عن ذلك نتائج اكثر من واحدة : احدها^{٣٠} النتيجة المطلوبة ، والاخرى التي موضوعها منطو تحت الحد الاوسط مع موضوع^{٣١} المطلوب . مثال ذلك

ان يبين ان العالم محدث بمقدمتين : احدهما^{٣٢} ان العالم مؤلف . والثانية ان المؤلف محدث ؛ فانه قد يظن انه ينتج لنا من هاتين المقدمتين نتيجتان : احدهما^{٣٣} ان العالم محدث . والثانية ان الجسم محدث . لانه ظاهر بنفسه ان الجسم منطو تحت المؤلف على مثل انطواء العالم تحته . واكثر ما يعرض هذا اذا كانت الكبرى بيّنة عن قياس . وهما في الحقيقة قياسان يشتركان في^{٣٤} المقدمة الكبرى ويفترقان في الصغرى . وهذا بعينه يعرض في الشكل الاول الذي^{٣٥} ينتج السوالب الكلية . كما يعرض في الذي^{٣٦} ينتج الموجبة الكلية . واما الذي^{٣٧} ينتج الجزئية^{٣٨} فليس يعرض فيه^{٣٩} الصنف من النتائج الذي^{٤٠} يكون من قبل انطواء موضوعها تحت موضوع النتيجة لكون النتيجة جزئية . ويعرض فيه الصنف الثاني لكون المقدمة الكبرى كلية في جميع اصناف المقاييس في هذا الشكل . الكلية والجزئية .

واما الشكل الثاني فانه يعرض في الاصناف الكلية منه ان يظن به انه ينتج^{٤١} نتيجة وما هو منطو تحت موضوع النتيجة لغرب ذلك في بادئ الرأي ، وفي الحقيقة انما هي نتيجة قياس في الشكل الاول ، اعني وجود الطرف الاعظم لموضوع موضوعه . وليس يظن فيه انه ينتج مع نتيجة ما هو موضوع للحد الاوسط لان ذلك ان انتج فانما ينتج بترتيب الشكل الثاني ، والفكرة لا تقع بالطبع على شعور الانتاج في الشكل الثاني كوقوعها على ذلك في الشكل الاول . فلذلك^{٤٢} يظهر ان وجود الطرف الاعظم لما هو موضوع للحد الاوسط في الشكل الثاني هو بقياس ثان . وليس يظن به انه ينتج بالقياس الاول بخلاف ما هو موضوع لموضوع النتيجة مثال ذلك قولنا : الجسم السماوي ليس بمحدث . والجسم المركب محدث . فانه يلزم عن هذا القياس ان الجسم السماوي ليس بمركب . وان فلك^{٤٣} الكواكب الثابتة غير مركب اذ كان انطواؤه^{٤٤} تحت الجسم^{٤٥} السماوي ظاهراً^{٤٦} بنفسه . واما ان يظن ان يلزم عن هذا القياس وجود الطرف الاعظم لما هو موضوع للحد الاوسط^{٤٧} فيه . مثل ان يكون بينا بنفسه ان الاسطوانات ليست بمحدثة . فانه ليس يلزم عن ذلك ان الاسطوانات ليست بمركبة الا بقياس هو غير القياس الذي لزم به ان الجسم السماوي ليس بمركب . وذلك في الحقيقة وفي بادئ الرأي .

وكذلك الحال في الشكل الثالث . اعني انه ليس^{٤٨} يظن به انه ينتج مع نتيجة

سالبة جزئية فليس تنتج غير النتيجة الاولى . والسبب في ذلك ان النتائج الكلية والجزئية الموجبة تنعكس . والسالبة الجزئية ليس تنعكس . والقياس الذي ينتج نتيجة كلية موجبة يعرض له ان ينتج الجزئية المنطوية تحت تلك الكلية . والجزئية التي تنعكس اليها الكلية الموجبة^٩ . والذي ينتج سالبة كلية^{١٠} يعرض له ان ينتج عكسها والسالبة الجزئية المنطوية تحتها . والذي ينتج الموجبة الجزئية يعرض له ان ينتج عكسها^{١١} . واما الذي ينتج السالبة الجزئية فليس يعرض له ان ينتج غيرها اذ كانت غير منعكسة ولا محيطة بغيرها .

فمن هذه الجهة يعرض للقياس الواحد بعينه ان ينتج اكثر من نتيجة واحدة . الا ان الذي ينتج بالذات واولاً هي واحدة . وسائر ما ينتجها انما ينتجها من جهة انه يلحق المنتجة^{١٢} الاولى وبوساطتها فكأنها نتائج بالعرض . ولذلك لم يعدد^{١٣} امثال هذه في نتائج المقاييس في المقالة الأولى . وغلط^{١٤} في ذلك قدماء المفسرين فعددها^{١٥} . وقد يمكن ان يظن انه قد يكون عن القياس الواحد بعينه نتيجة اكثر من واحدة على جهة اخرى . الا ان ذلك في الظن لا في الحقيقة .

وذلك اما في الشكل الاول فانه يعرض ذلك على وجهين : احدهما متى بينا ان محمولاً ما يوجد لموضوع ما ، وكان ظاهراً عندنا ان شيئاً ما موضوع لموضوع المطلوب . فقد يظن انه اذا تبين ان محمول المطلوب موجود في موضوعه . انه قد تبين مع ذلك انه موجود في موضوع الموضوع^{١٦} . مثال ذلك ان يكون المطلوب : هل العالم محدث ؟ فانه اذا تبين لنا ان العالم محدث ، تبين لنا ان السماء محدثة وذلك انه ظاهر بنفسه ان السماء جزء من اجزاء العالم . فهذا احد ما يظن به انه قد يكون عن قياس واحد بهذه الجهة اكثر من نتيجة واحدة ، وليس ذلك حقيقياً . فان قولنا^{١٧} السماء محدثة في هذا المثل انما انتج بمقدمتين : احدهما^{١٨} ان السماء جزء من اجزاء العالم ، والثانية ان جميع اجزاء العالم محدث ، فيلزم عن ان السماء محدثة . والوجه الآخر^{١٩} انه متى بينا ان شيئاً ما موجود لموضوع بمقدمتين . وكان ظاهراً بنفسه ان الحد الاوسط في المقدمتين منطوق تحت موضوع آخر مع موضوع المطلوب . فقد يظن انه ينتج عن ذلك نتائج اكثر من واحدة : احدها^{٢٠} النتيجة المطلوبة . والاخرى التي موضوعها منطوق تحت الحد الاوسط مع موضوع^{٢١} المطلوب . مثال ذلك

ان يبين ان العالم محدث بمقدمتين : احدهما^{٢٢} ان العالم مؤلف . والثانية ان المؤلف محدث ؛ فانه قد يظن انه ينتج لنا من هاتين المقدمتين نتيجتان : احدهما^{٢٣} ان العالم محدث . والثانية ان الجسم محدث . لانه ظاهر بنفسه ان الجسم منطوق تحت المؤلف على مثل انطواء العالم تحته . واكثر ما يعرض هذا اذا كانت الكبرى بيّنة عن قياس . وهما في الحقيقة قياسان يشتركان في^{٢٤} المقدمة الكبرى ويفترقان في الصغرى ؛ وهذا بعينه يعرض في الشكل الاول الذي^{٢٥} ينتج السوالب الكلية . كما يعرض في الذي^{٢٦} ينتج الموجبة الكلية . واما الذي^{٢٧} ينتج الجزئية^{٢٨} فليس يعرض فيه^{٢٩} الصنف من النتائج الذي^{٣٠} يكون من قبل انطواء موضوعها تحت موضوع النتيجة لكون النتيجة جزئية . ويعرض فيه الصنف الثاني لكون المقدمة الكبرى كلية في جميع اصناف المقاييس في هذا الشكل ، الكلية والجزئية .

واما الشكل الثاني فانه يعرض في الاصناف الكلية منه ان يظن به انه ينتج^{٣١} نتيجة وما هو منطوق تحت موضوع النتيجة لغرب ذلك في بادئ الرأي ، وفي الحقيقة انما هي نتيجة قياس في الشكل الاول ، اعني وجود الطرف الاعظم لموضوع موضوعه . وليس يظن فيه انه ينتج مع نتيجة ما هو موضوع للحد الاوسط لان ذلك ان انتج فانما ينتج بترتيب الشكل الثاني . والفكرة لا تقع بالطبع على شعور الانتاج في الشكل الثاني كوقوعها على ذلك في الشكل الاول . فلذلك^{٣٢} يظهر ان وجود الطرف الاعظم لما هو موضوع للحد الاوسط في الشكل الثاني هو بقياس ثان . وليس يظن به انه ينتج بالقياس الاول بخلاف ما هو موضوع لموضوع النتيجة . مثال ذلك قولنا : الجسم الساهوي ليس بمحدث . والجسم المركب محدث . فانه يلزم عن هذا القياس ان الجسم الساهوي ليس بمركب . وان فلك^{٣٣} الكواكب الثابتة غير مركب اذ كان انطواؤه^{٣٤} تحت الجسم^{٣٥} الساهوي ظاهراً^{٣٦} بنفسه . واما ان يظن انه يلزم عن هذا القياس وجود الطرف الاعظم لما هو موضوع للحد الاوسط^{٣٧} فيه . مثل ان يكون بينا بنفسه ان الاسطوانات ليست بمحدثة . فانه ليس يلزم عن ذلك ان الاسطوانات ليست بمركبة الا بقياس هو غير القياس الذي لزم به ان الجسم الساهوي ليس بمركب . وذلك في الحقيقة وفي بادئ الرأي .

وكذلك الحال في الشكل الثالث . اعني انه ليس^{٣٨} يظن به انه ينتج مع نتيجة

٣٩١ وجود الطرف الاكبر لما هو موضوع للطرف الاصغر فقط^{٤٠} لا لما^{٤١} هو موضوع
للحد الاوسط ، ولذلك ليس يظن بالمقاييس الجزئية منها انها تنتج^{٤٢} غير نتيجتها اذ
موضوع المطلوب فيه جزئي.

53b

فصل

- ٢ -

في انه قد يمكن ان يكون من المقدمات الكاذبة نتيجة صادقة
ومتى يكون ذلك وكيف^١ [في الشكل الاول]

والمقدمتان اللتان يكون منهما قياس قد تكونان^٢ معاً صادقتين وقد تكونان^٣ معاً
كاذبتين ، وقد تكون احدهما^٤ صادقة والاخرى كاذبة ؛ والكاذبة ربما كانت كاذبة
بالكل ، وهي التي يصدق ضدها ، وربما كانت كاذبة بالجزء . واما النتيجة فتكون
اما صادقة باضطرار واما كاذبة . فاما^٥ المقدمتان الصادقتان او المقدمات الصادقة
فليس يمكن ان يكون عنها^٦ نتيجة كاذبة^٧ ؛ واما المقدمات الكاذبة فقد يمكن ان
يكون عنها نتيجة صادقة^٨ ، لكن^٩ ليس يعرض ذلك من قبل المقدمات بل ذلك
١٠ لعلة اخرى^{١١} ستبين بعد .

فاما انه لا يمكن ان يكون عن مقدمات صادقة نتيجة كاذبة ، فذلك يبين على
هذا الوجه . لنأخذ^{١٢} بدل المقدمتين الصادقتين ا ، ونأخذ^{١٣} بدل النتيجة ب ، وهو
يبين من حد القياس انه اذا وضعت ا موجودة ان ب تكون موجودة^{١٤} ، لان ا
تكون بمنزلة المقدم في القياس الشرطي المتصل ، وب بمنزلة التالي ، وهو يبين انه اذا
وجد المقدم وجد التالي ، وانه اذا ارتفع التالي ارتفع المقدم ، والا لزم ان يوجد
١٥ المقدم دون وجود التالي وقد فرض انه اذا وجد المقدم وجد التالي^{١٤} ، فيلزم ان
يكون التالي موجوداً وغير موجود معاً ، هذا خلف لا يمكن . فاذن ان^{١٥} كانت^{١٦}
صادقة فباضطرار ان تكون ب صادقة ، لانه ان كانت غير صادقة عرض ان تكون
ب غير موجودة وا موجودة^{١٧} وقد تبين استحالة ذلك . وا ليس ينبغي ان يتوهم هنا

5

شيئاً واحداً. وانما اخذت بدل المقدمتين الصادقتين^{١٨} التي نسبة احدهما^{١٩} الى
الآخرى كنسبة الكل الى الجزء؛ وذلك انه اذا كان قولنا: ^{٢٠} ا مقولة على كل ب
صادقاً. وب مقولة على كل ج صادقاً ايضاً. فباضطرار ان يكون قولنا ا مقولة على
كل ج صادقاً ايضاً^{٢١} والا عرض ان يكون الصادق غير صادق. ولما كان ليس يلزم
عن ارتفاع المقدم ارتفاع التالي. لم يلزم اذا كانت ا كاذبة ان تكون ب. التي هي
النتيجة. كاذبة. لأن لزوم النتيجة عن القياس ليس لزوماً متكافئاً اعني منعكساً.
وهذا البرهان بعينه هو^{٢١} عام للقياس الذي ينتج السالب او الموجب، اعني انه لا
يمكن ان يكون^{٢٢} فيه من مقدمات صادقة نتيجة كاذبة.

القول في المقدمات الكاذبة التي تنتج صادقة في الشكل الاول وغيرها

واما اذا كانت المقدمات في القياس كذباً فقد يمكن ان يكون عنهما نتيجة
صادقة. الا انه ليس يعرض ذلك من ايها اتفق ان تكون الكاذبة. ولا بأي نوع
اتفق من نوعي الكذب، اعني الكلي والجزئي. ولكن^{٢٣} متى اخذت الكبرى وحدها
كاذبة بالكلية. فانه ليس يكون عن القياس الذي هذا شأنه نتيجة صادقة اصلاً.
واما متى اخذت كاذبة بالجزء، او اخذت كلتا المقدمتين كاذبة. او اخذت الصغرى
كاذبة فقط. فقد يمكن ان يكون عنهما نتيجة صادقة.

فلتكن اولاً المقدمتان كاذبتين بالكلية، فاقول انه^{٢٤} يظهر من المواد انها تنتج
نتيجة صادقة. وذلك انه ليس يمنع مانع من ان تكون مثلاً. التي هي الطرف
الاعظم، محمولة حمل صدق على ج التي هي الطرف الاصغر، وتكون ا غير
موجودة لب، وب ايضاً، التي هي الحد الاوسط، غير موجودة لـ ج الذي هو
الطرف الاصغر^{٢٥}. فاذا اخذ ان ا محمولة على كل ب، وب محمولة^{٢٦} على كل
ج. كانت المقدمتان كاذبتين وكانت النتيجة صادقة. وهي ان ا محمولة على كل
ج. مثال ذلك قولنا: كل انسان حجر، وكل حجر حيوان. فكل انسان حيوان.
فهاتان مقدمتان^{٢٧} كاذبتان بالكلية ونتيجة صادقة. ومثال هذا بعينه يعرض^{٢٨} في^{٢٩}
القياس الكلي الذي ينتج السالب في الشكل الاول، لانه قد يجوز ان تكون ا غير

موجودة لشيء من ج الذي هو الطرف الاصغر، وتكون ا موجودة لب الذي هو
الاوسط. وب^{٣٠} غير موجودة لـ ج. فاذا اخذ ان ا غير موجودة لشيء من ب،
وب^{٣١} موجودة لكل ج، كانتا كاذبتين^{٣٢} الا انه ينتج ان ا غير موجودة لـ ج وهو
صدق^{٣٣}. مثال ذلك قولنا^{٣٤}: كل انسان حجر، ولا حجر واحد صنم^{٣٥}، فولاً^{٣٦}
انسان واحد صنم^{٣٧}. وكذلك يبين متى اخذت المقدمتان كلتاهما كاذبتين بالجزء.

فان كانت المقدمة الواحدة كذباً وكانت المقدمة العظمى^{٣٨}، وكانت^{٣٩} كاذبة
بالكل، فاقول ان النتيجة لا تكون صدقاً. وبيان ذلك ان تكون ا غير موجودة في
شيء من ب وب موجودة في كل ج^{٤٠}، فأننا ان اخذنا ان ا موجودة في كل ب
وذلك كذب، واخذنا ان ب موجودة في كل ج وهو صدق، فبحال ان تكون ا
موجودة في كل ج. اعني ان يكون قولنا ا في كل ج صدقاً، وذلك انه قد كان
الصادق ان ا ليست توجد في شيء مما هو موضوع لب، وج موضوع لب.
فاذن ليس يمكن ان يكون حمل ا على ج صادقاً. وذلك يبين بنفسه من معنى
«المقول على الكل»، وسواء كانت المقدمة الكبرى اذا اخذت كاذبة بالكل سالبة او
موجبة.

واما اذا كانت المقدمة الكبرى كاذبة بالجزء فقد تكون النتيجة صادقة لانه يمكن
ان تكون ا موجودة في كل ج وفي بعض ب، وتكون ب في كل ج؛ فاذا اخذت
ا محمولة على كل ب، وب على كل ج، كان حمل ا على كل ب كاذباً بالجزء.
وحمل ب على ج صادق^{٤١} بالكل والنتيجة صادقة بالكل. مثال ذلك قولنا: كل
ققنس ابيض، وكل ابيض حي، فكل ققنس حي، والنتيجة صادقة. والكبرى
كاذبة بالجزء وهي قولنا: كل ابيض حي. وكذلك يعرض متى كانت المقدمة الكبرى
سالبة. اعني الكلية، واخذت كاذبة بالجزء. مثال ذلك كل ثلج ابيض. ولا ابيض
واحد حي، النتيجة^{٤٢}: ولا ثلج واحد حي، وهي صدق.

فان^{٤٣} اخذت المقدمة الصغرى كلها كاذبة، والكبرى كلها صادقة، فان النتيجة
قد تكون صدقاً لانه ليس شيء يمنع ان تكن ا موجودة في كل واحدة من ب
وج. وتكون ب غير موجودة في شيء من ج. فان^{٤٤} اخذت ا موجودة في كل
ب. وب موجودة في كل ج. ينتج ان ا موجودة في كل ج. وهي صدق.

والصغرى كاذبة وهي قولنا: ب موجودة في كل ج. وهذا يعرض في النوعين اللذين^{٥٠} تحت جنس واحد، اعني ان الجنس يحمل عليها جميعاً ولا يحمل احدهما على الثاني، فبقي اخذ ان الجنس موجود^{٥١} في احدهما بوجوده في الثاني، ووجود الثاني في الذي اخذ^{٥٢} ان الجنس فيه اولاً موجود، فقد اخذت نتيجة صدق من مقدمتين: كبراهما^{٥٣} صدق، وصغراهما^{٥٤} كاذبة بالكلية. مثال ذلك قولنا: كل انسان فرس. وكل فرس حي، فكل انسان حي. وكذلك يعرض متى كانت المقدمة الكبرى سالبة. وهذا يعرض في الجنس من الانواع التي تحت جنس آخر، اعني ان يكون الجنس مسلوباً عن كل واحد من النوعين، وكل واحد من النوعين مسلوب عن صاحبه، فاذا^{٥٥} اخذ احدهما موجوداً في الثاني واخذ الجنس غير موجود فيه، انتج ان الجنس مسلوب عن الذي اخذ عنه مسلوباً من اجل سلبه عن الثاني. مثال ذلك قولنا: كل موسيقى طب^{٥٦}، ولا طب^{٥٧} واحد حيوان، ولا^{٥٨} موسيقى واحدة^{٥٩} حيوان.

وكذلك ان كانت المقدمة الصغرى كاذبة بالجزء، فان النتيجة ايضاً قد تكون صادقة لانه قد يمكن ان تكون ا موجودة في كل واحد من ب و ج، وتكون ب موجودة في بعض ج، او تكون ا غير موجودة في شيء من ب و ج، وتكون ب ايضاً موجودة في بعض ج. فاذا اخذ ان ب موجودة في كل ج، وا موجودة في كل ب، انتج ان ا موجودة في كل ج، وتلك نتيجة صادقة من مقدمتين: 5 كبراهما^{٥٥} صادقة بالكل والآخرى كاذبة بالجزء. وهذا يعرض للجنس الذي يوجد في النوع^{٥٦} وفي الفصل، كالحى فانه موجود في كل انسان وفي كل مشاء، والانسان موجود في بعض المشاء لا في كله، فاذا قيل: كل مشاء انسان، وكل انسان حي، لزم عن ذلك نتيجة صادقة وهو ان كل مشاء حي. ويعرض ان تكون ا غير موجودة في شيء من ب و ج^{٥٧} وب في بعض ج، كالحال في الجنس مع الفصل والنوع الذي تحت جنس آخر كالنبات، فانه ليس في شيء من الانسان ولا في شيء من المتخيل. وبعض المتخيل انسان؛ فاذا قلنا: كل متخيل انسان، ولا انسان واحد نبات. انتج لنا: ولا متخيل واحد نبات^{٥٨}. فهذا ما يعرض للنتيجة^{٥٩} مع 15 المقدمات الكاذبة في الصنفين الكليين من الشكل الاول.

واما في الصنفين الجزئيين منه فقد يمكن اذا كانت المقدمة الكبرى كلها كذباً، والآخرى كلها صدقاً، ان تكون النتيجة صدقاً، وذلك خلاف ما عرض للاصناف الكلية من هذا الشكل. وقد يمكن ذلك ايضاً اذا كانت كاذبة بالجزء، او كانت^{٦٠} 25 كلتاها كاذبتين اما بالكل واما بالجزء. اما كون النتيجة صادقة مع ان الكبرى كاذبة بالكل فذلك ممكن^{٦١} لانه ليس يمتنع ان تكون ا غير موجودة في ب وموجودة في بعض ج، وتكون ب موجودة في بعض ج، كالحى فانه غير موجود في شيء من الثلج، وموجود في بعض الالبيض، والثلج موجود في بعض الالبيض؛ فاذا قيل: بعض الالبيض ثلج، وكل ثلج حي، انتج ان بعض الالبيض حي، وذلك نتيجة صادقة عن مقدمتين: كبراهما^{٦٢} كاذبة بالكل، وصغراهما^{٦٣} صادقة. وكذلك يعرض 10 اذا كانت المقدمة الكبرى سالبة، فانه يمكن ان تكون ا موجودة في كل ب وغير موجودة في بعض ج، وتكون ب موجودة في بعض ج، مثل الحى فانه موجود في كل انسان^{٦٤}، وغير موجود في بعض الالبيض، واما الانسان فوجود في بعض الالبيض؛ فاذا قيل: بعض الالبيض انسان، ولا انسان واحد حي، انتج ان بعض الالبيض ليس بحي، وتلك نتيجة صادقة عن مقدمتين: كبراهما^{٦٥} كاذبة بالكل، 15 وصغراهما^{٦٦} صادقة.

وكذلك يعرض ان كانت المقدمة الكبرى كاذبة بالجزء، لانه ليس يمتنع مانع^{٦٧} 35 ان تكون ا في بعض ب وفي بعض ج^{٦٨}، وتكون ب موجودة في بعض ج. مثال ذلك الحى فانه موجود في بعض الجيد وفي بعض الكبير، والجيد في بعض الكبير؛ فاذا قيل: بعض الكبير جيد، وكل جيد حي، انتج ان بعض الكبير حي، وهي نتيجة صادقة عن مقدمتين: كبراهما^{٦٩} بالجزء وصغراهما^{٧٠} صادقة. وكذلك يعرض 5a اذا كانت المقدمة الكبرى سالبة، وذلك بين هذه الحدود بعينها بأن نقول: بعض الكبير جيد، ولا جيد واحد حي، فينتج لنا: بعض الكبير ليس بحي، وذلك صدق عن مقدمتين: كبراهما^{٧١} كاذبة بالجزء وصغراهما^{٧٢} صادقة.

وكذلك ان كانت الكاذبة هي المقدمة الصغرى، فقد يكون عن ذلك نتيجة 5 صادقة، لانه يمكن ان تكون ا موجودة في كل ب وموجودة في بعض ج، وتكون ب غير موجودة في شيء من ج. مثال ذلك الحى فانه موجود في كل قفص وفي

بعض الاسود ، والققنس غبير موجود في شيء من الاسود ؛ فاذا قيل : بعض الاسود ققنس ، وكل ققنس حي . انتج ان بعض الاسود حي . وذلك صدق عن مقدمتين : صغراهما^{٧٣} كاذبة وكبراهما^{٧٤} صادقة . وكذلك يعرض اذا كانت الكبرى سالبة . قد يمكن ان تكون ا غير موجودة في شيء من ب وغير موجودة في بعض ج . وتكون ب غير موجودة في شيء من ج . مثل الجنس ينسب الى نوع من جنس آخر والى العرض الموجود^{٧٥} في انواع ذلك الجنس المنسوب . مثال ذلك الحي فانه غير موجود في شيء من العدد وغير موجود في بعض الابيض ، والعدد غير موجود في شيء من الابيض . فاذا قيل : بعض الابيض عدد . ولا عدد واحد حي . انتج ان بعض الابيض ليس بحي ، وتلك^{٧٦} نتيجة صادقة عن مقدمتين : كبراهما^{٧٧} صادقة وصغراهما^{٧٨} كاذبة .

وكذلك يعرض ان تكون النتيجة صادقة^{٧٩} ان كانت المقدمة الكبرى كاذبة بالجزء والصغرى كاذبة بالكل ، لانه يمكن ان تكون ا موجودة في بعض ب وفي بعض ج . وتكون ب غير موجودة في شيء من ج . وذلك يعرض اذا كانت ب ضد الج^{٨٠} . وكانا جميعاً عرضين في جنس واحد ؛ مثل الحي فانه في بعض الابيض وفي بعض الاسود . والابيض غير موجود في شيء من الاسود . فاذا قيل : بعض الابيض اسود ، وكل اسود حي . انتج ان بعض الابيض حي . وتلك نتيجة صادقة عن مقدمتين كاذبتين كبراهما^{٨١} كاذبة بالجزء . وكذلك يعرض ان كانت المقدمة الكبرى سالبة . وذلك يبين من هذه الحدود بعينها ؛ وذلك انه اذا اخذ : بعض الابيض اسود . ولا اسود^{٨٢} واحد حي . انتج ان بعض الابيض ليس بحي ، وذلك صدق .

وكذلك اذا كانت المقدمتان كاذبتين . وكانت الكبرى كاذبة بالكل . فقد يعرض ان تكون النتيجة صادقة . لانه قد يمكن ان تكون ا غير موجودة في شيء من ب وموجودة في بعض ج . وتكون ب غير موجودة في شيء من ج . مثل الجنس فانه غير^{٨٣} موجود في النوع الذي من جنس آخر . وهو موجود في العرض الذي يوجد لانواعه . وذلك العرض غير موجود في النوع . مثال ذلك قولنا : بعض الابيض عدد . وكل عدد حي . فبعض الابيض حي . وذلك نتيجة صادقة عن مقدمتين كاذبتين . وكذلك يعرض اذا كانت المقدمة الكبرى سالبة . مثال ذلك قولنا : بعض

الاسود ققنس ، ولا ققنس واحد حي ، فانه ينتج ان بعض الاسود حي ، وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين .

فهذه هي اصناف ما ينتج في الشكل الاول من مقدمات كاذبة نتيجة صادقة .

— ٣ —

القول في الشكل الثاني

قال : واما في الشكل الثاني فقد يمكن ان تكون نتيجة^١ صادقة عن^٢ مقدمات كاذبة ، كانت كل واحدة من المقدمتين كاذبة ، وذلك اما بالكل واما بالجزء ، واما احدهما^٣ بالكل والاخرى بالجزء ، او كانت احدهما كاذبة والاخرى صادقة ، كانت الكاذبة بالكل او كانت بالجزء^٤ ؛ وذلك يكون فيه في القياسات التي تنتج الكلي والجزئي .

وذلك انه قد تكون ب^٥ مثلاً ، التي هي الحد الاوسط ، غير موجودة في شيء من ا ، الذي هو الطرف الاعظم . وموجودة في كل ج ، الذي هو الطرف الاصغر ، فتكون ا غير موجودة في شيء من ج على ما تبين . مثال ذلك قولنا : كل انسان حي ، ولا حجر واحد حي ، فولا انسان واحد^٦ حجر . فان وضعت هذه المقدمات على ضد ما هي بأن تؤخذ ب موجودة في ككل ا . اعني بأن يؤخذ ان كل حجر حي ، وغير موجودة في شيء من ج ، اعني بأن يؤخذ انه ولا انسان واحد حي ، فانه ينتج عن هاتين المقدمتين الكاذبتين النتيجة بعينها التي كانت عنها اذا وضعت صادقتين . وكذلك يعرض اذا كان الصادق ان ب موجودة في كل ا وغير موجودة في شيء من ج^٧ ، اعني انه اذا قلبت هذه ايضاً الى ضدها انتجت^٨ ما كان ينتج قبل القلب الى الكذب وهو ان ا ليس في شيء من ج .

وكذلك يعرض اذا كانت المقدمة الواحدة كذباً كلها والاخرى صدق ان تنتج ايضاً نتيجة صادقة ، لانه يمكن ان تكون ب مثلاً ، التي هي الحد الاوسط ، موجودة في كل واحد من ا وج ، اللذين هما طرفا المطلوب ، وتكون ا غير موجودة في شيء من ج . وذلك يعرض للجنس مع الانواع القسيمة التي تحته ، مثل الحي

فانه موجود في كل انسان وفي كل فرس ، والفرس غير موجودة في واحد من الناس .
 فنتي اخذ ان الحي موجود في الواحد وغير موجود في الآخر ، فان المقدمة الواحدة
 تكون كلها كذباً والاخرى كلها صدقاً ، وتكون النتيجة كلها صدقاً في اي ناحية
 صيرت السالبة ، اعني كبرى او صغرى . مثال ذلك قولنا : ولا فرس واحد حي ،
 وكل انسان حي ، فانه ينتج انه^{١٢} ولا فرس واحد انسان ، وتلك نتيجة صادقة عن
 مقدمتين : احدهما^{١٤} كاذبة والاخرى صادقة . وكذلك يعرض اذا كانت بعض
 المقدمة الواحدة كذباً ، وكانت الاخرى كلها صدقاً ، لانه ايضاً قد يمكن ان تكون
 ب موجودة في بعض ا وفي كل ج ، وتكون ا غير موجودة في شيء من ج ،
 كالحي فانه موجود في بعض الابيض وفي كل غراب ، والابيض غير موجود في
 واحد^{١٥} الغراب . فاذا اخذ انه ولا ابيض واحد حي ، وكل غراب حي ، فانه ينتج :
 ولا غراب واحد ابيض^{١٦} ، وهذه^{١٧} نتيجة صدق عن مقدمتين : احدهما^{١٨} كاذبة
 بالجزء وهي^{١٩} قولنا : ولا ابيض واحد حي ، والثانية صادقة بالكل وهي قولنا : كل
 غراب حي . وكذلك يعرض ان كانت الكاذبة بالجزء هي الموجبة ، وكانت السالبة
 صادقة بالكل ، مثل قولنا : كل ابيض حي ، ولا زفت^{٢٠} واحد حي ، فانه ينتج :
 ولا ابيض واحد زفت ، وهي نتيجة صادقة عن مقدمتين : احدهما^{٢١} موجبة كاذبة
 بالجزء وهي قولنا : كل ابيض حي ، والثانية سالبة صادقة بالكل وهي قولنا : ولا
 زفت واحد حي .

وكذلك يعرض ان تكون النتيجة صادقة اذا كانت المقدمتين كاذبتين^{٢٢} بالجزء .

مثال ذلك قولنا : كل ابيض حي ، ولا اسود واحد حي ، فانه ينتج عن هذا : ولا
 ابيض واحد اسود ، وتلك نتيجة صادقة عن مقدمتين كاذبتين بالجزء ، وذلك ان
 بعض الابيض حي وبعض الاسود حي^{٢٣} . وسواء فرضت السالبة هي الكبرى او
 الصغرى بأن نقول : ولا ابيض واحد حي ، وكل اسود حي ، اعني في انه تكون
 النتيجة^{٢٤} صادقة عن مقدمتين كاذبتين بالجزء .

فهذه حال المقاييس^{٢٥} الكلية^{٢٦} مع المقدمات الكاذبة في هذا الشكل .

واما المقاييس الجزئية فانه قد يعرض ايضاً فيها مثل ما عرض في الكلية . وذلك
 انه قد تكون الكبرى كاذبة بالكل والجزئية صادقة . فتكون النتيجة صادقة^{٢٧} . مثال

ذلك قولنا : بعض الابيض حي ، ولا انسان واحد حي ، فينتج^{٢٨} عن ذلك ان
 بعض الابيض^{٢٩} ليس بانسان ، وهي^{٣٠} صدق عن مقدمتين : الجزئية صادقة والكلية
 كاذبة بالكل . وكذلك يعرض ان صيرت الكلية الكاذبة هي الموجبة . مثال ذلك
 قولنا : بعض الابيض ليس بحي ، وكل غير متنفس حي ، فينتج عن ذلك ان
 بعض الابيض غير متنفس ، وهو صدق عن جزئية سالبة صادقة وموجبة كلية
 كاذبة . وكذلك يعرض ان وضعت المقدمة الصادقة هي الكلية والكاذبة الجزئية .
 مثال ذلك قولنا : بعض غير المتنفس حي ، ولا عدد واحد حي ، فانه ينتج عن
 ذلك ان بعض غير المتنفس ليس بعدد ، وهو صدق عن جزئية كاذبة وكلية سالبة
 صادقة . وكذلك يعرض اذا اخذت الكلية الصادقة موجبة والجزئية الكاذبة سالبة .
 وذلك شيء يعرض للجنس مع الانواع الموجودة فيه وفصول تلك الانواع ، وذلك
 انه لا يصدق ان نقول : بعض المشاء ليس بحي ، وكل انسان حي ، فينتج عن
 ذلك ان بعض المشاء ليس بانسان ، وذلك صدق عن مقدمة صادقة كلية وكاذبة
 جزئية .

وكذلك اذا كانت المقدمتان كلتاهما كاذبة : الجزئية والكلية ، فانه قد يكون عن
 ذلك نتيجة صادقة ، سواء كانت السالبة هي الجزئية او الكلية . مثال ذلك قولنا :
 كل علم هو قوة حيوانية ، وبعض الانسان ليس له قوة حيوانية ، فانه ينتج عن ذلك
 ان بعض الانسان ليس له علم ، وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين . وكذلك
 يعرض ان كانت السالبة هي الكلية والجزئية الموجبة ، مثل ان نقول : ولا انسان
 واحد له قوة حيوانية ، وبعض العلم هو قوة حيوانية ، فانه ينتج عن ذلك ان بعض
 الناس ليس بعالم او ليس له علم^{٣١} .

— ٤ —

القول^١ في الشكل الثالث

وقد يتفق ايضاً في هذا الشكل ان تكون النتيجة صادقة وكلتا المقدمتين
 كاذبتان^٣ ، اما بالكل واما بالجزء ، واما احدهما^٤ بالكل والثانية بالجزء ؛ وكذلك اذا
 كانت احدهما^٥ صادقة والاخرى كاذبة ، بالكل كانت او بالجزء .

وذلك انه ليس يمنع مانع من ان يكون شيان غير موجودين في شيء آخر
واحدهما^{١٨} موجود في الثاني، فنتي اخذ ان كل واحد منهما موجود^{١٩} في ذلك الشيء
الآخر حدث هناك نتيجة صادقة عن مقدمتين كاذبتين بالكل. مثال ذلك قولنا:
كل غير متنفس مشاء، وكل غير متنفس انسان، فانه ينتج في هذا الشكل ان بعض
المشاء انسان، وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين بالكل. ومثال ذلك يعرض اذا
كانت الواحدة سالبة والاخرى موجبة، لانه قد يمكن ان تكون ج، التي هي مثال^{١٥}
الاصغر. غير موجودة في شيء من ب، الذي هو الاوسط، وتكون ا، التي هي
الحذ الاكبر، موجودة في كل ب وغير موجودة في بعض^{١٦} ج. فاذا اخذنا ان ج
موجودة في كل ب، وا غير موجودة في شيء من ب، انتج لنا ا غير موجودة في
بعض ج^{١٧}. مثال ذلك قولنا: كل ققنس اسود، ولا ققنس واحد حي، فانه ينتج
ان بعض الاسود ليس بحي، وهو صدق عن مقدمتين كاذبتين بالكل^{١٨}.

وكذلك اذا كانت كل واحدة من المقدمتين كاذبتين بالجزء^{١٩} فقد يمكن ان
تكون النتيجة منها^{٢٠} صادقة، لانه يمكن ان تكون ا وج موجودتين في بعض ب،
وتكون ا موجودة في بعض ج، كالابيض والجيد فانها موجودان في بعض الحي
والجيد موجود في بعض الابيض. فاذا وضعنا كلنا ا وج موجودتين في كل ب، فانه
يعرض ان تكون ا في بعض ج، وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين بالجزء^{٢١}. مثال
ذلك قولنا: كل حي ابيض، وكل حي جيد، فانه ينتج ان بعض الابيض جيد، وهو
صدق. وكذلك يعرض اذا كانت الكبرى^{٢٢} سالبة وهي مقدمة ا ب، لانه^{٢٣} لا شيء
ايضا يمنع ان تكون ا غير موجودة في بعض ب، وتكون ج موجودة في بعض ب،
وتكون ا غير موجودة في بعض ج التي هي النتيجة. مثال ذلك قولنا: ولا حي جيد،
وكل حي ابيض، فانه ينتج عن ذلك ان بعض الابيض ليس بجيد، وذلك صدق عن
مقدمتين كاذبتين بالجزء.

وكذلك قد تكون النتيجة صادقة اذا كانت احدى المقدمتين كاذبة بالكل
والاخرى صادقة لانه قد يمكن ان تكون كلنا ا وج موجودتين في ب، وتكون ا
غير موجودة في بعض ج. فاذا اخذنا ا غير موجودة^{٢٤} في شيء من ب، وج
موجودة في كل ب. انتج لنا ان ا غير موجودة في بعض ج، وذلك صدق عن

مقدمتين احدهما^{٢٥} كاذبة. مثال ذلك قولنا: كل ققنس حي، ولا ققنس واحد
ابيض، فانه ينتج عن ذلك ان بعض الحي ليس بابيض، وذلك صدق عن
مقدمتين احدهما^{٢٦} كاذبة. وكذلك يعرض اذا كانت مقدمة ب ج، التي هي
الصغرى، كاذبة، ومقدمة ا ب^{٢٧}، التي هي الكبرى، صادقة. والحدود التي تبين
ذلك منها هي الاسود وققنس^{٢٨} وغير المتنفس؛ وذلك انه اذا وضعنا ان كل ققنس
اسود، ولا ققنس واحد غير متنفس، انتج لنا ان بعض الاسود غير متنفس،
وذلك صدق عن مقدمتين صغريهما^{٢٩} كاذبة بالكل. وكذلك يعرض اذا اخذت
كلنا المقدمتين موجبتين، اعني الصادقة والكاذبة. والحدود التي تبين منها ذلك^{٣٠}
هي^{٣١} الحي والققنس والاسود، وذلك انا نقول: كل ققنس اسود، وكل ققنس
حي، فينتج لنا عن ذلك ان بعض الاسود حي، وهو صدق عن مقدمتين موجبتين
احدهما^{٣٢} كاذبة، وسواء كانت الصادقة هي الكبرى او الصغرى. والبرهان على
ذلك هو بهذه^{٣٣} الحدود باعيانها.

وكذلك قد تكون النتيجة صادقة اذا كانت احدى المقدمتين صادقة والاخرى كاذبة
بالجزء، لانه قد يمكن ان تكون ج موجودة في كل ب، وتكون ا موجودة في بعض
ب، وتكون ا موجودة في بعض ج التي هي النتيجة. مثال ذلك ذو الرجلين فانه
موجود في كل انسان، والجيد غير موجود في كل انسان، والجيد موجود في بعض
ذي الرجلين. فان اخذت ا وج موجودتين في كل ب، فان مقدمة ب ج تكون
صادقة^{٣٤} كلها وبعض مقدمة ا ب كاذبة، والنتيجة صادقة. مثال ذلك قولنا: كل
انسان ذو رجلين، وكل انسان جيد، والنتيجة ان بعض ذي الرجلين جيد. وكذلك
يعرض ان^{٣٥} اخذت مقدمة ا ب، اعني الكبرى، صادقة، ومقدمة ب ج،
اعني الصغرى، كاذبة بالجزء. وبيان ذلك هو بهذه^{٣٦} الحدود باعيانها اذا صيرنا
الطرف اكبر^{٣٧} وفرضنا مطلوبنا المنتج عكس الاول وهو ان بعض الجيد ذو رجلين.
وكذلك يعرض ان اخذت المقدمة الواحدة سالبة والاخرى^{٣٨} موجبة، فانه قد تبين
في الشكل الثالث انه اذا كانت ج في كل ب. وا غير موجودة في بعض ب،
فا غير موجودة في بعض ج. فان اخذت ج في كل ب. وا غير موجودة
في شيء من ب، فانه يعرض ان تكون المقدمة السالبة كاذبة، وتكون الاخرى كلها
صدقا، وتبقى النتيجة صادقة بعينها. وكذلك يعرض ان كان الكذب الجزئي في

الموجبة، وذلك انه قد تبين في الشكل الثالث^{٣٢} انه اذا كانت ا غير موجودة في شيء من ب وجه موجودة في بعض ب، ان ا غير موجودة في بعض ج. فاذا عرض ان تأخذ ان ا غير موجودة في شيء من ب، وجه موجودة في كل ب، بقيت النتيجة بعينها صادقة وهي ان ا غير موجودة في بعض ج، فتكون النتيجة^{٣٣} صادقة عن مقدمتين: احدهما^{٣٤} صادقة بالكل، وهي السالبة، والاخرى كاذبة بالجزء وهي الموجبة.

وهذا الذي قلنا انه يعرض في القياسات الكلية من هذا الشكل، هو بعينه يعرض في القياسات الجزئية. وبيان ذلك يكون بتلك الحدود التي يتنا الامر بها في المقاييس الكلية، وذلك بأن نستعمل في السالبة من هذه ما استعملناه في السالبة^{٣٥} من تلك، وفي الموجبة من هذه ما^{٣٦} استعملناه في الموجبة، لأن المقدمة الكلية الكاذبة بالكل هي كاذبة^{٣٧} بالجزء، سواء^{٣٨} كانت موجبة او سالبة. فاذا استعملنا تلك المقدمات الكلية الكاذبة التي تمثلنا بها هنالك كلية، جزئية^{٣٩} في هذا الموضع، تبين بها ها هنا^{٤٠} ما تبين هنالك.

القول في لزوم كذب النتيجة كذب المقدمات

وعدم لزوم صدق النتيجة صدق المقدمات وبيان سبب ذلك

واذ قد تبين هذا، فهربين^{٤١} انه اذا كانت النتيجة كاذبة فباضطرار ان تكون في المقدمات مقدمة كاذبة، والا كان ليس يحصل عن المقدمات الصادقة نتيجة صادقة، وذلك خلاف ما اخذ في حد القياس وما تبرهن من حاله. واما اذا كانت النتيجة صادقة فليس يجب لا محالة^{٤٢} ان تكون المقدمات صادقة. والسبب في ذلك ان الصادق اعم من الصادق الذي تبين على طريق القياس، والصادق الذي تبين على طريق القياس تبين عن اكثر من قياس واحد. ولذلك ليس يلزم متى ارتفع القياس ان ترتفع النتيجة، اعني اذا كذبت المقدمات ان تكذب النتيجة، ويلزم اذا ارتفعت النتيجة، اي كذبت، ان يرتفع القياس، اي تكذب المقدمات، او يكون شكل القياس فاسداً. وهذه هي حال اللازم مع الشيء الذي يلزمه اذا لم يكن لزومها متكافئاً^{٤٣}، مثل وجود الحيوان والانسان، فان الانسان لما كان اخص من الحيوان، لزم متى وجد الانسان ان يوجد الحيوان، ومتى ارتفع الانسان^{٤٤} يرتفع

الحيوان، ومتى ارتفع الحيوان ان يرتفع الانسان، والانسان ها هنا^{٤٥} هو مكان القياس والحيوان هو مكان النتيجة.

وكذلك يظهر ايضاً انه ليس يجب ولا يد اذا كذبت^{٤٦} المقدمات ان تكذب النتيجة ولا ان تصدق، والبرهان على هذا ما اقله. لنفرض^{٤٧} شيتين: احدهما اول والاخر ثان، ونفرض ان الثاني يلزم عن الاول، اعني انه متى وجد الاول وجد الثاني، وليكن على الاول علامة ا، وعلى الثاني علامة ب، مثل ان يكون ا ابيض وب عظيمًا، فنقول^{٤٨} انه متى كان من شأن ا^{٤٩} اذا وجد ان توجد ب، فانه ليس يلزم متى ارتفع ا^{٥٠} ان توجد ب، وذلك انه قد تبين انه متى ارتفعت ب فواجب ان ترتفع ا، وذلك انه ان لم ترتفع ا فلتكن موجودة، واذا كانت ا موجودة فأنما قد فرضنا ان ب تكون موجودة، فتكون ب اذا ارتفعت لزم ان توجد ب وذلك خلف لا يمكن.

واذا تقرر هذا الاصل فنقول: انه متى كانت ثلاثة^{٥١} حدود: اول وثان وثالث، وكان الثاني يلزم الاول، والثالث يلزم الثاني، فان الثالث يلزم الاول. واذا تقرر هذا^{٥٢} فنقول^{٥٣} انه ليس يلزم ان ترتفع ا^{٥٤} وتوجد ب^{٥٥}، وذلك انه قد تبين ان ب لما كانت لازمة عن ا ان ب متى ارتفعت ارتفع ا، فان انزلنا ا ان اذا ارتفعت وجدت ب، وقد كان معنا ان ب اذا ارتفعت ارتفع ا، فيلزم اذا ارتفعت الباء ان توجد الباء، وذلك خلف لا يمكن. فلذلك ليس يلزم اذا كذبت المقدمتان ان تصدق النتيجة، بل الصدق لها انما هو^{٥٦} بضرب من العرض، وذلك ما اردنا بيانه. وكذلك يظهر ايضاً انه ليس يلزم عن ارتفاع ا ان ترتفع ب، لانه يلزم ان يكون وجود ا لازماً عن وجود ب، وقد كانت ب لازمة عن وجود ا، فيكون اللزوم متكافئاً ومنعكساً^{٥٧}، وذلك مستحيل.

فلذلك^{٥٨} ليس يلزم اذا كذبت المقدمات ان تكذب النتيجة، فاما اذا^{٥٩} كذبت النتيجة فانه تكذب المقدمات لانه اذا ارتفعت ب ارتفعت ا.

فصل^١

- ٥ -

القول في البيان بالدور [في الشكل الاول]

يعرض^٢ للقياس ان يقع فيه البيان بالدور ، وهو ان تؤخذ نتيجته وعكس^٣ احدى مقدماته فيبين بها^٤ المقدمة الثانية . مثال^٥ ذلك انه اذا انتج انسان ان^٦ ا موجودة في كل جـ بوساطة ب ، بأن يضع ا في كل ب ، وب في كل جـ ، فينتج له عن ذلك ان ا موجودة في كل جـ ، فاراد ان يبين بهذه النتيجة التي هي ا في كل جـ ، ان ا في كل ب ، فانه يأخذ ان ا في كل جـ ، وجه في كل ب ، وهو^٧ عكس المقدمة الثانية ، فينتج له من ذلك ان ا في كل ب ، وهي المقدمة الثانية التي قصد تبينها . وكذلك يعرض له اذا اراد ان ينتج بهذه النتيجة بعينها المقدمة الاخرى التي هي ب في كل جـ ، اعني انه يأخذ النتيجة التي هي ا في كل جـ ، ويضيف اليها عكس المقدمة الاخرى التي هي ا في كل ب ، فيكون معه ب في كل ا ، وا في كل جـ ، فتكون النتيجة ب في كل جـ^٨ وهي المقدمة المقصود^٩ انتاجها من مقدمتي القياس .

ويبين انه ليس يمكن ان تبين المقدمات من النتائج بجهة غير هذه الجهة^{١٠} ، لانه متى اخذ احدا^{١١} مقدمة غريبة فأضافها الى النتيجة ، وذلك بأن يأخذ حدا^{١٢} ١٥ اوسط^{١٣} ليس هو واحدا^{١٤} من الحدود التي في المقدمات^{١٥} ، لم ينتج له من ذلك شيء من المقدمات المأخوذة في تلك^{١٦} النتيجة . مثال ذلك انه ان اضاف الى النتيجة التي هي ا في كل جـ ، ان جـ في كل هـ ، لم ينتج له من ذلك الا ان ا في كل هـ ، وذلك غير قولنا : ا في كل ب ، او^{١٧} ب في كل جـ ، اللتان هما مقدمتا هذه النتيجة . واذا لم يمكن ان تؤخذ مع النتيجة مقدمة غريبة ، فقد بقي ان تأخذ^{١٨} معها احدى مقدمتي القياس ، لانه ان اخذنا المقدمتين بعينها عادت النتيجة التي كنا

وضعناها مقدمة. لكن^{١٨} متى اخذنا ايضاً احدى مقدمتي القياس على ما هي عليه مع النتيجة. لم ينتج لنا ايضاً عن تلك^{١٩} المقدمة الاخرى. وذلك انه ان اضفنا الى النتيجة التي هي قولنا: ا على كل^{٢٠} ج، قولنا: ا على كل ب وهي المقدمة الكبرى لهذه النتيجة، فانه يأتي القول من موجبتين في الشكل الثاني، وذلك غير منتج. وان اضفنا اليها الصغرى وهي قولنا: ب على كل ج، اتى^{٢١} من ذلك قياس من موجبتين في الشكل الثالث ينتج ان ا في بعض ب. فلذلك يجب ان نأخذ المقدمة التي نضيفها الى النتيجة معكوسة، مثل ان نضيف كما قلناه الى نتيجة ا في كل ج، ب في كل ا، فينتج لنا الصغرى وهي ب في كل ج. وكذلك ان اضفنا اليها عكس الصغرى انتجت المقدمة الكبرى.

- ١٠ ولذلك ما يظهر ان هذا النوع من البيان انما يكون^{٢٢} في المقدمات المنعكسة. فتمت كانت المقدمتان منعكستين والنتيجة منعكسة، كان هنالك ست مقدمات: مقدمة^{٢٣} القياس وعكسها^{٢٤}، والنتيجة وعكسها، وامكن ان يبرهن كل واحد من هذه المقدمات بأنفسها بعضها من بعض، حتى لا يبقى^{٢٥} فيها شيء الا يتبين^{٢٦} بقياس مأخوذ منها انفسها، فيتولد هنالك^{٢٧} ستة^{٢٨} مقاييس تنتج ستة^{٢٩} اصناف من النتائج. مثال ذلك حدود ا ب ج الثلاثة^{٣٠} منعكسة بعضها على بعض وكذلك النتيجة المتولدة عنها. مثال ذلك ان^{٣١} تكون كل ا ب وكل ب ا، وكذلك كل ب ج وكل ج ب، وكذلك كل ا ج وكل ج ا. فانه اذا برهنا ان ا موجودة في ج، فأخذنا ا في كل ب وب في كل ج، فانه يمكن ان نبرهن ايضاً مقدمة ا في كل ب وهي الكبرى بالنتيجة، وعكس مقدمة ب ج وهي الصغرى بأن نقول: ا في كل ج، وج في كل ب، فينتج لنا ان ا في كل ب وهي الكبرى من هذا القياس. وكذلك نبين مقدمة ب ج التي هي الصغرى بالنتيجة بعينها وعكس المقدمة الكبرى.

واذا كان هذا هكذا فقد امكننا ان نبرهن كل واحدة من مقدمتي هذا القياس. والذي^{٣٢} بقي لنا ان نبرهن مما اخذناه في برهان هاتين المقدمتين، هو عكس كل واحدة من المقدمتين لان النتيجة هي التي قد تبرهنت^{٣٣} من اول الامر، وذلك يتفق^{٣٤} لنا بأن نعكس النتيجة ونضيف اليها المقدمة الاخرى. اعني انه ان اردنا ان

نبرهن عكس الكبرى، وهي ان ب في كل ا، اخذنا عكس النتيجة والمقدمة الصغرى بعينها قلنا: ب موجودة في كل ج وهي الصغرى. وج في كل ا وهو^{٣٥} عكس النتيجة، انتج لنا من ذلك ان ب موجودة في كل ا وهو عكس الكبرى الذي استعملناه آنفاً غير مبرهن. وكذلك^{٣٦} متى اخذنا عكس النتيجة، واضفنا اليها^{٣٧} المقدمة الكبرى، انتج لنا عكس الصغرى وهو الذي اخذناه قبل^{٣٨} غير مبرهن بأن نقول: ج في كل ا وهي عكس النتيجة، وا في كل ب، فينتج لنا من ذلك ج في كل ب، وهو العكس الذي استعملناه غير مبرهن. فاذن^{٣٩} لم يبق في هذه المقدمات شيء لم نبرهنه الا عكس النتيجة وهو القياس السادس، وذلك يبين بعكس المقدمتين اللتين انتجناهما من اول الامر. مثال ذلك ان نقول: ج هو ب، وكل ب هو ا، فكل ج هو ا وهذا هو عكس النتيجة. فاذن لم يبق لنا من هذه المقدمات شيء مأخوذ الا قد برهنا عليه. وهو يبين ان هذا كما قلناه انما يعرض في المقدمات المنعكسة بعضها على بعض، الا ان هذا النحو من البيان، اعني اخذ الشيء في بيان نفسه، هو نوع من المصادرة، ولذلك لا يستعمل في البراهين الا ان يكون ذلك مستعملاً بجهتين، وذلك بأن تكون المقدمات اعرف من النتيجة بجهة والنتيجة اعرف منها بجهة اخرى، مثل ان تكون المقدمات اعرف من جهة معرفة الوجود^{٤٠} والنتيجة اعرف من جهة معرفة السبب. والذي يختص^{٤١} بهذا النحو من البيان هي صناعة السفسطة.

فهكذا يعرض البيان بالدور كما قلنا^{٤٢} في الصنف الاول من الشكل الاول، وهو الذي ينتج الموجب الكلي.

- ٢٠ واما الصنف السالب منه فانه قد يمكن ايضاً ان يعرض فيه هذا النحو من البيان. فلتكن ا غير موجودة في شيء من ب، وب موجودة في كل ج، فتكون النتيجة في الشكل الاول ان ا غير موجودة في شيء من ج. فاذا اردنا ان نبين في هذا الصنف المقدمة الكبرى بالنتيجة وعكس الصغرى، فاننا نأخذ ان ا غير موجودة في شيء من ج، وج في كل ب، فينتج لنا^{٤٣} ا غير موجودة في شيء من ب وهي المقدمة الكبرى. واما اذا اردنا ان تنتج الصغرى من النتيجة وعكس المقدمة الكبرى فانه ليس يتأتى^{٤٤} لنا ذلك من المقدمات انفسها، وذلك انه ليس يكون

قياس من سالتين ولو كان لم ينتج الا سالبة،^{٥٥} والذي يطلب انتاجه هي الصغرى وهي موجبة. فلذلك اذا اردنا ان نبين المقدمة الصغرى من النتيجة نفسها^{٥٦} ومن عكس المقدمة الكبرى، فاننا نضع النتيجة على حيالها^{٥٧} من غير ان نغيرها وهي قولنا : ا غير موجودة في شيء من ج، ثم نأخذ المقدمة الكبرى وهي قولنا : ا غير موجودة في شيء من ب، فنجد يلزم عنها ان تكون ا غير موجودة في كل ما فيه ب موجودة. فنضع عكس هذا وهو ان تكون ب موجودة في كل ما ليس ا فيه موجودة. فاذا كان معنا ان ب موجودة في كل ما ليس توجد فيه ا، واضفنا الى هذه المقدمة ان ا مسلوية عن ج، فهو بين انه ينتج لنا عن ذلك ان ب موجودة في كل ج، وهي المقدمة الصغرى التي قصدنا انتاجها.

وليس هذا اصلاً ثانياً من^{٥٨} «المقول على الكل» غير الاصل الذي استعمل في اول هذا الكتاب، كما نجد ابا نصر^{٥٩} يومئ الى ذلك. وذلك انه يقول ان هذا الاصل مناقض^{٦٠} لذلك الاصل الاول، وانه اذا استعمل هذا الاصل وجد الغير المنتج^{٦١} بحسب ذلك الاصل منتجاً بحسب هذا الاصل، وذلك ان هذا الاصل هو ان نضع مثلاً^{٦٢} ان ا موجودة لكل ما سلب عنه ب، وان ا مسلوية عن كل ما يسلب عنه ب، بخلاف ما وضعنا في الاصل الاول وهو ان تكون ا موجودة او مسلوية عن كل ما هو ب. وعلى هذا ينتج ما صغراه سالبة في الشكل الاول، وينتج ايضاً ما هو من سالتين، وذلك ان الاصل الذي استعمل في هذا الكتاب ليس هو بالوضع وانما هو مفهوم المقدمة الكلية بعينها ودلالها الطبيعية، اعني قولنا : كل كذا هو كذا وليس كذا^{٦٣}. واما هذا للاصل الثاني فهو شيء لازم عن المقدمة الكلية السالبة، فلذلك ليس ينتفع به في الانتاج من سالتين، اعني اذا وضعنا^{٦٤} مقدمتين سالتين، و^{٦٥} انما كان ينتفع به لو لم عن قولنا : ا ولا في^{٦٦} شيء من ب، ان تكون ا موجودة في كل ما ليس هو ب ولا بد وذلك شيء غير لازم، كما انه ليس يلزم ايضاً هذا العكس الذي وضعه ها هنا^{٦٧}، اعني انه ليس يلزم في كل مادة اذا كانت ا مسلوية عن كل ما هو ب ان تكون ب موجودة لكل ما ليس هو ا. فان الابيض مسلوب عن كل ما هو اسود، وليس الاسود موجوداً^{٦٨} لكل ما ليس بابيض. وانما يلزم هذا العكس في الاشياء المتقابلة التي ليس يخلو من احدهما موجود من الموجودات، لكن^{٦٩} انما استعمل هذا العكس ها هنا^{٧٠} ارسطو وان كان

جزئياً، كما استعمل عكس الموجبة الكلية كلية؛ فلذلك لم يخرج في هذا المعنى عن اصله، وذلك ان عكس اللازم هو بقوة عكس المقدمة، فكأنه لم يخرج عما اخذ في بيان الدور من انه يكون بالنتيجة وعكس احدي المقدمتين، لان قوة عكس اللازم قوة عكس المقدمة.

فهكذا يكون بيان الدور في الاصناف القياسية الكلية من الشكل الاول.

واما القياسات الجزئية التي في هذا الشكل، فانه ليس يمكن فيها ان تبرهن على طريق الدور المقدمة الكلية من النتيجة والمقدمة الجزئية^{٧١}، لان القضية الكلية انما تبين بمقدمات كلية لا جزئية. وايضاً فانه لا يكون قياس من جزئيتين اذا كان البرهان بالدور من النتيجة وعكس احدي المقدمتين. واما المقدمة الصغرى فقد يمكن ان تبرهن على طريق الدور. فلتكن ا موجودة في كل ب، وب موجودة في بعض ج، والنتيجة ا موجودة في بعض ج، فاذا اردنا ان نبرهن وجود ب في بعض ج على طريق الدور، فاننا نأخذ ا موجودة في بعض ج وهي النتيجة، وعكس المقدمة الكبرى الكلية وهو قولنا : ب في كل ا، فينتج لنا في الشكل الاول ان ب في بعض ج، ويكون الحد الاوسط فيه ا. وكذلك اذا كان القياس الجزئي سالباً فليس يمكن ان نبرهن المقدمة الكلية للعللة التي قلنا؛ واما الجزئية فقد يمكن ان تبرهن على طريق الدور اذا فعلنا في المقدمة السالبة الكلية ما فعلنا في القياس السالب الكلي، اعني ان نبين انه يلزم عن قولنا : ا ولا في شيء من ب، ان تكون ب موجودة لكل ما يسلب عنه ا، فاذا اضفنا الى هذه المقدمة وهي^{٧٢} ان ا مسلوية عن بعض ج، انتج لنا ان ب موجودة لذلك البعض.

فهذا هو^{٧٣} وجه البيان المستعمل^{٧٤} بالدور في الشكل الاول.

- ٦ -

البيان بالدور في الشكل الثاني^١

واما الشكل الثاني فليس يمكن ان يبرهن بجهة الدور فيه^٢ المقدمة لانه لا ينتج الا سالباً، واما السالبة فيمكن ان تبرهن على هذه الجهة. فلتكن ا موجودة في كل ب، وا

استعمل الاصل المتقدم ان تنتج الموجبة الجزئية. وذلك انه اذا كان معنا ان ب غير موجودة في بعض ج، وهي النتيجة، وكان معنا ا ولا في شيء من ب، ثم عكسنا هكذا فكان معنا ب ولا في شيء من ا، واخذنا اللازم عن هذا وهو ان كل ما فيه ا فليس فيه ب^{١١}، ثم عكسنا هذا وهو ان كل ما ليس فيه ب فيه ا، فيكون معنا^{١٢} ا موجودة في كل ما ليس فيه ب، فاذا اضعنا الى هذا ان ب غير موجودة في بعض ج، انتج لنا ان ا موجودة في بعض ج. فهذا يكون بيان الدور في الشكل الثاني.

- ٧ -

[البيان بالدور في الشكل الثالث]

واما البيان بالدور^{١٣} في الشكل الثالث فانه اذا كانت كلتا المقدمتين كليتين، فليس يمكن ان تبرهن بالنتيجة احدى المقدمتين في هذا الشكل لان النتيجة تكون جزئية والمقدمة التي يقصد برهانها كلية. فان كانت المقدمة الواحدة كلية والأخرى جزئية، فاحياناً يمكن ان تبرهن الجزئية واحياناً لا يمكن ان تبرهن^{١٤}. وذلك اذا كانت المقدمتان موجبتين وكانت الصغرى هي الكلية فانه يمكن ان تبرهن على طريق الدور؛ واما اذا كانت الكبرى هي الكلية فانه لا يمكن ان تبرهن على طريق الدور^{١٥}. مثال ذلك ان تكون ا موجودة في كل ج التي هي الكبرى، وب في بعض ج التي هي الصغرى، فتكون النتيجة ا في بعض ب؛ فاذا اضيف اليها عكس المقدمة الكبرى وهي ان ج موجودة في كل ا، انتج لنا من ذلك ان ج موجودة في بعض ب، وذلك لم يكن مطلوبنا وانما كان مطلوبنا عكس هذا وهو ب في بعض ج، وهو شيء وان كان لازماً ضرورة، اذ قد تبين ان الجزئية الموجبة تنعكس، فليس هو الذي يتبين بطريق الدور بذاته^{١٦} بل ان كان فبتوسط العكس، اذ كان البيان بالدور كما قيل هو ان تبين المقدمة الواحدة بالنتيجة^{١٧} وعكس الثانية. فان كانت الكلية هي الصغرى، مثل ان تكون ب موجودة في كل ج، وا في بعض ج، فانه يتبين^{١٨} انه يمكن على طريق الدور ان يبين ان ا

ب غير موجودة في شيء من ج، فالنتيجة في الشكل الثاني^{١٩} ان ب غير موجودة في شيء من ج، على ان الحد الاوسط هو ا. فان اضعنا الى هذا ان ب موجودة في كل ا، وهي عكس الكبرى، فانه ينتج عن ذلك في الشكل الثاني ان ا غير موجودة في شيء من ج. وهي الصغرى في القياس الاول، والحد الاوسط في هذا القياس هو ب وكان في الشكل الاول ا. فان اخذنا المقدمة الكلية الكبرى في الشكل الثاني سالبة فانه يمكن بيانها بالدور^{٢٠} في الشكل الاول؛ لانه اذا قلنا ان ا غير موجودة في شيء من ب، وا ب موجودة في كل ج، فبين انه ينتج لنا في الشكل الثاني ان ب غير موجودة في شيء من ج. اذا كان ا هو الحد الاوسط. فاذا اضعنا الى قولنا: ب غير موجودة في شيء من ج، في النتيجة، قولنا: ج موجودة في كل ا وهي عكس الصغرى، انتج لنا في الشكل اول ان ب غير موجودة في شيء من ا لان ج هو الحد الاوسط، فاذا عكسنا هذه نتيجة حصل لنا^{٢١}: ا ولا في شيء من ب وهي المقدمة الكبرى السالبة في الشكل اول. ولذلك يخص البيان بالدور في هذا الصنف من الشكل^{٢٢} لتحفظ فيه هذا الشكل بعينه بل يعود الى الشكل الأول. وقد^{٢٣} يمكن ان تبين المقدمة الموجبة في هذا الشكل اذا كانت هي الصغرى بطريق الدور^{٢٤} اذا استعملنا الاصل المتقدم وهو عكس السالبة، واما اذا كانت كبرى فليس يمكن الا بعكس النتيجة وذلك خارج عن طريق البيان بالدور.

واما المقاييس التي تنتج الجزئية في هذا الشكل فليس يمكن ان تبرهن فيها مقدمة الكلية على جهة الدور اذ كانت انما تنتج ابدأً جزئية. واما المقدمة الجزئية يمكن ان تبرهن اذا كانت الكلية موجبة والجزئية هي السالبة. مثال ذلك ان نرض ان ا موجودة في كل ب، وا غير موجودة في بعض ج، فتكون النتيجة ان ب غير موجودة في بعض ج؛ فاذا اضعنا الى ذلك عكس^{٢٥} المقدمة الكبرى وهو لنا: ب موجودة في كل ا، حصل معنا: ب غير موجودة في بعض ج، وب ب موجودة في كل ا^{٢٦}. فنتج لنا ان ا غير موجودة في بعض ج، وذلك في هذا الشكل بعينه اذا كان ب هو الحد الاوسط. وهو محمول في هذا التأليف على الطرفين معاً. فان كانت المقدمة الكلية هي السالبة وهي مقدمة ا ب، فانه لا يمكن ان نرض الصغرى الموجبة التي هي مقدمة ا ج اذا انعكست مقدمة ا ب، لانه لا ينتج نتيجة موجبة عن مقدمتين سالبتين او احدهما^{٢٧} سالبة، ولكن^{٢٨} قد يمكن اذا

غير موجودة في شيء من ج، فالنتيجة في الشكل الثاني^٣ ان ب غير موجودة في شيء من ج. على ان الحد الاوسط هو ا. فان اضيف^٤ الى هذا ان ب موجودة في كل ا، وهي عكس الكبرى، فانه ينتج عن ذلك في الشكل الثاني ان ا غير موجودة في شيء من ج. وهي الصغرى في القياس الاول، والحد الاوسط في هذا القياس هو ب وكان في الشكل الاول ا. فان اخذنا المقدمة الكلية الكبرى في الشكل الثاني سالبة فانه يمكن بيانها بالدور لكن^٥ في الشكل الاول؛ لانه اذا قلنا ان ا غير موجودة في شيء من ب، وا موجودة في كل ج، فبين انه ينتج لنا في الشكل الثاني ان ب غير موجودة في شيء من ج اذا كان ا هو الحد الاوسط. فاذا اصفنا الى قولنا: ب غير موجودة في شيء من ج وهي النتيجة، قولنا: ج موجودة في كل ا وهي عكس الصغرى، انتج لنا في الشكل الاول ان ب غير موجودة في شيء من ا لان ج هو الحد الاوسط، فاذا عكسنا هذه النتيجة حصل لنا^٦: ا ولا في^٧ شيء من ب وهي المقدمة الكبرى السالبة في الشكل الاول. ولذلك يخص البيان بالدور في هذا الصنف من الشكل الا^٨ يتحفظ فيه هذا الشكل بعينه بل يعود الى الشكل الاول. وقد^٩ يمكن ان تبين المقدمة الموجبة في هذا الشكل اذا كانت هي الصغرى بطريق الدور^{١١} اذا استعملنا الاصل المتقدم وهو عكس لازم السالبة، واما اذا كانت كبرى فليس يمكن الا بعكس النتيجة وذلك خارج عن طريق البيان بالدور.

واما المقاييس التي تنتج الجزئية في هذا الشكل فليس يمكن ان تبرهن فيها المقدمة الكلية على جهة الدور اذ كانت انما تنتج ابداً جزئية. واما المقدمة الجزئية فيمكن ان تبرهن اذا كانت الكلية موجبة والجزئية هي السالبة. مثال ذلك ان نفرض ان ا موجودة في كل ب، وا غير موجودة في بعض ج، فتكون النتيجة ان ب غير موجودة في بعض ج؛ فاذا اصفنا الى ذلك عكس^{١٢} المقدمة الكبرى وهو قولنا: ب موجودة في كل ا، حصل معنا: ب غير موجودة في بعض ج، وب موجودة في كل ا^{١٣}، فينتج لنا ان ا غير موجودة في بعض ج، وذلك في هذا الشكل بعينه اذا كان ب هو الحد الاوسط، وهو محمول في هذا التأليف على الطرفين جميعاً. فان كانت المقدمة الكلية هي السالبة وهي مقدمة ا ب، فانه لا يمكن ان تبرهن الصغرى الموجبة التي هي مقدمة ا ج اذا انعكست مقدمة ا ب، لانه لا ينتج نتيجة موجبة عن مقدمتين سالبتين او احدهما^{١٤} سالبة، ولكن^{١٥} قد يمكن اذا

25

١٠

١٥

30

٢٠

٢٥

35

- ٧ -

[البيان بالدور في الشكل الثالث]

استعمل الاصل المتقدم ان تنتج الموجبة الجزئية. وذلك انه اذا كان معنا ان ب غير موجودة في بعض ج وهي النتيجة، وكان معنا ا ولا في شيء من ب، ثم عكسنا هكذا فكان معنا ب ولا في شيء من ا، واخذنا اللازم عن هذا وهو ان كل ما فيه ا فليس فيه ب^{١٦}، ثم عكسنا هذا وهو ان كل ما ليس فيه ب فيه ا، فيكون معنا^{١٧} ا موجودة في كل ما ليس فيه ب، فاذا اصفنا الى هذا ان ب غير موجودة في بعض ج. فانه ينتج لنا ان ا موجودة في بعض ج. فهذا يكون بيان الدور في الشكل الثاني.

٥

١٠

١٥

٢٠

٢٥

موجودة في بعض جـ وهي المقدمة^٨ الجزئية الكبرى؛ وذلك ان نتيجة هذا القياس هي ا في بعض^٩ ب، فاذا اضعنا اليها عكس الصغرى وهي قولنا: جـ في كل ب. فانه يبيّن^{١٠} انه يلزم ان تكون ا في بعض جـ اذ كانت ب هي الحد الأوسط، وهي موضوعة للطرفين جميعاً. واما اذا كانت احدى المقدمتين موجبة والأخرى سالبة، وكانت الموجبة الكلية^{١١} والسالبة جزئية، فانه يتأتى لنا برهان الجزئية. ومثال ذلك ان تكون ب موجودة في كل جـ و ا غير موجودة في بعض جـ، فان النتيجة تكون ا غير موجودة في بعض ب؛ فاذا اضعنا الى هذه النتيجة ان^{١٢} جـ موجودة في كل ب، فانه يلزم ضرورة ان تكون ا غير موجودة في بعض جـ على ما تبين في الشكل الثالث، اذ كانت الباء هي الحد الأوسط. واما اذا كانت السالبة هي الكلية، فان الجزئية الموجبة لا تتبرهن^{١٣} على طريق الدور الا ان استعمل ذلك الأصل الآخر^{١٤}. مثال ذلك ان تكون ا غير موجودة في شيء من جـ، وب في بعض جـ، وتكون النتيجة ان ا غير موجودة في بعض ب. فاذا اخذنا بدل قولنا: ا غير موجودة في شيء من جـ، ان جـ موجودة في كل ما ليس فيه ا، واضفنا الى هذا ان ا ليس في بعض ب، فهو يبيّن ان ب يجب ان تكون في بعض جـ وهي المقدمة الجزئية الموجبة.

فقد تبين ان البيان الذي يكون بالدور:

اما في الشكل الاول فيكون في الشكل الاول ويكون بشيء يشبه الشكل الثالث، وهو اذا استعملنا ذلك الأصل المتقدم، اعني ان نأخذ بدل قولنا: ا ولا على شيء من ب ان الدب^{١٥} موجودة في كل ما ليس فيه ا. ووجه شبه بالشكل الثالث ان ا وب محمولان على شيء واحد احدهما^{١٦} بايجاب والآخر بسلب، وهذا الموضع هو وضع الحد الأوسط في الشكل الثالث من^{١٧} الطرفين. فعلى هذه الجهة قال ارسطو في هذا انه شكل ثالث، لا على انه شكل ثالث في الحقيقة.

واما البيان بالدور في الشكل الثاني فيكون ايضاً بالشكل الثاني نفسه، ويكون بالاول. ويكون بالبيان الذي يشبه الشكل الثالث.

وكذلك البيان الذي بالدور في الشكل الثالث يكون بالاول، والثالث، والاصل الذي يشبه الثالث.

وهو يبيّن ان المقدمات التي قلنا انها لا تبين على طريق الدور، وذلك في الشكل الثاني والثالث، ان قولنا ذلك فيها: اما من قبل انه لا يمكن في بعضها ان يبين على طريق الدور، واما من قبل ان فيها ما يمكن ان يبين بطريق الدور، لكن^{١٨} نوعاً^{١٩} من طريق الدور ناقصاً^{٢٠}.

— ٨ —

القول في القياس المنعكس [في الشكل الاول]

والعكس يقال في هذه الصناعة على ضربين شتى^{٢١}، والذي يراد به هاهنا^{٢٢} ان تبطل بمقابل النتيجة واحدى المقدمتين المقدمة الاخرى من القياس، وكأنه ضد البيان بالدور. وذلك انه يجب ضرورة^{٢٣} اذا اخذ نقيض النتيجة واضيف الى احدى مقدمتي القياس ان تبطل المقدمة الثانية ضرورة، لانها ان لم تبطل فلم تبطل النتيجة لان المقدمات اذا لم تبطل فلم تبطل النتيجة على ما تبين، لكن النتيجة قد بطلت بوضع نقيضها، هذا خلف لا يمكن.

والابطال الذي يكون لاحدى المقدمتين بمقابل^{٢٤} النتيجة يختلف اذا كان المقابل المأخوذ ضدّاً او نقيضاً على ما تبين بعد. والمتناقضات كما قيل هي «كل» و«لا كل». و«بعض» و«لا واحد»، والمتضادة هي قولنا: و«لا واحد» و«بعض» و«لا بعض».

فليكن معنا في الشكل الاول ان ا على كل ب، وب على كل جـ، فالنتيجة^{٢٥} ان ا على كل جـ؛ فان^{٢٦} اخذنا المضاد^{٢٧} لهذه النتيجة وهو ان ا ولا على شيء من جـ، واضفنا اليها المقدمة الكبرى من القياس وهي ان ا على كل ب، فهو يبيّن انه ينتج في الشكل الثاني ان ب ولا في شيء من جـ وهو ضد المقدمة الصغرى المأخوذة^{٢٨} في القياس. وكذلك ان اضعنا الى ضد هذه النتيجة بعينها المقدمة الصغرى فانه ينتج نقيض المقدمة الكبرى. وذلك انه يكون معنا ا ولا في شيء من جـ الذي هو ضد النتيجة، فاذا اضعنا اليها الصغرى وهي قولنا: ب في كل جـ، فهو يبيّن انه ينتج في الشكل الثالث ا ليست في بعض ب وهي^{٢٩} نقيض المقدمة الكبرى لا

ضدها ، والشكل الثالث لا يمكن ان ينتج كلية ، والمقاومة بالضد هي كلية . فالمقدمة الكبرى في الصنف الاول من الشكل^{١١} الاول انما تقاوم مقاومة جزئية لا كلية بهذا الطريق ، اعني بأخذ^{١٢} ضد النتيجة ؛ واما الصغرى فتقاوم مقاومة^{١٣} كلية . ومثل هذا²⁰ بعينه^{١٤} يعرض في الصنف الثاني من الشكل الاول وهو الذي ينتج سالباً كلياً ، اعني انه اذا اخذ ضد النتيجة امكن ان تقاوم الصغرى مقاومة كلية^{١٥} ، واما الكبرى فانما يمكن ان تقاوم مقاومة جزئية لانه يأتلف القياس عند مقاومة هذه في الشكل الثالث .

- واما اذا اخذ نقيض النتيجة في هذين الصنفين من الشكل^{١٦} ، فانه لا يمكن ان تقاوم كل واحدة من مقدمتي القياس الا مقاومة جزئية لان احدى مقدمتي القياس المقاوم تكون جزئية اذ كان النقيض جزئياً . ولذلك يجب ان تكون النتيجة جزئية فتكون المقاومة جزئية . فلنعد ذلك الصنف الاول من القياس^{١٧} هو ان تكون ا في كل ب ، وب في كل ج ، فتكون النتيجة ا في كل ج . فان اخذنا نقيض هذه النتيجة وهو ا غير موجودة في بعض ج ، واضفنا اليها المقدمة الكبرى وهي ان ا موجودة في كل ب ، فبين انه ينتج عن ذلك في الشكل الثاني ان ب غير موجودة في بعض ج ، وذلك نقيض المقدمة الصغرى لا ضدها . وكذلك ان اضفنا الى قولنا ا غير موجودة في بعض ج المقدمة الصغرى وهي ان ب موجودة في كل ج ، فانه ينتج عن ذلك ان ا غير موجودة في بعض ب وهو نقيض الكبرى . فاذا متى اخذ النقيض لم تكن المقاومة كلية بل جزئية . ومثل هذا يعرض بعينه في الصنف السالب الكلي من هذا الشكل ، لانه اذا اخذنا نقيض نتيجته وهو قولنا : ا موجودة في بعض ج . واضفنا اليها المقدمة السالبة الكلية وهي ان ا غير موجودة في شيء من ب . فانه ينتج لنا ان ب غير موجودة في بعض ج . وكذلك يعرض ان اضفنا اليها الموجبة مثل ان تكون ا في بعض ج ، وب في كل ج ، فانه يلزم عنه^{١٨} ان تكون ا في بعض ب ، وذلك نقيض السالبة الكلية .

- واما في الصنفين الجزئيين^{١٩} من هذا الشكل فانه اذا اخذ فيها نقيض النتيجة امكن^{٢٠} ان تبطل المقدمتان فيها جميعاً ، واما اذا اخذ الضد فانه ليس يمكن ان تبطل ولا^{٢١} واحدة منها بهذا الطريق . فلنكن النتيجة ان ا موجودة في بعض ج^{60a}

- بتوسط ب ، فان اخذ نقيضها وهو ان ا غير موجودة في شيء من ج ، واضيف اليها المقدمة الصغرى وهي ان ب موجودة في بعض ج ، فانه ينتج عن ذلك في الشكل الثالث ان ا غير موجودة في بعض ب وهي نقيض الكبرى ؛ وان اضفنا الى قولنا : ا غير موجودة في شيء من ج المقدمة الكبرى وهي ان ا موجودة في كل ب ، فانه ينتج لنا ان ب غير موجودة في شيء من ج ، وذلك نقيض الصغرى .^٥
- فاذا كننا المقدمتين تبطلان اذا عكستا الى النقيض ، وان عكسناهما الى الضد فانه ليس تبطل ولا واحدة من المقدمتين . لانه ان كان عكس النتيجة الموجبة الجزئية ان ا غير موجودة في بعض ج ، واضفنا اليها الكبرى وهي ان ا موجودة في كل ب ، فانه ينتج لنا من ذلك ان ب غير موجودة في بعض ج ؛ لكن^{٢٢} قولنا : ب موجودة في بعض ج وغير موجودة في بعض ج^{٢٣} قد^{٢٤} يمكن ان يصداقاً معاً . فلذلك ليس تبطل ولا بدّ بهذا الفعل المقدمة الصغرى . فان اضفنا الى هذا^{٢٥} العكس الذي هو قولنا : ا غير موجودة في بعض ج المقدمة الجزئية الصغرى وهي قولنا : ب موجودة في بعض ج ، لم يكن عن ذلك قياس لانه يكون من جزئيتين وذلك غير منتج في الاشكال الثلاثة^{٢٦} . ومثل هذا يعرض في الصنف الجزئي الذي ينتج السالب من هذا الشكل ، اعني انه ان عكست^{٢٧} النتيجة الى النقيض امكن ان تبطل المقدمتان جميعاً ، وان عكست الى الضد فانه ليس تبطل واحدة منها^{٢٨} . وبيان ذلك هو البيان الذي تقدم في الجزئي الموجب .

- ٩ -

القول^١ في انعكاس الشكل الثاني^٢

- واما^٣ في الشكل الثاني فانه لا يمكن ان تبطل المقدمة الكبرى منه ابطالاً كلياً ؛^{٢٠} بأخذ مضادة^٤ النتيجة ، ولا بأخذ نقيضها . اما بأخذ نقيضها فبين ، واما بأخذ الضد فان^٥ القياس يأتلف في الشكل الثالث فتكون النتيجة جزئية . واما المقدمة الصغرى فيمكن ابطالها على النحوين ، اعني ان عكست النتيجة الى الضد وان عكست الى النقيض .

ضدها. والشكل الثالث لا يمكن ان ينتج كلية، والمقاومة بالضد هي كلية. فالمقدمة الكبرى في الصنف الاول من الشكل^{١١} الاول اما تقاوم مقاومة جزئية لا كلية بهذا الطريق. اعني بأخذ^{١٢} ضد النتيجة؛ واما الصغرى فتقاوم مقاومة^{١٣} كلية. ومثل هذا²⁰ بعينه^{١٤} يعرض في الصنف الثاني من الشكل الاول وهو الذي ينتج سالباً كلياً، اعني انه اذا اخذ ضد النتيجة امكن ان تقاوم الصغرى مقاومة كلية^{١٥}، واما الكبرى فاما يمكن ان تقاوم مقاومة جزئية لانه يأتلف القياس عند مقاومة هذه في الشكل الثالث.

واما اذا اخذ نقيض النتيجة في هذين الصنفين من الشكل^{١٦}، فانه لا يمكن ان²⁵⁻³⁰ تقاوم كل واحدة من مقدمتي القياس الا مقاومة جزئية لان احدي مقدمتي القياس المقاوم تكون جزئية اذ كان النقيض جزئياً. ولذلك يجب ان تكون النتيجة جزئية فتكون المقاومة جزئية. فلنعد ذلك الصنف الاول من القياس^{١٧} هو ان تكون ا في كل ب، وب في كل ج، فتكون النتيجة ا في كل ج. فان اخذنا نقيض هذه النتيجة وهو ا غير موجودة في بعض ج، واضفنا اليها المقدمة الكبرى وهي ان ا موجودة في كل ب، فبين انه ينتج عن ذلك في الشكل الثاني ان ب غير موجودة في بعض ج، وذلك نقيض المقدمة الصغرى لا ضدها. وكذلك ان اضفنا الى قولنا ا غير موجودة في بعض ج المقدمة الصغرى وهي ان ب موجودة في كل ج، فانه ينتج عن ذلك ان ا غير موجودة في بعض ب وهو نقيض الكبرى. فاذا متى اخذ النقيض لم تكن المقاومة كلية بل جزئية. ومثل هذا يعرض بعينه في الصنف السالب الكلي من هذا الشكل. لانه اذا اخذنا نقيض نتيجته وهو قولنا: ا موجودة في بعض ج. واضفنا اليها المقدمة السالبة الكلية وهي ان ا غير موجودة في شيء من ب، فانه ينتج لنا ان ب غير موجودة في بعض ج. وكذلك يعرض ان اضفنا اليها الموجبة مثل ان تكون ا في بعض ج. وب في كل ج، فانه يلزم عنه^{١٨} ان تكون³⁵⁻⁴⁰ ا في بعض ب، وذلك نقيض السالبة الكلية.

واما في الصنفين الجزئيين^{١٩} من هذا الشكل فانه اذا اخذ فيها نقيض النتيجة امكن^{٢٠} ان تبطل المقدمتان فيها جميعاً، واما اذا اخذ الضد فانه ليس يمكن ان تبطل ولا^{٢١} واحدة منها بهذا الطريق. فلتكن النتيجة ان ا موجودة في بعض ج^{60a}

بتوسط ب، فان اخذ نقيضها وهو ان ا غير موجودة في شيء من ج، واضيف اليها المقدمة الصغرى وهي ان ب موجودة في بعض ج، فانه ينتج عن ذلك في الشكل الثالث ان ا غير موجودة في بعض ب وهي نقيض الكبرى؛ وان اضفنا الى قولنا: ا غير موجودة في شيء من ج المقدمة الكبرى وهي ان ا موجودة في كل ب، فانه ينتج لنا ان ب غير موجودة في شيء من ج، وذلك نقيض الصغرى.

فاذا كانا المقدمتين تبطلان اذا عكستا الى النقيض، وان عكسناهما الى الضد فانه ليس تبطل ولا واحدة من المقدمتين. لانه ان كان عكس النتيجة الموجبة⁵ الجزئية ان ا غير موجودة في بعض ج، واضفنا اليها الكبرى وهي ان ا موجودة في كل ب، فانه ينتج لنا من ذلك ان ب غير موجودة في بعض ج؛ لكن^{٢٢} قولنا: ب موجودة في بعض ج وغير موجودة في بعض ج^{٢٣} قد^{٢٤} يمكن ان يصدقا معاً. فلذلك ليس تبطل ولا بد بهذا الفعل المقدمة الصغرى. فان اضفنا الى هذا^{٢٥} العكس الذي هو قولنا: ا غير موجودة في بعض ج المقدمة الجزئية الصغرى وهي قولنا: ب موجودة في بعض ج، لم يكن عن ذلك قياس لانه يكون من جزئيتين،¹⁰ وذلك غير منتج في الاشكال الثلاثة^{٢٦}. ومثل هذا يعرض في الصنف الجزئي الذي ينتج السالب من هذا الشكل، اعني انه ان عكست^{٢٧} النتيجة الى النقيض امكن ان تبطل المقدمتان جميعاً، وان عكست الى الضد فانه ليس تبطل واحدة منها^{٢٨}. وبيان ذلك هو البيان الذي تقدم في الجزئي الموجب.

- ٩ -

القول^١ في انعكاس الشكل الثاني^٢

واما^٣ في الشكل الثاني فانه لا يمكن ان تبطل المقدمة الكبرى منه ابطالاً كلياً لا²⁰ بأخذ مضادة^٤ النتيجة، ولا بأخذ نقيضها. اما بأخذ نقيضها فبين، واما بأخذ الضد فان^٥ القياس يأتلف في الشكل الثالث فتكون النتيجة جزئية. واما المقدمة الصغرى فيمكن ابطالها على النحوين، اعني ان عكست النتيجة الى الضد وان عكست الى النقيض.

ضدها . والشكل الثالث لا يمكن ان ينتج كلية . والمقاومة بالضد هي كلية . فالمقدمة الكبرى في الصنف الاول من الشكل^{١١} الاول انما تقاوم مقاومة جزئية لا كلية بهذا الطريق ، اعني بأخذ^{١٢} ضد النتيجة ؛ واما الصغرى فتقاوم مقاومة^{١٣} كلية . ومثل هذا²⁰ بعينه^{١٤} يعرض في الصنف الثاني من الشكل الاول وهو الذي ينتج سالباً كلياً ، اعني انه اذا اخذ ضد النتيجة امكن ان تقاوم الصغرى مقاومة كلية^{١٥} ، واما الكبرى فانما يمكن ان تقاوم مقاومة جزئية لانه يأتلف القياس عند مقاومة هذه في الشكل الثالث .

واما اذا اخذ نقيض النتيجة في هذين الصنفين من الشكل^{١٦} ، فانه لا يمكن ان تقاوم كل واحدة من مقدمتي القياس الا مقاومة جزئية لان احدى مقدمتي القياس المقاوم تكون جزئية اذ كان النقيض جزئياً . ولذلك يجب ان تكون النتيجة جزئية فتكون المقاومة جزئية . فلنعد ذلك الصنف الاول من القياس^{١٧} هو ان تكون ا في كل ب ، وب في كل ج ، فتكون النتيجة ا في كل ج . فان اخذنا نقيض هذه النتيجة وهو ا غير موجودة في بعض ج ، واضفنا اليها المقدمة الكبرى وهي ان ا موجودة في كل ب ، فيبين انه ينتج عن ذلك في الشكل الثاني ان ب غير موجودة في بعض ج ، وذلك نقيض المقدمة الصغرى لا ضدها . وكذلك ان اضفنا الى قولنا ا غير موجودة في بعض ج المقدمة الصغرى وهي ان ب موجودة في كل ج ، فانه ينتج عن ذلك ان ا غير موجودة في بعض ب وهو نقيض الكبرى . فاذا متى اخذ النقيض لم تكن المقاومة كلية بل جزئية . ومثل هذا يعرض بعينه في الصنف السالب الكلي من هذا الشكل ، لانه اذا اخذنا نقيض نتيجته وهو قولنا : ا موجودة في بعض ج . واضفنا اليها المقدمة السالبة الكلية وهي ان ا غير موجودة في شيء من ب . فانه ينتج لنا ان ب غير موجودة في بعض ج . وكذلك يعرض ان اضفنا اليها الموجبة مثل ان تكون ا في بعض ج ، وب في كل ج ، فانه يلزم عنه^{١٨} ان تكون ا في بعض ب ، وذلك نقيض السالبة الكلية .

واما في الصنفين الجزئيين^{١٩} من هذا الشكل فانه اذا اخذ فيها نقيض النتيجة^{٢٥} امكن^{٢٠} ان تبطل المقدمتان فيها جميعاً ، واما اذا اخذ الضد فانه ليس يمكن ان تبطل ولا^{٢١} واحدة منها بهذا الطريق . فلتكن النتيجة ان ا موجودة في بعض ج 60a

بتوسط ب ، فان اخذ نقيضها وهو ان ا غير موجودة في شيء من ج ، واضيف اليها المقدمة الصغرى وهي ان ب موجودة في بعض ج ، فانه ينتج عن ذلك في الشكل الثالث ان ا غير موجودة في بعض ب وهي نقيض الكبرى ؛ وان اضفنا الى قولنا : ا غير موجودة في شيء من ج المقدمة الكبرى وهي ان ا موجودة في كل ب ، فانه ينتج لنا ان ب غير موجودة في شيء من ج ، وذلك نقيض الصغرى .

فاذا كننا المقدمتين تبطلان اذا عكستا الى النقيض ، وان عكسناهما الى الضد فانه ليس تبطل ولا واحدة من المقدمتين . لانه ان كان عكس النتيجة الموجبة الجزئية ان ا غير موجودة في بعض ج ، واضفنا اليها الكبرى وهي ان ا موجودة في كل ب ، فانه ينتج لنا من ذلك ان ب غير موجودة في بعض ج ؛ لكن^{٢٢} قولنا ب موجودة في بعض ج وغير موجودة في بعض ج^{٢٣} قد^{٢٤} يمكن ان يصدقا معاً ؛ فلذلك ليس تبطل ولا بد هذا الفعل المقدمة الصغرى . فان اضفنا الى هذا^{٢٥} العكس الذي هو قولنا : ا غير موجودة في بعض ج المقدمة الجزئية الصغرى وهي قولنا : ب موجودة في بعض ج ، لم يكن عن ذلك قياس لانه يكون من جزئيتين وذلك غير منتج في الاشكال الثلاثة^{٢٦} . ومثل هذا يعرض في الصنف الجزئي الذاتي ينتج السالب من هذا الشكل ، اعني انه ان عكست^{٢٧} النتيجة الى النقيض امكن ان تبطل المقدمتان جميعاً ، وان عكست الى الضد فانه ليس تبطل واحدة منها^{٢٨} . وبيان ذلك هو البيان الذي تقدم في الجزئي الموجب .

— ٩ —

القول^١ في انعكاس الشكل الثاني^٢

واما^٣ في الشكل الثاني فانه لا يمكن ان تبطل المقدمة الكبرى منه ابطالاً كلياً بأخذ مضادة^٤ النتيجة . ولا بأخذ نقيضها . اما بأخذ نقيضها فيبين ، واما بأخذ الضد فان^٥ القياس يأتلف في الشكل الثالث فتكون النتيجة جزئية . واما المقدمة الصغرى فيمكن ابطالها على النحوين ، اعني ان عكست النتيجة الى الضد وان عكست النقيض .

ضدها. والشكل الثالث لا يمكن ان ينتج كلية، والمقاومة بالضد هي كلية. فالمقدمة الكبرى في الصنف الاول من الشكل^{١١} الاول انما تقاوم مقاومة جزئية لا كلية بهذا الطريق، اعني بأخذ^{١٢} ضد النتيجة؛ واما الصغرى فتقاوم مقاومة^{١٣} كلية. ومثل هذا²⁰ بعينه^{١٤} يعرض في الصنف الثاني من الشكل الاول وهو الذي ينتج سالبا كلية، اعني انه اذا اخذ ضد النتيجة امكن ان تقاوم الصغرى مقاومة كلية^{١٥}، واما الكبرى فانما يمكن ان تقاوم مقاومة جزئية لانه يأتلف القياس عند مقاومة هذه في الشكل الثالث.

واما اذا اخذ نقيض النتيجة في هذين الصنفين من الشكل^{١٦}، فانه لا يمكن ان²⁵⁻³⁰ تقاوم كل واحدة من مقدمتي القياس الا مقاومة جزئية لان احدي مقدمتي القياس المقاوم تكون جزئية اذ كان النقيض جزئيا. ولذلك يجب ان تكون النتيجة جزئية فتكون المقاومة جزئية. فلنعد ذلك الصنف الاول من القياس^{١٧} هو ان تكون ا في كل ب، وب في كل ج، فتكون النتيجة ا في كل ج. فان اخذنا نقيض هذه النتيجة وهو ا غير موجودة في بعض ج، واضفنا اليها المقدمة الكبرى وهي ان ا موجودة في كل ب، فبين انه ينتج عن ذلك في الشكل الثاني ان ب غير موجودة في بعض ج، وذلك نقيض المقدمة الصغرى لا ضدها. وكذلك ان اضفنا الى قولنا ا غير موجودة في بعض ج المقدمة الصغرى وهي ان ب موجودة في كل ج، فانه ينتج عن ذلك ان ا غير موجودة في بعض ب وهو نقيض الكبرى. فاذن متى اخذ النقيض لم تكن المقاومة كلية بل جزئية. ومثل هذا يعرض بعينه في الصنف السالب الكلي من هذا الشكل، لانه اذا اخذنا نقيض نتيجته وهو قولنا: ا موجودة في بعض ج. واضفنا اليها المقدمة السالبة الكلية وهي ان ا غير موجودة في شيء من ب، فانه ينتج لنا ان ب غير موجودة في بعض ج. وكذلك يعرض ان اضفنا اليها الموجبة مثل ان تكون ا في بعض ج، وب في كل ج، فانه يلزم عنه^{١٨} ان تكون³⁵⁻⁴⁰ ا في بعض ب، وذلك نقيض السالبة الكلية.

واما في الصنفين الجزئيين^{١٩} من هذا الشكل فانه اذا اخذ فيها نقيض النتيجة امكن^{٢٠} ان تبطل المقدمتان فيها جميعا، واما اذا اخذ الضد فانه ليس يمكن ان تبطل ولا^{٢١} واحدة منها بهذا الطريق. فلتكن النتيجة ان ا موجودة في بعض ج^{60a}

بتوسط ب، فان اخذ نقيضها وهو ان ا غير موجودة في شيء من ج، واضيف اليها المقدمة الصغرى وهي ان ب موجودة في بعض ج، فانه ينتج عن ذلك في الشكل الثالث ان ا غير موجودة في بعض ب وهي نقيض الكبرى؛ وان اضفنا الى قولنا: ا غير موجودة في شيء من ج المقدمة الكبرى وهي ان ا موجودة في كل ب، فانه ينتج لنا ان ب غير موجودة في شيء من ج، وذلك نقيض الصغرى.

فاذن كلتا المقدمتين تبطلان اذا عكستا الى النقيض، وان عكسناهما الى الضد فانه ليس تبطل ولا واحدة من المقدمتين. لانه ان كان عكس النتيجة الموجبة⁵ الجزئية ان ا غير موجودة في بعض ج، واضفنا اليها الكبرى وهي ان ا موجودة في كل ب، فانه ينتج لنا من ذلك ان ب غير موجودة في بعض ج؛ لكن^{٢٢} قولنا: ب موجودة في بعض ج وغير موجودة في بعض ج^{٢٣} قد^{٢٤} يمكن ان يصدقا معاً. فلذلك ليس تبطل ولا بد بهذا الفعل المقدمة الصغرى. فان اضفنا الى هذا^{٢٥} العكس الذي هو قولنا: ا غير موجودة في بعض ج المقدمة الجزئية الصغرى وهي قولنا: ب موجودة في بعض ج، لم يكن عن ذلك قياس لانه يكون من جزئيتين، وذلك غير منتج في الاشكال الثلاثة^{٢٦}. ومثل هذا يعرض في الصنف الجزئي الذي ينتج السالب من هذا الشكل، اعني انه ان عكست^{٢٧} النتيجة الى النقيض امكن ان تبطل المقدمتان جميعا، وان عكست الى الضد فانه ليس تبطل واحدة منها^{٢٨}. وبيان ذلك هو البيان الذي تقدم في الجزئي الموجب.

- ٩ -

القول^١ في انعكاس الشكل الثاني^٢

واما^٣ في الشكل الثاني فانه لا يمكن ان تبطل المقدمة الكبرى منه ابطالا كلية لا⁴⁰ بأخذ مضادة النتيجة، ولا بأخذ نقيضها. اما بأخذ نقيضها فيين، واما بأخذ الضد فان^{٤٠} القياس يأتلف في الشكل الثالث فتكون النتيجة جزئية. واما المقدمة الصغرى فيمكن ابطالها على النحوين، اعني ان عكست النتيجة الى الضد وان عكست الى النقيض.

ضدها . والشكل الثالث لا يمكن ان ينتج كلية . والمقاومة بالضد هي كلية . فالمقدمة الكبرى في الصنف الاول من الشكل^{١١} الاول انما تقاوم مقاومة جزئية لا كلية بهذا الطريق . اعني بأخذ^{١٢} ضد النتيجة ؛ واما الصغرى فتقاوم مقاومة^{١٣} كلية . ومثل هذا 20 بعينه^{١٤} يعرض في الصنف الثاني من الشكل الاول وهو الذي ينتج سالباً كلياً ، اعني انه اذا اخذ ضد النتيجة امكن ان تقاوم الصغرى مقاومة كلية^{١٥} ، واما الكبرى فانما يمكن ان تقاوم مقاومة جزئية لانه يأتلف القياس عند مقاومة هذه في الشكل الثالث .

واما اذا اخذ نقيض النتيجة في هذين الصنفين من الشكل^{١٦} ، فانه لا يمكن ان 25-30 تقاوم كل واحدة من مقدمتي القياس الا مقاومة جزئية لان احدى مقدمتي القياس المقاوم تكون جزئية اذ كان النقيض جزئياً . ولذلك يجب ان تكون النتيجة جزئية فتكون المقاومة جزئية . فلنعد ذلك الصنف الاول من القياس^{١٧} هو ان تكون ا في كل ب . وب في كل ج . فتكون النتيجة ا في كل ج . فان اخذنا نقيض هذه النتيجة وهو ا غير موجودة في بعض ج ، واضفنا اليها المقدمة الكبرى وهي ان ا موجودة في كل ب ، فبين انه ينتج عن ذلك في الشكل الثاني ان ب غير موجودة في بعض ج ، وذلك نقيض المقدمة الصغرى لا ضدها . وكذلك ان اضفنا الى قولنا ا غير موجودة في بعض ج المقدمة الصغرى وهي ان ب موجودة في كل ج ، فانه ينتج عن ذلك ان ا غير موجودة في بعض ب وهو نقيض الكبرى . فاذن متى اخذ النقيض لم تكن المقاومة كلية بل جزئية . ومثل هذا يعرض بعينه في الصنف السالب الكلي من هذا الشكل . لانه اذا اخذنا نقيض نتيجته وهو قولنا : ا موجودة في بعض ج . واضفنا اليها المقدمة السالبة الكلية وهي ان ا غير موجودة في شيء من ب . فانه ينتج لنا ان ب غير موجودة في بعض ج . وكذلك يعرض ان اضفنا اليها الموجبة مثل ان تكون ا في بعض ج . وب في كل ج ، فانه يلزم عنه^{١٨} ان تكون 35-40 ا في بعض ب . وذلك نقيض السالبة الكلية .

واما في الصنفين الجزئيين^{١٩} من هذا الشكل فانه اذا اخذ فيها نقيض النتيجة امكن^{٢٠} ان تبطل المقدمتان فيها جميعاً ، واما اذا اخذ الضد فانه ليس يمكن ان تبطل ولا^{٢١} واحدة منها بهذا الطريق . فلتنكث النتيجة ان ا موجودة في بعض ج 60a

بتوسط ب ، فان اخذ نقيضها وهو ان ا غير موجودة في شيء من ج ، واضيف اليها المقدمة الصغرى وهي ان ب موجودة في بعض ج ، فانه ينتج عن ذلك في الشكل الثالث ان ا غير موجودة في بعض ب وهي نقيض الكبرى ، وان اضفنا الى قولنا : ا غير موجودة في شيء من ج المقدمة الكبرى وهي ان ا موجودة في كل ب ، فانه ينتج لنا ان ب غير موجودة في شيء من ج ، وذلك نقيض الصغرى . ٥

فاذن كلتا المقدمتين تبطلان اذا عكستا الى النقيض ، وان عكسناهما الى الضد فانه ليس تبطل ولا واحدة من المقدمتين . لانه ان كان عكس النتيجة الموجبة الجزئية ان ا غير موجودة في بعض ج ، واضفنا اليها الكبرى وهي ان ا موجودة في كل ب ، فانه ينتج لنا من ذلك ان ب غير موجودة في بعض ج ؛ لكن^{٢٢} قولنا : ب موجودة في بعض ج وغير موجودة في بعض ج^{٢٣} قد^{٢٤} يمكن ان يصدقا معاً . ١٠ فلذلك ليس تبطل ولا بد هذا الفعل المقدمة الصغرى . فان اضفنا الى هذا^{٢٥} العكس الذي هو قولنا : ا غير موجودة في بعض ج المقدمة الجزئية الصغرى وهي قولنا : ب موجودة في بعض ج ، لم يكن عن ذلك قياس لانه يكون من جزئيتين ، وذلك غير منتج في الاشكال الثلاثة^{٢٦} . ومثل هذا يعرض في الصنف الجزئي الذي ينتج السالب من هذا الشكل ، اعني انه ان عكست^{٢٧} النتيجة الى النقيض امكن ١٥ ان تبطل المقدمتان جميعاً ، وان عكست الى الضد فانه ليس تبطل واحدة منها^{٢٨} . وبيان ذلك هو البيان الذي تقدم في الجزئي الموجب .

- ٩ -

القول^١ في انعكاس الشكل الثاني^٢

واما^٣ في الشكل الثاني فانه لا يمكن ان تبطل المقدمة الكبرى منه ابطالاً كلياً لا بأخذ مضادة^٤ النتيجة ، ولا بأخذ نقيضها . اما بأخذ نقيضها فبين ، واما بأخذ الضد ٢٠ فان القياس يأتلف في الشكل الثالث فتكون النتيجة جزئية . واما المقدمة الصغرى فيمكن ابطالها على النحوين ، اعني ان عكست النتيجة الى الضد وان عكست الى النقيض .

وبيان ذلك ان تكون ا موجودة في كل ب وغير موجودة في شيء من ج، فتكون النتيجة ان ب غير موجودة في شيء من ج. فان اخذنا ضدها^١ وهو ان ب موجودة في كل ج، واضيف اليها المقدمة الكبرى وهي ان ا في كل ب، فهو يبين انه يلزم عن ذلك في الشكل الاول ان ا موجودة في كل ج وذلك ضد المقدمة الصغرى. فان استعملنا هذا العكس بعينه في ابطال^٢ المقدمة الكبرى بأن نأخذ ان ب موجودة في كل ج وهو ضد النتيجة، ونضيف اليها ا ولا في^٣ شيء من ج وهي الصغرى، فان تأليف القول يأتي في الشكل الثالث وينتج^٤ ان ا ليست موجودة في بعض ب وذلك نقبض المقدمة الكبرى لا ضدها، فيكون الابطال لها غير كلي. فان عكست نتيجة ب ج الى النقبض فان المقدمات تبطل بالنقبض، اعني ابطالا جزئيا. وذلك انه ان اخذنا نقبض نتيجة الصنف من القياس المتقدم وهي قولنا: ب موجودة في بعض ج، واضفنا اليها المقدمة الصغرى وهي ان ا ليست في شيء من ج، فبين انه ينتج في الشكل الثالث ان ا ليست بموجودة في بعض ب وذلك نقبض المقدمة الكبرى. وايضا ان اخذنا هذا النقبض بعينه وهو قولنا: ب موجودة في بعض ج، واضفنا اليها المقدمة الكبرى وهي قولنا: ا في كل ب، فهو يبين انه ينتج في الشكل الاول ان ا في بعض ج وذلك نقبض الصغرى.

فقد تبين بهذا القول ان المقاييس التي تستعمل في ابطال مقدمات هذا الصنف من الشكل الثاني هي^١ كلها جزئية، وابطالها ابطال جزئي ما عدا المقدمة الصغرى فانه يمكن ان تبطل كلية وجزئيا. وبمثل هذا يبين ذلك في الصنف الكلي الآخر من الشكل الثاني، اعني الذي كبراه سالبة كلية وصغراه موجبة كلية.

واما الصنفان الجزئيان من هذا الشكل فانه اذا عكست النتيجة فيها الى الضد، لم يكن بذلك ابطال ولا واحدة من المقدمتين. والسبب في ذلك هو السبب بعينه^١ الذي من اجله عرض ذلك في الشكل الاول، فان عكست النتيجة الى المناقض فانه يتأتى بذلك ابطال كل واحدة من المقدمتين. وبيان ذلك ان نضع ا ليست بموجودة في شيء من ب، وان ا ايضا^٢ موجودة في بعض ج، فتكون النتيجة ان ب ليست في بعض ج. فان وضع مضادها وهو ان ب في بعض ج، واضيف الى ذلك المقدمة الكبرى وهي ا ولا في شيء من ب، فانه تكون النتيجة في الشكل

25-30

٥

١٠

١٥

٢٠

35-40

٢٥

- ١٠ -

القول في انعكاس الشكل الثالث^١

واما^٢ في الشكل الثالث فانه اذا عكست نتيجة الى الضد لم يمكن ان تبطل بذلك^٣ ولا واحدة من مقدمتيه، وذلك في جميع الاصناف التي في هذا الشكل. واما اذا عكست الى النقبض فانه يمكن ان تبطل بذلك كل واحدة من مقدمتي القياس باضافة جزئيتها الى العكس، وذلك في جميع اصناف هذا الشكل. فلتكن اولاً ا موجودة في كل ج، وب موجودة ايضا في كل ج، فهو يبين انه ينتج عن ذلك ان ا موجودة في بعض ب وذلك ان هذا هو الصنف الاول من الشكل الثالث. فان اخذنا ضد هذه النتيجة وهو قولنا: ا غير موجودة في بعض ب، واضفنا اليها المقدمة الصغرى وهي قولنا: ب في كل ج، فان ذلك يكون غير منتج لان الكبرى تكون جزئية في الشكل الاول. ولا ايضا ان اضفنا اليها المقدمة

الكبرى وهي قولنا: **ا** في كل **ج**، لانه يكون قياس في الشكل الثاني^{١٧} كبراه جزئية . وذلك ان يكون معنا **ا** غير موجودة في بعض **ب** ، و **ا** موجودة في كل **ج** . وبمثل هذا يبين اذا كانت احدى المقدمتين الموجبتين^{١٨} جزئية ، اعني انه لا يمكن ان تبطل فيها^{١٩} واحدة من المقدمتين بعكس النتيجة الى الضد . وذلك انه ان ريم ابطال المقدمة الكلية ، كان القياس من جزئيتين ، وان ريم ابطال الجزئية^{٢٠} اتت^{٢١} الكبرى جزئية . وعلى هذا لا يكون قياس في^{٢٢} الشكل الاول ولا الثاني ، وهما الشكلان اللذان بهما تبطل مقدمات هذا القياس .

فقد تبين انه متى عكست النتيجة الى الضد في الاصناف الموجبة من هذا القياس انه ليس يمكن ان تبطل بذلك ولا واحدة من المقدمتين . فاما ان عكست النتيجة الى النقيض فانه يمكن ان تبطل كل واحدة من المقدمتين بالمقدمة الثانية والعكس . وبيان ذلك اننا اذا عكسنا قولنا : **ا** موجودة في بعض **ب** ، وهي التي فرضناها نتيجة الصنف الاول من هذا الشكل اعني الثالث ، الى نقيضها وهي قولنا : **ا** ولا في شيء من **ب** ، فانه متى اضعفنا اليها قولنا : **ب** في كل **ج** وهي احدى مقدمتي القياس فانه ينتج عن ذلك في الشكل الاول ان **ا** غير موجودة في شيء من **ج** ، وذلك نقیض^{٢٣} قولنا : **ا** موجودة في كل **ج** التي هي المقدمة الثانية من القياس المفروض . وكذلك ان اضعفنا الى قولنا : **ا** غير موجودة في شيء من **ب** المقدمة الثانية وهي قولنا : **ا** موجودة في كل **ج** ، فهو يبين انه ينتج في الشكل الثاني^{٢٤} ان **ب** ولا شيء من **ج** ، وذلك نقیض قولنا : **ب** في كل **ج** التي هي المقدمة الصغرى . وبمثل هذا يعرض اذا كانت احدى المقدمتين الموجبتين جزئية ؛ لانه ان كانت **ا** غير موجودة في شيء من **ب** هي ضد^{٢٥} النتيجة ، واضفنا اليها **ب** موجودة في بعض **ج** التي هي^{٢٦} المقدمة الجزئية ، انتج لنا في الشكل الاول ان **ا** غير موجودة في بعض **ج** . فان اضعفنا الى هذه النتيجة المقدمة الكلية كان معنا **ا** ولا في شيء من **ب** . و **ا** موجودة في كل **ج** ، وذلك ينتج في الشكل الثاني ان **ب** غير موجودة في شيء من **ج** . وذلك نقیض المقدمة الموضوعة الجزئية .

وكذلك يعرض في القياس الكلي السالب من هذا الشكل ، اعني الذي يكون من مقدمتين كليتين احدهما^{٢٧} سالبة ، وفي القياس الجزئي السالب ، اعني القياس

الذي احدى مقدمتيه جزئية والثانية كلية واحدهما سالبة^{٢٨} ، مثل ما عرض بعينه في الموجب الكلي والجزئي ، اعني انه متى عكست النتيجة فيها^{٢٩} الى الضد لم يمكن ان تبطل بذلك ولا واحدة من المقدمتين ، وان عكست الى النقيض امكن ان تبطل بذلك كل واحدة من المقدمتين^{٣٠} . والسبب في ذلك بعينه هو السبب في الصنف الموجب الكلي والجزئي ، والبرهان على ذلك هو ذلك البرهان بعينه .

فقد تبين مما قيل كيف يكون القياس في كل شكل اذا عكست النتيجة الى الضد والى النقيض ، ومتى يكون ابطال ومتى لا يكون ، واذا كان فتى يكون كلياً ومتى يكون جزئياً ؛ وان المقاييس المبطله لكل واحدة من مقدمتي الشكل الاول اذا انعكست نتيجته فتكون^{٣١} في الشكل الثاني والثالث : اما^{٣٢} الذي يبطل منه بالشكل الثاني فالمقدمة الصغرى ، واما الذي يبطل منه بالشكل الثالث فالمقدمة الكبرى . وكذلك تبين ان المقاييس التي تبطل كل واحدة من مقدمتي الشكل الثاني اذا انعكست نتيجته تكون في الشكل الاول والثالث : اما ابطال الصغرى فبالشكل الاول ، واما ابطال الكبرى فبالشكل الثالث . وان المقاييس ايضاً^{٣٣} المبطله لمقدمتي القياس التي^{٣٤} في الشكل الثالث اذا انعكست نتيجته تكون في الشكل الاول والثاني : اما الكبرى فتبطل بالشكل الاول ، واما الصغرى فبالشكل الثاني .

- ١١ -

القول في قياس الخلف [في الشكل الاول]

واما قياس الخلف فانه يكون اذا وضعنا نقیض النتيجة المقصود^{٣٥} بيانها ، واضفنا الى ذلك مقدمة اخرى معترفاً بها ، فانتج لنا امراً مستحيلاً . وهذا النوع من القياس قد تبين انه مركب من شرطي وحمل^{٣٦} وهو السائق الى الحال . وهذا القياس يقع في قياس الخلف في الاشكال الثلاثة^{٣٧} كلها . وقياس الخلف شبيه بعكس القياس لان كليهما يبطل بهما^{٣٨} ؛ وانما الفرق بينهما ان القياس المنعكس يكون من اخذ النقيض^{٣٩} فيه والمقدمة المضافة^{٤٠} اليه بعد وجود القياس حتى يكون النقيض هو نقیض نتيجة

ذلك القياس ، والمقدمة المضافة هي احدى مقدمتي ذلك القياس . واما القياس على طريق الخلف فانما نأخذ نقيض المقصود^٥ بيانه لا نقيض نتيجة القياس^٨ ، ونضيف اليه مقدمة صادقة لا مقدمة قياس مفروض . وايضاً فان عكس القياس انما يتأتى به ابطال الشيء الكاذب بأن يتسلم^٩ نقيض المحال الذي هو الصادق ، وفي قياس الخلف انما تتبين النتيجة بوضع المحال نفسه . وكل ما تبين^{١١} بقياس حملي ، وهو الذي يسمى « المستقيم » ، يمكن ان يبين بتلك المقدمات بعينها بقياس الخلف ، وحينئذ يكون^{١١} قياس الخلف اشبه شيء بالقياس^{١٢} المنعكس وذلك ان صورته تكون تلك الصورة بعينها ، وسبب ذلك ان القياس المستقيم اذا رد الى الخلف تكون الحدود والمقدمات فيها واحداً بعينه . مثال ذلك ان نفرض ان ا موجودة في كل ب بقياس مستقيم^{١٣} بأن^{١٤} تكون ا موجودة في كل ج ، وج ، موجودة في كل ب ، فينتج لنا ان ا موجودة في كل ب . فان اردنا بيان هذه النتيجة بالخلف قلنا : ان ا ان لم تكن في كل ب ، فليكن عكسها الى النقيض صادقا^{١٥} وهو ان ا ليست في بعض ب ، ولنصف اليها ان ا موجودة في كل ج ، فيلزم عن ذلك ضرورة في الشكل الثاني ان تكون ج غير موجودة في كل ب ، وذلك نقيض المقدمة الصغرى وهو محال . فاذا الموضوع وهو نقيض النتيجة او ضدها محال ، واذا كذب نقيض الموضوع صدق نقيضه وهي^{١٦} النتيجة وهذا بعينه هو صنعة عكس القياس . وكذلك يعرض في سائر الاشكال لان كل قياس يقبل الانعكاس يقبل بيان نتيجته على طريق الخلف .

وجميع المطالب الاربعة تبين بالخلف في كل الاشكال ما خلا^{١٧} الموجبة الكلية ٢٠ فانها لا تبين بالشكل الاول وتبين بالثاني والثالث . فاما انه لا تبين الموجبة الكلية في قياس الخلف بالشكل الاول فذلك يظهر هكذا . لننزل ان المقدمة التي نريد بيانها هي ان ا في كل ب . فاذا رمنا بيان ذلك بطريق الخلف فان ذلك يكون ان كان^{١٨} : اما بأن نأخذ نقيضها وهو ان ا غير موجودة في كل ب ، او ضدها وهو ان ا غير موجودة في شيء من ب ؛ ثم اذا اضفنا الى احد هذين المتقابلين مقدمة اخرى يكون تأليفها مع مقابل النتيجة تأليف الشكل الاول فانه يجب ان تكون^{١٩} : اما محمولة على ا ، واما ان تكون موضوعة للـ ب^{٢٠} ، مثل ان نقول : ج على كل ا ، او ب على كل ج . فان كان المقابل للموضوع^{٢١} نقيضاً وهو ان ا ليست في كل ب ،

فهو يبين انه ليس يكون قياس في الشكل الاول الى اي الطرفين وضعت^{٢٢} المقدمة الاخرى . وذلك انه ان كانت الصادقة ان ج في كل ا . كان معنا ج في كل ا وا ليست في كل ب ، وذلك غير منتج في الشكل الاول لان الصغرى سالبة ، وان وضعناها من ناحية ب يكون معنا : ا ليست في كل ب ، وب في كل ج ، وهذا ايضاً غير منتج في الشكل الاول لان الكبرى فيه جزئية ، وقد قيل ان ذلك غير منتج . فان^{٢٣} اخذنا ضد الموجبة التي رمنا اثباتها ، واضفنا اليها المقدمة المعروفة صدقها من ناحية الـ ب^{٢٤} ، مثل ان نضع ا ولا في شيء من ب ، وب في كل ج ، فانه ينتج في الشكل الاول ان ا ولا في شيء من ج وذلك محال . فاذا ما وضعنا محال وهو قولنا : ا ولا في شيء من ب . الا انه ليس يلزم متى كذب قولنا : ١٠ ا ولا في شيء من ب ان يصدق ضدها وهو قولنا : ا في كل ب الذي كان مطلوبنا ، اذ كان المتضادان يكذبان معاً كما سلف^{٢٥} في الكتاب المتقدم . فان اضيفت^{٢٦} المقدمة الصادقة من ناحية ا لم يحدث قياس لانه تكون الصغرى سالبة في الشكل الاول . فهو يبين ان كل قياس على طريق الخلف فانما يكون بأخذ الضد او بأخذ النقيض^{٢٧} ، باضافة مقدمة صادقة الى احدهما^{٢٨} ، وكان قد تبين انه اذا اخذ نقيض الموجبة الكلية واضيف اليها مقدمة كلية صادقة^{٢٩} ، انه لا يكون قياس ، ١٥ وانه اذا اخذ الضد : فاما الـ ا^{٣١} يكون قياس ، واما ان يكون قياس لكنه^{٣٢} لا ينتج محالاً يلزم عن كذبه صدق الموجبة الكلية المطلوب بيانها . فاذا ليس يمكن ان تبين الموجبة الكلية بقياس خلف يكون الحملي السائق فيه الى المحال في الشكل الاول .

واما الجزئية الموجبة فانه يمكن بيانها بالخلف في الشكل الاول اذا اخذنا المقابل لها السالبة الكلية الذي^{٣٣} هو النقيض ، لا السالبة الجزئية التي هي ضدها ، وذلك ايضاً متى كانت المقدمة الصادقة من ناحية ب لا من ناحية ا . فلنضع ان ا لم يكن صادقاً وجوده^{٣٤} في بعض ب ، فلا شيء من ا ب^{٣٥} ، ثم نضيف^{٣٦} الى هذا ان كل ب ج^{٣٧} ، فينتج^{٣٨} ان ا ولا في شيء من ج^{٣٩} وذلك كذب . فاذا لم نلزم عند الكاذب كاذب وهو قولنا : ا ولا في شيء من ب^{٤٠} ، واذا كذب هذا صدق نقيضه وهو قولنا : ا في بعض ب . وذلك ما قصدنا بيانه . واما متى اخذت المقدمة الصادقة من ناحية ا فانه تكون الصغرى سالبة في الشكل الاول ، فلا يكون قياس وكذلك ان اخذ^{٤١} الضد لا يكون قياس ، لانه ان وضعت المقدمة الصادقة الموجبة

ذلك القياس . والمقدمة المضافة هي احدى مقدمتي ذلك القياس . واما القياس على طريق الخلف فانما نأخذ نقيض المقصود^٥ بيانه لا نقيض نتيجة القياس^٨ ، ونضيف اليه مقدمة صادقة لا مقدمة قياس مفروض . وايضاً فان عكس القياس انما يتأتى به ابطال الشيء الكاذب بأن يتسلم^٩ نقيض المحال الذي هو الصادق ، وفي قياس الخلف انما تبيّن النتيجة بوضع المحال نفسه . وكل ما تبيّن^{١٠} بقياس حملي ، وهو الذي يسمى « المستقيم » ، يمكن ان يبيّن بتلك المقدمات بعينها بقياس الخلف ، وحينئذ يكون^{١١} قياس الخلف اشبه شيء بالقياس^{١٢} المنعكس وذلك ان صورته تكون تلك الصورة بعينها ؛ وسبب ذلك ان القياس المستقيم اذا ردّ الى الخلف تكون الحدود والمقدمات فيها واحداً بعينه . مثال ذلك ان نفرض ان ا موجودة في كل ب بقياس مستقيم^{١٣} بأن تكون ا موجودة في كل ج ، وج ، موجودة في كل ب ، فينتج لنا ان ا موجودة في كل ب . فان اردنا بيان هذه النتيجة بالخلف قلنا : ان ا ان لم تكن في كل ب ، فليكن عكسها الى النقيض صادقا^{١٥} وهو ان ا ليست في بعض ب . ولنضيف اليها ان ا موجودة في كل ج ، فيلزم عن ذلك ضرورة في الشكل الثاني ان تكون ج غير موجودة في كل ب ، وذلك نقيض المقدمة الصغرى وهو محال . فاذا الموضوع وهو نقيض النتيجة او ضدها محال ، واذا كذب نقيض الموضوع صدق نقيضه وهي^{١٦} النتيجة وهذا بعينه هو صنعة عكس القياس . وكذلك يعرض في سائر الاشكال لان كل قياس يقبل الانعكاس يقبل بيان نتيجته على طريق الخلف .

وجميع المطالب الاربعة تبيّن بالخلف في كل الاشكال ما خلا^{١٧} الموجبة الكلية فانها لا تبيّن بالشكل الاول وتبيّن بالثاني والثالث . فاما انه لا تبيّن الموجبة الكلية في قياس الخلف بالشكل الاول فذلك يظهر هكذا . لننزل ان المقدمة التي نريد بيانها هي ان ا في كل ب ، فاذا رمنا بيان ذلك بطريق الخلف فان ذلك يكون ان كان^{١٨} : اما بأن نأخذ نقيضها وهو ان ا غير موجودة في كل ب ، او ضدها وهو ان ا غير موجودة في شيء من ب ؛ ثم اذا اضفنا الى احد هذين المتقابلين مقدمة اخرى يكون تأليفها مع مقابل النتيجة تأليف الشكل الاول فانه يجب ان تكون^{١٩} : اما محمولة على ا ، واما ان تكون موضوعة للـ ب^{٢٠} ، مثل ان نقول : ج على كل ا ، او ب على كل ج . فان كان المقابل للموضوع^{٢١} نقيضاً وهو ان ا ليست في كل ب ،

فهو يبيّن انه ليس يكون قياس في الشكل الاول الى اي الطرفين وضعت^{٢٢} المقدمة الاخرى . وذلك انه ان كانت الصادقة ان ج في كل ا ، كان معنا ج في كل ا وا ليست في كل ب ، وذلك غير منتج في الشكل الاول لان الصغرى سالية ؛ وان وضعناها من ناحية ب يكون معنا : ا ليست في كل ب ، وب في كل ج ، وهذا ايضا غير منتج في الشكل الاول لان الكبرى فيه جزئية ، وقد قيل ان ذلك غير منتج . فان^{٢٣} اخذنا ضد الموجبة التي رمنا اثباتها ، واضفنا اليها المقدمة المعروفة صدقها من ناحية الـ ب^{٢٤} ، مثل ان نضع ا ولا في شيء من ب ، وب في كل ج ، فانه ينتج في الشكل الاول ان ا ولا في شيء من ج وذلك محال . فاذا ما وضعنا محال وهو قولنا : ا ولا في شيء من ب . الا انه ليس يلزم متى كذب قولنا : ا ولا في شيء من ب ان يصدق ضدها وهو قولنا : ا في كل ب الذي كان مطلوبنا ، اذ كان المتضادان يكذبان معاً كما سلف^{٢٥} في الكتاب المتقدم . فان اضيفت^{٢٦} المقدمة الصادقة من ناحية ا لم يحدث قياس لانه تكون الصغرى سالية في الشكل الاول . فهو يبيّن ان كل قياس على طريق الخلف فانما يكون بأخذ الضد او بأخذ النقيض^{٢٧} ، باضافة مقدمة صادقة الى احدهما^{٢٨} ؛ وكان قد تبيّن انه اذا اخذ نقيض الموجبة الكلية واضيف اليها مقدمة كلية صادقة^{٢٩} ، انه لا يكون قياس ، وانه اذا اخذ الضد : فاما الـ ب^{٣٠} يكون قياس ، واما ان يكون قياس لكنه^{٣١} لا ينتج محالاً يلزم عن كذبه صدق الموجبة الكلية المطلوب بيانها . فاذا ليس يمكن ان تبيّن الموجبة الكلية بقياس خلف يكون الحملي السائق فيه الى المحال في الشكل الاول .

واما الجزئية الموجبة فانه يمكن بيانها بالخلف في الشكل الاول اذا اخذنا المقابل لها السالبة الكلية الذي^{٣٢} هو النقيض ، لا السالبة الجزئية التي هي ضدها ، وذلك ايضاً متى كانت المقدمة الصادقة من ناحية ب لا من ناحية ا . فلنضع ان ا لم يكن صادقاً وجوده^{٣٣} في بعض ب . فلا شيء من ا ب^{٣٤} ، ثم نضيف^{٣٥} الى هذا ان كل ب ج^{٣٦} ، فينتج^{٣٧} ان ا ولا في شيء من ج^{٣٨} ، وذلك كذب . فاذا الذي لزم عنه الكاذب كاذب وهو قولنا : ا ولا في شيء من ب^{٣٩} ، واذا كذب هذا صدق نقيضه وهو قولنا : ا في بعض ب . وذلك ما قصدنا بيانه . واما متى اخذت المقدمة الصادقة من ناحية ا فانه تكون الصغرى سالية في الشكل الاول ، فلا يكون قياس . وكذلك ان اخذ^{٤٠} الضد لا يكون قياس ، لانه ان وضعت المقدمة الصادقة الموجبة

من ناحية اكانت الصغرى سالبة ، وان وضعت من جهة ب كانت الكبرى جزئية ، وكلاهما غير منتج في الشكل الاول .

فان اردنا ان نبين بقياس الخلف السالبة الكلية ، فان موضوعنا^٢ المقابل لها ينبغي ان يكون الموجبة الجزئية وهي النقيض ، وهو قولنا : ا في بعض ب ، فاذا اضعفنا اليها ان ج في كل ا انتج المحال وهو ان ج في بعض ب . فاذن قولنا : ا في بعض ب كاذب ، واذا كذب هذا صدق^٣ ا ولا في شيء من ب ، وهو المطلوب . وكذلك يعرض ان كانت المقدمة الصادقة الكلية سالبة . فان وضعنا المقدمة الصادقة من جهة ب لم يحدث قياس لان الكبرى تكون جزئية في الشكل الاول ، وان اخذنا مكان النقيض الضد حدث قياس ينتج المحال الى اي ناحية وضعنا المقدمة الصادقة من طرفي النقيض ، الا انه لا ينتج محالاً يلزم عن^٤ كذبه صدق مقابله الذي هو المطلوب .

القول في بيان قاعدة شاملة في قياس الخلف لجميع الاشكال

فاذن في قياس الخلف متى اردنا ان ننتج محالاً لا يلزم عن كذبه صدق مقابله الذي هو المطلوب^٥ ، فينبغي ان نأخذ النقيض لا الضد ، وذلك عام في جميع اشكال الخلف من اي شكل من الاشكال الحمالية تركيب .

فاذا اردنا ان نبين السالبة الجزئية بطريق الخلف في هذا الشكل فانه ينبغي ان يكون موضوعنا المقابل الموجبة الكلية ، لانه اذا كان موضوعنا المقابل ان ا في كل ب . واضفنا اليها ان ج موجودة^٦ في كل ا على انها الصادقة ، فانه ينتج محالاً^٧ ان ج في كل ب . فاذن قولنا : ا في كل ب محال ، واذا كذب هذا صدق قولنا : ا ليست في كل ب ، وذلك هو المطلوب . وكذلك يعرض ان كانت هذه^٨ 62a-5 السالبة^٩ . وكذلك ان اضعفنا اليها ب في كل ج ، او ب في بعض ج ذاته ينتج المحال في الشكل الاول ، واما ان اضعفنا اليها ان ج في بعض ا فانه لا يكون قياس لان الكبرى تكون جزئية في الشكل^{١٠} الاول ، وكذلك ان كانت هذه سالبة . 10-15

- ١٢ -

[القول في قياس الخلف في الشكل الثاني]

فاما الموجبة الكلية فتبين في الشكل الثاني والثالث . وبيان ذلك انه اذا اردنا ان نبين ان ا موجودة في كل ب في الشكل الثاني ، فلنأخذ نقيضها وهي ان ا ليست في كل ب ، فاذا اضعفنا الى هذا النقيض ان ا موجودة في كل ج فانه يجب عن ذلك في الشكل الثاني ان تكون ج غير موجودة في كل ب . فاذا كان هذا محالاً ، وكانت المقدمة المقرونة بالنقيض صادقة ، فواجب ان يكون الكذب عرض عن النقيض وهو قولنا : ا ليست في كل ب ، واذا كذب هذا صدق نقيضه وهو ان ا في كل ب . وان اخذ بدل النقيض الضد لم ينتفع به في كل مادة .

واذا اردنا ان نبين في هذا الشكل الموجبة الجزئية وهي قولنا : ا موجودة في بعض ب ، فانه ينبغي ان نأخذ نقيضها وهو ا ولا في شيء من ب ، ثم نضيف اليه ا موجودة في كل ج ، فينتج لنا ان ج ولا في شيء من ب ، وذلك محال لازم عن وضعنا ا ولا في شيء من ب ، فتقيضه اذن صادق وهو قولنا : ا في بعض ب . فان اخذنا بدل النقيض الضد عرض من ذلك ما عرض في الشكل الاول ، اعني ان ينتج المحال ، لكن^٢ لا يبين بذلك صدق المقابل^٣ الموضوع في كل مادة .

فان اردنا ان نبين السالبة الكلية بهذا الشكل ، فانا نأخذ نقيضها وهي ان ا موجودة في بعض ب ، ونضيف اليها ما لا يشك في صدقه وهو ان ا غير موجودة في شيء من ج ، فيلزم ضرورة ان تكون ج غير موجودة في بعض ب في الشكل الثاني .

فان اردنا ان نبين السالبة الجزئية ، فأننا نأخذ نقيضها وهو ا في كل ب ، ونضيف اليها ا غير موجودة في شيء من ج ، فيلزم المحال وهو ان ج غير موجودة في شيء من ب . فنقيض ما لزم^٤ عنه المحال صادق وهو قولنا : ا ليست في بعض ب الذي قصدنا بيانه^٥.

٥ فقد تبين من هذا ان جميع المطالب تبين بالخلف في الشكل الثاني .

— ١٣ —

— 13 —

[القول في قياس الخلف في الشكل الثالث]

وكذلك يعرض ان تبين جميعها بالشكل الثالث . وبيان ذلك اننا اذا اردنا بيان 5-10
الموجبة الكلية اخذنا نقيضها وهو قولنا : ا غير موجودة في بعض ب ، وان^١ اضعنا اليها ج موجودة في كل ب ، فينتج في الشكل الثالث ان ا غير موجودة في بعض ج لان الحد الاوسط الذي هو ب هو^٢ موضوع للطرفين . واذا كانت النتيجة محالاً ١٠
فناقض ما لزم عنه المحال صادق وهو قولنا : ا في كل ب المقصود انتاجه . فان وضعنا الضد عوض النقيض انتج محالاً ، لكن^٣ لا يلزم عنه ضرورة صدق المطلوب مثل ما عرض في سائر الاشكال .

فان اردنا ان نبين ان ا موجودة في بعض ب ، وهي الموجودة الجزئية ، فأننا نضع ١٥
ان^١ ا ولا في شيء من ب وهي نقيضها ، ونضيف اليها ج موجودة في بعض ب ، فينتج في هذا الشكل ان ا غير موجودة في بعض ج . فان كان ذلك كاذباً فما لزم عنه الكذب ، وهو قولنا : ا ولا في شيء من ب ، كاذب . واذا كذب هذا صدق نقيضه وهو المطلوب الذي هو ا في بعض ب .

فاذا اردنا ان نبين السالبة الكلية ، مثل ان نريد ان نبين ان ا ولا في شيء من 15
ب . فأننا نأخذ نقيض ذلك وهو قولنا : ا في بعض ب ، ونضيف اليها ج موجودة في كل ب ، فاذا لزم في هذا الشكل ان تكون ج موجودة في بعض ا . فاذا كان ذلك كذباً ، فالكذب انما لزم عن^٥ النقيض الموضوع اذ كانت مقدمة ب ج^٦ لا يشك في صدقها . فاذا كذب النقيض الذي هو الموجبة الجزئية صدقت السالبة^٧

الكلية وهي قولنا : ا ولا في شيء من ب . فان اخذ الضد عرض في ذلك ما يعرض^٨ في سائر الاشكال .

فان اردنا ان نبين السالبة الجزئية فأننا نضع نقيضها الذي هو الموجبة الكلية ، مثل ان نضع ا في كل ب ، ونضيف اليها ان ج موجودة في كل ب وهي التي لا يشك في ٥
صدقها ، فينتج لنا ان ج موجودة^٩ في بعض ا . فان^١ كان ذلك كذباً فالنقيض الذي هو الموجبة الكلية المشكوك فيه كذب ، واذا كذبت الموجبة الكلية صدقت السالبة الجزئية .

فقد تبين من قياس الخلف ها هنا^{١١} امران غير الذي سلف : احدهما انه انما يكون دائماً منتفعاً به في كل مادة بأخذ النقيض لا بأخذ الضد ، والثاني ان^{١٢}
جميع المطالب تتأتى به في الشكل الثاني والثالث ، وان الشكل الاول لا يتأتى فيه ١٠
الموجب الكلي فقط ، وتتأتى فيه باقي المطالب الثلاثة^{١٣} .

فصل

- ١٤ -

[الفرق بين القياس المستقيم وقياس الخلف]

- قال: والفرق بين القياس المستقيم وقياس الخلف^٢ اذا انتجا مطلوباً واحداً بعينه 35- من مقدمات واحدة بعينها، ان القياس الذي بالخلف نضع اولاً ما نريد بطلانه وهو ٥ نقيض ما نزوم بيانه ليسوق القول الى كذب معترف^٣ به انه كذب؛ واما القياس المستقيم فانه يبتدئ من مقدمات معترف بها. وكلا القياسين يكون من مقدمات معترف بها، الا ان القياس المستقيم يكون من المقدمتين اللتين يكون عنهما^٤ القياس، واما^٥ الذي بالخلف فاحدى مقدمتيه فقط هي^٦ من مقدمتي^٧ القياس^٨ المستقيم والثانية نقيض النتيجة المشكوك فيها. وفي المستقيم ليس يجب ضرورة ان تكون النتيجة ١٠ معروفة قبل كون القياس؛ واما الذي بالخلف فقد يجب ان تكون معروفة^٩ لنضع نقيضها، ولا فرق في ذلك بين ان تكون النتيجة موجبة او سالبة.
- وكل مطلوب يبين بقياس مستقيم فقد يمكن ان يبين بتلك المقدمات باعيانها 40 بقياس الخلف، وكل ما تبين بقياس الخلف فقد يمكن ان يبين بتلك الحدود 63a والمقدمات بقياس مستقيم. واذا كان القياس الحملي الذي في الخلف في الشكل الاول، فان القياس المستقيم الذي يكون على ذلك المطلوب وبتلك المقدمات باعيانها ١٥ يكون في الشكل الثاني والثالث: اما^{١١} السالب الكلي في الشكل الثاني، واما الموجب الجزئي في الشكل الثالث، والسالب الجزئي في الشكلين معاً اذا كانت الصادقة موجبة، واما اذا كانت سالبة ففي الثاني. فاذا كان القياس الحملي الذي 5 بالخلف في الشكل الثاني، فان القياس المستقيم يكون في الشكل الاول وذلك في ٢٠ جميع المطالب. واذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل الثالث فان قياسه^{١٢}

المستقيم يكون في الشكل الاول والثاني : اما الموجبات في الشكل الاول ، واما السوالب^{١٢} في الثاني .

[القول في الشكل الاول]

- وبيان ذلك انه اذا بينا بقياس الخلف في الشكل الاول ان ا ليست بموجودة في شيء من ب ، فوضعنا نقيض ذلك وهو ان ا موجودة في بعض ب ، واضفنا الى هذا النقيض^{١٣} مقدمة صادقة ، ينتج في الشكل الاول نتيجة كاذبة . واذا كان الامر كذلك فبين ان المقدمة الصادقة انما نضيفها من جهة ا لا من جهة ب حتى تكون الصادقة هي الكبرى ، اذ ليس يمكن ان تكون الجزئية كبرى في هذا الشكل . فلتكن المقدمة الصادقة ان ج موجودة في كل ا ، فيكون معنا ج في كل ا ، وا في بعض ب ، ينتج^{١٤} لنا في الشكل الاول ان ج في بعض ب وهو الكاذب . ولان^{١٥} رد قياس^{١٦} الخلف الى المستقيم يكون بأن نأخذ نقيض النتيجة الكاذبة ونضيف اليها المقدمة الصادقة التي كانت في قياس الخلف ، فبين ان المقدمة الصادقة التي هي ج في كل ا ، ونقيض النتيجة الكاذبة التي هي ج ولا في شيء من ب ، انها انما^{١٧} يشتركان في ج الذي هو الطرف الاكبر من النتيجة التي كانت في الشكل الاول الذي انتج الحال في قياس الخلف ، وكل مقدمتين اشتركتا في الطرف الاكبر من المطلوب فتألفهما^{١٨} في الشكل الثاني . فيأتي القياس المستقيم هكذا : ج في كل ا ، ولا ج ولا في شيء من ب ، ينتج : ا ولا في شيء من ب ، وهو المنتج بقياس الخلف . وكذلك يعرض ان بينا بطريق الخلف في الشكل الاول ان ا غير موجودة في كل ب ، اعني السالبة الجزئية بوضعنا نقيضها وهو ان ا موجودة في كل ب ، واضافنا اليها مقدمة صادقة كلية من جهة^{١٩} ا وهو ان ج موجودة في كل ا ، فاذا انتج ان ج موجودة في كل ب وهي الكاذبة ، اخذنا نقيضها وهو ان ج ليست في بعض ب ، واضفنا اليها المقدمة الكبرى الصادقة ، فانه تألف القياس المستقيم على الامر المبين^{٢٠} بقياس الخلف هكذا : ج موجودة في كل ا ، وج ليست في كل ب ، ف ا ليست في كل ب ، وهي نتيجة قياس الخلف . وقد يتأتى هذا في الشكل الثالث اذا وضعنا المقدمة الصادقة المضافة الى النقيض صغرى في الشكل الاول ، فان النقيض لما كان هاهنا^{٢١} موجباً كلياً امكن ان تكون مقدمة صغرى^{٢٢} في الشكل الاول ، فتكون

- النتيجة الكاذبة ا في كل ج . فاذا اخذنا نقيضها وهو ان ا ليست في بعض ج ، واضفنا اليها المقدمة الصادقة وهي^{٢٣} ان كل^{٢٤} ب في كل ج ، فبين ان المقدمتين انما^{٢٥} تشتركان في الطرف الاصغر من نتيجة الشكل الاول ، فيكون القياس في الشكل الثالث وينتج ان ا ليست في بعض ب ، وذلك هو الشيء المبين بطريق الخلف في الشكل الاول . ويعرض ان اخذت المقدمة الصادقة من جهة ا سالبة ان يكون قياسه^{٢٦} المستقيم في الشكل الثاني فقط^{٢٧} .
- ولیکن منتجاً لنا في الشكل الاول بقياس الخلف ان ا موجودة في بعض ب بوضعنا ان ا غير موجودة في شيء من ب الذي هو النقيض ، واضافنا الى ذلك ان ب في كل ج ، وهي الصادقة لانه ليس يمكن ان نضيفها من جهة ا لان الصغرى لا تكون سالبة في الشكل الاول ، فينتج لنا ان ا غير موجودة في شيء من ج وهو الحال . فاذا اخذنا نقيض هذا الحال وهو ان ا في بعض ج ، واضفنا اليها المقدمة الصادقة وهي قولنا : ب في كل ج ، فبين انه ينتج لنا في الشكل الثالث ان ا في بعض ب^{٢٨} لان ج هو الحد المشترك لنقيض الحال والمقدمة الصادقة وهو موضوع للطرفين . وكذلك يعرض اذا كانت المقدمة الصادقة المضافة^{٢٩} الى النقيض جزئية ، اعني مقدمة ب ج .
- فهذه حال جميع ما تبين بالخلف^{٣٠} في الشكل الاول ، فانه قد تبين انه لا يتبين فيه^{٣١} الموجب الكلي .

القول في قياس الخلف في الشكل الثاني

- واما الشكل الثاني فلنتزل انه يتبين^{٣٢} فيه بالخلف موجبة كلية وهو ان ا موجودة في كل ب ، بوضعنا نقيضها وهو ان ا ليست في كل ب ، واضافنا اليها مقدمة صادقة تأتلف معها في الشكل الثاني وهي^{٣٣} ان ا في كل ج ، فينتج لنا الكذب عن ذلك وهو ان ج ليست في كل ب . فنقول ان قياس هذا المطلوب يكون في الشكل الاول^{٣٤} . وذلك انه اذا اخذنا نقيض النتيجة الكاذبة وهو ان ج في كل ب ، واضفنا^{٣٥} اليها قولنا : ا في كل ج وهي الصادقة ، فبين انه ينتج لنا في الشكل الاول فقط ا في كل ب وهي موجبة كلية . وذلك ان هاتين المقدمتين الصادقتين

التين احدهما^{٣٦} نقض الكاذبة والاخرى الصادقة الموضوعة في قياس الخلف، لم
تشتراكا^{٣٧}: لا في المحمول فتكون في الشكل الثاني، ولا في الموضوع فتكون في
الثالث، بل الذي اشتركت فيه هو^{٣٨} موضوع للطرف الاكبر في المطلوب ومحمول على
الاصغر، وذلك هو تركيب الشكل الاول. وليكن مبرهنًا عندنا في الشكل الثاني
بالخلف موجبة جزئية وهو ان ا في بعض ب، بوضعا ان ا ولا في شيء من ب
الذي هو المقابل، واضافتنا الى ذلك ان ا موجودة في كل ج حتى يلزم^{٣٩} ذلك ان
ج ليست في شيء من ب الذي هو الكاذب، فاقول ان قياسه المستقيم يكون في
الشكل الاول. وذلك انه اذا^{٤٠} اخذنا ا موجودة في كل ج وهي الصادقة الموضوعة
في قياس الخلف، وجه في بعض البا^{٤١} وهي نقض النتيجة الكاذبة، فبين انه
ينتج في الشكل الاول ان ا في بعض ب.

فان كان الذي يبين بالخلف سالبًا كليًا في الشكل الثاني بوضعا نقضه وهو ان ا
موجودة في بعض ب، واضافتنا الى ذلك ان ا غير موجودة في شيء من ج حتى
تكون النتيجة الكاذبة ان ج ليست في بعض ب، فان قياسه المستقيم يكون في
الشكل الاول. وذلك اننا اذا اخذنا نقض النتيجة الكاذبة وهو قولنا ان ج في كل
ب، واضفنا اليها ا ولا في شيء من ج وهي الصادقة، فانه ينتج لنا في الشكل
الاول ان ا ولا في شيء من ب. وكذلك ان برهنا بالشكل الثاني في قياس الخلف
سالبة جزئية وهو ان ا غير موجودة في بعض ب، بوضعا نقضها وهو ان ا موجودة
في^{٤٢} كل ب، واضافتنا الى ذلك ان ا غير موجودة في شيء من ج، فيلزم عن
ذلك ان ج غير موجودة في شيء من ب وهي الكاذبة. فان قياسه المستقيم يكون
بأن نأخذ ج في بعض ب وهو نقض النتيجة الكاذبة، ونضيف اليها المقدمة
الصادقة وهو^{٤٣} قولنا: ا ولا في شيء من ج: فيلزم عنه ا ليست في بعض ب.
فقد تبين من هذا ان ما تبين بالخلف في الشكل الثاني فان قياسه^{٤٤} المستقيم
يكون في الشكل الاول، وذلك في جميع المطالب.

القول في الشكل الثالث

٢٥ وايضًا لنبين في الشكل الثالث بطريق الخلف موجبة كلية وهو قولنا: ا موجودة 40

في كل ب بوضعا نقضها وهو ان ا ليست في بعض ب، واضافتنا الى ذلك ان ج
في كل ب، حتى يكون الكاذب اللازم ان ا ليست في^{٤٥} بعض ج، فاقول ان قياسه
المستقيم يكون في الشكل الاول. وذلك انه اذا اخذنا نقض المنتج الكاذب وهو
قولنا: ا في كل ج، واضفنا الى ذلك ج في كل ب الصادقة^{٤٦}، انتج لنا في
الشكل الاول ان ا في كل ب وهو الذي تبين بالخلف، لان ا و ب لا يمكن فيها
ان يشتركا الا بشيء ثالث يكون موضوعًا للألف^{٤٧} ومحمولًا على ب اللذان هما طرفا
المطلوب. وكذلك ان برهنا بالخلف موجبة جزئية في الشكل الثالث وهو قولنا: ا
في بعض ب، بوضعا نقضها وهو قولنا: ا ولا في شيء من ب واضافتنا الى ذلك
ان ج في بعض ب، حتى يكون الكاذب المنتج ان ا ليست في بعض ج، فان
قياسه المستقيم يكون في الشكل الاول. وذلك اذا اخذنا نقض الكاذب، اعني
النتيجة، وهو قولنا: ا في كل ج، واضفنا الى ذلك ج في بعض ب، اعني مقدمة
القياس الصادقة، فينتج لنا ان ا في بعض ب.

وكذلك ان بينا بالخلف سالبة كلية في الشكل الثالث بوضعا نقضها وهو قولنا:
ا في بعض ب، واضافتنا الى ذلك ج في كل ب، حتى ينتج لنا من ذلك ج في
بعض ا الذي هو الكاذب، فاقول ان قياسه المستقيم يكون في الشكل الثاني. وذلك
اننا نأخذ نقض النتيجة الكاذبة والمقدمة الصادقة التي استعملت في بيان الخلف،
فيكون معنا ج ولا^{٤٨} في شيء من ا، وجه في كل ب، ينتج لنا: ا ولا في شيء
من ب، وهو الشيء المبين بطريق الخلف. وكذلك يعرض ان بينا بطريق الخلف
السالب الجزئي بأن^{٤٩} نأخذ نقضه وهو الموجب الكلي، مثل ان نأخذ ا في كل ب
ونضيف اليه ج في بعض ب، فينتج لنا ان ج في بعض ا وهو الحال، فاقول ان
قياسه ايضا المستقيم^{٥٠} يكون في الشكل الثاني. وذلك اننا^{٥١} نأخذ نقض النتيجة
والمقدمة الصادقة على العادة، فيكون معنا ج ولا في شيء من ا، وجه في بعض
ب، ينتج لنا: ا ليست في كل ب او ليست في بعض ب.

فقد تبين ان جميع المسائل التي تتبين بقياس الخلف في جميع العلوم يمكن ان
تبرهن بقياسات مستقيمة، وان ترد اليها بتلك المقدمات باعياها وبذلك الحدود ايضا
باعياها، وان رد القياس المستقيم الى الخلف هو بعينه القياس^{٥٢} الذي يسمى

التين احدهما^{٣٦} نقيض الكاذبة والاخرى الصادقة الموضوعة في قياس الخلف، لم تشتركا^{٣٧}: لا في المحمول فتكون في الشكل الثاني، ولا في الموضوع فتكون في الثالث، بل الذي اشتركت فيه هو^{٣٨} موضوع للطرف الاكبر في المطلوب ومحمول على الاصغر، وذلك هو تركيب الشكل الاول. وليكن مبرهنا عندنا في الشكل الثاني بالخلف موجبة جزئية وهو ان ا في بعض ب، بوضعا ان ا ولا في شيء من ب الذي هو المقابل، واضافتنا الى ذلك ان ا موجودة في كل ج حتى يلزم^{٣٩} ذلك ان ج ليست في شيء من ب الذي هو الكاذب، فاقول ان قياسه المستقيم يكون في الشكل الاول. وذلك انه اذا^{٤٠} اخذنا^{٤١} ا موجودة في كل ج وهي الصادقة الموضوعة في قياس الخلف، وجب في بعض الب^{٤٢} وهي نقيض النتيجة الكاذبة، فبين انه ينتج في الشكل الاول ان ا في بعض ب.

فان كان الذي يبين بالخلف سائلا كلياً في الشكل الثاني بوضعا نقيضه وهو ان ا موجودة في بعض ب، واضافتنا الى ذلك ان ا غير موجودة في شيء من ج حتى تكون النتيجة الكاذبة ان ج ليست في بعض ب، فان قياسه المستقيم يكون في الشكل الاول. وذلك اننا اذا اخذنا نقيض النتيجة الكاذبة وهو قولنا ان ج في كل ب، واضفنا اليها ا ولا في شيء من ج وهي الصادقة، فانه ينتج لنا في الشكل الاول ان ا ولا في شيء من ب. وكذلك ان برهنا بالشكل الثاني في قياس الخلف سالبة جزئية وهو ان ا غير موجودة في بعض ب، بوضعا نقيضها وهو ان ا موجودة في^{٤٣} كل ب، واضافتنا الى ذلك ان ا غير موجودة في شيء من ج. فيلزم عن ذلك ان ج غير موجودة في شيء من ب وهي الكاذبة. فان قياسه المستقيم يكون بأن نأخذ ج في بعض ب وهو نقيض النتيجة الكاذبة، ونضيف اليها المقدمة الصادقة وهو^{٤٤} قولنا: ا ولا في شيء من ج، فيلزم عنه ا ليست في بعض ب. فقد تبين من هذا ان ما تبين بالخلف في الشكل الثاني فان قياسه^{٤٥} المستقيم يكون في الشكل الاول، وذلك في جميع المطالب.

في كل ب بوضعا نقيضها وهو ان ا ليست في بعض ب، واضافتنا الى ذلك ان ج في كل ب، حتى يكون الكاذب اللازم ان ا ليست في^{٤٦} بعض ج، فاقول ان قياسه المستقيم يكون في الشكل الاول. وذلك انه اذا اخذنا نقيض المنتج الكاذب وهو قولنا: ا في كل ج، واضفنا الى ذلك ج في كل ب الصادقة^{٤٧}، انتج لنا في الشكل الاول ان ا في كل ب وهو الذي تبين بالخلف، لان ا و ب لا يمكن فيها ان يشتركا الا بشيء ثالث يكون موضوعاً للألف^{٤٨} ومحمولاً على ب للذان هما طرفا المطلوب. وكذلك ان برهنا بالخلف موجبة جزئية في الشكل الثالث وهو قولنا: ا في بعض ب، بوضعا نقيضها وهو قولنا: ا ولا في شيء من ب واضافتنا الى ذلك ان ج في بعض ب، حتى يكون الكاذب المنتج ان ا ليست في بعض ج، فان قياسه المستقيم يكون في الشكل الاول. وذلك اذا اخذنا نقيض الكاذب، اعني النتيجة، وهو قولنا: ا في كل ج، واضفنا الى ذلك ج في بعض ب، اعني مقدمة القياس الصادقة، فينتج لنا ان ا في بعض ب.

وكذلك ان بينا بالخلف سالبة كلية في الشكل الثالث بوضعا نقيضها وهو قولنا: ا في بعض ب، واضافتنا الى ذلك ج في كل ب، حتى ينتج لنا من ذلك ج في بعض ا الذي هو الكاذب، فاقول ان قياسه المستقيم يكون في الشكل الثاني. وذلك اننا^{٤٩} نأخذ نقيض النتيجة الكاذبة والمقدمة الصادقة التي استعملت في بيان الخلف، فيكون معنا ج ولا^{٥٠} في شيء من ا، وجب في كل ب، ينتج لنا: ا ولا في شيء من ب، وهو الشيء المبين بطريق الخلف. وكذلك يعرض ان بينا بطريق الخلف السالب الجزئي بأن^{٥١} نأخذ نقيضه وهو الموجب الكلي، مثل ان نأخذ ا في كل ب، ونضيف اليه ج في بعض ب، فينتج لنا ان ج في بعض ا وهو المحال، فاقول ان قياسه ايضاً المستقيم^{٥٢} يكون في الشكل الثاني. وذلك اننا^{٥٣} نأخذ نقيض النتيجة والمقدمة الصادقة على العادة، فيكون معنا ج ولا في شيء من ا، وجب في بعض ب، ينتج لنا: ا ليست في كل ب او ليست في بعض ب.

فقد تبين ان جميع المسائل التي تبين بقياس الخلف في جميع العلوم يمكن ان تبرهن بقياسات مستقيمة، وان ترد اليها بتلك المقدمات باعياها وتلك الحدود ايضاً باعياها، وان رد القياس المستقيم الى الخلف هو بعينه القياس^{٥٤} الذي يسمى

القول في الشكل الثالث

وايضاً لنبين في الشكل الثالث بطريق الخلف موجبة كلية وهو قولنا: ا موجودة 40

«المنعكس». وكذلك تبين مما تقدم انه اذا ردت المقاييس^{٥٥} المستقيمة الى الخلف لاي قياسات ترجع في الخلف. وكذلك اذا ردت قياسات الخلف الى المستقيمتين لاي قياسات ترجع^{٥٦}، وتبين ان كل مطلوب يمكن ان يبين بالخلف وعلى الاستقامة.

- ١٥ -

القول في قياسات المركبة من المتقابلات

قال: واما في اي شكل يمكن ان تأتلف القياس من مقدمتين متقابلتين، وفي اي شكل لا يمكن، فذلك يبين مما نضعه. اما اولا فقد قيل ان المتقابلات بالحقيقة على جهة الايجاب والسلب^١ هي^٢ اثنان: المتناقضان والمتضادان.

واذا تقرر هذا^٣ فاقول: انه ليس يمكن ان تأتلف قياس في الشكل الاول لا من متضادات ولا من متناقضات، لا قياس ينتج موجبا ولا قياس ينتج سالبا. اما موجبا فن قبل انه ينبغي ان يكون القياس المنتج للموجب من مقدمتين موجبتين، والقياس الذي تأتلف من المتقابلات على طريق التناقض او التضاد احدي مقدمتيه سالبة والاخرى موجبة؛ واما سالبا فانه^٤ ايضا ليس يمكن ذلك من قبل ان المحمول والموضوع^٥ في الموجبة والسالبة، هو واحد بعينه على ما تبين في الكتاب المتقدم. والقياس الذي يكون في الشكل الاول مقدمته^٦ ليس المحمول فيها^٧ واحدا ولا الموضوع واحدا اذ كان الحد الاوسط فيه هو^٨ موضوع في احدي المقدمتين محمول في الاخرى.

واما الشكل الثاني فانه يمكن ان يكون فيه قياس من مقدمتين متقابلتين: اما على طريق التضاد، واما على طريق التناقض. ومثال ذلك قولنا: كل علم فاضل، ولا واحد من العلوم فاضل، ينتج لنا: ولا واحد من العلوم هو علم، وذلك غاية الشناعة. وكذلك يعرض ان وضعنا كل علم فاضل^١، والطب ليس بفاضل، وذلك ان سلب الفضل^{١١} عن الطب هو سلب له عن بعض العلوم، فكأننا وضعنا:

- 15 -

كل علم فاضل^{١٢}، بعض العلوم ليس بفاضل، فينتج لنا: بعض العلوم^{١٣} ليس بعلم. والسبب في امكان هذا في الشكل الثاني ان المحمول في المقدمتين فيه هو واحد بعينه؛ وهكذا الامر في المتقابلات، وسواء^{١٥} فرضنا الموجبة هي الكبرى والسالبة هي الصغرى او كان الامر بالعكس، الامر^{١٦} في ذلك واحد بعينه. وليس يمكن ان ينتج المتقابلات بالحقيقة في هذا الا بان تؤخذ الموجبة والسالبة بعينها، مثل ان نقول: كل علم فاضل، ليس كل علم فاضلا؛ او نأخذ ما هو جزء لاحدى^{١٧} المقدمتين ومنطوتحتها بدل المقدمة نفسها الموجبة والسالبة، مثل ان نأخذ بدل كل علم ليس بفاضل، الطب ليس بفاضل، او بدل قولنا: كل علم فاضل، قولنا: الطب فاضل، ثم نقرن به: ولا علم واحد فاضل، فانه لا فرق بين ان نقرنه بالمقدمة المقابلة^{١٨} نفسها او بما هو منطوتحتها. ومتى لم تؤخذ المقدمتان باحدى هاتين الجهتين، لم تكن متقابلة^{١٩} ولا كانت قوتها^{٢٠} قوة المتقابلة: لا في التي تتقابل على طريق التضاد، ولا في التي تتقابل على طريق التناقض.

واما في^{٢١} الشكل الثالث فانه لا يمكن في الاصناف الموجبة منه ان يكون القياس تأتلف من المتقابلات، احدهما^{٢٢} موجبة والاخرى سالبة. وتلك هي العلة بعينها التي عرضت في الشكل الاول. واما اذا كان القياس سالبا فانه قد يمكن ان تأتلف فيه قياس من مقدمات اذا كانت المقدمات كلية او جزئية. مثال^{٢٣} ذلك قولنا: كل طب علم، ولا شيء من الطب علم، فانه يجب من هذا ان يكون بعض العلم ليس بعلم. وكذلك يعرض ان اخذت احدي المقدمتين جزئية مثل ان نقول: بعض الطب علم، ولا شيء من الطب علم، فانه يلزم عنه ان يكون بعض العلم ليس بعلم. واذا كانت احدي المقدمتين في هذين القياسين جزئية والاخرى كلية، فان القياس تأتلف من المتناقضة لا من المتضادة اذ كان المتضادان كليين.

وينبغي ان تعلم ان المقاييس التي تأتلف في هذين الشكلين من الموجبة والسالبة ابتداء اوليا، اعني التي سائر ما تأتلف مما يعد في هذا الباب، هي تابعة لها. هي اثنا عشر^{٢٤} قياسا، ستة في كل شكل. وذلك انه لما كانت المتقابلات ثلاثة^{٢٥} ازواج: احدها قولنا: «كل»، «ولا واحد»، وهي المتقابلات على طريق التضاد، والاثنان^{٢٦} متقابلان على طريق التناقض: احدهما^{٢٧} ان تكون الموجبة هي الكلية

«المنعكس». وكذلك تبين مما تقدم انه اذا ردت المقاييس^{٥٥} المستقيمة الى الخلف لايّ قياسات ترجع في الخلف. وكذلك اذا ردت قياسات الخلف الى المستقيمت لايّ قياسات ترجع^{٥٦}، وتبين ان كل مطلوب يمكن ان يبين بالخلف وعلى الاستقامة.

- ١٥ -

القول في قياسات المركبة من المتقابلات

قال: واما في اي شكل يمكن ان تأتلف القياس من مقدمتين متقابلتين، وفي اي شكل لا يمكن، فذلك يبين مما نضعه. اما اولا فقد قيل ان المتقابلات بالحقيقة على جهة الايجاب والسلب^١ هي^٢ اثنان: المتناقضان والمتضادان.

واذا تقرر هذا^٣ فاقول: انه ليس يمكن ان تأتلف قياس في الشكل الاول لا من متضادات ولا من متناقضات، لا قياس ينتج موجبا ولا قياس ينتج سالبا. اما موجبا فن قبل انه ينبغي ان يكون القياس المنتج للموجب من مقدمتين موجبتين، والقياس الذي تأتلف من المتقابلات على طريق التناقض او التضاد احدى مقدمتيه سالبة والاخرى موجبة، واما سالبا فانه^٤ ايضا ليس يمكن ذلك من قبل ان المحمول والموضوع^٥ في الموجبة والسالبة، هو واحد بعينه على ما تبين في الكتاب المتقدم. والقياس الذي يكون في الشكل الاول مقدهما^٦ ليس المحمول فيها^٧ واحدا ولا الموضوع واحدا اذ كان الحد الاوسط فيه هو^٨ موضوع في احدى المقدمتين محمول في الاخرى.

واما الشكل الثاني فانه يمكن ان يكون فيه قياس من مقدمتين متقابلتين: اما على طريق التضاد، واما على طريق التناقض. و^٩ مثال ذلك قولنا: كل علم فاضل، ولا واحد من العلوم فاضل، ينتج لنا: ولا واحد من العلوم هو علم، وذلك غاية الشناعة. وكذلك يعرض ان وضعنا كل علم فاضل^{١٠}، والطب ليس بفاضل، وذلك ان سلب الفضل^{١١} عن الطب هو سلب له عن بعض العلوم، فكأننا وضعنا:

كل علم فاضل^{١٢}، بعض العلوم ليس بفاضل، فينتج لنا: بعض العلوم^{١٣} ليس بعلم. والسبب في امكان هذا في الشكل الثاني ان المحمول في المقدمتين فيه هو واحد بعينه، وهكذا^{١٤} الامر في المتقابلات، وسواء^{١٥} فرضنا الموجبة هي الكبرى والسالبة هي الصغرى او كان الامر بالعكس، الامر^{١٦} في ذلك واحد بعينه. وليس يمكن ان ينتج المتقابلات بالحقيقة في هذا الا بأن تؤخذ الموجبة والسالبة بعينها، مثل ان نقول: كل علم فاضل، ليس كل علم فاضلا، او نأخذ ما هو جزء لاحدى^{١٧} المقدمتين ومنطوقتها بدل المقدمة نفسها الموجبة والسالبة، مثل ان نأخذ بدل كل علم ليس بفاضل، الطب ليس بفاضل، او بدل قولنا: كل علم فاضل، قولنا: الطب فاضل، ثم نقرن به: ولا علم واحد فاضل، فانه لا فرق بين ان نقرنه بالمقدمة المابقة^{١٨} نفسها او بما هو منطوقتها. ومتى لم تؤخذ المقدمتان بإحدى هاتين الجهتين، لم تكن متقابلة^{١٩} ولا كانت قوتها^{٢٠} قوة المتقابلة: لا في التي تتقابل على طريق التضاد، ولا في التي تتقابل على طريق التناقض.

واما في^{٢١} الشكل الثالث فانه لا يمكن في الاصناف الموجبة منه ان يكون القياس تأتلف من المتقابلات، احدهما^{٢٢} موجبة والاخرى سالبة. وتلك هي العلة بعينها التي عرضت في الشكل الاول. واما اذا كان القياس سالبا فانه قد يمكن ان تأتلف فيه قياس من مقدمات اذا كانت المقدمات كلية او جزئية. مثال^{٢٣} ذلك قولنا: كل طب علم، ولا شيء من الطب علم، فانه يجب من هذا ان يكون بعض العلم ليس بعلم. وكذلك يعرض ان اخذت احدى المقدمتين جزئية مثل ان نقول: بعض الطب علم، ولا شيء من الطب علم، فانه يلزم عنه ان يكون بعض العلم ليس بعلم. واذا كانت احدى المقدمتين في هذين القياسين جزئية والاخرى كلية، فان القياس تأتلف من المتناقضة لا من المتضادة اذ كان المتضادان كليين.

وينبغي ان تعلم ان المقاييس التي تأتلف في هذين الشكلين من الموجبة والسالبة اثلاثا^{٢٤} اوليا، اعني التي سائر ما تأتلف مما يعد في هذا الباب، هي تابعة لها. هي اثنا عشر^{٢٥} قياسا، ستة في كل شكل. وذلك انه لما كانت المتقابلات ثلاثة^{٢٦} ازواج: احدها قولنا: «كل»، «ولا واحد»، وهي المتقابلات على طريق التضاد، والاثنان^{٢٧} متقابلان على طريق التناقض: احدهما^{٢٨} ان تكون الموجبة هي الكلية

- والسالبة الجزئية، والثانية عكس هذا، فبين انه يأتلف منها^{٢٨} في كل واحد من الشكليين ثلاثة^{٢٩} اقيسة. ولان المقدمتين المتقابلتين لها وضعان في الشكل الواحد: احدهما ان تكون الموجبة هي الصغرى والسالبة الكبرى، والوضع الآخر عكس هذا، لزم عن ذلك ان تكون اصناف المقاييس ستة في كل شكل منها^{٣٠}؛ ولا^{٣١} يبالى^{٣٢} في هذا الوضع^{٣٣} كانت الصغرى في الشكل الثالث سالبة او موجبة، لانه انما منع ان تكون سالبة فيما سلف بالاضافة الى مطلوب محدود. والغرض ها هنا^{٣٤} بهذه المقاييس المركبة انما هو التغليف وانتاج الحال، سواء كان الحال هو النتيجة او عكسها.
- فقد تبين من هذا القول في اي الاشكال يمكن ان تأتلف المقاييس التي من 5
١٠ مقدمات متقابلة، وكم عدد الاوائل التي تجري فيها مجرى الاسطقسات.
- وهو بين انه قد يمكن ان تنتج من المقاييس التي فيها مقدمات كاذبة نتيجة صادقة، ما عدا^{٣٥} هذا الصنف من المقاييس، لان النتيجة فيها ابداً تكون مقابلة للشيء المفروض^{٣٦} وهو ان الشيء الموجود غير موجود. مثل ان الحي ليس بحي، وما يوصف بكذا^{٣٧} فليس كذا، وسواء كان ذلك موجوداً خارج الذهن او غير موجود، ١٥
مثل ان ينتج^{٣٨} ما هو عزرايل^{٣٩} فليس بعزرايل من مقدمتين متقابلتين مثل قولنا: 10
الانسان عزرايل، الانسان ليس بعزرايل^{٤٠} فانه يلزم عنه ان عزرايل ليس بعزرايل، وذلك قول متناقض^{٤١} في نفسه وان لم يكن عزرايل موجوداً^{٤٢}. فان صدق ايماننا للشيء بعينه وسلبه معاً مستحيل، سواء كان الشيء موجوداً او غير موجود. وانما لزم هذا في هذه المقاييس من قبل ان المقدمتين متناقضتان: اما بأن المحمول والموضوع^{٤٣} 15
٢٠ فيها واحد بعينه، واما بأن احدهما جزء للآخر. وهو ظاهر من هذا ان المقاييس الفاسدة التي في الصنائع من قبل فساد مقدماتها قد يمكن ان تنطوي في المقاييس^{٤٤} الصحيحة التي في تلك الصناعة نقاض المقدمات الفاسدة، من غير ان يشعر بذلك الذي اعتقد في تلك المقاييس الفاسدة انها صحيحة، وذلك اما انطواء جزئياً او لازماً فيلزم صاحب الصناعة التبيكت^{٤٥} من نفس ما يضعه في تلك الصناعة ٢٥
ويسلمه. مثل ان يضع واضع ان الجرم الساي غير متناه، ويضع من ذلك انه كروي الشكل. فانه يلزم عنه ان يكون المتناهي غير متناه. وكثيراً ما ينفع بهذا في مقاومة الاقاويل الفاسدة في الصنائع.

وينبغي ان تعلم انه لا يمكن الانسان ان يغلط فيضع مقدمتين متقابلتين في قول واحد بسيط^{٣٦} بعينه. و^{٣٧} كذلك لا يمكن السائل ان يغلط الحجب حتى يسأل مقدمتين معاً متناقضتين في قياس واحد بسيط، ولا ان يسلمها اذا سُئل عنها واحدة، مثل ان يسلم ان هذا الشيء خير وانه ليس بخير، وانما يمكن ذلك ٥
سُئل عنها بجهة واحدة ووضعت لجهة^{٣٨} او وضعت جزءاً من مقاييس مركبة وضعها بجهة والسؤال عنها بجهة فقل ان نسأل: اليس الحي الابيض ليس بابيض فانه يمكن ان يسلم لنا هذا لان الحي الابيض هو مجموع شيئين وليس هو ا وحده فقط. فعلى هذا المفهوم يمكن الحجب ان يسلم لنا هذه المقدمة عند سؤالنا عنها، فاذا سألناه^{٣٩} بعد: اليس الانسان حي^{٤٠} ابيض؟ امكن ايضاً ان يسلم ١٠
هذه الاخرى فينتج عليه الحال وهو ان بعض^{٤١} ما هو ابيض ليس بابيض. وك يمكن ايضاً ان يسلم^{٤٢} لنا المتقابلتين^{٤٣} اذا وضعنا^{٤٤} احدهما^{٤٥} جزءاً من قياس نحو نتيجة محدودة، ووضعنا الاخرى^{٤٦} ايضاً جزءاً من قياس آخر بسيط نحو نتيجة اخرى^{٤٧}. وبهذا^{٤٨} بعينه يمكن الانسان^{٤٩} ان يغلط فيضع في المقاييس ١٥
مقدمات متناقضة، مثل ان يسلم لنا ان كل طب علم، وكل علم طب، من ان يصرح باللازم عن ذلك وهو قولنا: كل طب ظن، ثم يسلم لنا مقدمة وهي قولنا: ولا شيء من الطب ظن، فيكون قد سلم لنا في هذه المقدمات الثلاث^{٥٠} مقدمتين متقابلتين وهو ان كل طب ظن، ولا شيء من الطب ظن، ٢٠
عنه^{٥١} انه ولا شيء من الطب طب. واكثر ما يعرض هذا متى سألنا^{٥٢} عن المقابل لا عن المقابل نفسه، فانه يخفى ويسلم لنا وبخاصة متى كان اللازم به ٢٥
مثل ان نسأل عن ايجاب محمول لموضوع فيسلم لنا، ثم نسأل عن سلب المحمول عن جنس ذلك الموضوع عن نوعه او عن^{٥٣} شخصه فيسلم لنا، فيلزم سلب ذلك المحمول بعينه عن جميع ذلك الموضوع الذي اوجب له^{٥٤}.

والسالبة الجزئية، والثانية عكس هذا، فبين انه يأتلف منها^{٢٨} في كل واحد من الشكلين ثلاثة^{٢٩} اقيسة. ولان المقدمتين المتقابلتين لهما وضعان في الشكل الواحد: احدهما ان تكون الموجبة هي الصغرى والسالبة الكبرى، والوضع الآخر عكس هذا. لزم عن ذلك ان تكون اصناف المقاييس ستة في كل شكل منها^{٣٠}؛ ولا^{٣١} يبالى^{٣٢} في هذا الوضع^{٣٣} كانت الصغرى في الشكل الثالث سالبة او موجبة، لانه انما منع ان تكون سالبة فيما سلف بالاضافة الى مطلوب محدود. والغرض ها هنا^{٣٤} بهذه المقاييس المركبة انما هو التغليب وانتاج المحال، سواء كان المحال هو النتيجة او عكسها.

فقد تبين من هذا القول في اي الاشكال يمكن ان تأتلف المقاييس التي من 5
١٠ مقدمات متقابلة، وكم عدد الاوائل التي تجري فيها مجرى الاسطقتات.

وهو بين انه قد يمكن ان تنتج من المقاييس التي فيها مقدمات كاذبة نتيجة صادقة، ما عداه^{٣٥} هذا الصنف من المقاييس، لان النتيجة فيها ابداً تكون مقابلة للشيء المفروض^{٣٦} وهو ان الشيء الموجود غير موجود. مثل ان الحي ليس بحي، وما يوصف بكذا^{٣٧} فليس كذا، وسواء كان ذلك موجوداً خارج الذهن او غير موجود، مثل ان ينتج^{٣٨} ما هو عنزابل^{٣٩} فليس بعنزابل من مقدمتين متقابلتين مثل قولنا: 10
الانسان عنزابل، الانسان ليس بعنزابل^{٤٠} فانه يلزم عنه ان عنزابل ليس بعنزابل، وذلك قول متناقض^{٤١} في نفسه وان لم يكن عنزابل موجوداً^{٤٢}. فان صدق ايجابنا الشيء بعينه وسلبه معاً مستحيل، سواء كان الشيء موجوداً او غير موجود. وانما لزم هذا في هذه المقاييس من قبل ان المقدمتين متناقضتان: اما بأن المحمول والموضوع^{٤٣} 15
فيها واحد بعينه، واما بأن احدهما جزء للآخر. وهو ظاهر من هذا ان المقاييس الفاسدة التي في الصنائع من قبل فساد مقدماتها قد يمكن ان تنطوي في المقاييس^{٤٤} 2٠
الصحيحة التي في تلك الصناعة نقائص المقدمات الفاسدة، من غير ان يشعر بذلك الذي اعتقد في تلك المقاييس الفاسدة انها صحيحة، وذلك اما انطواء جزئياً او لازماً فيلزم صاحب الصناعة التبيكت^{٤٥} من نفس ما يضعه في تلك الصناعة ويسلمه. مثل ان يضع واضع ان الجرم الساي غير متناه، ويضع من ذلك انه 2٢
مكري الشكل. فانه يلزم عنه ان يكون المتناهي غير متناه. وكثيراً ما يتنفع بهذا في مقاومة الاقاول الفاسدة في الصنائع.

وينبغي ان تعلم انه لا يمكن الانسان ان يغلط فيضع مقدمتين متقابلتين في قياس واحد بسيط^{٣٦} بعينه. و^{٤٧} كذلك لا يمكن السائل ان يغلط الجيب حتى يسلم له مقدمتين معاً متناقضتين في قياس واحد بسيط، ولا ان يسلمها اذا سُئل عنها بجهة واحدة، مثل ان يسلم ان هذا الشيء خير وانه ليس بخير، وانما يمكن ذلك اذا 5
سُئل عنها بجهة واحدة ووضعت لجهة^{٤٨} او وضعت جزءاً من مقاييس مركبة. اما ٥
وضعتها بجهة والسؤال عنها بجهة فثل ان نسأل: اليس الحي الابيض ليس بابيض؟ فانه يمكن ان يسلم لنا هذا لان الحي الابيض هو مجموع شيئين وليس هو ابيض وحده فقط. فعلى هذا المفهوم يمكن الجيب ان يسلم لنا هذه المقدمة عند سؤالنا اياه عنها، فاذا سألناه^{٤٩} بعد: اليس الانسان حي^{٥٠} ابيض؟ امكن ايضاً ان يسلم لنا ١٠
هذه الاخرى فينتج عليه المحال وهو ان بعض^{٥١} ما هو ابيض ليس بابيض. وكذلك يمكن ايضاً ان يسلم^{٥٢} لنا المتقابلتين^{٥٣} اذا وضعنا^{٥٤} احدهما^{٥٥} جزءاً من قياس بسيط نحو نتيجة محدودة، ووضعنا الاخرى^{٥٦} ايضاً جزءاً من قياس آخر بسيط نحو ايضاً نتيجة اخرى^{٥٧}. وبهذا^{٥٨} بعينه يمكن الانسان^{٥٩} ان يغلط فيضع في المقاييس^{٦٠} المركبة مقدمات متناقضة، مثل ان يسلم لنا ان كل طب علم، وكل علم طب، من غير ١٥
ان يصرح باللازم عن ذلك وهو قولنا: كل طب ظن، ثم يسلم لنا مقدمة ثانية وهي قولنا: ولا شيء من الطب ظن، فيكون قد سلم لنا في هذه المقدمات الثلاث^{٦١} مقدمتين متقابلتين وهو ان كل طب ظن، ولا شيء من الطب ظن، فيلزم ٢٠
عنه^{٦٢} انه ولا شيء من الطب طب. واكثر ما يعرض هذا متى سألنا^{٦٣} عن لازم المقابل لا عن المقابل نفسه، فانه يخفى ويسلم لنا وبخاصة متى كان اللازم بعيداً، ٢٠
مثل ان نسأل عن ايجاب محمول لموضوع فيسلم لنا، ثم نسأل عن سلب ذلك المحمول عن جنس ذلك الموضوع عن نوعه او عن^{٦٤} شخصه فيسلم لنا، فيلزم عنه سلب ذلك المحمول بعينه عن جميع ذلك الموضوع الذي اوجب له^{٦٥}.

القول في وضع المطلوب الاول نفسه في القياس وهو الذي يسمى «مصادرة»

قال : ووضع المطلوب الاول ، اعني الذي يقصد بيانه لنفسه لا من اجل غيره ، جزءاً من القياس المنتج له هو من جنس الاقاول التي لا يمكن ان يبرهن منها الشيء الذي قصد^١ برهانه . والمطلوب يعرض له الا^٢ يتبرهن^٣ من القول الذي قصد به^٤ برهانه على جهات اربع :

احدها ان يكون ذلك القول لا يلزم عنه النتيجة التي قصد به ان تلزم عنه :
اما لانه منتج اصلاً^١ لشيء من الاشياء ، واما لانه غير منتج للشيء الذي قصد انتاجه .

والجهة الثانية ان تكون المقدمات اخفى من النتيجة ، فان من شرط المقدمات ان تكون اعرف من النتيجة .

والجهة الثالثة ان تكون المقدمات والنتيجة في مرتبة واحدة من الخفاء .

والجهة الرابعة ان تكون النتيجة هي السبب في معرفة المقدمات ، فان من شرط المقدمات ان تكون اعرف من النتيجة ، وان تكون هي السبب في معرفتها . وبهذا يفصل هذا القسم من القسم الثاني .

واذا تقرر هذا فليس وضع المطلوب الاول جزء قياسه ، وهو الذي يسمى «المصادرة» . هو القول الذي لا يبرهن به المطلوب اذ كان هذا يقال على جهات ، بل القوة الذي لا يتبرهن^٢ به المطلوب اخرى ان يجري منه مجرى الجنس .

وهذا النوع من القول الذي يسمى «مصادرة» هو ان يروم انسان ان يبين شيئاً مجهولاً بذلك الشيء نفسه ، واعني بالشيء المجهول ما لا يمكن ان يبين الا بغيره .
فان الاشياء المعلومة صنفان : اما معلومة بانفسها وهي المقدمات الاول ، واما معلومة بغيرها وهي التي تعلم بالمقدمات الاول . فتي رام انسان ان يبين شيئاً مما يعلم بغير

١٦-

٥

١٠

١٥

٢٠

40

٢٥

نفسه ، فهو الذي يسمى في هذه الصناعة «مصادرة» ، وهو وضع المطلوب الاول . وهذا الفعل من الغالط او^١ المغالط يقع على وجهين :

احدهما ان يضع المطلوب نفسه مقدمة في بيان نفسه ، وذلك يعرض اذا كان المحمول او الموضوع في المطلوب اسمين^١ مترادفين على ما سيأتي بعد .

والوجه الثاني ان يبين نتيجة ما بمقاييس كثيرة مركبة من مقدمات كثيرة ، سبيل احدى^١ تلك المقدمات الا^٢ تتبين اذا استعملت تلك النتيجة مقدمة في القياس المنتج لها . مثل ان يبين انسان ان موجودة في هـ ، بأن يأخذ ان موجودة في ب ، وب^١ في هـ ، ثم يبين وجود ب في هـ بوجود ب في جـ وجـ في هـ ، ثم يبين وجود ا في ب بوجود ا في هـ التي هي النتيجة ، وجود هـ في ب . فانه لا فرق بين هذا الصنف والصنف الاول ، الا ان الصنف الاول انتج فيه الشيء المقصود انتاجه من الشيء نفسه ، وهذا الصنف انتج فيه الشيء المقصود انتاجه باكثر من واسطة واحدة . والغلط في هذا الصنف الثاني يقع كثيراً لموضع النسيان ، مثل ما يعرض لمن يبرهن انه اذا وضع خط مستقيم على خطين مستقيمين فصيّر الزاويتين اللتين^١ في جهة واحدة^٢ مساويتين^٣ لقائمتين ، ان الخطين متوازيان بانها^٤ ان لم يكونا متوازيين فانها اذا اخراجا على استقامة التقيا في احدى الجهتين فيكون هنالك مثلث تكون زواياه اكبر من قائمتين ، وذلك خلف لا يمكن ، فان كون المثلث ذا زاويتين قائمتين انما يبين بالخطوط المتوازية .

وبالحملة يعرض لمن يستعمل هذا النوع من البيان من الصناعة ما يلحق من^١ يقبس فيقول : ان كان هذا الشيء موجوداً فهذا الشيء موجود^٢ ، و^٣ على هذه الجهة تكون الاشياء كلها معلومة بانفسها وغنية عن^٤ ان تعلم بغيرها . فتي كان عندنا شيء مجهول الوجود لشيئين مختلفين ، وكان وجود احد ذينك الشيئين معلوماً بنفسه ، ورمنا ان نبين وجود ذلك الشيء المجهول لاحد ذينك الشيئين بوجود للشيء الآخر ، فقد بينا المجهول بمجهول ، لكن^١ ليس يلزم ان يكون مثل هذا البيان هـ البيان الذي يعرف «بالمصادرة» . مثل ان يكون عندنا مجهول وجود ا في ب وفي جـ ، ووجود ب في جـ بينا^٢ بنفسه ، فزيد ان نبين وجود ا في جـ بوجوده في ب . وانما يجب ان يكون مثل هذا البيان مصادرة : اما في الحقيقة فتي كان الشيطان شيئاً واحداً بعينه بالحقيقة . اعني جـ و ب ، وانما يختلفان بالاسماء^١ وذلك ا

- ١٦ -

القول في وضع المطلوب الاول نفسه في القياس
وهو الذي يسمى «مصادرة»

١6 -

قال : ووضع المطلوب الاول ، اعني الذي يقصد بيانه لنفسه لا من اجل غيره ، جزءا من القياس المنتج له هو من جنس الاقاول التي لا يمكن ان يبرهن منها الشيء الذي قصد^١ برهانه . والمطلوب يعرض له الا^٢ يتبرهن^٣ من القول الذي قصد به^٤ برهانه على جهات اربع :

احدها^٥ ان يكون ذلك القول لا يلزم عنه النتيجة التي قصد به ان تلزم عنه : 30-35
اما لانه منتج اصلاً^٦ لشيء من الاشياء ، واما لانه غير منتج للشيء الذي قصد انتاجه .

والجهة الثانية ان تكون المقدمات اخفى من النتيجة ، فان من شرط المقدمات ان تكون اعرف من النتيجة .

والجهة الثالثة ان تكون المقدمات والنتيجة في مرتبة واحدة من الخفاء .

والجهة الرابعة ان تكون النتيجة هي السبب في معرفة المقدمات ، فان من شرط المقدمات ان تكون اعرف من النتيجة ، وان تكون هي السبب في معرفتها . وبهذا يفصل هذا القسم من القسم الثاني .

واذا تقرر هذا فليس وضع المطلوب الاول جزء قياسه ، وهو الذي يسمى «المصادرة» ، هو القول الذي لا يبرهن به المطلوب اذ كان هذا يقال على جهات ، بل القوة الذي لا يتبرهن^٧ به المطلوب اخرى ان يجري منه مجرى الجنس .

وهذا النوع من القول الذي يسمى «مصادرة» هو ان يروم انسان ان يبين شيئاً مجهولاً بذلك الشيء نفسه ، واعني بالشيء المجهول ما لا يمكن ان يبين الا بغيره . 40
فان الاشياء المعروفة صنفان : اما معلومة بانفسها وهي المقدمات الاول ، واما معلومة بغيرها وهي التي تعلم بالمقدمات الاول . فتنى رام انسان ان يبين شيئاً مما يعلم بغير

نفسه ، فهو الذي يسمى في هذه الصناعة «مصادرة» ، وهو وضع المطلوب الاول . وهذا الفعل من الغالط او^٨ المغالط يقع على وجهين :

احدهما ان يضع المطلوب نفسه مقدمة في بيان نفسه ، وذلك يعرض اذا كان المحمول او الموضوع في المطلوب اسمين^٩ مترادفين على ما سيأتي بعد .

والوجه الثاني ان يبين نتيجة ما بمقاييس كثيرة مركبة من مقدمات كثيرة ، سبيل ٥
احدى^{١٠} تلك المقدمات الا^{١١} تتبين اذا استعملت تلك النتيجة مقدمة في القياس المنتج لها . مثل ان يبين انسان ان ا موجودة في ه ، بأن يأخذ ان ا موجودة في ب ، وب^{١٢} في ه ، ثم يبين وجود ب في ه بوجود ب في ج و ج في ه ، ثم يبين وجود ا في ب بوجود ا في ه التي هي النتيجة ، ووجود ه في ب . فانه لا فرق بين هذا الصنف والصنف الاول ، الا ان الصنف الاول انتج فيه الشيء المقصود انتاجه من الشيء نفسه ، وهذا ١٠
الصنف انتج فيه الشيء المقصود انتاجه باكثر من واسطة واحدة . والغلط في هذا الصنف الثاني يقع كثيراً لموضع النسيان ، مثل ما يعرض لمن يبرهن انه اذا وضع خط مستقيم على خطين مستقيمين فصيّر الزاويتين اللتين^{١٣} في جهة واحدة^{١٤} مساويتين^{١٥} لقائمتين ، ان الخطين متوازيان بانها^{١٦} ان لم يكونا متوازيين فانها اذا اخراجا على استقامة التقيا في ١٥
احدى الجهتين فيكون هنالك مثلث تكون زواياه اكبر من قائمتين ، وذلك خلف لا يمكن ، فان كون المثلث ذا زاويتين قائمتين انما يبين بالخطوط المتوازية .

وبالجملة يعرض لمن يستعمل هذا النوع من البيان من الشناعة ما يلحق من^{١٧} يقبس فيقول : ان كان هذا الشيء موجوداً فهذا الشيء موجود^{١٨} ، و^{١٩} على هذه الجهة تكون الاشياء كلها معلومة بانفسها وغنية عن^{٢٠} ان تعلم بغيرها . فتنى كان عندنا شيء مجهول الوجود لشيئين مختلفين ، وكان وجود احد ذينك الشيئين معلوماً ٢٠
بنفسه ، ورمنا ان نبين وجود ذلك الشيء المجهول لاحد ذينك الشيئين بوجود للشيء الآخر ، فقد بينا المجهول بمجهول ، لكن^{٢١} ليس يلزم ان يكون مثل هذا البيان هو البيان الذي يعرف «بالمصادرة» . مثل ان يكون عندنا مجهول وجود ا في ب وفي ج ، ووجود ب في ج بينا^{٢٢} بنفسه ، فتريد ان نبين وجود ا في ج بوجوده في 20
ب . وانما يجب ان يكون مثل هذا البيان مصادرة : اما في الحقيقة فتنى كان الشيطان^{٢٣} شيئاً واحداً بعينه بالحقيقة . اعني ج و ب ، وانما يختلفان بالاسماء^{٢٤} وذلك اذا

كان لها اسمان مترادفان، واما في الظن المحمود فاذا ظن بـ^{٢٧} وجه انها شيء واحد من غير ان يكونا في الحقيقة شيئاً واحداً بالعدد، وذلك يعرض اذا كان كل واحد منهما منعكساً على صاحبه، مثل ان يكون احدهما خاصة للآخر، او حدّاً، او رسماً، او كان احدهما يلزم الآخر؛ وان لم يكن منعكساً مثل لزوم الحيوان عن وجود الانسان، لكن^{٢٨} هذه هي مصادرة في المشهور لا في الحقيقة. واما اذا كانا مختلفين في الاسم فقط فهي مصادرة حقيقية^{٢٩}، مثل ان يبين انسان في هذا الشيء المشار اليه انه بصير لانه جمل. وكذلك متى كان عندنا شيان مجهولاً^{٣٠} الوجود لشيء آخر، وكلاهما معلوم^{٣١} الوجود للآخر، واردنا ان نبين وجود احدهما لذلك المجهول بوجود الآخر له، فانه ليس تكون هذه مصادرة على المطلوب ما لم يكن ذلك^{٣٢} الشئان المعلوم وجود^{٣٣} احدهما للآخرهما في الحقيقة. شيء واحد ويظن^{٣٤} بهما انها شيء واحد: اما لمكان ان كل واحد منهما منعكس^{٣٥} على صاحبه، واما لانه يلزمه. مثل ان يكون عندنا ا وب مجهولي الوجود في ج، ويكون وجود ا ب معلوماً^{٣٦}، فانه ليس يكون ذلك مصادرة على المطلوب ما لم يظن^{٣٧} ان ا وب شيء واحد بعينه، او يكونا شيئاً واحداً بعينه.

25

القول في الفرق بين المصادرة والقياس بطريق الدور

والفرق بين المصادرة والبيان الدائر ان الحدود الثلاثة^{٣٨} يجب في البيان الدائر ان تكون منعكسة بعضها على بعض على ما تبين، اعني ا وب وجه، واما هـ هنا^{٣٩} فليس يشترط العكس الا في ب وجه، اعني في حدّين من حدود القياس. واذا كان البيان المسمى «مصادرة» و«وضع المطلوب» انما هو ان يبين الشيء المجهول الوجود بنفسه من جهة ما يعرض للشيء الواحد ان يظن به شيان، وذلك اما محمول المطلوب والحدّ الاوسط واما موضوعه والحدّ الاوسط، فبين ان قياس المصادرة يتألف من مقدمتين: احدهما^{٤٠} معلومة وهي وجود احد ذينك الشئتين للآخر، اعني اللذين هما في الحقيقة واحداً^{٤١} او في المشهور، والثانية مجهولة وهي وجود الطرف المجهول من المطلوب لاحدهما: اما الاكبر للاوسط ان كانت المعلومة هي الصغرى، واما وجود الاوسط للاصغر ان كانت المعلومة هي الكبرى. مثل ان يكون ب وجه اسمين مترادفين، ونريد^{٤٢} ان نبين وجود ا في ج بتوسط ب، اعني

بأن نأخذ ا في ب وب في ج، فان وجود ا في ب يكون المقدمة المجهولة، ووجود ب في ج يكون المقدمة المعلومة^{٤٣} اذ كانا^{٤٤} اسمين مترادفين او ما يظن بهما انها كذلك. وكذلك يعرض ان كان ا وب هما الاسمان المترادفان، اعني ان يكون وجود ا في ب هو المعلوم، ويكون وجود ب في ج هو المجهول.

٥ واذا كان هذا هكذا فهو ظاهر ان اصناف الاقويل المركبة هذا التركيب المسمى «مصادرة» يكون^{٤٥} في كل شكل من الاشكال الثلاثة^{٤٦}، وانه^{٤٧} اذا كان القياس^{٤٨} من مقدمتين موجبتين فانه تكون الاصناف المؤتلفة من هذا الجنس في الشكل الثالث والاول ضعف الاصناف المنتجة في واحد واحد منها: اما كونها في كل شكل فلائن حدودها منعكسة بعضها على بعض، اعني المقدمة المعلومة، واما كونها ضعف النتيجة^{٤٩} في الموجبات فلائن كل صنف منها ينقسم الى قسمين: أحدهما ان تكون الصغرى هي المجهولة، والكبرى هي المعلومة، والصنف الثاني عكس هذا وهو ان تكون الصغرى هي المعلومة والكبرى هي المجهولة. واما اذا كان القياس سالباً، اعني من مقدمتين احدهما^{٥٠} موجبة والاخرى سالبة، فليس يتفق ان تتضاعف هذه الاصناف لان المجهولة انما تكون ابداً سالبة اذ لا يصح ان تكون المقدمة المنعكسة المعلومة سالبة لانها ابداً: اما شيء هو في الحقيقة واحداً^{٥١}، واما ما يظن به انه ١٥ واحد.

واذا كان البيان على جهة المصادرة صنفين: اما مصادرة حقيقية^{٥٢} وهي التي تكون المقدمة المنعكسة فيها اسمين مترادفين، واما مصادرة بحسب الظن الجميل المشهور، وهي المقدمة التي يظن بها من قبل انعكاسها على نفسها انها واحدة، او من قبل انطواء احد الحدّين^{٥٣} تحت الآخر انها واحدة، فبين ان صناعة البرهان انما ترفض المعنى الحقيقي منها، وان صناعة الجدل ترفض منها الصنفين جميعاً، اعني ما هو مصادرة حقيقية^{٥٤} وما هو مصادرة بحسب المشهور. واما صناعة السوفسطائية فهذا البيان خاص بها^{٥٥}، وكذلك يشبه ان تكون الخطابة لا ترفض واحداً من صنفين هذا البيان.

- ١٧ -

- ١٧ -

القول في اخذ ما ليس بسبب للنتيجة الكاذبة على انه سبب

قال : واما اذا انتج السائل على المحجب الكذب من وضعه ، وهو الموضع الذي يراجع المحجب فيه^١ بأن يقول له ان الكذب لم يعرض من قبل الامر الذي وضعته ايها السائل وانما عرض عن امر آخر في هذا القول الذي رمت به ان تبين ان الكذب عرض عن الوضع الذي تضمنت انا حفظه او سلمته ، فان ذلك^٢ انما يعرض في القياس الذي بالخلف اذا عرض ان يكون الكذب فيه لازماً من غير ان يكون في ذلك تأثير للاصل^٣ الموضوع . وذلك انما يعرض في قياس الخلف متى كانت احدى مقدمتيه صادقة ، والتي لزم عنها بالكذب مشكوكاً^٤ فيها واضيف اليها الوضع على انه امر زائد على المقدمتين . فانه متى كانت مقدمتا^٥ القياس الذي بالخلف مشكوكاً فيها ، فانتج منها السائل الكذب بعد ان ادخل في جملتها الوضع ليوهم ان الكذب انما لزم عن الوضع ، فقد يكتفي المحجب ها هنا^٦ ان يقول ان الكذب انما لزم عن الكذب الذي في القياس دون ان يحتاج ان يقول انه^٧ ليس من قبل الموضوع عرض الكذب ، لانه انما يحتاج الى هذا القول اذا كانت احدى مقدمتي قياس الخلف صادقة والاخرى مشكوكاً^٨ فيها . وكذلك ايضاً يظهر انه ليس يكون هذا القول من المحجب اذا كان الابطال الذي وجهه السائل عليه مؤلفاً من قياس مستقيم ، وذلك ان القياس المستقيم ليس يضع احد فيه ما يروم ابطاله وانما يعرض ذلك في قياس الخلف . و^٩ اذا كان بيننا ان هذا القول العنادي من المحجب انما يكون عندما يأتي السائل بقياس الخلف لا بالقياس المستقيم ، فهو يبين انه انما يعرض في قياس الخلف اذا كان المحال لازماً ، وجد الموضوع الذي يعرضه المحجب او ارتفع ، لانه حينئذ يسوغ المحجب ان يقول للسائل انه ليس من قبل الوضع^{١٠} الذي فرضته انا وسلمته لزم المحال في هذا القياس الذي زعمت ان من قبله لزم المحال . وهذا يعرض على ضربين في قياس الخلف :

ابنهما وهو الذي ليس يخفى على احد ولا يمكن ان يغالط به او يغلط فيه الا قليل من الناس . هو^{١١} الأ^{١٢} يكون الموضوع مشاركاً ولا بواحد^{١٣} من جزئيه^{١٤} ،

اعني المحمول والموضوع لحدود المقدمات التي لزم عنها المحال . مثال ذلك ان يكون الاصل الموضوع الذي نروم ابطاله ا في كل ب ، فنقول : ان كان ا في كل ب^١ وكان جـ في كل د ، ود في كل هـ ، فانه يلزم ان يكون جـ في كل هـ . وهذا محال ، فالحال انما لزم عن وضعنا ا في كل ب ، فاذا ا في كل ب محال . ظاهر انه ليس لكون ا في ب في هذا القول تأثير^٢ في وجود ب في هـ الذي المحال . ومثال هذا كما يقوله ارسطو من المواد من قال ان القطر لا يشارك الضلع^٣ ان شاركه وكان المتحرك انما يقطع المسافة المتناهية بعد ان يقطع نصفها ، ولا يقطع نصفها الا بعد ان يقطع نصف ذلك النصف ، وكان يوجد في العظم انصاف^٤ نهاية لها ، فواجب ان كانت الحركة موجودة ان يكون المتحرك قد قطع مسافة متناهية في زمان متناه ، وذلك محال ، والمحال انما لزم عن قولنا ان القطر مشترك للضلع . فانه يبين ان هذا القول الذي لزم عنه المحال ، الذي هو شك « زين »^٥ الحركة ، ليس بمنصل يجزء من اجزاء الموضوع الذي ريم بهذا القول ابطاله ، ولذلك ما يستعمل هذا .

والنحو الثاني الذي هو اخفى من الاول ان يكون الوضع الذي ريم ابطاله مشاركاً بأحد جزئيه : اما للمقدمات التي انتجت الكذب دون النتيجة ، واما للنتيجة الكاذبة والذي تكون مشاركته للنتيجة هو اخفى^{١٥} وهو الذي ذكره ارسطو . واذا مشاركاً للنتيجة فاما ان يكون مشاركاً بالمحمول او بالموضوع^{١٦} ، ثم اذا كان مشتركاً بواحد من هذين فاما ان يشاركها^{١٧} على ان يكون محمولاً ، اعني في النتيجة ، ان يشاركها^{١٨} على انه موضوع فيها^{١٩} . فيأنتلف من ذلك اربعة اضرب : وذلك اذا شارك النتيجة شارك المقدمات واذا شارك المقدمات في الشكل الاول فاما يشاركها من فوق ، وذلك بأن يكون احد طرفي الموضوع محمولاً على الطرف المحال الاول في المقدمات اما المحمول منه واما الموضوع ، فيكون احد طرفي الموضوع محمولاً على الطرف المحال . مثال ذلك ان يكون الموضوع الذي نريد ان يلزم^{٢٠} ان الكذب لزم عنه ، ان ا في كل ب ، وتكون المقدمات المرتبة في الشكل الاول الذي بوسا انتج الكذب جـ على د ، ود على هـ . فاذا اخذنا مثلاً^{٢١} ا على ب ، وب على جـ ، وجـ على د ، ود على كل و ، ثم انتجنا عن ذلك محالاً وهو ان ب على كل هـ ، فهو يبين ان هذا المحال لازم دون مقدمة ا ب الذي هو الا

- ١٧ -

- 17 -

القول في اخذ ما ليس بسبب للنتيجة الكاذبة على انه سبب

قال : واما اذا انتج السائل على المحجب الكذب من وضعه ، وهو الموضع الذي يراجع المحجب فيه^١ بأن يقول له ان الكذب لم يعرض من قبل الامر الذي وضعته ايها السائل وانما عرض عن امر آخر في هذا القول الذي رمت به ان تبين ان الكذب عرض عن الوضع الذي تضمنت انا حفظه او سلمته ، فان ذلك^٢ انما يعرض في القياس الذي بالخلف اذا عرض ان يكون الكذب فيه لازماً من غير ان يكون في ذلك تأثير للاصل^٣ الموضوع . وذلك انما يعرض في قياس الخلف متى كانت احدى مقدمتيه صادقة ، والتي لزم عنها بالكذب مشكوكاً^٤ فيها واضيف اليها الوضع على انه امر زائد على المقدمتين . فانه متى كانت مقدمتا^٥ القياس الذي بالخلف مشكوكاً فيها ، فانتج منها السائل الكذب بعد ان ادخل في جملتها الوضع ليوهم ان الكذب انما لزم عن الوضع ، فقد يكتفي المحجب ها هنا^٦ ان يقول ان الكذب انما لزم عن الكذب الذي في القياس دون ان يحتاج ان يقول انه^٧ ليس من قبل الموضوع عرض الكذب ، لانه انما يحتاج الى هذا القول اذا كانت احدى مقدمتي قياس الخلف صادقة والاخرى مشكوكاً^٨ فيها . وكذلك ايضاً يظهر انه ليس يكون هذا القول من المحجب اذا كان الابطال الذي وجهه السائل عليه مؤلفاً من قياس مستقيم ، وذلك ان القياس المستقيم ليس يضع احد فيه ما يروم ابطاله وانما يعرض ذلك في قياس الخلف . و^٩ اذا كان بيننا ان هذا القول العنادي من المحجب انما يكون عندما يأتي السائل بقياس الخلف لا بالقياس المستقيم ، فهو يبين انه انما يعرض في قياس الخلف اذا كان المحال لازماً ، وجد الموضوع الذي يعرضه المحجب او ارتفع . لانه حينئذ يسوغ المحجب ان يقول للسائل انه ليس من قبل الوضع^{١٠} الذي فرضته انا وسلمته لزم المحال في هذا القياس الذي زعمت ان من قبله لزم المحال . وهذا يعرض على ضربين في قياس الخلف :

ايبنها وهو الذي ليس يخفى على احد ولا يمكن ان يغالط به او يغلط فيه الا قليل من الناس . هو^{١١} الا^{١٢} يكون الموضوع مشاركاً ولا بواحداً^{١٣} من جزئيه^{١٤} ،

اعني المحمول والموضوع لحدود المقدمات التي لزم عنها المحال . مثال ذلك ان يكون^{١٥} الاصل الموضوع الذي نروم ابطاله^{١٦} في كل ب ، فنقول : ان كان ا في كل ب^{١٧} ، وكان ج في كل د ، ود في كل هـ ، فانه يلزم ان يكون ج في كل هـ . وذلك محال ؛ فالحال انما لزم عن وضعنا ا في كل ب ، فاذا ا في كل ب محال . فانه ظاهر انه ليس لكون ا في ب في هذا القول تأثير^{١٨} في وجود ب في هـ الذي هو المحال . ومثال هذا كما يقوله ارسطو من المواد من قال ان القطر لا يشارك الضلع لانه ان شاركه وكان المتحرك انما يقطع المسافة المتناهية بعد ان يقطع نصفها ، ولا يقطع نصفها الا بعد ان يقطع نصف ذلك النصف ، وكان يوجد في العظم انصاف لا نهاية لها ، فواجب ان كانت الحركة موجودة ان يكون المتحرك قد قطع مسافة غير متناهية في زمان متناه ، وذلك محال ؛ والحال انما لزم عن قولنا ان القطر مشارك للضلع . فانه يبين ان هذا القول الذي لزم عنه المحال ، الذي هو شك « زين »^{١٩} في الحركة ، ليس بمتصل بجزء من اجزاء الموضوع الذي ريم بهذا القول ابطاله ، ولذلك قل^{٢٠} ما يستعمل هذا .

والنحو الثاني الذي هو اخفى من الاول ان يكون الوضع الذي ريم ابطاله^{٢١} مشاركاً بأحد جزئيه : اما للمقدمات التي انتجت الكذب دون النتيجة ، واما للنتيجة الكاذبة والذي تكون مشاركته للنتيجة هو اخفى^{٢٢} وهو الذي ذكره ارسطو . واذا كان مشاركاً للنتيجة فاما ان يكون مشاركاً بالمحمول او بالموضوع^{٢٣} ، ثم اذا كان مشاركاً بواحد من هذين فاما ان يشاركها^{٢٤} على ان يكون محمولاً ، اعني في النتيجة ، واما ان يشاركها^{٢٥} على انه موضوع فيها^{٢٦} . فيأنتلف من ذلك اربعة اضرب : وذلك انه اذا شارك النتيجة شارك المقدمات واذا شارك المقدمات في الشكل الاول فاما ان يشاركها من فوق وذلك بأن يكون احد طرفي الموضوع محمولاً على الطرف المحمول الاول في المقدمات اما المحمول منه واما الموضوع ، فيكون احد طرفي الموضوع محمولاً في النتيجة الكاذبة . مثال ذلك ان يكون الموضوع الذي نريد ان يلزم^{٢٧} ان الكذب لزم عنه ، ان ا في كل ب ، وتكون المقدمات المرتبة في الشكل الاول الذي بوساطتها^{٢٨} انتج الكذب ج على د ، ود على هـ . فاذا اخذنا مثلاً^{٢٩} ا على ب ، وب على كل ج ، وج على كل د ، ود على كل و ، ثم انتجنا عن ذلك محالاً وهو ان ب مقولة على كل هـ ، فهو يبين ان هذا المحال لازم دون مقدمة ا ب الذي هو الاصل

الموضوع ، وان هذه المشاركة هي الموضوع الاصل المقصود ابطاله فقط ، على ان موضوع الاصل هو محمول في النتيجة الكاذبة . وان وضعنا القياس هكذا فقلنا : ا في كل ب ، وا في كل ج ، وج في كل د ، ود في كل هـ ، ثم انتجنا عن ذلك محالاً وهو ان ا في كل هـ ، فهو^{٢٥} يبين ان هذا المحال انما شارك^{٢٦} الاصل الموضوع الذي قصد ابطاله في المحمول فقط الذي هو^{٢٧} على انه محمول في النتيجة ، وانه اذا رفعت مقدمة ا ب^{٢٨} التي هي الاصل الموضوع بقي المحال كما كان . وكذلك ان وضع الاصل الموضوع مشاركاً لهذه المقدمات^{٢٩} بأخذ طرفيه من جهة اسفل ، اعني 35 بأن يوضع موضوعاً لموضوع المقدمة الاخيرة من المقدمات التي انتجت الكذب . مثال ذلك ان نضع جـ على كل د ، ود على كل هـ ، وهـ على كل ا ، وا على كل ب الذي هو الموضوع ، ويكون المحال اللازم جـ على كل ا ، فهو يبين ان الموضوع يشارك النتيجة الكاذبة بجزء^{٣٠} المحمول على انه موضوع لها ، وكذلك ان وضعنا جـ على كل د ، ود على كل هـ ، وهـ على كل ب ، وا على كل ب ، وكان المحال ان جـ على كل ب ، فهو يبين ايضاً ان النتيجة الكاذبة شاركت الاصل الموضوع بموضوعه على انه موضوع فيها .

- ١٨ -

[كذب نتيجة القياس سببه كذب مقدماته]

١٠ فان كان^١ القياس الذي اضيف الوضع اليه ، ورام السائل ان يبطل به الوضع ، قياساً بسيطاً ، اعني من مقدمتين فقط ، فان كون المحال لازماً مع رفع الوضع يكون بيننا بنفسه او كونه لازماً عن الاصل الموضوع . واما ان كانت المقاييس التي تصل بين 0 المحال^٢ اكثر من قياس واحد ، فان ذلك يكون غير بين لكن^٣ يعلم انه قد انطوى في القياس كذب ، فاذا حللت تلك المقاييس كلها الى القياس الاول الذي ترتبت^٤ عنه ١٥ وبيئت^٥ نتيجته فانه يظهر هنالك هل يوجد الكذب مع ارتفاع الوضع او لا يوجد . والمقاييس التي بهذه الصفة ، اعني المركبة ، هي التي تولف اولاً عن مقدمتين : احداً^٦ صادقة ، والاخرى مشكوك فيها ، ولكن^٧ تكون النتيجة غير بين فيها انها كذب . فاذا اضيف اليها مقدمة صادقة ربما كانت النتيجة^٨ الحاصلة ايضاً مجهول من امرها انها كاذبة ايضاً ، فبضاف اليها ايضاً مقدمة صادقة وتعتبر نتيجتها الى ان تنتهي ٢٠ الى نتيجة بين من امرها انها كذب ، فيعلم حينئذ ان تلك النتائج كلها كاذبة ، فاذا ٢٠ حلت^٩ الى القياس الاول ، واعتبر القياس الاول مع الاصل الموضوع ، عرف بهذا القانون هل المحال لازم عنه ام لا .

فهذه كما نرى اربعة اصناف تحدث من مشاركة المقدمات في^{٣٢} الشكل الاول لاحد طرفي الاصل الموضوع ، وكلها يسوغ الجواب فيها بأن يقال انه ليس من قبل الاصل الموضوع لزم الكذب لان الاصل الموضوع الذي هو مقدمة ا ب يرتفع في جميعها ويبقى المحال بعينه . وكذلك يعرض مثل هذا في جميع ضروب الشكل 40 الاول وفي الشكل الثاني والثالث . والوقوف على ذلك قريب .

66a فقد تبين من هذا انه قد يكون الموضوع متصلاً بالمقدمات الوسط التي انتجت النتيجة الكاذبة ، ولا يكون الكذب لازماً عن الموضوع ، وعلى كم جهة يعرض ذلك . ولذلك ليس يكتفي في كون المحال لازماً عن الاصل الموضوع بأن يكون مشاركاً للمقدمات التي انتجت المحال ، بل وان يكون مع هذا اذا رفع ارتفع الكذب . فانه اذا اجتمع هذان الامران للموضوع علم ان الكذب لازم عنه ، اعني ان يكون مشاركاً للنتيجة الكاذبة ، وان يكون اذا ارتفع ولم تخلفه مقدمة ثانية مشاركة ارتفع الكذب لانه قد يمكن اذا ارتفع الاصل الموضوع وخلفته مقدمة ثانية مشاركة 5-10

فصل

- ١٩ -

[القياس المضاد]

قال : وقد ينبغي للمجيب في صناعة الجدل اذا تضمن حفظ وضع
سؤال يقصد ابطاله بالمقدمات التي يسلمها^١ منه . ان يحفظ الأول^٢ يسلم له
احدا في المقدمات التي يسأل عنها مرتين فأكثر . وذلك اذا كان السؤال بالمقدمات
بسط دون النتيجة . فانه اذا لم يسلم حدا^٣ واحدا مرتين في المقدمات لم يكن
هذا اوسط . واذا لم يكن في المقدمات التي يسلمها حد تشترك فيه^٤ فليس يتأتى
فليس فضلا عن ان يتأتى^٥ له^٦ منها قياس يبطل الوضع . وان سلم له حدا^٧ واحدا
مقدمات . فقد يتأتى^٨ له ان يمانعه عن تلك^٩ النتيجة التي هي نقيض وضو
بالمقدمات ترتيب الحد الاوسط عند نوع نوع من انواع النتائج الاربعة التي قبلت
في ترتيب الترتيب الذي ينبغي . وهذه القوة تكون للمجيب بمعرفة اي نتيجة
تأتي من الاشكال الثلاثة^{١٠} . اعني ما كان منها خاصا بشكل واحد او مشتركا
بين او لثلاثة^{١١} باسرها . وذلك شيء قد تقدم .

فقال : ولذي تأمر متقصد الجواب بالآ يذهب عليه من ان يسلم ما يعود
لغيره . ان الذي تأمر السائل بأن يستعمله على الخفى ما يكون حتى يذهب
في ذلك في ما لا يكون له من القوة .

وهذا^{١٢} الذي يسلم به مقصد السائل في النتائج . فلهذا اذا جاءه
سؤال فريضة او بعيدة . وحدثت له في القياس ما كان له ان يذهب
بما ليس بالنقيض احدها^{١٣} . فلهذا اذا جاءه سؤال . وتكون البطلان

فصل

- ١٩ -

[القياس المضاد]

٢٥-30 قال : وقد ينبغي للمجيب في صناعة الجدل اذا تضمن حفظ وضع ما^١ ،
والسائل يقصد ابطاله بالمقدمات التي يتسلمها^٢ منه ، ان يتحفظ الآ^٣ يسلم له حدًا
واحدًا في المقدمات التي يَسْتَل عنها مرتين فاكثر ، وذلك اذا كان السؤال^٤ بالمقدمات
فقط دون النتيجة . فانه اذا لم يسلم حدًا^٥ واحدًا مرتين في المقدمات لم يكن هنالك
حدًا اوسط ، واذا لم يكن في المقدمات التي يسلمها حدًا تشارك فيه^٦ فليس يتأتى^٧ منها
قياس فضلًا عن ان يتأتى^٨ له^٩ منها قياس يبطل الوضع ؛ وان سلم له حدًا واحدًا مرتين
في المقدمات ، فقد يتأتى^{١٠} له ان يمانعه عن تلك^{١١} النتيجة التي هي نقبض وضعه من
جهة كيفية ترتيب الحد الأوسط عند نوع نوع من انواع النتائج الاربعة التي قيلت ، اعني
اذا لم يرتبه الترتيب الذي ينبغي . وهذه القوة تكون للمجيب بمعرفة اي نتيجة في اي
شكل من الاشكال الثلاثة^{١٢} ، اعني ما كان منها خاصًا بشكل واحد او مشتركًا لاثنتين
منها او للثلاثة^{١٣} باسرها ، وذلك شيء قد تقدم .

١٥ قال : والذي نأمر متقلد الجواب بالألا يذهب عليه من ان يسلم ما يعود بابطال
وضعه ، هو الذي نأمر السائل بأن يستعمله على اخفى ما يكون حتى يذهب ذلك
على المجيب . وذكر في ذلك وصايا ثلاثة^{١٤} خاصة بهذا الكتاب :

٥-40 احداها^{١٥} الآ^{١٦} يَسْتَل عن المقدمات مع النتائج بل تحذف النتائج سواء كانت
المقدمات قريبة او بعيدة ، وذلك يعرض في القياس المركب اذا كانت المقدمات
اللتان تنتج النقيض احدهما^{١٧} نتيجة والثانية مأخوذة^{١٨} بالسؤال ، وتكون أيضًا تلك

النتيجة تلزم عن مقدمتين كلاهما مأخوذة^{١٩} بالسؤال ، فهنا^{٢٠} يجب ان يسئل عن ثلاث^{٢١} مقدمات ويترك المقدمة الرابعة التي هي النتيجة .

والوصية الثانية ان يسئل عن المقدمات البعيدة ويترك السؤال عن القريبة ، وذلك يتفق ايضاً في القياس المركب اذا كانت المقدمات^{٢٢} المنتجة للنقيض نتيجتين عن قياس كل واحد من ذنبك القياسين يأتلف عن مقدمتين ، فيكونها هنا^{٢٣} ست مقدمات : اربع بعيدة وهي المقدمات التي ليست نتائج ، واثنان قريبة وهي النتائج ، فيسئل عن الاربع^{٢٤} ويترك الاثنين^{٢٥} . والفرق بين هذه الوصية والاولى ، وان كان كلا^{٢٦} الوضعين^{٢٧} حذف منه النتائج ، ان هنالك حذف النتائج بما هي نتائج وهنا^{٢٨} بما هي قريبة .

والوصية الثالثة ان يغير ترتيب المقدمات في السؤال ، فيسئل^{٢٩} عنها على غير النظام الذي تأتلف عليه في^{٣٠} القول . مثال ذلك اذا رام ان ينتج عليه ان ا موجودة في ز بتوسط وجود ا في ب ، وب في د ود في هـ ، وهـ في ز ، فليس ينبغي ان يسئل هل ا موجودة في ب ، ثم هل ب موجودة في د ، ولكن^{٣١} ينبغي ان يسئل اولاً : هل هـ موجودة في ز ، ثم بعد ذلك هل ب موجودة في د ، وعلى هذا النحو يفعل في السؤال عن الباقية من عدم الترتيب الموجود لها عند الانتاج ، فان بذلك^{٣٢} يخفى الامر على الجيب . فهذا ما يجب ان يفعله السائل من الاخفاء في القياس المركب . واما في القياس البسيط الذي يكون من مقدمتين فقط وبحد اوسط واحد فانه ينبغي ان يبتدئ بالسؤال اولاً عن المقدمة الكبرى ، ثم حينئذ يسئل عن الصغرى ، لانه على هذه الجهة تخفى النتيجة جداً على الجيب ، وذلك انه يتشكل في ذهنه خلاف التشكيل^{٣٣} المنتج .

فهو يبين انه لا يخفى عليه متى^١ اجتمع له من المقدمات التي يتسلمها^٢ من الجيب تبيكيت له ومتى لا يجتمع ذلك . لانه قد علمنا انه متى اقر الجيب بمقدمات موجبة ، او كان فيها الموجب والسالب ، انه قد يمكن ان يكون تبيكيت ، لانه قد تبين انه لا يكون قياس الا بأن تكون مقدمته معاً موجبتين او تكون احدهما^٣ موجبة والاخرى سالبة . فان اجتمع مع هذا ان تكون النتيجة نقيض الوضع الذي تضمن الجيب حفظه فقد كان تبيكيت بالضرورة ، لان التبيكيت هو قياس منتج^٤ نقيض^٥ الوضع الذي تضمن الجيب حفظه . فاما متى لم يقر الجيب بمقدمة موجبة ، فانه من المحال ان يكون تبيكيت لانه قد تبين انه لا يكون قياس من مقدمات سالبة ، واذا لم يكن قياس لم يكن تبيكيت ، واما اذا كان تبيكيت فقد يجب ان يكون قياس ، واما اذا كان قياس فليس يجب ان يكون تبيكيت ، وذلك ان^٦ هذه هي حال الأخص مع الأعم ، مثل حال الحيوان مع الانسان ، وحال القياس المطلق مع القياس المبكث . وكذلك يبين ايضاً انه لا يكون قياس اذا لم يقر بمقدمة كلية ، لان القياس المنتج قد تبين ان من شرطه ان تكون احدى مقدمتيه كلية والثانية موجبة .

[التبيكيت]

ولان السائل العارف بما في هذا الكتاب ، وهو الذي تتوجه اليه هذه الوصايا خاصة ، قد عرف متى يكون قياس منتج في القول ومتى لا يكون وكيف يكون ، 5-10

فصل

- ٢١ -

[اسباب الغلط والخدعة في النتائج]

القول في انه متى يمكن ان يعرض الغلط والخدعة على النتائج
التي هي نتيجة عن المقدمات البينة الاولى ومتى لا يمكن

- ٥ قال : وكما يعرض الغلط والاختداع^١ في المقدمات حتى يعرض فيها هو معلوم لنا
بعلم اول انه كذا او^٢ يظن به انه ليس بكذا ، كذلك يعرض لنا هذا بعينه في
النتائج ، اعني ان يظن بما هو معلوم عندنا انه كذا انه ليس بكذا او بالعكس . وقد
يظن ان هذا غير ممكن ان يعرض لنا في النتائج ، اعني ان نعلمها بعلم يقين ، وان
نظن بها خلاف ما علمنا . مثل ان يكون شيء واحد نعلم وجوده في شيئين بلا
١٠ توسط ، ويكون ذلك الشئان يعلم وجودهما ايضا في شيء آخر بلا توسط . مثل ان
تكون ا موجودة في ب وج ، وب وج موجودتان في د بلا توسط ، فانه^٣ من علم
ان ا موجودة في كل ب ، وب في كل د ، وعلم ايضا ان ج موجود في كل د ، فانه
ليس يمكن ان يظن ولا ان يتوهم ان ا غير موجودة في شيء من د ، لانه^٤ يعرض
من ذلك ان يعلم الشيء بعينه ويجهله من جهة واحدة . وذلك انه انما يقع للانسان
١٥ بالشيء ظن من جهة الجهل المتقدم له في ذلك الشيء ، فان كان عنده في ذلك
الشيء علم عرض ان يعلم الشيء ويجهله معاً ، وذلك مستحيل . وكما يظن ان هذا
ممتنع في المقاييس المختلفة الحدود الوسط مثل هذين القياسين اللذين تمثلنا بهما ،
كذلك يظن ايضا انه ممتنع في المقاييس^٥ التي تحمل حدودها الوسطى^٦ بعضها على
بعض . مثل انه علم احد ان ا موجودة في كل ب ، وب في ج ، وج في د ،
٢٠ فانه ليس يمكن ان يتوهم ولا ان يظن ان ا موجودة^٧ في ب ، وب في ج ، وج في د ،

في د. وان ١٢١ غير موجودة في شيء من د، لانه يكون عنده علم بالشيء الواحد بعينه وجهل معاً، وذلك محال. الا ان هذا اذا تامل ظهر ان الوجه الاول، وهو الذي لا تقال فيه الحدود المتوسطة بعضها على بعض، ليس يمكن ان يعرض لنا في المقدمة الكبرى من احد القياسين ظن كاذب مع العلم بالمقدمة الكبرى من القياس الآخر والمقدمتين الصغيرين من القياسين كليهما. ومثال ذلك انه متى كان عندنا ان ا في كل ب، وب في كل د، وج في كل د^{١٣}، فانه ليس يمكن ان يغلط فيظن ان ا ليست في شيء من ج، لانه يعرض من ذلك ان تكون مقدمتا القياسين الكبيرين^{١٤} منها^{١٥} متضادتين^{١٦} في الاعتقاد، او قوتها قوة المتضادة في الاعتقاد وذلك شيء لا يمكن، اعني ان تحصل لنا معرفة متضادة في الشيء الواحد بعينه، وانما يلزم ذلك لانه اذا علم الانسان بعلم يقين ان ا موجودة في كل ما توجد فيه ب، وعلم ان ب في د^{١٧} فانه يعلم ان ا في د^{١٨}. فان توهم ان ا غير موجودة في شيء مما توجد فيه ج، مع علمه ان ج في كل د^{١٩}، فقد توهم ان ا غير موجودة في بعض ما فيه ب، مع توهمه ان ا موجودة في كل ما توجد فيه ب لأن د جزء من ب، او قد توهم ان ا موجودة في د مع توهمه ان ا غير موجودة في د، وكلا^{٢٠} الوجهين محال لانه يكون: اما توهمًا متضادًا^{٢١} واما توهمًا قوته قوة التوهم المتضاد^{٢٢} وذلك مستحيل، اعني ان يكون الانسان يظن الايجاب والسلب في شيء واحد بعينه من جهة واحدة. واما ان يغلط الانسان في احدي هاتين المقدمتين الكبيرتين اذا لم يكن عنده علم بالمقدمة الاخرى فذلك ممكن.

فهذه هي حال الظن والعلم في القياسات التي الحدود الوسط^{٢٣} فيها مختلفة.

٢٠ واما في^{٢٤} القياس الواحد او القياسات المحمولة حدودها الوسط^{٢٥} بعضها على بعض فقد يمكن ان يكون عند الانسان علم وظن في النتيجة، لكن^{٢٦} لا من جهة واحدة بل من جهتين مختلفتين. مثال ذلك انه يمكن ان يكون معلوم^{٢٧} عندنا ان ا في كل ب، وب في كل ج، وتكون النتيجة مجهولة عندنا وهي ان ا في كل ج، فنخضع فقطن ان ا ولا في شيء من ج لانه ليس من علم المقدمتين فقد علم النتيجة، اذ كانت النتيجة معلومة بالقوة في المقدمتين لا بالفعل على جهة ما يعرض للجزئي ان لا^{٢٨} يكون معروفًا عند من عرف الكلي. مثال ذلك انه^{٢٩} من علم ان ا موجودة في كل ما توجد فيه ب، وكانت ب موجودة في كل ج، فقد علم ان ا

موجودة في كل ج، الا انه^{٣٠} علم ذلك من قبل العلم الكلي وجهلها من قبل الجزئي. وذلك ليس يمتنع من جهة الجهل ان يعرض له فيها ظن من قياس آخر فاسد مضاد لعلمه. ومثال ذلك من المواد انه^{٣١} من علم ان كل مثلث فزواياه مساوية لقائمتين، فقد علم المثلث المشار اليه المحسوس انه بهذه الحال بالقوة لا بالفعل، ولذلك قد يمكن ان يغلط فيه فيظن به انه ليس بمثلث ولا زواياه مساوية لقائمتين، وذلك انه عرفه من جهة الامر الكلي وجهله من جهة الامر الجزئي الخاص به. وبهذه المناسبة يجب ان يحل شك «مانن»^{٣٢} الذي قيل فيه ان المتعلم ان كان يجهل المطلوب فن اين يعلم انه قد علم اذا علم، او كيف يعلم المجهول من المعلوم. وان كان يعلم قبل ان يتعلم فالتعلم فضل. وذلك ان الجواب في هذا^{٣٣} ان يقال ان المطلوب هو مجهول من جهة انه خاص ومعلوم من جهة ما هو^{٣٤} عام، لا ما جابوب به افلاطون من ان يسلم ان التعلم تذكر. لانه اذا كان عندنا ان كل مثلث زواياه مساوية لقائمتين، وكنا نجهل ان هذا المثلث المخفي المشار اليه انه مثلث، فعندما ظهر لنا بالحس انه مثلث علمنا ان زواياه مساوية لقائمتين، فليس يمكنهم ان يقولوا ان ما حصل من العلم عند ظهور المثلث بأن زواياه مساوية لقائمتين هو تذكر، فانهم يسلمون ان ما حصل عن الحس ليس تذكرًا.

١٥ وكما ان الجهل الذي يكون لنا بالجزئي ليس يضاد العلم الذي لنا بالكلي، كذلك العلم بالمقدمتين ليس يضاد الجهل بالنتيجة لان المقدمتين معلومة بالفعل والنتيجة بالقوة. وذلك ان المعرفة تقال على اربعة ضروب^{٣٥}: اما معرفة عامة، واما خاصة واما بالقوة، واما بالفعل، وعلى هذه الجهات الاربع ليس يمتنع ان يوجد لنا في الشيء الواحد جهل وعلم معاً، فيعرض لنا فيه ظن وعلم، اي من جهتين مختلفتين، وذلك شيء موجود بالحس. فانما نجد كثيرًا من الناس تكون عنده مقدمتان معلومتان فينخضع في النتيجة، كما يكون عنده العلم الكلي فينخضع في الجزئي. ومثال ذلك انه قد يكون عند انسان ما ان كل بغلة عاقر، وان هذه المشار اليها^{٣٦} بغلة، ويظن بها انها حاملة لمكان انتفاخ يراه في جوفها، فيكون عنده ظن وعلم^{٣٨} بالشيء الواحد بعينه: اما علم فن قبل مقدمتيه الصادقتين اللتين عنده، واما ظن فن قبل قياس فاسد حدث له في ذلك الشيء. وذلك ان^{٣٩} من شأن الظن الذي يحدث لنا في امثال هذه المواضع في مقابلة العلم ان ينشأ عن قياس فاسد، فتى علم^{٤٠} المقدمتين

في ٥. وان ١٢١ غير موجودة في شيء من ٥، لانه يكون عنده علم بالشيء الواحد بعينه وجهل معاً، وذلك محال. الا ان هذا اذا توهم ظهر ان الوجه الاول، وهو الذي لا يقال فيه الحدود المتوسطة بعضها على بعض، ليس يمكن ان يعرض لنا في المقدمة الكبرى من احد القياسين ظن كاذب مع العلم بالمقدمة الكبرى من القياس الآخر والمقدمتين الصغريين من القياسين كليهما. ومثال ذلك انه متى كان عندنا ان ١ في كل ب. وب في كل د، وجه في كل د^{١٣}، فانه ليس يمكن ان يغلط فيظن ان ١ ليست في شيء من ج، لانه يعرض من ذلك ان تكون مقدمتا القياسين الكبيران^{١٤} منها^{١٥} متضادتين^{١٦} في الاعتقاد، او قوتها قوة المتضادة في الاعتقاد وذلك شيء لا يمكن، اعني ان تحصل لنا معرفة متضادة في الشيء الواحد بعينه، وانما يلزم ذلك لانه اذا علم الانسان بعلم يقين ان ١ موجودة في كل ما توجد فيه ب، وعلم ان ب في د^{١٧} فانه يعلم ان ١ في د^{١٨}. فان توهم ان ١ غير موجودة 67a في شيء مما توجد فيه ج، مع علمه ان ج في كل د^{١٩}، فقد توهم ان ١ غير موجودة في بعض ما فيه ب، مع توهمه ان ١ موجودة في كل ما توجد فيه ب لأن د جزء من ب، او قد توهم ان ١ موجودة في د مع توهمه ان ١ غير موجودة في د، وكلا^{٢٠} الوجهين محال لانه يكون: اما توهماً متضاداً^{٢١} واما توهماً قوته قوة التوهم المتضاد^{٢٢} وذلك مستحيل، اعني ان يكون الانسان يظن الانجاب والسلب في شيء واحد بعينه من جهة واحدة. واما ان يغلط الانسان في احدي هاتين المقدمتين الكبيرتين اذا لم يكن عنده علم بالمقدمة الاخرى فذلك ممكن.

فهذه هي حال الظن والعلم في القياسات التي الحدود الوسط^{٢٣} فيها مختلفة.

واما في^{٢٤} القياس الواحد او القياسات المحمولة حدودها الوسط^{٢٥} بعضها على بعض فقد يمكن ان يكون عند الانسان علم وظن في النتيجة. لكن^{٢٦} لا من جهة واحدة بل من جهتين مختلفتين. مثال ذلك انه يمكن ان يكون معلوم^{٢٧} عندنا ان ١ في كل ب. وب في كل ج، وتكون النتيجة مجهولة عندنا وهي ان ١ في كل ج، فنخضع فنظن ان ١ ولا في شيء من ج لانه ليس من علم المقدمتين فقد علم النتيجة. اذ كانت النتيجة معلومة بالقوة في المقدمتين لا بالفعل على جهة ما يعرض للجزئي ان لا^{٢٨} يكون معروفاً عند من عرف الكلي. مثال ذلك انه^{٢٩} من علم ان ١ موجودة في كل ما توجد فيه ب. وكانت ب موجودة في كل ج، فقد علم ان ١

موجودة في كل ج، الا انه^{٣٠} علم ذلك من قبل العلم الكلي وجهلها من قبل الجزئي. وذلك ليس يمتنع من جهة الجهل ان يعرض له فيها ظن من قياس آخر فاسد مضاد لعلمه. ومثال ذلك من المواد انه^{٣١} من علم ان كل مثلث فزاياه مساوية لقائمتين، فقد علم المثلث المشار اليه المحسوس انه بهذه الحال بالقوة لا بالفعل، ولذلك قد يمكن ان يغلط فيه فيظن به انه ليس بمثلث ولا زواياه مساوية لقائمتين، وذلك انه عرفه من جهة الامر الكلي وجهله من جهة الامر الجزئي الخاص به. وبهذه المناسبة يجب ان نعلل شك «مانن»^{٣٢} الذي قيل فيه ان المتعلم ان كان يجهل المطلوب فمن اين يعلم انه قد علم اذا علم، او كيف يعلم المجهول من المعلوم، وان كان يعلم قبل ان يتعلم فالتعلم فضل. وذلك ان الجواب في هذا^{٣٣} ان يقال ان المطلوب هو مجهول من جهة انه خاص ومعلوم من جهة ما هو^{٣٤} عام، لا ما جاوب به افلاطون من ان يسلم ان التعلم تذكر. لانه اذا كان عندنا ان كل مثلث زواياه مساوية لقائمتين، وكنا نجهل ان هذا المثلث المخفي المشار اليه انه مثلث، فعندما ظهر لنا بالحس انه مثلث علمنا ان زواياه مساوية لقائمتين، فليس يمكنهم ان يقولوا ان ما حصل من العلم عند ظهور المثلث بأن زواياه مساوية لقائمتين هو تذكر، فانهم ١٥ يسلمون ان ما حصل عن الحس ليس تذكرًا.

وكما ان الجهل الذي يكون لنا بالجزئي ليس يضاد العلم الذي لنا بالكلي، كذلك العلم بالمقدمتين ليس يضاد الجهل بالنتيجة لان المقدمتين معلومة بالفعل والنتيجة بالقوة. وذلك ان المعرفة تقال على اربعة ضروب^{٣٥}: اما معرفة عامة، واما خاصة واما بالقوة، واما بالفعل، وعلى هذه الجهات الاربع ليس يمتنع ان يوجد لنا في الشيء الواحد جهل وعلم معاً، فيعرض لنا فيه ظن وعلم، اي من جهتين مختلفتين، وذلك شيء موجود بالحس. فانا نجد كثيراً من الناس تكون عنده مقدمتان معلومتان فينخضع في النتيجة، كما يكون عنده العلم الكلي فينخضع في الجزئي. ومثال ذلك انه قد يكون عند انسان ما ان كل بغلة عاقر، وان هذه المشار اليها^{٣٦} بغلة، ويظن بها انها حاملة لمكان انتفاخ يراه في جوفها، فيكون عنده ظن وعلم^{٣٨} بالشيء الواحد بعينه: اما علم فمن قبل مقدمتيه الصادقتين اللتين عنده، واما ظن فمن قبل قياس فاسد حدث له في ذلك الشيء. وذلك ان^{٣٩} من شأن الظن الذي يحدث لنا في امثال هذه المواضع في مقابلة العلم ان ينشأ عن قياس فاسد، فتمت علم^{٤٠} المقدمتين

تستعمل مع امثال اصحاب هذه الآراء اذا استقصي امرها وجدت معادة لانواع المتقابلات ولانواع الاشياء التي يقال عليها اسم الواحد^١ والكثرة.

- ٢٢ -

[قواعد لعكس الحدود والمقايسة بين المرغوب فيها والمهروب منها]

- ٥ قال : واذا كان معنا حدود ثلاثة^١ مرتبة ترتيب الشكل الاول ، مثل ان تكون ا موجودة في كل ب ، وب موجودة في كل ج ، فانه متى انعكست النتيجة فان المقدمتين^٢ منعكستان . وذلك انه ان صدق ان ج موجودة كل ا ، فواجب ان تكون ج موجودة في كل ب ، وب في كل ا ، لانه ان اخذنا ان ج في كل ا ، واضفنا اليها المقدمة الكبرى وهو ان ا في كل ب ، انتج عكس الصغرى وهي ان ج في كل ب . وكذلك ايضا متى اخذنا عكس النتيجة وهي قولنا : ج في كل ا ، واضفنا اليها المقدمة الصغرى ، انتج عكس الكبرى ، وذلك انه يكون معنا : ب في كل ج وهي الصغرى ، وج في كل ا وهي عكس النتيجة ، ينتج لنا : ب في كل ا وهي عكس المقدمة الكبرى . واما القياس السالب الكلي من هذا الشكل ، فانه يعرض له اذا انعكست المقدمة الكبرى منه ان^٤ النتيجة ايضا تنعكس . ومثال ذلك انا اذا فرضنا ا ولا في شيء من ب ، وب في كل ج ، انتج لنا : ا ولا في شيء من ج ؛ فان عكسنا الكبرى انعكست النتيجة ، وذلك انه يكون معنا : ب ولا شيء من ا ، وب في كل ج ، فينتج لنا في الشكل الثاني : ج ولا في شيء من ا وهو عكس النتيجة ، هذا ان كان عكس السالبة الكلية عندنا غير معلوم او على انه امر لم يتبين لنا بعد ، فستعمله في هذا الموضع . وكذلك متى عكسنا منه الصغرى الموجبة انعكست النتيجة ايضا ، لأنه يكون معنا : كل ج هو ب ، ولا شيء من ا ب ، فينتج لنا في الشكل الثاني ان ج ولا في شيء من ا . واذا انعكست النتيجة في هذا الصنف وانعكست الصغرى ، انعكست الكبرى ، لانه يكون معنا : ج ولا في شيء آخر من ا ، وج في كل ب ، ينتج في الشكل الثاني^٥ ب ولا في شيء من ا . وبهذه الجهة فقط يمكن ان تنعكس المقدمة بعكس النتيجة ، كما امكن ذلك في الصنف الموجب ، وان كان لا بد ها هنا^٦ من

وجهل النتيجة . فقد علم شيئا واحدا وجهله . لكن^١ علمه من جهة القوة وجهله من جهة الفعل . ومتى علم المقدمة الكبرى من القياس فقط فقد جهل الصغرى من جهة وعلمها من جهة . لكن^٢ علمها من جهة الامر الكلي وجهلها من جهة^٣ لخاص الجزئي . ومتى علم الصغرى فقد علم الكبرى من جهة وجهلها من جهة . لكن^٤ علمها من جهة الجزئي وجهلها من جهة العلم الكلي .

فقد تبين من هذا على اي جهة يمكن ان يحصل لنا في النتائج علم وظن معاً ، يعني لانسان واحد . وعلى اي جهة لا يمكن ذلك ، وان الجهة التي لا يمكن في سنان واحد هي ممكنة في انسانين .

فصل

في اشياء من الاستدلالات قوتها قوة المقاييس^٥

قال : ويعرض للذين يتوهمون ان الاضداد شيء واحد مثل^٦ الذين^٧ يتوهمون الخير والشر شيء واحد ، انه يلزمهم عن هذا التوهم ان يكون الشر يحمل على غير الخير يحمل على الشر حتى يعرض عن ذلك ان يحمل الشيء على نفسه ، لك انهم سيقرون^٨ ان الخير هو شر وان الشر هو خير ، فيأتلف هذا القول على اثتلاف الشكل الاول . ويلزمهم ان يكون الخير خيراً ، كمثل ما يأتلف القول كانت هذه المقدمات صادقة . وكذلك يلزم من يقول ان جميع الموجودات مدة . اعني ان يكون الشيء يحمل على نفسه . لانه ان كانت ج وب شيئاً مدّاً . وب واشيئاً واحداً ، الزمهم ان يعترفوا ان ج هو ب . وان ب هو ا ، وان هو ا . مع انها شيء واحد . فالنتيجة تكون ضرورة في امثال هذه الاقاويل^٩ نتيجة كاذبة عن مقدمات كاذبة ، وذلك انه ليس يمكن ان يكون خير شراً بالعرض . فاما بالذات فلا . وتوهم الاضداد انها واحدة^{١٠} بهذا السبب يكون رغب كثيرة من التوهمات . كما عرض ذلك للقدماء . وانواع هذه التبعيئات التي

وجهل النتيجة . فقد علم شيئاً واحداً وجهله . لكن^١ علمه من جهة القوة وجهله من جهة الفعل . ومتى علم المقدمة الكبرى من القياس فقط فقد جهل الصغرى من جهة وعلمها من جهة . لكن^٢ علمها من جهة الامر الكلي وجهلها من جهة^٣ الخاص الجزئي . ومتى علم الصغرى فقد علم الكبرى من جهة وجهلها من جهة . لكن^٤ علمها من جهة الجزئي وجهلها من جهة العلم الكلي .

فقد تبين من هذا على اي جهة يمكن ان يحصل لنا في النتائج علم وظن معاً ، اعني لانسان واحد . وعلى اي جهة لا يمكن ذلك ، وان الجهة التي لا يمكن في انسان واحد هي ممكنة في انسانين .

فصل

في اشياء من الاستدلالات قوتها قوة المقياس^٥

قال : ويعرض للذين يتوهمون ان الاضداد شيء واحد مثل^٦ الذين^٧ يتوهمون ان الخير والشر شيء واحد ، انسه يلزمهم عن هذا التوهم ان يكون الشر يحمل على الخير والخير يحمل على الشر حتى يعرض عن ذلك ان يحمل الشيء على نفسه ، وذلك انهم سيقرون^٨ ان الخير هو شر وان الشر هو خير ، فيأتلف هذا القول على مثل ائتلاف الشكل الاول ، ويسلزمهم ان يكون الخير خيراً ، كمثل ما يأتلف القول وكانت هذه المقدمات صادقة . وكذلك يلزم من يقول ان جميع الموجودات واحدة . اعني ان يكون الشيء يحمل على نفسه ، لانه ان كانت ج وب شيئاً واحداً . وب شيئاً واحداً ، ان يلزمهم ان يعرفوا ان ج هو ب . وان ب هو ا ، وان ج هو ا . مع انها شيء واحد . فالنتيجة تكون ضرورة في امثال هذه الاقاول لكن^٩ نتيجة كاذبة عن مقدمات كاذبة ، وذلك انه ليس يمكن ان يكون خير شراً لا بالعرض . فاما بالذات فلا . وتوهم الاضداد انها واحدة^{١٠} بهذا السبب يكون ضروب كثيرة من التوهمات . كما عرض ذلك للقدماء . وانواع هذه التبيكات التي

تستعمل مع امثال اصحاب هذه الآراء اذا استقصي امرها وجدت معادة لانواع المتقابلات ولانواع الاشياء التي يقال عليها اسم الواحد^{١١} والكثرة .

- ٢٢ -

[قواعد لعكس الحدود والمقايسة بين المرغوب فيها والمهروب منها]

- ٥ قال : واذا كان معنا حدود ثلاثة^١ مرتبة ترتيب الشكل الاول ، مثل ان تكون ا موجودة في كل ب ، وب موجودة في كل ج ، فانه متى انعكست النتيجة فان المقدمتين^٢ منعكستان . وذلك انه ان صدق ان ج موجودة كل ا ، فواجب ان تكون ج موجودة في كل ب ، وب في كل ا ، لانه ان اخذنا ان ج في كل ا ، واضفنا اليها المقدمة الكبرى وهو ان ا في كل ب ، انتج عكس الصغرى وهي ان ج في كل ب . وكذلك ايضاً متى اخذنا عكس النتيجة وهي قولنا : ج في كل ا ، واضفنا اليها المقدمة الصغرى ، انتج عكس الكبرى ، وذلك انه يكون معنا : ب في كل ج وهي الصغرى ، وج في كل ا وهي عكس النتيجة ، ينتج لنا : ب في كل ا وهي عكس المقدمة الكبرى . واما القياس السالب الكلي من هذا الشكل ، فانه يعرض له اذا انعكست المقدمة الكبرى منه ان^٤ النتيجة ايضاً تنعكس . ومثال ذلك انا اذا فرضنا ا ولا في شيء من ب ، وب في كل ج ، انتج لنا : ا ولا في شيء من ج ؛ فان عكسنا الكبرى انعكست النتيجة ، وذلك انه يكون معنا : ب ولا شيء من ا ، وب في كل ج ، فينتج لنا في الشكل الثاني : ج ولا في شيء من ا وهو عكس النتيجة ، هذا ان كان عكس السالبة الكلية عندنا غير معلوم او على انه امر لم يتبين لنا بعد ، فنستعمله في هذا الموضوع . وكذلك متى عكسنا منه الصغرى الموجبة انعكست النتيجة ايضاً ، لأنه يكون معنا : كل ج هو ب ، ولا شيء من ا ب ، فينتج لنا في الشكل الثاني ان ج ولا في شيء من ا . واذا انعكست النتيجة في هذا الصنف وانعكست الصغرى ، انعكست الكبرى ، لانه يكون معنا : ج ولا في شيء آخر من ا ، وج في كل ب ، ينتج في الشكل الثاني^٧ ب ولا في شيء من ا . وبهذه الجهة فقط يمكن ان تنعكس المقدمة بعكس النتيجة ، كما امكن ذلك في الصنف الموجب ، وان كان لا بد ها هنا من

وجهل النتيجة . فقد علم شيئاً واحداً وجهله ، لكن^١ علمه من جهة القوة وجهله من جهة الفعل . ومتى علم المقدمة الكبرى من القياس فقط فقد جهل الصغرى من جهة وعلمها من جهة . لكن^٢ علمها من جهة الامر الكلي وجهلها من جهة^٣ الخاص الجزئي . ومتى علم الصغرى فقد علم الكبرى من جهة وجهلها من جهة ، لكن^٤ علمها من جهة الجزئي وجهلها من جهة العلم الكلي .

فقد تبين من هذا على اي جهة يمكن ان يحصل لنا في النتائج علم وظن معاً ، اعني لانسان واحد ، وعلى اي جهة لا يمكن ذلك ، وان الجهة التي لا يمكن في انسان واحد هي ممكنة في انسانين .

فصل

في اشياء من الاستدلالات قوتها قوة المقاييس^٥

قال : ويعرض للذين يتوهمون ان الازداد شيء واحد مثل^٦ الذين^٧ يتوهمون ان الخير والشر شيء واحد ، انه يلزمهم عن هذا التوهم ان يكون الشر يحمل على الخير والخير يحمل على الشر حتى يعرض عن ذلك ان يحمل الشيء على نفسه ، وذلك انهم سيقرون^٨ ان الخير هو شر وان الشر هو خير ، فيأتلف هذا القول على مثل ائتلاف الشكل الاول ، ويلزمهم ان يكون الخير خيراً ، كمثله ما يأتلف القول لو كانت هذه المقدمات صادقة . وكذلك يلزم من يقول ان جميع الموجودات واحدة ، اعني ان يكون الشيء يحمل على نفسه . لانه ان كانت جـ وب شيئاً واحداً . وبـ وا شيئاً واحداً . الزمهم ان يعترفوا ان جـ هو ب ، وان ب هو ا ، وان جـ هو ا ، مع انها شيء واحد . فالنتيجة تكون ضرورة في امثال هذه الاقاول لكن^٩ نتيجة كاذبة عن مقدمات كاذبة ، وذلك انه ليس يمكن ان يكون خير شراً الا بالعرض . فاما بالذات فلا . وتوهم الازداد انها واحدة^{١٠} بهذا السبب يكون وضروب كثيرة من التوهمات . كما عرض ذلك للقدمات . وانواع هذه التبعيتات التي

تستعمل مع امثال اصحاب هذه الآراء اذا استقصي امرها وجدت معادة لا المتقابلات ولا انواع الاشياء التي يقال عليها اسم الواحد^{١١} والكثرة .

- ٢٢ -

[قواعد لعكس الحدود والمقايسة بين المرغوب فيها والمهروب منها]

قال : واذا كان معنا حدود ثلاثة^١ مرتبة ترتيب الشكل الاول ، مثل ان تكون موجودة في كل ب ، وب موجودة في كل جـ ، فانه متى انعكست النتيجة المقدمتين^٢ منعكستان . وذلك انه ان صدق ان جـ موجودة كل ا ، فواجب ان تكون موجودة في كل ب ، وب في كل ا ، لانه ان اخذنا ان جـ في كل ا ، واضف المقدمة الكبرى وهو ان ا في كل ب ، انتج عكس الصغرى وهي ان جـ في كل وكذلك ايضاً متى اخذنا عكس النتيجة وهي قولنا : جـ في كل ا ، واضفنا اليها الصغرى ، انتج عكس الكبرى ؛ وذلك انه يكون معنا : ب في كل جـ وهي الصغرى وجـ في كل ا وهي عكس النتيجة ، ينتج لنا : ب في كل ا وهي عكس الكبرى . واما القياس السالب الكلي من هذا الشكل ، فانه يعرض له اذا ان المقدمة الكبرى منه ان^٣ النتيجة ايضاً تنعكس . ومثال ذلك انا اذا فرضنا ا ولا من ب ، وب في كل جـ ، انتج لنا : ا ولا في شيء من جـ ؛ فان عكسنا انعكست النتيجة ، وذلك انه يكون معنا : ب ولا شيء من ا ، وب في كل جـ لنا في الشكل الثاني : جـ ولا في شيء من ا وهو عكس النتيجة ، هذا ان كان^٤ السالبة الكلية عندنا غير معلوم او على انه امر لم يتبين لنا بعد ، فستعمله الموضوع . وكذلك متى عكسنا منه الصغرى الموجبة انعكست النتيجة ايضاً ، لأ^٥ معنا : كل جـ هو ب ، ولا^٦ شيء من ا ب ، فينتج لنا في الشكل الثاني ان جـ شيء من ا . واذا انعكست النتيجة في هذا الصنف وانعكست الصغرى ، ا الكبرى ، لانه يكون معنا : جـ ولا في شيء آخر من ا ، وجـ في كل ب ، الشكل الثاني^٧ ب ولا في شيء من ا . وبهذه الجهة فقط يمكن ان تنعكس بعكس النتيجة ، كما امكن ذلك في الصنف الموجب ، وان كان لا بدّ ها

وجهل النتيجة . فقد علم شيئاً واحداً وجهله . لكن^١ علمه من جهة القوة وجهله من جهة الفعل : ومتى علم المقدمة الكبرى من القياس فقط فقد جهل الصغرى من جهة وعلمها من جهة ، لكن^٢ علمها من جهة الامر الكلي وجهلها من جهة^٣ الخاص الجزئي : ومتى علم الصغرى فقد علم الكبرى من جهة وجهلها من جهة ، لكن^٤ علمها من جهة الجزئي وجهلها من جهة العلم الكلي .

فقد تبين من هذا على اي جهة يمكن ان يحصل لنا في النتائج علم ووطن معاً ، اعني لانسان واحد ، وعلى اي جهة لا يمكن ذلك ، وان الجهة التي لا يمكن في انسان واحد هي ممكنة في انسانين .

فصل

في اشياء من الاستدلالات قوتها قوة المقاييس^٥

قال : ويعرض للذين يتوهمون ان الاضداد شيء واحد مثل^٦ الذين^٧ يتوهمون ان الخير والشر شيء واحد ، انه يلزمهم عن هذا التوهم ان يكون الشر يحمل على الخير والخير يحمل على الشر حتى يعرض عن ذلك ان يحمل الشيء على نفسه ، وذلك انهم سيقرون^٨ ان الخير هو شر وان الشر هو خير ، فياتلف هذا القول على مثل اثتلاف الشكل الاول ، ويلزمهم ان يكون الخير خيراً ، كمثل ما يأتلف القول لو كانت هذه المقدمات صادقة . وكذلك يلزم من بقول ان جميع الموجودات واحدة ، اعني ان يكون الشيء يحمل على نفسه ، لانه ان كانت جـ وب شيئاً واحداً ، وبـ وا شيئاً واحداً ، الزمهم ان يعترفوا ان جـ هو ب ، وان ب هو ا ، وان جـ هو ا ، مع انها شيء واحد . فالنتيجة تكون ضرورة في امثال هذه الاقاويل لكن^٩ نتيجة كاذبة عن مقدمات كاذبة ، وذلك انه ليس يمكن ان يكون خير شراً الا بالعرض ، فاما بالذات فلا . وتوهم الاضداد انها واحدة^{١٠} بهذا السبب يكون وضروب كثيرة من التوهمات . كما عرض ذلك للقدماء . وانواع هذه التبكيات التي

تستعمل مع امثال اصحاب هذه الآراء اذا استقصي امرها وجدت معادة لانواع المتقابلات ولانواع الاشياء التي يقال عليها اسم الواحد^١ والكثرة .

- ٢٢ -

[قواعد لعكس الحدود والمقايسة بين المرغوب فيها والمهروب منها]

- ٥ قال : واذا كان معنا حدود ثلاثة^١ مرتبة ترتيب الشكل الاول ، مثل ان تكون ا موجودة في كل ب ، وب موجودة في كل جـ ، فانه متى انعكست النتيجة فان المقدمتين^٢ منعكستان . وذلك انه ان صدق ان جـ موجودة كل ا ، فواجب ان تكون جـ موجودة في كل ب ، وب في كل ا ، لانه ان اخذنا ان جـ في كل ا ، واضفنا اليها المقدمة الكبرى وهو ان ا في كل ب ، انتج عكس الصغرى وهي ان جـ في كل ب . وكذلك ايضاً متى اخذنا عكس النتيجة وهي قولنا : جـ في كل ا ، واضفنا اليها المقدمة الصغرى ، انتج عكس الكبرى ، وذلك انه يكون معنا : ب في كل جـ وهي الصغرى ، وجـ في كل ا وهي عكس النتيجة ، ينتج لنا : ب في كل ا وهي عكس المقدمة الكبرى . واما القياس السالب الكلي من هذا الشكل ، فانه يعرض له اذا انعكست المقدمة الكبرى منه ان^٣ النتيجة ايضاً تنعكس . ومثال ذلك انا اذا فرضنا ا ولا في شيء من ب ، وب في كل جـ ، انتج لنا : ا ولا في شيء من جـ ؛ فان عكسنا الكبرى انعكست النتيجة ، وذلك انه يكون معنا : ب ولا شيء من ا ، وب في كل جـ ، فينتج لنا في الشكل الثاني : جـ ولا في شيء من ا وهو عكس النتيجة ، هذا ان كان^٤ عكس السالبة الكلية عندنا غير معلوم او على انه امر لم يتبين لنا بعد ، فنستعمله في هذا الموضع . وكذلك متى عكسنا منه الصغرى الموجبة انعكست النتيجة ايضاً ، لأنه يكون معنا : كل جـ هو ب ، ولا^٥ شيء من ا ب ، فينتج لنا في الشكل الثاني ان جـ ولا في شيء من ا . واذا انعكست النتيجة في هذا الصنف وانعكست الصغرى ، انعكست الكبرى ، لانه يكون معنا : جـ ولا في شيء آخر من ا ، وجـ في كل ب ، ينتج في الشكل الثاني^٦ ب ولا في شيء من ا . وبهذه الجهة فقط يمكن ان تنعكس المقدمة بعكس النتيجة ، كما امكن ذلك في الصنف الموجب ، وان كان لا بدّ ها هنا^٧ من

من المقابل الآخر^{٢٠}. مثال ذلك انه اذا كان كل شيء اما مكوّنًا واما غير مكوّن ، واما فاسدًا واما غير فاسد ، وكان كل مكوّن فاسدًا وكل فاسد مكوّنًا ، فاقول ان كل غير مكوّن غير فاسد ، وكل غير فاسد غير مكوّن.

برهان ذلك ان لم يكن غير المكوّن غير فاسد فليكن فاسدًا ، ولان كل شيء قد وضع انه اما فاسدًا^{٢١} واما غير فاسد ، فان كان غير المكوّن فاسدًا ، وكان قد وضع ان الفاسد ينعكس على المكوّن ، اي ان كل فاسد مكوّن ، فانه يلزم عن ذلك ان يكون غير المكوّن مكوّنًا ، وذلك خلف لا يمكن لانه يأتلف القياس هكذا : غير المكوّن فاسد ، وكل فاسد مكوّن^{٢٢} ، النتيجة : فكل غير مكوّن مكوّن . وبمثل هذا يبين ان غير الفاسد ينعكس على غير المكوّن.

فصل ٢٣

القول في اثتلاف الشكل الثاني من الموجبتين بشرط شمول الاوسط للطرفين وخاصياتهما .

وايضًا اذا اثتلفت^{٢٤} موجبتان كليتان في الشكل الثاني ، وكان الحدّ الاوسط لا يوجد في غير الطرفين ، وكان الطرف الاعظم يوجد في كل الاصغر ، فانه يجب ان يوجد الاعظم في كل الاوسط ، اعني ان ينعكس عليه . مثل ان تكون ا موجودة في كل ب وفي كل ج لا في غيرهما ، وتكون ب موجودة في كل ج ، فاقول انه يجب ان تكون ب موجودة في كل ا ، وذلك انه اذا كانت ب توجد في كل ج وفي جميع جزئياتها ، وكانت ا لا توجد الا في كل جزئيات ج وفي كل ب ، فظاهر ان كل ما توجد فيه ا فان ب توجد فيه ، فاذن كل ما هو ا فهو ب .

وايضًا اذا اثتلفت^{٢٥} موجبتان في الشكل الثالث ، وكان الحدّ الاوسط ينعكس على الطرف الاصغر ، فانه يجب ان يكون الطرف الاكبر في كل الاصغر ، اعني ان ينتج موجبة كلية . مثال ذلك ان تكون ا وب تقال على كل ج ، وجه مقولة على كل ب ، فاقول انه يجب ضرورة ان تكون ا مقولة على كل ب لانه تكون ا مقولة على ج . وجه مقولة على كل ب ، فتكون ا ضرورة في كل ب لانه يرجع التأليف الى الشكل الاول .

عكس المقدمة الصغرى مع عكس النتيجة ، وحينئذ يبين انعكاس الكبرى . واما انعكاس النتيجة عن انعكاس احدى المقدمتين ، فليس يمكن في الصنف الموجب كما امكن ذلك ها هنا ، لانه لا ينتج من موجبتين في الشكل الثاني .

فصل

قال : واذا كان حدّان ينعكس كل واحد منهما على صاحبه ، مثل ان يكون كل ا هو ب ، وكل ب هو ا ، وكان ايضًا حدّان آخران ينعكس كل واحد منهما على صاحبه . مثل ان يكون كل ج هو د وكل د هو ج ، وكان ا وجه^١ متقابلين^{١١} 5 وب ود ايضًا متقابلين^{١٢} فانه ان كان الزوجان المتقابلان لا يخلو من احدهما موضوع ما ، فان الزوج الثاني من المتقابلين الآخرين لا يخلو ذلك الموضوع منها . مثال ذلك انه كان ا وجه لا يخلو من احدهما ك ، فان ب ود لا يخلو من احدهما ك ، لانه ان كان كل ما توجد فيه ا فب توجد فيه ، وكل ما توجد فيه ج فتوجد فيه د ، وكان ك اما ان توجد فيه ا واما ج ، فظاهر ان ك اما ان توجد فيه ب واما د ، ولانه^{١٣} يأتلف القياس المركب هكذا^{١٤} : ك اما ان توجد فيه ا واما ج ، وكل ما يوجد فيه ا ففيه ب ، وكل ما يوجد فيه ج ففيه د ، فك ا اما ان توجد فيه ب ضرورة واما د . وكذلك يبين عكس هذا . اعني ان فرضنا ان ك لا يخلو من د او ب فانه يلزم ان لا يخلو ا من ا واما من ج . واما مثال ذلك من المواد اذا اخذنا بدل ا مكوّنًا ، وبدل ب فاسدًا ، وبدل ج غير مكوّن ، وبدل د غير فاسد ، وكان كل مكوّن فاسدًا^{١٦} وكل فاسد مكوّنًا^{١٧} ، وكذلك كل غير مكوّن غير فاسد وكل غير فاسد غير مكوّن ، فاقول انه ان كان كل شيء اما مكوّنًا واما غير مكوّن ، فواجب ان يكون كل شيء اما فاسدًا^{١٨} واما غير فاسد ، لانه ان كان كل ما هو مكوّن فاسدًا وما هو غير مكوّن غير فاسد ، وكان كل شيء لا يخلو من ان يكون اما كائنًا واما غير كائن . فبين ان كل شيء لا يخلو^{١٩} ان يكون اما فاسدًا واما غير فاسد . واقول ايضًا انه اذا وضعنا ان الموضوع الواحد بعينه لا يخلو من ان يوجد فيه احد الزوجين المتقابلين . وفرضنا ان احد جزئي المتقابلين ينعكس على الجزء الآخر من المقابل الآخر . فاقول ان الجزء الباقي من احد الزوجين المتقابلين ينعكس على الجزء الآخر

الخلق اذا استعملها الانسان مقدرة بحسب فعل تلك الصناعة ؛ وذلك مثل الشجاعة الطبيعية اذا اقترنت بالفروسية^{٥٢} يكون فعل الفروسية على التمام .

فقد تبين من هذا كيف حال الحدود المنعكسة بعضها على بعض ، وكيف يقايس بين الآثر والافضل بهذا النوع من الاستدلال . ويشبه ان يكون ارسطو انما خص هذا الموضع بالذكر ها هنا^{٥٣} دون سائر مواضع الآثر والافضل لقرب هذا من طبيعة القياس ، اعني في عمومته .

فصل

واذا كان شيان متقابلان مثل ا وب ، وكانت ا امرًا مؤثرًا عندنا وب مجتنبًا ، وكان ايضا شيان آخران متقابلين مثل ج د ، وكانت ج ايضا مجتنبًا ود مؤثرًا ومطلوبًا ، فانه ان كان كلا ا ج افضل من كلي ب د ، فان ا افضل من د وآثر لانه لما كان ا وب متقابلين ، وكانت ا مطلوبة وب مجتنب ، كان ا مطلوبًا مثل ما ب متجنب ، وذلك ان كل مقابل فيها في غاية واحدة من المتقابل . واذا كان هذا هكذا فاننا نقول ان ا تكون^{٢٧} ضرورة افضل وآثر من د ، لانها ان لم تكن آثر فهي : اما مساوية لها ، واما ان تكون د آثر منها ؛ فان كانت^{٢٨} ا ود بالسوية مطلوبين ، فهو بين ان ج وب بالسوية مهروب منها^{٢٩} لان ب مساوية في الهرب منها للالف في الطلب وجه في الهرب منها لد في الطلب لها . واذا كان ذلك كذلك فان كلي^{٣٠} ا ج مساويان في الطلب لكلي ب د ، وقد كنا فرضنا ان ا وجه آثر ، هذا خلف لا يمكن . وان فرضنا د آثر لزم ان تكون ب اقل في باب الهرب من ج ، وذلك ان ما هو اقل هربًا هو المقابل لما هو اقل طلبًا ، والاكثر هربًا هو المقابل لما هو اكثر طلبًا . واذا كان د اكثر طلبًا من ا ، فجاء^{٣١} اكثر هربًا من ب ، فتكون د وب اكثر طلبًا واقل هربًا من ا وج . والاكثر^{٣٢} طلبًا والأقل هربًا هو آثر ، فد وب بمجموعان^{٣٣} آثر من ا وج^{٣٤} بمجموعين ، وذلك نقض ما وضعنا ، هذا خلف لا يمكن . فواجب متى فرضنا ا وج آثر من ب د ، ان تكون ا آثر من د . ومثال ذلك من المواد ان نبين لمن ابتلى بمحبة ان الأفضل له ان يختار ان لا يؤاتيه^{٣٥} محبوبه من ان يؤاتيه^{٣٦} ؛ وذلك انه لما كان من الظاهر ان الأفضل له ان يختار ان يؤاتيه^{٣٧} مع^{٣٨} يؤاتيه^{٣٩} ، من ان يؤاتيه^{٤٠} مع^{٤١} لا يختار^{٤٢} يؤاتيه^{٤٣} فيجب بحسب ما قدمنا ان يختار ان لا يؤاتيه افضل من ان يؤاتيه^{٤٤} . وبهذا بين افلاطون^{٤٥} ان الافضل للمحب الآ^{٤٦} يجامع لأن الجماع مؤاتاه^{٤٧} يرتفع معها اختيار ان يؤاتيه^{٤٨} ، واذا لم يجامع اختار ان يؤاتيه^{٤٩} . فالحجة اذن^{٥٠} ، كما يقول ارسطو ، اما ان لا يكون فعلها الجماع ، واما ان يكون الجماع انما هو شهوة مقترنة بالحب ، والمنزل الطبيعي اولًا انما يلتم من المحبة و^{٥١} هذه الشهوة ، وحينئذ يكمل فعله . فان كثيرًا من الشهوات اذا اقترنت بالصنائع والاخلاق تمت افعال تلك الصناعة او تلك^{٥٢}

35-40

68b

5

فصل

- ٢٣ -

في ان الاستقراء والضمير وسائر المقاييس المستعملة قوتها قوة ما تقدم

قال : وينبغي ان يبين الآن ان سائر المقاييس التي تستعمل في الخطابة والفقه والمشورة راجعة الى المقاييس التي سلفت. وبذلك يصح لنا^١ ان جميع المقاييس تكون بالاشكال التي سلفت ليس البرهانية فقط ولا الجدلية بل^٢ جميع المقاييس الفكرية ، وبالجملة كل تصديق يقع في كل صناعة. وذلك بين من ان كل تصديق : اما يكون بالقياس وما يجانس القياس وهو المسمى « ضميرًا » ، واما بالاستقراء وما يجانس الاستقراء وهو المسمى « تمثيلًا » .

- ١٥ فاما الاستقراء فانه انما يبين فيه ابدأ وجود ما شأنه ان يكون طرفاً اكبر^٣ في القياس فيما شأنه ان يكون حداً اوسطاً^٤ في القياس بما شأنه ان يكون فيه طرفاً اصغراً^٥ ، وبهذه الجهة يكون اللازم عنه واجباً ضرورة. مثال ذلك ان يكون الحد الاوسط^٦ بين ا و ج من جهة ما^٧ الحمل^٨ فيها على المجزئ الطبيعي حرف ب ، فيكون ا هو الحد الاكبر بالطبع ، وب الاوسط بالطبع ، وج الاصغر ، فيتبين^٩ بحرف ج وجود ا في ب لا وجود ا في ج بحرف ب على جهة ما يكون عليه البيان في القياس . و^{١٠} مثال ذلك من المواد ان تأخذ بدل الحيوان الطويل العمر ، وعض ب الحيوان الصغير المראה ، وعض ج البغل والفرس والانسان ، فبين ان كل حيوان صغير المראה فهو طويل العمر بأن نستقرئ^{١١} جميع اصناف الحيوانات الصغيرة المראה الطويلة العمر^{١٢} مثل البغل والحمار والفرس ، فبين منها ان كل حيوان صغير المראה فهو طويل العمر ، واذا كان الاستقراء هو هذا ، فهو بين ان الطويل العمر هو الحد الاكبر ها هنا^{١٣} ، والاوسط الصغير المראה ، والاصغر الحيوانات^{١٤} ، ونحن انما بينا

وجود الاكبر في الاوسط بوجوده في الاصغر. وانما يكون هذا البيان لازماً عن الاستقراء لزوماً صحيحاً. اعني مناسباً^{١٥} للزوم النتيجة عن القياس الصحيح الشكل. متى استقرنا جميع الاصناف الصغيرة المارة^{١٦} فوجدنا جميعها طويل العمر^{١٧} و^{١٨}لانه حينئذ^{١٩} يجب اذا كان اوب موجودتين في كل جم اي الطويل العمر^{٢٠} والصغير المارة في البغل والفرس والحرار والانسان، ان تكون ا موجودة في كل ب كما تبين قبل هذا. وذلك انه اذا استقرنا جميع الحيوانات الجزئية التي اخذنا عوضها حرف ج، انعكس^{٢١} حرف ب على حرف ج في العمل، فلزم عن ذلك ان تكون في كل ب على ما تبين قبل هذا. فلهذا ما يجب ان يكون اللازم²⁵ عن الاستقراء لازماً صحيحاً اذا استوفيت فيه جميع الجزئيات، لانه يأتلف القياس هكذا: كل صغير المارة فهو اما بغل واما فرس واما حمار واما انسان، وكل واحد من هذه طويل العمر. فكل قليل المارة طويل العمر ضرورة. واما اذا لم تستوف فيه جميع الجزئيات فليس يلزم عنه شيء بالضرورة.

القول في الفرق بين الاستقراء المطلق والاستقراء البرهاني وشرطه

وليس اشتراط هذا في الاستقراء مما ينقله من الاستقراء المستعمل في الجدل الى الاستقراء المستعمل في البرهان كما ظن قوم. فان الاستقراء المستعمل في البرهان التصديق به انما يكون من خارج وبحصول شيء لنا لا يفيد الاستقراء بالذات، وان استوفيت فيه جميع الجزئيات وهو كون المحمول ذاتياً للموضوع. فهذا ينفصل هذا الاستقراء من الاستقراء^{٢٢} البرهاني. واما ان هذا الاستقراء يجب ان يكون خاصاً بالجدل وبالجملة جدلياً.. فذلك يظهر من ان من شرط صناعة الجدل ان يكون القياس فيها صحيح الشكل. واذا كان ذلك كذلك فواجب ان يكون الاستقراء مستعملاً فيها بجهة يلزم عنها الشيء الذي يقصد بيانه ضرورة، ثم ينفصل من الاستقراء المستعمل في البرهان: اما بالذي^{٢٣} قلناه من الحمل الذاتي. واما بأن يكون الاستقراء المستعمل في الجدل استوفيت فيه جميع الجزئيات التي هي جميع في المشهورة^{٢٤}. لا التي هي جميع في الحقيقة.

فعلى هذا ينبغي ان يفهم الامر عن ارسطو ها هنا^{٢٥}. وبه تحل جميع الشكوك

الذي^{٢٦} يتردد فيها ابونصر. فاما^{٢٧} هل تستعمل صناعة الجدل النوع من الاستقراء الذي لا يستوفى^{٢٨} فيه جميع الجزئيات بل اكثرها، وهل هو استقراء^{٢٩} او قوته قوة مثال. فذلك شيء يفحص عنه في «كتاب الجدل».

القول في الفرق بين الاستقراء والقياس وجهة اشتراكهما.

- ٥ قال: والاستقراء انما تبين به ابداً ما ليس شأنه ان يبين بحد اوسط، ولا هو ايضاً ظاهر بنفسه، لان ما من شأنه ان يبين بحد اوسط فليس يمكن ان يبين الا به، وما هو ظاهر بنفسه فاستعمال الاستقراء فيه فضل، وهذا احد ما يخالف فيه الاستقراء القياس. والاستقراء كما قلنا يشارك القياس في انه يكون بثلاثة^{٣٠} حدود، ويخالفه^{٣١} ايضاً في ان القياس يبين به وجود الطرف الاكبر للاصغر بالحد الاوسط، واما الاستقراء فتبين^{٣٢} فيه وجود الطرف الاكبر في الحد الاوسط بوجوده في الطرف الاصغر، اعني فيما شأنه ان يكون في القياس طرفاً اكبر وحداً اوسط وطرفاً اصغر، لا ان^{٣٣} الذي يبين به المطلوب^{٣٤} في الاستقراء هو فيه حد اصغر، ولا ان^{٣٥} الذي به يبين^{٣٦} وجود المطلوب فيه هو فيه حد اوسط. ويخالفه ايضاً القياس في انه اقدم بالطبع والاستقراء اقدم في المعرفة.
- ١٥ فهذه الثلاثة^{٣٧} الاشياء هي التي بها يخالف القياس الاستقراء التام لا غير ذلك.

— ٢٤ —

القول في المثال

- قال: واما المثال فهو ان نبين وجود الطرف الاكبر في الاصغر، بأن نبين وجود الاكبر في الاوسط بوجود الاكبر في الشبيه بالاصغر، اذا كان وجود الاوسط في الاصغر والاكبر في الشبيه بالطرف الاصغر ابين من الذي تريد ان نبينه وهو وجود الاكبر في الاصغر. وامثال ذلك ان يكون الطرف الاكبر ا، والاصغر ج، والاوسط ب. والشبيه^٢ بـ ج^٣ هـ. ويكون وجود ب في ج. وا في هـ. اعرف من وجود ا في ج. ومثال ذلك من المواد ان تأخذ بدال ا جور^٤. وبدل ج قتل

وجود الاكبر في الاوسط بوجوده في الاصغر. وانما يكون هذا البيان لازماً عن الاستقراء لزوماً صحيحاً. اعني مناسباً^{١٥} للزوم النتيجة عن القياس الصحيح الشكل. متى استقرينا جميع الاصناف الصغيرة المارة^{١٦} فوجدنا جميعها طويل العمر^{١٧} و^{١٨}لانه حينئذ^{١٩} يجب اذا كان ا وب موجودتين في كل ج اي الطويل العمر^{٢٠} والصغير المارة في البغل والفرس والحمار والانسان، ان تكون ا موجودة في كل ب كما تبين قبل هذا. وذلك انه اذا استقرينا جميع الحيوانات الجزئية التي اخذنا عوضها حرف ج، انعكس^{٢١} حرف ب على حرف ج في العمل، فلزم عن ذلك ان تكون في كل ب على ما تبين قبل هذا. فلهذا ما يجب ان يكون اللازم^{٢٥} عن الاستقراء لازماً صحيحاً اذا استوفيت فيه جميع الجزئيات، لانه يأتلف القياس هكذا: كل صغير المارة فهو اما بغل واما فرس واما حمار واما انسان، وكل واحد من هذه طويل العمر، فكل قليل المارة طويل العمر ضرورة. واما اذا لم تستوف فيه جميع الجزئيات فليس يلزم عنه شيء بالضرورة.

القول في الفرق بين الاستقراء المطلق والاستقراء البرهاني وشرطه

وليس اشتراط هذا في الاستقراء مما ينقله من الاستقراء المستعمل في الجدل الى الاستقراء المستعمل في البرهان كما ظن قوم، فان الاستقراء المستعمل في البرهان التصديق به انما يكون من خارج وبخصول شيء لنا لا يفيد الاستقراء بالذات. وان استوفيت فيه جميع الجزئيات وهو كون المحمول ذاتياً للموضوع. فبهذا ينفصل هذا الاستقراء من الاستقراء^{٢٢} البرهاني. واما ان هذا الاستقراء يجب ان يكون خاصاً بالجدل وبالجملة جديلاً. فذلك يظهر من ان من شرط صناعة الجدل ان يكون القياس فيها صحيح الشكل. واذا كان ذلك كذلك فواجب ان يكون الاستقراء مستعملاً فيها بجهة يلزم عنها الشيء الذي يقصد بيانه ضرورة. ثم ينفصل من الاستقراء المستعمل في البرهان: اما بالذي^{٢٣} قلناه من الحمل الذاتي. واما بأن يكون الاستقراء المستعمل في الجدل استوفيت فيه جميع الجزئيات التي هي جميع في المشهورة^{٢٤}، لا التي هي جميع في الحقيقة.

فعلى هذا ينبغي ان يفهم الامر عن ارسطو ها هنا^{٢٥}. وبه تنحل جميع الشكوك

الذي^{٢٦} يتردد فيها ابونصر. فاما^{٢٧} هل تستعمل صناعة الجدل النوع من الاستقراء الذي لا يستوفى^{٢٨} فيه جميع الجزئيات بل اكثرها، وهل هو استقراء^{٢٩} او قوته فمثال. فذلك شيء يفحص عنه في «كتاب الجدل».

القول في الفرق بين الاستقراء والقياس وجهة اشتراكهما.

قال: والاستقراء انما تبين به ابداً ما ليس شأنه ان يبين بحد اوسط ولا هو ايضاً ظاهر بنفسه، لان ما من شأنه ان يبين بحد اوسط فليس يمكن يبين الا به، وما هو ظاهر بنفسه فاستعمل الاستقراء فيه فضل، وهذا احد يخالف فيه الاستقراء القياس. والاستقراء كما قلنا يشارك القياس في انه يك بثلاثة^{٣٠} حدود، ويخالفه^{٣١} ايضاً في ان القياس يبين به وجود الطرف الا للاصغر بالحد الاوسط، واما الاستقراء فتبين^{٣٢} فيه وجود الطرف الاكبر في الاوسط بوجوده في الطرف الاصغر، اعني فيما شأنه ان يكون في القياس طرفاً واحداً اوسط وطرفاً اصغر، لا ان^{٣٣} الذي يبين به المطلوب^{٣٤} في الاستقراء هو حد اصغر، ولا ان^{٣٥} الذي به يبين^{٣٦} وجود المطلوب فيه هو فيه حد اوسط ويخالفه ايضاً القياس في انه اقدم بالطبع والاستقراء اقدم في المعرفة.

فهذه الثلاثة^{٣٧} الاشياء هي التي بها يخالف القياس الاستقراء التام لا غير ذلك

- ٢٤ -

القول في المثال

قال: واما المثال فهو ان نبين وجود الطرف الاكبر في الاصغر، بأن نبين وجود الاكبر في الاوسط بوجود الاكبر في الشبيه بالاصغر، اذا كان وجود الاوسط الاصغر والاكبر في الشبيه بالطرف الاصغر ابين من الذي تريد ان نبينه وهو وجود الاكبر في الاصغر. ومثال ذلك ان يكون الطرف الاكبر ا، والاصغر ج، والاوسط ب، والشبيه^٢ بـ جـ هـ، ويكون وجود ب في جـ هـ، وا في هـ، اعرف من وجود ا في جـ هـ ومثال ذلك من المواد ان نأخذ بدال ا جوراً، وبدل جـ هـ

وجود الاكبر في الاوسط بوجوده في الاصغر. وانما يكون هذا البيان لازماً عن الاستقراء لزوماً صحيحاً. اعني مناسباً^{١٥} للزوم النتيجة عن القياس الصحيح الشكل. متى استقرنا جميع الاصناف الصغيرة المارة^{١٦} فوجدنا جميعها طويل العمر^{١٧} ولانه حينئذ^{١٨} يجب اذا كان ا وب موجودتين في كل ج اي الطويل النعم^{١٩} والصغير المارة في البغل والفرس والحمار والانسان. ان تكون ا موجودة في كل ب كما تبين قبل هذا. وذلك انه اذا استقرنا جميع الحيوانات الجزئية التي اخذنا عوضها حرف ج. انعكس^{٢٠} حرف ب على حرف ج في العمل. فلزم عن ذلك ان تكون في كل ب على ما تبين قبل هذا. فلهذا ما يجب ان يكون اللازم²⁵ عن الاستقراء لازماً صحيحاً اذا استوفيت فيه جميع الجزئيات، لانه تأتلف القياس هكذا: كل صغير المارة فهو اما بغل واما فرس واما حمار واما انسان، وكل واحد من هذه طويل العمر، فكل قليل المارة طويل العمر ضرورة. واما اذا لم تستوف فيه جميع الجزئيات فليس يلزم عنه شيء بالضرورة.

القول في الفرق بين الاستقراء المطلق والاستقراء البرهاني وشرطه

وليس اشتراط هذا في الاستقراء مما ينقله من الاستقراء المستعمل في الجدل الى الاستقراء المستعمل في البرهان كما ظن قوم، فان الاستقراء المستعمل في البرهان التصديق به انما يكون من خارج وبخوص شيء لنا لا يفيد الاستقراء بالذات. وان استوفيت فيه جميع الجزئيات وهو كون الحمل ذاتياً للموضوع. فهذا ينفصل هذا الاستقراء من الاستقراء^{٢٢} البرهاني. واما ان هذا الاستقراء يجب ان يكون خاصاً بالجلد وبالحملة جدلياً.. فذلك يظهر من ان من شرط صناعة الجدل ان يكون القياس فيها صحيح الشكل. واذا كان ذلك كذلك فواجب ان يكون الاستقراء مستعملاً فيها بجهة يلزم عنها الشيء الذي يقصد بيانه ضرورة. ثم ينفصل من الاستقراء المستعمل في البرهان: اما بالذي^{٢٣} قلناه من الحمل الذاتي. واما بأن يكون الاستقراء المستعمل في الجدل استوفيت فيه جميع الجزئيات التي هي جميع في المشهورة^{٢٤}. لا التي هي جميع في الحقيقة.

فعلى هذا ينبغي ان يفهم الامر عن ارسطو ها هنا^{٢٥}. وبه تنحل جميع الشكوك

الذي^{٢٦} يتردد فيها ابونصر. فاما^{٢٧} هل تستعمل صناعة الجدل النوع من الاستقراء الذي لا يستوفي^{٢٨} فيه جميع الجزئيات بل اكثرها، وهل هو استقراء^{٢٩} او قوته قوة مثال. فذلك شيء يفحص عنه في «كتاب الجدل».

القول في الفرق بين الاستقراء والقياس وجهة اشتراكهما.

٥ قال: والاستقراء انما تبين به ابداً ما ليس شأنه ان يبين بحد اوسط، ولا هو ايضاً ظاهر بنفسه، لان ما من شأنه ان يبين بحد اوسط فليس يمكن ان يبين الا به، وما هو ظاهر بنفسه فاستعمال الاستقراء فيه فضل، وهذا احد ما يخالف فيه الاستقراء القياس. والاستقراء كما قلنا يشارك القياس في انه يكون بثلاثة^{٣٠} حدود، وبخالفه^{٣١} ايضاً في ان القياس يبين به وجود الطرف الاكبر للاصغر بالحد الاوسط، واما الاستقراء فتبين^{٣٢} فيه وجود الطرف الاكبر في الحد الاوسط بوجوده في الطرف الاصغر، اعني فيما شأنه ان يكون في القياس طرفاً اكبر وحداً اوسط وطرفاً اصغر، لا ان^{٣٣} الذي يبين به المطلوب^{٣٤} في الاستقراء هو فيه حد اصغر، ولا ان^{٣٥} الذي به يبين^{٣٦} وجود المطلوب فيه هو فيه حد اوسط. وبخالفه ايضاً القياس في انه اقدم بالطبع والاستقراء اقدم في المعرفة.

١٥ فهذه الثلاثة^{٣٧} الاشياء هي التي بها يخالف القياس الاستقراء التام لا غير ذلك.

- ٢٤ -

القول في المثال

٢٠ قال: واما المثال فهو ان تبين وجود الطرف الاكبر في الاصغر. بأن تبين وجود الاكبر في الاوسط بوجود الاكبر في الشبيه بالاصغر، اذا كان وجود الاوسط في الاصغر والاكبر في الشبيه بالطرف الاصغر ابين من الذي تريد ان نبينه وهو وجود الاكبر في الاصغر. ومثال ذلك ان يكون الطرف الاكبر ا. والاصغر ج. والايوسط ب. والشبيه^٢ بـ ج^٣ هـ، ويكون وجود ب في ج. وا في هـ. اعرف من وجود ا في ج. ومثال ذلك من المواد ان نأخذ بدال ا جور^٤. وبدل ج قتل

- عثمان^٥ . وبدل ب قتل الخلفاء ، وبدل ه قتل عمر رضي الله عنه^٦ . فاذا اردنا ان نبين ان قتل عثمان^٧ جور فانما تقدم لذلك ان قتل الخلفاء جور ، ونبين ذلك بأن قتل عمر رضي الله عنه^٨ جور . فاذا تبين ذلك^٩ قلنا قتل عثمان^{١٠} هو قتل الخلفاء ، 5-10 وقاتل الخلفاء جور ، فقتل عثمان^{١١} جور . وهو بين ان كون^{١٢} عثمان^{١٣} خليفة ، وان قتل عمر جور ، اعرف عندنا من ان قتل عثمان^{١٤} رضي الله عنه^{١٥} جور . وهو بين انما بينا^{١٦} ان الطرف الاكبر موجود في الاوسط وهو قولنا : قتل الخلفاء جور ، بوجوده في الشبيه بالطرف^{١٧} الاصغر الذي هو قتل عمر الشبيه بعثمان^{١٨} في الخلافة والصحة . وكذلك يعرض ان كان تبين وجود الطرف الاكبر في الواسطة^{١٩} بوجوده في اشياء كثيرة ما لم تستوف فيه جميع الجزئيات ، فيكون الاستقراء المتقدم .
- ١٠ وبيّن من هذا ان المثال هو البيان الذي يكون المصير فيه^{٢٠} من جزئي اعرف الى جزئي اخفى لان التشابه ليس احدهما تحت الآخر ، وان الاستقراء هو مصير^{٢١} من 15 جزئيات اعرف الى كلي اخفى ، والقياس من كلي اعرف الى جزئي اخفى ، وهي النتيجة الداخلة تحت المقدمة الكبرى .

الفرق بين الاستقراء والمثال

- ١٥ والفرق بين المثال والاستقراء المذكور ها هنا^{٢٢} ان الاستقراء من جميع الجزئيات الداخلة تحت الحد الاوسط يبين ان الحد الاكبر موجود للاوسط ، واما المثال فليس من جميع الجزئيات يبين وجود الطرف الاكبر في الواسطة^{٢٣} .
- ٢٥ —
- [القول في البيان الذي يكون بالاستقراء]
- ٢٠ واما البيان الذي يكون بالاستقراء فانما ينتفع به في ان يؤخذ جزء قياس اذا جعلت 20 المقدمة التي تبين بالاستقراء مقدمة صغرى في القياس من الشكل الاول ، وكانت الكبرى بيّنة بنفسها . وذلك ايضاً اذا كان وجود الحد الاوسط اقل خفاءً من النتيجة او مساوياً لها في الخفاء . اما^{٢٤} كونه مقدمة صغرى فلانه اذا استعمل في بيان المقدمة الكبرى ،

- واستوفيت جميع الجزئيات على الشرط المذكور^{٢٥} فيه ، فقد تبينت النتيجة بنهاية الاستقراء ، فلم يكن ما تبين به ينتفع به في ان يحصل جزء قياس بل يكون ذلك بالاستقراء وحده من غير ان يضاف الى الاستقراء قياس . واما كونها اقل خفاءً من النتيجة او مساوية لها في الخفاء ، فلانه اذا كانت هي اخفى^{٢٦} من النتيجة لم يمكن تبين الا بحد اوسط لا باستقراء^{٢٧} . وذلك ان خفاء ما يبين بالاستقراء واجب ان يكون دون خفاء ما يبين بالقياس ، والا كانت قوة القياس والاستقراء واحدة . وانما يعرض يكون خفاء المقدمة التي تبين بالاستقراء مساوية للتي تبين بالقياس ، اعني النتيجة كانت النتيجة انما يحل منها المعنى الذي يحل من المقدمة الصغرى وهو كونها مثال ذلك ان يكون المطلوب : هل كل فضيلة متعلمة ، فنزوم بيان ذلك بمقدمة احدهما^{٢٨} ان كل فضيلة علم ، والثانية ان كل علم متعلم ، فتكون الكبرى معلومة به وهي قولنا ان كل علم متعلم ، وتكون الصغرى مجهولة الكلية بمثل^{٢٩} جهل النتيجة من المعلوم لنا ان بعض الفضائل وهي الحكمة علم ومتعلمة ، وانما المطلوب هل كل علم ومتعلمة^{٣٠} . فاذا صح لنا بالاستقراء ان جميع الفضائل علم ، فيكون قد صحت المقدمة الصغرى وهي ان كل فضيلة علم بعد ان كان جهلنا بها على وتيرة واحد اعني بالمقدمة الصغرى وبالنتيجة ، وذلك من جهة ان الوجود فيها كان معلوماً كان المجهول بالكلية^{٣١} . واما اذا كانت النتيجة مجهولة الوجود بالجزء والكل ، او بالاطلاق ، وكانت الكبرى معلومة بنفسها ، والصغرى مما^{٣٢} شأنها ان تبين بالاستقراء فانه يجب ضرورة ان تكون المعرفة بها اكثر من المعرفة بالنتيجة . وذلك يعرض اذا الجزئيات المستعملة في الاستقراء محدودة العدد ، مثل ما كان عرض للمهندس حين اراد ان يبين ان الدائرة يوجد لها شكل مربع يساويها ، بأن وضع مقدمة كبرى ان كل شكل مستقيم الخطوط فيوجد مربع يساويه ، وذلك معروف عند المهندسين رام ان يبين ان كل دائرة فانها مساوية لشكل مستقيم الخطوط بأن قسم الدائرة اشكال بسيرة العدد ، مساوية للاشكال المستقيمة الخطوط ، وهي الأشكال اذا فانه لو كانت^{٣٣} الدائرة تنقسم كلها الى الاشكال الهلالية حتى تفنيها^{٣٤} ، لقد عمل من الاستقراء في هذا الموضع يجري مجرى ما كانت المقدمة الصغرى فيه اقل من النتيجة .
- ٢٥ واما متى لم تكن الأوساط محدودة ، فان امثال هذه المقدمات ليس تبين بال

عثمان^٥، وبدل ب قتل الخلفاء، وبدل ه قتل عمر رضي الله عنه^٦. فاذا اردنا ان نبين ان قتل عثمان^٧ جور فانما تقدم لذلك ان قتل الخلفاء جور، ونبين ذلك بأن قتل عمر رضي الله عنه^٨ جور. فاذا تبين ذلك^٩ قلنا قتل عثمان^{١١} هو قتل الخلفاء، 5-10
وقتل الخلفاء جور، فقتل عثمان^{١١} جور. وهو بين ان كون^{١٢} عثمان^{١٣} خليفة، وان قتل عمر جور، اعرف عندنا من ان قتل عثمان^{١٤} رضي الله عنه^{١٥} جور. وهو بين اننا انما بينا^{١٦} ان الطرف الاكبر موجود في الاوسط وهو قولنا: قتل الخلفاء جور، بوجوده في الشبيه بالطرف^{١٧} الاصغر الذي هو قتل عمر الشبيه بعثمان^{١٨} في الخلافة والصحبة. وكذلك يعرض ان كان تبين وجود الطرف الاكبر في الواسطة^{١٩} بوجوده في اشياء كثيرة ما لم تستوف فيه جميع الجزئيات، فيكون الاستقراء المتقدم.

وبين من هذا ان المثال هو البيان الذي يكون المصير فيه^{٢٠} من جزئي اعرف الى جزئي اخفى لان المتشابهين ليس احدهما تحت الآخر، وان الاستقراء هو مصير^{٢١} من 15
جزئيات اعرف الى كلي اخفى، والقياس من كلي اعرف الى جزئي اخفى، وهي النتيجة الداخلة تحت المقدمة الكبرى.

الفرق بين الاستقراء والمثال

والفرق بين المثال والاستقراء المذكور ها هنا^{٢٢} ان الاستقراء من جميع الجزئيات الداخلة تحت الحد الاوسط يبين ان الحد الاكبر موجود للاوسط، واما المثال فليس من جميع الجزئيات يبين وجود الطرف الاكبر في الواسطة^{٢٣}.

— ٢٥ —

[القول في البيان الذي يكون بالاستقراء]

واما البيان الذي يكون بالاستقراء فانما ينتفع به في ان يؤخذ جزء قياس اذا جعلت 20
المقدمة التي تبين بالاستقراء مقدمة صغرى في القياس من الشكل الاول، وكانت الكبرى بيّنة بنفسها. وذلك ايضاً اذا كان وجود الحد الاوسط اقل خفاءً من النتيجة او مساوياً لها في الخفاء. اما كونه مقدمة صغرى فلانه اذا استعمل في بيان المقدمة الكبرى،

واستوفيت جميع الجزئيات على الشرط المذكور^٢ فيه، فقد تبينت النتيجة بنفس الاستقراء، فلم يكن ما تبين به ينتفع به في ان يحصل جزء قياس بل يكون ذلك بيناً بالاستقراء وحده من غير ان يضاف الى الاستقراء قياس. واما كونها اقل خفاءً من النتيجة او مساوية لها في الخفاء، فلانه اذا كانت هي اخفى^٣ من النتيجة لم يمكن^٤ ان تبين الا بعد اوسط لا باستقراء^٥. وذلك ان خفاء ما يبين بالاستقراء واجب ان يكون ٥
دون خفاء ما يبين بالقياس. والا كانت قوة القياس والاستقراء واحدة. وانما يعرض ان يكون خفاء المقدمة التي تبين بالاستقراء مساوية للتي تبين بالقياس، اعني النتيجة، اذا كانت النتيجة انما يحل منها المعنى الذي يحل من المقدمة الصغرى وهو كونها كلية. مثال ذلك ان يكون المطلوب: هل كل فضيلة متعلمة، فنزوم بيان ذلك بمقدمتين: ١٠
احدهما ان كل فضيلة علم، والثانية ان كل علم متعلم، فتكون الكبرى معلومة بنفسها وهي قولنا ان كل علم متعلم، وتكون الصغرى مجهولة الكلية بمثل^٧ جهل النتيجة، لأن من المعلوم لنا ان بعض الفضائل وهي الحكمة علم ومتعلمة، وانما المطلوب هل كل فضيلة علم ومتعلمة^٨. فاذا صح لنا بالاستقراء ان جميع الفضائل علم، فيكون قد صح^٩ لنا المقدمة الصغرى وهي ان كل فضيلة علم بعد ان كان جهلنا بها على وتيرة واحدة^{١٠}، ١٥
اعني بالمقدمة الصغرى وبالنتيجة، وذلك من جهة ان الوجود فيها كان معلوماً، وانما كان المجهول بالكلية^{١١}. واما اذا كانت النتيجة مجهولة الوجود بالجزء والكل، اي على الاطلاق، وكانت الكبرى معلومة بنفسها، والصغرى مما^{١٢} شأنها ان تبين بالاستقراء، فانه يجب ضرورة ان تكون المعرفة بها اكثر من المعرفة بالنتيجة. وذلك يعرض اذا كانت الجزئيات المستعملة في الاستقراء محدودة العدد، مثل ما كان عرض للمهندس القديم ٢٠
حين اراد ان يبين ان الدائرة يوجد لها شكل مربع يساويها، بأن وضع مقدمة كبرى وهو ان كل شكل مستقيم الخطوط فيوجد مربع يساويه، وذلك معروف عند المهندسين، ثم رام ان يبين ان كل دائرة فانها مساوية لشكل مستقيم الخطوط بأن قسم الدائرة الى اشكال يسيرة العدد، مساوية للاشكال المستقيمة الخطوط، وهي الاشكال الهلالية. فانه لو كانت^{١٣} الدائرة تنقسم كلها الى الاشكال الهلالية حتى تفنيها^{١٤}، لقد كان ما ٢٥
عمل من الاستقراء في هذا الموضع يجري مجرى ما كانت المقدمة الصغرى فيه اقل خفاء من النتيجة.

واما متى لم تكن الأوساط محدودة، فان امثال هذه المقدمات ليس تبين بالاستقراء

وامّا تبين بالقياس . ولذلك يقول ارسطو في امثال هذه انه ليس يسمى البيان المستعمل فيها استقراء . لان البيان الواقع في مثل هذه المقدمة : اما ان يكون بقياس ، واما بمثال ، واما باستقراء لم تستوف فيه جميع الجزئيات . وقد صرح هو في هذا الموضع ان هذا النوع من الاستقراء هو مثال . وكما انه اذا كانت وسائط المقدمة الصغرى كثيرة لم يسمّ البيان المستعمل في ذلك استقراءً ، كذلك ايضاً ولا اذا كانت المقدمة الصغرى معلومة بنفسها ؛ فالمقدمة التي تبين بالاستقراء من خاصتها ان تكون صغرى ، وتكون اقل خفاءً من النتيجة او مساوية لها ، وان تكون غير معلومة بنفسها .

— ٢٦ —

القول في المعادة

قال : واما المعادة فهو الاتيان بمقدمة تضاد المقدمة التي يقصد ابطالها بالعناد . والفرق بين المتقدمين ان المقدمة^١ التي يقصد ابطالها تكون^٢ ابداً كلية لانها هي التي باطلها تبطل النتيجة في القياس الذي احدى مقدمتيه جزئية والثانية كلية ؛ واما المقدمة المضادة بالقوة لهذه المقدمة فقد تكون كلية اذا كانت اعم من المقدمة المناقضة للمقدمة التي يقصد ابطالها ، وقد تكون جزئية اذا كانت^٣ اخص من المقدمة المناقضة للمقدمة التي يقصد ابطالها .

- ١٥ والمعادة تكون بالطبع واولاً في شكلين : الشكل الأول والشكل^٤ الثالث ، وذلك ان النتيجة التي يقصد بها ابطال المقدمة الكلية من القياس : اما ان تكون كلية اذا قصد الابطال الكلي ، واما جزئية اذا قصد الابطال الجزئي . والجزئية انما يتأتى انتاجها عند المقاومة انتاجاً اولياً في الشكل الثالث . والكلية في الشكل الأول . وسواء كانت المقدمة المقصود ابطالها سالبة كلية او موجبة كلية ؛ لأنه اذا كانت كلية موجبة نقضت اما ٢٠ بسالبة كلية واما بسالبة جزئية ، وان كانت سالبة كلية نقضت اما بموجبة كلية واما بجزئية^٥ . وتبين ان المقاومة للمقدمات الكبرى^٦ تكون اذا كانت كلية في الشكل الاول ، واذا كانت جزئية في الشكل الثالث من المواد انفسها . مثال ذلك انه اذا وضع واضع ان^٧ موجودة في كل ب . واردنا ان نقاوم هذه الكلية بنتيجة^٨ كلية سالبة ، فأننا نضع ان

- ١ مسلوبة عن كل ما يحيط ببب ويحمل على ب ، وليكن مثلاً ج ، فتكون ب موضوعة بالطبع لـ ج^٩ ، وجه موضوعة للالف ، وذلك هو تأليف الشكل الأول ضرورة . قاومناها مقاومة جزئية اخذنا ان ا مسلوبة عن بعض ب . وليكن ذلك البعض د ، فموضوعة بالطبع للطرفين ، وذلك هو تأليف الشكل الثالث ، وتكون كلتا المقدمات الموضوعتين للمناقضة مقابلة بالقوة للمقدمة التي يقصد ابطالها : اما من جهة انها ٥ واما من جهة انها اخص . وكذلك يفعل اذا كانت المقدمة التي يرام ابطالها كلية سواء ومثال ذلك من المواد ان يقصد الى مقاومة قول القائل : كل زوج من الاضداد واحد ، فاذا اردنا ان نقاومها^{١١} بمقدمة^{١٢} كلية سالبة ، اخذنا سالبة تحيط بها وهي قولا زوج واحد من المتقابلات علمها واحد ، ولكون الاضداد التي هي موضوع المقدمات التي قصد لابطالها^{١٣} داخلة تحت المتقابلات . فيألف القياس في الشكل الأول وهو ١٠ الاضداد متقابلات ، ولا زوج من المتقابلات علمها واحد ، فولا^{١٤} واحد من الاضداد علمها واحد . وان قاومنا هذه المقدمة الكلية بمقدمة جزئية ، اخذنا المحمول فيها من بعض الاضداد ، وليكن مثلاً ان المجهول والمعلوم ليس علمها^{١٥} واحداً^{١٦} ، الحد الأوسط موضوعاً للطرفين ، ويألف القياس هكذا : المجهول والمعلوم ليس عا واحداً ، والمجهول والمعلوم اضداد ، فاذن بعض الاضداد ليس علمها واحداً وكذلك يعرض اذا كانت المقدمة التي يقصد مقاومتها سالبة كلية ، اعني ان لها ان كانت كلية كانت في الشكل الأول ، وان كانت جزئية كانت في الثالث ولما كنا^{١٧} بينا انه يجب ان يؤلف القياس تأليفاً يكون مطابقاً للموجود^{١٨} ، ا تكون فيه المحمولات في الذهن على ما هي عليه بالطبع خارج الذهن ، وهو الذي بالحمل على الجرى الطبيعي ، فبين ان المقدمة انما تألف في الشكل الأول والثالث ٢٠ مادة^{١٩} المقدمة التي نأخذها مناقضة بالقوة تقتضي هذا ، لانها ان كانت كلية كان الشكل الاول ، وان كانت جزئية كان الشكل الثالث . فاما المقاومة بالشك فانه انما يتأتى ذلك لا بأن نضع المقدمة التي هي بالقوة مناقضة للمقدمة المقصود مقاومتها بل بأن نضع عكسها اولاً على انه بين بنف من اول الامر على انها بينة بنفسها ، بل بأن نضع عكسها اولاً على انه بين بنف ٢٥ نضع انها منعكسة . ولذلك يحتاج المناقض كما يقول ارسطو ، بالشكل^{٢١} الثالث عمل كثير . ومثال ذلك انه اذا اراد ان يناقض قولنا : ا في كل ب^{٢٢} مناقضة الشكل الثاني ، فانه يضع اولاً على انه بين بنفسه ان ج المحيطة^{٢٣} بـ ب ليست

وانما تبين بالقياس . ولذلك يقول ارسطو في امثال هذه انه ليس يسمى البيان المستعمل فيها استقراء ، لان البيان الواقع في مثل هذه المقدمة : اما ان يكون قياس ، واما بمثال ، واما باستقراء لم تستوف فيه جميع الجزئيات . وقد صرح هو في هذا الموضع ان هذا النوع من الاستقراء هو مثال . وكما انه اذا كانت وسائط المقدمة الصغرى كثيرة لم يسم البيان المستعمل في ذلك استقراء ، كذلك ايضاً ولا اذا كانت المقدمة الصغرى معلومة بنفسها ، فالمقدمة التي تبين بالاستقراء من خاصتها ان تكون صغرى ، وتكون اقل خفاءً من النتيجة او مساوية لها ، وان تكون غير معلومة بنفسها .

- ٢٦ -

القول في المعادة

قال : واما المعادة فهو الاتيان بمقدمة تضاد المقدمة التي يقصد ابطالها بالعناد . والفرق بين المقدمتين ان المقدمة^١ التي يقصد ابطالها تكون^٢ ابداً كلية لانها هي التي باطلها تبطل النتيجة في القياس الذي احدى مقدمتيه جزئية والثانية كلية ، واما المقدمة المضادة بالقوة لهذه المقدمة فقد تكون كلية اذا كانت اعم من المقدمة المناقضة للمقدمة التي يقصد ابطالها ، وقد تكون جزئية اذا كانت^٣ اخص من المقدمة المناقضة للمقدمة التي يقصد ابطالها .

والمعادة تكون بالطبع واولاً في شكلين : الشكل الأول والشكل^٤ الثالث ، وذلك ان النتيجة التي يقصد بها ابطال المقدمة الكلية من القياس : اما ان تكون كلية اذا قصد الابطال الكلي ، واما جزئية اذا قصد الابطال الجزئي . والجزئية انما يتأتى انتاجها عند المقاومة انتاجاً اولياً^٥ في الشكل الثالث ، والكلي في الشكل الأول . وسواء كانت المقدمة المقصود ابطالها سالبة كلية او موجبة كلية ؛ لأنه اذا كانت كلية موجبة نقضت اما بسالبة كلية واما بسالبة جزئية ، وان كانت سالبة كلية نقضت اما بموجبة كلية واما بجزئية^٦ . وتبين ان المقاومة للمقدمات الكبرى^٧ تكون اذا كانت كلية في الشكل الاول ، واذا كانت جزئية في الشكل الثالث من المواد انفسها . مثال ذلك انه اذا وضع واضع ان^٨ موجودة في كل ب . واردنا ان نقاوم هذه الكلية بنتيجة^٩ كلية سالبة ، فأننا نضع ان

- 26 -

١ مسلوقة عن كل ما يحيط ببب ويحمل على ب ، وليكن مثلاً جـ ، فتكون ب موضوعة بالطبع لجيم^٩ ، وجه موضوعة للالف ، وذلك هو تأليف الشكل الأول ضرورة . وان قاومناها مقاومة جزئية اخذنا ان مسلوقة عن بعض ب . وليكن ذلك البعض د ، فتأتي موضوعة بالطبع للطرفين ، وذلك هو تأليف الشكل الثالث ، وتكون كلتا المقدمتين الموضوعتين للمناقضة مقابلة بالقوة للمقدمة التي يقصد ابطالها : اما من جهة انها اعم ، واما من جهة انها اخص . وكذلك يفعل اذا كانت المقدمة التي يرام ابطالها كلية سالبة . ومثال ذلك من المواد ان يقصد الى مقاومة قول القائل : كل زوج من الاضداد علمها واحد ، فاذا اردنا ان نقاومها^{١١} بمقدمة^{١٢} كلية سالبة ، اخذنا سالبة تحيط بها وهي قولنا : ولا زوج واحد من المتقابلات علمها واحد ، ولكون الاضداد التي هي موضوع المقدمة التي قصد لابطالها^{١٣} داخلية تحت المتقابلات . فيأتلف القياس في الشكل الأول وهو ان الاضداد متقابلات ، ولا زوج من المتقابلات علمها واحد ، فولاً^{١٤} واحد من الاضداد علمها واحد . وان قاومنا هذه المقدمة الكلية بمقدمة جزئية ، اخذنا المحمول فيها مسلوقة عن بعض الاضداد ، وليكن مثلاً ان الجهول والمعلوم ليس علمها^{١٥} واحداً^{١٥} ، فيأتي الحد الأوسط موضوعاً للطرفين . ويأتلف القياس هكذا : الجهول والمعلوم ليس علمها واحداً ، والجهول والمعلوم اضداد ، فاذن بعض الاضداد ليس علمها واحداً^{١٦} . وكذلك يعرض اذا كانت المقدمة التي يقصد مقاومتها سالبة كلية ، اعني ان المقاوم لها ان كانت كلية كانت في الشكل الأول ، وان كانت جزئية كانت في الثالث^{١٧} ولما كنا^{١٨} بينا انه يجب ان يؤلف القياس تأليفاً يكون مطابقاً للموجود^{١٩} ، اعني ان تكون فيه المحمولات في الذهن على ما هي عليه بالطبع خارج الذهن ، وهو الذي يعرف بالحمل على المجزئ الطبيعي ، فبين ان المقدمة انما تاتلف في الشكل الأول والثالث لأ مادة^{٢٠} المقدمة التي تأخذها مناقضة بالقوة تقتضي هذا ، لانها ان كانت كلية كما قلنا كان الشكل الاول ، وان كانت جزئية كان الشكل الثالث . فاما المقاومة بالشكل الثالث فانه انما يتأتى ذلك لا بأن نضع المقدمة التي هي بالقوة مناقضة للمقدمة المقصود ابطالها من اول الامر على انها بينة بنفسها ، بل بأن نضع عكسها اولاً على انه بين بنفسه . نضع انها منعكسة . ولذلك يحتاج المناقض كما يقول ارسطو ، بالشكل^{٢١} الثاني ، ا عمل كثير . ومثال ذلك انه اذا اراد ان يناقض قولنا : ا في كل ب^{٢٢} مناقضة كلية الشكل الثاني ، فانه يضع اولاً على انه بين بنفسه ان جـ المحيطة^{٢٣} بـ ب ليست في شيء

وأما تبين بالقياس . ولذلك يقول ارسطو في أمثال هذه انه ليس يسمى البيان المستعمل فيها استقراء ، لأن البيان الواقع في مثل هذه المقدمة : اما ان يكون قياس ، واما بمثال ، واما باستقراء لم تستوف فيه جميع الجزئيات . وقد صرح هو في هذا الموضع ان هذا النوع من الاستقراء هو مثال . وكما انه اذا كانت وسائط المقدمة الصغرى كثيرة لم يسمّ البيان المستعمل في ذلك استقراءً ، كذلك أيضاً ولا اذا كانت المقدمة الصغرى معلومة بنفسها ، فالمقدمة التي تبين بالاستقراء من خاصتها ان تكون صغرى ، وتكون اقل خفاءً من النتيجة او مساوية لها ، وان تكون غير معلومة بنفسها .

— ٢٦ —

القول في المعادة

قال : واما المعادة فهو الاتيان بمقدمة تضاد المقدمة التي يقصد ابطالها بالعناد . والفرق بين المقدمتين ان المقدمة^١ التي يقصد ابطالها تكون^٢ ابدأ كلية لانها هي التي باطلها تبطل النتيجة في القياس الذي احدى مقدمتيه جزئية والثانية كلية ؛ واما المقدمة المضادة بالقوة لهذه المقدمة فقد تكون كلية اذا كانت اعم من المقدمة المناقضة للمقدمة التي يقصد ابطالها ، وقد تكون جزئية اذا كانت^٣ اخص من المقدمة المناقضة للمقدمة التي يقصد ابطالها .

والمعادة تكون بالطبع واولاً في شكلين : الشكل الأول والشكل^٤ الثالث ، وذلك ان النتيجة التي يقصد بها ابطال المقدمة الكلية من القياس : اما ان تكون كلية اذا قصد الابطال الكلي ، واما جزئية اذا قصد الابطال الجزئي . والجزئية انما يتأتى انتاجها عند المقاومة انتاجاً اولياً^٥ في الشكل الثالث ، والكلي في الشكل الأول . وسواء كانت المقدمة المقصود ابطالها سالبة كلية او موجبة كلية ؛ لأنه اذا كانت كلية موجبة نوقضت اما 5-10 بسالبة كلية واما بسالبة جزئية ، وان كانت سالبة كلية نوقضت اما موجبة كلية واما بجزئية^٦ . وتبين ان المقاومة للمقدمات الكبرى^٧ تكون اذا كانت كلية في الشكل الاول ، واذا كانت جزئية في الشكل الثالث من المواد انفسها . مثال ذلك انه اذا وضع واضع ان ا موجودة في كل ب ، واردنا ان نقاوم هذه الكلية بنتيجة^٨ كلية سالبة ، فإننا نضع ان

— 26 —

١٠

١٥

٢٠

٢٥

١ مسلوية عن كل ما يحيط بب ويحمل على ب ، وليكن مثلاً ج ، فتكون ب موضوعاً بالطبع لجيم^٩ ، وجه موضوعاً للالف ، وذلك هو تأليف الشكل الأول ضرورة . وان قاومناها مقاومة جزئية اخذنا ان ا مسلوية عن بعض ب . وليكن ذلك البعض د ، فتأتي ٥ موضوعاً بالطبع للطرفين ، وذلك هو تأليف الشكل الثالث ، وتكون كلتا المقدمتين الموضوعتين للمناقضة مقابلة بالقوة للمقدمة التي يقصد ابطالها : اما من جهة انها اعم ، واما من جهة انها اخص . وكذلك يفعل اذا كانت المقدمة التي يرام ابطالها كلية سالبة . ومثال ذلك من المواد ان يقصد الى مقاومة قول القائل : كل زوج من الاضداد علمها واحد ، فاذا اردنا ان نقاومها^{١١} بمقدمة^{١٢} كلية سالبة ، اخذنا سالبة تحيط بها وهي قولنا : ولا زوج واحد من المتقابلات علمها واحد ، ولكون الاضداد التي هي موضوع المقدمة التي قصد لابطالها^{١٣} داخلة تحت المتقابلات . فيتألف القياس في الشكل الأول وهو ان ١٠ الاضداد متقابلات ، ولا زوج من المتقابلات علمها واحد ، فولا^{١٤} واحد من الاضداد علمها واحد . وان قاومنا هذه المقدمة الكلية بمقدمة جزئية ، اخذنا المحمول فيها مسلوباً عن بعض الاضداد ، وليكن مثلاً ان المجحول والمعلوم ليس علمها^{١٥} واحداً^{١٦} ، فيتأتي الحد الاوسط موضوعاً للطرفين ، ويتألف القياس هكذا : المجحول والمعلوم ليس علمها^{١٧} واحداً ، والمجحول والمعلوم اضداد ، فاذن بعض الاضداد ليس علمها واحداً^{١٨} . وكذلك يعرض اذا كانت المقدمة التي يقصد مقاومتها سالبة كلية ، اعني ان المقاومة لها ان كانت كلية كانت في الشكل الأول ، وان كانت جزئية كانت في الثالث^{١٩} . ولما كنا^{٢٠} بينا انه يجب ان يؤلف القياس تأليفاً يكون مطابقاً للموجود^{٢١} ، اعني ان تكون فيه المحمولات في الذهن على ما هي عليه بالطبع خارج الذهن ، وهو الذي يعرف بالحمل على المجرى الطبيعي ، فبين ان المقدمة انما تأتلف في الشكل الأول والثالث لأن مادة^{٢٢} المقدمة التي نأخذها مناقضة بالقوة تقتضي هذا ، لانها ان كانت كلية كما قلنا كان الشكل الاول ، وان كانت جزئية كان الشكل الثالث . فاما المقاومة بالشكل الثاني فانه انما يتأتى ذلك لا بأن نضع المقدمة التي هي بالقوة مناقضة للمقدمة المقصود ابطالها من اول الامر على انها بيّنة بنفسها . بل بأن نضع عكسها اولاً على انه بين بنفسه ، ثم نضع انها منعكسة . ولذلك يحتاج المناقض كما يقول ارسطو ، بالشكل^{٢٣} الثاني . الى ٢٥ عمل كثير . ومثال ذلك انه اذا اراد ان يناقض قولنا : ا في كل ب^{٢٤} مناقضة كلية في الشكل الثاني ، فانه يضع اولاً على انه بين بنفسه ان ج المحيطة^{٢٥} بب ليست في شيء

من ١. ثم يضع ان هذا ينعكس حتى تعود ولا في شيء من جهة ، هذا كله تكلف خارج عن الطبع ، مع انه يكون حملاً على غير الجرى الطبيعي . وكذلك الحال في المقاومة الجزئية التي تكون في الشكل الاول .

فهذه هي اصناف المقاومات التي تكون بالأشكال الحملية . وهنا^{٢٦} ايضاً مقاومات مأخوذة من الضد ومن الشبيه ومن الرأي المقبول عن واحد مرتضى او نفر مرتضين^{٢٧} . والمقاومة من الضد ومن الشبيه تكون في المقاييس الشرطية . مثال^{٢٨} المقاومة من الضد^{٢٩} 70a ان يضع واضع ان الخير هو الذي يحسن الى جميع اخوانه ، فيقاومه بأن يقول : لو كان الخير هو الذي يحسن الى جميع اخوانه ، لكان الشرير يسيء الى جميع اخوانه . ومثال المقاومة بالشبيه ان يضع واضع ان الابصار يكون بأن يخرج من البصر شيء الى المبصر ، فيقول انه لو كان ذلك^{٣٠} لوجب ان يكون^{٣١} السمع بشيء^{٣٢} يخرج من السمع^{٣٣} الى المسموع . ومثال المقاومة التي تكون من الرأي المقبول قول القائل : ليس ينبغي ان يعذر السكارى فيما جنوا لان مالكا^{٣٤} كان^{٣٥} يعذرهم وكان يلزمهم الجنابات .

- ٢٧ -

القول في العلامة والضمير

القول في قياس العلامة والضمير والفرق بينهما

قال : واما الضمير والعلامة^٢ فليس هما شيئاً واحداً لان^٣ الضمير يكون من المقدمات الحمودة ، وهي التي تكون من الممكنة على الأكثر ، اعني الامر الذي يكون اولاً يكون^٤ 5 على الأكثر^٥ ويوجد او لا يوجد . وذلك مثل قول القائل بان الحسد يبعضون وان المحبين يحبون . واما العلامة فتكون من المقدمات التي هي دلائل على وجود الشيء وكونه ، وهذه الدلائل : اما ان تكون اضطرارية ، واما مشهورة .

والعلامة التي تدل على وجود الشيء تحمل على ثلاث جهات ، على مثال ما تحمل الحدود الوسط^٦ في الاشكال^٧ ، اعني : اما ان تكون محمولة على الاصغر موضوعة 10

للاكثر ، فتألف العلامة في الشكل الاول ؛ واما ان تكون محمولة عليها فتألف في الشكل الثاني ؛ واما ان تكون موضوعة للطرفين فتألف في الشكل الثالث^٨ . مثال ذلك في الشكل الاول قول القائل : هذه المرأة^٩ قد ولدت لانها ذات لبن ، فانه^{١٠} تألف^{١١} القياس هكذا : المرأة ذات لبن ، وكل ذات لبن والدة ، فهذه المرأة^{١٢} والدة وهي النتيجة . ومثال ائتلاف العلامة في الشكل الثالث قول القائل : الحكماء فضلاء لأن سقراط فاضل ، فيألف القياس هكذا^{١٤} : سقراط حكيم ، وسقراط فاضل ، فالحكيم اذن^{١٥} فاضل . ومثال ائتلاف العلامة في الشكل الثاني قول القائل : هذه المرأة قد ولدت لأنها مصفرة ، فيألف القياس هكذا : هذه المرأة مصفرة ، والوالدة مصفرة ، فينتج في بادئ الرأي ان هذه المرأة^{١٦} والدة . فاذا صرح في جميع هذه الاصناف الثلاثة^{١٧} ١٠ بالمقدمتين جميعاً سميت اقيسة ، واذا اضمزت احدى المقدمتين اما لبيانها او^{١٨} لكدبها سميت^{١٩} علامة . والعلامة التي تكون في الشكل الأول لا تنقضي من قبل صحة لزوم النتيجة عنها ، واما التي في الشكل الثالث فتنتقض^{٢٠} من قبل ان النتيجة تؤخذ كلية وهي في الحقيقة جزئية ، واما التي في الشكل الثاني فتنتقض^{٢١} من قبل ان الشكل^{٢٢} نفسه لا يكون فيه قياس من مقدمتين موجبتين ، لانه ليس اذا كانت المرأة والدة^{٢٣} في وقت ما ١٥ تلد صفراء ، وكانت هذه المرأة صفراء ، يجب ان تكون والدة .

فيعم جميع هذه العلامات الثلاث^{٢٤} ان مقدماتها تكون صادقة ، وتنصل^{٢٥} بعضها ببعض^{٢٦} بالاشكال التي تألف فيها . فالمسمى من هذه علامة^{٢٧} بالحقيقة هو ما ائتلف في الشكل الثاني والثالث ، وهو ما كانت العلامة فيه اخص من الطرفين وأعم من الطرفين ، اعني طرفي المطلوب : فاذا كانت اعم ائتلف في الشكل الثاني ، واذا كانت اخص ائتلف في الثالث . واما العلامة التي تألف في الشكل الاول فهي اصدق العلامات واحمدها ، وهي التي تخص باسم الدليل .

القول في قياس الفراسة

قال : واما قياس الفراسة فانما يكون وجوده ممكناً عند من يسلم ان عوارض النفس الطبيعية مثل الغضب والشجاعة تتأثر عنها^{٢٨} النفس والبدن في اصل الخلقة ، ٢٥ لأنه معلوم ان العوارض الغير الطبيعية^{٢٩} لا يتأثر عنها البدن وان تأثرت النفس .

مثل انه من تعلم صناعة الموسيقى فقد تأثرت نفسه لكنه^{٣٠} لم يتأثر عن ذلك بدنه ،
واما من خلق شجاعاً من الحيوان بالطبع او جبناً بالطبع فان لقائل ان يقول انه
توجد ابدان هذه الانواع من الحيوانات متأثرة عن هذه العوارض الطبيعية الموجودة
في نفوسها . فاذا سلم هذا وسلم انه يوجد لنوع نوع من انواع الحيوانات عارض
عارض من العوارض النفسانية الطبيعية ، لزم ان يوجد لواحد واحد منها علامة
واغراض خاصة لعارض عارض من عوارض انفسها الطبيعية . واذا كان الامر
كذلك امكن ان يوجد قياس الفراسة . مثال ذلك انه لما كانت قد توجد الشجاعة
للاسد فقد يجب ان يكون في خلقته علامة تدل على الشجاعة ، لانه قد وضعنا ان
النفوس والبدن يتأثران عن العوارض النفسانية الطبيعية^{٣١} . فلتكن تلك العلامة مثلاً
عظم الاطراف العالية فيكون واجباً ان يوجد عظم الاطراف^{٣٢} في كل نوع من انواع
الحيوان^{٣٣} يكون شجاعاً ، لانه يجب ان تكون هذه العلامة هي^{٣٤} خاصة بالشجاعة
اذ قد وضعنا ان لكل عارض من عوارض النفس علامة خاصة ، والشجاعة قد
توجد في غير الاسد ، وذلك ان^{٣٥} الانسان وغيره شجاع . فيجب متى حصلنا^{٣٦}
العلامات^{٣٧} الدالة في نوع نوع^{٣٨} من انواع الحيوانات على العوارض النفسانية التي
يختص بها نوع واحد او اكثر من نوع واحد . كان ذلك الذي يوجد في ذلك
الحيوان الواحد منها هو عارض واحد او اكثر من عارض واحد . مثل ان يكون في
الاسد الشجاعة والسخاء ، ولكل واحد من هذه علامة قد عرفناها ان نستعمل
الفراسة . فنحكم على ما يوجد له من^{٣٩} الاشخاص تلك العلامة انه يوجد له ذلك
العارض من^{٤٠} عوارض النفس .

وقياس الفراسة يكون اذا انعكس الحد الاوسط على الطرف الاكبر ، ولم
ينعكس عليه الطرف الاصغر . لانه متى كان الحد الاوسط غير منعكس على
الاكبر . لم تكن العلامة خاصة بذلك الاثر فلم تدل عليه . مثال ذلك انه ان^{٤١} لم
يكن صادقاً قولنا ان كل عظيم الاطراف شجاع . لم ينتفع بذلك في بيان ان هذا
الانسان شجاع لانه عظيم الاطراف ؛ وذلك انه انما كان معنا ان الشجاع عظيم
الاطراف . وعظيم الاطراف هو الحد الاوسط . والشجاع^{٤٢} هو الطرف الاكبر ، فتي
لم يصح عكس الطرف الواحد . وهو العظم الاطراف^{٤٣} . على الاكبر وهو الشجاع ،
لم يمكن ان يبين منه ان زياداً^{٤٤} هذا^{٤٥} شجاع لانه عظيم الاطراف ، لان هذا يبين

بمقدمتين : احدهما^{٤٦} ان زياداً هذا عظيم الاطراف ، وكل عظيم الاطراف شجاع ،
فريد هذا شجاع ؛ وانما كان من شرطه الا^{٤٧} ينعكس الطرف الاصغر على الاوسط
لانه لو انعكس لكان كل^{٤٨} عظيم الاطراف اسداً . وذلك ان هاهنا^{٤٩} ثلاثة^{٥٠}
حدود : الاسد والشجاع والعظيم الاطراف^{٥١} . والعظيم الاطراف هو الاوسط ،
والاسد الاصغر ، والشجاع الاكبر ؛ فلو صدق انعكاس الطرف الاصغر على
الاوسط ، وهو ان كل عظيم الاطراف اسد ، ان لم^{٥٢} يمكن ان يوجد عظم
الاطراف^{٥٣} لغير الاسد ، فلم يكن^{٥٤} يمكن ان يبين بذلك في غير الاسد انه شجاع ،
كما انه لو لم ينعكس الاوسط على الاكبر لم يكن عظم الاطراف^{٥٥} علامة خاصية
بالشجاعة .

وهنا^{٥٦} انقضى تلخيص المعاني^{٥٧} التي تضمنها^{٥٨}
هذا الكتاب وهو «كتاب القياس»^{٥٩} بحمد الله^{٦٠} .
يتلوه تلخيص «كتاب اناطوليقي الثانية» وهو
«كتاب البرهان» ان شاء الله عز وجل^{٦١}

فهرس
كتاب اناالوطيقى الاول
او
كتاب القياس

صفحة

١٣٧

المقالة الاولى

١. المقدمة - الحد القياسي - القياس وانواعه - القول على الكل والقول ولا على واحد ١٣٧
٢. عكس القضايا المطلقة ١٤٣
٣. عكس القضايا ذوات الجهة ١٤٧
٤. تأليف القياس والحدود - القول في الشكل الاول ١٥١
٥. القول في الشكل الثاني ١٥٩
٦. القول في الشكل الثالث ١٦٥
٧. الضروب غير المباشرة في الاشكال الثلاثة - رد الاقيسة ١٧١
٨. القول في القياسات الاضطرابية ١٧٥
٩. القول في المقاييس المختلطة في الضرورية والوجودية - في الشكل الاول ١٧٧
١٠. القول في اختلاط المطلقة والضرورية في الشكل الثاني ١٨٣
١١. القول في تأليف الوجودي والاضطراري في الشكل الثالث ١٨٥
١٢. القول في المقاييس التي تتألف من المقدمات الممكنة ١٨٧
١٣. القول في المقاييس التي تتألف من المقدمات الممكنة في الشكل الاول ١٩١
١٤. القول في تأليف الممكن والوجودي في الشكل الأول ١٩٥
١٥. القول في تأليف الضروري والممكن في الشكل الاول ٢٠٥
١٦. القول في تأليف الممكن في الشكل الثاني ٢١٥
١٧. القول في تأليف الوجودي والممكن في الشكل الثاني ٢١٩
١٨. القول في تأليف الممكن والاضطراري في الشكل الثاني ٢٢١
١٩. القول في تأليف الممكن في الشكل الثالث ٢٢٥

٢٠. القول في تأليف الممكن والوجودي في الشكل الثالث ٢٢٧
٢١. القول في تأليف الممكن والاضطراري في الشكل الثالث ٢٢٩

الفصل الأول

- ٢٣١
٢٢. تطبيق الكلية على الاشكال الثلاثة - الرد الى المقاييس الكلية في الشكل الاول ٢٣١
٢٣. وضع الكيفية والكمية في المقدمات ٢٣٧
٢٤. تعيين عدد الحدود والمقدمات والنتائج ٢٣٩
٢٥. فصل انواع القضايا التي تثبت او تبطل في كل شكل ٢٤٣

الفصل الثاني

٢٦. قواعد عامة لاكتساب الاقيسة الحملية ٢٤٧
٢٧. قواعد خاصة لاكتساب الحد الاوسط في الاقيسة الحملية ٢٥٠
٢٨. كيفية اكتساب الحد الاوسط في المقاييس التي ترفع الى المحال وفي المقاييس الشرطية والمقاييس ذوات الجهة ٢٥٣
٢٩. كيفية اكتساب الحد الاوسط في الفلسفة وسائر العلوم والصناعات ٢٥٥
٣٠. القول في ان القسمة ليست قياساً ٢٥٦

الفصل الثالث

٣١. قواعد لاختيار المقدمات والحدود والحد الاوسط والشكل لرد المقاييس الى الاشكال ٢٥٩
٣٢. وضع الكم في المقدمات ٢٦٢
٣٣. وضع الحدود المجردة والحدود العينية في المقدمات ٢٦٣
٣٤. وضع الحدود المفردة والحدود المركبة في المقدمات ٢٦٤
٣٥. وضع الحدود المختلف نحوياً في المقدمات ٢٦٤
٣٦. وضع انواع الحمل المختلفة في المقدمات ٢٦٥
٣٧. وضع الحدود التي تكرر في المقدمات ٢٦٦
٣٨. استبدال الاقوال المتكافئة المعنى في المقدمات ٢٦٧
٣٩. استعمال اداة التعريف في المقدمات ٢٦٧
٤٠. وضع عبارة «المقول على الكل» في المقدمات ٢٦٧
٤١. بيان حل القياس الشرطي وقياس الخلف ٢٦٩

٤٢. رد الاقيسة من شكل الى آخر ٢٦٩
٤٣. الحدود المحصلة والحدود غير المحصلة القياسات ٢٧١

° ° °

المقالة الثانية

١. تعدد النتائج في الاقيسة ٧٩
٢. فصل - في انه قد يمكن ان يكون من المقدمات الكاذبة نتيجة صادقة ومتى يكون ذلك وكيف - في الشكل الاول ٨٣
٣. القول في الشكل الثاني ٨٩
٤. القول في الشكل الثالث ٩١
٥. فصل - القول في البيان بالدور - في الشكل الاول ٩٧
٦. البيان بالدور في الشكل الثاني ١٠١
٧. البيان بالدور في الشكل الثالث ١٠٣
٨. القول في القياس المنعكس - في الشكل الاول ١٠٥
٩. القول في انعكاس الشكل الثاني ١٠٧
١٠. القول في انعكاس الشكل الثالث ١٠٩
١١. القول في قياس الخلف - في الشكل الاول ١١١
١٢. القول في قياس الخلف في الشكل الثاني ١١٥
١٣. القول في قياس الخلف في الشكل الثالث ١١٦
١٤. فصل - الفرق بين القياس المستقيم وقياس الخلف ١١٩
١٥. القول في القياسات المركبة من المتقابلات ١٢٤
١٦. القول في وضع المطلوب الاول نفسه في القياس وهو الذي يسمى «مصادرة» ٢٨
١٧. القول في اخذ ما ليس بسبب للنتيجة الكاذبة هل انه سبب ٣٢
١٨. كذب نتيجة القياس سببه كذب مقدماته ٣٥
١٩. فصل - القياس المضاد ٣٧
٢٠. التبيكيت ٣٨
٢١. فصل - اسباب الغلط والخدعة في النتائج ٤١
٢٢. قواعد لعكس الحدود والمقاييس بين المرغوب فيها والمهروب منها ٤٥
٢٣. فصل - في ان الاستقراء والضمير وسائر المقاييس المستعملة قوتها قوة ما تقدم ٥١

٣٥٣

٣٥٤

٣٥٦

٣٥٨

٢٤. القول في المثال

٢٥. القول في البيان الذي يكون بالاستقراء

٢٦. القول في المعاندة

٢٧. القول في العلامة والضمير

* * * * *

انجوزت المطبعة الكاثوليكية ، عاريا - لبنان
طبع الجزء الاول من هذا الكتاب
في الخامس عشر من تشرين الاول ١٩٨٢

199.99

A43

1

1982

v.1

B

749

T37

1982

v.1